

المقضب

صنعة

أبي العباس محمد بن يزيد الليري

٤١٠ - ٤٢٥ هـ

تأليف

محمد عبد الحالق عطية

الأستاذ بجامعة الأزهر

الجزء الرابع

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

لجنة إحياء التراث الإسلامي

كتاب

المقنَّب

صنعة

أبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد

٢١٠ - ٢٨٥ هـ

الجزء الرابع

تحقيق

محمد عبد الخالق عضيمة

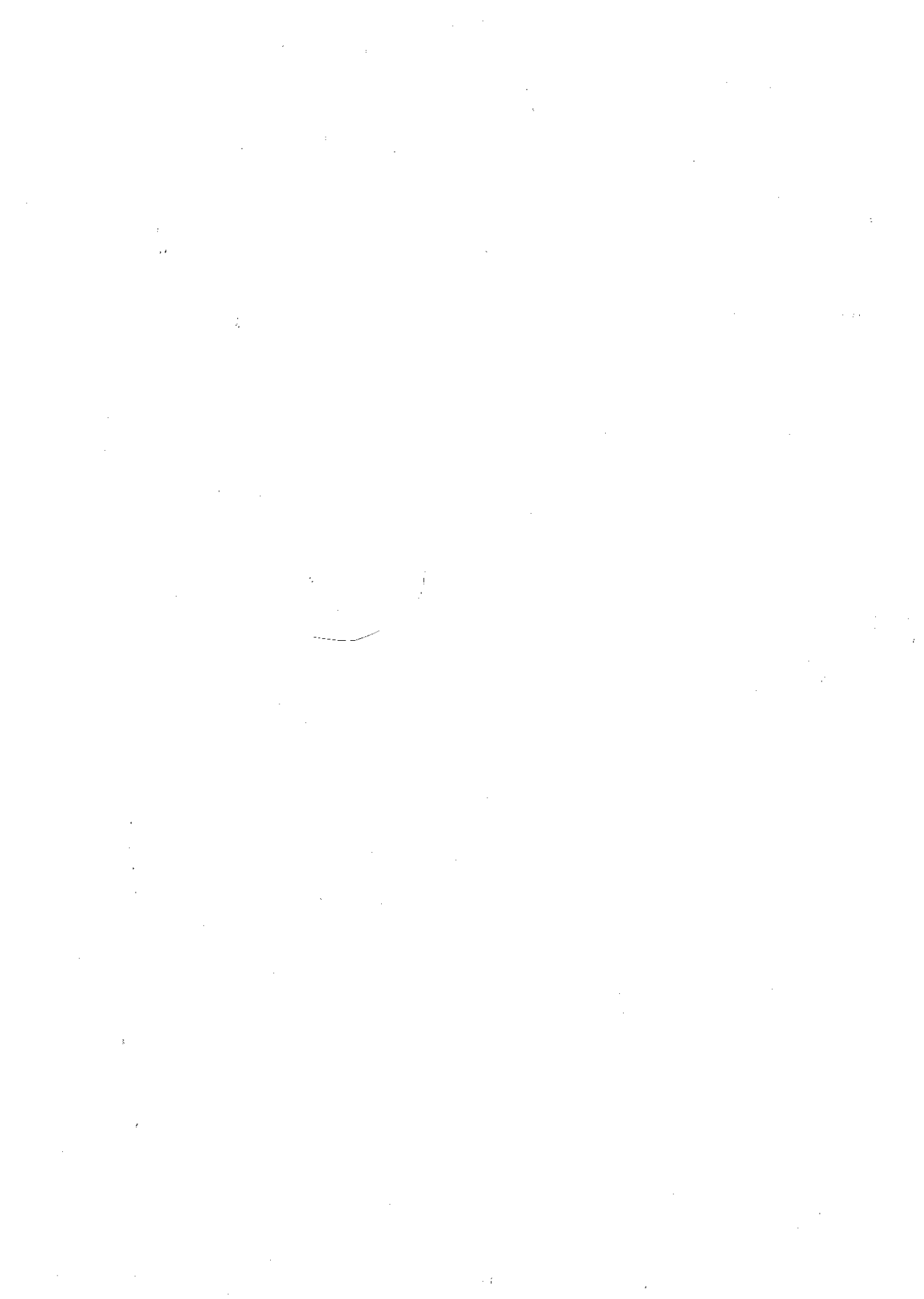
الأستاذ بجامعة الأزهر

القاهرة

١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

الطبعة الثانية
١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م





الجزء الرابع من كتاب
المقتضب

تصنيف

أبي العباس محمد بن يزيد المبرد

كتبه مهلهل بن أحمد

نظرت في هذا الجزء وأصلحت جميع ما فيه وصححته . فما كان فيه من إصلاح وتخريج
بغير خط الكتاب فهو بخطي .
وكتب الحسن بن عبدالله السيرافي .

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

/ هذا باب

إيضاح الملحقة^(١) وتبيين

الفصل بينها وبين غيرها

تقول فيما كان على أربعة أحرف كلها أصلًا، نحو: جَعْفَرٌ، وَجُلْجُلٌ، وَقَمَطَرٌ، وَسِبْطَرٌ، وَحَبْرُجٌ^(٢)، ودرهم، وغير ذلك إذا أردت أن تُبَلِّغَ وَزَنَهُ ما أصله الثلاثة، فقامت في مثل جَعْفَرٍ: جَدُول فالواو زائدة ألحقت الثلاثة ببناء الأربعة، فصار جَدُول في وزن جَعْفَرٍ^(٣)، وإنما هو من الجَدُل، فهذه الواو زائدة ألحقت هذا المثال، فالواو مُلْحَقَةٌ.

فإن قلت: عجوز، أو رَغِيف، أو رسالة - فإلياء الواو والألف زوائد، ولسنن بملحقات^(٤)؛ لأنهن لم يبلغن بالثلاثة مثالا من أمثلة الأربعة. فهذا الملحق، وما كان مثله.

وما كان من الزوائد لا يبلن بالثلاثة مثالا من أمثلة الأربعة والخمسة، ولا يبلن الأربعة مثال الخمسة - فليس بملحق.

فيسرّحان مُلْحَقٌ بِسِرْدَاحٍ، وإدّما / امتنع من الصرف في المعرفة؛ لأن في آخره الزائدين اللتين في آخر غضبان، وقد أشبهه من هذه الجهة.

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ١٠٧ باب ما كان من بنات الأربعة وما ألحق به من الثلاثة

(٢) الحبرج بالضم من طير الماء وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٥١

الجلجل: الجرس • السبطر: الطويل • القمطر: ما يصان فيه الكتب (شرح الشافية ج ١ ص ٥١)
(٣) وزن جدول فعول فلا يريد الوزن الصرفي، وإنما يريد المماثلة في عدد الحروف والحركة والسكون

(٤) حروف المد لا تكون لللاحق حشوا ذلك سيبويه في ج ٢ ص ١٣١، ١٦٦، ١٩٣، ٢١٦

وانظر الخصائص ١ : ٢٣٢، ٢٤ : ٤٨١ - ٤٨٤

وَحَبْنَطَى مُلْحَقَ بَسْفَرَجَلٍ بِالنُّونِ وَالْأَلْفِ ، وَإِنَّمَا مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ فِي الْمَعْرِفَةِ أَنَّ آخِرَهُ
كَآخِرِ حُبْلَى فِي الزِّيَادَةِ ، فَاشْتَبَهَهَا مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ ، وَلَكِنَّ الزَّوَائِدَ يَكُنُّ كَزَّوَائِدِ حُبْلَى ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ
يُنصَرَفْ فِي الْمَعْرِفَةِ .

فَإِنْ قُلْتَ : مَا بِأَلِ حِرْبَاءَ ، وَعِلْبَاءَ ، وَقُوبَاءَ يَنْصَرِفْنَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنُّكْرَةِ ، وَالزَّوَائِدَتَانِ
فِي آخِرِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَالزَّوَائِدَتَيْنِ فِي آخِرِ حَمْرَاءَ . هَلَّا تَرِكَ صَرْفَهُنَّ فِي الْمَعْرِفَةِ ؛ كَمَا تَرِكَ
صَرْفَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَلْحَقَاتِ ؟ .

فَالفَصْلُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَوَّلَ الَّتِي وَصَفْنَا ، أَلْفَاتُهَا غَيْرُ مَنْقَلِبَةٍ ، وَأَلْفَاتُ هَذِهِ مَنْقَلِبَةٌ مِنْ
يَاءَاتٍ قَدْ بَايَنْتَ أَلْفَاتِ التَّنْأِيثِ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ لَا تَكُونُ إِلَّا مَنْقَلِبَةً مِنْ شَيْءٍ ، فَقَدْ بَايَنْتَهَا .

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ دِرْحَايَةَ ، إِنَّمَا هِيَ فِرْعَالِيَّةٌ . فَلَوْ ذَكَرْتَ قَالَتْ دِرْحَاءُ كَمَا تَرَى ؛
كَقَوْلِكَ : سَقَاءٌ ، وَغَزَاءٌ يَا فَتَى (١) .

أَلَا تَرَى أَنَّ النُّحَوِيِّينَ لَا يُجِيزُونَ تَرْخِيمَ رَجُلٍ فِي النَّدَاءِ بِسَمَى حُبَاوَى فِي قَوْلٍ مِنْ قَالٍ :
يَا حَارُّ فَرَفَعُ (٢) ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَقُولُ : يَا حَارُّ لَا يَعْتَدُّ بِمَا ذَهَبَ ، وَيَجْعَلُهُ اسْمًا عَلَى حِيَالِهِ .

٤
٣٤٧

(١) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ٢ ص ١٠ : « فَإِنْ قُلْتَ : مَا بِأَلِ عِلْبَاءَ ، وَحِرْبَاءَ ؟

فَإِنَّ هَذِهِ الْهَمْزَةَ الَّتِي بَعْدَ الْأَلْفِ إِنَّمَا هِيَ بَدَلٌ مِنْ يَاءِ كَالْيَاءِ الَّتِي فِي دَرَجَاتِهِ ، وَاشْتَبَاهَهَا ، فَانْمَا تَلْحَقَانِ اسْمًا فَيَكُونُ أَوَّلُهُ مَفْتُوحًا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ سِرْدَاخَ ، وَلَا سِرْبَالَ . وَإِنَّمَا تَلْحَقَانِ ، لِتَجْمَعَا بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ عَلَى هَذَا الْمَثَالِ ، وَالْبِنَاءُ » وَانظُرْ ص ١٠٨ مِنْهُ .

وَقَالَ الْمَبْرَدُ فِي كِتَابِهِ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ : (فَأَمَّا عِلْبَاءُ وَحِرْبَاءُ وَقِيْقَاءُ وَزِيْرَاءُ فَانَّهُنَّ مَسْذُكِرَاتٌ
وَمَدَاتُهُنَّ مَنْقَلِبَةٌ مِنَ الْيَاءَاتِ أَوْ الْوَاوَاتِ ، وَهِنَّ زَوَائِدٌ وَلَكِنْ حَكَمَهُنَّ حَكَمَ مَا انْقَلَبْنَ مِنْهُ . . .

اعْلَمْ أَنَّ عِلْبَاءَ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَذْكُورًا ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَا كَانَ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ فَهُوَ مُلْحَقٌ بِسِرْدَاخَ
وَسِرْبَالَ ، وَبِذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : دِرْحَايَةَ ، فَتَطْهَرُ الْيَاءُ ، فَلَوْلَا الْهَاءُ لَصَارَتْ الْيَاءُ هَمْزَةً كِيَاءَ رَدَاءَ
وَكَسَاءَ » وَانظُرْ الْمَذْكُورَ وَالْمُؤَنَّثَ لابنِ الْأَنْبَارِيِّ ص ٦٦ - ٦٧ ، ١٤٨ - ١٤٩ .

الدِّرْحَايَةُ : (بِكَسْرِ فَسْكَوْنِ) الرَّجُلُ الْكَثِيرُ اللَّحْمِ الْقَصِيرِ ، الْعِلْبَاءُ : عِرْقٌ فِي الْعُنُقِ . الْقُوبَاءُ :
بَشْرٌ يَظْهَرُ فِي الْجَسَدِ . الْحِرْبَاءُ : دَوِيْبَةٌ . السِّرْدَاخُ : النَّاقَةُ الطَّوِيلَةُ ، وَالضَّخْمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ .

(٢) اسْتَعْمَلَ لِقْبًا مِنَ الْقَابِ الْأَعْرَابِ مَكَانَ لِقَبٍ مِنَ الْقَابِ الْبِنَاءِ وَقَدْ تَشَدَّدَ فِي صَدْرِ كِتَابِهِ
فِي مَنَعِ ذَلِكَ وَذَكَرْنَا أَنَّ سَبِيحِيَّةَ اسْتَعْمَلَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ .

فإِذَا رَحِمَ (حُبْلَوِي) لزمه أن يقول : يا حُبْلَى أَقْبِلْ ؛ لِأَنَّ الوَاوَ تَنْقَلِبُ أَلْفًا لِفَتْحِهَا مَا قَبْلَهَا ،
وَمِثَالُ (فُعَلَى) لَا يَكُونُ إِلَّا لِلتَّائِيثِ ، وَمُحَالٌ أَنْ تَكُونَ أَلْفُ التَّائِيثِ مَنقَلِبَةً ، فَقَدْ صَارَ مُؤَنَّثًا
مُذَكَّرًا فِي حَالٍ ؛ فَلِهَذَا ذَكَرْتُ لَكَ أَنَّهُ مُحَالٌ (١) .

(١) فِي أَمَالِ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ج ٢ ص ٩٨-٩٩ : « أَنْ سَمِيَتْ بِحُبْلَوِي لَمْ يَجْزِ تَرْخِيمُهُ عَلَى لَفَةٍ مِنْ
قَالَ : يَاحَارُ بِالضَّمِّ ، لِأَنَّهُ يَلْزِمُكَ إِذَا حَذَفْتَ يَاءَ النِّسْبِ أَنْ تَضْمَ الْوَاوَ ، فَتَنْقَلِبُ أَلْفًا ، لِتَحْرِكَهَا
وَانْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا ، فَتَقُولُ : يَا حُبْلَى ، فَتَصِيرُ أَلْفُ (فَعَلَى) مَنقَلِبَةً . وَالْفُ فَعَلٌ لَمْ تَكُنْ قَطُّ إِلَّا
زَائِدَةً لِلتَّائِيثِ لَا أَصْلَ لَهَا .

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَبْرَدُ : فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَيَكُونُ أَلْفُ حُبْلَى هَذِهِ لَغِيْرَ التَّائِيثِ ، لِأَنَّهَا تَرْخِيمٌ
حُبْلَوِي . قِيلَ : هَذَا مُحَالٌ ، لِأَنَّ (فَعَلَى) لَمْ تَسْتَعْمَلْ لَغِيْرَ التَّائِيثِ . وَقَوْلُهُ هَذَا مُحْتَاجٌ إِلَى
تَفْسِيرٍ . وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْمَثَالَ مُخَالِفٌ لِمَثَالِ فَعَلَى ، وَفَعَلَى ، لِأَنَّ هَذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ قَدْ جَاءَتْ الْفَاهِمَا
لِلتَّائِيثِ ، وَلِلْإِلْحَاقِ . . .

وَقَالَ الرَّضِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ج ١ ص ١٤١ : (أَنْ أَدَّتْ هَذِهِ اللَّفَّةُ ، أَيْ الْقَلْبَى إِلَى الْقَلْبِ مَا لَا يَكُونُ مَنقَلِبًا
كَمَا يَرْخِمُ حُبْلَيَانَ ، وَحُبْلَوِي - فَقَدْ ذَكَرَ الْمَبْرَدُ أَنَّهَا لَا تَجُوزُ إِذْنًا ، لِأَنَّهَا تُوَدَّى إِلَى كَوْنِ أَلْفٍ فَعَلَى
مَنقَلِبًا عَنِ يَاءٍ ، أَوْ وَاوٍ ، وَلَمْ يَمَهَّدْ إِلَّا لِلتَّائِيثِ غَيْرِ مَنقَلِبَةٍ عَنِ شَيْءٍ ، وَقِيَاسُ قَوْلِ الْأَخْفَشِ جَوَازُهَا ،
لِأَنَّهُ يَكُونُ إِذْنٌ مَلْحَقًا بِحَدْبِ بَفَتْحِ الدَّالِّ ، وَأَمَّا السِّيْرَافِيُّ فَأَجَازَهَا وَأَنْ لَمْ يَثْبِتْ فَعَمَلًا ، لِأَنَّ هَذَا
شَيْءٌ عَرَضٌ وَلَيْسَ بِبِنْيَةِ أَصْلِيَّةٍ) .

وَقَالَ الْمَبْرَدُ فِي كِتَابِهِ الْمَذْكُورِ الْمُؤَنَّثِ : (وَمَا كَانَ عَلَى فَعَلَى (بِضْمِ الْفَاءِ) فَلَمْ تَكُنْ أَلْفًا أَبَدًا إِلَّا
لِلتَّائِيثِ مِثْلَ حُبْلَى وَأَنْثَى وَخَنْثَى وَدُنْيَا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ حَقُّ الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ وَزْنٌ عَلَى مِثَالِ جَعْفَرٍ -
بِضْمِ الْفَاءِ ، فَقَدْ أَمْتَنَعَ مِنَ الْإِلْحَاقِ)

هذا باب

جَمْعُ الْأَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ بِعَلَامَةِ التَّنْثِيثِ

إذا وقعت للمذكر أو مؤنث ، فعلامات التنثيث الألف فيها مقصورا كان أو معدودا
فالمقصور ؛ نحو سَكْرَى ، وَعَضْبَى ، وَحُبْلَى .

والمعدود ؛ نحو : حَمْرَاء ، وَصَفْرَاء ، وَصَحْرَاء .

وما كان بالهاء في الوقف ؛ كحَمْدَةٍ ، وَطَلْحَةٍ .

فما كان من هذا اسما لامرأة فغير ممتنع من الألف والتاء ؛ نحو : حُبَلِيَّات ، وَسَكْرِيَّات (١)
وحمراوات ، وصفراوات ؛ تُبَدَّلُ مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي هِيَ طَرَفٌ وَأَوَا ؛ كَمَا تَفْعَلُ فِي التَّثْنِيَةِ إِذَا
قُلْتَ : حَمْرَاوَان .

ولو كانت أصلا لكان الأجود أن تُبَدَّلَ مِنْهَا هَمْزَةٌ ، كَمَا / كَانَ فِي الْوَاحِدِ قَبْلَ أَنْ يُثْنَى ،
فَيَكُونُ مَا كَانَ مِنْهُ مُبَدَّلًا مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ ، بِمَنْزِلَةِ الْهَمْزَةِ الْأَصْلِيَّةِ ، فَتَقُولُ فِي كِسَاءٍ : كِسَاءَانِ ،
وَفِي قُرَاءٍ : قُرَاءَانِ . فَالْهَمْزَةُ فِي قُرَاءٍ أَصْلٌ ، وَفِي كِسَاءٍ مُبَدَّلَةٌ ، وَكَذَلِكَ سَقَاءٌ ، وَمَا كَانَ
مِثْلَهُ يَجُوزُ فِي هَذَا أَجْمَعَ بِتَلُّ الْوَاوِ .

وَأَمَّا مَا كَانَ مِثْلَ عِلْبَاءٍ ، وَحِرْبَاءٍ فَبِتَلُّ الْوَاوِ فِيهِ أَجُودٌ ؛ لِأَنَّ أَلْفِيهِ زَائِدَتَانِ ، فَهَمَا
يُشْبِهَانِ أَلْفِي التَّنْثِيثِ مِنْ جِهَةِ الزِّيَادَةِ .

وَأَمَّا مَا كَانَ مِثْلَ غَزَاءٍ ، وَسَقَاءٍ فَالْإِبْدَالُ فِيهِ جَائِزٌ ، وَلَيْسَ كَجَوَازِهِ فِي الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ
الْهَمْزَتَيْنِ مُبْتَلَتَانِ مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ ، وَهَمَا أَصْلَانِ .

وَأَمَّا مَا كَانَ مِثْلَ قُرَاءٍ ، فَقَدْ يَجُوزُ هَذَا فِيهِ عَلَى قُبْحٍ ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ أَصْلٌ ، وَلَيْسَتْ بِمَبْدَلَةٍ مِنْ
شَيْءٍ .

(١) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وكل ما كانت فيه هاء التنثيث من أي باب كان فغير
ممتنع جمعه من الألف والتاء لحيوان أو غيره . للمذكر أو مؤنث ، قلت حروفه أو كثرت » ص ٥

والأصل في هذا أجمع : أنه كل ما كان مذكراً من هذا الباب فالوجه فيه ثبات الهمزة في التثنية .

وما كانت ألفاه للتأنيث لم يَجُزْ إلَّا القلب إلى الواو .^(١)

•••

وما كانت فيه هاء التأنيث التي وصفنا ، فسميت به امرأة ، أدخلت عليها في الجمع الألف والتاء ، فتقول : حَمَدَات ، وطلحات .

أما تحريك وسطه فللفصل بين الاسم والنعت ، وهذا يُذكر مُفسّراً في باب التصريف^(٢) .

وَأَمَّا حَذْفُ التَّاءِ / التي كانت في الواحد ، فَلِأَنَّ الألف والتاء إِنَّمَا دخلتا في الجمع للتأنيث ؛ فلا يدخل تأنيث على تأنيث ؛ لِأَنَّ هذه العلامات إِنَّمَا تدخل في المذكر لتؤنثه ، فحذفت التاء التي في حَمَدَة وأخواتها لدخول الألف والتاء اللتين هما علامة الجمع^(٣) .

فإن سميت رجلاً بشيء فيه أَلْفُ التَّأْنِيثِ ، فَأرَدت جَمْعَهُ جمعته بالواو والنون ، فقلت في حمراء - اسم رجل - إذا جمعته : حمراوون ، وصفراوون ، وفيما كان مثل حُبْلَى : حُبْلَوْن ، وسَكْرَوْن .

وما كان بالهاء فإنك تجمعها بالألف والتاء ، فتقول : طَلْحَات ، وحمَدَات على ما قلت في المؤنث .

وعلى هذا قلت : طَلْحَة الطَّلْحَات^(٤) .

والفصلُ بينهما أن ما كان فيه أَلْفُ التَّأْنِيثِ مقصورةً أو ممدودةً ، فهي لازمة له ؛ لأنها لم تدخل على بناء مذكر .

فإن قال قائل : كيف يجوز دخول الواو والنون على ما فيه علامة التأنيث ، وهما علامتا التذكير ، أفيكون مؤنثاً مذكراً في حال ؟

(١) تكلم عن تثنية الممدود الجزء الثالث ص ٣٩ ، ص ٨٧

(٢) عرض لذلك في الجزء الثاني ص ١٨٨ باب الجمع لما يكون من الأجناس على فعلة

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٦

(٤) جزء من بيت شعر تقدم في الجزء الثاني ص ١٨٨

قيل له : هذا مُحال ، ولكنَّ الألف لا تَثْبُت ، وإنَّما يَثْبُتُ ما / هو بَدَلُ منها .

ألا ترى أنك تقول في جمع حُبلى : حُبليات . فلو كانت الألف ثابتة لم يَدْخُلَ عليها علم التانيث الذى هو للجمع ؛ كما لا تقول : حَمَدَات ، ولكنَّك تُبدل من الألف - إذا كانت ممدودة - واوا ، فإنَّما تَدْخُلُ علامة التانيث وعلامة التذكير على شيء لا تانيث فيه .

فإنَّما طَلْحَةٌ فلو قلت في جمعها طَلْحَتُونَ للزمك أن تكون أنثته وذَكَرته في حال ، وهذا هو المُحَالُ^(١) .

فإن قلت : أَحْدِفُ التاء . فإنَّ هذا غير جائز ، وإنَّما جاز في الجمع في المؤنث ؛ لأنَّك لما حَدِفْتَها جئت بما قام مقامها في اللفظ . والتانيث . فعلى هذا يجرى جميع ما وصفنا في المذكور والمؤنث .

(١) فى سيبويه ج٢ ص٩٥-٩٦ « باب جمع الاسم الذى فى آخره هاء التانيث .

زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً طلحة أو امرأة ، أو سلمة ، أو جبلة ، ثم أردت أن تجمع جمعته بالتاء ، كما كنت جامعاً قبل أن يكون اسماً لرجل أو امرأة على الأصل . ألا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث . قالوا : رجل ربيعة وجمعوها بالتاء فقالوا : ربعات ولم يقولوا : ربعون وقالوا : طلحة الطلحات ، ولم يقولوا : طلحة الطلحين

فأما حبلى فلو سميت بها رجلاً ، أو حمراء ، أو خنفساء لم تجمعه بالتاء . وذلك لأن تاء التانيث تدخل على هذه الألفات ، فلا تحذفها . وذلك قولك : حبليات ، وحباريات ، وخنفساوات فلما صارت تدخل ، فلا تحذف شيئاً أشبهت هذه عندهم أرضات ، ودرهيمات . فأنت لو سميت رجلاً بأرض لقلت : أرضون ، ولم تقل أرضات : لأنه ليس هاهنا حرف تانيث يحذف ، فغلب على حبلى التذكير حيث صارت الألف لا تحذف ، وصارت بمنزلة ألف حبنطى التى لا تجيء للتانيث ، إلا تراهم قالوا : زكريا وون فيمن مد وقالوا زكريون فيمن قصر .

هذا باب

ما يُحْكِي من الأسماء وما يُعَرَّب (١)

فمن الحكاية أن تسمى رجلا ، أو امرأة بشيء قد عمل بعضه في بعض ؛ نحو تسميتهم :
تَابَطَ شَرًّا ، وَذَرَى حَيًّا ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ .

فما كان من ذلك فأعرابه في كلِّ موضع أن يَسْلَمَ على هيئة واحدة ؛ لأنه قد عمل بعضه في بعض ، فتقول : رأيت تَابَطَ شَرًّا ، وَجاءني تَابَطَ شَرًّا / فمن ذلك قوله :

كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنَى شَابَ قَرْنَاهَا تَصْرُ وَتَحْلُبُ (٢)

وقوله أيضاً :

إِنَّ لَهَا مُرْكَنًا إِرْزَبًا كَأَنَّهُ جَبْهَةٌ ذَرَى حَيًّا (٣)

(١) في سيبويه ج٢ص٦٤ « باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام وذلك قول العرب في رجل يسمى تابط شرا : هذا تابط شرا ، وهذا برق نحره ، ورأيت برق نحره ، فهذا لا يتغير عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسما .
وقالوا أيضا في رجل اسمه ذرى حيا : هذا ذرى حيا »

(٢) استشهد به سيبويه في موضعين ج١ص٢٥٩ ، ج٢ص٦٥ على الحكاية فقد سمي بالفعل والفاعل (شاب قرناها) ، فحكى .
قرنان ، أي ضفيران .

صبرت الناقة : شددت عليها الصرار وهو خيط يشد فوق الخلف ، لئلا يرضعها ولدها .
ومن عادة العرب أن تصر ضروع الحلويات إذا أرسلوها إلى المرعى سارحة ، فإذا راحت عشيا حلت تلك الأصرة وحلبت .

بنى : منادى حذف منه حرف النداء وهو مضاف إلى ما بعده المحكى .
والبيب غير منسوب في سيبويه وفي ابن يعيش ج١ص٢٨ وفي الكامل ج٤ص٨٠ ونسب في اللسان (قرن) إلى الأسدى وانظر تعليق الخصائص ج٢ص٣٦٧

(٣) استشهد به سيبويه ج٢ص٦٤ على حكاية ذرى حيا فهو علم منقول من جملة المركن من الضروع : العظيم كأنه ذو الأركان ، وضرع مركن : إذا انتفخ في موضعه .
وقال الأعمش : المركب ، والركب : أعلى الفرج ويروى مرkena .
الارزب : الغليظ

ذرى حيا : اسم رجل كما صرح سيبويه
ونسبه سيبويه إلى شاعر من بني طهية
وانظر ابن يعيش ج١ص٢٨ واللسان (حب)

وقال الآخر :

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ : أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرُّكُضِ الْمُعَارِ^(١)

فلم يَجْزِ فِي هَذَا إِلَّا الْحِكَايَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَامِلٌ عَلَى عَامِلٍ .

ف (أَحَقُّ الْخَيْلِ) رَفَعَ بِالِابْتِدَاءِ ، وَ (الْمُعَارِ) خَبَرَهُ . فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ .
وَعَلَى هَذَا يُنْشَدُ هَذَا الْبَيْتَ لِذِي الرُّمَّةِ :

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ أَصِيدُحَ : انْتَجِعِي بِلَا^(٢)

لَأَنَّ التَّأْوِيلَ : سَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ : النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا ، فَحَكَّتِي مَا قَالَ ذَاكَ ، فَقَالَ :
سَمِعْتُ هَذَا الْكَلَامَ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٦٥ على حكاية الجملة (أحق الخيل بالركض المعار) . وهذه الجملة من أمثال العرب قال الميداني ج ١ ص ٢٠٣ : قالوا : المعار من العارية والمعنى : لا شفقة لك على العارية ، لأنها ليست لك ، واحتجوا بالبيت الذي قبله .

وقيل : المعار : المسمن ومنه قول الشاعر :

اعبروا خيكم ، ثم اركضوها
أحق الخيل بالركض المعار ٠٠

وقال الأعلام : المعار السمين كذا فسروه وهو غير معروف

والأشبه عندي أن يكون المستعار ويكون المعنى : أنهم جائرون في وصيتهم ، لأنهم يرون العارية أحق بالابتدال .

ويحتمل أن يريد أن العارية أحق بالاستعمال فيها لتردد سريعا من غيرها ٠٠ ويروى : المعار (بالعين المعجمة) وهو الشديد الخلق

والبيت لم ينسب في سيبويه وهو من قصيدة لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ٦١-٧٩ وفي المفضليات ص ٣٢٨-٣٤٥ وفي شرحها ص ٦٥٩-١٧٦ وانظر رغبة الأمل ج ٤ ص ١٨٠-١٨٢ وسر الصناعة ج ١ ص ٢٣٦ والمخصص ج ٦ ص ١٨٥ واللسان (عير) والخزانة : ١٧/٤

وفي شرح المفضليات للأنباري ص ٦٧٦ «قال الضبي : قال أبو عبيدة : هذا البيت للطرماح ، ولم يروه الطوسي لبشر ورواه الضبي ، وقرأته على أحمد بن عبيد ، فلم ينكره »

(٢) في الكامل ج ٤ ص ١٨٠ - ١٨٢ (قوله : سمعت الناس ينتجعون حكاية والمعنى - إذا حقق - : إنما هو سمعت هذه اللفظة أي قائلا يقول : الناس ينتجعون غيثا ٠٠

(الناس) ابتداء و (ينتجعون) خبره ومثل هذا في الكلام : قرأت : الحمد لله رب العالمين . إنما حكيت ما قرأت وكذلك قرأت على خاتمه : الله أكبر يافتى . فهذا لا يجوز سواه »

ويقول البغدادي : روى نصب (الناس) جماعة ثقات منهم ابن السيد في أبيات المعاني ومنهم الفارقي في شرح أبيات الايضاح ومنهم الزمخشري وغيره وقد أوردته بالرفع في الكشف الانتجاع : التردد في طلب العشب والماء .

وعلى هذا تقول : قرأت : الحمد لله رب العالمين . لا يجوز إلا ذلك ؛ لأنه حكى كيف قرأ
وكلُّ عامل ، ومعمول فيه هذا سبيلهما . وتقول : قرأت على خاتمه : الحمد لله ، وقرأت
على قصه : زيدٌ منطلقٌ .

وتقول : رأيت على قصه الأسد رابضاً ؛ لأنك لم تر هذا مكتوباً ، إنما رأيت صورة ؛
فأعملت فيها الفعل ؛ كما تقول : رأيت الأسد يا فتى .

فأما قول : عز وجل : (قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ) (١) فإن المفسرين يقولون في هذا قولين -
أغنى المنصوب .

أما المرفوع فلا اختلاف في أن معناه - والله أعلم - قولي سلام ، وأمرى سلام كما قال :
(طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ) (٢) وكما قال : (وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَاذْذُرْ) (٣) على الحكاية .

وأما المنصوب فيإضمار فعل . كأنهم قالوا : سلمنا سلاماً .
وقال بعضهم : لم يكن هذا هو اللفظ ، ولكنه معنى ما قالوا . فإنما هو بمنزلة : قلت حقاً .

واعلم أن هذه الحكاية لا يجوز أن تُثنى وتُجمع ، ولا تُضاف ؛ لأنه تزول معانيها
باختلاف ألفاظها .

= صيدح : اسم ناقة ذى الرمة .

بسط القول في استعمالات سمع ومعانيها البغدادي في الخزانة ج ٤ ص ١٧-١٩ .
والبيت من قصيدة طويلة لذي الرمة في الديوان ص ٤٢٩-٤٥١ . والخزانة القصيدة مائة
بيت . وقد أشار أبو العلاء المعري الى قصد ذى الرمة بلالا بقوله :

أنبئكم أنى على العهد سالمٌ ووجهي كما يُبتذل بسؤال
وأنى تيممتُ العراقَ لِغَيْرِ مَا تيممهُ غيلانٌ عند بلالٍ

انظر شروح سقط الزند ص ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، والعقد الفريد ج ٥ ص ٣٣٣ ، وشواهد الكشاف

ص ٢١٢

(١) الذاريات : ٢٥ - وفي البحر المحيط ج ٨ ص ١٣٨-١٣٩ « قرأ الجمهور

قالوا سلاما بالنصب على المصدر الساسد نسد فعله المستغنى به .

قال سلام بالرفع وهو مبتدأ محذوف الخبر تقديره : عليكم سلام

قصد ان يحييهم بأحسن مما حيوه ، اخذاً بأدب الله تعالى اذ سلاما دعاء وجوز ان يكون

خبر مبتدأ محذوف ، أى : أمرى سلام قال ابن عطية : ويتجه ان يعمل فى (سلاما) قالوا على ان

يجعل (سلاما) فى معنى قولاً ، ويكون المعنى حينئذ : أنهم قالوا تحية وقولاً معناه سلاماً وهذا

قول مجاهد » .

(٢) محمد (عليه السلام) : ٢١

(٣) القمر : ٩

ألا ترى أنك لو رأيت : (أَحَقُّ الخَيْلِ بِالرُّكُضِ المَعَارُ) في مكانين مكتوباً لم يجز أن تثنَّيه ؛ كما تقول : رأيت زَيْدَيْن (١) . فإنما حقُّ هذه الأسماء التَّأْدِيَةُ (٢) .
فإن سَمَّيت رجلاً (زَيْدُ الطَّوِيلِ) و (الطَّوِيلُ) خبر قلت : رأيت زَيْدُ الطَّوِيلُ ، ومررت بزَيْدُ الطَّوِيلِ .

فإن جعلت (الطَّوِيلُ) نعتاً صرَّفته ، فقلت : مررت بزَيْدِ الطَّوِيلِ ، ورأيت زَيْدَا الطَّوِيلِ ،
لأنَّ الطَّوِيلِ تابع ، وعلى هذا الشرط / وقع في التسمية .
وأما حيث كان خبراً فإنه وقع مرفوعاً بالابتداء ؛ كما كان المبتدأ رفْعاً بالابتداء . (٣) .

٤
٣٥٣

ولو سَمَّيت رجلاً (عاقلةٌ لَيْبِيَّةٌ) لكان الوجهُ فيه أن تقول : مررت بعاقلة لَيْبِيَّة ، وجاءتني عاقلةٌ لَيْبِيَّةٌ ، لأنك سَمَّيت باسمين كلاهما نكرة ، فجعلت الثاني تابِعاً للأوَّل كحالهما كانت في النكرة .

ولو سَمَّيت بـ (عاقلة) وَاخْتَدَّهَا لكان الأجوَدُ أن تقول : هذه عاقلةٌ قد جاءت ؛ لأنه معرفة ، فيصير بمنزلة حَمْدَةٍ غير مُنصَرَفٍ ، والحكاية تجوز ، وليس بالوجه ، لأنه على مِثَالِ الأسماء (٤) .

(١) إذا ثنى العلم أو جمع على حده وجب ادخال (أل) عليه وتقدم للبرد قوله خمسة جعفرين وانظر الجزء الثاني ص ٣١٠

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦٥ « واعلم أن الاسم إذا كان محكياً لم يثن ، ولم يجمع إلا أن تقول : كلهم تأبط شراً ، وكلاهما ذرى حبا . لم تفيروه عن حاله قبل أن يكون اسماً ، ولوثنت هذا ، أو جمعته لثنت : (أحق الخيل بالركض الممار) إذا رأته في موضعين ، ولا تضيفه إلى شيء إلا أن تقول : هذا تأبط شراً صاحبك . ومملوكك » .

(٣) صرح في موضعين بأن العامل في المبتدأ هو الابتداء والعامل في الخبر الابتداء والمبتدأ الثاني ص ٤٩ وسيكرره في الجزء الرابع

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٦٦ « وإذا سميت رجلاً بعاقلة لَيْبِيَّة أو عاقل لَيْبِيَّ صرفته ، وأجريت مجراه قبل أن يكون اسماً » .

وذلك قولك : رأيت عاقلة لَيْبِيَّة ياهذا ، ورأيت عاقلاً لَيْبِيَّ ياهذا ، وكذلك في الجر ، والرفع منون ، لأنه ليس بشيء عمل بعضه في بعض . .

فان قلت : ما بالي أن سميته بعاقلة لم أتون ؟

فانك ان أردت حكاية النكرة جاز ، ولكن الوجه ترك الصرف .

وَأَمَّا (تَضْرِبَانِ) إِذَا سَمِيَتْ بِهِ رَجُلًا قَلْتُ فِيهِ : لَقِيْتُ تَضْرِبَانِ ، حَكَيْتُهُ . وَلَكِ أَنْ تُنْثِيَهُ
وَتُنْصِبَهُ ، فَتَقُولُ : تَضْرِبِيْنَ . وَلَكِ أَنْ تُلْحِقَهُ بَعْمَانٌ ، فَتَقُولُ : كَلَّمْنِي تَضْرِبَانُ ، فَإِذَا صَفَّرْتَهُ
قُلْتُ : تَضْرِبِيْنَ لَا غَيْرَ (١) .

و(شَيْطَان) يَكُونُ (فِعَالٌ) مِنَ الشَّطَنِ : وَهُوَ الْحَبْلُ الْمَتَدُّ فِي صَلَابَةِ ، فَتَصْرِفُهُ
وَيَكُونُ مِنْ شَاطٍ يَشِيْطُ : إِذَا ذَهَبَ بِاطْلَا ؛ فَلَا يَنْصَرَفُ (٢) .
و(إِنْسَانٌ) فِعْلَانٌ مِنَ الْإِنْسِ (٣) .

و(طَحَّانٌ) فِعَالٌ مِنَ الطَّحْنِ ، وَيَكُونُ (فِعْلَانٌ) مِنَ الطَّحِّ وَهُوَ الطَّحَاءُ وَهُوَ / الْمَتَدُّ مِنَ الْأَرْضِ (٤)

= والوجه في ذلك الأول الحكاية ، وهو القياس ، لأنها شيئان ، ولأنهما ليس واحد منهما
الاسم دون صاحبه فإنما هي حكاية « .

(١) في سيبويه ج٢ ص٨ « وان سميت رجلا ضربوا فيمن قال : أكلوني البراغيث قلت : هذا
ضربون قد أقبل تلحق النون ، كما تلحقها في أولى لو سميت بها رجلا ٠٠ ومن قال : هذا مسلمون
في اسم رجل قال : هذا ضربون ، ورأيت ضربيين ، وكذلك يضربون في هذا القول ، فان جعلت النون
حرف الاعراب فيمن قال : مسلمين قلت : هذا ضربيين قد جاء »

وفي شرح الكافية ج٢ ص١٣٤ (ولوسميت بنحو ضربا ، وضربوا على أن الألف والواو حرفان
زيدا علامتين للجمع والتثنية كالتاء في نحو : ضربت ، نحو : أكلوني البراغيث وجب الحاق
النون عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لوسمى به ، فتقول : ضربان ، وضربون ، ثم بعد
ذلك يجوز أن يمربا باعراب المثني والمجموع ، وان يجعل النون معتقب الاعراب .

وكذلك لو سميت بـضربان ، ويضربون على لغة يتعاقبون عليهم الملائكة أما لو جعلت الألف
والواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل .

(٢) في سيبويه ج٢ ص١١ وكذلك شيطان ان أخذته من التشيطان والنون عندنا في مثل هذا من
نفس الحرف ٠٠

وان جعلت دهقان من الدهق وشيطان من شيط لم تصرفه «

منع الصرف انما يكون عند التسمية به

(٣) تقدم في الجزء الأول ص٣٣

(٤) في سيبويه ج٢ ص١١ (اذا سميت رجلا طحان أو سمان من السمن أو تبان من التبن صرفته
في المعرفة والنكرة ، لأنها نون من نفس الحرف وهي بمنزلة دال حماد)

في اللسان : الطح : أن تضع عقبك على شيء ، ثم تسحجه (تقشره) . قال الكسائي : طحان :
فعلان من الطح ملحق بباب فعلان وفعل وهو السحج وانظره في (طحن)

و(عَبْدُونَ) : إذا فُتِحَتْ لَمْ تُعْجَرْ ، وَإِذَا ضُمَّتْهُ أَجْرِيته وَلَمْ تُعْجَرْ ، وَلَكِ أَنْ تَحْكِيه ، فَتَجْعَلُهُ جَمْعاً ، فَيَكُونُ فِي الرَّفْعِ بِالْوَاوِ ، وَفِي النِّصْبِ بِالْيَاءِ ، وَفِي الْأَوَّلِ بِالْوَاوِ لَا غَيْرَ^(١) .

وَإِذَا دَعَوْتَ رَجُلًا اسْمَهُ (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) قُلْتَ : يَا زَيْدُ مُنْطَلِقُ أَقْبِلْ . لَا تُعْمَلُ فِيهِ النِّدَاءُ ، كَمَا لَمْ تَعْمَلْ غَيْرَهُ

وَإِنْ سَمَّيْتَهُ بِـ (زَيْدِ الطَّوِيلِ) فَيَمْنُ جَعَلَ الطَّوِيلَ نَعْتًا قُلْتَ : يَا زَيْدُ الطَّوِيلَ أَقْبِلْ . تَنْصَبُ لَطَوَاهُ ؛ كَمَا تَنْصَبُ عَشْرِينَ رَجُلًا . [وَهَذَا مُفَسَّرٌ فِي بَابِ النِّدَاءِ^(٢)] .

فَإِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا (وَزَيْدٍ) وَأَنْتِ تَرِيدُ الْقَسْمَ قُلْتَ : رَأَيْتِ وَزَيْدٍ ، وَجَاعَتِي وَزَيْدٍ ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ عَامِلَةٌ فِي زَيْدٍ فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْبَاءِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَهُ (بِزَيْدٍ) لَقُلْتَ : جَاعَتِي بِزَيْدٍ .

فَإِنْ كَانَتْ الْوَاوُ لِلنِّسْبِ فَإِنَّ حُكْمَهَا أَنْ تَقْرُرَهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ تَحْذِفَ الَّذِي قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ فِي النِّسْبِ وَزَيْدٌ إِلَّا وَقَبْلَهُ مَرْفُوعٌ ، أَوْ مَنْصُوبٌ ، أَوْ مَخْفُوضٌ فَأَيُّ ذَلِكَ كَانَ فَالْوَاوُ جَارِيَةٌ عَلَيْهِ غَيْرُ مُغَيَّرَةٍ^(٣) .

(١) فِي عِبْتِ الْوَلِيدِ ص ١٤٢ : « قَوْلُهُ (عَبْدُونَ) هَذَا اسْمٌ لَيْسَ بَعْرَبِيٌّ وَكَذَلِكَ حَمْدُونَ وَحَرَثُونَ . . . وَمَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى وَإِنَّمَا هِيَ أَسْمَاءٌ يَغْيَرُهَا مِنْ لَيْسَ لِسَانَهُ بَعْرَبِيٌّ ، وَكَانَ كَثِيرًا مِنْ أَصْحَابِ الْأَلْسِنِ يَنْطَلِقُونَ بِالْحَرْفِ بَيْنَ الْوَاوِ وَبَيْنَ الْأَلْفِ كَنَحْوِ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْعَرَبِ فِي الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ، فَلِذَلِكَ زَعَمَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ عِبْدُونَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ لَا يَنْصَرَفُ ، لِأَنَّهُ يَرَاهُ مِثْلَ عِبْدَانَ وَإِذَا قُلْنَا إِنَّ (عَبْدُونَ) عَرَبِيٌّ . . . فَاصْحَحْ مَا قِيلَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ عِبْدٍ كَمَا يُقَالُ الزَّيْدُونَ » .

(٢) تَصْحِيحُ السِّيْرَافِيِّ

(٣) فِي سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ٦٧ (لَوْ سَمَّيْتَهُ لَمْلَحَةَ وَزَيْدًا ، أَوْ عِبْدَ اللَّهِ وَزَيْدًا وَنَادَيْتَ نَصَبْتَ وَنَوْنَتْ الْآخِرَ وَنَصَبْتَهُ لِأَنَّ الْأَوَّلَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ وَتَنْوِينٍ)

وَصَرِيحُ كَلَامِ الْمَبْرَدِ هُنَا الْحِكَايَةُ فِي الْمَسْمِيِّ بِجَارٍ وَمَجْرُورٍ .

تقول إن كان منصوباً : جاعني وزيدا ، ومررت بوزيدا ، وكذلك الرفع ، والخفض .

= والسيوطي في الهمع ينقل بأن المبرد خالف الجمهور في المسمى بجار ومجرور والجار حرف واحد وأجاز فيه الاعراب .

قال في الهمع ج ٢ ص ١٥٥ « والمسمى بجار ومجرور والجار حرف واحد يحكى وجوبا عند الجمهور ، وأجاز المبرد والزجاج اعراهما ويكمل الأول كما لو سمي به مستقلا » .

ونقل الصبان في حاشيته كلام الهمع ج ١ ص ١٧٢

باب الألقاب

/ إذا لُقِّبَت مفرداً بمفرد أضفته إليه ، لا يجوز إلا ذلك ، فتقول : هذا قيسُ قُفَّةٍ يا فتى ، وهذا سعيدُ كُرْزٍ (١) .

فإن لُقِّبَت بمضاف جزى اللقب على الاسم كالنعت فقلت : هذا زيد وزُنُّ سبعة ، وهذا زيد حارس الدار (٢) .

فإن لُقِّبَت مضافاً بمفرد أو مضافاً بمضاف فكذلك (٣) . تقول : هذا عبد الله وزُنُّ سبعة ، وهذا عبد الله كُرْزٍ يا فتى .

وإنما كان هذا كهذا لأنَّ أَصْلَ الألقاب أن تَجْرَى على أَصْلِ التسمية ، وليس حقَّ الرجل أن يُسَمَّى باسمين مفردين ، ولكن مفرد ومضاف (٤) ، نحو قولك : زيد أبو فلان ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٩ : « باب الألقاب »

إذا لقبت مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب وهو قول أبي عمرو ، ويونس ، والخليل ، وذلك قولك : هذا سعيد كرز ، وهذا قيس قفة قد جاء ، وهذا زيد بطة ، فانما جعلت قفة معرفة ؛ لأنك أردت المعرفة التي أردتها إذا قلت : هذا قيس ، فلو نونت قفة صار الاسم نكرة ، لأن المضاف إنما يكون معرفة ونكرة بالمضاف إليه ،

الكرز : الجوالق أو الخرج في الأصل

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٩ : « فإن لقبت المفرد بمضاف ، والمضاف بمفرد جرى أحدهما على الآخر كالوصف ، وهو قول أبي عمرو ، ويونس والخليل ، وذلك قولك : هذا زيد وزن سبعة ، وهذا عبد الله بطة يافتى »

(٣) في سيبويه « وكذلك إن لقبت المضاف بالمضاف »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤٩ « وإنما جاء هذا متفرقا هو والأول ، لأن أصل التسمية ، والذي وقع عليه الأسماء أن يكون للرجل اسمان أحدهما مضاف ، والآخر مفرد أو مضاف ، ويكون أحدهما وصفا للآخر ، وذلك الاسم والكنية ، وهو قولك : زيد أبو عمرو ، وأبو عمرو زيد ، فهذا أصل التسمية وحدها وليس من أصل التسمية عندهم أن يكون للرجل اسمان مفردان ، فانما أجروا الألقاب على أصل التسمية ، فأرادوا أن يجعلوا اللفظ بالألقاب إذا كانت أسماء على أصل تسميتهم ، ولا يجاوزوا ذلك الحد » .

أو بمضافين نحو : عبد الله أبي فلان ، فعلى هذا تجرى الألقاب والكنية في المفرد كالاسم
واللقب كذلك ؛ لأنَّ الأسماء التي هي أعلام ؛ نحو : زيد وعبد الله - إنما من الألقاب تفصيل
الواحد من جميع جنسه .

ولوقوع اللقب الواحد على اثنين احتيج إلى الصفات .

ألا ترى أنك تقول : جاعني زيد . فإذا خضت أن يلتبس عليه بزيد آخر تعرفه قلت :
الطويل ونحوه ؛ لتفصيل بينهما .

/ هذا باب

ما ينتقل بتصغيره

تقول في رجل سمّيته بـ (مساجد) - إذا صغرته - : مُسَيِّجِدٌ ، فتصرفه ؛ لأنّه قد عاد إلى مثل تصغير جعفر .

وكذلك رجل يسمّى قناديل تقول : هذا قُنَيْدِيلٌ فاعلم ؛ لأنّ المانع قد زال عنه .
ولو سمّيته أجادل ، فصغرته لقلت : أَجِيدُلٌ قد جاء لا تصرفه ؛ لأنّه تصغير (أفعل)
فالمانع للصرف فيه (١) .

فإن قال قائل : إنّما منع (أفعل) من الصرف ؛ لأنّه على مِثَالِ الفِعْلِ ؛ نحو : أذهب ،
وأعلم . فإذا قلت : أَحْيِيرُ ، وأحْيِمِدُ فقد زال عنه شبه الفعل ، فما بالك لا تردّه إلى الصرف ؛
كما تصرف تُتَغَلًا لأنّ زوائد الفعل المضارع لا تكون مضمومة (٢) ، وكما تصرف يَرْتَبُوعًا ؛
لأنّ زيادته لا تَبْلُغُ به مِثَالِ الأفعال ؟

قيل له : إنّهُ قد صرف الفعل مُصَغَّرًا . فكما أشبه أحمر أذهب ، أشبه أحير قولهم :
ما أميلح زيدا ، وما أحيسنه ، والمانع قائم بعدّ معه .
فجُمِلَتْ هذا : أنّه كلُّ ما صُغِّرَ ، فخرج تصغيره من المانع فهو مصروف ؛ وما كانت العلة
قائمة فيه فترك الصرف له لازم .

ومن هذا الباب ما كانت فيه هاء التانيث ، أو ألف التانيث الممدودة ؛ لأنّ الحكم

/ أن تصغر ، فتقصر فيه ما تقصر فيه لو لم تكن هاء ولا ألف ممدودة ، وتحذف ما تحذف لو لم
تكونا فيه ؛ ثمّ يؤتى بهما .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « وكذلك أجادل اسم رجل إذا حقرت ، لأنه يصير أجيدل
مثل أميلح » .
(٢) يريد أن حروف المضارعة لا تكون مضمومة في مضارع الثلاثي فليس في أوزان مضارع
الثلاثي مثل تتغل .

وكذلك الألف والتون الزائدتان ، وذلك قولك في خنفساء : خَنِيفَسَاءُ يَا فَتَى .
صَغَّرْتَ (خنفس) ؛ كما تصغَّرُ جعفر ، ثم أتيت بالألفين مسلِّمتين .

وكذلك سفرجلة ، تقول : سُفَيْرِجَةٌ تحذف منها ما تحذف قبل الهاء ، ثم تأتي بالهاء بعد ؛
لأنها كاسم ضم إلى اسم .

وتقول في زَعْفَرَان : زُعَيْفِرَان ، فلو كنت مُعْتَدًا بهذه الزوائد كان التصغير مُحَالًا ؛
لأنك لا تصغِّر اسمًا على خمسة أحرف إلا ما كان رابعه حرف لين ، وهذا مُبَيَّن في باب التصغير (١).
وإنما ذكرنا منه ما هنا ما يدخل في الباب الذي قصدنا له .

هذا باب

الاسمين اللذَّين يُجَعَلان اسماً واحداً ؛ نحو :

حَضْرَمَوْتُ ، وِبَعْلَبِكَ ، ومَعْدِيكَرَب

إِعلم أَنَّ كُلَّ اسمين جُعِلَا اسماً واحداً على غير جِهَةٍ / الإضافة فَإِنَّ حُكْمَهُمَا أَنْ يَكُونَ آخِرُ الاسمِ الأَوَّلِ مِنْهُمَا مَفْتُوحاً ، وَأَنْ يَكُونَ الإعرابُ في الثاني ، فتقول : هذا حَضْرَمَوْتُ يا فتي ، وِبَعْلَبِكَ فاعلم وكذلك رَامَهُرْمُزُ (١) .

ولا يُصَرَفُ ، لِأَنَّهُمَا جُعِلَا بِمَنْزِلَةِ الاسمِ اللذي فيه هاءُ التانيث ؛ لِأَنَّ الهاءَ ضُمَّتْ إلى اسمِ كانَ مذكراً قبلَ لِحاقِها ، فترك آخِرُهُ مَفْتُوحاً ؛ نحو : حَمْدَةٌ ، وَطَلْحَةٌ .

ألا ترى أَنَّكَ إِذا صَغُرْتَ واحداً من هذين النوعين قلت : حَمِيدَةٌ يا فتي ، وَحَضِيرَمَوْتُ يا فتي ، فَسَلِّمْتَ الصَّدْرَ .

والدليلُ على ما وصفنا صَرْفُكَ هذين الاسمين في النكرة وهي أصولُ الأسماء ، وعلى هذا يجرى الترخيم .

٤
٣٥٨

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٩ « باب الشئين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلنا بمنزلة اسم واحد كبيضوز » .

وذلك نحو : حضرموت : وبعلبك .

ومن العرب من يضيف (بعل) إلى (بك) ، كما اختلفوا في رام هرمز فجعله بعضهم اسماً واحداً ، وأضاف بعضهم رام إلى هرمز » .

في معجم البلدان ج ٣ ص ١٧ « رامهرمز : معنى رام بالفارسية : المراد والمقصود ، وهرمز أحد الأكاسة . فكان هذه اللفظة مركبة معناها : مقصود هرمز أو مراد هرمز ، وقل حمزة : رامهرمز : اسم مختصر من رامهرمز أردشير وهي مدينة مشهورة » .

وقال في ج ٢ ص ٢٦٩ عن حضرموت « بالفتح ثم السكون وفتح الراء والميم اسمان مركبان ، ثم تكلم عما يجوز فيها من وجوه الاعراب .

وقال في ج ١ ص ٤٥٣ : « بعلبك بالفتح ثم السكون وفتح اللام ، والباء الموحدة ، والكاف مشددة : مدينة قديمة ... » .

تقول - إذا ناديت - : يا حَضْرَ أَقْبِلْ ؛ كما تقول : يا حَمْدَ أَقْبِلْ .

•••

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مِنْتَهَى الْأَسْمِ الْأَوَّلِ مِنْهُ يَاءٌ كَقَوْلِكَ : قَالِي قَلَا ، وَأَيَادِي سِبَا ،
وَبَادِي بَدَا ، وَمَعْدِيكَرْبُ (١) فَإِنَّ الْيَاءَاتِ تُسَكَّنُ ؛ لِأَنَّهَا فِي حَشْوِ الْأَسْمَاءِ ، وَلِأَنَّ حُكْمَهَا لَوْ كَانَتْ
حُرُوفَ الْإِعْرَابِ أَنْ تُسَكَّنَ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ وَالرَّفْعِ ، تَقُولُ : هَذَا قَاضٍ فَاعِلٌ وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِيِ
فَاعِلٌ .

ويضطر الشاعر إلى إسكانها في النصب ، / فيكون ذلك جائزا له ؛ إذ كانت تُسَكَّنُ في
الموضعين ؛ نحو قوله :

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمِسْحَاةِ فِي الشَّادِ (٢)

وكما قال :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٠ : وأما معدديكرب ففيه لغات :

منهم من يقول معدديكرب فيضيف . ومنهم من يقول : معد يكرب ، فيضيف ، ولا يصرف .
يجعل كرب اسما مؤنثا .

ومنهم من يقول : معد يكرب ، فيجمله اسما واحدا .

نقلت ليونس : هلا صرفوه حيث جعلوه اسما واحدا وهو عربي ؟

قال : ليس شيء يجتمع من شيئين ، فيجمل اسما سمي به واحد الا لم يصرف .
وانما استثقلوا صرف هذا ، لأنه ليس أصل بناء الأسماء بذلك على هذا قلته في كلامهم . . .
وانظر المخصص ج ١٤ ص ٩٧ - ٩٨ .

(٢) استشهد به في الكامل أيضا ج ٦ ص ١٢٦ على تسكين المنسوب (أقاصيه) .

وقال التبريزي في شرح الملقات ص ٣١ : ويروى : ردت عليه أقاصيه (بالبناء للمجهول)

وهذه الرواية أجود ، لأنه إذا قال : ردت عليه أقاصيه (فأقاصيه) في موضع رفع ،

فأسكن الياء ، لأن الضمة فيها ثقيلة .

وإذا روى ردت فأقاصيه في موضع نصب ، والفتحة لا تستثقل ، فكان يجب أن

تفتح الياء الا أنه يجوز إسكانها في الضرورة . . .

وأیضا فانه اذا روى ردت . فقد أضمر مالم يجزر ذكره أراد ردت عليه الأمة الا ان

هذا جائز كثيرا اذا عرف معناه .

الأقاصي : الأطراف وما بعد منه . لبده : سكنه .

الشاد : الموضع الندي التراب - الوليدة : الخادمة الشابة .

المعنى : ردت الأمة ما تفرق من تراب هذا النوى لثلا يصل الماء اليهم ، والصقت بعضه

بيعض حتى لا تذهب به الريح ، ولا يجترفه السيل .

والبيت من قصيدة مشهورة للذبيعة الذبياني من الملقات العشر .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٧٦-٧٨ والديوان ص ١٧-٢٤ وشرح المفضليات للباري ص ٤٨٥ .

سَوَى مَسَاحِيَهُنَّ تَقْطِيطَ الْحَقِّقِ (١)

وكما قال :

كُنِيَ بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءِ كَافٍ وَلَيْسَ لِجِبِّهَا مَا عِشْتُ شَافِي (٢)

وهذا كثير جداً . فعلى هذا تقول في الحشو بالإسكان .

تقول : هَذَا مَعْدِيكَرِبٌ فَاعِلٌ ، وَمَرَرْتُ بِمَعْدِيكَرِبٍ ، وَفَعَلْتُ هَذَا بَادِيٌّ بَدَأَ يَا فَعِي ،

وَنَزَلْتُ قَالِيٌّ قَلَاءً .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٥ على تسكين المنقوص في حالة النصب حملا على حالتي الرفع والجرح للضرورة .

أراد بالمساحي : حوافر الاتن .

تقطيط الحقيق : منصوب على المصدر التشبيهي . لأن معنى سوى ، وقطط واحد والقط ، والتقطيط : قطع الشيء وتسويته ،

وفاعل سوى في البيت بعده :

تقليل ما قارعن من سمر الطرق

والحجارة السعراء أصلب من غيرها . الحقيق : جمع حقة الطيب :

والبيت من قافية روبة المشهورة وهي في أراجيز العرب ص ٢٢-٢٨ : في الديوان ص

١٠٤-١٠٨

وفي العيني ج ١ ص ٣٨-٨٠ بتمامها .

وشرح البغدادي في الخزانة كثيرا منها ج ١ ص ٢٨-٤٢ . ج ٤ ص ٢٦٦-٢٧٠ .

وانظر المخصص ج ١٢ ص ١٣٢

(٢) استشهد به في الكامل ج ٦ ص ١٤٨ على تسكين المنقوص في حالة النصب

للضرورة والأصل كافيا .

وجعل أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٢٦٨ (كافيا) حالا مؤكدة

وجعلها الزمخشري في المفصل مصدرا مؤكدا لفعله جاء على وزن فاعل .

ابن يعيش ج ٦ ص ٥١ والمفصل ج ٢ ص ١١٣ وتبعه الرضى .

بالنأي : الباء زائدة في فاعل كفى . ومن أسماء متعلق بالنأي .

وروايات العجز مختلفة : فرواية المقتضب والكامل واحدة .

ورواية ابن يعيش : وليس لجبها إذ طال شافي ، وكذلك رواية الديوان .

وفي الخزانة روايات : وليس لنايها إذ طال شافي .

وليس لسقمها إذ طال شافي ، وليس لجبها إذ طال شافي .

والبيت مطلع قصيدة لبشر بن أبي خازم الأسدي وهي في ديوانه ص ١٤٢ - ١٥٠ .

وفي مختارات ابن الشجري ج ٢ ص ٢٦ - ٢٨

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٢٦١ - ٢٦٤ .

وشرح التبريزي للحماسة ج ١ ص ٢٨٣ ج ٣ ص ٢٠ وشروح سقط الزند ص ١٢٥

وإن شئت أضفت في جميع هذا الأول إلى الثاني ، والأجود ما قلّمناه ، فقلت : هذا
حضر موت ، وبعليّك فاعلم .

ويُنشدُ هذا البيت لامرئ القيس على وجهين :

لقد أنكرتني بعليّك وأهلها (١)

وبعضهم يقول : بعليّك وأهلها .

وكذلك بيت روبة يُنشد به بعضهم :

أحضرت أهل حضر موت موتاً (٢)

وبعضهم يقول : حضر موت .

وكذلك بيت جرير يُنشد به بعضهم :

لقيتُم بالجزيرة خيل قيس فقلتم ما ررجس لا قتالا (٣)

(١) تمامه : ولابن جريح في فرى حمص أنكرا

ويروى أيضا : ولابن جريح كان في حمص انكرا

يقول : انكرتني بعليّك ، لأنها لم توافقني ، وانكرتني أهلها انكار من لا يعرف .

والبيت من قصيدة امرئ القيس التي قالها حين توجه الى قيسر وهي في الديوان

ص ٤٤ - ٥٢ وفي شرحه ص ٨٢ - ٩٧

وقال ابن الأنباري في كتابه المذكر والمؤث ص ٢٤٢ - ٢٤٣ : « وقال الفراء : انشدني

المفضل :

لقد أنكرتني بعليّك وأهلها ولابن جريح كان في حمص أنكرا

وقال الفراء : انشدني رجل فصيح : لقد أنكرتني بعليّك . فلم يجر الشاعر حمص .

وانت بعليّك ، وفيها ثلاثة أوجه :

أعجبتني بعليّك ، وبعليّك

وأجاز جماعة من النحويين : أعجبتني بعليّك .

(٢) ليس في المطبوع من ديوان روبة ولا في فوائده . أحضر : ينصب مفعولين بدخول

همزة التعدية .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٤٩ - ٥٠ على أن بعضهم أضاف ما الى سرجس ، ومنع صرف

سرجس لأنه أعجمي ، وبعضهم رفع (مارسرجس) فجعل الثاني من تمام الأول .

وما رسرجس اسم نبطي سمى به جرير تغلب نفيها عن العرب وهو منسادي حلف

منه حرف النداء وخبر لا النافية للجنس محذوف ، أي : لا قتال منا ويجوز أن يكون (قتالا)

مفعولا به لفعل محذوف تقديره : لا نريد قتالا ، كما صرح بذلك فيما يأتي .

والبيت من قصيدة لجرير في هجاء الأخطل : الديوان ص ٤١٢ - ٤١٥

وقد هجا جرير الأخطل في قصيدة أخرى لامية وأعاد هذا المعنى في قوله (ص ٤٥١) :

فهذا الأجود . وبعضهم يُنشدُه :

مَارَ سَرْجَسَ لَا قِتَالَا

على الإضافة .

وإنما كان غيرُ الإضافة أجودَ ؛ لأنَّ الإضافة إنما حقها التملك ؛ نحو قولك : هذا غلامُ زيدٍ ، ومولىُ زيدٍ ، فيكون موصولا بزيدٍ ببعض ما ذكرنا ، أو تضيف بَعْضًا إلى كُلِّ ؛ نحو قولك : هذا ثوبٌ خَزْرٌ ، وخاتمٌ حديدٌ ، ونحو ذلك . وأنت إذا قلت : حضر موت فليس (حضر) شيئاً تضيفه إلى (موت) على شيء من هذه الجهات .
وإنما صلحت فيه الإضافة على بُعد ؛ لأنه في وزن المضاف ؛ لأنك ضمنت اسماً إلى اسم ؛ كما تفعل ذلك في الإضافة .

فإنما ما انتهى أوائله الياءات في الإضافة فإنَّ حُكْمَهُ أَنْ تُسَكَّنَ ياءاته في الرفع والخفض ؛ كما أنَّ ذلك جائز فيه في غير هذا الموضع ، وتسكَّن الياءات في النصب أيضاً ؛ لأنه منقول عن موضع كان يجب هذا فيه ؛ كما قلت في جمع أرض : أرضون : فحرَّكت ، لتدلَّ على أنَّها تُجْمَعُ / بالألف والتاء ، فلزمها الحركة ؛ لأنها اسم غير نعت بمنزلة تمرات ، وحصيات ونحو ذلك ، فتقول : رأيت قالي قلا على هذا .

٤
٣٦١

ولو حرَّك محرَّك في الشعر مُضْطَرًّا لجاز فيه فيمن رأى أن يجعلها اسماً واحداً

أنشد هذا البيت :

سِيُضْبِحُ فَوْقَ أَقْتَمِ الرِّيشِ واقفاً بقالي قلا أو من وراء ديبيل^(١)

أنسيت يوماً بالجزيرة بعدما كانت عواقبه عليك وبالا
قال الأخطيلُ إذ رأى ربايتهم يا مارَسَرْجَسَ لا تُريد قتالا

الديوان ص ٤٥١ .

وذكر البيت الشاهد في اللسان (سرجس) ؛ وقال : مارَسَرْجَسُ : موضع وهو غير مناسب للمعنى ولما قاله جرير في البيت الثاني .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٤

أقتم الريش : اغبره ويريد به النسر
حدث الأصمعي أن هذا الشاعر كان عليه دين لرجل من بحصب ، فلما حان قضاؤه فرغ وترك رقعة مكتوباً فيها :

إذا حان دينُ البخصي فقلْ له نزودُ بزادٍ واستعنْ بدليل
سِيُضْبِحُ فَوْقَ أَقْتَمِ الرِّيشِ واقفاً بقالي قلا أو من وراء دكليل

ومن أضاف ، فجعل (قلا) اما المذكّر قال : بقالى قلا أو من وراء ديبل
وإن جعل (قلا) اما لمؤنث لم يصرفه ، وكان موضعه موضع خفض .
وكذلك أيادى سبا^(١) إلا أن هذه نكرة .

= قال الأصمى : فأخبرني من رآه بقالى قلا مصلوبا وعليه نسر أقم الريش .
قال قلا : بارمينية العظمى ، وانظر معجم البلدان ج ٤ ص ٢٩٩ وقد ذكر الشاهد
هناك .

ديبل : رمل بين اليمامة واليمن ، وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ٤٣٩ وذكر الشاهد
ايضا والشاهد في اللسان ايضا (قلى . دبل) .
وكلام سيبويه صريح في أن قالى قلا مركب مزجى بمنزلة حضرموت .
قال في ج ٢ ص ٥٤ : وأما قالى قلا بمنزلة حضرموت قال الشاعر .
سيصبح فوقى .

والرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٨٤ يقول :
وأما قال قلا فعدها سيبويه من اخوات أيدي سبا وجار الله من اخوات صمد يركب
ولا دليل فيها على مذهب سيبويه ...
وسيبويه قال أولا : وأما أيادى سبا . وقالى قلا ، وبأدى بدا فانما هي بمنزلة خمسة
عشر ..

(١) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٨٥ : « ومنها أيدي سبا في قولهم : تفرقوا أيدي
سبا ، وأيادى سبا ، أى مثل تفرق أولاد سبا بن يشجب حين أرسل عليهم سيل العرم . والأيدي
كناية عن الأبناء والأسرة ، لأنهم في التقوى والبطش بهم بمنزلة الأيدي ، ويجوز أن يكون
في الأصل انتصابه على الحال على حذف مضاف وهو مثل ، ويجوز أن يكون على المصدر
والمعنى مثل تفرق أيدي سبا .. فلذا ألزم ياء أيدي السكون .
وسكن همزة سبا . ثم قلبت الفا وقد يقال : أيدي سبا بالتثنية فيكون أيدي ، وأيادى
مضافين » .

وقال ابن يعيش ج ٤ ص ١٢٣ : « يقال : ذهبوا أيدي سبا ، وفيه لفتان : أيدي سبا ،
وأيادى سبا . فأيدى جمع يد وهو جمع قلة ، وأصله أيدي على زنة أفعل ، نحو كعب وكعب ...
وأيادى جمع الجمع . قالوا أيد وإيد » .
وفيه لفتان : أحدهما أن تركيبها اسما واحدا ، وتبنيهما لتضمن حرف العطف . كما
فعل بخمسة عشر وبابه .

الثانية : أن تضيف الأول الى الثانى كما تقدم في بيت بيت وصباح مساء من جواز
التركيب والبناء والاضافة .

وموضعها نصب على الحال . والمراد : ذهبوا متفرقين ومتبددين ونحوهما .
فإن قيل : فكيف جاز أن يكون حالا ، وهو معرفة ، لأن سبا اسم رجل معرفة ؟
قيل : أما إذا ركبتها فقد زال بالتركيب معنى العلمية ، وصار اسما واحدا . فسببا
حينئذ كبعض الاسم وهو نكرة .

وَبَادِي بَدَا مِثْلُهُ .

وَيُنْتَشَدُ هَذَا الْبَيْتَ عَلَى وَجْهَيْنِ ، أَمَا مِنْ أَضَافٍ فَيَقُولُ :

فِيَالِكِ مِنْ دَارٍ تَحْمَلُ أَهْلَهَا أَيَادِي سَبَاً بَعْدِي وَطَالَ اِخْتِيَالُهَا^(١)

ومن لم يضيف وأراد المعرفة لم ينون . وهذا إذا أريد به المعرفة موضوع في غير موضعه ؛ لأنَّ الأوَّل لا يكون إلا نكرة ؛ لأنَّه في موضع حال ، وليس من باب قَيْدٍ / الأوابد . فالتنوين عندي واجب ، أردت الإضافة أو غيرها ؛ لأنَّه لا يكون إلا حالا^(٢) .

٤
٣٦٢

= وأما إذا أضفت فيه وجهان :

أحدهما : أنه معرفة ، ووقع موقع الحال ، وليس بالحال على الحقيقة ، وإنما هو معمول الحال ، والمراد : ذهبوا مشبهين أيادي سبأ ، ثم حذف الحال ، وأقيم معمولها مقامها على حد : (أرسلها العراك) أي معتركة العراك ، ويرجع عوده على بدئه ، أي عائداً عوده .
والوجه الثاني : أن تجعل (سبأ) في موضع منكور ، وإذا كان كذلك فلا يمنع كونه حالا . وطريقة تنكيره أن تريد مثل سبأ فتكون الإضافة في الحقيقة إلى مثل ، ومثل نكرة وان أضيف إلى معرفة ..

وسبأ أصله الهمزة ، وإنما ترك الهمزة تخفيفاً لطول الاسم وكثرة الاستعمال مع تقلب

الهمزة ..

فإذا اعتقد فيه التركيب والبناء كانت الألف في تقدير مفتوح ..

وإذا أضفت كان في موضع خفض .

وانظر مجمع الأمثال للميداني ج ١ ص ٢٧٥ - ٢٧٧ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٤ على أن من العرب من يضيف وينون سبأ .

طال اختيالها ، أي : طال مرور الأحوال عليها فتفطرت .

والبيت من قصيدة طويلة لدى الرمة في الديوان ص ٥٢٢ - ٥٤٤ ، ورواية سيبويه

والمخصص ج ١٢ ص ١٣٢ واللسان (يدي) كرواية المقتضب ، ورواية الديوان هكذا .

أَمِنْ أَجْلِ دَارٍ صَبَّرَ الْبَيْنُ أَهْلَهَا أَيَادِي سَبَاً بَعْدِي وَطَالَ اِخْتِيَالُهَا

وقد أطال الشيخ الشنقيطي فيما كتبه على المخصص في تفضيل هذه الرواية .

(٢) في المخصص ج ١٢ ص ١٣٢ : « قال أبو الصباس : من قال : أيادي سبأ فأضاف

أيادي إلى سبأ كان واضعاً الكلمة في غير موضعها والقول في ذلك كما قل ، لانه في موضع

حال . ألا ترى أن قولك : (ذهبوا أيادي سبأ) بمنزلة قولك : ذهبوا متفرقين . فإذا كان

كذلك لم تصلح إضافته ، لأنك إذا أضفت إلى سبأ وهو معرفة كان المضاف معرفة وإذا كان

معرفة وجب ألا يكون حالا ... » .

وكذلك بادئِ بَدَا (١) ؛ لأنه في موضع قولك أولاً .

ومنهم من يقول : بادئِ بَدِ في هذا الموضع ، قال أبو نُخَيْلَةَ :

وَقَدْ عَلَتْنِي ذُرَّةٌ بِادِي بَدِي وَرَنِيَّةٌ تَنْهَضُ فِي تَشَدُّدِي (٢)

ويروى : كِبْرَةٌ .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٨٤ « ومن المركبات قولهم بادئ بادئ ، وفيه لغات :

أحداها هذه : وهي سكون ياءى الأول والثاني ، تقول : أعطه بادئ بادئ والأصل بادئ بادئ فالأول فاعل من بدأت الشيء : أى فعلته ابتداء ، والثنى فعيل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله ، وانتصابه على الحال ، أى : أعطه فاعلا ابتداء لما يجب أن يفعل ابتداء ، والمراد بالبدئ مصدر الفعيل المقدم وهو الاعطاء فى مثالنا . فعلى هذا هو فى الأصل مضاف ومضاف إليه ، فينبغى أن يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلية واحدة ، اذ معنى بادئ بادئ : مبتدئا .. فشيبه المضاف والمضاف إليه لانمحاء معناهما الأصل وافادتهما معنى المفرد بالمركب فى نحو خمسة عشر

وقال سيبويه ج ٢ ص ٥٤ : « وأما قوله : كان ذلك بادئ بادئ فانهم جعلوها بمنزلة خمسة عشر ، ولا نعلمهم أضافوا ، ولا يستنكر أن تضيفها ، ولكن لم اسمعه من العرب . ومن العرب من يقول : بادئ بادئ » .

وقال ابن يعيش ج ٤ ص ١٢٢ - ١٢٣ : « العرب تقول : افعل هذا بادئ بادئ ببناء خاصة وألف خاصة ، والمعنى : أول كل شيء ، فبادئ بادئ اسمان ركبا وبنياء على تقدير واو العطف ، وهو منكور بمنزلة خمسة عشر ولذلك كان حالا » .

وأصله : بادئ بادئ على زنة فعال مهموزا ، لأنه من الابتداء . فخففت الهمزة من بادئ بقلبها ياء .. خالصة .. ولما صارت ياء أسكنت على حد اسكانها فى قاليقلا ومعد يكر ب .

وأما (بَدَا) فأصله بَدَاء فحذفوا بآن قصروه بحذف ألفه فبقى بَدَا ، فخففت الهمزة بقلبها ألفا .. وقالوا : بادئ بد بالأضافة من غير بناء وأصله بَدِىء على وزن فعيل ، فقصر بحذف الياء ثم أبدلت الهمزة ياء على حد قلبها فى بَدِىء أو حذف الهمزة حذفًا لكثرة الاستعمال .. وفيه لغات آخر : قالوا : بادئ بَدِء على وزن فعل بالهمزة فى الثانى دون الأول ، وبادئ بَدِىء على زنة فعيل على الأصل ، وبادئ بَدِء بالهمزة فيهما وعليه حديث زيد بن ثابت : أما بادئ بَدِء .

وقال بعضهم معنى بادئ بَدَا : ظاهرا ، مأخوذ من بَدَا يبدو : اذا ظهر . والوجه هو الأول لمجيئه مهموزا فى حديث زيد .. »

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٤ على أن من العرب من يقول : بادئ بادئ . =

= فى اصلاح المنطق ص ١٧٢ : « والذراة : البياض . ويقال : قد ذرى الرجل ، اذا شاب فى مقدم رأسه ، وبه ذراة من شيب . . . ثم أشد الرجز .
وفى تهذيب اصلاح المنطق ج ٢ ص ٣٢ : الرثية : وجع فى الركبتين يعترى الكبير من الناس ويروى : ريثة وهو البطة عند القيام .
وقوله : تنهض فى تشددى اى : اذا نهضت اعترضت هذه الرثية عند قياسى ،
وإذا فعلت سكنت .
والرجز لأبى نخيلة السعدى . وانظر الامالى للقال ج ١ ص ٢٠٠ والسمط ص ٤٨٠ ، ١٦٧
واللسان (ذرا - رثا - بدا -) والخزانة ج ١ ص ٧٩ والخصائص ج ٢ ص ٣٦٤ .

باب

ثم نقول في خمسة عشر وما أشبهها ، وعَمَرَوِيه وبابه إن شاء الله .
 أما ما كان مثل خمسة عشر مما يلزم فيه ألا يكون مُعْرَباً فبناؤه على الفتح .
 أما فتح أوله فعلى ما ذكرت لك من أنه ليس منتهى الاسم ، وأنه كاللادال من حملة ،
 والحاء من طلحة .

وأما فتح آخره فللبناء ، واختير له الفتح ، لأنه أخف الحركات وهو عربى ضمته إلى
 عربى (١)

ومن ذلك شَغَرٌ بَغْرِيَا فِى . إنما معناه : الافتراق . تقول : جاء القوم شَغْرِبَغْرِيَا فِى .

•••

وتقول : هو جارِ بَيْتَ بَيْتَ ، ولقيته كَفَّةَ كَفَّةَ (٢)
 وتساقطوا أَخُولَ أَخُولَ ، أى : شيئاً / بعد شيء .

•••

فأما خمسة عشر فإن حَدَّهَا أن تكون خمسة ، وعشرة ، فلما جعلت الاسمين اسماً واحداً
 حذفنا واو العطف مُعْرَباً له عن جهته ، فألزمته البناء لذلك .
 وأما هذه الحروف مثل شَغَرٌ بَغْرٌ (٣) ، وَأَخُولَ أَخُولَ (٤) فبتلك المنزلة ، لأنك جعلت

(١) تقدم في الجزء الثانى ص ١٦١ - ١٦٢

(٢) تقدم في الجزء الثالث ص ١٨٤ وفى الثانى أيضا ص ١٦١

(٣) تقدم في الجزء الثانى ص ١٦١ وفى الثالث ص ١٨٤ .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٥٦ : « وأما أخول أخول فلا يخلو من أن يكون كشغرى بضر
 وكيوم يوم » .

وفى اللسان (خول) : وتطير الشرر أخول أخول ، أى متفرقا وهو الشرر الذى يتطير
 من الحديد الحار اذا ضرب .

ودهب القوم أخول أخول ، أى : متفرقين واحدا بعد واحد ..

قال ضابيه البرجمى يصف الكلاب والثور :

يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقَهُ ضَارِبَاتُهَا سِقَاطَ حَدِيدِ الْقَيْنِ أَخُولَ أَخُولًا

الاسمين اسما واحدا ، واو أفردت أحدهما من صاحبه لم تُؤدَّ المعنى .

وأما بَيْتَ بَيْتَ (١) ، وَكَفَّةَ كَفَّةَ (٢) فكأنك - إذا قلت : لقيته كَفَّةَ كَفَّةَ - قلت : لقيته كِفاحاً .

وإذا قلت : هو جارى بَيْتَ بَيْتَ قلت : هو جارى دُنُوًّا ، وإن شئت أضفته وهو فى تذييل الاسمين أجود .

وذلك لأنك تضيف بيتاً إلى بيت فمعنى الإضافة فيه صحيح .

وكذلك كَفَّةَ كَفَّةَ إنما هو وجها لوجه .

ألا تراك تقول فى هذا المعنى : لقيته كَفَّةَ لكَفَّةَ ، وَكَنَّةَ عن كَفَّةَ .

فما صحَّ معناه فبابه الإضافة . وإن كان على جهة اللام لم يجز إلا الإضافة .

ألا ترى أن قولك : هذا أخو زيد ، وغلأمُ زيد - إنما هو فى المعنى أخ لزيد ، وغلأم لزيد .

وخمسة عشر / وبابها إذا سميت بشئٍ منها رجلا جاز فيه الأمران .

وكان الأخصس يُجيزُ فيه الإضافة وهو عدد ، ويعربه . . .

فأما الإضافة فجيدة ، وأما الإعراب فيه فردية ؛ لأنَّ ما أعرب مُضافاً أعربَ نكرةً ،

فترك الإعراب له نكرةً مُخرجٌ له من الإعراب مُضافاً .

فأما قوله : خمسة عشر درهماً فلأنه عدد فيه معنى التنوين نحو : عشرين ، وما أشبهها .

فإذا قلت : هذه خمسة عشرَكم - ذهب منه معنى التنوين ، وصار فى الوجهين بمنزلة

قولك : هذه عشرون درهماً ، وهذه عشروك ، وعشرو عبد الله . فهو بالنية هكذا ؛ كما تقول :

هؤلاء ضواربُ زيد إذا أردت الماضى ، وإسقاط التنوين من المستقبل ، وهؤلاء ضواربُ زيدا

إذا أردت معنى التنوين .

• • •

(١) تقدم فى الجزء الثالث ص ١٨٤

(٢) تقدم فى الجزء الثانى ص ١٦١ - ١٦٢ ، والثالث ص ١٨٢

واعلم أنّ (معدْيَكْرَبَ) فيه ثلاثة أقاويل : (١)

يقول بعضهم : معدْيَكْرَبٍ على الإضافة ، ويجعل بعضهم (كرب) اسماً مؤنثاً فلا
فلا يُجرّيه . فيقول : هذا معدْيَكْرَبٌ يا فتى

ويجعله بعضهم اسماً واحداً كما ذكرت لك ، فيقول : معد يَكْرَبُ / فاعلم .

٤
٣٦٥

• • •

وأما قولهم : (عَمْرُوَيْهِ) وما كان مثله فهو بمنزلة خمسة عشر في البناء ، إلا أنّ آخره
مكسورٌ - فأما فتحة أوله فكالفتحة هناك .

وأما كسرة آخره فلاّته أعجميٌّ ، فبنى على الكسرة ، وحُطّ عن حال العربيّ . وكذلك
ما كان مثله في هذا المعنى (٢) .

وتثنى وتجمع ، فتقول فيه اسم رجل : عَمْرُوَيْهَان ، وَعَمْرُوَيْهُون (٣) ، لأنّ الهاء ليست
للتأنيث ، ولو كانت كذلك لكانت في الأصل تاء .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٥٠ : « واما (معد يكرَب) ففيه لغات :

منهم من يقول : معد يكرَب ، فيضيف

ومنهم من يقول : معدْيَكْرَب ، فيضيف : ولا يصرف . يجعل كَرَب اسماً مؤنثاً

ومنهم من يقول : معدْيَكْرَب ، فيجعله اسماً واحداً .

فقلت ليونس : هلا صرفوه حيث جعلوه اسماً واحداً وهو عربى ؟

قال : ليس شيء يجتمع من شيئين ، فيجعل اسماً سمى به واحد الا لم يصرف ، وانما

استثقلوا صرف هذا ، لأنه ليس أصل بناء الأسماء . يدل ذلك على هذا قلته فى كلامهم . . »

(٢) تقدم فى الجزء الثالث ص ١٨١-١٨٢

(٣) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٧٣ « والمبرد يجيز فى نحو سيبويه : السيبويهان ،

والسيبويهون مع بناء الجزء الثانى ، وكذا يلزم تجويزه فى نحو : خمسة عشر علماً .

واما مع اعراب الجزء الثانى فيهما فلا كلام فى تجويز ذلك كما فى بعلبك ومعد يكرَب »

هذا باب

الشيئين المجمعولين اسما واحدا

وأحدهما بحرف أو كلاهما

فإذا سميت رجلا أو شيئا غيره بحرفين أحدهما مضموم إلى الآخر - لم يكن في ذلك إلا الحكاية . تقول في رجل سميتَه (إنما)^(١) : هذا إنما قد جاء ، وكذلك إن سميتَه (لعلما) أو (لعل) وحدها ؛ لأنَّ (عل) ضمت إليها اللام .

وإنما كان هكذا ؛ لأنَّ أحد الحرفين ضمَّ إلى الآخر ، فإنَّ غيرته ذهب المعنى .

ولو سميتَه بـ(إن) وحدها^(٢) / أو بـ(عل) ، أو بحرف غير ذلك واحد لأعربته . وغيرت ؛ لأنه بمنزلة الأسماء ، إلا أن تريد الحكاية ، فإن أردت ذلك جاز ، وذلك نحو قولك : هذا إن فاعلم وكذلك عل ، وما كان مثله .

فإن سميتَه (إن زيدا) فالحكاية ، لأنَّ (إن) بمنزلة الأفعال ، فالتقول فيها كالقول في تباطأ شرا .

ونظير ما قلت لك في الحرف إذا كان مفردا قوله :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ إِنَّ لَبِئْسَ وَإِنَّ لَوْأَ عَنَاءُ^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٦٧ : « وسألت الخليل عن انما ، وانما ، وكانما ، وحيشما ، وإن ما في قولك : انما أن تفعل وإما أن لا تفعل . فقال : هن حكايات ، لأن (ما) هذه لم تجعل بمنزلة موت في حضرموت .

ألا ترى أنها لم تغير (حيث) عن أن يكون فيها اللغتان : الضم . والفتح ، وانما تدخل ، لتمنع (أن) من النصب ، ولتدخل حيث في الجزاء ، فجاءت مفسرة ، ولم تجيء كموت في حضرموت ، ولا لغوا . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٢ . وسألت الخليل عن رجل سميتَه (إن) فقال : هو أن لا

أكسره ، و (أن) غير (ان) . . . »

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٥

لَمَّا جَعَلَهُ اسْمًا عَرَبِيًّا ، وَمِثْلُهُ :

[أَلَا] يَا لَيْتَنِي وَالْمَرْءُ مَيِّتٌ وَمَا يُغْنِي عَنِ الْحَدَثَانِ لَيْتٌ (١)

فَإِنَّ سَمِيَّتَ رَجُلًا (مِنْ زَيْدٍ) وَ (عَنْ زَيْدٍ) فَإِنَّ أَجُودَ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ : هَذَا مِنْ زَيْدٍ ،
وَعَنْ زَيْدٍ ، كَمَا تَقُولُ : يَدُ زَيْدٍ (٢) .

وَأِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ هَكَذَا ، وَلَمْ يَكُنْ كَالَّذِي قَبْلَهُ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ إِضَافَةٌ
تُوصِلُ مَا قَبْلَهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا . تَقُولُ : الْغُلَامُ لَزِيدٍ ، كَمَا تَقُولُ : غُلَامُ زَيْدٍ ، وَتَقُولُ :
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، كَمَا تَقُولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَالْبَاءُ وَمَا بَعْدَهَا / فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ .

فَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ فِي (مِنْ) وَهِيَ اسْمٌ لَمْ تَكُنْ إِلَّا مُعْرَبَةً ، فَأَضَفْتَهَا عَلَى ذَلِكَ ، فَكَانَ قَوْلُكَ :
(مِنْ زَيْدٍ) بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ فِي الْإِفْرَادِ : هَذَا مِنْ فَاعِلٍ .

وَإِنْ أَرَدْتَ الْحِكَايَةَ جَازٍ ، كَمَا كُنْتَ فِي الْأَفْعَالِ مُخَيَّرًا .

فَإِنَّ سَمِيَّتَهُ (عَمَّ) فِي الْإِسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِكَ : عَمَّ تَسْأَلُ ؟ وَمِمَّ أَنْتَ ؟ فَأَرَدْتَ الْحِكَايَةَ - جَازٍ .
وَإِنْ أَرَدْتَ الْإِعْرَابَ قُلْتَ : هَذَا عَنْ مَاءٍ ، وَمِنْ مَاءٍ ، فَأَعْرَبْتَ ، وَأَضَفْتَ ، وَمَدَدْتَ (مَا) ،
لِأَنَّهَا اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تُسَمِّي بَحْرَيْنِ أَحَدَهُمَا حَرْفَ لَيْنٍ ، لِأَنَّ التَّنْوِينَ يُدْهِبُهُ ، فَيَبْقَى الْاسْمُ عَلَى
حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا فِي هَذَا (٣)

(١) البيت بتمامه في الاقتضاب ص ٤٩ :

أَلَا يَا لَيْتَنِي وَالْمَرْءُ مَيِّتٌ وَمَا يُغْنِي عَنِ الْحَدَثَانِ لَيْتٌ

ونسبه ال ابن قنعاس الأسدي

والبيت من قصيدة طويلة له مرو بن قعاس (بكسر القاف) ويقال له أيضا : ابن قنعاس

بعضها في الخزائنة ج ١ ص ٤٥٩ - ٤٦١ ورغبة الأمل ج ٢ ص ٨٥ والسيوطي ص ٧٧

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦٦ « ومسالت الخليل عن رجل يسمى (عن زيد) ، و (عن زيد)

فقال : أقول : هذا من زيد ، وعن زيد

وقال : أغيره في ذا الموضع ، وأصيره بمنزلة الأسماء كما فعل ذلك به مفسردا يعني

عن ، ومن .

(٣) انظر الجزء الأول ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

فإن سُميت رجلا (أما) من قولك : أما زيد فمنطلق - كان اسما بحياله مُعربا مقصورا بمنزلة علقى ، ولا تصرف لأن ألفه للتأنيث .

وكذلك (إلا) بمنزلة دُفلى . إذا أردت (إلا) التي تقع في الاستثناء .

وإن أردت (إلا) التي تقع في المجازة ، نحو قول الله عز وجل : (إلا تنصروه فقد نصره الله^(١)) لم تكن إلا الحكاية / لأنها (إن) ضُمَّت إليها (لا) .

وكذلك (إما) التي في الجزاء^(٢) في مثل قوله عز وجل : (فإما ترين من البشر أحداً)^(٣) الحكاية لا غير ؛ لأنها (إن) ، و (ما) .

ومثل ذلك (إما) التي في معنى قولك : إما كُنتَ منطلقاً انطلقت^(٤) فهذا يُفصح لك عن جميع ما يأتي من هذا الباب .

* * *

فإن سُميت رجلا بفعل ، نحو : ضَرَبَ وَقَتَلَ ، ولا فاعل فيه - فالإعراب والصرف ، وقد تقدم قولنا في هذا^(٥) .

وإن سُميته هما أو بشيء من الفعل وفيه الفاعل - فالحكاية لا غير .

تقول : هذا ضرب قد جاء ؛ لأنَّ الفاعل مُضمرا بمنزلة مظهرها .

ألا ترى أنك لو سُميته (قام زيد) قلت : هذا قام زيد لا غير .

وإن سُميته (ضربا) والألف ضمير الفاعلين ، أو (ضربوا) على هذا الشرط حكيتة .

وإن سُميته (ضربا) ، أو (ضربوا) من قولك : ضربوا إخوتك زيدا ، أو ضربا أخواك

(١) التوبة : ٤٠ .

(٢) انظر تعليق ١ ص ٣٢

(٣) مريم : ٢٦ .

(٤) أما كنت منطلقا بكسر همزة أما هي (ان) الشرطية ضمت إليها (ما) الزائدة ولا خلاف بين النحويين في اظهار (كان) في نحو هذاقال سيبويه ج ١ ص ١٤٨ : « فان أظهرت الفعل قلت : أما كنت منطلقا انطلقت : أما تريد : ان كنت منطلقا انطلقت ، فحذف الفعل لا يجوز هاهنا ، »

ويفتح همزة (أما) يجب عند جمهور النحويين حذف كان لأن (ما) نوض عنها ، وخالف المبرد في ذلك فجعل (ما) زائدة ، وأجاز اظهار كان . انظر نقده لسيبويه ص ٨٠ - ٨٤ وشرح الرضى ج ١ ص ٢٣٣ والهمع ج ١ ص ١٢٢ .

(٥) تقدم في الجزء الاول ص ٣٥ ، والجزء الثالث ص ٣١٤

زيدا ، فكانت الألف والواو علامة لا ضميرا - قلت : هذا ضربان قد جاء ، وهذا ضربون قد جاء ، لأنَّ النون في الاثنين والجمع من الأفعال كالضمة في الواحد .

ألا ترى أنك تقول : هذا يضربُ يا فتى ، وهما يضربان ، وهم يضربون . فالنون في مكان الضمة / من يضرب (١) .

٤
٣٦٩

فإذا قلت : لن تضرب يا فتى قلت : لن تضربا ، ولن تضربوا فعلى هذا قلت : ضربا ، وضربوا ؛ كما قلت في الواحد : ضرب يا فتى .

فلما أدخلت في الواحد الإعراب فقلت : هذا ضَرَبُ يا فتى أدخلت في التثنية والجمع النون ، إلا أنك تصرفه تصريف رجل سميته رجلين ، فيكون نصبه وخفضه بالياء ، ورفع بالالف في التثنية ، وبالواو في الجمع ، ونفسر هذا في الباب الذي يليه إن شاء الله .

ولو سميته (أولو) من قوله عز وجل : (أولو قُوَّةٍ) ، أو (دُوو) من قولك : هؤلاء دُوو مال لقلت : جاءني ألون ، ودوون ، لأنَّ النون نون الجمع ، وإنما ذهب للإضافة (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨ : « وان سميت رجلا (ضربوا) فيمن قال : أكلوني البراغيث قلت : هذا ضربون قد أقبل تلحق النون ، كما تلحقها في أولى ... »

ومن قال : هذا مسلمون في اسم رجل قال : هذا ضربون ، ورأيت ضربين ، وكذلك يضربون في هذا القول .

فان جعلت النون حرف الإعراب فيمن قال : هذا مسلمين قلت : هذا ضربين قد جاء ... » وللمبرد في نقده لسيبويه مناقشة له في تنظيره بيبيرين انظر ص ٢٢٥ - ٢٢٨ من النقد .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢ - ٤٣ « وسألته عن رجل سمي بأولى من قوله (نحن أولو قوة

وأولو بأس شديد) .

وبنوى فقال : أقول : هذا ذوون ، وهذا ألون ، لأنى لم أضف ، وإنما ذهب النون في الإضافة ... »

قلت : فإذا سميت رجلا بنى مال هل تغيره ؟

قال : لا . إلا تراهم قالوا : ذو وزن منصرف ... »

الآية في النمل : ٣٣ .

هذا باب

تسمية الرجال بالثنية والجمع

من الأسماء

إذا سميت رجلا (رَجُلَيْنِ) فإنَّ أحسنَ ذلك أن تحكى حاله (التى) كانت في الثنية فتقول : هذا رجلان قد جاء ، ورأيت رجلين . وتقول في هذا البلد : هذا البحران يا فتى ، وأتيت البحرين^(١) ، وإنما اخترت ذلك لأنَّ القصد إنما كان في الثنية .

وكذلك إن سميته بقولك / مُسلمون قلت : هذا مسلمون قد جاء ، ومررت بمسلمين . والقول في هذا القول في الثنية .

٤
٣٧٠

وكذلك كل ما كان جمعا بالألف والتاء . تقول : هذا مسلمات ، ومررت بمسلمات ؛ لأنَّ الألف والتاء في الموث ، بمنزلة الواو والنون في المذكر .

وإن شئت قلت في الثنية هذا مسلماً قد جاء ، فتجمله بمنزلة زعفران . وإنما جاز ذلك ؛ لأنَّ الثنية قد زالت عنه ، والألف والنون فيه زائدتان ، فصار بمنزلة قولك : غضبان ، وعطشان ، وعربان ، وكانَّ الأول أقيس ؛ لأنَّ هذا بُني في الأصل على فعلان ، وفعلان ونحو ذلك ، وهذا نقل عن الثنية .

ومن قال : هذا رجلان فاعلم قال في رجل يسمى بقولك مسلمون : هذا مسلمين فاعلم ، فجعل الإعراب في النون ؛ كما فعل هناك ، ولم يجوز أن تقول : هذا رجلين قد جاء ، لأنَّ هذا مثالا لا تكون الأسماء عليه^(٢) .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٣٦ : « فاذا أعربت النون ألزم المثنى الألف دون الياء ، لأنها أخف منها ، ولأنه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان . وقبل الياء فتحة . . وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس يقال : هذه البحرين بضم النون ، ودخلت البحرين قال الأزهرى ومنهم من يقول : البحران على القياس . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧ - ١٨ « باب تسمية المذكر بلفظ الاثنين والجمع . »

فاذا سميت رجلا رجلين فان أقيسه وأجوده أن تقول : هذا رجلان ، ورأيت رجلين ، ومررت برجلين ، كما تقول : هذا مسلمون ، ورأيت مسلمين ، ومررت بمسلمين .

ومثُل قولك مسلمين فاعلم غسيلين فاعلم ، وببَيرين^(١) ، وقنسرين^(٢) ، ونحو ذلك ، والأجود ما ذكرت لك . والوجه الآخر يجوز .

ألا ترى أنه يجوز فيه وهو جمع أن تُجرِّيه مُجرى الواحد ، فيصير إعرابه/ في آخره ، فتقول : هذه عشرين فاعلم ، وليس بالوجه .

على هذا قال :

وماذا بدرى الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين^(٣) -

وجاز ذلك لاختلاف الجمع وأن إعرابه كإعراب الواحد إلا ما كان على حد الثنية . وهو هذا الذي ذكرنا .

ولم يجز أن يكون إعراب المنى كإعراب الواحد ، لأن الثنية لا تأتي مُختلفة ، وقد دللنا على هذا في أول الكتاب^(٤) .

ومن قال : هذا مسلمين كما ترى قال في مسلمات - إذا سئى به رجلا - : هذا مسلمات فاعلم ، أجزاها مُجرى الواحد ، فلم يصرف ، لأن فيها علامة التأنيث ، وتقول : مررت بمسلمات يا فتى فلا تنون لأنها لا تُصرف^(٥) ، ولا يجوز فتحها^(٦) ، لأن الكسرة ها هنا كالياء في مسلمين .

وعلى هذا يُنشدون بيت امرئ القيس :

-
- ومن النحويين من يقول : هذا رجلا كما ترى يجعله بمنزلة عثمان . . .
فان قلت : هلا تقول : هذا رجلين تدع الياء كما تركتها في مسلمين . فانه انما منهم من ذلك ان هذه لا تشبه شيئا من الأسماء في كلامهم . . .
في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٢١ : فاذا أعربت النون . . . والزم الجمع الياء دون الواو لكونها أخف منها . وانظر الجزء الثالث من المقتضب في التسمية بجمع المذكر ص ٣٣٢ .
(١) ببيرين : بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياء ثم نون : رمل أو مدينة .
(٢) قنسرين : بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده وقد كسره قوم ثم سين مهملة : مدينة وانظر معجم البلدان .
(٣) تقدم في الجزء الثالث ص ٣٣٢ .
(٤) انظر الجزء الأول ص ٥ - ٦ والجزء الثاني ص ٢١٠ .
(٥) التسمية بجمع المؤنث تقدمت في الجزء الثالث ص ٣٣١ - ٣٣٣ .
(٦) نقل ابن جنى عن بعض العرب منسح صرف السمي بجمع المؤنث فيجر بالفتحة وروى كذلك بيت امرئ القيس الخزائة ج ١ ص ٢٦ - ٢٧ .

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَدْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ أَذَى دَارِهَا نَظَرٌ عَلِيٌّ (١)
 /الآن (أدروعات) اسم موضع بعينه ، والأجود ما بدأنا به من إثبات التنوين في أدروعات
 ونحوها ؛ لأنها بمنزلة النون في مُسْلِمِينَ إذا قلت : هؤلاء مسلمون ، ومررت بمسلمين .
 ومن ذلك قولُ الله عزَّ وجلَّ : (فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ) (٢) بالتنوين .
 ونظير هذا قولهم : هذه قِنْسَرُونَ ، وَيَبْرُونَ .
 فمن ذهب إلى أنها جَمْعٌ في الأَصْل ، أو شَبَّهَها به ، فَيُسَبِّغُها جَمْعًا . وقد تقدّم باب
 الحكاية ، والتسمية بالجمع يعتدل فيه الأمران . قد جاء القرآن بهما جميعاً . قال الله
 عزَّ وجلَّ : (وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ) (٣) وقال : (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَنْ يُّعْلَمَ ،
 وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلْمُونَ) (٤) .

فالقياض في جميع هذا ما ذكرت لك .

ومن قال : هذه قِنْسَرُونَ ، وهذا مسلمون ، فنسب إلى واحد منهما رجلاً أو غيره ،
 قال : مُسْلِمِيٌّ ، وقِنْسَرِيٌّ بحذف الواو ، والنون لأنهما زائدتان لمجيء ياء النسب (٥) .
 ومن قال : قِنْسَرِيْنُ ، ومسلمين فاعلم ، وجعل الإعراب في النون قال : قِنْسَرِيْنِيٌّ ،
 ومسلمينيُّ فاعلم .

واعلم أنَّ من سُمِّيَ رجلاً بقولك : رجلاً ، أو مسلمون ، / فأجراه مُجْرَى التثنية ،
 والجمع - لم يَجْزِ أَنْ يَثْنِيَهُ وَلَا يَجْمَعُهُ ، فيقول : هذا مسلمانان ، ولا رأيت مُسْلِمِيْنِيْنِ ؛
 لأنه يثبت في الاسم رفعان ، ونصبان ، وخفضان . ولكن من قال : مسلمين فاعلم ومسلمان
 فاعلم جاز أن يثنيه ويجمعه ؛ لأنه الآن بمنزلة زعفران وقنسرين فيمن جعل الإعراب في
 نونها (٦) .

(١) تقدم في الجزء الثالث ص ٣٣٣ .

(٢) انظر الجزء الثالث ص ٣٣١ .

(٣) انظر الجزء الثالث والكامل ج ٥ ص ٣٢ .

(٤) انظر الجزء الثالث ص ٣٣٢ .

(٥) باب النسبة الى التثنية والجمع في الجزء الثالث ص ١٦٠ .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٩٥ « باب ما لا يجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والنون » .
 وذلك نحو : عشرين ، وثلاثين والأثنين . لو سميت رجلاً بمسلمين قلت : هذا مسلمون ، ولو
 سميته برجلين قلت : هذا رجلاً لم تثنه أبداً ، ولم تجمعه كما وصفت لك ، من قبل أنه لا يكون في
 اسم واحد رفعان ، وجران ، ونصبان ، ولكنك تقول : كلهم مسلمون ، واسمهم مسلمون ، وكلهم
 رجلاً واسمهم رجلاً » .

ولكن أذرعاتٌ ومسلماتٌ اسمَ رجلٍ يجوزُ أن تُثنَّيه ، وأن تجمعه ؛ لأنَّه لا يجتمع فيه شيءٌ ممَّا ذكرنا^(١) . فتقول : هذان مسلمتان ، ورأيت مسلمتين ، وهؤلاء مسلماتٌ فاعلم بحذف الألف والتاء اللتين كانتا في الواحد وتُثبت مكانها ألفاً ، وتاءٌ للجَمْع ، كما فعات في طلحة حيث قلت : طلَّحات ، فحذفت علم التانيث من الواحد ، وأثبتته في الجَمْع ؛ لأنَّه لا يدخل تأنيث على تأنيث . وهذا مُحكمٌ في باب الجمع ، وليس هذا موضعه ، وإنمَّا ذكرنا منه ما احتجنا إليه فيما قصدنا له .

$\frac{4}{378}$

فإذا أردت تثنَّية قولك مسلمان اسم رجل فيمن/ حكي ، أو مسلمون قلت : هذا ذوا مسلمين ، وهؤلاء ذوو مسلمين وما أشبهه ، مِثْلَ أن تقول : كُلُّ واحدٍ منهما يسمَّى مسلمين ، أو كُلُّ واحدٍ منهما مسلمان حتى تدلُّ عليه بهذا وما أشبهه ، كما ذكرت لك من التقاء إعرابين في حرف .

فأمَّا مسلماتٌ فتثنَّيه وتجمعه لأنَّه لا يباحق شيءٌ ممَّا ذكرنا .
والفِعْلُ والفَاعِلُ ، وجميع الحكايات إذا كانت أسماءً لا تُثنَّيهَا ؛ لثَلَا تَنْتَقِضُ الحِكَايَةُ ، وتزول دلائل المعاني^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٥ « وأما مقبلات فيجوز فيها التثنية إذا صارت اسم رجل ، لأنه لا يكون فيه رفعان ، ولا نصبان ، ولا جران .
فهى بمنزلة ما في آخره هاء التانيث في التثنية والجمع بالتاء . وذلك قولك في أذرعات : أذرعاتان وفي تمرات اسم رجل : تمراتان ، فإذا جمعت بالتاء قلت : تمرات تحذف ، وتجيء بتاء أخرى ، كما تفعل ذلك بالهاء إذا قلت : تمر ، وتمرات » .

(٢) انظر ص ١١ ، ١٢

هذا باب

تسمية الحروف والكلم (١)

تقول - إذا نظرت إلى ميم ، أو باء ، أو تاء ، أو غير ذلك من الحروف ، إذا جعلت الميم ، وما أشبهها اسما لحرف - قلت : هذا ميمٌ حسنٌ ، وهذا باءٌ حسنٌ يا فتى ، وإن جعلتها مؤنثةً صلح ذلك فقلت : هذه ميمٌ ، وهذه باءٌ . فالذي أوَمَاتَ إليه مؤنثٌ ، والاسم مؤنثٌ - قال الشاعر :

كما بُيِّنَتْ كَافٌ تَلُوْحٌ وَمِيْمُهَا (٢)

فأنث ، ومن لم يصرف هذا اسمَ امرأةٍ لم يصرف شيئا من هذا/ إذا جعله اسما للكلمة معرفةً ، وإن أجراه نكرةً على حدِّ مجراه في الكلام صرفه .
وتما جاء في التذكير قوله :

مِيْمًا ، وَمِيْمِيْنٌ وَيَاءٌ طَائِمًا (٣)

ولم يقل طاسمة .

وإن جعلت الاسمَ مُدَكَّرًا ، والذي توميءُ إليه مؤنثًا على معنى قولك اسم الكلمة قلت :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١ « باب تسمية الحروف والكلم » . فالعرب تختلف فيها : يؤنثها بعض ، ويذكرها بعض . . .

وفي كتاب التذكير والثانيث لأبي حاتم السجستاني ص ٢٥ : « حروف المعجم مثل باوتا تذكر وتؤنث » .

وقال ابن الأثير في المذكر والمؤنث ص ٢٢٢ - ٢٢٣ : (وأما حروف المعجم فإن أبي حدثني عن ابن العنك عن اللحياني قال : قال الكسائي : حروف المعجم كلها مؤنثة هكذا كلام العرب : قال : وإن ذكرت جاز » .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٢٧ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣١ على تذكير طاسما الواقع نعمتا على ارادة الحرف .
الطاسم : الدارس .

شبه آثار الديار بحروف الكتاب على ما جرت به عادتهم من تشبيه الرسوم بالكتاب .

ورواية سيبويه : كافا ، وميهين وسينا طاسما وكذلك نقله ابن سيده في المخصص ج ١٧ ص ٤٩ وابن الأثير في المذكر والمؤنث ص ٢٢٣ وقال الأعلام : ويروي : وسينا طاسما .

هذه ميمٌ يا فتى ، ولا تصرف ، كما لا تصرف امرأة سَمِيَتْها زيدا . ومن رأى صرف ذلك صرف هذا . فقد قلنا في ذلك ما يُغنى عن إعادته (١)

•••

فأما ما كان من الظروف ، والأفعال ، والحروف المشبهة بها وغير ذلك من الكَلَم - فنحن ذاكره إن شاء الله .

وتقول إذا نظرت إلى (خَلْف) مكتوبة ، فأردت الحرف قلت : هذا خَلْفٌ فاعلم ؛ لأنَّ خَلْفًا مدكَّر (٢) وتصغيره خُلَيْفٌ .
ولو كان مؤنثًا لحقته الهاء .

ألا تراها قد لحقت في الظروف ما جاوز الثلاثة للدلالة على التأنيث ، فقلت في قدام : قُدَيْدِيْمَةٌ ، وفي وراء : وُورِيْثَةٌ ، وتقديرها : وُورِيْعَةٌ ، كما قال :

قُدَيْدِيْمَةٌ التَّجْرِيْبِ وَالْحِلْمِ ، إِنِّي أَرَى غَفْلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ (٣)

/ وكما قال :

٤
٣٧٦

يَوْمٌ قُدَيْدِيْمَةٌ الْجَوَازِ مَسْمُومٌ (٤)

فإن أردت بالمكتوبة الكلمة ، فجعلت خلفا اسما لها لم تصرف إلا في قول من رأى أن يصرف زيدا اسمَ امرأة .

(١) انظر الجزء الثالث ص ٣٥١

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥ : « باب تسميتك الحروف بالظروف » .

اعلم أنك إذا سميت كلمة بخلف ، أو فوق ، أو تحت لم تصرفها ، لأنها مذكرات . ألا ترى أنك تقول : تحيت ذلك ، وخليف ذلك ، ودوين ذلك ، ولو كن مؤنثات لدخلت فيهن الهاء ، كما دخلت في قديديمة ، ووريفة ، وكذلك قبل ، وبعد وكذلك أين ، وكيف ، ومتى عندنا ، لأنها ظروف ، وهي عندنا على التذكير

(٣) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٧٣ وانظر كتاب «التذكير والتأنيث» لأبي حاتم السجستاني ص ٢٥ وكتاب « المذكر والمؤنث » للمبرد : قال في ص ١٣٨ : « فالعرب تقول في تصغير قدام ووراء : قديديمة ووريفة ، ولم يكن حق هذا أن تدخله الهاء : لأنها لا تدخل فيما جاوز الثلاثة ، ولكن لما كانت الظروف بابها التذكير ، وكانت هاتين مؤنثتين اضطروا الى ابانة ذلك فيها . قال القطامي :

أرى غفلات العيش قبل التجارب ،

قد يديمة التجريب والحلم اننى

(٤) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٧٣ .

فإن سميت رجلاً ، أو حرفاً (كَمْ) فالإعرابُ والصرف ، تقول : هذا كَمْ فاعلم ، ورأيت كَمَا .

فأما (متى) فلا ينصرف اسمُ كلمةٍ بوجهٍ من الوجوه ، وينصرف اسمُ حرفٍ ؛ لأنه مثل جَمَلٍ وقَدَمٍ ، لا ينصرفان اسمين لامرأتين في قول من الأَقَاوِيلِ البتَّة .

وحد (متى) وهذه الظروف كلها أن تكون مذكرات^(١) ، لأنها أسماءُ الأمكنة ، وأوقاتٍ إلا ما دخل عليه منها حرف تأنيث : كالليلة ، والساعة ، والغداة ، والعشيَّة كما قلت لك في قُدَيْدِيَّة ، ووُرَيْثَة .

* *

وكذلك (ضَرَبَ) إن رأيتَه قلت : هذا ضَرَبٌ مكتوباً فاعلم إذا جعلت المكتوب حرفاً .
فإن جعلته اسماً مكتوباً لكلمة لم تصرف .

و(ضَرَبَ) لا يكون إلا مذكراً ؛ لأنَّ (ضَرَبَ) نعتٌ ؛ كما تنعت بضارب . تقول :
مررت برجل ضَرَبْنَا ، ويضربنا ، كما تقول : مررت برجل ضاربٍ لنا ، وضاربنا ، وأنت تريد النكرة .

وكذلك ما ضارع الفِعْلِ ، نحو/ إنَّ ، وليت ، ولعلُّ ؛ لأنها مُضَارَعَةٌ للأفعال التي قد صحَّ
تذكيرها .

٤
٣٧٧

فما جعلته منها اسماً لحرفٍ فمصرف ، وما علَّقته على كلمةٍ فغير مصروف في المعرفة إلا ما كان منها ساكنَ الوسط . ، وسميت به مؤنثاً فإنه كزيد سميت به امرأة .

* * *

واعلم أنَّ الأفعال والحروف التي جاءت لمعنى ، نحو : إنَّ ، وليت ، ولعلُّ ، ولو ، و(لا) حَقُّهُنَّ أن يكنَّ معارفَ لما أذكره لك .

(١) المبرد موافق لسيبويه في أن الظروف التي ليست بها علامة التأنيث مذكورة الاقدام ،
ووراء .

وللمبرد مناقشة لسيبويه في نقده لكتابه في أسلوب استدلاله على تذكير أين بأن جوابها
يكون مذكراً . انظر النقد ص ٢٣٠ - ٢٣٣ .

وأما با ، وتا ، وجميع حروف المعجم فباينٌ أن يكن نكراتٍ ، وسنفسر ذلك بما يوضح أمره إن شاء الله .

تقول : (إن) و(ليت) أشياء معروفة . قد عرفت مواضعها ، وأثبتت حقائقها ، ولهذا اعتنعت من دخول حروف التعريف عليها . وذلك أنك إذا رأيت شيئاً منها مكتوباً لم تعبر عنه بالألف واللام وإن كانت أسماء .

وأما حروف المعجم فإنها عبارات تكون نكرة بغير ألف ولام ومعرفة/ بهما . كقولك : الألف والباء والتاء .

٤
٣٧٨

وأما في التهجى فقولك : با وتا وقف لا يدخله إعراب ؛ لأن التهجى على الوقف . فإن جعلتها أسماء عطفت بعضها على بعض وقلت : ألف ، وباء ، وتاء تُعرب وتُمد ؛ لأنه لا يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين .

فإن كان شيء من هذا قبيل التسمية زد على الواو واوا وعلى الياء ياء ، وزدت إلى الألف ألفاً ، فتحركها ، فتصير همزة . تقول - إذا سميت رجلاً (في) : هذا في ، و(لو) : هذا لو فاعلم كما قال :

إِنَّ لَوْاً وَإِنْ لَيْتَا عَنَاءُ(١)

وإن سميته (لا) قلت : هذا لاء فاعلم ، وكذلك باء ، وتاء كما قال :

إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى أَلِفٍ وَبَاءٍ وَتَاءٍ هَاجَ بَيْنَهُمْ جِدَالٌ(٢)

وكما قال :

رَقٌّ تُبَيِّنُ فِيهِ اللَّامُ وَالْأَلِفُ(٣)

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٥ وهذا الجزء ص ٣٢

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٦ وقافيته هناك : قتال .

(٣) الرق (بالفتح) : ما يكتب فيه وهو جلد رقيق .

ولم اعثر على قائله ولا على بقية .

هذا باب

ما كان معرفةً بجنسه لايواحد

وليمَ جاز أن يكون كذلك (١) ؟

٤
٣٧٩

وذلك قولك للأسد : أبو الحارث ، وأسامة يا فتى ، وللدؤببة : / أم حُبَيْن . وكذلك
للثعلب : أبو الحُصَيْن . وللذئب : أبو جَعْدَة يا فتى غير مصروف ؛ لأنه معرفة (٢) .
ومن ذلك قولهم لَضْرِبِ مِنَ الكَمَاءِ : بنات أوبر يافتي (٣) .
ولضرب من الحيات : ابن قِترَة (٤) ومن هذا قولهم : حِمَارُ قَبَانِ (٥) ،

(١) المبرد عقد لأعلام الأجناس بابين في هذا الجزء كرر فيهما كثيرا من الأمثلة والشواهد
ولولا اختلاف الصياغة اقلت : انها أوراق كررت خطأ .

عنون الباب الآتي بقوله ص ٦٠٣ : هذا باب المعرفة الداخلة على الأجناس .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٣ « باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا في الامة
ليس واحد منها أولى به من الآخر .. »

نحو قولك للأسد : أبو الحارث ، وأسامة ، وللثعلب : ثعالة ، وأبو الحصين ، ومسمم ،
وللذئب : ذالان ، وأبو جعدة . »

وقال في ص ٢٦٤ : ومثل ذلك ابن عرس ، وأم حبين . »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ : « كما أن بنات أوبر : ضرب من الكماء وهي معرفة .. وإذا
قالوا : بنات أوبر ، فكأنهم قالوا : هذا الضرب الذي من أمره كذا ، وكذا من الكماء . »

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ : « ومن ذلك ابن قتره وهو ضرب من الحيات ، فكأنهم إذا
قالوا : هذا ابن قتره فقد قالوا : هذا الحية الذي من أمره كذا ، وكذا . »

في حياة الحيوان ج ٢ ص ٢٠٠ : ابن قتره ضرب من الحيات لا يسلم من لدغته وقيل :
هو ذكر الأفعى . »

(٥) هو من أمثلة سيبويه وقال الدميري في حياة الحيوان ج ١ ص ٢٣٢ : دوية مستديرة
بقر الدينار ضامرة البطن متولدة من الأماكن الندية .

ووزن قبان فعلا ن بدليل منع صرفه في قول الشاعر :

يا عجبيا لقد رايت عجبيا
حمار قبان يسوق ارنبيا

وقد تكلم على هذا الرجز بافاضة البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ١٦٧ - ١٧٤ .

وابن عرس^(١) وسام أبرص^(٢) ، وابن آوى^(٣) .

فهذه كلها معارف . فأما ما كان منها مضافاً فقد تبين لك أنه معرفة بترك صرف ما أضيف إليه مما لا ينصرف في المعرفة .

فأما غير ذلك فيبين لك أنها معارف امتناعاً من الألف واللام التي للتعريف

فإن قال قائل : كيف صارت معارف واسم الواحد منها يلحق كل ما كان مثله ؟

فالجواب فيه : أن هذه أشياء ليست مقيمة مع الناس ، ولا مما يتخلون ويقتنون ، كالخيل والشاء ، ونحو ذلك ، فيحتاجوا^(٤) إلى الفصل بين بعضها وبعض ، وإنما يريدون أن ينصلوا بين جنس وجنس . ولو كانت مما يقيم معهم لفصلوا بين بعضها وبعض ، وكان مجراها كمجرى الناس^(٥) .

ألا ترى أن ابن مخاض ، وابن لبون ، وابن ماء نكرات ، وأنتك إذا أردت أن تعرف شيئاً منها أدخلت فيما أضفت إليه ألفاً ولاماً ، فقلت : / هذا ابن اللبون ، ونحو ذلك ، لتعرف شيئاً من شيء ، كما تفعل في الخيل ، والكلاب ، ونحوها .

٣٨٠

(١) في كتاب عجائب المخلوقات للقرظيني ج ٢ ص ١٨١ : ابن عرس : حيوان دقيق طويل . . هو عدو الفار يدخل جحرها ويخرجها ويحب الحل والجواهر يسرقها . .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ : « وسام أبرص وبعض العرب يقول : أبو بريص »

في عجائب المخلوقات ج ٢ ص ٢٧٦ : سام أبرص : هو الوزغ الصغير الراس الطويل الذنب .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ « ومثل ذلك ابن آوى . . ويدل على أنه معرفة أن (آوى) غير مصروف وليس بصفة » .

في حياة الحيوان ج ١ ص ٦٨ : « ابن آوى جمعه بنات آوى . . ولا ينصرف وكنيته أبو

أيوب ، وأبو كعب ، وأبو وائل وسمى ابن آوى لأنه يأوى الى عواء أبناء جنسه . . »

وانظر عجائب المخلوقات ج ٢ ص ١٨٠ .

(٤) الفاء فاء السببية وفي الأصل : فيحتاجون

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ : « إنما منع الأسد ، وما أشبهه أن يكون له اسم ميمناه معنى زيد : أن الأسد ، وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس ، فيحتاجوا الى أسماء يعرفون بها بعضها من بعض ، ولا تحفظ حلالها كحفظ ما يشب مع الناس ، ويقتونه ، ويتخذونه . . إلا تراهم قد اختصوا الخيل ، والابل ، والغنم ، والكلاب وما ثبت معهم ، واتخذوه بأسماء كزيد ، وعمرو ، . . »

وانظر الكامل ج ٨ ص ٢٦٥ - ٢٦٧ .

قال جرير :

وَأَبْنُ اللَّيُونِ إِذَا مَا لُرُّ فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيْسِ (١)

وقال أيضاً :

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَّتْ فُقَيْمًا كَفَضْلِ ابْنِ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ (٢)

وقال :

مُقَدِّمَةٌ قَزًا كَانَ رِقَابُهَا رِقَابُ بَنَاتِ الْمَاءِ أَفْزَعَهَا الرَّغْدُ (٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦٥ على أن (ابن ليون) نكرة بدليل دخول الألف واللام عليه في قول جرير .

ابن الليون : ما له ثلاث سنين .

لذ : شد . القرن : الحبل يشد به البميران فيقرنان معا .

الصولة : الوثوب .

البزل : جمع بازل وهو من الأبل ما طلع نابه .

القناعيس : جمع قنعاس بمعنى الشديد .

ضرب هذا مثلاً لنفسه ، ولمن أراد مقاومته في الشعر ، والفخر .

البيت من قصيدة لجرير في هجاء التيم الديوان ص ٣٢١ - ٣٢٥ وانظر السيوطي ص ٦١ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦٦ على أن (ابن مخاض) نكرة بدلالة دخول (ال) عليه في البيت .

ابن المخاض : هو الذي حملت أمه . الفصيل : ما كان في الحول وما اتصل به .

هجا الفرزدق نهشلا ، وفقيا وهما حيان من مضر فجعل فضل أحدهما على الآخر كفضل

ابن المخاض على الفصيل ، وكلاهما لأفضل له ولاخير عنده .

ونسب البيت في سيبويه الى الفرزدق وهو في ديوانه ص ٦٥٢ مطلع أبيات ثلاثة :

وقال الأعلم : البيت منسوب الى الفرزدق وهو لغيره ، لأن نهشلا أعمامه . وهو يفخر

بنهشل ، كما يفخر بمجاشع وقال :

كان أباه نهشل أو مجاشع

وفي اللسان (مخض) : قال جرير ونسبه ابن برى في أماليه للفرزدق .

لجرير قصيدة في هجاء التيم والفرزدق من بحر الشاهد ورويه ديوان جرير ص ٤٣٦ - ٤٣٩

ويظهر أن الشاهد ساقط منها .

وصنيع المبرد يدل على أنه لجرير إذ قال : وقال أيضا بعد تقدم ذكر جرير .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦٥ على أن (بنات الماء) معرفة بدخول ال .

وذكره المبرد في الكامل ج ٦ ص ١٦٢ في التشبيهات المستحسنة .

فدم الأبريق يقدمه فلما : شد عليه القدم وهي خرقة تشد على فم الإناء ، لتكون مصفاة =

وقال :

وَرَدَتْ اغْتِسَافًا وَالثَّرِيًّا كَانَتْهَا
عَلَى قِمَّةِ الرَّأْسِ ابْنُ مَاءٍ مُحَلَّقٌ (١)

وهذا يَفْتَحُ لك ما يَرِدُ عليك من هذا الباب ، فتقدير قولك للأسد : هذا أسامةُ يا فتى ،
أى : هذا الضربُ الذي سمعت به أو رأيته من السباع (٢) .

= بنات الماء : ما يألف الماء وهي الغرائيق وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٤٢ - ١٤٣ .
قال أبو حنيفة الدينوري : شبه أعناق الطير إذا نصبتها بأعناق الأباريق فلذلك قال : أفرعها
الرعد .

وخطاه بعضهم في هذا التفسير فقال : هذا غلط ، لأن الطائر إذا سمع صوت الرعد لم ينصب
عنقه ولكن يلويه ، وكذلك أيضا الأباريق عوج ولذلك شبهت بأعناق الطير العوج .
انظر المخصص ج ١١ ص ٨٤ - ٨٥ .

البيت نسب في سيبويه لأبي عطاء السندی ونسبه المبرد في الكامل الى ابن الهندي ، وكذلك
نسبه ابن السيد في الاقتضاب ص ٣٤٨ .

وقصيدة أبي الهندي مجرورة القوافي ورواية البيت فيها . . . تفرع للرعد .

وانظر الشعر والشعراء ص ٦٦٤ والجواليقي على أدب الكاتب ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .

ومهذب الأغاني ج ٥ ص ١٠٥ ونسب في المخصص الى الأقيشر الأسدي .

ويرد هذه النسبة أن مطلع القصيدة :

سيفني أبا الهندي عن وطب سالم أباريق لم يعلق بها وضر الزبد

وانظر رغبة الأمل ج ٦ ص ١٦٣ ، ولأبي الهندي شعر آخر كرر فيه هذه المعاني قال :

سيفني أبا الهندي عن وطب سالم أباريق كالفضلان بيض نحورها

مقدمة قرا كان رقابها رقاب كراك أفرعها صقورها

انظر العقد انفراد ج ٦ ص ٣٤٢ .

(١) . استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٦٦ على أن (ابن ماء) نكرة بدليل وصفه بالنكرة .

وذكره المبرد في الكامل ج ٦ ص ١٤٧ على أنه من عجيب التشبيه .

الاعتساف : الأخذ على غير هدى . قمة الرأس : أعلاه .

ابن ماء : طائر الماء الغرائيق وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٢٧٥ .

محلق : مرتفع في جو السماء فاذا رأى سمكة غاص عليها .

البيت من قصيدة لذي الرمة في ديوانه ص ٣٨٠ - ٤٠٣ .

وانظر الاقتضاب ص ٣٥٤ والجواليقي ص ٢٤٤ والمخصص ج ٨ ص ١٥٣ ، ج ٩ ص ١١ ،

ج ١٥ ص ٢٠٤ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٣ : « واذا قلت هذا أبو الحارث ، فأنت تريد : هذا الأسد ،

أى : هذا الذي سمعت بلسمه ، وهذا الذي عرفت أشباهه ، ولا تريد أن تشيّر الى شيء قد
عرفه بعينه قبل ذلك . . . »

وكذلك قولك للضَّبُع : أمٌ عامِرٌ يا فتي ، وهذه حَضَاجِرٌ ، وهذه قَتَامٌ يا فتي ، وهذه جَعَارٌ ، وهذه جِيَالٌ .

وللذكر : هذا قَتْمٌ^(١) ؛ كما تقول : يا فَسَقُ ، ويا فَسَاقِ .

واعلم أنك إذا قلت جامعى عثمان ، وعثمانٌ آخر ، فجعلته / نكرة قلت في هذا أجمعٍ مثل ذلك . قلت : هذا قَتْمٌ ، وقَتْمٌ آخر ؛ كما تقول : هذه جِيَالٌ ، وجِيَالٌ أخرى . فأما قوله : وَلَقَدْ جَنَيْتَكَ أَكْمُوا ، وَعَسَاقِلًا ، وَلَقَدْ نَهَيْتَكَ عَنِ بَنَاتِ الْأُوْبِرِ^(٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٣ : وللضبيع أم عامر ، وحضاجر ، وجعار ، وجيال ، وأم عنتل ، وقتام ، ويقال للضبعان : قتم .
(٢) جنيتك : الأصل : جنيت لك أو ضمن معنى أعطيت وروى في المخصص ج ١١ ص ١٢٦ : نجوتك .

الأكْمُو : مفردة كمء وهو واحد كماء على العكس من باب تمره وتمر . انظر سيبويه ج ٢ ص ٢٠٣ .
عساقلا : جمع عسقول : نوع من الكماء والأصل عساقيلا . فحذفت المدة للضرورة (الكبار البيض) .

بنات الأوبر : كماء صفار مزغبة في لون التراب .



صرح المبرد في هذا الباب بأن بنات أوبر علم جنس ، ثم خرج دخول آل عليها في البيت بأنها للمح الأصل أو للتعريف بعد التنكير .
وصرح في الباب الآتى أيضا بعلمية بنات أوبر فهو على وفاق مع سيبويه هنا .
أما في نقده للكتاب فقد ناقش سيبويه في استدلاله لعلمية بنات أوبر ، ثم اختار رأى الأصمعي بأن آل في البيت للمح الأصل قال :

و زعم أن قولهم لضرب من الكماء : هذا بنات أوبر معرفة وإنما حجتسه في تعريف هذا الضرب وتنكيره ترك صرف ما ينصرف منه في النكرة ، ولا ينصرف في المعرفة . فإذا رآه لا ينصرف علم أنه المعرفة ، لأنه لو كان نكرة انصرف ، أو يراه منبوع من حرفي التعريف علم أنه لو كان نكرة دخلا عليه ، كما دخلا على ابن المخاض ، وابن اللبون .

فأما بنات أوبر فلا دليل فيه بترك صرفه ، لأن (أوبر) أفعال الذي هو صفة ، ولا ينصرف في معرفة ، ولا نكرة ، وقد دخل عليه حرفا التعريف ، فدل على أنه كان قبل دخولها نكرة قال :

ولقد جنيتك أكْمُوا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

وأما الأصمعي فزعم أنهم أدخلوا الأنف واللام مضطرين ، وذهب إلى مثل ما قال سيبويه أنه معرفة ، ولكنهم اضطروا اضطراب الذي قال :

باعد أم العمر من أسيرها

فهذا بمنزلة العارث والعباس يجريه كما كان صفة ، ولا أرى بهذا بأسا .
انظر الانتصار ص ١٣٣ - ١٣٤ .

فإن دخول الألف واللام على وجهين :

أحدهما : أن يكون دخولهما كدخولهما في الفضل والعباس على ما وصفت لك ؛
لأنَّ (أوبر) نعت نكرة في الأصل .

والآخر : على قولك : هذا ابن عريس آخر تجعله نكرة ؛ كما تقول : هذا زيد من
الزيدين ، أى : هذا واحد ممن له هذا الاسم . فأنت - وإن كنت لم تذكر قبَّله شيئاً تقول
بعده آخر - فإنما أردت ضرباً مما يقع له هذا الاسم ، كما قال :

باعد أمَّ العَمْرَيْنِ أسيرها (١)

٤
٣٩١

(٢)

= من هذا نرى أن المبرد كان يرى زيادة ال في البيت كما هو رأى الأصمى ونه قد استقر
على هذا الرأى فى المقتضب ، وجزم فى الموضوعين بعلمية بنات أوبر .
فهل تقول : ان المبرد كان فى نقله للكتاب يرى أن بنات أوبر نكرة ، ثم قال بعمليتها فى
المقتضب .

يبدولى أنه كان مترددا بين القولين فى نقله للكتاب ، ثم استقر على العلمية فى المقتضب .

وقد نسب ابن هشام فى المغنى ج ١ ص ٥١ الى المبرد أنه يرى أن ال فى البيت معرفة وأن
(ابن أوبر) نكرة .

وقال الشنقى ج ١ ص ١١٤ المبرد لا يرى أن أوبر علم فى وقت من الأوقات .
وانظر الدمامينى والسيوطى وغيرهما .

والبيت غير منسوب وانظر العينى ج ١ ص ٤٩٨ - ٤٩٩ ، والسيوطى ص ٦١ ومجالس
ثعلب ص ٦٢٤ والمخصص ج ١ ص ١٦٨ ، ج ١١ ص ١٢٦ ، ٢٢٠ ، ج ١٣ ص ٢١٥ = ٢١٦ ،
ج ١٤ ص ١٢٠ ، والتمام فى تفسير أشعار هذيل ص ٢٥٥ .

(١) تمامه : حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا .

استشهدوا بالبيت على زيادة ال فى الضرورة وعلى أن عمسرا اذا دخلته اللام للضرورة لا
تلحقه الواو المميزة بينه وبين عمد والبيت لأبى النجم العجل .

وانظر شواهد الشافية ص ٥٠٦ والسيرطى ص ٦٠ والمغنى ج ١ ص ٥٠ .

(٢) نقلنا بقية ص ٣٨١ من الأصل والصفحات : ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و

و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ ، وشىء من ص ٣٩١ الى الجزء الأول ص ١٣ - ٢٩ .

هذا باب

المفعول الذي لا يذكر فاعله

وهو رفع ، نحو قولك : ضَرَبَ زَيْدٌ ، وظَلِمَ عَبْدُ اللَّهِ .

وإنما كان رفعا ، وحده المفعول أن يكون نَصْبًا ؛ لأنك حذفْتَ الفاعل . ولا بُدَّ لكلِّ فِعْلٍ من فاعل ؛ لأنَّهُ لا يكون فِعْلٌ ولا فاعلٌ ، فقد صار الفِعْلُ والفاعلُ بمنزلة شيءٍ واحدٍ ؛ إذ كان لا يستغنى كلُّ واحدٍ منهما عن صاحبه ؛ كالأبتداء والخبر .

والفِعْلُ قد يقعُ مُستغنياً عن المفعول البتَّةَ حتَّى لا يكون / فيه مُضمرًا ، ولا مُظهرًا .
وذلك نحو قولك : تكلمَ زيدٌ ، وقعد عمرو ، وجلس خالد ، وما أشبهه من الأفعال غير المتعدية ، ولا يكون مثلُ هذا في الفاعل . فلما لم يكن لِلْفِعْلِ من الفاعل بُدٌّ ، وكنت هاهنا قد حذفته - أقمت المفعول مقامه ، ليصح الفِعْلُ بما قام مقام فاعله .

٤
٣٩٢

فإن جئت بمفعول آخر بعدَ هذا المفعول الذي قام مقامَ الفاعل فهو منصوب ؛ كما يجب في المفعول . وذلك قولك : أعطى زيدٌ درهماً ، وكُتِبَ أَخوك ثوباً (١) ، وظنَّ عبدُ الله أخاك .

وتقول : ظننتَ زيداً . فالتاء هاهنا في موضعها إذا كانت فاعلة ؛ نحو : ضَرَبْتُ زيداً ، وكذلك ظننتي زيداً . إذا كان ضميرك مفعولاً ؛ كقولك : ضربني زيد .
وتقول : زيدٌ ظنَّ منطلقاً ، فضمير زيد فاعل في ظنٍّ ؛ كما تقول : زيدٌ ضَرَبَ عمراً ، فتضمير زيداً في (ضرب) .

وتقول : رُفِعَ إلى زيدٍ درهمٌ ، فيرفع درهمٌ ؛ لأنك جرت زيداً ، فقام الدرهم مقامَ الفاعل .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩ : « وذلك قولك : كسب عبد الله الثوب ، وأعطى عبد الله المال . رفعت (عبد الله) هاهنا ، كما رفعتَه في ضرب حين قلت : ضرب عبد الله ، وشغلت به كسب ، وأعطى ، كما شغلت به ضرب ، وانتصب الثوب ، والمال ، لأنها مفعولان ، تعدى اليهنا فعل المفعول هو بمنزلة الفاعل ٠٠ »

فإن أظهرت زيدا غير مجرور قلت : أعطى زيداً درهماً ، وكسبى زيداً ثوباً . فهذا الكلام الجيد .

٤
٣٩٣ وقد يجوز أن تقول : أعطى زيداً درهماً ، وكسبى زيداً/ ثوباً . لما كان الدرهم والثوب مفعولين كزيد جاز أن تُقيمهما مقامَ الفاعل ، وتنصب زيداً ؛ لأنه مفعول . فهذا مجاز والأول الوجه (١) . ومن قال هذا قال : أدخل القبرُ زيداً ، وألبيستُ الجبةُ أخاك .
فإن قال قائل : هل يجوز على هذا ضرب زيداً سوطاً ؟

قيل له : لا يجوز ذلك ؛ وذلك أن السوط إذا قلت : ضربت زيداً سوطاً - مصدر ، ومعناه ضربت زيداً ضربةً بالسوط .

ويدلُّك على ذلك قولك : ضربت زيداً مائة سوطاً . لست تعنى أنك ضربته بمائة سوط ، ولكنك تعنى أنك ضربته مائة ضربةً بسوط ، أو بأكثر من ذلك من هذا الجنس .

وأنت إذا قلت : أعطيت زيداً مائة درهم ، أو كسوته ثوبين - فإنما أوصلت إليه هذا القدر بعينه من الدراهم ، والثياب ؛ فلذلك لم يجوز أن تُقيم المصدر مقامَ الفاعل إذا كان معه مفعول على الحقيقة ، ولكنه قد يجوز أن تُقيم المصادر ، والظروف من الأمكنة والأزمنة /متمامَ الفاعل إذا دخل المفعول من حروف الجر ما يمنعه أن يقوم مقامَ الفاعل ، وذلك نحو قولك : سير بزيد سيراً شديداً ، وضرب بزيد عشرون سوطاً . المعنى : بسبب زيد ؛ ومن أجله ، وسير بزيد يوم الجمعة ، واختلف به شهران ، ومضى به فرسخان ، ومشي به ميلان . أقيمت هذه الأشياء مقامَ الفاعل ، وقد يجوز نصبها في هذا الموضع وإن كان المفعول مجروراً على ما أصف لك .

فمن ذلك أنك إذا قلت : سير بزيد فرسخاً - أضمرت السير ؛ لأنَّ (سيراً) يدلُّ على السير ، فلم تحتج إلى ذكره معه ؛ كما تقول : من كذب كان شراً له ، تريد : كان الكذب شراً له ، فلم تذكر الكذب ؛ لأنَّ (كذب) قد دلَّ عليه .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٧٤ - ٧٥ : « والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقاً .. »

وكذا يجب حفظ المراتب في باب أعطيت إذا التبست مخالفتها نحو : أعطيت زيداً أخاك .
فإن لم تلبس لقريظة جاز العدول ..
وانظر ابن يعيش ج ٧ ص ٧٦ - ٧٧ .

ونظيره قولُ الله عزَّ وجلَّ : (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا) فلم يذكر البخلَ لِذِكْرِهِ (يبخلون) (١) .

وجاز أن يكون المضمرة الطريق . فكأنه قال : سير عليه الطريق فرسخاً ، فحُذِفَ لِعَلْمِ المخاطب بما يعنى .

وجائز أن تُقيم المجرور مع المصدر والظروف مُقَامَ الفاعل ، فتقول : سير بزيد فرسخاً ، فلا يمنع حرف الجرّ من أن / يكون فاعلاً ؛ كما قال : ما من أحد ، ف (أحد) فاعل وإن كان مجروراً بمن . وكذلك قوله : (أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ) (٢) إنما هو خير من ربكم . ف (من) لم تُغيِّر المعنى وإن غيَّرت اللفظ . فهذا الذى ذكرته مُشَبَّهً بذلك فى هذا الموضع إذا نصبت المصادر والظروف على مواضعها ، فلم تجعلها مفعولات على السَّعة .

فإن جعلتها مفعولاتٍ على السَّعة فالوجهُ فيها الرفعُ ، لشُغْلِكَ الأسماء بحروف الجرّ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ : « ومن ذلك قوله - عز وجل - : (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم) ، كأنه قال : ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم ، ولم يذكر البخل اجتزاءً بعلم المخاطب بأنه البخل لذكره يبخلون .
ومثل ذلك قول العرب : من كذب كان شراً له ، يريد : كان الكذب شراً له إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب لقوله : كذب فى أول حديثه .
الضمير عاد على المصدر المفهوم من الفعل السابق .

والآية فى آل عمران : ١٨٠ .

(٢) البقرة : ١٠٥ .

فى البحر المحيط ج ١ ص ٣٤٠ : « من خير : (من) زائدة والتقدير : خير من ربكم ، وحسن زيادتها هنا وإن كان ينزل لم يباشره حرف النفى ، فليس نظير ما يكرم من رجل ، لانسحاب النفى عليه من حيث المعنى ، لأنه إذا نقيت الودادة كأنه نفى متعلقها وهو الانزال . وله نظائر فى لسان العرب .

من ذلك قوله تعالى (أو لم يروا أن الله انذى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر) فلما تقدم النفى حسن دخول الباء ، وكذلك قول العرب : ما ظننت أحداً يقول ذلك إلا زيد بالرفع على البدل من الضمير المستكن فى يقول .

(من ربكم) : من لا ابتداءً الغاية ، كما تقول : هذا الخير من زيد .

ويجوز أن تكون للتبويض . المعنى : من خير كائن من خير وربكم .

فاذا كانت لا ابتداءً الغاية تعلقت بالفعل ينزل .

وإذا كانت للتبويض تعلقت بمحذوف وكان ذلك على حذف مضاف .

واعلم أنك إذا قلت : سيرَ يزيد سيرا - فالوجهُ النصبُ ؛ لأنك لم تُفِدْ بقولك : (سيرا)
شيئاً لم يكن في سيرٍ أكثرَ من التوكيد .

فإن وصفته فقلت : سيرا شديدا ، أو هيئا - فالوجهُ الرفعُ ؛ لأنك لما نعتته قَرَبْتَهُ من الأسماء ،
وحدتتْ به فائدة لم تكن في سيرٍ .

والظروف هذه المنزلة . لو قلت : سيرَ يزيد مكاناً أو يوماً - لكان الوجهُ النصب .

فإن قلت : يوم كذا ، أو يوماً طيباً ، أو مكاناً / بعيداً - اختيار الرفع لما ذكرت لك (١) .

٤
٣٩٦

واعلم أنَّ التقديم والتأخير ، والإظهار والإضمار في هذا الباب ، مثله في الفاعل .
يجوز فيه ما جاز في ذلك . .

تقول : أعطى زيد درهماً ، وأعطى درهماً زيد ، ودرهماً أعطى زيد ، وزيد أعطى
درهماً (٢) . تجريره مُجرى ذلك الباب .

وتقول : سيرَ بالمُعْطَى درهمين فرسخان . أقمت الضمير الذي في المُعْطَى مُقَامَ الفاعل ،
ونصبت الدرهمين ، وجرت المعطى بالباء فارتفع الفرسخان .

وتقول : أعطى المسيرُ به فرسخان درهمين . رفعت الفرسخين لقولك به .

وتقول : أعطى المسيرُ فرسخين درهمين . قام الضمير في المسير مُقَامَ الفاعل ، فنصبت
الفرسخين .

وتقول : دُفِعَ المسيرُ به فرسخان درهماً ، لأنك أدخلت على كلِّ واحد منهما حرف الجر .

(١) في شرح الرضى للكافية ج ١ ص ٧٦ : « ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ
الفاعل إذا كان المصدر مفعولاً به نحو قولك : قمت فاستحسن ، أى : استحسن قيامى » .

ويشترط في المفعول المطلق أيضاً ألا يكون لمجرد التوكيد ، إذ النائب عن الفاعل يجب أن
يكون مثله في أفادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه ، ليصيراً . معاً كلاماً . فلو
قلت : ضرب ضرب لم يجز ، لأن ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك : ضرب . بل يقال
ضرب ضربة ، أو الضرب الفلاني

ويشترط في الظرف النائب أن يكون متصرفاً ملفوظاً به

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٩ : « وان شئت قلت ، وأخرت ، فقلت : كسى الثوب زيد ،
وأعطى المال عبد الله كما قلت : ضرب زيداً عبد الله فالامر في هذا كالأمر في الفاعل » .

وتقول : ظُنُّ المعطى درهمين قائماً .

وتقول : أَخَذَ من المعطى أخوه درهماً ديناراً / لَأَنَّكَ أَدَخَلْتَ (من) على المعطى فقام الدينار مقام الفاعل .

٤
٢٩٧

* * *

وتقول : ذُهِبَ بالمسلوب ثوبه مرتين يومان ، إذا أقيمت (الثوب) مقامَ الفاعل . فإن جعلت في المسلوب ضميراً يقوم مقامَ الفاعل نصبت الثوب وسائر الكلام على حاله .

فإن ثنيت على المسألة الأولى قلت : ذُهِبَ بالمسلوب ثوباهما مرتين يومان .

وعلى المسألة الثانية تقول : ذُهِبَ بالمسلوبين ثوبيهما ، وبالمسلوبين ثيابهم ، وبالمسلوبية ثوبها ، والمسلوبات ثيابهن .

وعلى القول الأول بالمسلوب ثوبها . ففي هذا دليل على ما يرد عليك إِنْ شاء الله (١) .

[ويجوز منه وجه ثالث ، وهو أَنْ تُضمَر في المسلوب اسماً ، وتجعل الثوب بدلاً منه فتقول :

(١) هذه المسألة مما تكلم عليه الفارقي قال في ص ٥٣ :

« ينبغي أن تقدم لهذه المسألة أصلاً يرجع إليه ، وعقداً يعتمد فيها عليه ، ليقرب علمها ، ويسهل فهمها :

وهو أن كل صفة عملت في فاعل ظاهر لم يجز أن تثنى ولا تجمع جمع سلامة لأنها في ذلك تجرى مجرى الفعل وكما أن الفعل إذا عمل في فاعل ظاهر لم يجز أن يثنى ولا يجمع لأنها ليس مما تجب له التثنية والجمع في نفسه ، وإنما يجب ذلك لفاعله . فإذا ظهر الفاعل بعده لم يبق فيه ما يثنى ويجمع . وكان الظاهر أحق بذلك ، فوجب توحيد لفظه .
والعلة في ذلك أمران :

أحدهما : أن الفعل لما كان لا يختلف معناه من حيث هو فعمل لأنه جنس ، والجنس لا يختلف ، وكانت التثنية والجمع إنما هي لمختلف وجب لذلك ألا يثنى الفعل ولا يجمع ، لأنه من شرط المختلف لا من شرط المؤنثف . فهذا وجه .

والمصدر يتفق معه فيه .

والوجه الثاني : أنه لزمه من فاعله ما يعنى تثنيته ، وجمعه عن تثنية الفعل ، وجمعه ،

وهذا وجه يختص الفعل به دون المصدر .

فلما اجتمع الأمران للفعل منعا من ذلك فيه ، إذ كل وجه يجوز الحكم ، ويقتضيه ،

فإذا اجتمعا أوجبا الحكم ، ولذلك جاز تثنية المصدر ، وجمعه إذا قدر تقدير المختلف ، ولم

يجز مثله في الفعل لما بينا .

= ونظيره ما لا ينصرف لاجتماع علتين . فمتى اجتمعا لزم الحكم ، ومتى انفرد باحدهما لم يلزم حكم المنع من الصرف ، بل كان ينصرف .

فهذه علة امتناع الفعل من الجمع اذا تقدم على فاعله ، وبني عليه فاعل ظاهر .

ثم ان الصفة لما عملت عمل الفعل ، ووقعت موقعه وجب لها حكمه في ترك التثنية ، والجمع اذا تقدمت على ظاهر تعمل فيه الرفع عمل الفعل في فاعله ، وذلك فيها بحق شبه الفعل لا بعلة الاصل .

وإذا كان ذلك كذلك فكل صفة تقدمت على الظاهر كما بينا لم تكن ولم تجمع .

وإذا تأخرت ، وعملت في مضمرة نني ضميرها ، وجمع .

فأما جمع التكسير فليس يجب ذلك في الصفة بل قد يجوز أن تعمل الصفة في فاعل ظاهر ، وتجمع جمع التكسير . وهو لبعض الصفات لازم الا على ضعف وهو ما منع جمع السلامة من نحو : باب أحمر ، وحمراء ، وسكران ، وسكري .

والعلة في ذلك أن الفعل ليس مما يجمع جمع تكسير فلذلك تجب الصفة وان تقدمت جمع التكسير ، لأنه ليس مما يجب للفعل ، وهو يجب للاسم ، فيجمع بحق الأسماء .

ووجب لزومه في أفعال ، وقلاء ، وما جرى مجراها ، لأنه لما منع جمع السلامة ، فلم يجز فيه عوض منها الزام جمع التكسير . فإذا أفردت كان ضعيفا . . هذا حكم الصفات في التثنية ، والجمع ، وقد يجوز فيها على قولهم : أكلوني البراغيث أن تلحقها علامة التثنية ، والجمع . وليس ذلك تثنية ، ولا جمعا لها ، كما أنه ليس بتثنية ولا جمع للفعل ولكن علامة تشعرك بأن المذكور بعدها مشئي أو مجموع ، كما تأتي بعلامة التانيث ، لتدل على أن المذكور مؤنث في قامت هند بدليل أنك لا تقول : ضربوني زيد . فلو كان جمعا للفعل لجاز فهذا أصل دائر في هذه المسألة ، وغيرها مما جرى مجراها ينفع استصحابه لكل متأمل .

وأصل آخر وهو أن المفعول الذي تقيمه مقام فاعله يجري مجرى الفاعل في تثنيته ، وجمعه

وأحكامه .

وكذلك الصفة الماخوذة للمفعول الذي لم يسم فاعله تجرى مجرى الصفة الماخوذة للفاعل في

تثنيته ، وجمعه على ما بيننا .

فعل هذه الأصول التي قدمناها إذا رددت هذه المسألة الى أصلها في التقدير قلت : ذهب

برجل مسلوب ثوبه مرتين يومان .

ففي مسلوب ثوبه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن ترفع الثوب بمسلوب ، فيكون الثوب هو اسم ما لم يسم فاعله ولا يكون

في مسلوب ضمير ، ويجرى ذلك مجرى قولك : مررت برجل مضروب أبوه في أنه لا يكون

في الصفة ضمير ، وإنما عملت في سببها الظاهر لا غير .

.....
= والآخر : أن تنصب الثوب على انه مفعول ثان ، ويكون فى مسلوب ضمير فاعل يرجع الى الموصوف وهو قولك برجل ، فيجرى مجرى قولك : مررت برجل معطى درهما . فلهما المفعول الثانى ، وفى معطى ضمير مفعول أول قد قام مقام الفاعل ، وهو اسم ما لم يسم فاعله .

والآخر أن ترفع ثوبه ، وتجعل فى الصفة ضمير فاعل يرجع الى الموصوف ، ويكون هذا الظاهر بدلا من ذلك الضمير ، ويكون منقولا من قولك : سلبت زيدا ثوبه ، وقطعت اللص يده . فاذا رددته الى ما لم يسم فاعله قلت : سلب زيد ثوبه ، وقطع اللص يده .
وإذا نقلته على هذا الحد الى الصفة أبدلت الظاهر أيضا من المضمرة على حد ما كان مع الفعل .. وهذا هو البديل الذى يشتمل عليه المعنى .

فاذا نثيت على التقدير الأول قلت : مررت برجلين مسلوب ثوبهما ان كان كل واحد منهما سلب ثوبا .

ومررت برجلين مسلوب ثوبهما ان كان الثوب لهما جميعا ، فأفردت الصفة ، لانه ليس فيها ضمير ، ونثيت الظاهر ، كما تقول : مررت برجلين قائم أبواهما ، فلا تجمع الصفة ، ولا تثنيها ، كما تفعل بالفعل اذا وقع هذا الموقع ، فقلت : مررت برجلين يقوم أبواهما ، وبرجلين يسلب ثوبهما .

ومن قال : أكلونى البراغيث جاز له أن يقول هنا : مررت برجلين مسلوبين ثوبهما ، فلا يكون قوله مسلوبين تثنية لضمير فى الصفة وإنما هو علامة تؤذن بان المذكور بعدها مثنى . وكذلك ان جمعت قلت : مررت برجال مسلوبة ثيابهم ، وثوبهم على ما بينا .
وان قلت على حشد أكلونى البراغيث قلت : مررت برجال مسلوبات ثيابهم ، وإنما قلت : مسلوبات ، ولم تقل مسلوبين لأن الفعل لا يعقل وهو الثياب ، لأنها هى القائمة مقام ما لم يسم فاعله

وتقول على التقدير الثانى - وهو مررت برجل مسلوب ثوبه اذا نصبت الثوب ، وجعلت فى مساوب ضمير ما لم يسم فاعله ، فاذا نثيت على هذا قلت : مررت برجلين مسلوبين ثوبيهما ، فنثيت مسلوبا ، لأن فيه ضميرا يعصود الى ما قبله ، ولم يعمل الآن فى ظاهر
وان جمعت الصفة لجماعة جمعت على هذا الحد فقلت : مررت برجال مسلوبين ثيابهم . وإنما قلت الآن مساوبين ، ولم تقل مسلوبات ، كما كنت قائلا فى المسألة التى قبل هذه ، لأن الصفة حينئذ فيها ضمير من الرجال وهو الذى قام مقام الفاعل ، وهو مما يعقل ، فجمعت ضميرهم جمع ما يعقل بالواو ، والتون .

.....
= وان ثنيت على التقدير الأخير وهو مررت برجل مسلوب ثوبه ترفع الثوب على أن تجعله بدلا من الضمير الذي في الصفة قلت :

مررت برجلين مسلوبين ثوباهما . ثنيت مسلوبا ، لأن فيه ضميرا قام مقام الفاعل ، وثنيت الثوبين ، لأنك جعلتهما بدلا من الضمير الذي في الصفة .
وكذلك ان جمعت على هكذا قلت : مررت برجال مسلوبين ثيابهم ، ترفع الثياب على البذل من الضمير في مسلوب .

فهذا بيان عن حكم المسألة في أصلها قبل نقلها الى الألف واللام فقياسها ذلك القياس لا تغير حكمه تجعل الألف واللام هناك بمنزلة الموصوف ها هنا في رد الضمير وتعلقه به ، والثنائية ، والجمع ، لا فرق بينهما .

وذلك قولك على التقدير الأول : ذهب بالمسلوب ثوبه مرتين يومان :
فقولك : بالمسلوب ثوبه مرتين اسم موصول في موضع قولك زيد و (يومان) اسم ما لم يسم فاعله (كما) في ذهب بزيد . كأنك قلت :

ذهب بزيد يومان . والمسلوب الآن عامل في ظاهر وهو ثوبه فإلهاء منه عائدة الى الألف ، واللام ، وليس فيه ضمير ، ومرتين ظرف للسلب كأنك قلت زمانين .

فان ثنيت على هذا قلت : ذهب بالمسلوب ثوباهما مرتين يومان ، فلم تكن المسلوب ، لأنه عمل في ظاهر ، فخلا من ضمير ، وجرى مجرى قولك : ذهب برجلين سلب ثوباهما مرتين يومان . لا يثنى الفعل ، لأنه لا ضمير فيه .

وان جمعت على هذا الحد قلت : ذهب بالمسلوب ثيابهم مرتين يومان فيومان اسم ما لم يسم فاعله في ذهب



وان عرفت المسلوب على التقدير الثاني قلت : ذهب بالمسلوب ثوبه مرتين يومان . ففي المسلوب ضمير ما لم يسم فاعله ، وهو العائد الى الألف واللام ، كما كان عائدا الى الموصوف في نظيرها ، وثوبه نصب بأنه مفعول .

فان ثنيت على هذا الوجه قلت : ذهب بالمسلوبين ثوبيهما مرتين يومان ، فثنيت الصفة ، لأن فيها ضميرا يعود الى الألف واللام ، فصارت بمنزلة الصفة اذا تأخرت عن الموصوف ، والفعل اذا تقدمه الفاعل في انه يثنى ضميره ويجمع .

وان جمعت على هذا الحد قلت : ذهب بالمسلوبين ثيابهم مرتين يومان .
وكذلك ان أنثت قلت : ذهب بالمسلوبة ثوبها ، وبالمسلوبتين ثوبيهما ، وبالمسلوبات ثيابهن .



مررت بالمسلوب ثوبه ، وبالمسلوبين ثوباهما ، وبالمسلوبين أثوابهم ؛ لأنك لو قلت : سلب
زيد ثوبه - جاز رفع الثوب على البدل من زيد ، وجاز نصبه على أنه مفعول ثان (١) .

وتقول : **أَدْخَلَ الْمُدْخِلُ الدَّارَ السُّجْنَ** . تقديرها : الذى أدخل الدار أدخل السجن .
فإن أردت أن تدخل حرف الجر - لم تقل أدخل ، ولكن تقول : **دَخِلَ** بالمدخول به الدار
السجن ، و**دُخِلَ** بالمدخول الدار السجن ، وأدخل المدخول به الدار السجن ؛ لأن المدخول قام
مقام الفاعل .

٤
٣٩٨

وتقول : **دُخِلَ** بالمدخول الدار السجن ، فهذا على غير ذلك المعنى ولكن ليس هذا موضعه (٢)
ولكن ذكرنا منه شيئاً لنصله بما قبله ، ثم نذكره في موضعه مبيناً إن شاء الله .
فمعنى المدخول الدار : الذى **دُخِلَتْ** داره ؛ كما تقول المضروب الوجه ، أى : الذى **ضُرِبَ**
وجهه .

ويجوز نصب الدار في قول من قال : **الحسن الوجه** ، وتفسيره في ذلك الموضع .
وتقول : **قِيلَ** في زيد خير ، وعلم من زيد خير ، وسير بزيد فرسخان ، وسير به يومان ،

= وان عرفت المسلوب على الوجه الأخير قلت : ذهب بالمسلوب ثوبه مرتين يومان . ان
جعلت في المسلوب ضمير فاعل عائداً الى الألف واللام وثوبه بدل منه .
فان ثبت على هذا الحد قلت : ذهب بالمسلوبين ثوباهما مرتين يومان .
ثبت المسلوب ، لان فيه ضميراً يقوم مقام الفاعل ، ولم يعمل في ظاهر اول عمله ،
وثبت التوبين مع رفعهما ، لأنهما بدل من مرفوع مثنى .



وان جمعت على ذلك قلت : ذهب بالمسلوبين ثيابهم مرتين يومان والتفسير على ما مضى ،
وكذلك ان اثنت قلت : ذهب بالمسلوبة ثوبها ، وبالمسلوبتين ثوباهما ، وبالمسلوبات
ثيابهن .

فهذا بيان هذه المسألة على الوجوه الثلاثة وعقد أصولها وتشعب فروعها . . ثم تكلم عن
الإبدال في المسألة والاختبار فيها .

وانظر الفارقى ص ٥٣ - ٥٥

(١) الزيادة من الفارقى .

(٢) سيتكلم الفارقى عن هذه المسألة في المسألة الآتية قريباً .

ويسير به سَيْرٌ شديد ، على ما فسرت لك من تصيير المصادر والظروف مفعولات .

ويجوز نصب هذا إذا جعات المصادر والظروف في مواضعها ، ولم تحمل شيئاً منها على المفعول به ، وقد بينا تفسير هذا فيما مضى .

• • •

ولو قلت : ضُربَ هند ، وثُمَّ جاريتُك - لم يصاح حتى تقول : ضُربتُ هند ، وشتَمَتَ جاريتُك ؛ لأنَّ هندا ، والجارية / مؤنثات على الحقيقة ، فلا بد من علامة التانيث .

٤
٣٩٩

ولو كان مؤنث الاسم ، لا معنى لتانيث ، ولا تذكير تحته ، كالدار والنار وما كان غير ذلك مما ليست له حقيقة التانيث - اجاز أن تُذكرَ الفِعلُ إن شئت فتقول : أُطْفِئِ نارُك ، وحيء نساؤُك ؛ لأنَّ هذا إنما هو تانيث الجمع ؛ كما قال الله جل ثناؤه : (وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) وقال (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) (١) .

وتقول في قول من قال : أُدْخِلِ القبرُ زيدا ، وأعطى درهم عمرا ، وما أشبهه : أُدْخِلِ المدخله السجنُ الدارُ . تُقيم الدار والسجن مقامَ الفاعل .

وكذلك تقول : ظنَّ المعطاء درهم زيدا ، وحسبَ المكسوته جبة أخاك .

ونقول في مسائل طِوَالٍ يُمتحن بها المتعلمون

٤
٤٠٠

عَلِمَ المَدْخِلُ المَدْخِلَةَ السَّجْنَ زيدا أخوه غلامه المظنونُ الآخذُ دراهمه زيدُ . نصبت / (المَدْخِلَةَ) بالمَدْخِلِ ، ونصبت (السجن) ؛ لأنَّه مفعول ، ورفعت (زيدا) بآنه أدخله ، ورفعت (أخاه) بالابتداء ، وجعلت (غلامه) خبره ، وهما جميعاً في موضع المفعول الثاني لَعَلِمَ

(١) كرر هذا الحديث مع الآيات في الجزء الثاني ص ١٤٦ ، والجزء الثالث ص ٣٤٩ كما ذكره في كتابه (المذكر والمؤنث) قال في ص ١٣٩ :

« وتقول : قالت جعفر ، وجاءت قاسم اذا كان ذلك اسما لمؤنثة الذات .

وانما صلح ان تقول : طاب البلدة ، وجاءنا موعظة (واخذ الذين ظلموا الصيحة) : لانه ليس تحت ذا معنى له حقيقة تانيث .

وكل شيء كان مؤنثا من غير الحيوان فانما تانيثه للفظه ، ولك ان تذكره على معناه »

وقال في ص ١٣٣ : « فالحيوان نحو قولك : جارية ونحو قولك : امرأة فاعلم . فان هذا

القبيل هو الذي يقال له : تانيث الحقيقة كانت فيه علامة ام لم تكن ومن ذلك قولك : ناقة وبختية . »

و(المظنون) صفة للغلام ، وفيه ضميره ، و(الآخذ) المفعول الثاني لمظنون وهو منصوب ،
و(زيد) هو الفاعل الذى أخذ ، والدرهم منصوبة بالآخذ^(١) .

(١) « قال سعيد بن سعيد الفارقي ص ٥٦ ... : هذه المسألة متى حملت على ظاهر
قوله كانت فاسدة ، ولم تصح ، وهو عندى مما اعتمده أبو العباس فيها ، وقصد ايرادها على
ذلك ، لأنه اراد الامتحان ... »

وينبغى أن نقدم فى المسألة مقدمات • تكشف بها حكمها ، ونسهل معها عامها • وهو
ان فى المسألة شيئين ينبغى أن تقدم الكلام فيهما ..
فأحد الشيئين : حكم (دخلت) فى التعدى ، وخلافه .
والآخر : حكم علمت ، وظننت فى بابها ...

فأما (دخلت) فإنها عند سيبويه لا تعدى ، وان قولهم : دخلت البيت انما هو على حذف
حرف الجر .. كأنه اراد : دخلت الى البيت أو فى البيت ، وحذف حرف الجر ، ولما كان معنى
يكتر استعماله ، ودوره فى الكلام اطرده به الحذف ، واستغنوا عن ذكر حرف الجر تخفيفا
لما كثر استعماله ، اذ كان كثرة استعمال الشيء توجب تخفيفه ، اذ لم يؤد التخفيف الى لبس ،
واشكال ...

وليس ذلك فيه مع هذه الكثرة بأبعد من الحذف فى لا أدر •

وليس حذف الشيء يوجب الا يقلر • بل حذف الشيء مع الدليل عليه يجرى مجرى
ذكره .

وإذا كان كذلك فقولهم : دخلت البيت انما هو دخلت فى البيت ، أو الى البيت ، وحذفت
حرف الجر وإياه تريد ...

فجميع ما مضى رأى سيبويه ومن وافقه ..

وخالف فى ذلك أبو الحسن الاخفش ، وأبو عمر الجرمي والشبهة فى ذلك اطراد التعدى
فيه بغير حرف ، حتى لم يقبح ذلك فى الكلام ، ولم يقصر على ضرورة • بل منزلته فى النظم ،
والنثر واحدة فى القوة ، والجواز ..

وهذا عندى يكفى فى افساده ما قدمنا من انه يطرد فى الكلمة الحذف فى الكلام ، والشعر
فلا يخرجها ذلك من قولنا ، وقوله أن يكون أصلها غير ما هى عليه بل أصلها التمام من نحو
لا أدر وكذلك لم يكن اذا قلت : لم يك ، ولم تبطل يطرد ذلك فى الكلام على قوة ، ومخالفة
لحال النظم ، ولا يخرجها ذلك من أن يكون الأصل ، لا أدرى ، ولا تبطل ، ولم يكن • فكذلك
قولهم : دخلت البيت أصله دخلت فى البيت أو الى البيت ، ولزمه الحذف للعملة التى بينا ،
واطرده فى الكلام وفى الشعر ، ولا يخرجها ذلك مع اطراده على مخالفة نظائره من أن يكون أصله
دخلت الى البيت أو فى البيت • فهذا كاف عندى فى افساد ما اعتمد عليه أهل هذه المقالة
من ابن الحسن ، وأبي عمر ، وأبي العباس ومن كان على رأيهم فى ذلك •

= وفيه دليل آخر : وهو أنا نقول : دخلت في الامر ، ودخلت في السام وما جرى مجراه ، ولا يجوز بحذف حرف الجر . وانما يحذف في الظروف .
فلو كان متعديا لجاز أن يتعدى الى هذا بغير حرف

وكان شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي - أيده الله - يحكي لنا عن أبي بكر ابن السراج - رحمه الله - احتجاجه لصحة مذهب سيبويه ، وأنه كان يستدل على ذلك بالنقيض ، والنظير قال : فنظيره : غرت في الغور ، ولا يكادون يقولونه الا بحرف الجر .
ونقيضه : خرجت من البيت . ولا يكادون يقولونه الا بحرف الجر .
والنقيض يجري مجرى نقيضه ، والنظير يجري مجرى نظيره ، فيجب بهذا أن يكون دخلت أيضا بحرف جر ، كما كان النقيض ، والنظير .
وهذا عندي احتجاج فيه نظر

فهذا القول على (دخلت) في أصلها ، وقد اطرده الحذف فيها ، وتصرف فيه كتصرف المتعدى ، وعلى ذلك حملة أبو العباس ، وأخرجه الى باب الحسن الوجه في قوله :
وتقول : دخل المدخول الدار السجن . وفي هذه المسألة فعلان : فعل متعد بالباء وهو دخل الأول . كأنك قلت : دخل يزيد السجن . فالسجن اسم ما لم يسم فاعله ، و (يزيد) هو المفعول الثاني بحرف الجر .

وفعل متعد وهو المدخول الدار مثل الضارب الرجل . فهذا مما صرف تصرف المتعدى ، لأنه من قولك : (دخلت) داره إذا جرى ذكر انسان ، ثم نقلته الى ما لم يسم فاعله فقلت : دخلت داره مثل ضربت جاريتي ، ثم نقلته الى باب الألف واللام فقلت المدخول داره مثل الحسنه جاريتي . إذا عملت الصفة في ظاهر ، ثم تنقل الضمير الى الصفة ، فتكون عاملة للرفع في مضمرة فتقول : المدخول الدار ، ولو شئت نصبت على حد قولك : الحسن الوجه : ومثله الضارب الرجل ، والمضروب الرجل ، وان شئت النصب فهو جائز في جميعه . .

الحسن الوجه : ومثله الضارب الرجل ، والمضروب الرجل ، وان شئت النصب فهو جائز في جميعه . .

الا أنهم تصرفوا في دخلت تصرف المتعدى لقوة الحذف وكثرة استعماله بغير الحرف . .
وعلى هذا الحد من التصرف قالوا : أدخل السجن زيدا ، وأدخل القبر بكرا . فأقام المفعول بحرف جر . . مقام الفاعل ، والمفعول المطلق بغير حرف منصوبا . . ولا يجوز ذلك في غير (دخلت) الا على مذهب أبي الحسن الأخفش فإنه أجاز أن تقول : ضرب في الدار زيدا ، فتقيم ما اتصل بحرف الجر مقام الفاعل مع وجود فاعل مفعول مطلق . . وليس بصحيح الا أن الإجماع واقع منا على جواز ذلك في دخل إذا قلت : أدخل القبر زيدا ، وهو عندنا لقوة الحذف فيه واطراده ، وعند الخصم على مثل : أعطى درهم زيدا . .

== وعلى هذا بنى أبو العباس مسأله في قوله :

ادخل المدخلة السجن الدار . نصب المدخلة ، لأنه مفعول على هذا وهو المفعول المطلق ، والدار هو المفعول بحرف الجر .

وكذلك الهاء في المدخلة تعود الى مفعول مطلق من حرف الجر و (السجن) مفعول بحرف جر ، وقد أقام المفعول بحرف جر مقام الفاعل والمفعول المطلق من حرف الجر على حكمه في النصب

ثم لا خلاف بين احد أنها انما تتعدى الى الأماكن دون زيد وعمرو فاذا أردت أن تعديها الى غيرها من الأناسى كان لك طريقان :

أحدهما : الهمزة ، والآخر الباء فتقول : أدخلت زيدا الدار والسجن فتعديه بالهمزة . وتتولى : دخلت بزید الدار ، فتعديه بحرف الجر .

فاذا اشتقت الفاعل ، والمفعول صفة على طريقة التعدى بهمزة قلت في الفاعل : مدخل مثل مكرم ، وفي المفعول : مدخل مثل مكرم .

وان اشتقت الفاعل ، والمفعول على طريقة دخلت به قلت في الفاعل : داخل ، وفي المفعول : مدخول به . . ثم تعامل الصفات هنا بعد هذا معاملة ما تقدم ذكره من الصفات في تثنيته ، وجمعه ، وتأنيته . . .

فأما الحكم في الأصل الآخر وهو باب علمت ، وظننت فانه يتعدى الى مفعولين ، لأن معناه في الجملة التي هي مبتدأ ، وخبر ، ولا يجوز لذلك أن يقتصر فيها على أحد مفعوليهما دون الآخر .

فاذا نقلت الفعل الى ما لم يسم فاعله صار متعديا الى واحد في اللفظ ، وقد أقيمت الآخر مقام الفاعل في المعنى على ما كان عليه ، وأنه لم ينقلب عن المفعول في معناه ، وذلك قولك : علم زيد قائما ، والأصل علم عمرو زيدا قائما .

ويجوز أن تقوم الجملة مقام المفعول الثاني ، ولا يجوز أن تقوم الجملة مقام المفعول الأول . فتقول : علم عمرو زيدا أبوه قائم لأن مفعولها الثاني هو خبر للأول والخبر قد يكون جملة ، ومفردا من حيث كان فيه الفائدة ، والجملة تكون بنفسها الفائدة ، فلذلك وقعت خبرا ، والمفرد يكمل الفائدة ، فلذلك كان خبرا ، وليس كذلك سبيل مفعولها الأول ، لأنه في موقع المبتدأ ، والمبتدأ لا يكون الا للبيان ، كما يكون الفاعل ، فامتنع لذلك أن يكون مفعولها الأول جملة ، وهذه نكتة من أسرار الصناعة لا تكاد تجدها في كتاب . .

فعلى هذا اذا أخذت من مصدر علمت صفة للفاعل قلت : عالم ، وان أخذت للمفعول قلت معلوم .

وان أخذت للفاعل من ظننت قلت : ظان وللمفعول قلت : مظنون . وكذلك حال المفعول اذا أقيمت مقام الفاعل في فعل ما لم يسم فاعله لم تتغير صفة عن حالها وهو مفعول محض .

والعلة في ذلك الدلالة على أنه وإن قام مقام الفاعل فإنه حكم لفظي لم يتغير فيه المعنى عن المفعول الى معنى الفاعل وإن وقع موقعه ، وأعرب بإعرابه وحكم هذه الصفة في التثنية والجمع حكم غيرها .

فهذا بيان ما يقتضيه هذا الأصل الثاني .

ثم انا بعد ذلك نرجع الى شرح هذه المسألة على مقتضى الأصول التي تقدمت ، وبيان اللفظ فيها وذلك قوله :

علم المدخل المدخلة السجى زيد إدار أخوه غلامه المظنون الآخذ دراهمه زيد .

ووجه الغلط فيها أنه جعل فاعل المدخل وهو الموصول الأول قوله : (المدخلة) وهو الموصول الثاني ، فبطل أن يكون فيه عائد فاعل ثم جعل فاعل الموصول الثاني قوله (زيد) ، ورفعت زيدا ، لأنه أدخله .

فلا يبقى في الكلام على هذا التقدير غير عائد واحد وهو الهاء في المدخلة فان جعلتها تعود الى المدخل الثاني بقيت الألف واللام التي في المدخل الأول بلا عائد .

وان جعلتها للأول بقى الثاني بلا عائد ومحال أن يعود الضمير اليهما . فلا يكون لهذه المسألة ، على هذا التقدير وجه إلا الفساد من قبل أنه يبقى أحد الموصولين بلا عائدا .

وقد كان بعضهم يذهب الى أنه غلط وقع في النسخ . وهذا عندي لا يصح لبعده انفساق مثله حتى تجمع عليه النسخ كلها من غير أن يكون المحلى قاله .

ولو كان على ما قال لوجب أن يكون بعض النسخ قد جاء على خلاف هذا ، ويكون بعضها على الخطأ ، وبعضها على الصواب ، فلما اتفقت على هذا الوجه الواحد علمنا بطلان هذا القول ، وثبت أن صاحب الكتاب أملاها كذلك .

وقد كان تقدم من قولنا أن أبا العباس - رحمه الله - اعتمد بناء المسألة الأولى على ذلك الغلط ليكون المتعلم هو الذى يبين عنهما ، ويكشف فسادها فكذلك بناء هذه المسألة على مثل ذلك الوجه من الغلط .

على أن هذه المسألة غلطها لا يكاد يشكل مثله لا سيما على من ابتداء بناءها ، وليس هو مما يخفى على أبى العباس وهي أسهل من الأولى لشدة التداخل فيها ، وكثرة التعقيد لها ، وليس كذلك هذه . فهذا أدل على اعتماد بنائها على الغلط ، ووضعها على الفساد .

وتصحیح هذه المسألة أن يحمل قوله في زيد : أنه مرتفع بأنه أدخله على أنه جعل في المدخلة ضمير فاعل يعود الى الألف والسلام ، وجعل (زيد) بدلا منه ، فيكون هو فاعل الدخول ، لأنه بدل من انضمير الذى هو الفاعل وهما جميعا لشيء واحد .

وإذا كان ذلك كذلك حسن أن يقال في كل واحد منهما انه فاعل ، وأنه ارتفع بأنه هو الفاعل .

وتكون الهاء في المدخلة على هذا تعود الى الألف واللام في المدخل الأول ، فتصح حينئذ المسألة ، والى هذا القول رأيت شيوخنا أبا الحسن على بن عيسى - ايده الله - يذهب وهو وجه جيد .

وأجود منه عندي أن يقدر هذا التأويل بعينه في المدخل اذ قال :

ورفعت المدخلة بالمدخل ، فيكون المعنى فيه أن تجعل في المدخل ضمير فاعل ، وتجعل المدخلة بدلا منه . وإذا فعلت ذلك ، فلم تنقض القول ، ولا أبعدت التأويل ، لأنه قال : ترفعه به وأنت قد ترفع صفة الفاعل وبديل الفاعل وسائر أتباع الفاعل بالفعل الذي عمل في الفاعل فهو أحسن من أن تتأول قوله في زيدانك رفعته لأنه أدخله ، لأن هذا فيه تصريح بإيقاعه ، وليس كذلك إذا قلت : رفعته بالفعل . وهذه مصارفة دقيقة ، فتفطن لها . .

وفيه أيضا وجه آخر يقوى هذا التأويل الذي تأولناه أخيرا وهو : أن الأعلام اذا ذكرت بعد فعل مرفوعة ، أو منصوبة ، ولم يكن قبلها اسم ظاهر يحسن أن تتبعه على بعض وجوه التبع كانت هي بالحمل على الفعل أولى من أن تطلب أمرا آخر ، لأنها أسماء لا توضع لتتبع غيرها وإنما نقلت لتدل على المسميات ، وتلزمها العوامل الدالة على تغيير مدلولاتها من فاعل أو مفعول أو مضاف أو ما يشبه قسما منها .

وإذا كانت هذه حالها فمتى وقعت بعد عامل يصح تعلقه فيه قبح توجيهها الى غيره ، وصرفها عنه ، لأنها لم توضع ليتطلب لها أمر تعلق به غير ما هو موجود لها .

وليس كذلك الصفة ، لأنها انما أخذت لتتبع الموصوف على وجه من وجوه التخصيص ، فحيث وجدت بعد عامل مذكور ، أو مقدر فالنفس لا بد أن تتطلب شيئا قبلها تكون الصفة محمولة عليه لا بد من ذلك فيها .

وإذا كان الأمر على هذا الذي ذكرناه قال أبو العباس : انك ترفع المدخلة بالمدخل والمدخلة صفة لا يصح ألا يكون قبلها ما يتأول عليه من موصوف يتبعه . فقد تطرق عليها أن تجعل متعلقة بالعامل قبلها على جهة الوسيطة ، وإذا تطرق عليها ذلك أنس بتأويل آخر وهو أن يكون في الفعل ضمير تتبعه على جهة البدل وما تغير من وجه أنس بتغييره من وجه آخر ، وكذلك حكم التأويل .

وليس كذلك قول أبي العباس في المدخلة السسجن زيد : رفعت زيدا بأنه أدخله ، لأن زيدا متى وجد بعد عامل لم يتوجه القول الا اليه دون غيره لو أطلق اللفظ فكيف وقد صرح بأنه فعل الدخول ؟ فهذا وجه ثان يبين حسن ما نراه في ذلك .

فمن الوجهين جميعا لا ينبغي أن نعدل عنه ، وأن يكون في المدخل الأول ضمير هو عائد الألف واللام منه ، والمدخلة بدل منه ، والهاء من المدخلة للألف واللام منه ، وزيد فاعله على ما قال أبو العباس . فهذا وجه التأويل له والأول جائز ، لأن طلب العائد قد أحوج الى طلب التأويل فسهل ذلك في زيد ، وغير زيد فاما الأولى في ذلك فقد بيناه . =

.....

= فهذا وجه قريب فى علم صحتها يخرج المسألة عن حيز الخطأ ، وقبيل الغلط على تفسيره لها ، وكلامه عليها ، وان ترك كلامه على حاله وحمل على مقتضى ظاهره فهى غلط ، وقد دللنا على براءته من الخطأ فيها ، والغلط بها ، وانما يعتمد ذلك امتحانا لغيره .

ورأيت فى تعليق لبعض من أثق به عن أبى سعيد السيرافى - رحمه الله - قال : يجوز فى المسألة أن يكون المدخل الأول ، والثانى فى معنى الفاعل بكسر الخاء قال : ووجهه : أن تقدر فى المدخله الثانى هاء أخرى تعود الى الأول ، وقد حذف ، وتكون هذه الموجودة ترجع الى الألف واللام من الثانى .

وهذا عندى غلط من قبل أن الدخول لا يتعدى الى أكثر من الهاء التى فيه ، ولا يجوز تعديها الى مفعول آخر على هذا الحد .

وأىضا فلا يجوز من وجه آخر وهو أن علمت يقتضى مفعولين وعلى هذا الرأى لا يكون هنا الا مفعول واحد وهو المدخل الأول ، فتبقى علمت مقصورة على واحد وهذا لا يجوز (الا) فى التى بمعنى عرفت . .

ثم عقد باباً للتفرع على المسألة ص ٦٠ ،
ثم قال : ثم انا بعد هذا نرجع الى تفسير هذه المسألة ، وبيانها على طريقتنا فى غيرها فاقول : وبالله التوفيق .

ان فى المسألة أربع موصولات فاذا بدأنا بالبيان عن الموصول الاخير وهو قولك : الآخذ دراهمه زيد . فـ (زيد) رفع بانه فاعل الآخذ ، و (دراهمه) نصب بانه مفعول الآخذ ، والهاء فى دراهمه تعود الى الألف واللام فى الآخذ . فقد تم الآخذ اسما بتمامه وهو فى موضع نصب بانه المفعول الثانى للمظنون . وفى (المظنون) ضمير مفعول قام مقام الفاعل وهو عائد الى الألف واللام منه . فكأنك قلت : المظنون هو زيدا . وانما قلنا هو لتريك أن فيه ضميرا قد ناب عن الفاعل و (المظنون) منقول من قولك : ظن زيد آخذ درهما ، فزيد اسم مالم يسم فاعله نقل عن ظننت زيدا آخذا درهما ، فأزلت الفاعل ، وأقمت المفعول مقامه؛ فصرت الى قولك : ظن زيد آخذا درهما . فاذا أخذت للمفعول وصفا من هذا قلت : هو مظنون آخذا درهما فى مظنون ضمير لما لم يسم فاعله ولو عرفته لقلت : هو المظنون زيدا ، فقد صار المظنون اسما بكماله وآخر صليته قولك (زيد) . وصار المظنون بعد حصوله اسما على ما بينا صفة للفلام ، والفلام خبر لقولك أخوه ، وأخوه مبتدأ كأنك قلت أخوه غلامه الطريف ، وهذه الجملة بأسرها فى موضع الخبر لعلم ، ومفعول علم هو المدخل بأسره وآخر صليته قولك الدار .

وتقول : أعطى المأخوذ منه درهماً المعطاه الآخذ من زيد ديناراً درهماً .

رفعت (المأخوذ) بالمعطى ، ورفعت (الدرهما) لأنك شغلت الضمير بمن و (المعطاه) هو المفعول الثانى لأعطى ، وهو (درهم) فكأنك قلت : الدرهم المعطاه الآخذ من زيد ، فقام الآخذ من زيد مقامَ الفاعل ؛ لأنَّ الضمير مفعول ثان ، ودرهماً بدل من المعطاه^(١) .

• • •

= والمدخل السجى اسم ما لم يسم فاعله فى المدخل الأول (الدار) مفعوله الثانى على حذف حرف الجر عندنا والعائد إليه هى الهاء فى المدخلة . كأنك قلت : علم المدخل غلامه الدار أبوه ذاهب (الدار) آخر صلة المدخل ، و (السجى) آخر صلة المدخلة ، وأما (المدخلة) فهو الذى قام مقام الفاعل فى المدخل وفيه ضمير فاعل ، و (زيد) بدل منه و (السجى) مفعوله فقد صحت المسألة على هذا الذى أبناه وانكشف وجهها . فعائده الآخذ الهاء فى دراهمه وعائده المظنون الضمير المستتر فيه وعائده المدخلة ضمير فيه أيضاً على ما حكيناه عن شيخنا أبى الحسن على بن عيسى - أيداه الله - وعائده المدخل الهاء فى المدخلة فقد تمت الصلات بعوائدها وما ذهبنا إليه نحن فى هذه العوائده التى تناولنا عليها كلام أبى العباس فقد قدمنا القول عليه

ثم اخذ يثنى الفاظ المسألة لفظاً لفظاً ويبين عوائدها .

ثم عقد باباً للبدال فيها ص ٦١ وباباً لتقصير المسألة .

وباباً لذكر الاخبار عنها وبالجملة فحديث هذه المسألة استغرق الصفحات ٥٥ - ٦٣ .

وهذه المسألة تختلف ألفاظها فى الفارقى عن الفاظ نسختنا وقد رجع الفارقى الى نسخ

كما يقول ولكنه لم يقف على نسختنا .

(١) وهذه أيضاً من مسائل الفارقى قال ص ٦٣ :

قال سعيد بن سعيد الفارقى : فى تفسير هذه المسألة على الاصول المتقدمة :

ان فيها ثلاثة موصولات ، وأذا بدأت ببيان الموصول الأخير وهو الآخذ جعلت (الدينار) مفعول الآخذ وهو آخر صلته ، وجعلت فى الآخذ عائداً ضميراً يرجع الى الالف واللام منه ، فصار بكماله اسماً فى موضع اسم موصول آخر صلته (ديناراً) . وهو المفعول الثانى لأعطى وهو وصف لاسم محذوف . كأنك قلت : الدرهم المعطاه الآخذ وليس بينه وبين صلة المأخوذ حمل ، فالمأخوذ وهو الموصول الثالث فى ترتيب التفسير وان كان أولاً فى ترتيب اللفظ . وآخر صلته درهماً .

و (درهماً) مرتفع بانه اسم لما لم يسم فاعله فى المأخوذ وعائده الهاء فى منه . كأنك قلت : الذى أخذ منه درهماً ، وآخر صلة المأخوذ قولك درهماً .

تقول : جُعِلَ للمعطى أخوه درهمين ليعمرو ديناران (١) .

= و (درهما) الذى هو آخر المسألة بدل من المعطاه . كأنك قلت : أعطى زيد الشيء الذى أعطيه بكر درهما ، فتجعل الشيء الذى أعطيه بكر هو الدرهم ، ثم تجيء به آخر الكلام ، فتبدله منه .

فلو رفعته من مكانه ، وأوقفته موقعه كان تقديره : أعطى زيد درهما أعطيه عمرو .
فلو قيل لك : فهل يجوز نصب المأخوذ ، ورفع المعطاه ؟

فان ذلك جائز على قياس : أعطى درهم زيدا ، ونصب الدرهم أولى ، فتقول : أعطى المأخوذ منه درهما المعطاه الآخذ من زيد ديناراً درهما .

فان قيل لك : فهل يجوز أن تنصب الآخذ فيكون مفعول أعطى ؟

قلت : ذلك جائز ، وقياسه أن تجعل بدل الهاء فى المعطاه ضمير فاعل ، فتقول : أعطى المأخوذ منه درهما المعطى الآخذ من زيد ديناراً درهما .

تقدير أصل المسألة : أعطى رجل أخذ منه درهما شيئاً أعطيه رجل أخذ من زيد ديناراً درهما . فهذا أصل المسألة ثم دخل التعريف فصار الى ماترى .. »

ثم عقد أبواباً للتفرع على المسألة والابتدال فيها والاختبار عنها ص ٦٣ - ٦٤ .

(١) قال سعيد بن سعيد الفارقى ص ٦٤ . . . :

« يحتاج فى تفسير هذه المسألة الى أصول متقدمة غير ما سلف منها ، لتكشف وجهها وتظهر قياسها ، ويسهل التفرع عليها .. »

اعلم أن (جعلت) له تصرف فى الكلام ، ودور فى الأحكام وهو على أربعة أوجه يجمعها أصلاً :

أحدهما : أن تكون بمعنى صيرت ، فلا بد أن تتعدى الى مفعولين .

والآخر : أن تكون بمعنى عملت ، وخطقت . فلا تتعدى الا الى واحد .

فإذا كانت بمعنى صيرت فأحد وجهيها فى التعدى الى مفعولين أن تكون باثرة تصل الى المجمعول : كقولك : جعلت الطين خزفاً ، والخشب باباً ، والورق كتاباً .. وهى فى هذا نظير أعطيت ويجوز فيها الاقتصار .

والآخر من التعدى الى مفعولين أن يكون بغير اثره بل الحكم على الشيء أنه صير كذلك ، أو القول أنه كذلك ، نحو قولك : جعلت الرجل فاسقاً ، وجعلت زيدا مؤمناً ، وجعلت بكراً أميراً وعمراً وزيراً . فانما ذلك بالقول أنه كذلك ، والحكم أنه كذلك .

ونظير الأول قوله - عز وجل - : (وجعلنا نومكم سباتاً . وجعلنا الليل لباساً . وجعلنا النهار معاشاً) وكذلك قوله - عز وجل - : (وجعلنا السماء سقفاً رفوعاً) ، فهذا لم يكن كذلك الا بعمل .

= وعلى هذا الوجه لا يجوز : جعلت متاعك بعضه فوق بعض الا بالنصب فى متاع ،
وبالنصب فى بعضه ، ولا يجوز رفع بعضه ، لانه مفعول لا يصح وقوع الجملة موقعه .

الا ترى أنك لا تقول : أعطيت زيدا أبوه قائم على أن تجعل أبوه قائم جملة فى موضع
المفعول الثانى ، وذلك لأنه يقتضى معنى المفرد ، فلا تعلق له بالجملة .

ونظيرهما : ضربت زيدا . لا يجوز وقوع الجملة فى موضع هذا المفعول . لا تقول :
ضربت أبوه قائم . ذلك محال لما بينا . وكذلك ذكره أبو الحسن الاخفش فى باب أعطيت .
وانما تقع الجمل موقع مفرد هو خبر عن الاول لانه مما فيه الفائدة أعنى موقع الخبر ، والجملة
تكون الفائدة ، فلذلك وقعت موقعه .

فأما ما سوى هذا المفرد فلا تقع الجملة موقعه لما بينا .

ونظير الوجه الثانى قوله - عز وجل - فى الحكاية لقول الكافرين (اجعل الآلهة الهيا
واحداً ان هذا لشيء عجاب) وكذلك قوله - عز وجل - (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا أشهدوا خلقهم سكتب شهادتهم ويسألون) ، أى حكموا بذلك ، وقالوه . فهذا
لا أثره فيه .

وعلى هذا الوجه أيضا لا يجوز فى جعلت متاعك بعضه فوق بعض الرفع ، لانه مما يطلب
المفردات دون الجمل .

وإذا كانت بمعنى عملت فأحد وجهيها فى التعدى الى مفعول واحد أن تكون بمعنى
اللام كقولك : جعلت لزيد مالا ، أى : أعطيته مالا ، فملكه ، أو سببت له أسبابا صار له
بها المال ، فلا بد من عمل تحدثه يقع به ملكه المال . وكذلك جعلت لزيد بابا فأنت لم تعمل
زيدا ، ولا سببا فيه ، وانما عملت الباب له ، ومن أجله . ويجوز فى هذا الوجه أن تلحق (من)
أيضا للبيان فتكون مصاحبة للام فتقول : جعلت لزيد من الخشب بابا ، وجعلت لزيد مالا من
مالى ، وجعلت له من مائى شربا .

ونظيره قوله - عز وجل - (وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين) .

وعلى هذا الوجه أيضا لا تقول : جعلت لزيد متاعك بعضه فوق بعض الا بالنصب ان
حاولت المفعول ، ويجوز على معنى الحال . كأنك تقول : جعلت متاعك لزيد فى حال ما بعضه
فوق بعض ، أى ملكته اياه فى هذه الحال .

والوجه الآخر من وجهى التعدى الى مفعول واحد أن تكون مجردة فى اقتضاها من حرف
جر فتكون مطلقة على معنى عملت كقولك : جعلت المتاع ، وجعلت الدار ، وجعلت البناء ، أى :
عملت ولا تحتاج الى غير ذلك . وهذا الوجه هو الوجه الآخر الا بمقدار التصرف فيه بأن يذكر
مفعولا بحرف جر ، وأن يحذفه استغناء عنه ولا ثريده ولا تقدره . ولولا هذا لم يحسن أن تجعله
وجها قائما بنفسه ، كما لا تجعل الاقتصار فى أعطيت على أحد مفعوليها وجها آخر . ولكن إذا
قلت : أعطيت زيدا فأنت ان لم يكن هنسالك مفعول آخر مقدر بطل المعنى ، وفسد .

تقديره : جعل لعمرو ديناران الذى أعطى أخوه درهمين .

ولو قلت : الدرهمين ظنَّ المُعْطَى منطلقاً - كان محالاً ، سواء إذا أردت : ظنَّ المعطى درهمين منطلقاً ؛ لأنَّ الدرهمين من صلة المعطى ، فإذا قدَّمتها فقد بدأت / بالصلة قبل الموصول ، وإنما هو تمام اسمه فكأنَّك جعلت دال زيد قبل يائه ، أو يائه من قبل زايه .

وتقول : جعل الشاربُ الشاربُ ماعك لبنك شرابك ؛ لأنَّ المعنى : جعل الشراب الذى شربَ الرجل الذى شربَ ماعك لبنك ؛ أى : جعل هذا الشيء الذى شرب ماعك الشراب لبنك ، و (شرابك) بدل من قولك (لبنك) ؛ لأنَّ اللبن هو المفعول الثانى فى جعل^(١) .

= وإذا قلت : عملت البناء فقد لا تريد أنك عملته لأحد البتة ، ولا يخل ذلك بلفظ ولا معنى . فهذا فرق الإقتصار فى أعطيت ، و (جعلت) التى بمعناها وبين (جعلت) وهى بمعنى حملت لتأمله تجد حسنه ، ولا تكاد تجده على البيان والشرح فى كتاب كذلك .

فعل هذا الوجه يجوز النصب أو الرفع فى : جعلت متاعك بعضه فوق بعض . أما النصب فعلى البدل ، وأما الرفع فعل الحال . فهذا أصل فى تصرف جعلت ، ومعناها وحكمها فى التعدى .

فأما باقى المسألة فنحن نفنى عن تكريره بما تقدم من نظيره ان شاء الله . فعلى هذه الأصول يكون (جعلت) هنا على لفظ المسألة من باب التعدى الى مفعول واحد ، اذ تقديرها تقدير : جعل لزيد ديناران ، وفيها موصول واحد وهو المعطى . آخر صلته قولك درهمين ، وعائده الهاء فى أخوه .

و (أخوه) هو الذى قام مقام الفاعل فى المعطى . و (درهمين) نصب على أنها مفعول أعطى الثانى كقولك : أعطى عمرو بثوبه درهمين ، وذلك على سبيل التثمين .

ولا عمرو (المجرور خارج عن صلة المعطى ، لانه بدل منه . كأنك قلت : جعل لعمرو ديناران ديناران ، اسم ما لم يسم فاعله فى جعل كأنك قلت جعل لعمرو دينارين . ثم نقلته الى مالم يسم فاعله ، فقلت : جعل لعمرو ديناران ، فأقمت ديناران مقام مالم يسم فاعله » .

ثم عقد أبواباً للتفريع على المسألة والأخبار عنها وانظر ص ٦٤ - ٦٧ .

(١) قال سعيد بن سعيد الفارقى ص ٦٧ فى تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة :

« ان فى المسألة موصولين : وهما قولك الشارب ، والشاربه » .

= فأخر صلة (الشاربه) وهو الموصول الثاني على قول أبي العباس الهاء فى قولك (الشاربه) ضمير فاعل يعود الى الألف وانلام منه .

ومفعوله الهاء فى (الشاربه) وهى عائده الى الألف واللام من الشارب الاول و (ماءك) مفعول الشارب الاول وهو آخر صلته .

وفاعله الشاربه ، والألف واللام من الشارب هى فى معنى شارب وهى وصف لشارب محذوف . كأنك قلت : جعل الشارب الذى شرب شاربته ماءك . فالهاء تعود الى الألف واللام الاول التى فى معنى شارب شربه رجل شرب الماء فشارب الماء هو شارب الشارب فى المعنى .

و (لبنك) مفعول جعل الثانى . كأنك قلت : جعل الشارب البارد لبنك ، ثم أبدلت شاربك الاخير من لبنك ، لأن اللبن شارب كأنك قلت : جعل هذا الشارب الذى شربه شارب الماء لبنك . ثم تبدل منه الشارب .

وفى المسأله تجوز من أبى العباس ان حمل على ظاهر القول كان خطأ على تفسيره . وذلك أنه قال : ورفعت الشاربه بفعله ، وفعله شربه الماء والشارب وهذا لا يصح ، لأن شارب الماء هو الشاربه لعمري ، وفعله الشرب الاول فى قولك : جعل الشارب الذى شرب والضمير للشارب . انما فاعله الضمير المستتر فى الشاربه يرتفع به الشاربه انما يرتفع به الضمير المستتر فاذا جعل (الشاربه) يرتفع بأنه فاعل شرب الماء ، وشرب الشارب الذى ضميره الهاء فسد على التحقيق لقوله :

ولكن وجه هذا الذى يتخلص به عندى من الغلط تجوز يسوغ مثله مع قيام الدليل على القصد . وذلك أنه بمنزلة قولك : قام زيد وقعد . رفعت زيدا بأنه فاعل على القيام والعمود .

فالمنى على التحقيق أنك رفعته بالقيام ، ثم أتيت بذكر العمود فضلة فى العلة ، لتبين أنه مع فعله القيام هو فاعل العمود وساغ ذلك ، لأنه فاعل لهما جميعا .

ونظيره قولك : ضرب زيد عمرا رفعت زيدا بأنه ضرب عمرا وأنت انما رفعتيه على التحقيق بالضرب وذكر عمرو فضلة ، لأنه لو ضرب غير عمرو لم يمنعه ذلك من الرفع .

فكذلك قول أبى العباس - رحمه الله - : رفعت الشاربه بفعله وشربه الماء والشارب . وانما فعله الذى أوجب رفعه شرب الماء ، وذكر الشارب هنا فضلة دخولها وخروجها فى ايجاب الرفع واحد الا بمقصد البيان أنه مع شربه الماء هو شارب الشارب فى المعنى . وذلك سائغ جائز .

وفيه عندى وجه آخر وهو أن يكون معنى قوله : وفعله شرب الماء والشارب يريد بالشارب الهاء المتصلة به ، لأنها ترجع الى الشارب فى المعنى ، فهو فاعل ذلك الشارب الذى ضميره الهاء ، وفاعل الماء بأنه بدل من الماء فتصح المسأله على ذلك .

وقد رأيت أقواما يتسرعون الى تخطئته فى ذلك بما بينا . ووجه الصواب فى المسأله ما تأولناه ، ولا يخفى مثله على متأمل ، وليس ذلك من أبى العباس الا على سبيل الامتحان . فيأتى بلفظ مشترك يحتمل التأويل .

= ونظيره ما يفعله أهل الروايات والأخبار من التبدليس بذكر جد الرجل وترك أبيه ونسبته إلى جده ، فليس يخرج ذلك من الصواب والصحة فكذلك ما ذكره أبو العباس وإن كان يرفعه بأنه فاعل أحدهما فليس يخرج عن أن يكون الآخر فى المعنى على ما بينا .

تقدير أصل المسألة : جعل شراب شرب رجل شربه ماءك لبنك شرابك ، أى جعل شراب هذا وصفه لبنك . ثم تجعل الشراب بدلا منه . فهذا كلام ما يقتضيه كلام أبى العباس .

وقد كان شيخنا أبو الحسن على بن عيسى - أيده الله - يرى فيها تقديرا آخر

ثم عقد أبوابا للتفريغ على المسألة ، والبديل فيها ، والأخبار عنها .

وانظر ص ٦٧ - ٦٩ .

هذا باب

من إعمال الأول والثاني

وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر

وذلك قولك : ضربت وضربني زيد ، ومررت ومررتني عبد الله ، وجلست وجلستني إلى أخواك ، وقمت وقامتني إلى قومك .

فهذا اللفظ هو الذي يختاره البصريون ، وهو إعمال الفعل الآخر في اللفظ .

وأما في المعنى فقد يعلم السامع أن الأول قد عمل ؛ كما عمل الثاني ، فحذف لعلم المخاطب ،

ونظير ذلك في الحذف قول الله عز وجل : (والحافظين / فزوجهم والحافظات والذاكرين

الله كثيراً والذاكرات) ، فقد يعلم المخاطبون أن الذاكرات متعديات في المعنى ، وكذلك

الحافظات ؛ لأن المعنى : والحافظات ، والذاكرات (١) .

وقال الشاعر ، فحذف أكثر من هذا (٢) :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧ « باب الفاعلين ، والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله ... وهو قولك : ضربت ، وضربني زيد ، وضربني ؛ وضربت زيدا . تحمل الاسم على الفعل الذي يليه . فالعامل في اللفظ أحد الفعلين .

وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد رفع ، ونصب

وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقض معنى ، وأن المخاطب قد عرف

أن الأول قد وقع بزيد . . .

ومما يقسوى ترك هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل - (والحافظين فزوجهم

والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات) ، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء

عنه

الآية في الأحزاب : ٣٥ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧ : « وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا ، وذلك قول

قيس بن الخطيم . . . »

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ^(١)

أراد : نحن بما عندنا راضون ، وأنت بما عندك راض ، فاجتزأ بخبر الواحد عن الجميع .
وإنما اختاروا إعمال الآخر ؛ لأنه أقرب من الأول . ألا ترى أن الوجه أن تقول :
خَشِنْتُ بِصَدْرِكَ ، وصدر زيد ، فتعمل الباء ؛ لأنها أقرب^(٢) .
وقد حملهم قُربُ العامل على أن قال بعضهم : هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ ، وإنما الصفة
للجُحْرِ . فكيف بما يصحُّ معناه^(٣) ؟

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨ على وقوع الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ،
فقد حذف خبر المبتدأ الأول وهو عمدة ، لدلالة خبر الثاني عليه والتقدير : نحن بما عندنا
راضون ...

والبيت نسبه الى قيس بن الخطيم سيبويه وكذلك نسبه اليه الأعلم وصاحب معاهد التنصيص
ج ١ ص ١٨٩ وذكر قصيدته .

وصحح البغدادي في الخزانة ج ٢ ص ١٨٩ - ١٩٣ نسبة الشعر الى عمرو بن امرئ
القيس الخزرجي وكذلك نسبه الى عمرو القرشي في جمهرة أنساب العرب ص ٢٦١-٢٦٢ .
والقصيدة التي فيها هذا الشاهد في ديوان قيس بن الخطيم طبع ببغداد ص ٨١ وذكر
القصيدة على أنها من الزيادات التي أضيفت الى الديوان نشر دار المعروبة ص ١٧٢ - ١٧٣
وانظر ص ٥٣ ، ٦٣ ، ٦٧ والعيني ج ١ ص ٥٧٧ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧ « وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض
معنى . وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد ، كما كان خشنت بصدرة ، وصد زيد وجه
الكلام حيث كان الجر في الأول ، وكانت الباء أقرب الى الاسم من الفعل ، ولا ينقض معنى
سوا بينهما في الجر كما يستويان في النصب » .

معنى خشنت بصدرة : أوغرت صدره وأغضبته وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٧٨ .
وسيكور المبرد المثال في ٤٣١ ، ٤٦٦ ، ٦٢١ .

في شفاء الغليل ص ٨٨ « الباء زائدة عند سيبويه » . وهذا ليس صحيحا

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢١٧ : (ومما جرى نعمنا على غير وجه الكلام هذا جحر ضب خرب ؛
فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ، لأن الخرب نعت الجحر ، والجحر
رفع .

ولكن بعض العرب يجره ، وليس بنعت للضب ، ولكنه نعت للذي أضيف الى الضب ،
فجروه لأنه نكرة كالضب ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ولأنه صار هو والضب بمنزلة
اسم واحد (٠٠)

ولابن جني رأى طريق في الجر على الجوار عبر عنه بقوله في الخصائص ج ١ ص ١٩١-١٩٢ :
(فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدى هذا العلم ، وإلى آخر هذا الوقت ، مارأيته أنا في
قولهم : هذا جحر ضب خرب .

ولو أعملت الأول كان جائزا حسناً .

فمما جاء من إعمال الآخر في الشعر قول الفرزدق :

وإنَّ حَرَامًا أَنْ أُسَبَّ مُقَاعِسًا بآبَائِي الشَّمَّ الكَرَامِ الخَضَارِمِ
ولكنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَّتُ وَسَبَّي بنو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ (١)

= فهذا يتناوله آخر عن أول ، وتال عن ماض على انه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ، ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز رد غيره اليه .

وأما أنا فعندى أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع . وذلك أنه على حذف المضاف لاغير . فاذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن ، والشعر سباع ، وسلس ، وشاع وقبل .

وتلخيص هذا أن أصله : هذا جحر ضب خرب حجره ، فيجري (خرب) وصفا على (ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر ، كما تقول : مررت برجل قائم أبوه فتجري (قائما) وصفا على (رجل) وأن كان القيام للأب لا للرجل . فلما كان أصله كذلك حذف (الجحر) المضاف الى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه ، فارتفعت ، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجري وصفا على ضب . وإن كان الخراب للجحر لا للضب - على تقدير حذف المضاف .

وانظر التعليق على كلام ابن جنى .

(١) استشهد بالبيت الثاني سيبويه ج١ ص ٣٩ على أعمال الثاني ولو عمل الأول لقال : سببت وسبونى بنى عبد شمس وكذلك استشهد به صاحب الانصاف ص ٦٣ .
واستشهد بالبيت الأول أبو حيان في البحر المحيط ج٤ ص ٤٤٦ على وقوع اسم (أن) تكرة محضة والخبر معرفة وذكر مجاشعا مكان مقاعسا وهو تصحيف فان الفرزدق كان يفتخر بمجاشع كما تقدم .

وروى التبريزى فى تهذيب اصلاح المنطوق ج١ ص ٢١ البيتين كرواية المقتضب وكذلك فى الاقتضاب ص ٣٦٥

ثم رواها التبريزى فى ص ٨٨ هكذا :

وليس بعدلٍ أَنْ أُسَبَّ مُقَاعِسًا بآبَائِي الشَّمَّ الكَرَامِ الخَضَارِمِ
ولكنَّ عدلا لو سببتُ وسببي بنو عبد شمس من مناف وهاشم

ثم زاد عليهما بيتا ثالثا

وهذه هى رواية الديوان ص ٨٤٤ وفيه : ان سببت

والبيتان فى ديوان الفرزدق مفردين لا ثالث معهما ، وانظر شروح سقط الزند ص ٢٠١

الخضارم : جمع خضرم بكسر الخاء والراء : الجواد الكثير العطاء .

النصف : بمعنى الانصاف كما فى اللسان والمسلسل ص ٢٨١

يقول : قد حرمت على نفسى مهاجاة مقاعس لضعفهم ولشرفى وانما اسب من كان نظيرا لى،

وقد عبر عن هذا المعنى حسان بقوله :

لا تُسَبِّئِني فَلَسْتُ بِسَبِّئِ إِنَّ سَبِّئِ مِنْ الرِّجَالِ الكَرِيمِ

وقال الآخر :

$\frac{4}{403}$

وَلَقَدْ نَرَى تَغْنَمِي بِهِ سَيْفَانَةٌ تُضْبِي الْحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أَضْبَاهُ (١)

وقال :

وَكُفْتَأُ مُدْمَاءَةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعْرَتْ لَوْنَ مُذْهَبٍ (٢)

ومن أعمل الأول قال : ضربت وضربني زيدا ، وضدت ، وضرباني أخدبك ، لأنه أراد ضربت زيدا وضربني ، وضربت أخويك وضرباني

وعلى هذا تقول : مررت ، ومررتني بزيدا ، وقصدت . وقصدت إلى إلى زيد (٣) تريد : قصدت إلى زيد ، وقصدت إلى ، ومررت بزيدا ، ومررتني .

ومن ذلك قول الشاعر :

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٩ على أعمال الثاني ولو أعمل الأول لنصب سيفانة .

قال الأعمش « وصف منزلا خاليا ، فيقول : قد كنت أرى قبل اليوم امرأة سيفانة تغني به ، أى تقيم ومنه قيل للمرأة غانية وللمنزل معنى . والسيفانة : المشوقة اللحم المهففة . شبهت بالسيف فى ارهافه ولطافته .

ومعنى : تضبي الحليم ، أى تدعوه الى الصبا بحسنها ، وجمالها . . . ونسب فى سيبويه الى رجل من باهلة وكذلك فى الانصاف ص ٦٣

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٩ على أعمال الثاني .

نصب اللون باستشعرت ، وأضمر فى جرى فاعلا دل عليه لون مذهب . ولو كان أعمل الأول لرفع اللون بالفصل الأول ، وأظهر ضمير المفعول فى استشعرت فقال : واستشعرتة .

يصف خيلا وأن ألوانها كمت مشوبة بحمرة كأن عليها شعار الذهب ، والشعار : ما يلى الجسد من الثياب والمذهب هاهنا : من أسماء الذهب .

والبيت لطيف الغنوى وانظر قصيدته فى العينى ج ٣ ص ٢٤ - ٣١ وهو فى ابن يعيش ج ١ ص ٧٨ والانصاف ص ٦٣ .

(٣) القاعدة العاملة فى التنازع : اذا أعمل الأول أضمر فى الثاني ما يطلبه ، مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا .

وإذا أعمل الثاني لم يضمر فى الأول غير المرفوع ، والمنصوب العمدة .

فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال^(١)

فجعل القليل كافياً لو طلبه أو سعى له ، وإنما المطلوب في الحقيقة الملك ، وعليه معنى

الشعر .

وقال آخر :

فردّ على القوادِ هوَى عميداً وسُوئِلَ لَو يُبين لنا السُّؤالا

(١) قال سيبويه ج ١ ص ٤١ « وأما قول امرئ القيس : فلو أن ما أسمى . . . فانما رفع ، لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد ذلك ، ونصب - فسد المعنى »

استدل الكوفيون بهذا البيت على اختيار أعمال الأول وقد بسط القول في ذلك الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٧٣ فقال عن استدلال الكوفيين والرد عليهم :

قالوا : مع الشاعر فصيح ، وقد أعمل الأول بلا ضرورة إذ لو أعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ، ولا غيره وأيضاً لو أعمل الثاني لم يلزمه محذر إذ كان يكون الفاعل مضمراً في كفاني ، فاختر أعمال الأول مع أنه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني ، وفيه دليل على أن أعمال الأول مختار عند الفصحاء ، إذ العاقل لا يختار أحد الأمرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الأمر دون الأمر الآخر إلا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر .

أجاب البصرية بأن هذا الاستدلال إنما يصح إذا كان هذا البيت من باب التنازع ، وليس منه لفساد المعنى .

وبإثباته مبنى على مقدمة وهي : أن (لو) تنفي شرطها وجزأها ، سواء كانا مثبتين أو منفيين . فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو : لو كان لي مال لحججت . فالحج ، ووجود المال منفيان

وإن كانا منفيين وجب ثبوتهما ، لأن نفي النفي إثبات نحو :

لو لم تزرني لم أكرمك . فالزيارة والاكرام مثبتان .

وإن كان أحدهما مثبتاً دون الآخر وجب ثبوت المنفي ، وانتفاء المثبت نحو : لو لم تشمتني أكرمتك ، ولو شتمتني لم أكرمك .

رجعنا إلى بيان فساد معنى البيت لو كان من التنازع فنقول : أوله : فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة وقوله : إن ما أسمى لأدنى معيشة شرط لو ، أي لو ثبت أن سعياً لأدنى معيشة ، فيكون المعنى : لم يثبت إن سعياً لأدنى معيشة ، أي أن طلبى لقليل من المال وقوله : كفاني جزاء (لو) ، وقوله لم أطلب قليل من المال عطف عليه ، فيكون حكمه حكم الجواب ، فيكون عدم طلب قليل من المال متنفياً ، أي : ثبت أن طلبى لقليل من المال ، وهو إثبات لما نفاه بعينه في المصراع الأول ، فيكون تناقضاً ، فيفسد المعنى»

وقد عرض لبيان ذلك أيضاً ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ١١١ والانصاف ص ٦٦-٦٦ ، وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٨٧ والعينى ج ٣ ص ٢٥ - ٢٧ وابن يعين ج ١ ص ٧٩ .

والبيت لأمريء القيس من قصيدة في الديوان ص ١٠٥ - ١١٣ ، وشرحه ص ٤٥ - ٦٦

وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٨ ، ٣٤ ، ١٥٨ - ١٦٢ .

وَقَدْ نَعْنَى بِهَا وَنَرَى عَصُورًا بِهَا يَقْتَدِنَا الْخُرْدُ الْخِدَالُ (١)

معناه : ونرى الخرد الخدال يقتدنا . ولو أراد إعمال / الآخر لقال : بها يقتادنا الخرد الخدال .

٤
٤٠٤

فقد بينت لك أصل هذا الباب ، وسنزيد من المسائل ما يزداد به وضوحاً إن شاء الله .

تقول - إذا سُئِلت - كيف تقول : قام وقعد أخواك على إعمال الأول ؟

فإن الجواب : قام وقعدا أخواك . أردت قام أخواك وقعدا .

فإن أعملت الثاني قلت : قاما ، وقعد أخواك .

فإن قيل لك : ما بالك أضمرت في قاما الأخوين من قبل أن تذكرهما ، والإضمار لا لا يكون قبل المذكور ؟

فإنما جاز الإضمار هنا من قبل أن الأخوين ارتفعا بقعد ، فخلا (قام) من الفاعل ، ومحال أن يخلو فعل من فاعل ، فأضمرت فيه ليصح الفعل على ما ذكرت لك من اتصال الفعل بالفاعل ، وأضمر على شريطة التفسير ، وتفسير المضمر أخواك ، وما يضم على شريطة التفسير أكثر من ذلك ، وسنذكره في أبوابه (٢) إن شاء الله .

(١) ذكر البيهقي سيبويه ج ١ ص ٤٠ مستدلاً على إعمال الأول في البيت الثاني وكذلك استدلال صاحب الانصاف ص ٦٢

وقال الأعمى : الشاهد في البيت الأخير وأنشد الأول ليرى أن القوافي منصوبة ، فذلك اضطر إلى إعمال الأول وهو نرى ، فنصب به الخرد الخدال .

العميد : الشديد البالغ . يقتدنا : يملن بنا إلى الصبا .

الخرد : جمع خريدة وهي الخفرة الحبية . الخدال : جمع خدلة وهي الغليظة الساق الناعمة .

وصف داراً ألم بها ، فذكرته بما كان قد سلا عنه من الهوى والشباب

والبيت للمرار الأسدي وانظر الانصاف ص ٦٢

(٢) في باب نعم وبئس الجزء الثاني ص ١٤٥ ذكر مواضع عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ثم قال : ومنها قولك في إعمال الأول والثاني : ضربوني وضربت اخوتك .

إن كان المبدوء به مفعولاً لم تُضمَره ؛ لأنَّ المفعول يستغنى الفِعْلُ عنه كما ذكرت لك .

فمن ذلك ضربت فأوجعته زيدا . إذا أعملت الأول ؛ لأنَّك أردت : ضربت زيدا / فأوجعته .

٤
٤٠٥

فإن أعملت الثاني قلت : ضربت فأوجعت زيدا ؛ لأنَّك أردت ضربت زيدا ، فأوجعت زيدا ، فلم تُضمَر الهاء في ضربت ؛ لأنَّها مفعولة ، ولولا أنَّ الفِعْلُ لا بُدَّ له من الفاعل ما أضمرت في المسألة الأولى .

وتقول : ضرباني وضربت أخويك ، إذا أعملت الآخر على ما شرحت لك ، وضربوني وضربت قومك .

فإن أعملت الأول قلت : ضربني ، وضربتكما أخواك ، وضربني وضربتهم قومك (١) .

وتقول : ظننت زيدا منطلقاً ، فتعدِّيه إلى مفعولين ، وكذلك جميع بابيه ، من علمت وحسبت وما أشبهه ، فإذا عطفت شيئاً من هذه الأفعال قلت في إعمال الأول : ظن ، أو علم إياه زيد منطلقاً ؛ لأنَّك أردت : ظنُّ زيد منطلقاً ، أو علم إياه . (فإياه) ضمير منطلق وفي (علم) ضمير الذي يقوم مقامَ الفاعل مرفوع .

وإن شئت قلت : أو علمه . تجعل الهاء مكان (إياه) في هذا الباب (٢) .

وتقول : ظننت ، أو قلت : زيد منطلق ، إذا أعملت الآخر ؛ / لأنَّ (قلت) إنما يقع بعدَّهما الحكاية إذا كانت جملة ؛ نحو الابتداء والخبر ، وما أشبه ذلك (٣) .

٤
٤٠٦

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠ « وكذلك تقول : ضربوني ، وضربت قومك إذا أعملت الآخر ، فلا بد في الأول من ضمير الفاعل ، لأن الفعل لا يخلو من فاعل ، وإنما قلت : ضربت ، وضربني قومك ، فلم تجعل في الأول الهاء والميم ، لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون الفعل بغير فاعل » (٢) سيبويه يختار فصل الضمير هنا .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٦٢ (وإعلم أن قلت في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها . وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً نحو : قلت : زيد منطلق .

الا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق ، فلما وقعت (قلت) على ألا يحكى بها إلا ما يحسن أن يكون كلاماً وذلك قولك : قال زيد عمرو خير الناس . وتصديق ذلك قوله - عز وجل - (إذ قالت الملائكة : يا مريم ، إن الله يبشرك) ولولا ذلك لقال أن الله . وكذلك جميع ما تصرف من فعله »

فإن أعملت الأول قلت : ظننت ، أو قلت هو هو زيدا منطلقاً . تجعل (هو) ابتداء ، وخبره (هو) الثاني ، وهما ضمير زيد منطلق ، إلا أنك رفعتهما ؛ لأنهما بعد (قلت) ، فصارت حكاية .

ألا ترى أنك تقول : قال زيد : عمرو أخوك ، وقلت : قام عبد الله .
ولو كان فعل لا يقع بعده الحكاية لم يجز أن يكون إلى جانب (قام) .
لو قلت : ضربت قام زيد ، وما أشبهه - لم يجز في معنى ولا لفظ .

نحو ذلك قول الله عز وجل : (إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ) (١) وقال : (أَمْ يَقُولُونَ
شَاعِرٌ نَتَرَبِّصُ بِهِ) (٢) و (وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَاذْجُرْ) (٣) فهذا كله على الحكاية ، والابتداء (هو)
ولكنها محذوفة في القرآن لعلم المخاطب .

أما قوله (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا) فإنما انتصب ؛ لأنه مصدر عمل فيه فعله
لا القول . والمعنى - والله أعلم - : وقالوا : سلمنا سلاماً (٤) ، وتفسيره : تسلمنا منكم تسليماً ،
! وبرئنا براءة ؛ لأنهم لم يؤمروا أن يسلموا على المشركين إذ ذلك ، والآية مكية .
ونظيرها : لا تكن من فلان إلا سلاماً بسلام ، أى : متاركاً مبارئاً (٥) .

ولو قلت : قلت حقاً ، أو قال زيد باطلا - لأعملت القول ؛ لأنك لم تحك شيئاً . إنما
أعملت القول في ترجمة كلامه

ألا ترى أنه إذا قال : لا إله إلا الله . قيل له : قلت حقاً ، وهو لم يلفظ . بالحاء والقاف .
إنما هذا معنى ما قال (٦) .

ومثل ذلك قول الله (إِلَّا مَنْ أَدِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا) (٧) .

(١) الذاريات ٥٢ . حذف المبتدأ جواز وحذفه بعد القول كثير

(٢) الطور : ٣٠ .

(٣) القمر : ٩ .

(٤) تقدم الحديث عن الآية الجزء الثالث ص ٢١٩ وانظر سيبويه ج ١ ص ١٦٣

(٥) انظر الجزء الثالث ص ٢١٩

(٦) يريد أن القول ينصب جملة ، أو مفردانى معنى الجملة .

(٧) النبا : ٣٨

هذا باب

إعراب ما يُعْرَبُ من الأفعال

وذكر عواملها ، والإنخبار عما بُني منها

إِعلم أن الأفعال أدواتٌ للأسماء تعملُ فيها ؛ كما تعملُ / فيها الحروفُ الناصبةُ والجارَّةُ ، وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك .

٤
٤٠٨

وكان حدُّها ألا يُعْرَبَ شيءٌ منها ؛ لأنَّ الإعراب لا يكون إلا بعامل . فإذا جَعَلت لها عواملٌ تعملُ فيها لزمك أن تجعل لعواملها عواملَ ، وكذلك لعواملِ عواملِها إلى ما لا نهاية . فهذا كان حدُّها في الأصل .

والأفعال ثلاثة أضربٌ : فَضْرَبٌ منها يُعْرَبُ لعلَّةٍ سأذكرها لك أوجبت له الإعراب . وضربان لا يُعْرَبان . بل يَجْرِيان على ما يجب في الفعلِ قَبْلَ أن تلحق النوعَ الثالثَ العلةُ التي أوجبت له الإعراب .

فأما ما كان ماضياً من الفعلِ فنحو : ضَرَبَ يافتي ، وذهب ، وانطلق ، وحمد ، ومكث (١) وما كان معناه (فَعَلَ) من غير هذه الأبنية فهذا النوع مبنى على الفتح .

والضرب الثاني : وهو المُعْرَبُ : ما لِحِقَّتْهُ في / أوله زائدة من الزوائد الأربع : الهمزة ، والياء ، والنون ، والثاء . وذلك قولك : أَفْعَلُ أنا ، وَتَفْعَلُ أنت أو هي ، وَنَفْعَلُ نحن ، ويفعل هو .

٤
٤٠٩

وإنما أُعْرِبَتْ هذه الأفعالُ بعد أن كان حدُّها على ما وصفت لك ؛ لمضارعتها الأسماء . ومعنى المضارعة : أنها تقع في مواقعها ، وتودى معانيها . فمن ذلك قولك : زيد يضرب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ : (وقالوا مكث يمكث مكوثاً ، كما قالوا قعد يقعد قعوداً ، وقال بعضهم : مكث شبهوه بظرف ، لأنه فعل لا يتمدى ، كما أن هذا فعل لا يتمدى)

فيجوز أن تريد أنه يضرب فيما يُستقبلُ ، ولم يقع منه ضَرْبٌ في حالِ خَبْرِكَ ، كما تقول :
زيد ضاربُ الساعة ، وضاربُ غدا . قال الله عزَّ وجلَّ : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ (١)) ؛
أى : حاكم ، فدخلتها اللام على معنى دخولها في الاسم .

والأسماءُ تكون معرفة ونكرة . وهذه الأفعالُ المُعْرَبَةُ تقع لا يُعرفُ وقتها ما كان منه
في الحال ، وما يكون منه لما يُستقبلُ .

فإن أدخلت على الأسماء الألف واللام صارت معرفة .

وإن أدخلت على هذه الأفعال السين / أو سوف صارت لما يُستقبلُ ، وخرجت من معنى
الحال ، وذلك قولك : سأضرب ، وسوف أضرب ؛ فلما وقعت موقع الأسماء في المعنى ، ودخلت
عليها الزوائد للفضل ؛ كما دخلت الزوائد على الأسماء - أعربتها كما تُعرب الأسماء (٢) .
وغيرها من الأفعال لا علةٌ فيه مما يُوجب له الإعراب .

والنوع الثالث من الأفعال : ما كان يقع من الأمر للشاهد المخاطب ؛ نحو : اضرب ،
واذهب ، وانطلق . فهذا مبنى على الوقف .

وكذلك كلُّ فعلٍ كان في معنى (أفعل) من غير هذه الأبنية .

فإن قلت : ما بالك بنيت هذا على الوقف ، وبنيت ما كان معناه (فَعَل) على الفتح ،
هلاً حرّكت ذلك وأسكنت ذلك ؟

فالفضل بينهما : أنك إذا قلت : ضرب وما أشبهها ، فقد تصيف بها الأسماء ؛ كما
تصيف بالمضارعة ، نحو قولك : مروت برجل ضربنا .

(١) في صدر الجزء الثاني : باب اعراب الافعال المضارعة وكيف صار الاعراب فيها دون
سائر الافعال ؟

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣ ، وحروف الاعراب للاسماء المتكئة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين
التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة والتاء ، والياء ، والنون وذلك قولك : أفعل أنا ، وتفعل
أنت أو هي ، ويفعل هو ، وتفعل نحن . . .

وانما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : ان عبد الله ليفعل ، فيوافق قولك (لفاعل) حتى
كانك قلت : ان زيد الفاعل فيما تريد من المعنى وتلحقه هذه اللام ، كما لحقت الاسم ، ولا تلحق
(فعل) اللام .

وتقول : « سيفعل ذلك ، وسوف يفعل ذلك ، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى ، كما تلحق الألف
واللام الاسماء للمعرفة ،

وتقع موقع المضارعة في الجزاء ، نحو قولك : من أتاني أتيتته ، وإن أعطيني أكرمتك .
فقد وقع في موقع : من يأتيني / آتته ، وإن تعطيني أكرمتك .

٤
٤١١

فلما ضارعت المضارعة بُنيت على الحركة ، وجُعِلت لها مزيةٌ على ما لم يقع هذا الموقع^(١)
ألا ترى أنَّ كُلَّ ما كان معناه (افْعَلْ) لم يُوصف به ، ولم يقع في موقع المضارعة . فلما
لم يُجاوز لم يزد على السكون . وسنبيِّن ما يُبنى على الحركة لتصرفه ، وما يلزمه السكون لامتناعه
من التصرف في موضع المبنيات^(٢) إن شاء الله .

فإعراب المضارع الرفع ، والنصب ، والجزم :
فالرفع بضمة حرف الإعراب ، والنصب بفتحة ، والجزم بحذف الحركة منه .
وذلك قولك في الرفع : هو يذهبُ يا فتى ، وفي النصب : لن يذهبَ ، وفي الجزم :
لم يذهبُ .

فإذا ثنيت الفاعل في الفعل المضارع ألحقته ألفاً ونوناً في الرفع ، ولم تكن هذه الألف
كالألف في ثنية الاسم / لأنها علامة للإضمار والثنية ، والنون علامة الرفع .
فإذا أردت جزمه حذفته هذه النون ، والنصبُ داخلٌ هنا على الجزم ؛ كما دخل في ثنية
الاسم على الجرِّ ؛ لأنَّ الجزم في الفعل نظيرُ الجرِّ في الاسم .

٤
٤١٢

وكانت النون مكسورة كحالها في الاسم ، والعلة واحدة فيهما .
وذلك قولك : هما يضربان ، وفي الجزم : لم يضربا ، والنصب : لن يضربا .
فإن جمعت لاسم في الفعل ألحقته واوا ونوناً في الرفع ، وكانت الواو علامة الإضمار
والجمع ، كالألف في الثنية .

وكانت النون مفتوحة كحالها في الاسم .

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ٢-٣

(٢) باب ما يعرب من الأسماء وما يبني تقدم الجزء الثالث ص ١٧١ - ١٨٠

قال فيه : إن حق المبنى أن يسكن آخره ثم عرض لبيان علة ما يبني على حركة من الأسماء

فإن أردت جزمه حذف النون ، وكان النصب كالجزم ، كما كان النصب كالجر في جمع الأسماء (١) .

وذلك قولك في الرفع : هم يضربون ، وفي الجزم : لم يضربوا ، وفي النصب : لن يضربوا . وكذلك المؤنث الواحدة في المخاطبة . تقول : أنتِ تَضْرِبِينَ ، أثبت النون في الرفع ، وحذفتها في الجزم والنصب ، كما وصفت لك من اجتماعهما في المعنى
وفتحت النون لأنها بمنزلة الأسماء المجموعة في النصب ، والجر نحو : مسلمين ، والعلّة واحدة (٢) .

• • •

٤
٤١٣ / فإن جمعت المؤنث ألحقت لعلامة الجزم (٣) نوناً فقالت : أنتنَّ تفعلنَّ ، وهنَّ يفعلنَّ .

(١) في سبويه ج ا ص هـ (واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقها الف ، ونون ، ولم تكن الألف حرف الاعراب ، لأنك لم ترد أن تثني (يفعل) هذا البناء ، فتضم إليه (يفعلا) آخر ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين . . .

فلما كان حال (يفعل) في الواحد غير حال الاسم ، وفي التثنية لم يكن بمنزلة ، فجعلوا اعرابه في الرفع ثبات النون ، لتكون له في التثنية علامة الرفع ، كما كان في الواحد إذ منع حرف الاعراب .

وجعلوا النون مكسورة كحالها في الاسم ، ولم يجعلوها حرف اعراب إذ كانت متحركة ، لا تثبت في الجزم ، ولم يكونوا ليحذفوا الألف ، لأنها علامة الاضمار ، والتثنية في قول من قال : أكلوني البراغيث وبمنزلة التاء في قلت ، وقالت ، فأثبتوها في الرفع ، وحذفوها في الجزم ، كما حذفوا الحركة في الواحد ، ووافق النصب الجزم في الحذف ، كما وافق النصب الجر في الأسماء ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء . . . وذلك قولك هما يفعلان ولم يفعلا ، ولن يفعلا (

(٢) في سبويه ج ا ص هـ : (وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع لحقتها زائدتان إلا أن الأولى أو مضموم ما قبلها ، لثلاث يكون الجمع كالتثنية ونونها مفتوحة بمنزلة في الأسماء ، كما فعلت ذلك في التثنية ، لأنها وقعتا في التثنية ، والجمع هاهنا ، كما أنهما في الأسماء كذلك وهو قولك : هم يفعلون ولم يفعلوا ، ولن يفعلوا .

وكذلك إذا ألحقت التانيث في المخاطبة إلا أن الأولى يا ، وفتحت النون ، لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع وهي تكون في الأسماء في الجر والنصب . وذلك قولك : أنتن تفعلين ولم تفعلن ، ولن تفعلن (

(٣) استعمل لقباً من القاب الاعراب مكان لقب من القاب البناء كما تقدم نظيره

فتحت هذه النون ؛ لأنها نون جمع ، ولم تحذفها في الجزم والنصب ؛ لأنها علامة إضمار وجمع (١) .

ألا ترى أنك لو قلت : (يفعل) في الجزم لزالتم علامة الجمع ، وصار كالواحد المذكر .
ولو قلت في التثنية ، أو جمع المذكر : لم يقوموا ، ولم يقوموا لعلم بالألف وبالواو المعنى ، ولم تحتج إلى النون .
فهذه الأفعال مرفوعة لمضارعها الأسماء ، ووقوعها مواقعها ، ولها عوامل تعمل فيها ؛ كما كان ذلك للأسماء (٢) .

فمن عواملها التي تنصبها (أن) و (لن) و (كى) ، واللام المكسورة و (حتى) و (أو) و (إذن) ، وما كان من الجواب بالفاء والواو فإنه يذكر في موضعه ، وكذلك إذن ، وحتى .
فأما (أن) و (لن) و (كى) و (إذن) فيعملن فيها .

وأما سائر ما ذكرنا لك فإنما ينتصب ما بعدها من الأفعال بإضمار (أن) ، وسنفسر ما وقع فيه الضمير بتمثيله وحججه في موضعه (٣) إن شاء الله .

/ وأما ما يجزمها فلم ، ولما ، ولام الأمر ؛ نحو : ليقم زيد ، و (لا) في النهي (٤) ، نحو :

٤
٤١٤

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥ - ٦ : « وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع الحقته للعلامة نونا ، وكانت علامة للاضمار ، والجمع فيمن قال: أكلوني البراغيث ، واسكنت ماكان في الواحد حرف الاعراب ، كما فعلت ذلك في فعل حين قلت: فعلت ، وفعلن ، فاسكن هذا هاهنا ، وبنى على هذه العلامة ، كما اسكن (فعل) لانه فعل كما انه فعل ، وهو متحرك كما انه متحرك ، وليس هذا بأبعد فيها اذ كانت هي وفعل شيئا واحدا من يفعل . . وذلك قولك : هن يفعلن ولن يفعلن ، ولم يفعلن . وفتحت النون ، لأنها نون جمع ولا تحذف ، لأنها علامة اضممار وجمع في قول من قال : أكلوني البراغيث . . »

(٢) تقدم في الجزء الثاني باب تجريد اعراب الأفعال ص ٥

(٣) باب الحروف التي تنصب الأفعال الجزء الثاني ص ٦ . وباب حتى الجزء الثاني ص ٢٨

(٤) عبر عن النهي بالنفي في موضعين الثاني في ج ٢ ص ٢٣ وهذا ان لم يكن تصحيحا فهو اصطلاح له وقد عبر بالنهي في مواضع أخرى .

انظر المقدمة ص ١١٨

لا يقيمُ زيد ، وحروف المجازاة ، وما صار معناه إليها من جواب الأمر ، والنهى ، والاستفهام ، ونحو ذلك .

فهذا ما يجزمها وينصبها .

تقول : أردت أن تقومَ يا فتى ، وأن تقوموا ، وأن تقوموا ، وأن تقوى يا امرأة ، وان تضربا ، وجثتك كى تضربَ زيدا .

وفى الجزم لم يقم ، ولم يقوموا ، ولم تقوى يا امرأة ، وليقيمَ عبد الله ، ولا يقعدُ زيد . إذا أردت الأمر والنهى (١) .

(١) باب الحروف التى تجزم الأفعال فى الجزء الثانى ص ٤٤ ، وباب المجازاة وحروفها فى الجزء الثانى ص ٤٦

هذا باب

الفعل المتعدى إلى مفعول

واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد^(١)

وذلك الفعل : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وظلّ ، وبات ، وأضحى ، وما دام ، وما زال ، وليس ، وما كان في معانهم .

وهذه أفعال صحيحة كضرب ، ولكننا أفردنا لها باباً ، إذ كان فاعلها ومفعولها يَرْتَجِعَانِ إلى معنى واحد .

وذلك أنك إذا قلت : كان عبدُ الله أخاك . فالأخ هو / عبد الله في المعنى

وإنما مجاز هذه الأفعال ، ومجازُ الأفعال التي تقع للعلم والشك ، وباب (إن) - مجاز الابتداء والخبر .

وذلك أنك تقول : ظننت زيدا أخاك ، فإنما أدخلت (ظن) على قولك . زيد أخوك ، وكذلك علمت ، وحسبت ، وجميع هذا الباب^(٢) .

وكذلك قولك : إن زيدا منطلق ، ولكن عبد الله أخوك .

و(كان) بهذه المنزلة ، إنما دخلت على قولك : زيد منطلق ، لتوجب أن هذا فيما مضى . والأصل الابتداء والخبر ، ثم تلحقها معانٍ بهذه الحروف .

(١) في الجزء الثالث ص ٩٧ : هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل ، والمفعول فيه لشيء واحد وفي سيبويه ج ١ ص ٢١ : « هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل ، والمفعول فيه لشيء واحد »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١ : « تقول : كان عبد الله أخاك فانما أردت ان تخبر عن الأخوة ، وإدخلت (كان) لتجدل ذلك فيما مضى ، ، وذكرت الأول ، كما ذكرت المفعول الأول في ظننت » .

و(كان) فعلٌ مُتصَرِّفٌ يتقدّم مفعوله ويتأخّر^(١) ، ويكون معرفةً ونكرةً . أى ذلك فعلتْ صَلَح . وذلك قولك : كان زيد أخاك ، وكان أخاك زيد ، وأخاك كان زيد ، وكذلك جميع بابها في المعرفة والنكرة .

وتقول : كان القائمُ في الدار عبدَ الله ، وكان الذي ضرب أخاه أخاك ، وكذلك : ليس منطلقاً زيد .

فإن قال قائل : أما / (كان) فقد عَلِمَ أَنَّهَا فِعْلٌ بِقَوْلِكَ : كان ، ويكون وهو كائن ، وكذلك أصبح ، وأمسى ، و (لَيْسَ) لا يُوجَدُ فِيهَا هَذَا التَّصَرُّفُ ، فمن أين قلتَ إِنَّهَا فِعْلٌ ؟ قيل له : ليس كلُّ فِعْلٍ مُتَصَرِّفاً . وإنَّمَا عَلِينَا أَنْ نُوجِدَكَ أَنَّهَا فِعْلٌ بِالذَّلِيلِ الَّذِي لَا يُوجَدُ مِثْلُهُ إِلَّا فِي الْأَفْعَالِ ، ثُمَّ نُوجِدُكَ الْعِلَّةَ الَّتِي مَنَعَتْهَا مِنَ التَّصَرُّفِ .

أما الدليل على أَنَّهَا فِعْلٌ فَرُفِعَ الضَّمِيرُ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَفْعَالِ فِيهَا ، نحو : لستُ منطلقاً ، ولستَ ، ولستما ، ولستم ، ولستنَّ ، وليستَ أمةُ الله ذاهبة كقولك : ضربوا ، وضربا ، وضربتُ . فهذا وَجْهُ تَصَرُّفِهَا .

وأما امتناعها من التصرفِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : ضرب ، وكان - دالتْ عَلَى ماضِي ، إِذَا قُلْتَ : « يضرب » و « يكون » - دلت على ما هو فيه ، وما لم يقع .

وأنت إِذَا قُلْتَ : إيس زيد قائماً غداً ، أو الآن - أردت ذلك المعنى الذي في يكون فلماً كانت تدلُّ على ما يدلُّ عليه المضارع استغنى عن المضارع فيها ، ولذلك لم يُبَيَّنْ بِنَاءُ الْأَفْعَالِ مِنْ بِنَاتِ الْيَاءِ مِثْلَ بَاعِ^(١) وَسَنَذَكُرُ عَلَّتْهَا مَعَ أَخَوَاتِهَا فِي الْفِعْلِ / الَّذِي لَا يَتَصَرَّفُ نَحْوَ « نِعَمَ » ، و « بئس » فِي بَابِ التَّصْرِيفِ^(٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١ : « وان شئت قلت : « كان أخاك عبد الله ، فقدمت ، وأخرت ، كما فعلت ذلك في ضرب ، لأنه فعل مثله . »

وحال التقديم ، والتأخير فيه كحاله في ضرب إلا أن اسم الفاعل ، والمفعول فيه لشيء واحد . »

(١) يريد أن أصلها ليس على وزن فعل مثل باع فلم تقلب العين ألفاً ، والزممت التخفيف ، وكذلك فتحت الفاء في لست ولست وأستم . . . فخالفت باع في الأمرين .

(٢) تقدم باب نعم وبئس في الجزء الثنائي ص ١٤٠ . وعرض لهذا المعنى في فعل التعجب في الجزء الثالث ص ١٩٠ وسيكرره في باب التصجب الجزء الرابع ص ٤٨٦

وإنما هذا موضعُ جَمَلٍ ، ثم نذكر بعده المسائل .

• • •

إِعلم أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يُجَعَلُ اسمَ (كان) المعرفة ؛ لأنَّ المعنى على ذلك ؛ لآنة بمنزلة الابتداء والخبر كما وصفت لك .

ألا ترى أنك لو قلت : كان رجل قائماً ، وكان إنسان ظريفاً - لم تُفِذْ بهذا معنى ، لأنَّ هذا مما يَعْلَمُ الناسُ أنه قد كان ، وأنه مما يكون ، وإنما وُضِعَ الخبرُ للفائدة (١) .

فإذا قلت : كان عبد الله ، فقد أَلْقَيْتَ إلى السامع اسماً يعرفه ، فهو يتوقَّع ما تُخبره عنه . وكذلك لو قُوبِتِ النكرة من المعرفة بما تُحْمَلُها من الأوصاف - لجاز أن تُخْبِرَ عنها ، وكان فيها حينئذ فائدة ؛ نحو قولك : كان رجل من بني فلان فارساً ، وكان رجل من / أهل البصرة شجاعاً (٢) . وذلك لأنَّ هذا يجوز ألا يكون ، أو يكون فلا يَعْلَمُ . فلذلك ذكرنا أن الاسم المعروف هو الذي له هذا الموضع .

٤
٤١٨

تقول : كان متطلقاً عبدُ الله ، وكان متطلقاً اليوم عبدُ الله وكان أخاك صاحبنا ، وزيدٌ كان قائماً غلامه .

وكذلك أخوات (كان) (٣) فمن ذلك قولُ الله عزَّ وجلَّ : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٢ : « وأعلم انه اذا وقع في هذا الباب نكرة ، ومعرفة فالذي تشغل به (كان) المعرفة ، لانه حد الكلام ، لانها شيء واحد وليس بمنزلة قولك : ضرب رجل زيدا ، لانها شيان مختلفان ، وهما في (كان) بمنزلتها في الابتداء اذا قلت : عبد الله منطلق . تبديء بالاعرف ، ثم تذكر الخبر وذلك قولك : كان زيد حليماً وكان حليماً زيد . لا عليك اقدمت أم اخرت ؟ الا انه على ما وصفت لك في قولك : ضرب زيدا عبداً الله .

فاذا قلت : كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فانما ينتظر الخبر ، فاذا قلت : حليماً فقد أعلمته مثل ما علمت .

واذا قلت : كان حليماً فانما ينتظر ان تعرفه صاحب الصفة فهو مبدوء به في الفعل ، وان كان مؤخراً في اللفظ .

فان قلت : كان حليم ، أو رجل فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن

المنكور . . .

ألا ترى أنك لو : قلت : كان رجل منطلقاً ، أو كان إنسان حليماً كنت تلبس ، لانه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ، فكهوا وان يبدؤا بما فيه اللبس . . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦-٢٧ : « ولوقلت : كان رجل من آل فلان فارساً حسن ، لانه قد يحتاج الى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان ، وقد يجمله » أجاز أبو حيان أن يقع اسم (ان) نكرة

محضة دون اسم (كان) . انظر البحر المحيط ج ٤ ص ٤٦ . والخزانة ج ٤ ص ٥٩ - ٦١

(٣) توسط خبر كان واخواتها جائز كما قال الناظم :

وفي جميعها توسط الخبر : أجز .

وقد يجب التوسط أو التقدم ، نحو . كان في الدار صاحبها حتى لا يعود الضمير على متأخر

لفظاً ورتبة .

المؤمنين^(١) وقال : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا) (٢) ، لِأَنَّ قَوْلَهُ : (أَنْ أَوْحَيْنَا) إِنَّمَا هُوَ وَحْيُنَا .

فإن كان الاسم والخبر معرفتين - فأنتم فيها بالخيار ، تقول : كان أخوك المنطلق ، وكان أخاك المنطلق^(٣) .

وتقول : مَنْ كان أخاك ؟ إذا كانت (مَنْ) مرفوعة ، ومن كان أخوك ؟ إذا كانت (مَنْ) منصوبة .

وكذلك مَنْ ضرب أخاك ، وَمَنْ ضرب أخوك^(٤) ؟

والآيات كلها تقرأ على هذا (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ/ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (٥) و«مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ

٤
٤١٩

(١) الروم : ٤٧ .

(٢) يونس : ٢ - وفي البحر المحيط ج ٥ ص ١٢٢ : « اسم (كان) أن أو حيناً ، و (عجبا) الخبر و (للناس) فقيل هو في موضع الحال من عجبا ، لأنه لو تأخر لكان صفة ، فلما تقدم كان حالا .

وقيل : يتعلق بقوله عجبا وليس مصدرا بل هو بمعنى معجب والمصدر إذا كان بمعنى المفعول جاز تقدم معموله عليه كاسم المفعول : وقيل : هو تبين ، أى : أعنى للناس .
وقيل يتعلق بكان وإن كانت ناقصة وهذا لا يتم إلا إذا قدرت دالة على الحدث . . . » وانظر المعنى ج ٢ ص ٧٦ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٤ : « وإذا كانا معرفة فانت بالخيار : أيها ما جعلته فاعلا ورفعته ، ونصبت الآخر ، كما فعلت ذلك في ضرب . وذلك قولك : كان أخوك زيدا ، وكان زيد صاحبك ، وكان هذا زيدا ، وكان المتكلم أخاك . »

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٤ : « وتقول : مَنْ كان أخاك ، ومن كان أخوك ، كما تقول : مَنْ ضرب أباك ؟ إذا جعلت (مَنْ) الفاعل ، ومن ضرب أبوك ؟ إذا جعلت الأب الفاعل . »

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٦ : وقال تعالى : (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) ، (فان) محولة على (كان) كأنه قال : فما كان جواب قومه الا قول كذا ، وكذا ، وإن شئت رفعت الجواب ، فكان (أن) منصوبة وانظر ص ٢٤ من سيبويه أيضا .

وقوله تعالى (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) جاء في ثلاث آيات :

النمل : ٥٦ والمنكوبت : ٢٤ ، ٢٩ .

وقراءة رفع جواب من الشواذ وهي قراءة الحسن . انظر الاتحاف ص ٢٢٨ والبحر المحيط

ج ٧ ص ٨٦ ، ١٤٨ .

إِلَّا أَنْ قَالُوا (١) كَأَنَّهُ قَوْلُهُمْ . وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ الْأَوَّلَ .

وهذا البيت يُنشد على وجهين :

فَقَدْ شَهِدْتُ قَيْسٌ فَمَا كَانَ نَصْرُهَا قُتِيْبَةً إِلَّا عَضُّهَا بِالْأَبَاهِمِ (٢)

* * *

فإن قلت : فقد تقول في النبي : ما كان أحدٌ مثلك ، وما كان أحدٌ مُجترياً عليك ، فقد خبرت عن النكرة .

فإنما جاز ذلك لأن (أحدًا) في موضع الناس ، فإنما أردت أن تعلمه أنه ليس في الناس واحد فما فوقه يجتريء عليه ، فقد صار فيه معنى بما دخله من هذا العموم .

ومن ذلك قول الله : عزَّ وجلَّ (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) (٣) فلم يكن الخبرُ إلا نكرة كما وصفت لك .

(١) الجاثية : ٢٥ ، وقرأ الحسن أيضا برفع (حجتهم) .

انظر النشر ج ٢ ص ٣٧٢ ، غيث النفع ص ٢٢٧ . الاتحاف ص ٢٩٠ البحر ج ٨ ص ٤٩ وابن خالويه ص ١٢٨ .

(٢) البيت للفرزدق من قصيدة طويلة قالها في قتل قتيبة بن مسلم ويمدح سليمان بن عبد الملك ، ويهجو قيسا وجريرا .

وهي في الديوان ص ٨٥ - ٨٦ وفي سيرة ابن هشام بعض منه . انظر الروض الأنف ج ١ ص ٥٠ . واعزاب القرآن للزجاج . مفعول شهدت محذوف أي المعركة قتيبة : مفعول به للمصدر (نصرها) .

الابهام : من الاصابع العظمى مؤنثة وحذف الياء في الجمع والاصل : الأباهيم وانظر اللسان بهم) .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٦ - ٢٧ : « باب ما تخبر فيه عن النكرة بنكرة » .

وذلك قولك : ما كان أحدٌ مثلك ، وليس أحدٌ خيرا منك ، وما كان أحدٌ مجترياً عليك ، وإنما حسن الأخبار هاهنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء ، أو فوقه ، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا ، وإذا قلت : كان رجلٌ ذاهبا ، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله ، ولو قلت : كان رجلٌ من آل فلان فارسا حسن ، لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان ، وقد يجعله * * *

والآية تكلم عنها سيبويه أيضا ص ٢٧ فقال : « وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والالغاء والاستقرار عربي جيد كثير فمن ذلك قوله عز وجل : (ولم يكن له كفوا أحد) وأهل الجفاء من العرب يقولون : ولم يكن كفوا له أحد . كأنهم آخروها حيث كانت غير مستقر » . وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٥٢٨ - ٥٢٩ : « وقال مكي : سيبويه يختار أن يكون الظرف خيرا إذا قدمه وقد خطاه المبرد بهذه الآية ، لأنه قدم الظرف ، ولم يجعله خيرا » .

وقال الرجز :

لَتَقْرَبِينَ قَرَبًا جُلْدِيًّا مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا (١)

٤
٤٢٠

فقد أفادك معنى بقوله (فيهن) . ولو حذف (فيهن) لكان/ هاهنا معنى آخر ، وهو معنى (الأبد) كقولك : لا أكلمك ما طاز طائر .

واعلم أن الشعراء يضطرون ، فيجعلون الاسم نكرة ، والخبر معرفة .

وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد . فمن ذلك قول حسان بن ثابت :

= والجواب : ان سبويه لم يمنع الغاء الظرف اذا تقدم وإنما اجاز ان يكون خبرا ، والا يكون خبرا .

ويجوز أن يكون (كفوا) حالا من النكرة وهي أحد ما تقدم نعمتها عليها نصب على الحال فيكون (له) الخبر على مذهب سبويه واختياره ، ولا يكون للمبرد حجة على هذا القول ، ثم قال : ليس الجار والجرور فيه تاما وإنما هو ناقص لا يصلح أن يكون خبرا لكان بل هو متعلق بكفوا . وقدم عليه وعلى هذا الذي قررناه يبطل اعراب مكي وغيره . . .

(١) استشهد به سبويه ج ١ ص ٢٧ وقال الأعمش : استشهد به على تقديم (فيهن) على فصيل ، وجمله لغوا مع التقديم ، وسوغ ذلك أنك لو جذفت انقلب المعنى الى معنى آخر وهو الأبد ، فلما لم تتم الفائدة الا به حسن تقديمه لضارعه الخبر في الفائدة .

لتقربن : جواب قسم محذوف وهو بضم الراء وكسر الباء قال الجوهري : قربت أقرب قرابة مثل كتبت اكتب كتابة : اذا سرت الى الماء وبينك وبينه ليلة والاسم القربى بفتحتين .

وقال الأصمعي : قلت لأعرابي : ما القرب ؟ قال : سير الليل لورد الغد .

الجلدى : بضم الجيم ، وسكون اللام بعدها ذال معجمة . معناه : السريع الشديد فهو وصف القرب .

وقيل : منادى مرخم جلدية اسم ناقته .

والضمير في فيهن عائد الى الابل ، ودل على ذلك سياق الكلام وذكر الناقة ، فاضمر وان لم يجر لها ذكر .

الفصيل : ولد الناقة .

يخاطب ناقته فيقول : لتسيرن الى الماء سيرا حثيثا ولا أعذرلك مادام فيهن فصيل يطبق السير . نسب هذا الرجز الى ابن ميادة . انظر الخزائن ج ٤ ص ٥٩ - ٦٠ وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٦٥ .

كَانَ سُلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَاسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ (١)

وكان المازني يروى : يكون مزاجها عسلا وماء . يريد : وفيه ماء .

(١) استشهد به سيوييه ج ١ ص ٢٣ على وقوع اسم يكون نكرة محضة وخبرها معرفة للضرورة .

وجملة الزمخشري في الفصل ج ٢ ص ١٥٧ من القلب الذي يشجع عليه أمن الالباس وتبعه ابن هشام في المفتي ج ٢ ص ١٩٩ .

وجعل الفارسي مزاجها منصوبا على الظرفية المجازية .

وروى البيت برفع مزاجها فاسم يكون على هذه الرواية ضمير الشأن وجملة (مزاجها عسل) خبرها .

• ويجوز أن (يكون) زائفة ، وجاءت زيادتها بلفظ المضارع على القليل فيها .

وروى تكون بالتاء فاسمها ضمير سلافة ، وجملة (مزاجها عسل) خبرها أو خبرها (من بيت رأس) مقدم عليها .

• وجملة (تكون من بيت رأس) صفة لسلافة وكذلك جملة (مزاجها عسل) صفة ثانية لها .

• ورواية المازني يجوز أن يكون ماء بالرفع فاعلا لفعل محذوف والتقدير : مازجها ماء .

• ويقول السهيلي في الروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٠ : و خبر كان في البيت محذوف

تقديره : كان فيها خبيثة ومثل هذا المحذوف في التكرات حسن كقوله :

ان محلا وان مرتحلا

وزعم بعضهم أن بعد هذا البيت بيتا فيه الخبر وهو قوله :

على أنيابها أو طعم غرض من التفاح هصره اجتناء

• وهذا البيت موضوع لا يشبه شعر حسان ، ولا لفظه .

• ورد عليه البغدادي في الخزانة ج ٤ ص ٤١ فقال : البيت الثاني ثابت في ديوان حسان

وهو عندي نسخة قديمة تأريخ كتابته سنة أربع وثلاثين وثلثمائة ، وكذا رواه من تكلم في شعره .

• والمبرد في الكامل ج ٢ ص ٩٠ ذكر البيت الشاهد مع أبيات أخرى من القصيدة ولم يذكر

البيت : على أنيابها . . .

• ورواية سيوييه : كان سبيئة وكذلك في الكامل وروى أيضا : كان خبيثة .

• والسلافة : الخمر وقيل خلاصة الخمر وقيل : ما سأل من العنب قبل العصر وذلك

• أخلصها .

• وإنما اشترط أن يمزجها ، لأنها خمر شامية صليبية فإن لم تمزج قتلت شاربها ، وخص

العسل والماء ، لأن العسل أحل ما يخالطها وأنه يذهب بمرارتها .

• وأما الماء فيبردها ويلينها .

• بيت رأس : في معجم البلدان ج ١ ص ٥٢٠ : و اسم لقريتين في كل واحدة منهما كروم

كثيرة يتسبب اليها الخمر أحدهما بالبيت المقدس وقيل : بيت كسوة بالأردن والأخرى من

نواحي حلب ، ثم ذكر شعر حسان .

قال الفرزدق :

أَسْكَرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمُّ مُتْسَاكِرٍ^(١)

= وفي الخزانة : وقيل : بيت موضع الخمر ، ورأس اسم للخمار وقصد الى بيت هذا الخمار ، لأن خمره أطيّب الخمر وقيل : الرأس هنا بمعنى الرئيس : أى من بيت رئيس ، لأن الرؤساء إنما تشرب الخمر ممزوجة .

والبيت من قصيدة لحسان فى صدر ديوانه ص ٨ - ١٩ وفى سيرة ابن هشام والروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٠ والخزانة ج ٤ ص ٤٠ - ٤٥ ، ص ٦٣ .

وفى الآثار الفكرية ص ٣٥٦ - ٣٩٣ ، وحسن الصحابة ص ١٧ - ٢٤ والهاشميات ص ١٠٠ - ١٠٤ والسيوطى ص ٢٨٧ - ٢٨٨ وبعضها فى الكامل ج ٢ ص ٩٠ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣ على أن وقوع اسم كان نكرة وخبرها معرفة إنما يكون فى ضرورة الشعر .

وسيبويه والمبرد يريان أن ضمير الغائب العائد على نكرة هو نكرة .

فاسم كان ضمير مستتر يعود على (سكران) النكرة ، فكان نكرة لذلك .

وخبرها (ابن المراغة) المعرفة بالاضافة وانظر الخلاف فى ذلك فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٢٠ ، ص ٢٧٩ .

وعلى هذه الرواية يرتفع سكران بكان محذوفة ، ومتساكر معطوف عليه عطف مفردات وأم متصلة وخبر كان المحذوفة محذوف أيضا .

وفى الخصائص ج ٢ ص ٣٧٥ :

« ألا ترى أن تقديره : أكان سكران ابن المراغة ، فلما حذف الفعل الراجع فسرّه بالثانى فقال : كان ابن المراغة .

وابن المراغة هذا الظاهر خبر (كان) الظاهرة وخبر (كان) المضمره محذوف معها ، لأن (كان) الثانية دلت على الأولى وكذلك الخبر الثانى الظاهر دل على الخبر الأول المحذوف ، وقيل : سكران مبتدأ .

وقال سيبويه : وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر على قطع وابتناء .

يرينا : أن أكثرهم ينصب السكران ويرفع ابن المراغة على أنه اسم كان ويكون الخبر مقمدا وهو سكران وعلى هذا لا قبح .

ويريد بقوله : ويرفع الآخر ، أى : متساكر ويكون رفعه على القطع يجعله خبر مبتدأ محذوف والتقدير : أم هو متساكر وأم منقطعة .

وقد روى برفع سكران وابن المراغة فعلى هذه الرواية يكون ابن المراغة مبتدأ خبره سكران وكان زائدة .

وجوز ابن السيرافى وابن خلف أن يكون اسمها ضمير الشأن ورد عليهما ابن هشام فى المغنى ج ٢ ص ١٠٣ بأنه لا يجوز للجملة المفسرة لضمير الشأن ان تتقدم هى ، ولاشئ منها عليه ، والبيت للفرزدق وذكر فى ديوانه مفردا ص ٤٨١ على أنه من فوائت الـديوان وانظر الخزانة ج ٤ ص ٦٥ - ٦٧ .

وقال القطامي :

فِي قَبْلِ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعًا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعُ(١)

وقال خيداش بن زهير :

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلِ أَظْنَىٰ كَانَ أُمَّكَ أُمَّ حِمَارٍ(٢)

•••

(١) استشهد بالشطر الأول سيبويه ج ١ ص ٣٣١ على ترخيم ضباعة والوقف على الألف بدلا من الهاء .

واستشهد بالشطر الثاني ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ٨٤ على جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة للضرورة .

أراد بضباعا ضباعة بنت زفر بن الحارث .
(ولا يك موقف) يحتل وجبين :

أحدهما : ان يكون على الطلب والرغبة . كأنه قال : لا تجعلى هذا الموقف آخر وداعى منك .

والوجه الآخر : ان يكون على الدعاء . كأنه قال : لا جعل الله موقفك هذا آخر الوداع ، وفيه حذف مضاف أى موقف .

البيت مطلع قصيدة للقطامي فى مدح زفر بن الحارث وكان بنو أسد أحاطوا به ، وأسروه يوم الخابور ، وأرادوا قتله ، فحال زفر بينه وبينهم ، وحماه ، وحمله ، وكساه ، وأعطاه مائة ناقة ، فمدحه بهذه القصيدة وغيرها .

انظر الخزانة ج ١ ص ٣٩١ - ٣٩٤ ومعاهد التنخيص ج ١ ص ١٧٩ - ١٨٠ والسيوطى ٢٨٧ والمينى ج ٤ ص ٢٩٥ - ٢٩٦ والقصيدة فى الديوان ص ٣١ - ٤٢ وفيها شواهد نحوية كثيرة .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣ على أن وقوع اسم كان نكرة محضنة ، وخبرها معرفة من ضرورات الشعر ، فاسم كان ضمير عائد على ظبى النكرة فهو نكرة ، والاعراب كما قلنا فى بيت الفرزدق السابق .

وروى الصدر أبو عبيدة : فانك لا يضرك .

ورواه مؤرج السدوسى فى أمثاله : فانك لا يضورك .

يقال : ضاره يضوره ، ويضبیره بمعنى ورويا حول بقل عام .

وقال البغدادي : ولم أر رواية : فانك لا تبالي لأحد الا للنحويين .

والام هنا معناها : الأصل وهذا معنى شائع فان الام فى اللغة تطلق على أصل كل شئ .
سواء كان فى الحيوان أو فى غيره .

وعلى هذا يسقط رد ابن الأعرابي على ابن السيرافى فى قسوله : كيف يكون الظبى ،
والحمار أمين وهما ذكر الحيوان ؟

/وا(كان) موضع آخر لا يحتاج فيه إلى الخبر . وذلك قولك :

أنا أعرفه مذ كان زيد ، أى : مذ خلق . وتقول : قد كان الأمرُ ، أى وقع (١) .

فمن ذلك قول الله عز وجل : (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاصِرَةً) (٢) . فيمن رفع . قال

الشاعر :

= وصف في البيت تغير الزمان واطراح مراعاة الأنساب ، فيقول : لا تبالى بعد قيامك بنفسك ، واستغنائك عن أبويك من انتسبت ليه من شريف ، أو وضع ، وضرب المثل بالطبى والحمار .

والبيت من قطعة ذكرها البغدادي في الخزانة ج ٣ ص ٢٣٠ ونسبها أبو تمام في كتابه مختار أشعار القبائل الى ثروان بن فزارة بن عبد يفيوت بن زهير الصتم (بفتح الصاد وسكون التاء المثناة الفوقية) لقب زهير .

ونسبه سيبويه والمبرد لخداش بن زهير وزهير هذا هو زهير الصتم وانظر جمهرة الأنساب ص ٢٨١ في نسب زهير وقد وقع تعريف في لقبه الصتم فذكر على أنه الصتم بالنون .

ونسبه العسكري في التصحيف الى زرارة بن فزوان من بنى عامر انظر الخزانة ج ٣ ص ٢٣٠ - ٢٣٢ ، ج ٤ ص ٦٧ - ٦٨ والسيوطى ص ٣١٠ والمغنى ج ٢ ص ١٤٩ وابن يعيش ج ٧ ص ٩٤ - ٩٥ .

من هذا يتضح لنا أن المبرد موافق لسيبويه في أن الضمير المائد على نكرة هو نكرة وأنهما جملا البيتين :

اسكران كان ابن المراهه ، وأطبى كان أمك من ضرورات الشعر .

ولكن ابن يعيش والرضى نسبا الى المبرد مخالفته لسيبويه وانه رد عليه استشهاده بالبيتين السابقين فقال :

ان اسم كان ضمير والضمير معرفة .

في ابن يعيش ج ٧ ص ٩٥ : (وقد رد ابو العباس المبرد على سيبويه الاستشهاد بهذا البيت وقال : اسم كان هنا مضمرة في كان يعود الى الطبى ، والمضمرات كلها معارف ، وأمك الخبر ، فحصل من ذلك أن الاسم والخبر معرفتان وذلك جائز .)

وفى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٧٩ بعدان ذكر البيتين قال :

(ورد عليه المبرد بأن اسم كان هو الضمير وهو معرفة .)

والمبرد في نقده لكتاب سيبويه لم يتعرض لهذا بالرد أيضا

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١ : (وقد يكون (لكان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه . تقول قد كان عبد الله ، أى : قد خلق عبد الله ، وقد كان الأمر ، أى وقع الأمر)

(٢) البقرة : ٢٨٢ - وقراءة رفع تجارة ونصبها من السبعة فعاصم وحده نصب تجارة حاضرة فكان ناقصة واسمها مستتر أى المبايعة والباقون بالرفع . النشر ج ٢ ص ٢٣٧ ، الاتحاف ص ١٦٦ وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ٣٥٢

فَدَى لَبْنِي دُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ (١)

وكذلك أصبح ، وأمسى : تكون مرة بمنزلة (كان) التي لها خبر .

ومرة تكون بمنزلة استيقظ . ، ونام (٢) فلإنما هي أفعال .

وقد يكون لفظ الفعل واحدا وله معنيان أو ثلاثة معانٍ ، فمن ذلك : وجدت عليه ، من
من الموجدة ، ووجدت تريد : وجدت الضالة ، ويكون من وجدت في معنى علمت . وذلك
قولك : وجدت زيدا كريماً (٣) .

وكذلك رأيت : تكون من رؤية العين ، وتكون من العلم (٣) كقوله عز وجل :
(أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ (٤))

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١ على ان (كان) تامة بمعنى وقع و اراد باليوم يوما من ايام
الحرب وصفه بالشدّة ، فجعله كالليل تبدو فيه الكواكب ، ونسبه الى الشبهة اما لكثرة السلاح
المستقول فيه واما لما ذكره من النجوم قاله الاعلم
وفي اللسان (شهب) : يجوز ان يكون اشهب لبياض السلاح ، وان يكون اشهب لمكان
الفبار .

فدى : يمد ويقصر .

والبيت لمفاس المائدى وانظر الأبيات المشككة ص ٢٣٥

وروى التبريزى فى شرح الحماسة ج ١ ص ٣٦٢ البيت هكذا :

فدى لبنى دهل به شيبان ناقتى اذا كان يوما ذا كواكب اشعنا

فركب بيتا من البيتين وهما فى سيبويه ج ١ ص ٢١-٢٢ والبيت الثانى :

بنى اسد هل تعلمون بلاءنا اذا كان يوما ذا كواكب اشعنا

وانظر ابن يعيش ج ٧ ص ٦٨

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢١ (وكما يكون اصبح ، وامسى مرة بمنزلة كان ، ومرة بمنزلة
قولك : استيقظوا ، وناموا)

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢١ (كما تقول : رايت زيدا تريد رؤية العين وكما تقول : انا وجدته تريد
وجدان الضالة)

وقال فى ص ٨ : « واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجدة ، ووجدت
اذا اردت وجدان الضالة واشباه هذا كثير »

وانظر الجزء الاول ص ٤٦ من المقتضب فقد ذكر ذلك هناك ايضا

(٤) الفرقان : ٤٥ وانظر البحر المحيط ج ٦ ص ٥٠٢-٥٠٤

وقال الشاعر :

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَافِظَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا (١)

وهذا التصرف في الأفعال أكثر من أن يُخصى، ولكن يُؤق منهُ / ببعض ما يُستدلُّ به على
سائرهِ إن شاء الله .

٤
٤٤٢

(١) البيت لخداش بن زهير من قصيدة ذكرها العيني ج٢ ص ٢٧١-٢٧٢ وروى : محاولة
مكان (محافظة) بمعنى قدرة وطاقة وهي تمييز
وانظر المسلسل ص ٣٠٥

هذا باب

من مسائل (كان) وأخواتها

تقول : كان القائمُ إليه أخوه أخاك . وإن شئت نصبت الأول ورفعت الثاني .

وتقول : كان ثوبك المزيّنهُ علّمهُ عبدُ الله مُعجِباً (١) .

وتقول : كان غلامهُ زيدٌ ضارباً . فهو على وجهٍ خطأ ، وعلى وجهٍ صوابٌ :

(١) هذه المسألة من المسائل التي تناولها تفسير الفارقي واليك حديثه ص ٦٩ : « قال سعيد بن سعيد الفارقي : في تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن يكون ثوبك اسم كان ، والمزيّنهُ صلة وموصولا وصفا له والهاء في المزيّنهُ للألف واللام ، وفاعله (علمه) وهو رفع بأنه فاعل التزيّن ، والهاء من قولك علمه تمود الى الألف واللام أيضا ، ولكن عود ما لا يخل بالكلام اسقاطه . لو قلت : المزيّنهُ علم عمرو لاكتفى الألف واللام بالعائد الأول .

و(عبدالله) مفعول (معجبا) ، و (معجبا) هو الخبر لكان . كأنك قلت : كان ثوبك الحسن معجبا عبد الله ، فيجوز تقديم عبد الله على معجب ، لأنه مفعوله ، ولم يفرق بينه وبين عامل ومعمول بما ليس منه أو من سببه .

ولا يجوز تقديمه على المزيّنهُ ، لأنه فصل بين الصفة والموصوف ولو أتيت بصفة الأول بعد تمام خبره لم يمتنع

فإذا جاز ذلك فليس بمنكر تقديمه على الصفة ، ولكن فيه عندي قبح بما فيه من التعميد ، لأنه لو قدمت الخبر بأسره لم يقبح

وانما قبح ذلك ، لأنه فرق بين الصفة والموصوف بمتعلق الخبر .
وبما هو بعض الخبر لاجملته .

ولو قدمت معجبا وحده على الصفة كان أسهل من تقديم معموله عليها وتقديم الجميع أحسن .
ويجوز تقديم عبد الله على (كان) ، لأنه تقديم على عامل متصرف من غير فصل بين عامل ومعمول بما لا يجوز مثله .

فأما تقديمه على ثوبك فلا يجوز ، لأنه فصل بين كان وما عملت فيه بما ليس في مسؤولاتها ، وجرى مجرى كانت زيدا الحمى تأخذ هذا على (مذهب) من جعل الفعل كالصفة ، فلم يفرق بين أخذة وتأخذ ، وبين ضاربة وتضرب في الفصل .

ورأيت بعضهم يفرق بين (أخذة) و(تأخذ) فكان يجيز الفصل بين كان وبين خبرها واسمها بمعمول الخبر إذا كان الخبر اسما لا فعلا على ما بينا ، فيجيز كان زيدا عبد الله ضاربا ، ولا يجيز كان زيدا عبد الله يضرب وعلى المذهبين جميعا فلا يجوز أن تقول :

كان عبد الله ثوبك علمه معجبا ، لأنه فصل بعبد الله بين (كان) وبين ثوبك ولم يعمل فيه واحد منهما ، وانما الخلاف مع الفصل بما قد عمل فيه الثاني على ما بينا .

فأما الوجه الفاسد فأن تجعل (زيدا) مرتفعاً بكان ، وتجعل (الغلام) منتصباً بضارب . فتكون قد فصلت بين كان وبين اسمها وخبرها بالغلام ، وليس هو لها باسم ولا خبر ، إنما هو مفعول مفعولها . وكذلك لو قلت : كانت زيدا الحمى تأخذ^(١) .

والوجه الذى يصح فيه أن تضم فى (كان) الخبر أو الحديث ، أو ما أشبهه^(٢) على شريطة التفسير ، ويكون ما بعده تفسيراً له . فيكون مثل الهاء التى تظهر فى (إن) إلا أنه ضمير مرفوع ، فلا يظهر ، فيصير الذى بعده مرفوعاً بالابتداء / والخبر . فتقول على صحة المسألة : كان غلامه زيداً ضارباً .

٤
٤٢٣

وجه ذلك القول أنه لما كان فصلاً بين (كان) وما عملت فيه بما يصلح أن يلى (كان) وقد عملت فيه أيضاً ، ولم يتباعد بين المقدم وما عمل فيه جاز ذلك فيه للتصرف فى الكلام .
ولما كان قولك : كانت زيدا الحمى تأخذ فصلاً بينهما بما لا يصح أن يلى كان أصلاً امتنع ذلك البتة .

فأما تقديم عبد الله على (كان) فلا خلاف فيه .

ولكن لو قلت : عبد الله كان ثوبك المزينه علمه ناسجه معجب على أن عبد الله نصب بمعجب وهو خبر الأول والجملة خبر (كان) لكان هذا إلا أن (فيه) خلافاً :

منهم من يجيزه ، ومنهم من ياباه ، وإياه ذلك مذهب من مذاهب الكوفيين ، ورأيت أبا العباس يجيزه فى باب من مسائل الفاعل ووجه من أباه أنه تفريق بين بعض الجملة ، وبعضها بأمر طويل وكلام كثير ، وفيه ليس ، واشتباه .

وكان أبو العباس - رحمه الله ، يوجه لجوازه وجهاً معناه :

أنه إذا كان يجوز بلا خلاف تقديم الجملة على كان وهى فى موضع الخبر ولا يضر ذلك مع البعد فليس بممتنع تقديم بعضها أيضاً والاعتماد فى ذلك على عامل متصرف ، و(كان) متصرفه ، فلا يمتنع تقديم شيء مما تعلق بها أو بمتعلقها عليها .

وعندى أنه لا يمتنع ذلك ولكن فيه ضعف ، لأن تقديم جميع الجملة لا يوقع لبساً ، ولا يخل بلفظه ، وليس كذلك تقديم البعض ويسهله قليلاً طلب ما تقدم لتسامه بما تأخر)
ثم عقد فصلاً لذكر التثنية وآخر لذكر البدل وثالثاً لذكر الأخبار .

انظر ص ٦٩-٧٠

(١) المبرد يمنع أن يلى كان معمول خبرها سواء كان الخبر مفرداً أم جملة وقد ذكر الفاروق أن منهم من يجيز ذلك إذا كان الخبر مفرداً (انظر كلامه فى الصفحة السابقة)

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٦ : (ولا يجوز أن تحمل المساكين على ليس وقد تقدمت ، فجعلت الذى يعمل فيه الفعل الآخر يلى الأول وهذا لا يحسن لو قلت : كانت زيدا الحمى تأخذ ، أو تأخذ الحمى لم يجز وكان قبيحاً)

وقد أشار الناظم الى ذلك بقوله : ولا يلى العامل معمول الخبر . . .

وقد فصل الصبان القول فى ذلك فقال ج ١ ص ٢٩٢-٢٩٣

فما جاء من الضمير في هذا الباب قوله :

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَلَى مُعْرَسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يُلْقَى الْمَسَاكِينَ^(١)

أضمر في ليس .

= (واعلم ان نحو : كان زيد آكلا طعامك يتحصل فيه أربع وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة في أربعة ، لان التركيب مشتمل على أربعة الفاظ وفي تقدم كل واحد منها ستة أوجه حاصلة من التخالف في الألفاظ الثلاثة بعده .

مثلا اذا قدمت (كان) فان ذكر بعده زيد فاما ان يتقدم الخبر أو معموله ، وان ذكر بعده آكلا فاما أن يتقدم الاسم أو المفعول .

وان ذكر بعده طعامك فاما أن يتقدم الاسم أو الخبر

وقس على ذلك وكلها جائزة عند البصريين الا كان طعامك زيد آكلا وكان طعامك آكلا زيد ، وآكلا كان طعامك زيد)

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٧٨

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥ ، ص ٧٣ على تقدير ضمير الشأن في (ليس) حتى لا يلي لعامل معمول خبره

وفي أمالي الشجري (٢ ص ٢٠٣-٢٠٤) : (ذكر أبو العباس محمد بن يزيد في المقتضب هذا البيت :

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَلَى مُعْرَسِهِمْ . . .

ذكره شاهدا على اضممار الشأن والحديث في (ليس) فنصب كل النوى بيلقى ، فخلت لذلك الجملة من ضمير ظاهر ، أو مقدر يعود على مرفوع (ليس) لأن ضمير الشأن لا يعود عليه من الجملة المخبر بها عنه ضمير ، لأن هذا المخبر عنه هو الخبر في المعنى وانما يلزم أن يعود على المخبر عنه ضمير من الجملة المخبر بها عنه اذا كان الخبر غير المخبر عنه كقولك : ليس زيد بكرمه أخوك ، فقولك : يكرمه أخوك حديث عن زيد ، والحديث غير المحدث عنه ، ولو رفعت كل النوى بليس لزمك أن تقدر ضميرا يعود اليه من الجملة تريد : وليس كل النوى يلقيه المساكين ، وحذف الضمير العائد من الخبر الى المخبر عنه ضعيف مبين لحذف العائد من الصفة الى الموصوف)

وهذا البيت لحميد بن مالك الأرقط وكان معدودا في بخلاء العرب ، ونزل به قوم ، فأطعمهم

تمرا وقال :

باتوا وجلتنا البرنى بينهم كان أنيابهم فيها السكاكين
فأصبحوا والنوى على معرسهم وليس كل النوى يلقي المساكين

المعرس : المنزل الذي ينزله المسافر آخر الليل والتعريس النزول في ذلك الوقت .
يقول : أصبحوا وقد غطى النوى لكثرتة على منزلهم ، ولا يلقي المساكين أكثر النوى ، ولكنهم يأكلونه من الجهد والجوع

وانظر العيني ج ٢ ص ٨٢-٨٤ والخزانة ج ٤ ص ٥٨ وشرح المنبجى ج ٢ ص ٢٢٤

وقال الآخر :

هِيَ الشُّفَاءُ لِدَائِي إِنْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ (١)

وقال الفرزدق :

قَنَافِدُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بِيوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا (٢)

فهذا وَجَهٌ ما ذَكَرْتُ لَكَ .

وتقول : الكائن أخاه غلامك كان زيدا يضرب ؛ كما تقول : عمرو كان زيدا يضرب (٣) .

ولو قلت : غلامه كان زيداً يضرب - كان جيداً أن تنصب الغلام بـيضرب ؛ لأنه كلُّ ما جاز أن يتقدّم من الأخبار جاز تقديم مفعوله .

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٣٦، ٧٣ على تقدير ضمير الشأن في (ليس) والجملة بعده خبر عن (ليس) ولو لم يقدر الشاعر ضمير الشأن لرفع شفاء ونصب مبدول وصف امرأة يحبها وهي تهجره .

والبيت لهشام أخى ذى الرمة وانظر السيوطى ص ٢٤٠ وشرح القصائد السبع ص ٤٧٤

(٢) اسم كان ضمير الشأن ، و (عطية) مبتدأ (عودا) فعل ماضٍ والفه للإطلاق وفاعله ضمير عطية ومفعوله (اياهم) المتقدم وجملة (عودهم) خبر المبتدأ والجملة الكبرى (عطية عودهم) في محل نصب خبر كان

وقال ابن هشام : يجوز أن يكون اسم كان ضميراً مستتراً عائداً على ما الموصولة أى بسبب الأمر الذى كان هو عطية عودهم اياه وحذف العائد، لأنه ضمير منصوب .

القنافة : جمع قنفذ حيوان معروف يضرب به المثل فى سرى الليل يقال : أسرى من قنفذ وهو خبر مبتدأ محذوف : أى هم قنافة .

هداجون : فعالون من الهدج بالاسكان ، والهدجان بالتحريك وهو السير السريع وفعله كضرب .

ويروى دراجون من درج الصبى والشيخ وفعله كدخل ومعناه : تقارب الخطو بمنزلة مشى الصبى . وعطية هو أبو جرير .

يقول : ان رهط جرير كالقنافة لمشيهم فى الليل للسرقة والفجور وان أبا جرير هو الذى عودهم ذلك .

البيت من قصيدة للفرزدق فى هجاء جرير فى ديوانه ص ٢١٢-٢١٥ وروايته هناك :

قنافة درامون خلف جحاشهم لما كان اياهم عطية عودا

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٧ ٤٨ والمغنى ٢ : ١٥٩

(٣) اسم كان ضمير مستتر فلم يلها معمول خبرها .

وكذلك لو قلت : غلامه كان زيد ضرب لكان جيّدا^(١) ؛ لأنّ (كان) بمنزلة ضرب .
 ألا ترى أنّك تقول : ضارباً أخاك ضربت ، ورجلاً قائماً أكرمت . فهذا بمنزلة ذلك ،
 ولو رفعت / الغلام لكان غير جائز ، لأنّه إضمار قبل الذّمّر^(٢) .
 فإن قال قائل : فأنت إذا نصبت فقد ذكرته قبل الاسم .

قيل له : إذا قدّم ومعناه التأخير - فإنما تقديره والنية فيه أن يكون مؤخراً . فإذا كان
 في موضعه لم يجوز أن يُنوى به غير موضعه .

ألا ترى أنّك تقول : ضرب غلامه زيد ؛ لأنّ الغلام في المعنى مؤخر ، والفاعل في الحقيقة
 قبل المفعول^(٣) .

ولو قلت : ضرب غلامه زيدا كان محالاً ؛ لأنّ الغلام في موضعه . لا يجوز أن يُنوى به
 غير ذلك الموضع .

وعلى هذا المعنى تقول : « في بيته يؤتى الحكم^(٤) » ، لأن الظرف حده أن يكون بعد الفاعل .
 وما لم يُسم فاعله بمنزلة الفاعل ، وعلى هذا تقول : ضربته زيد ، وفي داره عبد الله ؛ لأنّ
 هذا إخبار ، وحدّ المبتدأ أن يكون قبلهما .

[وحدّ الظرف أن يكون بعد المفعول به ، ومن ثمة جاز : لقيت في داره زيدا^(٥)] .

(١) تقديم خبر المتصرف من هذه الأفعال عليها جائز وكذلك تقديم مفعول أخبارها عليها الا في
 المنفى بما لأن (ما) لها صدر الكلام وجاء في القرآن قوله تعالى (أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون) (وانفسهم
 كانوا يظلمون) فتقدم مفعول الخبر يؤذن بجواز تقدم الخبر

(٢) عاد على متأخر لفظاً ورتبة وهذا غير جائز

(٣) عاد على متأخر لفظاً لارتبة وهذا جائز

(٤) هذا مما زعمت العرب على السن البهائم قالوا : ان الأوبب التقطت ثمرة ، فاختلسها
 الثعلب ، فاكلها ، فانطلقا يختصمان الى الضب ، فقالت الأرنب : يا أبا الحسل فقال : سميما دعوت
 قالت : أتيناك لنتخصم اليك قال : عادلا حكمتما . قالت : فاخرج اليينا . قال : في بيته يؤتى الحكم ،
 قالت : اني وجدت ثمرة قال : حلوة فكليها . قالت : فاختلسها الثعلب . قال : لنفسه بغى
 الخير . قالت : فلطمته . قال : بحقك أخذت . قالت : فلطمني قال : حر انتصر . قالت فاقض
 بيننا . قال : قد قضيت فذهبت أقواله كلها أمثالا . وانظر أمثال الميداني ج٢ ص ٧٢

(٥) هذه الزيادة من شرح الخوارزمي لسقط الزند ص ١١٢ نقلا عن المقتضب من باب : مسائل
 كان وأخواتها

قال الشاعر :

إِنْ تَلَقَّ يَوْمًا عَلَىٰ عِلَّيِّهِ هَرَمًا
تَلَقَّ السَّاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَىٰ خُلُقًا^(١)

ولو قلت : كان الكائنُ أخواه قائمين منطلقاً أبواه - كان جيّدا . أفردت الانطلاق بأبويه .

ويجوز في هذه المسألة : كان الكائن أخواه قائمان منطلقاً أبواه . إذا جعلت اسمه مستكناً في الكائن ، فـ (أخواه قائمان) / وإن كان ابتداء وخيرا - فموضعهما خيرا ، كأنك قلت ؛ كان الكائن هو أخواه قائمان منطلقاً أبواه . يكون في الكائن اسمها . ولو قلت : منطلقان أبواه جاز ؛ لأنك أردت : كان هذا الرجل أبواه منطلقان ، فجعلت المنطلقين خيرا مُقدماً^(٢)

وتقول : كان زيد هو العاقل . تجعل (هو) ابتداء ، والعاقل خبره . وإن شئت قلت : كان زيد هو العاقل يا فتى ، فتجعل (هو) زائدة . فكأنك قلت : كان زيدُ العاقل .

ولأنما يكون هو ، وهما ، وهم ، وما أشبه ذلك زوائد بين المعرفتين ، أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات ؛ نحو : خيرا منه ، وما أشبهه مما لا تدخله الألف واللام .

(١) في أمالي ابن الشجري ج١ ص ٥٨-٥٩ : (اضمار الغائب مستعمل في الكلام على أربعة أوجه : ..

الثاني : توجيه الضمير الى مذكور بعده ورد في سياقة الكلام مؤخرا ورتبته التقسيم كقولك : ضرب غلامه زيد ، وأكرمتها اخسواك وكقولهم (في بيته يؤتى الحكم) وكقول زهير : ان تلق يوما على علاته هرما ٠٠٠)

البيت من قصيدة لزهير في مدح هرم بن سنان في الديوان ص ٣٣-٥٥ يريد : ان تلقه على قلة مال او عدم تلقه سمحا كريما ،

ويروى : من يلق يوما ٠٠٠

(٢) جعل خبر كان جملة اسمية

وإنما زيدت في هذا الموضع ؛ لأنها معرفة ، فلا يجوز أن تؤكد إلا المعرفة (١) .
ولا تكون زائدة إلا بين اسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر ؛ نحو اسم كان وخبرها ،
أو مفعولى ظننت وعلمت وما أشبه ذلك ، والابتداء والخبر ، وباب (إن) (٢) .
فمما جاء من توكيدها في القرآن قوله (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ) (٣) / وقال :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ : (واعلم أن (هو) لا تحسن أن تكون فصلا حتى يكون ما بعدها معرفة
أو ما أشبه المعرفة مما طال ، ولم تدخله الألف واللام ، فضارع زيدا ، وعمرا نحو : خير منك ،
ومتلك وأفضل منك ، وشر منك .

كما أنها لا تكون في الفصل الا وقبلها معرفة أو ماضارعها .

كذلك لا يكون ما بعدها الا معرفة ، أو ماضارعها . لو قلت : كان زيد هو منطلقا كان قبيحا
حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة ، أو ما ضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام (

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٤ (باب ما يكون فيه هو وأنت ، وأنا ونحن وأخوانهن فصلا .

اعلم أنهن لا يکن فصلا الا في الفعل ، ولا تكون كذلك الا في كل فعل الاسم بعده بمنزلة
في حال الابتداء ، واحتياجه الى ما بعده كاحتياجه اليه في الابتداء فجاز هذا في هذه الأفعال التي
الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء اعلاما بأنه قد فصل الاسم ، وأنه فيما ينتظر المحدث ، ويتوقعه
منه ما لا بد له أن يذكره للمحدث ، لأنك اذا ابتدأت الاسم فانما تبدئه لما بعده . فاذا ابتدأت
فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بما منه والافسد الكلام .

فمن تلك الأفعال : حسبت ، وخلصت ، وظننت ورأيت اذا لم ترد رؤية العين ، ووجدت اذا لم
ترد وجدان الضالة ، وأرى ، وجعلت اذا لم ترد أن تجعلها بمنزلة عملته ، ولكن تجعلها بمنزلة
صيرته خيرا منك وكان ، وليس ، وأصبح ، وأمسى (

وقال في ص ٣٩٥ ، واعلم أنها تكون في ان وأخواتها فصلا وفي الابتداء ولكن ما بعدها مرفوع
لأنه مرفوع قبل أن تذكر الفصل (

وانظر الحديث عن ضمير الفصل والخلاف فيه وشروطه في الانصاف ص ٤١٥-٤١٦ وأمال
الشجرى ج ١ ص ١٠٧-١٠٨ وابن يعيش ج ٣ ص ١٠٩ وشرح الكافية للريضى ج ٢ ص ٢٢ والمغنى ج ٢
ص ١٠٤-١٠٦

(٣) الزخرف : ٧٦ وقسرى في الشواذ (ولكن كانوا هم الظالمون) وذكر الجرمى ان
لغة تميم تجعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ ، ويرفعون ما بعده على الخبر ، وقال أبو زيد :
سمعتهم يقرءون (تجلوه عند الله هو خير وأعظم أجرا بالرفع)

انظر البحر المحيط ج ٨ ص ٢٧ وابن خالويه ص ١٣٦

وقال سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ : « وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا
الباب اسما مبتدأ وما بعده مبنى عليه فكأنه يقول : أظن زيدا أبوه خير منه ، ووجدت عمرا
أخوه خير منه .

فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤية كان يقول : أظن زيدا هو خير منك وناس كثير من العرب
يقولون (وما ظلمناهم ولكن هم الظالمون) .

(إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ) (١) وقال : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا) (٢)
وقد يجوز أن تكون هذه التي بعد (تجدوه) صفة (٣) للهاء المضمره ، وسندكرها في موضع
صفات المضمر مشروحاً إن شاء الله .

وقرأ بعضهم : (وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ) جعل (هم) ابتداء و(الظالمون) خبره .

ويُنشد هذا البيت لقيس بن ذريح :

تَبْكِي عَلَى لَيْلِي وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ (٤)

والقوافي مرفوعة .

ولو قلت : كان زيدٌ أنتَ خيرٌ منه ، أو : كان زيدٌ أنتَ صاحبه - لم يجز إلا الرفع (٥) ،
لأن (أنت) لو حذفته فسد الكلام . وفي المسائل الأول يصلح الكلام بحذف هؤلاء الزوائد .
أما قراءة أهل المدينة (هؤلاء بَنَانِي هُنَّ أَطَهَرُ لَكُمْ) (٦) فهو لَحْنٌ فاحش ، وإنما هي
قراءة ابن مروان ، ولم يكن له عِلْمٌ بالعربية (٧) .

(١) الأعراف : ١١٣ .

(٢) المزمل : ٢٠ - وقرئ في الشواذ بالرفع (ابن خالويه ص ١٦٤)

(٣) عبر عن التوكيد بالصفة وقد سبق له مثل هذا واستعمله سيبويه في كتابه كثيراً
وقد تكلم على توكيد الضمير المرفوع في الجزء الثالث ص ٢١٢ .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ على اللفظة التي تجعل كل ما كان فصلاً اسماً مبتدأ
وترفع ما بعده ، ولو جعله الشاعر فصلاً لنصب ما بعده

ورواية سيبويه : تبكى على ليلي وكذلك في مذهب الأغاني ج ٦ ص ٦٤

في معجم البلدان ج ٥ ص ١٨٨ : الملا : - بانفتح والقصر - هو المتسع من الأرض .

والبصريون يكتبونه بالالف وغيرهم بالياء . (انظر المقصور لابن ولاد ص ١٠١ وابن مالك
ص ٢٤٧ (تحفة المودود) وقد ذكر بعضهم أن الملا موضع بعينه .

والبيت لقيس بن ذريح من قصيدة في الأغاني

(٥) لم يصلح الضمير هنا لأن يكون ضمير فصل ، لأن من شرط ضمير الفصل ان يطابق
ما قبله في الخطاب والغيبة والتكلم

كذلك لا يصلح الضمير أن يكون توكيداً ، لأن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر ، فتعين
للإبتداء لذلك

(٦) هود : ٧٨ ينصب أطهر من الشواذ (ابن خالويه ص ٦٠)

(٧) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ : د وأما أهل المدينة فينزلون (هو) هاهنا بمنزلته بين
المعرفتين ، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع .

وإنما فسد ؛ لأنَّ الأوَّل غير محتاج إلى الثاني .

ألا ترى أنك تقول : هؤلاء بناتي ، فيستغنى الكلام ، وفيما تقدَّم إنما تأتي قَبْلَ الاستغناء لتوكيد المعرفتين / وتدُلُّ على ما يجيء بعدها .

٤
٤٢٧

= وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا وقال : احتبى ابن مروان في هذه في اللحن ، في البحر المحيط ج ٥ ص ٢٤٧ « وقرا الحسن ، وزيد بن علي ، وعيسى بن عمر ، وسعيد بن جبير ، ومحمد بن مروان (أظهر) بالنصب وقال سيبويه : هو لحن ، وقال أبو عمرو بن العلاء : احتبى فيه ابن مروان في لحنه . يعني : تربيع ورويت هذه القراءة عن مروان بن الحكم ، وخرجت هذه القراءة على أن نصب أظهر على الحال .

ف قيل : هؤلاء مبتدأ ، وبناتي هن مبتدأ وخبر في موضع خبر هؤلاء وروى هذا عن المبرد .

وقيل : هؤلاء بناتي مبتدأ وخبر وهن مبتدأ ، ولكم خبره

والعامل قيل : المضمرة وقيل : هو لكم بما فيه من معنى الاستقرار ، وقيل : هؤلاء بناتي مبتدأ وخبر و (هن) فصل و (أظهر) حال ، ورد بأن الفصل لا يقع إلا بين جزئي الجملة ، ولا يقع بين الحال وذو الحال «

وتأمل ما نسبته أبو حيان إلى المبرد من الاعراب

هذا باب

الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال^(١)

وهي : إن ، وأن ، ولكن ، وكان ، وليت ، ولعل .

و(إن) و(أن) مجازهما واحد ؛ فلذلك عدناهما حرفاً واحداً .

والفرق بينهما يقع في باب مُفْرَد^(٢) لهما إن شاء الله .

ف(إن) إنما معناها الابتداء ؛ لأنك إذا قلت : إن زيدا منطلق كان بمنزلة قولك : زيد

منطلق في المعنى ، وإن غيرت اللفظ .

وكذلك لكن ، ولكنهما دخلتا لما أخبرك به .

أما (إن) فتكون صلة للقسم ؛ لأنك لا تقول : والله زيد منطلق ؛ لانقطاع المحلوف

عليه من القسم . فإن قلت : والله إن زيدا منطلق اتصل بالقسم ، وصارت (إن) بمنزلة اللام التي

تدخل في قولك : والله لزيد خير منك^(٣) .

و(لكن) للاستدراك وإن كانت ثقيلة عاملة بمنزلتها ، وهي مُخَفَّفة كما ذكرت لك

في باب العطف^(٤) . وإنما يُسْتَدْرَكُ / بها بَعْدَ النفي ، نحو قولك : ما جاعني زيد لكن عمرو .

٤
٤٢٨

ويقول القائل : ما ذهب زيد ، فتقول : لكن عمرا قد ذهب .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء ٠٠ «

(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٤٠

(٣) كلام المبرد صريح في أنه إذا وقعت (ان) في جواب القسم وجب كسر همزتها وإن لم يكن في خبرها اللام ونسب إليه الرضى في شرح الكافية أنه يجيز الفتح مع الكوفيين قال ج ٢ ص ٣٢٥ :

« وكذا كسرت في جواب القسم ، لأنه جملة لا محالة نحو : بالله أنك قائم ، وقد تفتح إن في جواب القسم عند المبرد والكوفيين إذا لم يكن في خبرها اللام ، ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد . »

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٢٠

ويجوز في الثقيلة والخفيفة أن يُسْتَدْرَكَ بهما بعد الإيجاب ما كان مستغنياً ، نحو قولك : جاء زيد ، فأقول : لكنَّ عمراً لم يأت ، وتكلم عمرو لكنَّ خالد سكت .
فأما الخفيفة إذا كانت عاطفة اسماً على اسم لم يجر أن يُسْتَدْرَكَ بها إلا بعد النفي . لا يجوز أن تقول : جاءني عمرو لكنَّ زيداً ، ولكن : ما جاءني عمرو لكنَّ زيد .
فإن عطفت بها جملة - وهي الكلام المستغنى - جاز أن يكون ذلك بعد الإيجاب ؛ كما ذكرت لك . تقول : قد جاءني زيد لكنَّ عمرو لم يأتني .

* * *

وأما (كَانَّ) فمعناها التشبيهية : تقول : كَانَّ زيداً عمرو ، وكَانَّ أخاك الأسد (١) .

* * *

و(لَعَلَّ) معناها التَّوَقُّعُ لمرْجُوٍّ أو مَخُوفٍ ، نحو : لعلَّ زيداً يأتني ، ولعلَّ العدوَّ يدركنا (٢) و(ليت) . معناها : التَّمَنِّيُّ ؛ نحو : ليت زيداً أتانا (٣) .

* * *

فهذه الحروف مُشَبَّهَةٌ بالأفعال . وإنما أشبهتها ؛ لأنها لا تقع إلا على الأسماء ، وفيها المعاني من التَّرجِي ، والتَّمَنِّي ، والتشبيه التي عباراتها الأفعال ، وهي في القوَّة دُونَ الأفعال ؛ ولذلك بُنِيَتْ أو أُخْرِجَتْ على الفتح كبناء الواجب الماضي .

٤
٤٢٩

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٤ . « وسألت الخليل عن (كان) فزعم أنها (ان) لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع ان كلمة واحدة . . » وانظر الخصائص ج ١ ص ٣١٧ وبين النحويين خلاف : هل تفيده (كان) لتشبيهه في كل كلام أو تفيده فيما إذا كان خبرها اسماً جامداً ؟ .

انظر شرح الكافية للمرزبي ج ٢ ص ٣٢١ والأشباه ج ٣ ص ١٢٨ والمغنى ج ١ ص ١٦٢ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١١ : « ولعل وعسى طمع واشفاق »

ولام لعل الأولى زائدة عند البصريين أصلية عند الكوفيين

وانظر الخلاف في ذلك في الانصاف ص ١٣٥ - ١٣٩

وانظر في معانيها الرضى ج ٢ ص ٣٢١ - ٣٣٥ والمغنى ج ١ ص ٢٢٢ - ٢٢٣ وابن

يعيش ج ٨ ص ٨٥

في سيبويه ج ٢ ص ٣١١ : « وليت تمن » .

وهي تنصب الأسماء ، وترفع الأخبار ، فتشبه من الفعل ما قدم مفعوله ؛ نحو : ضرب زيداً عمرو .

ولا يجوز فيها التقديم والتأخير ؛ لأنها لا تتصرف^(١) . فيكون منها (يفعل) ، ولا ما يكون في الفعل من الأمثلة ، والمصادر ؛ فلذلك لزمّت طريقة ؛ إذ لم تبلُغ أن تكون في القوة كما شبّهت به . وذلك قولك : إن زيدا منطلق ، وإن أخاك قائم ، وكان القائم أخوك ، وليت عبد الله صاحبك .

فإن اجتمعت في هذه الحروف معرفة ، ونكرة فالذي يُختار أن يكون منهما اسمها المعرفة ؛ لأنها دخلت على الابتداء والخبر ، وقصتها قصة (كان) في ذلك^(٢) .

فأمّا التقديم والتأخير ، نحو : إن منطلق زيدا - فلا يجوز ؛ لأنها حرف جامد . لا تقول فيه : فعل ، ولا فاعيل ؛ كما كنت تقول في (كان) : يكون ، وهو كائن ، وغير هذا من الأمثلة . ولكن / إن كان الذي يليها ظرفاً فكان خبراً ، أو غير خبر جاز . وذلك : إن في الدار زيدا ، وإن في الدار زيدا قائم^(٣) .

٤
٤٣٠

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٠ « وزعم الخليل انها عملت عمليين : الرفع والنصب ، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيد الا انه ليس لك أن تقول : كان أخوك عبد الله تريد : كان عبد الله أخوك ، لانها لاتصرف تصرف الافعال ، ولا يضم فيها المرفوع ، كما يضم في (كان) فمن ثم فرقوا بينهما ، كما فرقوا بين (ليس) و (ما) فلم يجروها مجراها .. »

وانظر الانصاف ص ١١٥ - ١١٩

(٢) انظر ص ٨٨-٨٩ من هذا الجزء

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٠ : « وتقول : ان بك زيدا مأخوذ ، وان لك زيدا واقف من قبل انك - اذا اردت الوقوف والاخذ لم يكن بك ، ولا لك مستقرين لعبد الله ، ولاموضعين . الا ترى أن السكوت لا يستغنى على عبد الله اذا قلت : لك زيد وانت تريد الوقوف ومثل ذلك : ان فيك زيدا لراغب .. »

وإنما جاز ذلك لأن الظروف ليس مما تعمل فيه (إن) لوقوع غيرها فيه .
 وإن قال قائل فقل : إن يقوم زيدا ؛ لأن (يقوم) ليس مما تعمل فيه (إن) - فإن هذا
 محال من وجهين :

أحدهما : أن (إن) مشبهة بالفعل ، فلا يجوز أن تلي الفعل ؛ كما لا يلي فعل فعلا ،
 وليس فيها ضمير فيكون بمنزلة : كاد يقوم زيد^(٢) ؛ لأن في (كاد) ضميرا حائلا بينها
 وبين الفعل .

والجهة الأخرى : أن (يقوم) في موضع قائم ، فلا يجوز أن يفصل بها بين (إن)
 واسمها ؛ كما لا يجوز أن يفصل بقائم .

فإن قال قائل : فقل : إن قام زيدا .

قيل له : هذا أبعد ، وذلك أن موضع الإخبار إنما هو للأسماء ؛ لأن الخبر إنما هو الابتداء
 في المعنى .

وإنما دخلت (قام) ها هنا كما دخلت على الصفات في مثل قولك : مررت برجل
 قائم ، ومررت برجل صالح . فتقول : مررت برجل قام ، وبرجل صالح .

وتقول : إن زيدا الظريف عاقل . فإن حذفنا عاقلا رفعت الظريف ، وذلك أن الخبر
 لا بُد منه^(٣) ، وله وضع الكلام / والصفة تبين ، وتركها جائز .

٤

٤٣١

(١) علل الرضى لقولهم : يتوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها بقوله ج ١
 ص ١٠٠ : « لأن كل شيء من المحدثات فلا بد أن يكون في زمان ، أو مكان ، فصارت مع
 كل شيء كقريبه ، ولم تكن اجنبية منه ، فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالمحارم يدخلون
 حيث لا يدخل الاجنبى ، وأجرى الجار مجراه لمناسبة بينهما إذ كل ظرف في التقدير جار
 ومجرور والجار محتاج الى الفعل ، أو معناه كما احتياج الظرف »

(٢) في هذا المثال يجوز أن يكون (زيد) اسم كاد ويجوز أن يكون فاعلا ليقوم واسم كاد
 ضمير الشأن ويتعين تقدير ضمير الشأن في مثل قوله تعالى (من بعد ما كاد يزيغ قلوب
 فريق منهم) على قراءة يزيغ بالياء .

(٣) سيتكلم عن حذف خبر ان في ص ٤٤٨

وتقول : إِنَّ زيدا منطلق وعمر ، وإن شئت : وعمرو .

فَأَمَّا الرفع فمن وَجْهين ، والنصب من وَجْه واحد ، وهو أن تعطفه على الاسم المنصوب ، كما قال :

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا^(١)

وهذا على وَجْه الكلام ، وَمَجْرَاه ؛ لَأَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ شَيْئاً عَلَى شَيْءٍ كَانَ مِثْلَهُ .

وَأَحَدُ وَجْهَيْ الرفع - وهو الأَجْوَدُ مِنْهُمَا - : أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى مَوْضِع (إِنَّ) ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهَا الْإِبْتِدَاءُ . فَإِذَا قُلْتَ : إِنَّ زيدا منطلق ، فمعناه : زيد منطلق .

ومثل (إِنَّ) فِي هَذَا الْبَابِ (لَكِنَّ) الثَّقِيلَةَ^(٢) .

ونظير هذا قولك : ليس زيد بقائم ولا قاعدا ، على الموضع . ومثله : خَشَّنتُ بَصِيرَتَهُ وَصَدَّرَ زَيْدٌ^(٣) .

وعلى هذا قراءة من قرأ (فَأَصْدَقَ وَأَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ)^(٤) حملة على موضع الفاء ، ولم يحمله على ما عملت فيه .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨٥ على العطف على اسم أن بالنصب

الجود - بفتح الجيم وسكون الواو : المطر الغزير .

قائل الرجز رُوِّبَ فِي مَدْحِ عَبْدِ اللَّهِ السَّفَّاحِ وَأَرَادَ بِالرَّبِيعِ ، وَالْخَرِيفِ ، وَالصُّيُوفِ أَمْطَارَهُمْ وَفِي الْبَيْتِ عَكْسَ التَّشْبِيهِ وَالْأَصْلُ : أَنْ يَدَى أَبِي الْعَبَّاسِ الرَّبِيعَ وَالْخَرِيفَ وَالصُّيُوفَ وَانظُرِ الْعَيْنَى ج ٢ ص ٢٦١ - ٢٦٣ وَدِيوانَهُ ص ١٧٩ وَذَكَرَ هُنَاكَ عَلَى أَنَّهُ مِمَّا نَسَبَ إِلَيْهِ مَعَ بَيْتَيْنِ آخَرَيْنِ

(٢) فِي سِيبَوِيهِ ج ١ ص ٢٨٦ « وَلَكِنَّ الثَّقِيلَةَ فِي جَمِيعِ الْكَلَامِ بِنَزْلَةِ إِنْ » .

وقد اعترض المبرد في نقده لسيبويه على عبارة سيبويه فقال :

قال محمد : فلو قال في العطف ، والابتداء والقطع لم ينكر ولكن قال في جميع الكلام ، وليس كما قال ، لأن اللام تدخل في خبر ان ، ولا تدخل في خبر لكن . وذلك قولك : ان زيدا لمنطلق ، ولا يجوز : لكن زيدا لمنطلق . .

وقد رد ابن ولاد على المبرد انظر الانتصار ص ١٤١ - ١٤٢

(٣) تقدمت هذه الجملة وشرحها (انظر تعليق ص ٧٣)

(٤) سورة المنافقين تقدمت هذه الآية في الجزء الثاني ص ٣٣٩ وسيكررها مرتين في هذا الجزء .

وقرئت هذه الآية على وجهين : (إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)^(١) بالنصب ،
والرفع في الرسول .

ومثل ما يُحمل على الموضع قوله :

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِعْ فَلَمَّنَّا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٢)

وقال الآخر :

أَلَا حَىٰ نَدْمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا^(٣)

وَالْوَجْهُ الْآخِرُ فِي (الرفع إن زيدا منطلق ، وعمرو : أن يكون محمولا على المضمر في منطلق .
وهذا أبعدُ الوجهين ، إلا أن توكدّه فيكون وجها جيّدا مختارا ؛ نحو : إن زيدا منطلق هو
وعمر^(٤) .

* * *

(١) التوبة : ٣ - والقراءة بنصب (ورسوله) من الشواذ
في الاتحاف ص ٢٤٠ : وروى زيد عن يعقوب النصب عطفا على اسم ان وليس من
طرقنا .

وفي البحر المحيط ج ٥ ص ٦ : وقرأ ابن أبي اسحق ، وعيسى بن عمر ، وزيد بن علي
(ورسوله) بالنصب عطفا على لفظ اسم ان ، وأجاز الزمخشري ان ينتصب على أنه مفعول معه ،

(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٣٨

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٥ على العطف على الموضع
حمل غدا على موضع اليوم ، لأن معنى تلاقيننا من اليوم ، وتلاقينا اليوم واحد والبيت لكعب بن
جعيل على ما في سيبويه وانظر الأبيات المشكّلة ص ٩١

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٥ : « فأما ما حمل على الابتداء فقولك :

ان زيدا ظريف وعمرو ، وان زيدا منطلق وسعيد . فعمرو ، وسعيد يرتفعان على وجهين :
فأحد الوجهين حسن والآخر ضعيف

فأما الوجه الحسن : فان يكون محمولا على الابتداء ، لأن معنى ان زيدا منطلق : زيد
منطلق و (ان) دخلت توكيدا كأنه قال : زيد منطلق وعمرو . وفي القرآن مثله (ان الله برىء
من المشركين رسوله)

وأما الوجه الآخر الضعيف : فان يكون محمولا على الاسم المضمر في المنطلق ، والظريف
فاذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلق هو وعمرو ، وان زيدا ظريف هو وعمرو ،
ونريد أن نبين المعطوف عليه في أول وجهي الرفع عند سيبويه والمبرد وهل العطف من
عطف المفردات أو من عطف الجمل ؟

وثقول : إنَّ زيدا منطلق الظريفُ ، وإنَّ زيدا يقوم العاقلُ ، الرفع والنصب فيما بعد الخبر جائزان .

فالرفع من وَجْهين :

أحدهما : أن تجعله بدلا من المضمرة في الخبر .

والوجه الآخر : أن تحمله على قطع وابتداء .

والنصب من وَجْهين :

أحدهما : أن تُتبعه زيدا .

الذي يظهر لي أنه من عطف المفردات وأن المعطوف عليه هو محل اسم أن قبل دخولها وكلام المبرد هنا : أن تحمله على موضع (ان) لا يمكن حمله على ظاهره لأن (ان) وحدها ليس لها محل فيحمل عليه ويؤيد ذلك أنه عبر عن هذا في الكامل بقوله : ج ٣ ص ٢٠٢ : « أن تحل عمرا على الموضع لأنك إذا قلت : ان زيدا منطلق فمعناه : زيد منطلق ، فرددته على الموضع ومثل هذا : لست بقائم ولا قاعدا ٠٠ » فجعل المبرد هذا العطف مثل قوله لست بقائم ولا قاعدا وقول الشاعر :

فلسنا بالجبال ولا الحديد

يقطع بأنه معطوف على محل اسم (ان) وأنه من عطف المفردات ويقول ابن يعيش ج ٨ ص ٦٧ . « ويجوز الرفع بالعطف على موضع (ان) لأنها في موضع ابتداء . وتحقيق ذلك أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر لتحقيق مؤداه وتأكيده من غير أن تغير معنى الابتداء صار المبتدأ كالمفوض به ، وصار ان زيدا قائم ، وزيد قائم في المعنى واحدا فجاز لذلك الأمران : النصب ، والرفع

فالنصب على اللفظ والرفع على المعنى وقول صاحب الكتاب : ولأن محل المكسورة ، وما عملت فيه الرفع جاز في قولك : ان زيدا ظريف وعمرا أن ترفع المعطوف ليس بسديد لأن (ان) وما عملت فيه ليس للجميع موضع من الاعراب ، لأنه لم يقع موقع المفرد وإنما المراد موضع (ان) قبل دخولها على تقدير سقوط (ان) وارتفاع ما بعدها بالابتداء . »

وقال الرضى ج ٢ ص ٣٢٨ : « فالأولى أن يقال : العطف بالرفع على اسمها وحده » . وفي الخزانة ج ٤ ص ٣١٨ - ٣١٩ : « وكون هذا عند سيبويه من عطف الجملة لا من عطف المفردات هو صريح كلامه . قال الشاطبي : والذي عليه الأكثر أن الرفع في المعطوف على الابتداء هو استئناف جملة معطوفة على أخرى هو الأظهر من كلام سيبويه ونقل عن الأخفش ، والفراء ، والمبرد ، وابن السراج ، والفارسي في غير الايضاح وابن أبي العافية والشلوبين في آخر قوله ، وجماعة من أصحابه .

ومنهم من جعل ذلك عطف حقيقة من باب عطف المفردات وان قولك : ان زيدا قائم . وعمرو عطف فيه عمرو على موضع زيد وهو الرفع ، كما عطف على موضع خير ليس في نحو قوله : فلسنا بالجبال ولا الحديد ٠٠٠ وتأول بعضهم عليه كلام سيبويه ٠٠٠ »

والآخر : أن تنصبه بفعل مضمرة على جهة المدح . وهذا الفعل يُذكر إضماره في موضعه (١) إن شاء الله .

والآية تُقرأ على وجهين : (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْغُيُوبِ) بالنصب والرفع (٢) .
فَأَمَّا (كَأَنَّ) و (ليت) و (لعل) إذا قلت : كأنَّ زيدا منطلق وعمرو ، وليت زيدا يقوم وعبدُ الله - فكلُّ ما كان جائزا في (إِنَّ) و (لكنَّ) من رفع أو نصب - فهو جائز في هذه الأحرف إلاَّ الحَمْلَ على موضع الابتداء . فإنَّ هذه/ الحروفَ خارجةٌ من معنى الابتداء ؛ لأنَّك إذا قلت : (ليت) ، فإنَّما تَتَمَنَّى ، و (كَأَنَّ) للتشبيه ، و (لعل) للتوقُّع . فقد زال الابتداء ، ولم يجز الحَمْلُ عليه (٣) .

٤
٤٣٣

(١) سيأتي في ص ٦٠١

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٦ « باب ما ماتستوي فيه الحروف الخمسة » . وذلك قولك :
ان زيدا منطلق العاقل اللبيب .

فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين .

على الاسم المضمرة في منطلق كأنه بدل منه ، فيصير كقولك : مررت به زيد اذا أردت جواب بمن مررت ؟ فكأنه قيل له من ينطلق ؟ فقال العاقل اللبيب وان شاء رفعه على مررت به زيد اذا كان جواب من هو ؟ فتقول زيد كأنه قيل له من هو ؟ فقال العاقل وان شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب .

وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين (قل ان ربي يقذف بالحق ع لام الغيوب) . وعسلام الغيوب » وانظر الكامل ج ٣ ص ٢٠٣ - ٢٠٤

وفى ابن عيسى ج ٨ ص ٦٨ : « وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى المعطوف يريد صفة الاسم المنصوب بأن . وذلك أن سيبويه ومن يرى رأيه كان يجوز العطف على موضعه بالرفع ولا يجوز ذلك في الصفة .. » وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٢٩

وقراءة علام الغيوب بالنصب من الشواذ (ابن خالويه ص ١٢٢)
والآية في سبأ : ٤٨ -

في البحر المحيط ج ٧ ص ٢٩٢ : « قرأ الجمهور علام الغيوب بالرفع فالظاهر أنه خبر ثان وهو ظاهر قول الزجاج .. وقال الزمخشري رفع محمول على محل (ان) واسمها أو على المستكن في يقذف أو هو خبر مبتدأ محذوف -

أما الحمل على محل ان واسمها فهو غير مذهب سيبويه وليس بصحيح عند اصحابنا .. وقرأ عيسى ، وابن أبي اسحق ، وزيد بن علي ، وابن أبي عبله وأبو حيوة ، وحرب عن طلحة علام الغيوب بالنصب فقال الزمخشري صفة لربي وقال أبو الفضل الرازي وابن عطية بدل وقال الحوفي : بدل أو صفة وقيل : نصب على المدح » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٦ : « واعلم أن (لعل) و (كان) و (ليت) ثلاثهن يجوز فيهن جميع ماجاز في (ان) الا أنه لا يرفع بعدهن شيء على الابتداء . ومن ثم اختار الناس ليت زيدا منطلق ، وعمرا ، وقبح عندهم أن يحملوا (عمرا) على المضمرة حتى يقولوا هو . ولم تكن (ليت) واجبة ، ولا (لعل) ، ولا (كان) ، فقبح عندهم أن يدخلوا الواجب في موضع التمني فيصيروا قد ضموا الى الأول ما ليس على معناه بمنزلة (ان) و (لكن) بمنزلة (ان) . »

هذا باب

من مسائل باب (كان) وباب (إن)

في الجَمْع والتفرقة

تقول : إنَّ القائمَ أبوه منطلقاً جاريته . نصبت القائم بـ (إنَّ) ، ورفعت الأب بفعله وهو القياس ، ورفعت (منطلقاً) لأنها خبر (إنَّ) ، ورفعت (الجارية) بالانطلاق . ويجوز أن تكون (الجارية) مرفوعة بالابتداء ، وخبرها (منطلقاً) ، فيكون التقدير : إنَّ القائمَ أبوه جاريته منطلقاً ، إلا أنك قدّمت وأخرت .

فإن جعلت هذه المسألة في باب (كان) قلت على القول الأول : كان القائم أبوه منطلقاً جاريته .

وعلى القول الثاني : منطلقاً جاريته ؛ لأنك تريد : كان القائم أبوه جاريته منطلقاً .

$\frac{4}{434}$

وتقول : إنَّ القائمَ وأخوه قاعدٌ . فترفع (الأخ) بعطفك إياه على / المضمّر في قائم فهذا جائز . والوجهُ - إذا أردت أن تعطفه على مضمّر مرفوع - أن تؤكّد ذلك المضمّر فتقول : إنَّ القائمَ هو وأخوه قاعدٌ . وإنما قلت (قاعد) لأنَّ الأخ لم يدخل في (إنَّ) . وإنما دخل في صلة القائم فصار بمنزلة قولك : إنَّ الذي قام مع أخيه قاعد .

ونظير هذا قولك : إنَّ المتروك هو وأخوه مريضين صحيح^(١) ، وإنَّ المختصم هو وزيد جالس .

(١) من مسائل الفارقي - قال في ص ٧٠ :

قال سعيد بن سعيد الفارقي : في تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة : أن يكون المتروك اسم (ان) . وفيه ضمير قام مقام الفاعل ، وقوله (هو) تأكيد للمضمّر ، وأخوه عطف على المضمير بعد تأكيده ، لأن ضمير الفاعل إذا استتر ، وعطف عليه كان أحسنه أن تأتي بالتأكيد أولاً ، ثم تعطف عليه لشدة اتصاله بالفعل والا كنت كأنك عطفته على الفعل والضمير . فإذا أكدت بان ذلك ، فلم يتوجه القول إلى أنك عاطف عليهما .

ولو أردت أن تدخل في (إن) الأَخ لقلت : إنَّ المتروكَ مريضاً وأخاه صحيحان . وإنَّ
المخاصم عمرا ، وأخاه قائمان .
فعلى هذا تلخيص هذه المسائل . وإنما حالها في (كان) و(إن) . في الاحتياج والاستغناء ،
حال الابتداء .

ونقول : إنَّ زيدا كان (منطلقاً) . نصبت (زيدا) بإنَّ . وجعلت ضميره في . (كان) ،
و(كان) وما عملت فيه في موضع خبر (إن) .

وإن شئت رفعت منطلقاً . فيكون رفعه على وجهين :

أحدهما : أن تجعل (كان) زائدة مؤكدة للكلام : نحو قول العرب :

ولدت فاطمة بنت الخُرْشَب (١) الكَمَلَة من بنى عبس لم يُوجَدَ كان مثلهم : على إلغاء (كان) .
ومثله قول الفرزدق :

/ فكيف إذا رأيت ديار قومٍ وجيران لنا كانوا كرام (٢)

٤
٤٣٥

= و (مريضين) حال منهما ، و (صحيح) خبران ، و (مريضين) هو آخر صلة المتروك فهذا
بيان الوجه الذي حمله أبو العباس عليه .

ويجوز فيه حذف (هو) على ضعف ، لأنه ضمير مرفوع ، فيسوغ العطف عليه وإن لم يؤكد ، وفي
ذلك قبح ، وأحسنه إذا تباعد ما بينهما .

ويجوز أن تنصب الأَخ على معنى مع فتقول :

إن المتروك وأخاه مريضين صحيح . على نحو قولك : ما صنعت وأخاك ؟

فإن جعلت الأَخ مشاركا في أن قلت : إن المتروك وأخاه صحيحين مريضان (في الاصل
مريض) . كأنك قلت : إن اللذين تركا في حال الصحة هما الآن مريضان « ثم ذكر نظيرا لهذه
المسألة وطرفا من الاخبار عن ألفاظ المسألة .

(١) هي فاطمة بنت الخرشب الانمارية التي ولدت الكلمة وهم :

الربيع الكامل ، وعمارة الوهاب ، وقيس الحفاظ ، وأنس انقوارس ، انظر جمهرة الأنساب
ص ٢٥٠ ، والمعارف لابن قتيبة ص ٢٧ وابن يعيش ج ٧ ص ١٠٠ وشرح المفصلية للأنباري
ص ٢٩ ، ص ٣٦٢ .

(٢) البيت في سيبويه ج ١ ص ٢٨٩ :

وفي نقد المبرد لسيبويه رأى أيضا أن (كان) في بيت الفرزدق غير زائدة

والترواقى مجرورة . وتأويلُ هذا سقوط (كان) على (وجيران لنا كرام) في قول النحويين
أجمعين .

وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان) . وذلك أنّ خبر (كان) (لنا) ، فتقديره :
وجيران كرام كانوا لنا .

وقوله (كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) ، إنّما معنى (كان) هاهنا التوكيد . فكأنّ
التقدير - والله أعلم : كيف نكلّم من هو في المهد صبيّاً . ونصب صبيّاً على الحال . ولولا

= فقال : « قال مصد : ولا حجة له في هذا البيت ، لانه يجوز ان يكون (لنا) خبر (كان) .
كانه قال : وجيران كانوا لنا كرام » .

ورد عليه ابن ولاد في الانتصار فقال :

قال احمد : اذا كانت (لنا) من صلة جيران معلقة بها ، فليس يجوز ان يكون خبرا لكان .
مثال ذلك أنك لو قلت : مررت برجل راغب فينا كان لم يجز أن تجعل (فينا) وهو معلق براغب
خبرا عن (كان) وكذلك مررت برجل نازل علينا كان .

فان جعلت علينا ، وفينا ، ولنا خبرا عن (كان) فهو سوى ذلك المعنى ولم تكن الرغبة ،
ولا النزول علينا ، ولا المجاورة لنا . وكأنك قلت : مررت برجل راغب ، ولا تذكر فيمن رغب ؟ ثم
قلت : كان فينا ، كما تقول : كان معنا ، وكذلك نازل وما أشبهه مما يقتضى حرفا من الحروف ،
وكانه قال في البيت : وجيران ولم يبين لمن هم جيران ؟

ثم قال : كانوا لنا : أى كانوا نملكهم . وهذا المعنى غير ما ذهب اليه الشاعر ، وهو متكلف .
انظر الانتصار ص ١٤٣ - ١٤٤ - وقد ردد الأعلام كلام ابن ولاد ورد عليه البغدادي بأن اللام
للاختصاص لا للملك .

فهذا ما يراه المبرد في كتابيه ولكن الزجاج ينقل عن المبرد زيادة (كان) في بيت الفرزدق
كما ذكره البغدادي في الخزانة ج ٤ ص ٣٨ فقال « وقد نسب الزجاج في تفسيره زيادة
(كان) في البيت الى المبرد ونقل عنه غلطة لم يغلظها أصاغر الطلبة قال - عند قوله تعالى
(انه كان فاحشة ومقتا) - : قال محمد بن يزيد جائز أن تكون (كان) زائدة ، فالمعنى على هذا :
انه فاحشة ومقت ، وأنشد في ذلك قول الشاعر

فكيف اذا حلت ديار قوم وجيران لنا كانوا كرام

وهذا غلط من أبي العباس ، لأن (كان) او كانت زائدة لم تنصب خبرها . انتهى
وهذا نقل شاذ وكلهم أجمعوا على أن زيادة (كان) في البيت إنما قال بها سيبويه لكن
الزجاج تلميذ المبرد وهو أدري بمذهب شيخه - والله أعلم -

ذلك لم يكن عيسى بائناً من الناس ، ولا دلَّ الكلامُ على أنه تكلم في المهدي ، لأنك تقول للرجل : كان فلان في المهدي صبيًا . فهذا ما لا ينفكُّ منه أحدُّ أنه قد كان كذا ثم انتقل ، وإنما المعنى : كيف نكلّمه وهو الساعة كذا (١) .

والوجه الآخر في جواز الرفع في قولك : (إنَّ زيدا كان منطلقاً) على أن تضمير المفعول في (كان) وهو قبيح (٢) / كأنك قلت : إنَّ زيدا كأنه منطلق . وقُبِّحَ من وجهين :

= وتجويز المبرد زيادة (كان) في الآية مع نصب خبرها خطأ ظاهر قال ابن السيد في أبيات المعاني : كان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد يمتنع من زيادة (كان) في البيت ، ويقول : إنما تلغى إذا كانت مجردة لا اسم لها ولا خبر ٠٠٠ » .
كيف : استفهام وفيه معنى التعجب وعاملها فعل محذوف يقدر بعدها : على أي حال أكون إذا مررت ٠٠

وجواب (إذا) محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتاء في مررت أو رأيت للمتكلم بدليل قوله : لنا . البيت من قصيدة للفردق في مدح هشام بن عبد الملك في الديوان ص ٨٣٥ - ٨٤٠ وانظر الخزانة ج ٤ ص ٢٧ - ٤٠ = والعيني ج ٢ ص ٤٢ - ٤٧ والمفني ج ١ ص ٢٢٢ والثسيوطي ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(١) في ابن يعيش ج ٧ ص ١٠٠ « ومنه قوله تعال (كيف تكلم من كان في المهدي صبياً) والمراد : كيف تكلم من في المهدي . ولو أريد بها معنى المضى لم يكن لعيسى - عليه السلام - في ذلك معجزة ، لأنه لا اختصاص له بهذا الحكم دون سائر الناس » وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٧٣ والروض الأنف ج ١ ص ٢٢٧ - ٢٢٨ . وفي البحر المحيط ج ٦ ص ١٨٧ « كان : قال أبو عبيدة زائدة وقيل تامة وينتصب صبياً على الحال في هذين القولين . والظاهر أنها ناقصة ، فتكون بمعنى صار ، أو تبقى على مدلولها من اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي ، ولا يدل ذلك على الانقطاع ، كما لم يدل في قوله (وكان الله غفوراً رحيماً) وفي قوله (ولا تقرّبوا الزنا انه كان فاحشة) والمعنى : كان وهو الآن على ما كان ، ولذلك عبر بعض أصحابنا عن (كان) عذبه بأنها ترادف لم يزل) .

الآية في سورة مريم : ٢٩ في أصل المقتضب : معنى كان هنا التوحيد في الأضداد لابن الأنباري ص ٥٠ : معناه : من يكون في المهدي ، فكيف نكلّمه ، فصلح الماضي في موضع المستقبل لبيان معناه

(٢) في الأشباه ج ١ ص ٢٩٦ : « نقض الغرض قال ابن جنى : حذف خبر (كان) ضعيف في القياس وقلما يوجد في الاستعمال .

فان قلت : خبر (كان) يتجاذبه شيئان : أحدهما : خبر المبتدأ لأنه أصله . والثاني : المفعول به ، لأنه منصوب بعد مرفوع . وكل واحد من خبر المبتدأ ، والمفعول به يجوز حذفه .

قيل : إلا أنه قد وجد فيه مانع من ذلك وهو كونه عوضاً من المصدر ، فلو حذفته لنقضت الغرض الذي جئت من أجله وكان نحواً من ادغام المالحق ، وحذف المؤكد ٠٠ .
وباب نقض الغرض في الخصائص ج ٣ ص ٢٣١ وليس فيه هذا النص الذي ذكر هنا ونقل ابن الشجري في أماليه ج ١ ص ٣٢١ - ٣٢٢ جواز حذف خبر (كان) وحده وانظر البحر

أحدهما : حذفُ هذه الهاء . كقولك : إنَّ زيدا ضرب عمرو ، وليس هذا من مواضع حذفها ، وسنذكر ما حذفها فيه . أحسنُ من إثباتها ، وما يجوز من الحذفِ وليس بالوجه ، في موضعه (١) إن شاء الله .

وقُبْحُها من الجهة الأخرى : أنك تجعل (منطلقاً) هو الاسم وهو نكرة ، وتجعل الخبر الضمير وهو معرفة ، فلو كان : (إنَّ زيدا كان أخوك) كان أسهل ، وهو مع ذلك قبيح الحذف الهاء .

فأمَّا قولهم : كاني أخوك ، وكنت زيدا - فمحال إن أردت به الانتقال ، وأنت تعنى أخاه في النسب . ولكن لو قلت : كنت أخاك ، أي : صديقك ، وأنا اليوم عدوك ، وكنت زيدا ، وأنا الساعة عمرو ، أي : غيرت اسمي - كان جائزاً .

$\frac{4}{437}$

وجائز أن تقول : كنت أخاك وإن كان أخاه/ الساعة ، تريد أن تعلمه ما كان ، ولا تُخبر عن وقته الذي هو فيه لِعَلِّمَ المخاطب ذلك ، ولأنَّ للقاتل - إذا كانت الأخبار حقاً - أن يخبر عنها بما أراد ، ويترك غيره . فمن ذلك قول الله (وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) (٢) (وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا) (٣) . فقَوْلُ النحويِّينَ والمفسِّرينَ في هذا واحد ، إنَّ معناه - والله أعلم - : أنه خبرنا بمثل ما يُعرف من فضله ، وطوله ، ورحمته ، وغفرانه ، وأنه علام الغيوب قبل أن نكون . فعلمنا ذلك ، ودلنا عليه بهذا وغيره .

ومثل ذلك قوله : (وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ) (٤) ونحن نعلم أنَّ الأمر أبداً لله .

= المحيط ج ٦ ص ١٤٣ - ١٤٤ والرضى ج ٢ ص ٢٧٢ والمغنى ج ٢ ص ١٥٩ والهمع ج ١ ص ١١٦ .

ومن حذف خبر كان وحده الحديث : عن عائشة رضي الله عنها إنها قالت : فربما قلت للنبي صلى الله عليه وسلم : كان لم يكن في الدنيا امرأة الا خديجة ، فيقول : انها كانت وكانت ، وكان لي منها ولد .

- (١) تقدم حديث عنه في الجزء الثاني ص ٣٤٢ الجزء الثالث ص ١١٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ .
- (٢) النساء : ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٥٢ - الفرقان : ٧٠ - الأحزاب : ٥٠ ، ٥٩ ، ٧٣ - الفتح : ١٤ .
- (٣) النساء : ١٤٨ .
- (٤) الانفطار : ١٩ .

ذكر أبو حيان في البحر المحيط أن (كان) تفيد الاستمرار في آيات كثيرة :

وتقول : كان القائمُ القاعدُ أبواه إليه منطلقاً جاريتُهُ .

٤
٤٣٨

رفعت انقائم بـ (كان) . ورفعت (القاعد) بالقائم ، ورفعت (أبويه) بالقاعد ، ولولا قولك إليه لم تجز المسألة ؛ وذلك أن تقديرها : كان الذي قام الرجل / الذي قعد إليه أبواه . فلا بُدَّ من ضميرين يرجع أحدهما إلى الألف واللام في قاعد ، والآخر إلى الألف واللام في القائم .

* * *

وتقول : إنَّ الراغب فيه أبواه كان زيدياً . وإنَّ زيدياً كان الراغب فيه أبواه ضاربه . ولو قلت : كان عبدُ الله زيدياً يضربه - جعلت أيَّهما شئت فاعلا .

ولو قلت : كان عبدُ الله زيدياً ضاربه ، فجعلت الضارب زيدياً كان جيدياً . فإنَّ جعلت الضارب عبد الله قلت : ضاربه هو ؛ لأنَّ ضاربا اسم ، فإذا جرى صفة أو حالا أو خبراً لغير من هو له - فلا بُدَّ من إظهار الفاعل والخبر فيه .

والفعل يحتمل أن يجري على غير من هو له ؛ لما يدخله من الضمير المبيِّن عمَّن هو له . ألا ترى أنَّك تقول : زيد تكرمه فيكون جيدياً ، ولو قلت : زيد مكرمه ، فتصَّعه في موضع تكرمه لم يجز حتى تقول : (أنت) وكذلك : عبد الله زائرنا أنا . وتفسير هذا ، وإجراء المسائل / مستقصى في باب الابتداء (١) إن شاء الله .

٤
٤٣٩

وتقول : إنَّ أَفْضَلَهُمُ الضَّارِبَ أَخَاهُ كان زيدياً (٢) .

- (كنتم خير أمة أخرجت للناس) البحر ج ٣ ص ٢٨ .
- (ان الله كان عليكم رقيباً) البحر ج ٣ ص ١٥٩ .
- (ان الله كان عليهما حكيماً) البحر ج ٣ ص ١٨٧ .
- (انه كان فاحشة ومقتناً) البحر ج ٣ ص ٢٠٩ .
- (ان كيد الشيطان كان ضعيفاً) البحر ج ٣ ص ٢٩٦ .
- (وكانوا بآياتنا يجحدون) البحر ج ٧ ص ٤٩٠ .
- (وكان الله غفوراً رحيماً) البحر ج ٦ ص ١٨٧ .

(١) باب الابتداء وهو باب الاخبار بالألف واللام تقدم في الثالث ص ٨٩ وذكر مسألة ابراز الضمير في ص ٩٣ ، وأعاد ذلك في ص ٢٦٢ وسيكرره في هذا الجزء ص ٤٥٠ ويحيل على باب الاخبار .

(٢) من مسائل الفارقي قال في ص ٧١ :

« قال سعيد بن سعيد الفارقي : في تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة :

أن يكون في أفضلهم النصب ، والرفع ، وفي الضارب النصب والرفع وفي أخاه النصب والرفع وفي زيدياً النصب ، والرفع .

فنصب (أفضل) على وجهين ، ورفع على وجه واحد .

- = ونصب الضارب على ثلاثة أوجه ، ورفع على أربعة أوجه .
 • ونصب أخاه على ثلاثة أوجه ، ورفع على ثلاثة أوجه .
 • ونصب زيدا على ثلاثة أوجه ، ورفع على أربعة أوجه .
 فقد صار في المسألة اثنان وعشرون وجها :

بيان الوجوه التي تقدمت

إذا نصبت (أفضلهم) فأحد وجوه النصب : أن يكون اسم (ن) وهو الأظهر فيها والوجه الآخر : أن يكون خبر (كان) تقدم عليها ويكون في ان ضمير المجهول وإذا رفعته فعلى أنه مبتدأ وخبره (كان) وما بعدها ، وفي (أن) مجهول مضمّر

- وإذا نصبت الضارب فأحد وجوهها : أن تجعله وصفا لأفضلهم .
 والثاني : أن تجعله خبرا لكان تقدم عليها ، وترفع (زيدا) على هذا الوجه .
 والثالث : أن تجعله بدلا من أفضلهم . وكل ذلك جائز . وهذا الوجه كان بعضهم ياباه ، ويأبى أن يبدل مبتدأ من مبتدأ ، وما أرى بالبدل من ذلك بأسا ، كما لا بأس بذلك في الخبر . فتبدل خبرا من خبر . وذلك مجمع على جوازه .

- وإذا رفعته فعلى أن أحد الوجهين : يكون وصفا لأفضل في الحال الذي ترفع أفضلهم .
 والوجه الآخر : البدل منه (والثالث : أن يكون خبرا لأفضلهم على أن يكون (كان) زائدة .
 و (زيد) بدلا من أفضلهم ، أو عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون (كان) وصفا للاخ ، ولا الضارب ، لأن الفعل لا يكون وصفا لمعرفة إذ هو نكرة .
 وعندى أن العامل حينئذ يكون في الحال ضارب لأنه لا يعمل فيها الا فعل ، أو معنى فعل ولا يعمل (ان) في الحال ، كما يعمل هذا .

- وقد سأل أبو العباس - رحمه الله - نفسه : هل يكون (كان) على هذا الوجه حالا ، فيكون (أفضل) اسم أن و (الضارب) الخبر ، و (كان) حالا ، فمنع من ذلك على رايه ، وأجازه على رأى أبى الحسن الأخفش ، لأنه يرى أن يجعل الماضي حالا ، وضعفه من قبل أن الحال تكون بلفظ الفعل المضارع . تقول : مررت بزيد يقوم ، أى : قائما ، ولا تقول : مررت بزيد قام .
 وهذا هو عندى كما ذكر في ضعف وقسوع الماضي في موضع الحال .

- فأما أن يمتنع من ذلك البتة ، فلا ينبغي أن يقال به ، لأن له وجها يجوزوه وهو أن يقدر معه (قد) . . . كأنك قلت : مررت بزيد قد قام ، كما قال - عز وجل - (أو جاءوكم حصرت صدورهم) وهو تقديره : قد حصرت صدورهم فإذا قدر معه (قد) قلبته الى الحال عن الماضي . وكان نظير لم يتم في أن (لم) تدخل على المضارع ، فتقلبه الى الماضي ، وكذلك ان قمت قمت ، دخلت (ان) على الماضي فقلبتة الى المستقبل وقد زعم أبو العباس أنه ليس كون الماضي حالا ككون ان قمت قمت وكذلك لم يتم ، لأن (ان) و (لم) حرفان يضيران وليس في الماضي حرف بغيره .

- وهذا عندى فاسد بما بينا من أن مع الماضي أيضا حرفا مقدرا يقلبه والمقدر كالمذكور مع قيام الدليل عليه ، فلا فرق بينهما الا بمقدار أن أحدهما مقدر محذوف قد دل عليه .
 ومنع من الحال في حصرت صدورهم ، وقال : هو على الدعاء مثل : قطع الله يده .

وهذا عندى وجه لا يمنع من التأويل عليه ، وليس جواز هذا مما يمنع من الآخر الذى نصرناه .
وليس سبيل من صح عنده فى المسألة وجه أن يقطع على فساد غيره ، وأن لاوجه سواه .
ونظير هذا قولك . مررت برجل معه صقر صائداً به غذا .

فنحن نعلم أن فعل غذا لا يكون حالا لفعل واقع اليوم من أجل أن الحال ظرف للفعل ، ولكننا
جوزنا ذلك لحسن تأويله . كانه قال : مررت برجل معه صقر مقدرًا به الصيد غذا ، فيكون
قوله مقدرًا هو الحال . ولكن وقع (صائداً) موقعه ، فصرنا ننصبه بأنه حال على هذا الوجه
الذى ذكرنا . فكذلك مررت بزید قام . يتوجه أن يكون معناه : قد قام فقلبت (قد) إلى الحال .
ويتوجه أن يكون مقدر كأنك قلت : مررت بزید مختصا بالوصف أنه قام فى الماضى ، فيكون
مختصا هو الحال التى وقع فيها هذا الفعل . ويكون الماضى مذكورا ، ليبدل به على هذا الغرض
وهذا كاف فى نصره هذا المذهب ، وافساد غيره مما خالفه .

وإذا رفعت (الأخ) فأحد وجوهه : أن يكون فاعل الضرب .
والآخر : أن يكون مبتدأ خارجا عن صلة الضارب (والضارب) حينئذ وصف لأفضلهم ،
ويكون (أخوه) مبتدأ ، (وكان) خبره ، والجملة خبر أفضلهم .
والثالث : أن يكون خبر (ان) ، وتجصل (زيدا) بدلا منه ، و (كان) زائدة .
والرابع : أن يكون بدلا من الضارب إذا رفعت الضارب على الوصف أو الخبر فان أبدلته منه
والضارب وصف كان زيد عطف بيان .
وان أبدلته منه وهو خبر « كان » الأخ هو خبر أيضا .

وإذا نصبته فأحد وجوهه فى النصب : أن يكون مفعول الضارب ، فيكون فى صلته .
والثانى : أن يكون خبر (كان) تقدم عليها وذلك مع رفع زيد . والجملة خبر (أفضل)
والثالث : أن يكون بدلا من الضارب ، فلا يكون من صلته .

وإذا رفعت (زيدا) فأحد الوجوه : أن يكون اسم (كان) .
والثانى : أنه يكون (زيد) بدلا من الأخ و (كان) ملغاة .
والثالث : أن يكون خبر (ان) و (كان) ملغاة .
الرابع : أن يكون خبر الأخ ، و (كان) زائدة ملغاة ، والجملة خبر أفضلهم ويجوز لك فى أحد
هذه الوجوه أن تقدر فى كان هاء مضمرة ، وترفع زيد بأنه اسم (كان) كأنك قلت : كانه زيد .

وإذا نصبته فأحد الوجوه : أن يكون خبر (كان) وهو أظهرها .
الثانى : أن يكون مفعول الضارب ، وأخوه فاعله ، و (كان) ملغاة في صلة الضارب .
الثالث : أن يكون بدلا من أخاه ، و (كان) ملغاة أيضا .
وجميع هذه الأوجه إنما ذكر أبو العباس - رحمه الله - منها خمسة أوجه وما سوى ذلك
تفريع فرعناه .

بنصب الضارب ، ففي هذا وجوه :

إن شئت أجريتها على هذا اللفظ ، فجعلت (الضارب) نصيباً صفة ، وجعلت (كان) وما عملت فيه الخبر .

وإن شئت رفعت (الضارب) ، فجعلته خبراً ، وجعلت (زيداً) بدلاً منه فرفعت ، وجعلت (كان) زائدة على ما كنت شرحت لك .

وإن شئت رفعت (زيداً) على هذه الشريطة ، وجعلته هو الضارب للأخ ، وكأنت قلت : إن أفضلهم الذي ضرب أخاه زيد .

وإن شئت رفعت الأخ ، ونصبت زيداً ، وترفع (الضارب) .

ولو قلت : إن أفضلهم الضارب أخاه كان زيداً . ترفع (الضارب) على أن تجعل (كان) صفة للأخ - لم يجوز ؛ لأن الأخ معرفة ، والأفعال مع فاعليها جمل ، وإنما تكون الجمل صفات للنكرة ، وحالات للمعرفة ؛ لأن (يفعل) إنما هو مضارع (فاعل) ، فهو نكرة بثله . ألا ترى أنك تقول : مررت برجل يضرب زيداً ؛ كما تقول : مررت برجل ضارب زيداً .

وتقول : مررت بعبد الله يبني داره ، فيصير (يبني) في موضع نصب لأنه حال ؛ كما تقول : مررت بعبد الله بانياً داره .

ولكن لو قلت في هذه المسألة : إن أفضلهم الضارب أخاه له ، كان جيداً أن تصفه بـ (كان) إذا جعلته نكرة .

فإن قلت : فأجر (كان) بعد المعرفة ، وأجعلها حالاً لها فإن ذلك قبيح ، وهو على قبحه جائز في قول الأحفش ، وإنما قبحه أن الحال لما أنت فيه ، و (فعل) لما مضى ، فلا يقع في معنى الحال .

= وجملة الوجوه التي ذكرها أبو العباس أن يكون (الضارب) نصيباً على الوصف لأفضلهم ، ويكون رفعا على الخبر ، و (زيد) بدل منه ، و (كان) زائدة .
ورفع (زيد) على أنه فاعل الضرب ، ثم قال : وإن شئت رفعت الأخ ونصبت زيداً على خير (كان) بعد هذه الوجوه .

فهذا بيان مافي المسألة ، وما سوى ذلك من التفريع فقد تقدم ما يفتنى عن اعادته في هذا الموضوع وإنما نذكر الآن ما لم يمسس ، إذ كان غرضنا الافادة لا الاعادة » . (ص ٧١-٧٢)

ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برجل يأكل - قلت على هذا: مررت بزريد يأكل، فكان
معناه: مررت بزريد آكلًا.

وإذا قلت: (أَكَل) فليس يجوز أن تُخبر بها عن الحال؛ كما تقول: هو يأكل، أي
هو في حال أكلٍ. فلما لم يجز أن يقع وهو على معناه في موضع/ الحال امتنع في هذا الموضع.
وقد أجاز قوم أن يَضَعُوا (فَعَلَ) في موضعها. كما تقول: إن ضربتني ضربتك،
والمعنى: إن تضربتني أضرتك.

٤
٤٤١

وهذا التشبيه بعيد؛ لأنَّ الحروف إذا دخلت حدثت معها معانٍ تُزيل الأفعال عن مواضعها.

ألا ترى أنك تقول: زيد يضرب غدا، فإذا أدخلت (لَمْ) قات لم يضرب أمس، فبدخول
(لَمْ) صارت (يضرب) في معنى الماضي. وتناولوا هذه الآية من القرآن على هذا القول،
وهي قوله: (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) (١).

وليس الأمرُ عندنا كما قالوا. ولكن مَعْرَجُهَا - والله أعلم إذا قرئت كذا - الدعاء؛
كما تقول: لُعِنُوا قُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ. وهو من الله إيجابٌ عليهم.

(١) النساء: ٦٠

وقوع الفعل الماضي حالا من غير تقدير (قد) هو مذهب الكوفيين، والآخرش. وقد
عقد لذلك الأنباري مسألة في الانصاف ص ١٦٠ - ١٦٤.
وقد جهد الأنباري في تضعيف مذهب الكوفيين وإن كان مرتكزا على أساس متين من
القياس والسمع.

والمتبع لأبي حيان في البحر المحيط يجده في مواضع كثيرة يرجح مذهب الكوفيين،
ولا يقدر (قد) مع الماضي. فيقول ج ٣ ص ٣١٧:
«جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير (قد)».

ويقول ج ٦ ص ٣٥٥: (ولا يحتاج إلى اضمار (قد))، لأنه قد كثر وقوع الماضي حالا
في لسان العرب بغير (قد)، فساغ القياس عليه.

ويقول ج ٦ ص ٣٥٥: (ولا يحتاج إلى اضمار (قد)) فقد كثر وقوع الماضي حالا بغير
قد كثرة ينبغى القياس عليها.

ويقول ج ٧ ص ٤٩٣: وقد أجاز الآخرش من البصريين وقوع الماضي حالا بغير
(قد) وهو الصحيح، إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس، ويبعد فيها
التأويل.

وكرر ذلك في ج ٨ ص ٤٢٣

فَأَمَّا الْقَرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ فَإِنَّمَا هِيَ (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَةً صُدُّورُهُمْ) (١).

ومثلاً هذا من الجُمْلِ قولك : مررت برجل أبوه منطلق ، ولو وضعت في موضع رجل معرفة لكانت الجملة في موضع حال . فعلى هذا تجزئ الجملة .

٤
٤٤٢

/ وإذا كان في الثانية ما يرجع إلى الأول جاز ألا تعلقه به بحرف العطف ، وإن علقته به فجيء .

وإذا كان الثاني لاشيء فيه يرجع إلى الأول فلا بُدَّ من حرف العطف (٢) وذلك قولك : مررت برجل زيد خير منه ، وجاعني عبد الله أبوه يكلمه .

وإن شئت قلت : وزيد خير منه ، وأبوه يكلمه بالواو ، وهي حرف عطف .

فأمَّا إذا قلت : مررت بزيد عمرو في الدار - فهو محال إلا على قطع خبر واستئناف آخر . فإن جملة كلاماً واحداً قلت : مررت بزيد وعمرو في الدار .

وهذه الواو التي يسميها النحويون واو الابتداء ، ومعناها : (إذ) . ومثل ذلك قوله : (يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) (٣) والمعنى : والله أعلم - : إذ طائفة في هذه الحال ، وكذلك قولُ المفسرين .

(١) هذه جراءة من المبرد فصنعه هذا يشعر بأن قراءة (حصرت) بالناء المفتوحة ليست بصحيحة مع أن القراء السبعة انفقوا عليها ، ولم يقرأ (حصرة) إلا يعقوب من العشرة .

انظر النشر ج ٢ ص ٢٥١ والاتحاف ص ١٩٣ .

وليست هذه أول مرة يهجم فيها المبرد على القراءات المتواترة .

(٢) يريد واو الحال وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٩٣ - ١٩٤ وابن يعيش ج ٢ ص ٦٥ - ٦٦ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧ : « وأما قوله - عز وجل - (يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم فانما وجهه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال . كأنه قال : إذ طائفة في هذه الحال فانما جعله وقتاً ، ولم يرد أن يجعلها واو عطف . انما هي واو الابتداء » .

الآية في آل عمران : ١٥٤ وقد تقدمت في الجزء الثاني ص ٦٦ والثالث ص ٢٦٣ .

هذا باب

/ المسند والمسند إليه

وهما ما لا يستغنى كل واحد من (١) صاحبه (٢)

فمن ذلك : قام زيد ، والابتداء وخبره ، وما دخل عليه نحو (كان) (٣) و(إن) وأفعال الشك والعلم والمجازاة .

فالابتداء نحو قولك : زيد . فإذا ذكرته فإثما تذكره للسامع ؛ لِيَتَوَقَّعَ ما تُخْبِرُه به عنه فإذا قلت (منطلق) أو ما أشبهه - صح معنى الكلام ، وكانت الفائدة للسامع في الخبر ؛ لأنه قد كان يعرف زيدا كما تعرفه ، ولولا ذلك لم تقل له زيد ، ولكنك قائلا له : رجل يُقال له زيد فلما كان يعرف زيدا ، ويجهل ما تُخْبِرُه به عنه - أفدته الخبر ، فصح الكلام ؛ لأن اللفظة الواحدة من الامم والفعل لا تُفيد شيئا ، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى ، واستغنى الكلام .

• • •

فأما / رفع المبتدأ فبالابتداء . ومعنى الابتداء : التنبيه والتعريف عن العوامل غيره ، وهو أول الكلام وإنما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ . والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر وسببين هذا بالاحتجاج في موضعه (٤) إن شاء الله .

(١) استعمال (عن) هنا أنسب .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٧ « باب المسند والمسند إليه »

وهما ما لا يستغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا .

فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك .

ومثل ذلك قولك : يذهب زيد ، فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الاول بد من الآخر في الابتداء .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٧ : « ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبد الله منطلقا ، ولبيت زيدا منطلق ، لأن هذا يحتاج الى ما بعده ، كاحتياج المبتدأ الى ما بعده » .

(٤) تقدم في الجزء الثاني ص ٤٩ وهذا الجزء ص ١٢

فإذا قلت : عبد الله أخوك ، وعبد الله صالح لم تُبَيِّنْ (١) أكان الخبر معرفة أو نكرة ؟ لكل لفظة منهما معناها .

فأما للبتداء فلا يكون إلا معرفة ، أو ما قارب المعرفة من النكرات .

ألا ترى أنك لو قلت : رجل قائم ، أو رجل ظريف - لم تُفد السامع شيئاً (٢) ، لأن هذا لا يُستنكر أن يكون مثله كثيراً ، وقد فسرنا هذا في باب « إن » وباب « كان » (٣) . ولو قلت : خيرٌ منك جاءني ، أو صاحبٌ لزيد عندي جاز وإن كانا نكرتين ، وصار/ فيهما فائدة ؛ لتقريبك إليهما من المعارف .

٤
٤٤٥

وتقول : منطلق زيد ، فيجوز إذا أردت بمنطلق التأخير ؛ لأن (زيداً) هو المبتدأ (٤) .
وتقول على هذا : غلامٌ لك عبدُ الله ، وظريفان أخواك ، وحسان قومك .

واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء في المعنى (٥) ؛ نحو : زيد أخوك ، وزيد قائم .

(١) الأصل تبالى وتقدم شرحه في الجزء الثالث ص ١٦٧-١٦٨

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٥ « ولو قلت : رجل ذاهب لم يحسن حتى تعرفه بشيء فتقول : راكب من بنى فلان سائر .. » .

(٣) انظر ص ٨٨ ، ص ١٠٩ من هذا الجزء

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٨ : « وزعم الخليل أنه يستحب أن يقول : قائم زيد ، وذلك إذا لم تجعل (قائماً) مقدماً مبنياً على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم ، فتقول : ضرب زيداً عمرو ، وعمرو على ضرب مرتفع ، وكان الحد أن يكون مقدماً ، ويكون (زيد) مؤخراً . وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً وهذا عربي جيد وذلك قولك : تميمي أنا ، ومشنوء من يشنوك ، ورجل عبد الله .. » .

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان جملة ، نحو : قائم زيد ، وذاهب عمرو . والجملة نحو : أبوه قائم زيد ، وذهب البصريون إلى جواز التقديم وقد عقد الانباري مسألة لهذا الخلاف في الانصاف ص ٤٨-٥٢ .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٨ : « واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبنى عليه شيئاً هو هو ، أو يكون في مكان أو زمان .. » .

وللمبرد مناقشة لعبارة سيبويه في نقده لكتابه . الانتصار ص ١٣٩ - ١٤١ .

فالخبيرُ هو الابتداء في المعنى ، أو يكون الخبرُ غير الأول ، فيكون له فيه ذِكْرٌ . فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو مُحال .

ونظير ذلك : زيد يذهب غلامه ، وزيد أبوه قائم ، وزيد قام عمرو إليه ، ولو قلت : زيد قام عمرو - لم يجز (١) ؛ لأنك ذكرت اسماً ، ولم تُخبر عنه بشيء ، وإنما خبرت عن غيره .

فإذا قلت : عبد الله قام ، ف(عبد الله) رفع بالابتداء ، و(قام) في موضع الخبر ، وضميره الذي في قام فاعل .

فإن زعم / زاعم أنه إنما يرفع (عبد الله) بفِعْلِهِ فقد أحال من جهات (٢) :

٤
٤٤٦

منها أن (قام) فِعْلٌ ، ولا يرفع الفِعْلُ فاعلين إلا على جهة الإشراك ؛ نحو : قام عبد الله وزيد ، فكيف يرفع عبد الله ، وضميره ؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بان لك ، وذلك قولك : عبد الله قام أخوه فإنما ضميره في موضع أخيه .

ومن فساد قولهم أنك تقول : رأيت عبد الله قام ، فيدخل على الابتداء ما يُزيله ، ويبقى الضميرُ على حاله .

ومن ذلك أنك تقول : عبد الله هل قام ؟ فيقع الفِعْلُ بَعْدَ حرف الاستفهام ، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قَبْلَهُ .

ومن ذلك أنك تقول : ذهب أخواك ثم تقول : أخواك ذهبا . فلو كان الفعل عاملاً كعمله مقدماً لكان موحداً ، وإنما الفِعْلُ في موضع خبر الابتداء رافعاً للضمير كان ، أو خافضاً أو ناصباً . فقولك : عبد الله قائم بمنزلة قولك : عبد الله ضربته ، وزيدت مررت به .

(١) لخلو الجملة عن الرابط الذي يعود الى المبتدأ .

(٢) انظر أسرار العربية ص ٧٩-٨٤ والمفنى ج ٢ ص ١٤٤ - ١٤٥ والمبرد انما يرد على الكوفيين والأخفش الذين أجازوا هذا

ولو قلت على كلام متقدم عبد الله ، أو منطلق ، أو صاحبك ، أو ما أشبهه / هذا - لجاز أن
تضمير الابتداء إذا تقدم من ذكره ما يفهمه السامع .

٤
٤٤٧

فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال ، فقال قائل منهم : الهلال والله ، أي :
هذا الهلال^(١) .

وكذلك لو كنت منتظرا رجلا فقلت : زيد جاز على ما وصفت لك .

ونظير هذا الفعل الذي يضمن - إذا علمت أن السامع مستغن عن ذكره - نحو قولك
- إذا رأيت رجلا قد سدده سهما فسمعت صوتاً - : القِرطاس والله ، أي : أصاب القِرطاس ،^(٢)
أو رأيت قوماً يتوقعون هلالاً ، ثم سمعت تكبيراً قلت : الهلال والله ، أي : رأوا الهلال .
ومثل هذا مررت برجل زيد ، لما قلت : مررت برجل أردت أن تبين من هو ؟ فكأنك قلت :
هو زيد . وعلى هذا قول الله عز وجل (بِشْرٌ مِنْ ذَلِكَ النَّارُ)^(٣) وتقول : البر بخمسين ،
والسمن مئوان ، فتحذف الكر والدرهم لعلم السامع ، فإنهما اللذان يسعر عليهما^(٤) .

وتما يحذف لعلم المخاطب بما يقصد له قولهم : لا عليك^(٥) إنما يريدون : لا بأس عليك .
وقولهم / ليس إلا ، وليس غير^(٦) . إنما يريدون ليس إلا ذلك .

٤

٤٤٨

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ : « باب يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبنى عليه مظهراً .
وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص ، فقلت : عبد الله
وربي . كأنك قلت : ذاك عبد الله ، أو هذا عبد الله ، أو سمعت صوتاً ، فعرفت صاحب الصوت
فصار آية لك على معرفته ، فقلت : زيد وربي ... » .

(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٣١٨ ، والثالث ص ٢١٦ ، وص ٢٦٧

(٣) الحج : ٧٢ ، وفي البحر المحيط ج ٦ ص ٣٨٩ « قرأ الجمهور النار رفعا على اضمار
مبتدأ . كان قائل يقول : وما هو ؟ قال النار .

وأجاز الزمخشري أن تكون النار مبتدأ ، ووعدها الخبر وأن يكون وعدها حالا على
الاعراب الأولى .. وأجيز أن تكون خبراً بصد خبر ... » .

(٤) انظر الجزء الثالث ص ٢٥٤

(٥) تقدم في الجزء الثاني ص ١٥١

(٦) سيعقد له باباً يختتم به الكتاب وذكر في الجزء الثاني ص ١٥٢ .

ويقول القائل : أَمَا بَقِيَ لَكُمْ أَحَدٌ فَإِنَّ النَّاسَ أَلْبٌ عَلَيْكُمْ ، فَتَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا ، وَإِنَّ عَمْرًا (١) ،
أَيُّ : لَنَا . قَالَ الْأَعْشَى :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَى مَهَلًا (٢)

ويروى : إِذْ مَضَوْا .

والمعرفة ، والنكرة ها هنا واحد . وَإِنَّمَا تَحذف إِذَا علمَ المُخاطب ما تَعْنَى بِأَنَّ تَقَدَّمَ له
خبرًا ، أو يجرى القول على لسانه كما وصفت لك .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٨٤ : « ويقول الرجل للرجل : هل لكم أحد ؟ ان الناس الب عليكم .
فيقول : ان زيدا وان عمرا ، اى لنا » .

فى النهاية لابن الاثير ج ١ ص ٣٨ « الحديث : ان الناس كانوا علينا ألبا واحدا .
الألب بالفتح والكسر : القوم يجتمعون على عداوة انسان وقد تألبوا اى تجمعوا » وفى اللسان :
الفتح فى ألب أعرف .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ : ٢٨٤ : على حذف خبر « ان » للمعلم به .

وفى الخصائص ج ٢ ٣٧٣ - ٣٧٤ : « وقد حذف خبر (ان) مع النكرة خاصة ،
نحو قول الاعشى : ان محلا وان مرتحلا . . اى ان لنا محلا ، وان لنا مرتحلا .

واصحابنا يجيزون حذف خبر (ان) مع المعرفة ، ويحكون عنهم أنهم اذا قيل لهم :
ان الناس ألب عليكم فمن لكم ؟ قالوا : ان زيدا وان عمرا ، اى ان لنا زيدا ، وان لنا عمرا .
والكوفيون يأبون حذف خبرها الا مع النكرة .
فأما احتجاج أبى العباس عليهم بقوله :

خلا أن حيا من قريش تفضلوا على الناس أو أن الاكارم نهشلا

اى أو أن الاكارم نهشلا تفضلوا . قال ابو على : وهذا لا يلزمهم ، لأن لهم أن يقولوا :
انما منعنا حذف خبر المعرفة مع ان المكسورة فاما مع (ان) المفتوحة فلن نمنعه . . .

المحل ، والمرتل : مصدران مميان بمعنى الحول ، والارتحال ، أو اسما زمان ، اى أن
لنا فى الدنيا حولا ، وان لنا عنها ارتحالا .

السفر : اسم جمع مسافر وقيل جمع سافر .

المهل : السبق وقال ابن الحاجب هو بمعنى الامهال ورده البغدادى .

ويجوز أن يكون بمعنى عبرة .

و (اذ) ظرف عامله ما بعده وظاهر كلام ابن الحاجب انها بدل من السفر ، وقيل

للتعليل .

البيت مطلع قصيدة للاعشى فى مدح سلامة ذى فائش الديوان ص ٢٣٣ - ٢٣٥ .

وانظر الخزائنة ج ٤ ص ٣٨١ - ٣٨٥ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣٢٢ المغنى ج ٢ ص

١٦٨ ومعاهد التنصيص ج ١ ص ١٦٤ - ١٩٥

فمن المعرفة قول الأخطل .

خَلَا أَنْ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْأَكَارِمَ نَهَشَلَا (١)

والبيت آخر القصيدة .

وتقول : النازلُ في داره أخواك غلامك ، والضاربُ أبواه أخويه عبدُ الله .

* * *

ولو قلت : أنا الذي قمت ، وأنت الذي ذهبت - لكان جائزا ولم يكن الوجهه - . وإنما وجهُ

الكلام : أنا الذي قام ، وأنت الذي ذهب (٢) ؛ ليكون الضمير في الفعلِ راجعا إلى الذي .

وإنما جاز بالتاء إذا كان قبله أنا وأنت ؛ لأنك تحمله على المعنى .

(١) في هذا البيت رد على الكوفيين في اشتراطهم لحذف الخبر تنكير الاسم وعلى الفراء في اشتراطه تكرير أن فانه حذف خبر (أن) المفتوحة الهمزة الثانية بدلالة ما قبله واسمها معرفة وهي غير مكررة .

(أر) بمعنى الواو ، و (خلا) أداة استثناء .

الحى : القبيلة . تفضلوا : رجحوا على الناس بالفضل والمزية .

و (نهشل) : بدل من الأكارم .

والبيت نسبة أيضا ابن الشجرى في اماليه ج ١ ص ٣٢٢ الى الاخطل كما نسبه

اليه ابن يعيش ج ١ ص ١٠٤ .

ويقول البغدادي : وللأخطل في ديوانه قصيدة على هذا الوزن والروى ولم أجده فيها .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٣٨٥ - ٣٨٦ ، وديوان الاخطل ص ٣٩٢ فقد ذكر هناك على

أنه مما نسب الى الاخطل ونسبه الى الاخطل أيضا ابن الأنبارى في شرح القصائد السبع

ص ٥٦ مستشهدا به على حذف خبر أن وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٧٤

واقول : مما ينصر مذهب البصريين أن خبر (أن) جاء مطدوفا في القرآن في قوله

تعالى (أن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء

العاكف فيه والباد) .

وذلك باتفاق المرابين والمفسرين .

انظر الكشف ج ٣ ص ٣٠ واعراب القرآن للعكبرى ج ٢ ص ٧٥ والبحر المحيط ج ٦ ص ٣٦٢

وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٣٧ والمغنى ج ٢ ص ١٦٨ ، والخزانة ج ٢ ص ٤٤١ ، ج ٤ ص

٣٨٢ .

واختلفوا في قوله تعالى (أن الذين كفروا بالذکر لما جاءهم وانه لكتاب عزيز) .

انظر الكشف ج ٣ ص ٣٩٣ . العكبرى ج ٢ ص ١٢٩ ، ١٦٨ الهمع ج ١ ص ١٣٦ . البحر

المحيط ج ٧ ص ٥٠٠ . المغنى ج ٢ ص ١٢٩ ، ١٦٨ .

(٢) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤١ ضبط لهذه المسألة قال : « واعلم انه اذا كان

الموصول أو موصوفه خبرا عن متكلم جاز ان يكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر ، لان المظهرات

كلها غيب ، نحو : انا الذى قال كذا .

ولو قلت : الذى قمت أنا - لم يجز . وهذا قبيح . وإنما امتنع أن تحمل على المعنى :
لأنه ليس فى جملة (الذى) ما يرجع إليه
/ فمما جاء من هذا المعنى قولُ مهلهل :

٤
٤٤٩

وأنا الذى قتلتُ بكراً بالقنا وتركتُ تغلبَ غير ذاتِ سنام^(١)

وقال أبو النجم :

يا أيها الذكرُ الذى قد سُوتنى وفضحتنى ، وطردت أمَّ عياليا^(٢)
فإنما يصلح هذا بالمقدمات التى وصفت لك .

وتقول : زيد فى الدار قائم . إذا جعلت قولك (قائم) مبنياً على زيد . فإن جعلت فى
الدار مبنياً على زيد نصبت قائماً على الحال .

وتقول : زيد يومَ الجمعة قائم . لا يكون إلا ذلك ؛ لأنَّ ظروف الزمان لا تضمنُ الجُثْثَ .
ألا ترى أنَّك تقول : زيد فى الدار ، فيصلح وتُفيد به معنى ، ولو قلت : زيد يومَ الجمعة
لم يصلح ؛ لأنَّ الزمان لا يخلو منه زيد ولا غيره ، ولكن إن كان اسم فيه معنى الفِعْلِ جاز

= وجاز أن يكون متكلماً حملاً على المعنى . قال على - كرم الله وجهه -
أنا الذى سمتنى أمى حيدرة .

قال المازنى لو لم اسمعه لم أجوزه .
وكذا إذا كان الموصول ، أو موصوفه خيراً عن مخاطب ، نحو : أنت الرجل الذى قال كذا
وهو الاكثر ، أو قلت كذا حملاً على المعنى .

هذا كله إذا لم يكن للتشبيه . أما معه فليس الا الغيبة ، كقولك : انا حاتم الذى وهب
المئين ... » وانظر حل ٤٦ منه والمضى ج ٢ ص ١٠٩ ، والخزانة ج ٢ ص ٥٢٣ .

(١) الشاهد فى قوله : قتلت والكثير قتل وانظر الأبيات المشككة ص ٢٣٨

وفى المقصور لابن ولاد ص ٨٨ : القنا ، جمع قناة يكتب بالالف ، لانك تقول فى جمعه
قنوات ، والبيت لمهلهل كما نسيه المبرد والفارقى فى الأبيات المشككة
السنام يستعار كثيراً للعز .

(٢) الشاهد فيه كالببيت السابق وانظر المسائل المشككة أيضا ص ٢٣٨ ، امالى الشجرى
ج ١ ص ٢٩٢ ، والاشباه ج ٤ ص ١٣٧

والبيت لابی النجم كما نسيه المبرد والفارقى فى الأبيات المشككة

أن تكون أسماء الزمان ظروفًا له ، نحو قولك : القتال يوم الجمعة ، ومقدم الحاج ، والمحرم
يا فتى ؛ لأنك تخبر أنه في هذا الوقت يقع . فها هنا فعل قد كان يجوز / أن يخلو منه هذا
الوقت . فعلى هذا تجرى الظروف من الأزمنة . والأمكنة في الإخبار (١)

وتقول : عبدُ الله زيدُ الضارِبِ (٢) . إذا كانت الألف واللام والفعلُ لزيد . ف (عبد الله)
ابتداء ، و (زيد) ابتداء ثان ، و (الضارب) خبر عن زيد ، وهما خبر عن عبد الله ، والهاء التي
في الضارِبِ راجعة إلى عبد الله .

(١) تقدم في الجزء الثالث ص ٢٧٤ وسيكر ذلك في ص ٤٨٣ ، ص ٦١٣

(٢) من مسائل الفارقي قال في ص ٧٢ :

« قال سعيد بن سعيد الفارقي : هذه المسألة على صفرها لها شعب مشكلة ، وفروع
ملبسة ، فينبغي أن نحدد لها عقدا يكون مسهلا لعرفتها ومقربا لفائدتها فمن ذلك :

ان كل اسم فاعل جرى على غير من هو له لم يجر ان يتضمن الضمير ، ولا بد فيه من
اظهاره لما بينا أولا ، وقد مضى ذكر علته ، ونكتتها انهم جعلوا للفعل مزية على اسم الفاعل
في الوجه الذي يضعف فيه اسم الفاعل دون الوجه الذي يقوى . . . فهذا وجه مما يحتاج
اليه في علم المسألة .

ومن ذلك ايضا ان الخبر المفرد لا يجرى على المبتدأ الا اذا كان هو هو ، وان كان غيره لم
يجر عليه ، لان أصل المبتدأ وخبره ان يكونا اسمين مدلولهما واحد ، ليجرى على طريقة :
هذا هذا ، وذاك ذاك ، وهو هو .

وعلى ذلك مبنى الجملة من مفردين . فمتى لم يكن مدلولهما واحدا كان باب الجملة
أحق به ، واحتاج حينئذ الى ضمير يعود اليه من الجملة التي صارت خبرا عنه لينعقد به ،
ولولا الضمير ما انعقدت ، لان الجملة كلام تام قائم بنفسه غير محتاج الى غيره . فمتى لم
يكن فيها ذكر يتعلق بما قبله ، فيدعو الى تأمله وتعليقه به من حيث اقتضاه الضمير لم يكن
بينه وبين الأول تعلق ، وانقطع عنه .

الا ترى انك لا تقول : زيد عمرو ، وعمرو غير زيد ، ولا تقول : زيد قائم بكر ، ولا زيد
قام بكر . كل ذلك لانه لا تعلق للمفرد ، ولا للجملة بالأول .

فعلى هذه الاصول في المسألة أربع تقديرات :

الأولى منها : أن تكون الالف واللام في الضارب والفعل جميعا لزيد فلفظ المسألة على
ما تقدم لا يحتاج الى زيادة . تقول : عبد الله زيد الضارِبِ . فالضارِبِ خبر زيد لانه هو هو ،
و (زيد) مبتدأ ، والجملة التي هي زيد الضارِبِ خبر عن (عبد الله) الذي هو مبتدأ

= أول والعائد من الجملة الى عبد الله الهاء في الضاربه ، وصار ذلك بمنزلة قولك : هند عمرو ضربها ، وفي الضارب ضمير فاعل يعود الى الألف واللام فهذا بيان التقدير .

الثانية منها : أن تكون الألف واللام والفعل جميعا لعبد الله ، فلا بد في ذلك من (هو) ليكون خبرا للضاربه ، ويكون (الضاربه) مبتدأ ثالثا ، ويكون الضاربه وخبره جملة هي خبر (زيد) ويكون عائد الهاء ويكون زيد وخبره خبر (عبدالله) ، ويكون عائد قولك هو . ومنزلة ذلك منزلة قولك : عبد الله هند ضربها أبوه .

ويكون العائد الى الألف واللام الضمير الذي فيها ، ولذلك قلنا : لا بد من (هو) في المسألة . ولو جعلت موضع قولك (هو) شديدا أو ما جرى مجراه لم يجز ، لأنه كان يبقى (عبد الله) بلا عائد . واللفظ بهما أن تقول : عبد الله زيد الضاربه هو .

فان قيل لك : فهل (هو) في هذا الكلام اظهار الضمير الذي في الضارب أم غيره ؟

قلت : هذا لا يجوز أن يكون اظهارا للضمير ، لأنه قد جرى على من هو له ، وأيضا فكان يجيء منه أن تبقى الألف واللام بلا عائد ، أو يبقى المبتدأ بلا عائد . من أجل أنه لا يكون في الكلام ضمير لهما غير هذا ، ومحال أن يعود ضمير الى شيئين . فليس الضمير إلا مجتليا ليكون خبرا للضاربه ، وعائدا الى عبد الله ، لأنه لما وقع الضارب وهو مفرد بعد زيد ، وليس إياه - وجب أن يجاء له بخبر ليصير به جملة يحسن أن يرجع الى الأول منها ضمير ، ويكون خبرا عن (زيد) ، وقد مضى البيان عن أن المفرد لا يكون خبرا لمبتدأ ليس به ، ولا بسببه .

الثالثة منها : أن يكون الألف واللام لزيد ، و (ضارب) لعبد الله . فلا بد في هذا الوجه أيضا من اظهار (هو) مرة واحدة ، لأن (ضاربا) حينئذ جار على غير من هو له من أجل أن الألف واللام لزيد ، والفعل لعبد الله فهو غيره . واللفظ بها : عبد الله زيد الضاربه هو .

فاللفظ فيها وفي التي قبلها واحد . والتقدير يختلف ، لأن (هو) في هذه اظهار للضمير المستتر في الضارب من أجل أنه جرى على غير من هو له .

وفي الأولى (هو) خبر للالف واللام مجتباب فيبينهما هذان الفرقان .

وبيانها أن يكون (عبد الله) مبتدأ أول ، و (زيد) مبتدأ ثانيا ، و (الضاربه) خبر زيد ، لأن الألف واللام هي له فقد صار الخير مفردا هو هو ، فجرى عليه خبرا والجملة خبر عبد الله ..

الرابعة منها : أن يكون الألف واللام لعبد الله والفعل لزيد ، فلا بد على هذا من أن تذكر (هو) مرتين :

أحدهما : يكون اظهارا للضمير الفاعل من أجل جريانه على غير من هو له ، إذ الألف واللام لعبد الله ، والفعل لزيد ، فقد جرى على غير من هو له على ما بينا .

و (هو) الثاني لا بد منه أيضا ، ليكون خبرا للضارب من أجل أن الألف واللام لعبد

فإن جعلت الألف واللام والفعل لعبد الله قلت : عبد الله زيد الضاربه هو.. تجعل (الضارب) ابتداء ثالثاً ؛ لأنه لا يكون خبراً عن زيد ؛ لأنه غيره ، وتجعل (هو) خبر الضاربه ، والهاء المنصوبة ترجع إلى زيد ، وهما جميعاً خبر عن (زيد) ، و(زيد) وما بعده خبر عن عبد الله. فإن جعلت الألف واللام لزيد والفعل لعبد الله قلت : عبد الله زيد الضاربه هو. (هو) ها هنا إظهار الفاعل ؛ لأن الألف واللام لزيد ، فقد صار خبراً عنه ؛ وصار الفعل جارياً على غير نفسه ، فأظهرت الفاعل كما يظهر إياه / أو كان غير الأول ؛ نحو قولك : عبد الله هند الضاربه أبوه.

(هو) في موضع أبيه هذا ، والألف واللام في الضارب في معنى التي ؛ لأنها هندی. فإن كانت الألف واللام لعبد الله والفعل لزيد قلت : عبد الله زيد الضاربه هو هو. وذلك لأن الألف واللام لعبد الله ، فقد صار ابتداء ثالثاً ، وجرى الفعل على غير من هو له ، فجعلت (هو) الأولى إظهار الفاعل ، والثانية خبر الابتداء . وسأني على بقيّة هذا الباب في باب الألف واللام (١).

= الله ، وقد وقعت بعد زيد ، ولا يصح أن يكون خبراً له ، لأنه مفرد ، والمفرد لا يكون خبراً إلا لمن هو له ، ولسببه من نحو : زيد قائم أبوه ، فلا بد على هذا من ذكر (هو) الثاني ، ليكون خبراً عن الألف واللام ، ويصير الضارب وخبره خبراً عن (زيد) ، وزيد وخبره خبراً عن (عبد الله) ، وعائد زيد (هو) الأول ، وعائد عبد الله (هو) الثاني ولا تحتاج الألف واللام إلى عائد من خبر لأنه مفرد هو هو ، وعائد الألف واللام من الصلة الهاء في الضاربه .

ولا يجوز في شيء من التقديرات أن تجعل الهاء والفعل جميعاً لواحد ، لأن ذلك يوجب تعدى فعل الشيء إلى نفسه في غير باب علمت وهذا محال إلا في علمت وقد مضى بيانه . فهذا بيان ما في هذه الأوجه الأربعة ، والآخر منها أشكلها وأصعبها ، وقد اجتهدنا في إبانته للنظر فيه

انظر ص ٧٢-٧٣

(١) باب الألف واللام تقدم في الجزء الثالث ص ٨٩-١٣٢ ، مع أبوابه الكثيرة وسيعيد طرفاً منه ص ٦٣٢

هذا باب

الإضافة^(١)

وهي في الكلام على ضربين :
فمن المضاف إليه ما تُضيف إليه بحرف جر .
ومنهما ما تُضيف إليه اسما مثله .
وأما حروف الإضافة التي تُضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها فمن ، وإلى ، ورب ،
وفي ، والكاف الزائدة ، والباء الزائدة ، واللام الزائدة . فهذه الحروف الصحيحة وما كان مثلها .
فأما ما / وضعه النحويون نحو : على^(٢) ، وعن ، وقبل ، وبعُد ، وبين ، وما كان مثل
ذلك : فإنما هي أسماء - وسنخبر عن ذلك بما يوضحه إن شاء الله .

٤
٤٥٢

أما (من) فمعناها ابتداء الغاية ، وتكون للتبويض ، وتكون زائدة لتدل على أن الذي
بعدها واحد في موضع جميع ، ويكون دخولها كسقوطها .
فأما ابتداء الغاية فقولك : سرت من البصرة إلى الكوفة ، فقد أعلمته أن ابتداء السير كان
من البصرة .
ومثله ما يجرى في الكتب ؛ نحو : من عبد الله إلى زيد . إنما المعنى أن ابتداء الكتاب من
عبد الله^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٩ : « هذا باب الجر .

والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه واعلم ان المضاف اليه ينجر بثلاثة اشياء :
بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفا وباسم لا يكون طرفا .

فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك : مررت بعبد الله

(٢) قال في الجزء الأول ص ٤٦ : (وقد يكون اللفظ واحدا ويبدل على اسم وفعل ، نحو
قولك : زيد على الجبل يافتى ، وزيد علا الجبل ، فيكون (على) فعلا ، ويكون حرفا خافضا ، والمعنى
قريب

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ : « وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن . وذلك
قولك : من مكان كذا ، وكذا الى مكان كذا ، وكذا ، وتقول : اذا كتبت كتابا من فلان الى
فلان . فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها . »

يرى الكوفيون أن (من) تكون للابتداء في الزمان أيضا . انظر الانصاف ص ٢٢٨ - ٢٣٠ .

وكذلك : أخذت منه درهماً ، وسمعت منه حديثاً ، أى : هو أوّل الحديث ، وأوّل مُخرج الدرهم .

وأما التى تقع للتبويض^(١) فنحو قولك : أخذت مال زيد ، فيقع هذا الكلام على الجميع . فإن قلت : أخذت من ماله : وأكلت من طعامه ، أو لبست من ثيابه / دللت (من) على البعض .

٤
٤٥٣

وأما الزائدة^(٢) التى دخولها فى الكلام كسقوطها فقولك :

ما جاءنى من أحد ، وما كلّمت من أحد .

وكقول الله عزّ وجلّ : (أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ)^(٣) إنما هو « خيرٌ » ولكنها توكيد . ومثّل ذلك قول الشاعر :

جَزَيْتُكَ ضِعْفَ الْوُدِّ لِمَا اسْتَشْبَيْتِهِ وما إن جزاك الضّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي^(٤)

فهذا موضع زيادتها . إلا أنّك دالت فيه على أنه للنكرات دون المعارف .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ « وتكون أيضاً للتبويض . تقول هذا من الثوب ، وهذا منهم كأنك قلت بعضه » .

والمبرد فى الجزء الأول ص ٤٤ قال : كون (من) فى التبويض راجع الى ابتداء الغاية .

(٢) انظر ما قاله المبرد عن معنى زيادة (من) فى الجزء الأول ص ٤٥ .

(٣) فى البحر المحيط ج ١ ص ٣٤٠ : « (من) زائدة والتقدير : خير من ربكم ، وحسن زيادتها هنا . وان كان (ينزل) لم يباشره حرف النفى فليس نظير : ما يكرم من رجل - : لانسحاب النفى عليه من حيث المعنى ، لأنه اذا نفيت الودادة كان كأنه نفى متعلقها وهو الانزال وله نظائر فى لسان العرب . من ذلك قوله تعالى (أو لم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر) فلما تقدم النفى حسن دخول الباء .

و (من) فى (من ربكم) لابتداء الغاية كما تقول : هذا الخير من زيد ، ويجوز أن تكون للتبويض . المعنى : من خير كائن من خيور ربكم فاذا كانت لابتداء الغاية تعلقت بقوله (ينزل)

وإذا كانت للتبويض تعلقت بمحذوف وكان ذلك على حذف مضاف . . . » .

والآية فى البقرة : ١٠٥

(٤) فى الخزانة ج ٤ ص ٥٠٠ : الضعف هنا : بمعنى المضاعف كقوله تعالى (فاتهم عذاباً

ضعفاً من النار) ، أى : مضاعفاً .

وفى مفردات الراغب ص ٢٩٨ - ٢٩٩ : « نضعف الشيء هو الذى تشنيه ومتى أضيف

الى عدد اقتضى ذلك العدد ومثله نحو أن يقال :

ألا ترى أنك تقول : ما جاءني من رجل ، ولا تقول : ما جاءني من زيد ؛ لأنَّ رجلاً في موضع الجميع ، ولا يقع المعروف هذا الموضع ؛ لأنه شيء قد عرفته بعينه .

ألا ترى أنك تقول : عشرون درهماً ، ولا تقول : عشرون الدرهم ؛ لأنَّ درهماً في موضع جميع . إنما تريد به من الدراهم .

وكذلك : هذا أول رجل جاءني ، إنما هو أول الرجال إذا عدوا رجلاً رجلاً ، وكلَّ رجل يأتيك فله درهم / فهذا موضع هذا .

٤
٤٥٤

وأما قولهم : أهلك الناس الدينار والدرهم ، وذهب الناس بالشاء والبعير فليس من هذا الباب . إنما هو تعريف الجنس . ألا ترى أنَّ الرجل يُعطيك ديناراً واحداً فتقول : أنا لا أقبل منك الدينار .

وكذلك لو أعطاك ثوباً قلت . فلان يبرئني بالثياب . إنما تريد الواحد من هذا الجنس المعروف .

ونظير قولك : أهلك الناس الدينار والدرهم - وأنت تريد الجميع - قولُ الله عزَّ وجلَّ

= ضعف العشرة ، وضعف المائة ، فذلك عشرون ومائتان بلا خلاف .

وعلى هذا قول الشاعر : جزيتك ضعف الود . . . وانظر اللسان (ضعف) .

و (أن) زائدة بعد (ما) . ذكر الأصمعي أن أبا ذؤيب لم يصب في قوله « ضعف الود » وإنما كان ينبغي أن يقول : ضعف الود .

البيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة في الديوان ج ١ ص ٢٤ - ٤٥ .

ورواية الديوان « لما شكيتك » وكذلك الخزانة والعيني ومفردات الراغب . شكيت لفة في شكوت كما في القاموس .

ورواية اللسان كرواية المقتضب . والخطاب لامرأة ، اذ مطلع القصيدة السابق للبيت :

ألا زعمت أسماءً ألا أحبها فقلت : بلى لولا يتأزغني شغلي

انظر الخزانة ج ٤ ص ٤٩٩ - ٥٠٢ والعيني ج ١ ص ٤٥٥ - ٤٥٩ ، ج ٢ ص ٣٨٨

- ٣٩١ -

(إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقَىٰ خُسْرًا) (١) فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ : - النَّاسُ . أَلَا تَرَاهُ قَالَ (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا) ، وَلَا يُسْتثنَى مِنْ الشَّيْءِ إِلَّا بَعْضُهُ .

وَأَمَّا (إِلَى) فَإِنَّمَا هِيَ لِلْمُنْتَهَى (٢) أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : ذَهَبْتَ إِلَى زَيْدٍ ، وَسَرْتَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ، وَوَكَلْتَهُ إِلَى اللَّهِ .
(وَحَتَّى) مِثْلُهَا ، وَلَكِنْ تَرَكْنَا ذِكْرَهَا هَاهُنَا لِتَفْرُدَ لَهَا بَاباً (٣) .

وَأَمَّا (فِي) فَإِنَّمَا هِيَ لِلْوَعَاءِ (٤) ؛ نَحْوُ : زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، وَاللَّصُّ فِي الْحَبْسِ ، فَهَذَا أَصْلُهُ .
وَقَدْ يَتَّسَعُ الْقَوْلُ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ ، وَإِنْ كَانَ مَا بَدَأْنَا بِهِ الْأَصْلَ ؛ نَحْوَ قَوْلِكَ : زَيْدٌ يَنْظُرُ فِي الْعِلْمِ ، فَصَيَّرْتَ الْعِلْمَ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَضَمِّنِ . وَإِنَّمَا هَذَا كَقَوْلِكَ : قَدْ دَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ فِي الْعِلْمِ ، وَخَرَجَ فَمَا يَمْلِكُ .
وَمِثْلُ ذَلِكَ : فِي يَدِ زَيْدٍ الضَّيْعَةُ (٥) النَّفِيسَةُ . وَإِنَّمَا قِيلَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ مُحِيطاً بِهِ مِلْكُهُ بِمَنْزِلَةِ مَا أُحِيطَتْ بِهِ يَدُهُ .

و (رُبَّ) مَعْنَاهَا الشَّيْءُ يُقَعُّ قَلِيلاً ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ الشَّيْءُ إِلَّا مُنْكَوِراً ؛ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ يَدُلُّ

(١) سورة العصر - وآل في الانسان لاستغراق الجنس .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٠ : « وَأَمَّا (إِلَى) فَمُنْتَهَى لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ ، تَقُولُ : مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا ، وَكَذَلِكَ حَتَّى .. وَلَهَا فِي الْفِعْلِ نَحْوُ لَيْسَ لِي . وَيَقُولُ الرَّجُلُ : إِنَّمَا أَنَا إِلَيْكَ ، أَيْ إِنَّمَا أَنْتَ غَايَتِي ، وَلَا تَكُونُ (حَتَّى) هَاهُنَا . فَهَذَا أَمْرُ (إِلَى) وَأَصْلُهُ وَإِنْ اتَّسَعَتْ ، وَهِيَ أَعْمُ فِي الْكَلَامِ مِنْ حَتَّى ... » .

(٣) باب حتى في الجزء الثاني ص ٣٨-٤٢

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٨ : « وَأَمَّا (فِي) فَهِيَ لِلْوَعَاءِ . تَقُولُ هُوَ فِي الْجِرَابِ ، وَفِي الْكَيْسِ ، وَهُوَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ ، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي الْفُلِّ ، لِأَنَّهُ جَمَلُهُ إِذَا دَخَلَهُ فِيهِ كَالْوَعَاءِ لَهُ وَكَذَلِكَ هُوَ فِي الْقَبَةِ ، وَفِي الدَّارِ . وَإِنْ اتَّسَعَتْ فِي الْكَلَامِ فَهِيَ عَلَى هَذَا . وَإِنَّمَا تَكُونُ كَالْمِثْلِ يَجَاءُ بِهِ يَقَارِبُ الشَّيْءَ ، وَلَيْسَ مِثْلَهُ » .

(٥) مَعْنَاهَا : الصَّنْعَةُ ، وَسُمِّيَتْ كَذَلِكَ لِأَنَّ صَاحِبَهَا يَضِيعُ بِتَرْكِهَا .
وَالضَّيْعَةُ وَالضِّيَاعُ عِنْدَ الْحَاضِرَةِ : مَالُ الرَّجُلِ مِنَ النَّخْلِ وَالكَرْمِ وَالْأَرْضِ ، وَالْعَرَبُ لَا تَعْرِفُ الضَّيْعَةَ إِلَّا الْحَرْفَةَ وَالصَّنَاعَةَ . مِنَ اللِّسَانِ

على أكثر منه كما وصفت لك ، ولا تكون (رب) (١) إلا في أول الكلام لدخول هذا المعنى فيها .

وذلك قولك : رُبُّ رجلٍ قد جاءني ، وربُّ إنسانٍ خيرٌ منك .

* * *

وأما الكاف الزائدة^(٢) فمعناها التشبيه ؛ نحو : عبد الله كزيد ، وإنما معناه : مثلُ زيد ، وما أنت كخالد .

فلذلك إذا اضطر الشاعر جعلها بمنزلةٍ مثل ، وأدخل عليها الحروف ؛ كما تدخل على الأسماء . فمن ذلك قوله :

• وصالياتٍ ككَمَا يُوثِقِينَ^(٣) •

أدخلت الكاف على الكاف ؛ كما تدخل على (مثل) في قوله عز وجل : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)^(٤) . وقال الآخر :

٤
٤٥٦

(١) انظر الجزء الثالث ص ٦٥،٥٧

(٢) لعله يريد بالزائدة أنها ليست حرفا من بنية الكلمة ، لأنها أفادت معنى وهو التشبيه وكذلك عبر في اللام فقال : واللام الزائدة معناها الملك ، وقال : الباء الزائدة وانظر سيبويه ج ١ ص ٢٠٩ . ص ٣٩٢

(٣) تقدم في الجزء الثاني ص ٩٧ وسيأتي أيضا .

(٤) الشورى : ١١ في الروض الأنف ج ١ ص ٤٧ : « الكاف تكون حرف جسر وتكون اسما بمعنى مثل . ويدل ذلك (على) أنها حرف وقوعها صلة للذي ... وتكون اسما بمعنى مثل ويدل ذلك (على) أنها تكون اسما دخول حرف الجر عليها ... وإذا دخلت على مثل كقوله تعالى (ليس كمثل شيء) فهي اذن حرف اذ لا يستقيم أن يقال : مثل مثله » .

وفي البحر المحيط ج ٧ ص ٥١٠ : « تقول العرب : مثلك لا يفعل كذا ، يريدون به المخاطب . كأنهم اذا نفوا الوصف عن مثل الشخص كان نفيا عن الشخص وهو من باب المبالغة . فجرت الآية في ذلك على نهج كلام العرب من اطلاق المثل على نفس الشيء . وما ذهب اليه الطبري وغيره من أن مثلا زائدة للتوكيد .. ليس بجيد ، لأن مثلا اسم والأسماء لا تزداد بخلاف الكاف فانها حرف ، فتصلح للزيادة .

ويحتمل أيضا أن يراد بالمثل الصفة وذلك سائغ .. فيكون المعنى : ليس مثل صفته تعالى شيء من الصفات التي لغيره وهذا محتمل سهل والوجه الاول أغوص ... » .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣١٩ ، والمغنى ج ١ ص ١٥٣ وسر الصناعة ج ١ ص ٢٩١ - ٢٩٢ والخزانة ج ٤ ص ٢٧٣ . ومفردات الراغب ص ٤٧٨

* فَصِيرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ * (١)

ووقعت فاعلة ، ومفعولة على هذا المعنى ، وذلك قوله :

أَتَنَّتُهُونَ - وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ . كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْقَتْلُ (٢)

فالكاف هنا في معنى مثل . إنما أراد : شيء مثل الطعن .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٣ . على أن الكاف اسم بمعنى مثل .
وقال الأعلام « وجاز الجمع بين مثل والكاف جوازا حسنا ، لاختلاف لفظهما مع ما قصده من المبالغة في التشبيه ، ولو كرر المشعل لم يحسن » .
وقال أبو الفتح في سر الصناعة ج ١ ص ٢٩٦ : « فلا بد فيه من زيادة الكاف فكانه قال : فصيروا مثل عصف مأكول فأكد التشبه بزيادة الكاف ، كما أكد التشبه بزيادة الكاف في قوله تعالى (ليس كمثله شيء) إلا أنه في الآية أدخل الحرف على الاسم ، وهذا شائع وفي البيت أدخل الاسم وهو مثل على الحرف وهو الكاف » .
العصف : قال الغراء هو بقل الزرع . وقال الحسن البصري : الزرع الذي أكل جبهه وبقي تبته .

نسب الرجز في سيبويه الى حميد الارقط ونسبه العيني الى رؤبة .
وانظر الخزانة ج ٤ ص ٢٧٠ - ٢٧٢ والعيني ج ٢ ص ٤٠٢ والسنيوطي ص ١٧١
والروض الأنف ج ١ ص ٤٧ وسر الصناعة ج ١ ص ٢٩٦ - ٣٠٠ وشرح الكافية ج ٢ ص ٣١٩
وانظر ديوان رؤبة ص ١٨١ ذكر هناك على أنه مما نسب اليه وقبله :
ولعبت بهم طير أبابيل

(٢) وقوع الكاف اسما يجيء في الاختيار عند أبي الفتح وهو عند سيبويه مخصوص بالضرورة قال ج ١ ص ٢٠٣ : « إلا أن ناسا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل » وكذلك ابن هصفور

في سر الصناعة ج ١ ص ٢٨٥ : « فأما قوله : (ولن ينهى ذوى شطط كالطعن)
فلو حملته على اقامة الصفة مقام الموصوف كان أقبح ..
لان الكاف في بيت الأعشى هي الفاعلة في المعنى ...
والفاعل لا يكون الا اسما صريحا محضاوهم على امحاضه اسما أشد محافظة من جميع
الاسماء ... » .

اتنتهون . استفهام انكاري وروى : لاتنتهون ، هل تنتهون .

وتنتهون : بمعنى : تنزجرون .

ولن ينهى ذوى شطط : جملة معترضة بين الفعل ومتعلقه في البيت الثاني .

الشطط : الجور والظلم ، فعله كضرب وقتل .

والكاف من كالطعن فاعل ينهى اسم مضاف الى الطعن .

وفعل الطعن من باب نصر ، وجملة (يهلك) صفة للطعن لان اللام فيه للجنس .

القتل : جمع فتيلة أراد فتيلة الجراحة .

والمعنى : لاينهى أصحاب الجور مثل طعن نافذ الى الجوف يغيب فيه الزيت ، والقتل =

وقال الأخطل :

قَلِيلٌ غِرَارِ النَّوْمِ حَتَّى تَقْلَصُوا عَلَى كَالْقَطَا الْجُونِيِّ أَفْرَعَهَا الزَّجْرُ (١)

أراد مِثْلَ القَطَا .

وأما الباءُ فمعناه الإلصاق بالشيء ، وذلك قولك : مررت بزيد . فالباءُ ألصقتُ مرورك بزيد ، وكذلك : لصقتُ به ، وأشمتُ الناسُ به (٢) .

= البيت من قصيدة مشهورة للاعشى في ديوانه ص ٥٥ - ٦٣ وفي شرح المعلقات العشر للتبريزي ص ٢٨٨ - ٣٠٧ ، وانظر الخزانة ج ٤ ص ١٣٢ - ١٣٥ ، ص ٣٦٣ - ٣٦٦ والكمال ج ١ ص ٢٣٢ وسر الصناعة ج ١ ص ٢٨٣ - ٢٨٥ والمعنى ج ٢ ص ٢٨٩ - ٢٩٥ وابن يمش ج ٨ ص ٤٣ وآمال الشجرى ج ٢ ص ٢٢٩ ، ٢٨٦ وشرح الحماسة ج ٣ ص ٩٨ .

(١) استشهد به أبو الفتح في سر الصناعة ج ١ ص ٢٨٧ على أن الكاف اسم بمعنى مثل وذكر الشطر الثاني في الخصائص ج ٢ ص ٣٦٨ ولم ينسبه فيهما .
وذكر الشطر الثاني في المخصص ج ١٤ ص ٤٩ ونسبه الى الأخطل وقطعة منه في الخزانة ج ٤ ص ٢٦٦ ، وهو في ديوان الأخطل ص ١٩٦ وروايته هناك :

قَلِيلٌ غِرَارِ الْعَيْنِ حَتَّى يُقْلَصُوا عَلَى كَالْقَطَا الْجُونِيِّ أَفْرَعَهُ الْقَطْرُ

في المقصور والمدود ص ٨٨ : قطا ، جمع قطة وكتابه بالالف لانك تقول في الجمع قطوات ، وقد قطا يقطو .

وفي اللسان : القطا : طائر معروف سمي بذلك لثقل مشيه واحدته قطة والجمع قطا وقطيات ، وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٢٠٨ - ٢١٠ ، وعجائب المخلوقات ج ٢ ص ٢٤٢ .
والقطا نوعان : كدرى اسود منقط ببياض ، وجونى اسود ، والجونى اكبر من الكدرى .
تقلصوا : أسرعوا وشمروا ، وفي أصل المقتضب (يقلصوا) .

يريد أنه تنبه لهم بالليل وما زالك يرقبهم حتى ذهبوا مسرعين .
والرواية في غير المقتضب : أفزعه الزجر .

وانظر وصف القطا وأنواعه في المخصص ج ٨ ص ١٥٦ - ١٥٧ والحيوان للجاحظ ج ٥ ص ١٦٦ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٤ : « وباء الحجر إنما هي للالزاق والاختلاط وذلك قولك : خرجت بزيد ، ودخلت به ، وضربته بالسوط . ألزقت ضربك إياه بالسوط » .

و (مُنْذُ) في الأيام والليالي لإبتداء الغايات بمنزلة (مِنْ) في سائر الأسماء . وذلك قولك
لم أره مُنْذُ يومين ، فالغاية في الرؤية مما يلي أول اليومين (١) .

* * *

٤
٤٥٧

واللام الزائدة معناها / المِلْك ، والتحقيق (٢) .

* * *

وأما الأسماء المضافة إلى الأسماء بأنفسها فتدخل على معنى اللام ، وذلك قولك : المال لزيد .
كقولك : مال زيد ، وكما تقول : هذا أخُ زيد ، وجارُ لزيد ، وصاحبُ له ، فهذا بمنزلة قوله :
جاره ، وصاحبه (٣) .

فلا فصلَ بينهما إلا أن اللام إذا حالت بين الاسمين لم يكن الأول معرفة بالثاني من أجل
الحائل .

فإذا أضفت الاسم إلى الاسم بعدهُ بغيرِ حرف كان الأول نكرة ومعرفة بالذي بعدهُ .
فإذا أضفت اسماً مفرداً إلى اسمٍ مثلهُ مُفرد أو مضاف - صار الثاني من تمام الأول ، وصارا
جميعاً اسماً واحداً ، وانجرَّ الآخر بإضافة الأول إليه ، وذلك قولك : هذا عبد الله ، وهذا
غلام زيد ، وصاحب عمرو .

ولا تُدخل في الأول ألفاً ولا ماً ، وتحذف منه التنوين .

وذلك أن التنوين زائد في الاسم ، وكذلك الإضافة والألف واللام ، فلا يحتمل الاسم
زيادتين .

٤
٤٥٨

ألا ترى أنك تقول : هذا غلامٌ فاعلم . فإن زادت / الألف واللام قلت : هذا الغلامُ يا فتى ،
وكذلك إن أدخلت الإضافة قلت : هذا غلامُ زيد ، وهذه ثلاثة دراهم .
فإن أردت تعريف الأول عرفت الثاني ؛ لأنه إنما يكون الأول معرفة بما أضفته إليه .

(١) عقد باباً لمذ ، ومنذ في الجزء الثالث ص ٣٠-٣١

(٢) تكلم عنها وعن حركتها في الجزء الأول ص ٣٩ ، ص ٢٥٤ والثاني ص ٣٧

(٣) الاضافة تكون بمعنى اللام ، وبمعنى من باتفاق النحويين وزاد ابن السراج أنها تكون

بمعنى في .

انظر الخصائص ج ٣ ص ٢٦ وشرح الكافية ج ١ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ والأشباه ج ٢

ص ١٩٢ .

ألا ترى أنك تقول : هذا غلامٌ رجلي ، فيكون نكرة . فإذا أردت تعريفه قلت : هذا غلامٌ الرجل ، وهذا صاحبُ المال .

وكذلك هذه ثلاثة الأثواب ، وخمسة الدراهم . ويثُل ذلك قول الشاعر :

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَدْفَعُ الْبُكَاءَ ثَلَاثُ الْأَثَابِ وَالديَارُ الْبَلَاغُ^(١)

* * *

فإذا ثنيت الواجد ، ثم أردت إضافته حذف النون من الاثنين النون^(٢) والألف واللام فقلت : هذان غلاما زيد ، وصاحبا عمرو ، وحذفت الألف واللام والنون ؛ كما فعلت في الواحد . وكذلك الجمع ؛ نحو : هؤلاء مسامو زيد وصالحو قومهم .

* * *

فإن كان الاسم الذي تضيفه مشتقا من الفعل عاملا فيما بعده . فإن الثاني يدخل في صاة الأول . وذلك قولك : هذا ضارب زيد ، وهذان ضاربا زيد ، وهؤلاء ضاربو زيد .

فإن أدخلت الألف / واللام في الأول فهو جيد ؛ لأن معناها معنى الذي ؛ فلذلك دخلنا .

٤
٤٥٩

فإذا قلت في الواحد : هذا الضاربُ زيدا ، وهو القاتلُ الرجلَ فمعناه : الذي ضَرَبَ زيدا ، والذي قَتَلَ الرجلَ ، فتنصب ما بعده ؛ لأن فيه معنى الفعل ، ولا معنى للأسماء غير المشتقة في ذلك .

ألا ترى أنك لو قلت : هذا الغلامُ زيدا كان مُحالا .

فإن ثنيت الاسم المشتق من الفعل لم تعاقب الإضافة الألف واللام ؛ كما لا تعاقبها النون ، ولكن تكون الإضافة معاقبة للنون . وذلك قولك : هذان الضاربان ، فثنيت النون مع الألف واللام ؛ لأنها أقوى من التنوين ؛ وذلك أنها بَدَل من التنوين والحركة في الواحد ؛ كما قلت : هذان الغلامان .

(١) سبق في الجزء الثاني ص ١٧٦

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٩٤ : « فان كفت النون جرت ، وصار الاسم داخلا في الجار ، وبدلا من النون ، لأن النون لا تعاقب الألف واللام ، ولم تدخل على الاسم بعد أن ثبتت فيه الألف واللام . . . »

وتقول : هذان الضاريان زيدا ، والشامتان عمرا ، والمكرمون أحاك والنازلون دارك . ومن ذلك قولُ الله عزَّ وجلَّ (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ، وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) (١) وقال القطامي :

الضَّارِبُونَ عُمَيْرًا عَنْ دِيَارِهِمْ بِالنَّوْءِ يَوْمَ عُمَيْرٍ ظَالِمٍ عَادِي (٢)

فإذا أسقطت النون ، أضفت وجررت ، فقلت : هم الضارِبو / زيد ، وهما الشامتا عمرو ؛

كما قال الشاعر :

الْفَارِجُ بِبَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْهَمِ (٣)

وقال الأنصاري ، وأنشد هذا البيت منصوباً عنه ، وهو :

الحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ ، لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفٌ (٤)

فهذا لم يرد الإضافة ، فحذف النون بغير معنى فيه . ولو أراد غير ذلك لكان غير الجر خطأ ، ولكنه حذف النون لطول الاسم ؛ إذ صار ما بعد الاسم صلة له . والدليل على ذلك

(١) في سيبويه ج ١ ص ٩٤ : « فاذا ثبتت ، أو جمعت فأنبت النون قلت : هذان الضاريان زيدا ، وهم الضاريون الرجل . لا يكون فيه غير هذا ، لأن النون ثابتة . فمن ذلك قوله - عز وجل - (والمقيمِينَ الصلاةَ والمؤتُونَ الزكاةَ) .

الآية في النساء : ١٦٢

(٢) استشهد به ابن الشجري في أماليه ج ١ ص ١٣٢ على إضافة يوم إلى الجملة الاسمية والبيت من قصيدة للقطامي في ديوانه ص ٨٦-٩١ .

ورواية ابن الشجري : الضاريين عميراعن بيوتهم ، وروى في الديوان في بيوتهم .

وانظر ديوان المتنبي ج ٤ ص ١٥٩ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٥ على إضافة الفارجي إلى ما بعده ونسبه إلى رجل من بني ضبة

وصف أقواما أشرافا لا يحجبون عن الأمراء ، ولا تطلق الأبواب دونهم .

المبهم : المغلق . الفارج : الفاتح .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٥ على حذف النون للتخفيف ونصب عورة .

والنطف : الذنب ، وروى «وكف» : وهو العيب

ونسبه سيبويه إلى رجل من الأنصار وقال الأعلام : ويقال : هو قيس بن الخطيم .

والبيت مطلع قصيدة في ديوان قيس بن الخطيم طبع بفداد ص ٨١ ونشر دار العروبة

ص ١٧٢ .

وذكرنا أن التحقيق نسبة هذه القصيدة إلى عمر بن امرئ القيس ، انظر الثالث ص ١١٢ - ١١٣ وهذا الجزء ص ٧٣ ونسب في شروح سقط الزند ص ١٣٠٧ إلى الحارث بن ظالم

المري ، وانظر الخزانة ج ٢ ص ١٨٨ ، ٣٢٧ ، ٤٨٣ ، ج ٣ ص ٤٠٠ ، ٤٧٣ .

حَذَفُهُمُ النونَ تَمَّا لَمْ يُشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ ، وَلَا تَجُوزُ فِيهِ الْإِضَافَةُ (١) فَيَحْذَفُونَ لِطُولِ الصَّلَةِ . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَخْطَلِ :

أَبْنَى كَلَيْبٍ إِنَّ عَمَى اللَّذَّا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَعْلَالَ (٢)

فحذف النون من اللذين . وقال الأشهبُ بن رُمَيْلة :

إِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ (٣)

فإن قال قائل : ما بالك لا تقول في الاسم غير المشتق إذا تثنيته أو جمعته بالإضافة مع

الألف واللام فتقول : هما الغلاما زيد ، كما تقول : هما الضاربا زيد ؟

(١) الأسماء المهمة لا تضاف ؛ لأنها لا تكون نكرة قال سيبويه ج ٢ ص ١٠٤ :

« وإعلم أن هذه الأسماء لا تضاف إلى الأسماء كما تقول : هذا زيدك ، لأنها لا تكون نكرة ، فصارت لا تضاف ، كما لا يضاف ما فيه الألف واللام » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٥ على حذف النون من اللذان للتخفيف .

وقال ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ٣٠٦ : « فان ثنيت إلهي ففيه ثلاث لفات : اللذان بتخفيف النون ، واللذان بتشديدها ، واللذان بحذف النون ، قال الأخطل ٠٠٠ هذاقول الكوفيين ، وقال البصريون : إنما حذف النون لطول الاسم بالصلة » .

البيت للاخطل يفتخر بقومه ويهجو جريرا

الهمزة للنداء وبنو كليب بن يربوع هم رهط جرير ، وانظر جمهرة الأنساب ص ٢٢٥ - ٢٢٦ ، والخزانة ج ٢ ص ٤٩٩ - ٥٠٢ وديوان الأخطل ص ٤٤ وشرح المفضليات للأنباري ص ٤٣٨ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٦ على حذف النون تخفيفا لطول الاسم بالصلة من الذين . قال الأعلام : والدليل على أنه أراد الجمع قوله دماؤهم ، ويجوز أن يكون الذي واحدا يؤدي معنى الجمع ..

وهكذا روى في الموثلف والمختلف ص ٣٣ وروى في البيان والتبيين ج ٤ ص ٥٥ وان الألى حانت بفلج دماؤهم .

وفي معجم البلدان ج ٤ ص ٢٧٢ قال أبو منصور : فلج اسم بلد ثم أنشد البيت .. وقال غيره : فلج واد بين البصرة وحمى ضربة

وتقدم في الجزء الثالث ص ٣٥٧ أن فلجاً يغلب عليه التذكير فيصرف ..

الحين الهلاك ، ومعنى حانت دماؤهم : لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص .

كل القوم : صفة لقوم دلالة على كمالهم

قال الواحدى : يا أم خالد ، ويا ابنة القوم هو من عادة العرب بهذا الخطاب للنساء لحنهن على البكاء .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥٠٧-٥١١ ودخل البيت الحزم على هذه الرواية

والبيت للأشهب بن رُمَيْلة ، ونسبه أبو تمام في كتاب مختار القبائل إلى حريش بن محفض

وانظر السيوطى ص ١٧٥ والمفصل ج ٢ ص ٣٧

قيل له : إنما يقع الحذفُ في المشتقِّ ؛ لأنه يجوز أن تقول : هما الضاريان زيدا ،
والضاريون عمرا ، ولا يكون هذا في الغلام إذا ثنَّيته ، فلما كففت النون عاقبها ما كان
مُستعملا بَعْدَها .

وما لم يشتقَّ من الفعل لا معنى للاسم الثاني بَعْدَ النون فيه .

ألا ترى أنك لا تقول : هذان الغلامان زيدا ، ولا هؤلاء الصاحبون محمداً .

هذا باب

اسم الفاعل الذى مع الفعل المضارع

وذلك نحو قولك : هذا ضارب زيد . فهذا الاسم إن أردت به معنى ما مضى فهو بمنزلة قولك : غلامٌ زيدٌ .

تقول : هذا ضاربٌ زيدٌ أمس ، وهما ضاربا زيد . وهم ضاربو عبد الله . وهنَّ ضاربات أخيك . كلُّ ذلك إذا أردت به معنى الماضى لم يجز فيه إلا هذا ؛ لأنَّه اسم بمنزلة قولك : غلامٌ زيدٌ . وأخو عبد الله .

ألا ترى أنك لو قلت : هذا غلامٌ زيداً كان محالاً .

فكذلك/ اسمُ الفاعل إذا كان ماضياً لا تُنَوِّنُه ؛ لأنَّه اسم . وليست فيه مُضارعةُ الفعل (١) .

ولا يجوز أن تُدخل عليه الألف واللام وتُضيفه ؛ كما لم يجز ذلك فى الغلام : فهو كالأسماء التى لا معنى للفعل فيها .

وتقول : هؤلاء حواجُ بيتِ الله أمس ، ومررت برجل ضاربا الزيدان ، ومررت بقوم ملازموم إخوتهم ، فتثنى وتجميع ؛ لأنَّه اسم ؛ كما تقول : مررت برجل أخواه الزيدان ، وأصحابه إخوتك .

* * *

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٨٧ : « فاذا أخبر أن الفعل قد وقسح ، وانقضى فهو بغير تنوين البتة ، لانه انما أجرى مجرى الفعل المضارع له ، كما أشبهه الفعل المضارع فى الاعراب . فكل واحد منهما داخل على صاحبه ، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التى من غير ذلك الفعل ، لانه انما شبه بما ضارعه من الفعل ، كما شبه به فى الاعراب ، وذلك قولك : هذا ضارب عبد الله ، وأخيه .

وجه الكلام ، وحده الجر ، لانه ليس موضعاً للتثوين ، وكذلك قولك : هذا ضارب زيد فيها وأخيه . . . »

فإن جعلت اسم الفاعل في معنى ما أنت فيه ولم ينقطع ، أو ما تفعله بعد ، ولم يقع -
جَرى مَجْرَى الفِعْل المضارع في عمله وتقديره ؛ لَأَنَّهُ في معناه (١) وقد مضى تفسير هذا (٢) .
وذلك قولك : زيد أَكَلُ طعامك الساعة - إذا كان في حالِ أَكَلٍ ، وزيد أَكَلُ طعاما غدا ؛ كما
تقول : زيد يَأْكُلُ الساعة - إذا كان في حالِ أَكَلٍ ، وزيد يَأْكُلُ غدا .

وتقول على هذا : أخواك أَكَلان طعاماً ، وقومك ضارِبُونَ زيدا ، وأخوانك ضارِبَاتُ عمرو .
وتقول : مررت برجل ضاربٍ زيدا ، فتصفه به ؛ لَأَنَّهُ نكرةٌ مِثْلُهُ ؛ كما تقول : مررت
برجل يضرب زيدا .

٤
٤٦٣

ولو قلت ذلك في اسم الفاعل - إذا أردت ما مضى - لم يقع ذا الموقع ، وذلك أنك لا تقول :
مررت برجلٍ ضاربٍ زيدٍ إِلَّا على البَدَل ؛ كما لا تقول : مررت برجلٍ غلامٍ زيد .
وتقول : مررت بزید ضارباً عمرا . إذا أردت التي تجرى مَجْرَى الفِعْل . فإن أردت
الأخرى قلت : مررت بزید ضاربٍ عمرو ؛ كما تقول : مررت بزید غلامٍ عمرو .

* * *

واعلم أَنَّهُ قد يجوز لك أن تحذف النون والتنوين من التي تجرى مَجْرَى الفعل ؛ ولا
يكون الاسم إِلَّا نكرةً وإن كانا مضافاً إلى معرفة ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا تحذف النون استخفافاً . فلَمَّا
ذهب النون عاقبتها الإضافة ، والمعنى معنى ثَبَاتِ النون (٣) . فمن ذلك قول الله عزَّ
وجلَّ : (هَدِيًّا بِالرَّحْمَةِ الكَعْبَةِ) (٤) فلو لم ترد التنوين لم يكن صفةً لهْدَى وهو نكرة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٨٢ : « بابي من اسم الفاعل الذي يجري مجرى الفعل المضارع
في المفعول في المعنى فاذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان منونا نكرة .
وذلك قولك : هذا ضارب زيدا غدا . فمعناه وعمله : هذا يضرب زيدا غدا . »

وإذا حدث عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك . وذلك قولك : هذا ضارب
عبد الله الساعة ، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا الساعة ، وكان زيد ضارباً أبالك ،
فإنما يحدث أيضاً عن اتصال فعل في حين وقوعه . . فمعناه وعمله كقولك : كان زيد يضرب
أباك »

(٢) انظر الجزء الثاني ص ١١٩

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٨٤ : « ويزيد هذا عندك بيانا قوله - عز وجل - (هديا بالرحمة الكعبة) و (عارض معطرنا) فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة . »
(٤) المائدة : ٩٥

ومن ذلك قوله تعالى : (هَذَا عَارِضٌ مُّطِرُنَا) (١) و (ثَانِي عَطْفِيهِ) (٢) ؛ لِأَنَّهُ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ . وَلَا تَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكْرَةً .

/ ومن ذلك قولُ الله عزَّ وجلَّ : (إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ) (٣) فَإِنَّمَا هَذَا حِكَايَةُ قَوْلِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ قَبْلَ إِرسَالِهَا .

وكذلك (إِلَّا آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا) (٤) و (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) (٥) ومن نَوْنٍ قَالَ : (آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا) (٦) ، و (ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) (٧) ؛ كَمَا قَالَ عزَّ وجلَّ : (وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ) (٨) . وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ ، وَذَلِكَ أَخْفٌ وَأَكْثَرُ ، إِذْ لَمْ يَكُنْ نَاقِضًا لِمَعْنَى ، وَكِلَاهُمَا فِي الْجَوْدَةِ سَوَاءً . قَالَ جَرِيرٌ :

يَا رَبَّ غَابِطًا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَتَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا (٩)

ف(رَبٌّ) لَا تَقَعُ إِلَّا عَلَى نَكْرَةٍ ، وَإِنَّمَا حَذَفَ التَّنْوِينَ اسْتِخْفَافًا وَهُوَ يَرِيدُ : رَبٌّ غَابِطٌ لَنَا . وَمِثْلُهُ :

(١) الاحقاف : ٢٤ .

(٢) الحجج : ٩ .

(٣) القمر : ٢٧ .

(٤) مريم : ٩٣ .

(٥) في آل عمران : ١٨٥ ، والانبياء : ٣٥ ، والمنكبات : ٥٧ .

(٦) في البحر المحيط ج ٦ ص ٢٢٠ : « وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَأَبُو حَيَّوَةَ ، وَطَلْحَةُ (الْآتَى) بِالتَّنْوِينِ ، وَ (الرَّحْمَنُ) بِالنَّصْبِ ، وَ الْجُمْهُورُ بِالْإِضَافَةِ » وَانظُرْ شَوَاذَ ابْنِ خَالَوَيْهِ ص ٨٦ .

(٧) هي من الشواذ أيضا الاتحاف ص ١٨٣ ، ص ٣١٠ وابن خالويه ص ٢٣ .

(٨) المائدة : ٢ .

وفي سيبويه ج ١ ص ٨٣ - ٨٤ : « وَأَعْلَمُ أَنَّ الْعَرَبَ يَسْتِخْفُونَ فِيحَذِفُونَ النُّونَ وَالتَّنْوِينَ ، وَلَا يَتَغَيَّرُ مِنَ الْمَعْنَى شَيْءٌ ، وَيَنْجِرُ الْمَفْعُولُ لِكُفِّ التَّنْوِينِ مِنَ الْأَسْمِ ، فَصَارَ عَمَلُهُ فِيهِ الْجَرُّ ، وَدَخَلَ فِي الْأَسْمِ مَعَاقِبًا لِلتَّنْوِينِ ، فَجَرَى مَجْرَى غَلَامِ عَبْدِ اللَّهِ فِي اللَّفْظِ ، لِأَنَّهُ أَسْمٌ ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِثْلَهُ فِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ ، وَلَيْسَ يَغْيِرُ كُفَّ التَّنْوِينِ إِذَا حَذَفْتَهُ مَسْتَخْفًا مِنَ الْمَعْنَى شَيْئًا ، وَلَا يَجْعَلُهُ مَعْرِفَةً . »

فمن ذلك قوله - عز وجل - (كل نفس ذائقة الموت) و (انا مرسلو الناقة)
فالمعنى معنى (ولا آمين البيت الحرام)

(٩) تقدم في الجزء الثالث ص ٢٢٧

هَلْ أَنْتَ بَاعْتُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدٌ رَبٌّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقٍ (١)

أراد : باعْتُ دِينَارًا ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَفْهِمُهُ عَمَّا سَيَقَعُ .

ونصب الثاني لِأَنَّهُ أَعْمَلٌ فِيهِ الْفِعْلُ . كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْ بَاعْتُ عَبْدًا رَبًّا . ولو جَرَّهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ كَانَ عَرَبِيًّا جَيِّدًا مِثْلَ النَّصْبِ .

٤
٤٦٥

وذلك لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِمْ أَنْ يَحْمِلُوا الْمَعْطُوفَ عَلَى مَا غُطِفَ عَلَيْهِ ، نَحْوُ : هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ ، وَعَمْرُو غَدَا ، وَيَنْصُبُونَ عَمْرًا . إِلَّا أَنَّ الثَّانِيَّ كَلَّمَا تَبَاعَدَ مِنَ الْأَوَّلِ قَوِيَ النَّصْبُ ، وَاخْتِيرَ . نَحْوُ قَوْلِكَ : هَذَا مَعْطَى زَيْدِ الدَّرَاهِمِ ، وَعَمْرُو الدَّنَانِيرِ ، وَالجَرُّ جَيِّدٌ بِالْفِعْلِ .

ولو قلت : هَذَا مَعْطَى زَيْدِ الْيَوْمِ الدَّرَاهِمِ ، وَغَدَا عَمْرًا الدَّنَانِيرَ - لَمْ يَصَاحِ [أَنَّ عَمْرًا] (٢) إِلَّا النَّصْبُ ، لِأَنَّكَ لَمْ تَعْطِفَ الْأِسْمَ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، وَإِنَّمَا أَوْقَعْتَ الْعَطْفَ عَلَى الظَّرْفِ ، فَلَمْ يَقْوِ الْجَرُّ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرُو ، وَلَا تَقُولُ : مَرَرْتُ أَمْسَ بِزَيْدٍ ، وَالْيَوْمَ عَمْرُو . فَإِذَا أَعْمَلْتَهُ عَمَلَ الْفِعْلِ جَازَ ؛ لِأَنَّ النَّاصِبَ يَنْصَبُ مَا تَبَاعَدَ مِنْهُ .

(١) ظاهر كلام المبرد ان عبد رب منصوب بالعطف على محل دينار، لان (باعث) اسم فاعل بمعنى الاستقبال .

واستشهد بالبيت سيبويه ج ١ ص ٨٧ فقال ابن خلف :

الشاهد فيه نصب عبد رب باضمار فعلل كأنه قال : أو تبعث عبد رب ، ولا يجوز أن يضم الالف الفعل المستقبل ، لأنه مستفهم عنه بدليل قوله : هل .

ويجوز أن ينصب عبد رب بالعطف على موضع دينار ، لأنه مجرور في اللفظ منصوب في المعنى .

وقال الأعلام : الشاهد فيه نصب عبد رب حملا على موضع دينار .

ورد عليه البغدادي في الخزانة بأن الكلام السابق في سيبويه يفيد تقدير فعل ناصب . كأنه قال : أوقظ دينارًا ، أو عبد رب وهمسارجلان ، أخا عون : صفة أو بدل ، أو عطف بيان .

قال البغدادي : البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها . وقيل هو لجابر النسبي أو لجرير أو لتأبط شرا وقيل بمصنوع هو ليس في ديوان جرير .

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٧٦ - ٤٧٧ ، والمعنى ج ٣ ص ٥٦٣ - ٥٦٧ وشواهد الكشاف

(٢) تصحيح السيرافي

ص ٢٠٦ .

ألا ترى أنك تقول : هذا ضاربُ اليوم زيدا ، وغدا عمرا ؛ كما تقول : هذا يضربُ
اليوم زيدا ، وغدا عمرا .

وكذلك تقول : هذا ضاربك وزيدا غدا . لئلا لم يجز أن تعطف الظاهر على المضمر المجرور (١)

حملته على الفعل ؛ كقول الله عزَّ وجلَّ : (إِنَّا / مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ) (٢) كأنه قال :
وَمُنْجُونَ أَهْلَكَ ، ولم تعطف على الكاف المجرورة .

٤
٤٦٦

ومما تُنشده العرب نصباً وجرّاً لاشتمال المعنى عليهما جميعاً قولُ لبيد :

فإن لم تجد من دُونِ عَدْنَانَ والِدَا دُونَ مَعْدٍ ، فَلْتَرَعَكَ العَوَاذِلُ (٣)

ينصبون (دُون) ويجرونها . وقال الفرزدق :

فَعُودٌ لَدَى الأبوابِ طُلَّابٌ حَاجَةٌ عَوَانٍ مِنَ الحَاجَاتِ أَوْ حَاجَةٌ بِكَرًّا (٤)

(١) لا يعطف على الضمير المجرور الا بإعادة الجار اسما كان أو حرفا .

(٢) العنكبوت : ٣٣ .

في البحر المحيط ج ٧ ص ١٥١ : « الكاف في مذهب سيبويه في موضع جر ، وأهلك منصوب
على اضمار فعل : أى ونجى أهلك ومن راعى هذا الموضع عطفه على موضع الكاف .. »

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٤ على العطف على الموضع فعطف دون المنصوب على محل
دون المجرور بمن ، لأن معنى تجد من دون عدنان ، وتجد دون عدنان واحد .

وقال ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ٩٥ : ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في
اللفظ زائدا . بدليل قوله : « وأنشد البيت .. »

وزعه يزعه بالفتح ، ويزعه بالكسر ، وزعا ، ووزوعا : إذا كفه .

يقول : لم يبق لك أب حى الى عدنان ، فكف عن الطمع فى الحياة .

البيت من قصيدة للبيد يرثى بها النعمان بن المنذر فى ديوانه ص ٢٥٤ - ٢٦٦ .

وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٣٩ - ٣٤١ ، ج ٣ ص ٦٦٩ ، والمعنى ج ١ ص ٧ - ٢٠ ، والسيوطى

ص ٥٦ ، والشعر والشعراء ص ٢٣٧ ، وشواهد الكشف ص ٢٢٣ .

(٤) البيت من قصيدة للفرزدق فى ديوانه ص ٢٢٥ - ٢٢٨ قالها لما أراد زياد أن يخدعه ليقع

فى يده .

والشاهد فيه عطف حاجة بكرا على محل حاجة عوان . فى الأضداد لابن الانبارى ص

٣٣ . حاجة عوان : طلبت مرة بعد مرة وأنشد البيت .

وذكر البيت فى ديوان ذى الرمة ص ٦٦٧ على أنه مما نسب الى ذى الرمة وروايته :

وقوفا لدى الأبواب .

وقال جرير :

جِيثُوا بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنْظُورٍ بِنِ سَيَّارِ (١)

يَجْرُونَ (مِثْل) ، وينصبونها . فمن جرَّ فعلى الأوَّل ، ومن نصب فعلى : أو هاتوا مِثْلَ أُسْرَةٍ ؛ لأنَّ هذا إذا أضمر لم يخرج من معنى الأوَّل . ومن قال هذا قال : خَشِنْتَ بِصَدْرِكَ ، وصدرَ زيد ، على الموضع (٢) .

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٤٨ ، ص ٨٦ على العطف على المحل .
وقال الأعمى : استشهد به لحمل الاسم المعطوف على موضع الباء وما علمت فيه ، لأن معنى قوله : جئني بمثل بني بدر : هاتني مثلهم ، فكانه قال : هات مثل بني بدر أو مثل أسرة منظور .
والذي يظهر لي أن الذي سوغ العطف على المحل في قول جرير : جئني بمثل بني بدر ان الفعل (جاء) يتعدى بنفسه وبحرف الجر وقد جاء الاستعمالان كثيرا في القرآن الكريم وقد صرح بذلك أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٢٧٨ فقال : وجئت زيدا وجئت إليه .
ولو كان مجيء الفعل المتعدى بحرف الجر بمعنى فعل متعد بنفسه مما يسوغ العطف على المحل في الاختيار لم يكن نحو مررت بزید وعمرا من القليل .

قال ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ٩٥ : « العطف على المحل وله عند المحققين ثلاثة شروط : أحدها : إمكان ظهوره في الفصح ٠٠ فعلى هذا لا يجوز مررت بزید وعمرا خلافا لابن جني ٠٠ »
وأبو الفتح عرض لذلك في الخصائص ج ٦ ص ١٠٢ فقال : « ألا ترى أنك تحكم عليها (الباء) وعلى ما جرته بأنهما جميعا في موضع نصب بالفعل حتى أنك لتجيز العطف عليهما جميعا بالنصب ، نحو قولك : مررت بك وزيدا ، ونزلت عليهما وجعفرًا » .

وقال في ص ١٠٦ : فتقول : مررت بزید وعمرا وانظر ص ٣٤١ .
وفي كلام سيبويه ما يفيد جواز ذلك قال في ج ١ ص ٤٨ : « ولو قلت : مررت بعمر ووزيدا لكان عريبا » .

وكذلك قول المبرد بعد : وعلى نحو من هذا أجازوا مررت بزید وعمرا لأن معناه : أتيت ، فحمله على المعنى . وانظر ص ٣٣ من هذا الجزء .
والبيت من قصيدة لجرير في ديوانه ص ٣١٠ - ٣١٣ وروايته : جئني كرواية سيبويه .
يخاطب الفرزدق ، فيفخر عليه بسادات قيس ، لأنهم أخواله وبنو بدر من فزارة وفيهم شرف قيس بن عيلان .

وبنو سيار من سادات فزارة ، (انظر جمهرة الانساب ص ٥٨)
أسرة الرجل : رهطه الأذنون اليه واشتقاقه من أسرت الشيء : اذا شدته وقويته ، لأن الانسان يقوى برهطه على العدو .

(٢) جعل أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٢٧٨ خشن مما يتعدى بنفسه تارة ، وبحرف الجر أخرى مثل جاء .
معناه : أوغر صدره وأغضبه وانظر ص ٧٣ ، ص ١١١ من هذا الجزء .

وعلى نَحْوٍ من هذا أجازوا : مررت بزريد وعمرا ؛ لَأَنَّ معناه : أتيت ، فحمله على المعنى ؛
إذ كان قولك (بزريد) بعد مررت في موضع نصب . وقال الشاعر :

/ أَلَا حَىٰ نَدْمَانِي عُمَيْرَ بِنَ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنِ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا (١)
كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْ تَلَاقِينَا غَدًا .

٤
٤٦٧

* * *

واعلم أَنَّ اسم الفاعل إذا كان لما مضى فقلت : هذا ضاربُ زيد أُمِّس وعمرو ، وهذا
مُعْطَى الدرهم أُمِّس وعمرو - جاز لك أَن تنصبَ عمرا على المعنى لبُعْده من الجارِّ . فكأنَّك
قلت : وأعطى عمرا (٢) فمن ذلك قول الله عزَّ وجلَّ : (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ
وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا) (٣) على معنى : وجعل ، فنصب .

(١) تقدم في ص ١١٢ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٨٧ : « فإذا أخبرت أن الفعل قد وقع وانقطع - فهو بغير تنوين
البتة ... »

• أو قلت : هذا ضارب عبد الله وزيدا جاز على اضمار فعل ؛ أي : وضرب زيدا .

• وإنما جاز هذا الاضمار ، لأن معنى الحديث في قولك : هذا ضارب زيد : هذا ضرب زيدا
• وإن كان لا يعمل عمله فحمل على المعنى ... »

• وقال في ص ٨٩ : « وكلما طال الكلام كان أقوى . وذلك أنك لا تفصل بين الجار وبين ما
يعمل فيه ، فكذلك صار هذا أقوى . فمن ذلك قوله - عز وجل - (وجاعل الليل سكنا والشمس
والقمر حسبانا) ... »

• وانظر ص ١٧٨ من سيبويه أيضا .

(٣) الآية في الانعام : ٩٦ - وقراءة : وجاعل من السبعة أيضا في النشر ج ٢ ص ٣٦ :

« قرأ الكوفيون وجعل بفتح العين من غير ألف وبنصب اللام من الليل .

• وقرأ الباقون بالالف وكسر العين ورفع اللام وخفض الليل » .

• وانظر الاتحاف ص ٢١٤ والبحر المحيط ج ٤ ص ١٨٦ .

هذا باب

من مسائل الفاعل

تقول : مررت برجل قائم أبوه ، فترفع الأب بفِعْلِهِ ، وتجرى (قائماً) على رجل ؛
لأنه نكرة وصفته بنكرة ، فصار كقولك : مررت برجل يقوم أبوه .

فإن قال قائل : قد علمنا أن القيام للأب ، فكيف يجوز أن يجرى على رجل ؟

قيل له : لأن قولك : قائم أبوه - إنما هو صفة للرجل في الحقيقة .

٤
٤٦٨

ألا ترى أنك قد حلّيت / الرجل بقيام أبيه ؛ كما تحلّيه بفِعْلِهِ ، وفصلت بهذه الصفة
بينه وبين رجل لم يقم أبوه ؛ كما أنك إذا قلت : مررت برجل قائم فصلت بينه وبين من
لم يقم . ولو قلت : مررت برجل قائم أبوه . تريد بقائم التأخير ، كأنك قلت : مررت برجل
أبوه قائم ، ثمّ قدّمت على هذه الجهة - كان جيّداً ، وكنت تقول على هذا الشرط :
مررت برجل قائمان أبواه ، لأنك تريد : أبواه قائمان :

وعلى القول الأول - وهو الأجود - مررت برجل قائم أبواه ، وقائم أبواه ؛ لأنه بمنزلة
الفعل المقدّم (١) .

وتقول : مررت بزید ضارباً عمراً أخواه ، ومررت بجاريتك قائماً إليها أبواك ، وهذا
رجل ملازمه إخوته . أردت : ملازم له إخوته ، فطرح التثنية استخفافاً على ما وصفت
لك في الذي قبله (٢) .

* * *

(١) في الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٢٧ - ٢٨ مجلس بين ثعلب وابن كيسان في مررت برجل

قائم أبوه .

(٢) يريد أن الإضافة لفظية ، فاسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال .

وتقول : زيدا عمرو ضاربٌ ؛ كما تقول : زيدا عمرو يضرب^(١) .
ولو قلت : زيدا عمرو الضاربُ لم يجز ؛ لأنَّ الفِعْلَ صار في / الصلة^(٢) .
ولو قلت : عبدُ الله جاريتُك أبوها ضاربٌ - كان بين النحويين فيها اختلاف . وذلك أنَّ بعضهم يقول :

إذا قلت : عبدُ الله زيدٌ ضاربٌ - فإنَّما نصبت عبد الله بضارب الذي هو خير زيد . فكأنَّك قلت : زيد يضرب عبد الله . وزيد ضاربٌ عبد الله .

فإذا قلت : عبدُ الله جاريتُك أبوها ضاربٌ . فالجارية ابتداء ، و(أبوها) ابتداء ثانٍ ، و(ضارب) خبر أبيها ، وهما جميعاً خبر الجارية ، فقد تباعد آخر الكلام من أوَّله .

وليس ما قالوا في كراهية النصب بشيء . وذلك لأنَّ (ضارباً) يجري مجرى الفِعْل في جميع أحواله من العَمَل . فالتقديم والتأخير في الفِعْل ، وما كان خبراً للأوَّل - مفرداً أو مع غيره - فمجراهما واحد .

وإنَّما يُكره الفصلُ بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه . نحو قولك : كانت زيدا الحمى تأخذ . فتنصب زيدا بتأخذ ، و(تأخذ) خبر (كان) ، وتفصل بزید بين اسم (كان) وخبرها وليس (زيد) لها باسم ولا خبر . فهذا الذي لا يجوز^(٣) .

أو يكون العامل غير متصرف / فلا يجري مجرى الفِعْل ، نحو : عندي عشرون اليوم درهماً ، وإنَّ منطلقُ زيدا ، وزيدا إنَّ منطلق . فهذا الذي لا يجوز .
فأما إذا كان العامل متصرفاً ، ولم تفصل بينه وبين المعمول فيه بشيء ليس منه ، ولا بسببه - فعَمَلُه فيه كعَمَلِه إذا وليه . وقد فسّرنا مثل هذا فيما مضى^(٤) .

(١) تقديم معمول الخبر على المبتدأ جائز سواء كان الخبر مفرداً أو جملة فعلية أو اسمية عند المبرد وقد أشار الى ذلك الفارقي فيما مضى ما لم يمنع مانع كما سيأتي .

وقال المبرد ١٠١ : كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله .

(٢) زيدا مفعول به لصلة آل ، ولا تتقدم الصلة ولا شيء منها على الموصول فهذا هو الذي منع من تقديم معمول الخبر على المبتدأ .

(٣) انظر ص ٩٩ .

(٤) انظر ص ٨٧ ، ١٠٩ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَادِرِ: أَعْجَبَنِي الْيَوْمَ ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا . إِنْ جَعَلْتَ (الْيَوْمَ) نَصْبًا بِأَعْجَبَنِي فَهُوَ جَيِّدٌ .

وَإِنْ نَصَبْتَهُ بِالضَّرْبِ كَانَ مُحَالًا ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الضَّرْبَ فِي مَعْنَى « أَنْ فَعَلَ » ، وَ « أَنْ يَفْعَلَ » فَمُحَالٌ أَنْ يَنْصَبَ مَا قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُ فِي صِلَتِهِ وَلَا يَعْمَلُ إِلَّا فِيهَا كَانَ مِنْ تَمَامِهِ ، فَيَصْبِرُ بَعْضُ الْأَسْمِ ، وَلَا يُقَدِّمُ بَعْضُ الْأَسْمِ عَلَى أَوَّلِهِ (١) .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَعْنَى أَنْ وَصَلَتْهَا أَعْمَلَتْهُ (٢) عَمَلَ الْفِعْلِ إِذْ كَانَ نَكْرَةً مِثْلَهُ ، فَقَدِّمْتَ فِيهِ وَأَخْرَجْتَ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ضَرْبًا زَيْدًا ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : زَيْدًا ضَرْبًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى (أَنْ) ، إِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ .

فَقَوْلُكَ : (ضَرْبًا زَيْدًا) يَنْتَصِبُ بِالْأَمْرِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : اضْرِبْ ، إِلَّا أَنَّهُ صَارَ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ لَمَّا حَذَفْتَهُ (٣) .

أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ «سَقِيَا» بِمَنْزِلَةِ /سَقَاكَ اللهُ ، وَ«مَرْحَبًا» (٤) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِكَ : رَحِبْتَ بِلَادُكَ .
فَعَلَى هَذَا يَجْرِي مَا وَصَفْتَ لَكَ فِي الْإِعْمَالِ ، وَالتَّقْدِيمِ ، وَالتَّأْخِيرِ .

٤
٤٧١

(١) انظر الجزء الأول ص ١٣

(٢) في الأصل : أعملتها .

(٣) انظر الجزء الأول ص ١٣

(٤) انظر الجزء الثالث ص ٢١٨ ، ٢٢١

هذا باب

الصفة المُشَبَّهة بالفاعل فيما يَعْمَلُ فيه

وإنما تَعْمَلُ فيما كان من سببها^(١)

وذلك كقولك : هذا حَسَنُ الوَجْهِ ، وكثير المال .

اعلم أنَّ هذه الصفة إنما حَدُّها أن تقول : هذا رجل حَسَنٌ وَجْهُهُ ، وكثيرٌ مالُهُ . فترفع ما بَعَدَ (حَسَنٌ) و(كثير) بفِعْلِهِمَا ؛ لِأَنَّ الحُسْنَ إنما هو للوَجْهِ ، والكثرة إنما هي للمال فهذا بمنزلة قولك : هذا رجل قائمٌ أبوه ، وقاعدٌ أخوه .

ويجوز أن تقول : هذا رجل حَسَنُ الوَجْهِ . فالوَجْهُ لم يجعل (حَسَنًا) معرفة ، وإن كان مضافاً إليه ؛ وذلك لِأَنَّ التنوين هو الأَصْلُ . ومعنى هذه الإضافة الانفصال^(٢) ؛ كما كان ذلك في قوله : (هَدِيًّا بِالرِّغِ الكَعْبَةِ) و(هَذَا عَارِضٌ مُمَطِّرُنَا)^(٣) / لِمَا كان التقدير : إنما هو التنوين ثَبَّتَ الاسم نكرة ، وصار بمنزلة ما لَفَظُوا بتنوينه .

فيجوز في هذا أَوْجُهُ :

٤
٤٧٢

(١) في سيبويه ج ١ ص ٩٩ - ١٠٠ : « باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ، ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل ، لأنها ليست في معنى الفعل المضارع فانما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه . . . انما تعمل فيما كان من سببها معرفا بالالف واللام أو نكرة لا تجاوز هذا . . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٠ : « ومع هذا انهم لو تركوا التنوين أو النون لم يكن أبدا الا نكرة على حاله منونا . . . »

ونقل الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٥٦ أن اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها اضافة لفظية وان ذلك من المتفق عليه ومثله في ابن يعيش ج ٢ ص ١٢٠ وغيرهما وما في كليات أبى البقاء ص ٥٤ من أن اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها معنوية مفيدة للتعريف أو التخصيص غير صحيح مخالف لنقل النحويين .

(٣) انظر ص ١٤٩ ، ١٥٠ فقد ذكر الآيتين هناك .

منها الأَصْلُ ، نحو : حَسَنٌ وَجْهَهُ ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ ، وَحَسَنٌ وَجْهٌ ، وَحَسَنٌ وَجْهًا ، وَحَسَنٌ الْوَجْهَ (١) . كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ وَمَعْنَاهُ وَاحِدٌ فِي نَكَرَتِهِ وَأَجُودُ ذَلِكَ - إِذَا لَمْ تَقْلُ حَسَنٌ وَجْهَهُ - : حَسَنُ الْوَجْهِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ (وَجْهَهُ) كَانَ مَعْرِفَةً وَهُوَ الْأَصْلُ . فَكَانَ الْأَحْسَنُ أَنْ يُوَضَّعَ فِي مَوْضِعِهِ مَعْرِفَةً مِثْلَهُ .

لَا تَعْرِفُ الْأَوَّلُ ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ ، وَأَنَّهُ لَوْ عَرَفَهُ لَمْ يَكُنِ الْأَوَّلُ مَعْرِفَةً ، وَإِنَّمَا صَارَ (وَجْهَهُ) مَعْرِفَةً ، لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَعْْنِي مِنَ الْوَجْهِ إِلَّا وَجْهَهُ .

وَأَمَّا حَسَنٌ وَجْهَهُ (٢) فَإِنَّهُ أَحْفُ فِي اللَّفْظِ . فَحَذَفُوا الْأَلْفَ وَاللَّامَ تَخْفِيفًا ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : هُوَ حَدِيثٌ عَهْدٌ بِالْوَجْهِ وَأَنْشُدُ :

* لَأَحِقُّ بَطْنٌ بِقِرَاءِ سَمِينِ (٣) *

(١) صور الصفة المشبهة مع معمولها المشهورة ستة وثلاثون صورة وبيانها :

الصفة لها صورتان : تكون بال ومجردة منها .

معمول الصفة : إما أن يكون بال أو مضافا لما فيه ال أو مضافا للضمير أو مضافا لمضاف

إلى الضمير أو مجردا من ال والإضافة أو مضافا إلى المجرد فهذه ستة أحوال للمعمول .

وعلى كل إما أن يكون المعمول مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ، فمجموع صور المعمول ١٨

صورة : ٦ × ٣ .

وبضرب حالتى الصفة فى أحوال المعمول تكون الصور ٣٦ صورة : ١٨ × ٢ .

المنتج من الجز فى هذه التصور باتفاق النحويين صورتان .

(أ) أن تكون الصفة بال والمعمول مضاف إلى الضمير ، نحو : الحسن وجهه أو وجه غلامه .

(ب) أن تكون الصفة بال مضافة إلى المجرد ، نحو : الحسن وجهه أو وجه غلام .

واختلفوا فيما إذا كانت الصفة مجردة من ال مضافة إلى معمول مضاف للضمير ، نحو :

حسن وجهه : فسبويه والبصريون أجازوها فى الضرورة ، والكوفيون أجازوها فى السعة

والاختيار وانظر تفصيل ذلك فى شرح الكافية لابن الحاجب ص ٩٥ - ٩٦ وشرحها للجامى

ص ١٩١ - ١٩٢ وشرحها للمصام ص ٢٤٣ - ٢٤٤ وشرحها للرضى ج ٢ ص ١٩٢ - ١٩٥ وابن

يعيش ج ٦ ص ٨٤ - ٨٩ والأشمونى وغيره .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٩٤ - ١٩٥ : « ومسالمة لا قبيحة ولا فى غاية الحسن

وهى حسن وجه بالجر إذ كل ما ذكرنا فى حسن الوجه حاصل فيه الا مطابقة المعمول لأصله فى

انتصريف : أعنى وجهه » .

(٣) استشهد به سبويه ج ١ ص ١٠١ على إضافة لاحق إلى بطن وهو نكرة .

الأصل لا حق بطنه . وقال الآخر :

أولا سَيِّئِي زِيٌّ إِذَا مَا تَلَبَّسُوا إِلَى حَاجَةٍ يَوْمًا مُخَيَّبَةً بَزْلًا (١)

٤
٤٧٣

وإنما جاز حذف الألف واللام لعلم السامع أنك لا تعنى إلا وجهه ، وأن الأول لا يكون به معرفة أبداً .

وقال ابن يعيش ج ٦ ص ٨٥ : « الشاهد فيه اضافة (لاحق) الى (البطن) مع حذف الألف واللام فهو بمنزلة حسن وجه .

واعلم أن قوله : لاحق بطن وان كان أسله اسم فاعل كضارب ، وخارج فانما ذكره في هذا الباب : لأنه أجرى مجرى الصفة المشبهة ، فقدربلا حق بطنه ، كما قدر حسن وجه بحسن وجهه فالبطن فاعل في المعنى ، كما أن الوجه فاعل في المعنى ، واسم الفاعل لا يضاف الى الفاعل . لا تقول : هذا ضارب زيد وزيد فاعل ، لأن الشيء لا يضاف الى نفسه ، وليس كذلك الصفة ، لأنها نقلت النقل انذى لا يكون في اسم الفاعل ، .

اللاحق : الضامر .

القرأ : الظهر . يكتب بالألف لأنك تقول للطويلة الظهر قرواء انظر ابن ولاد ص ٨٧ وذكر في اللسان أن تثنيه قروان ، وقريان عن الحياني .

وصف فرسا بضموز البطن ، ثم نفى أن يكون ضموره من هزال .

والرجز لحميد الأرقط كما في سيبويه وابن يعيش .

ولحميد الأرقط رجز على هذا الروى في وصف ناقته في السمط ص ٨٨٦ وهو مكسور حرف الروى .

والشاهد في سيبويه وتكلم عليه الأعلام كما هو في الفصل ٢: ١٢٤ وتكلم عليه ابن يعيش كما ذكرنا والصبان يقول ج ٢ ص ٢٢٠ عن هذا الرجز : ولم أر من تكلم على هذا البيت .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٠١ على اضافة سىء الى زى وهو نكرة على تقدير اثبات الألف واللام وحذفها للاختصار وذكر قبله البيت :

أَلِكُنِّي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً بِآيَةٍ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُزْلًا

الشعر لعمر بن شاش ، وصف أنه تفرب عن قومه بنى أسد ، فحمل رجلا اليهم السلام ، وجعل آية كونه منهم ومعرفة بهم ما وصفهم به من القوة على العدر ، ووفادتهم على الملك بأحسن الزى .

ومعنى تلبسوا : ركبوا ، وغشوا . المخيسة : المذلة وهي صفة تقدمت فأعربت حالا .

البزل المسنة واحدها : بازل وهو جمع غريب .

وانظر العيني ج ٣ ص ٥٩٦ - ٦٠١ والسيوطى ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

ومن قال : هو حسنٌ وجهها قال : هو الحسنُ الوجهَ يا فتى ، وهما الحسنان الوجوه ، فنصب ؛ لأنه أضمر الفاعل في الأول ، فجعل الثاني بمنزلة المفعول به ، فصار كقولك : الضارب الرجل ، والقائل الحق . وقال الحارث بن ظالم :

فما قَوْمِي بِشُعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرَى رِقَابًا (١)

ويروى : الشعرِ الرِّقَابًا . فمن قال ذا يشبَّهه بالضارب الرجل .

ومن قال : الضارب الرجل يقول تشبيهاً بالحسن الوجه (٢) ، ولا يجوز الضارب زيد ؛ كما لا تقول الحسن وجه .

وإنما يجوز إذا كان في الثاني ألف ولام ، وذلك لأنك تقول : هذا حسنُ الوجه ، فيكون نكرة . فإذا أردت أن تعرفه أدخلت في الحسن الألف واللام ولم تعاقبا / الإضافة ؛ إذ كانت الإضافة ها هنا على خلاف المضاف ؛ لأنَّ ها هنا نيّة التثنية ، فلذلك لم تعرف الأول وكان كقولك : الحسن وجه .

فإذا قلت : هو الحسنُ وجهها ، والطيبُ خبراً ، والحسانُ وجوهاً - لم يكن إلاّ النصب ؛ لأنك أهممت الحسن ، وأضمرت في الحسن الفاعل ، فانتصب ما بعده لأنه تمييز إذا كان نكرة .

(١) أنشده سيبويه بروايتين : الأولى : الشعرى رقاباً فيكون مثل الحسن وجهها .

والثانية الشعر الرقاباً فيكون مثل الحسن الوجه . وقال عنها سيبويه : وهى عربية جيدة

ج ١ ص ١٠٣ .

وبهذه الرواية روى فى أمالى الشجرى ج ٢ ص ١٤٣ وسيرة ابن هشام الروض الأنف

ج ١ ص ٧٣ والبيان للجاحظ ج ٤ ص ٣٨ ، وشرح التبريزى للمحاسنة ج ١ ص ١٩٣ ، ج ٢

ص ١١٩ .

وروى الروايتين ابن يعيش ج ٦ ص ٨٩ والانصاف ص ٨٤ .

الشعر : جمع أشعر وهو كثير شعر القفا أراد كل واحد منهم هذه صفته والشعرى :

مؤنث الأشعر وأراد القبيلة .

قال الجاحظ فى البيان : هجيت فزارة بكثرة شعر القفا .

البيت من قصيدة مفضلية للحارث بن ظالم ص ٣١٤ - ٣١٦ وفى شرحها للأنبارى ص ٦١٨

- ٦٢٢ وبعضها فى سيرة ابن هشام ثم قال : هذا ما أنشدنى أبو عبيدة منها ، الروض الأنف

ج ١ ص ٧٣ - ٧٤ والعينى ج ٣ ص ٦٠٩ - ٦١٢ . والافغانى ١٠ : ٢٧ .

(٢) انظر الخصائص ج ١ ص ٢٨٢

ويستقيم أن يكون انتصابه وهو نكرة كانتصابه إذا كانت الألف واللام على التشبيه بالمفعول به . وذلك قولك : هو الحسن الوجهة ؛ كما تقول : هو الضارب الرجل (١) .

ألا ترى أن الحسن يجرى على ما قبله مؤنثاً كان أو مذكراً ؛ كما يجرى الفاعل . فتقول مررت بامرأة حسنة الوجه ، ومررت بأخويك الحسنين الوجوه . فعلى هذا تميز إذا حذف الألف واللام ، فقالت : مررت بأخويك الحسنين وجوها ؛ كما قال الله عز وجل (هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً) (٢) .

وقال رؤبة :

الْحَزَنُ بَاباً وَالْعَقُورُ كَلْباً (٣)

فهذه الأوجه عربيته جيدة . وبيت الأعشى يُنشد جرأ :

٤
٤٧٥

(١) في ابن يعيش ج٦ص٨٤ : (وأما الثالث وهو : هذا رجل حسن وجهها فيحتمل نصب وجه أمرين :

أحدهما : انه منصوب بحسن على حد المفعول ، كما يعمل ضارب في زيد اذا قلت : هذا ضارب زيدا على التشبيه به . . .

الثاني : أن يكون منصوباً على التمييز كما تقول : هذا أحسن منك وجهها) .

وانظر شرح الكافية للرضي ج٢ص١٩٤

(٢) في سيبويه ج١ص١٠٣ : (واذا نثيت أو جمعت فأنبت النون فليس الا النصب . وذلك قولهم : هم الطيبون الأخيار وهما الحسنان الوجوه ومن ذلك قوله تعالى (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً)

والآية تقدم الحديث عنها ج٢ص٢١٦ ، ج٣ص٣٤-٣٥

(٣) استشهد به سيبويه ج١ص١٠٣ على نصب باباً ، وكلباً على حد الحسن وجهها .

الْحَزَنُ : صفة مشبهة ضد السهل .

عقر من باب ضرب : جرح

الرجز لرؤبة وقبله : فذاك وخم لايبالي السباً وصف رجلاً بشدة الحجاب ومنع الضيف ،

فجعل بابه حزناً لا يستطاع فتحه وكلبه عقوراً لمن حل بفنائه طالباً معروفه وانظر الخزانة ج٣ص٤٨٠ والعينى ج٣ص٦١٧-٦١٨ والبيت ختام أرجوزة لرؤبة ، ديوانه ص١١-١٥

الواهب المائة الهجان وعبدها عودًا تزجى خلفها أطفالها^(١)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٤ على أنه يفتقر. فى التابع مالا يفتقر فى المتبوع قال : ومن قال : هذا الضارب الرجل قال : هو الضارب الرجل وعبد الله .
وقال ابن السراج (ومما جاء فى العطف لا يجوز فى الأول قول العرب : كل شاة وسخلتها بدرهم ، ولو جعلت السخلة تلى (كل) لم يستقم
ومن كلام العرب : هذا الضارب الرجل زيد ولو كان (زيد) يلى الضارب لم يكن جراً ، وينشدون هذا البيت جراً : الواهب المائة الهجان وعبدها
وكان أبو العباس المبرد يفرق بين عبدها وزيد ، ويقول : ان الضمير فى عبدها هو المائة فكأنه قال وعبد المائة ، ولا يستحسن ذلك فى زيد ، ولا يجيزه ، وأجازه سيبويه والمازنى ، ولا أعلمهم قاسوه الا على هذا البيت .

وقال المازنى انه من كلام العرب ، والذي قال ابو العباس اولى وأحسن)
وقال الأعلم : قد غلط سيبويه فى استشهاده بهذا البيت ، لأن العبد مضاف لضمير المائة وضميرها بمنزلتها ، وهذا جائز باجماع وليس مثل الضارب الرجل وعبد الله .
ومعنى البيت : أن هذا المدوح يهب المائة من الابل الكريمة ، ويهب راعيها أيضاً وهو المراد من العبد ، وخص الهجان ، لأنها أكرمها .
والهجان : البيض قال الجوهري : يستوى فيه الذكر والمؤنث والجمع وانظر فى ذلك الجزء الثانى من المقتضب ص ٢٠٥

وقال الأصمعى : الهجان الكرام وأصل الهجان البياض وهى تكون للواحد وللجمع وربما جمع هجان .
عودًا : حال من الهجان وهو جمع عائد وهو جمع غريب .
قال ابن الأثير فى النهاية : العائد : الناقة اذا وضعت وبعد ما تضع أياما حتى يقوى ولدها .
وقال شارح ديوان الأعشى : العود : الحديثات النتاج قبل أن توفى خمسة عشرة ليلة ثم هى مطلق بعده .

وعائد صيغة نسب

تزجى : تسوق والتزجية السوق مثل الازجاء

البيت من قصيدة للأعشى فى ديوانه ص ٢٧-٣٣

وقد كرر الأعشى معنى هذا البيت فى قصائده انظر ص ٢١ ، وص ٥١ من الديوان وذكر البغدادي له بيتا آخر وهو :

الواهب المائة الهجان وعبدها قطنًا تشبهها النخيل المكرعا

وليس فى ديوانه المطبوع

والأعشى مسبوق فى هذا المعنى بما قاله بشر بن أبى خازم انظر ديوانه ص ٣٩ وبما قاله أوس ابن حجر ص ٢٥ من ديوانه

وانظر الخزانة ج ٢ ص ١٨١-١٨٥

فإن قال قائل : ما بالك جررت (عبيدا) وإنما يُضاف في هذا الباب إلى ما فيه الألف واللام تشبيهاً بالحسن الوجه وأنت لا يجوز لك أن تقول : الواهب المائة ، والواهب عبداها ؟ فإنما جاز هذا في المعطوف على تقدير : واهب عبداها ؛ كما جاز : ربَّ رجل وأخيه . وأنت لا تقول : ربَّ أخيه ولكنه على تقدير : وأخ له .

ومثل ذلك كلُّ شاة وسَخَلْتِها بدرهم . وأنت لا تقول : كلُّ سَخَلْتِها . ولكنه على التقدير الذي خبرتك به ، وأخرت الاحتجاج عنه لنذكره في موضعه (١) إن شاء الله .

* * *

واعلم أن هذه الصفة لا يجوز أن يتقدمها مفعولها (٢) ؛ وذلك أنها ليست كالفاعل في الحقيقة .

ألا ترى أنك إذا قلت : زيد ضاربُ عمرا ، وزيدا ضاربُ عمرو ، وزيدا عمرو ضارب - أن الثاني عمل في الأول . وأن (ضاربا) صار بمنزلة يضرب / في المعنى .

٤
٤٧٦

ولو قلت : زيد الحسن وجهها ، أو الحسن الوجه لم يكن الحسن عمل في الوجه شيئا ، وإنما الحسن في المعنى للوجه ، فمن ثم لم يجز أن تقول : وجهها زيد حسن ، ولا زيد وجهها حسن .

ولذلك لم يجز لهذه الصفة أن تعمل إلا فيما كان من سببها .

ألا ترى أنك إذا قلت : زيد حسن وجهه ، أو حسن الوجه ، أو الحسن وجهها أنك لا تعنى من الوجهه إلا وجهه ؛ لأنه في الأصل زيد حسن وجهه ، وكذلك كثير المال ، وفاره العبد ، وجيد الدار يجري مجرى واحدا .

(١) سيذكر أيضا في ص ٥٤٢

ومن كلام النحويين يفتقر في التابع ما لا يفتقر في المتبوع - أو يفتقر في الثواني ما لا يفتقر في الأوائل .

وقد عقد السيوطي في الأشباه فضلا خاصا بذلك ج ١ ص ٣٢٦-٣٢٩ وانظر المغنى ج ٢ ص ١٩٧ - ١٩٨ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٠٩

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ : (ولا يقدم المفعول فيه فتقول ماء امتلات ، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة ولا في هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل وذلك لانه فعل لا يتعدى الى مفعول ، وانما هو بمنزلة الانفعال .)

لو قلت: عمرا زيداً الضاربُ - لم يَجْزِ، وليس امتناعه من حيث امتنعت الصفة المشبَّهة،
ولكن معناه: زيد الضارب عمرا، أي: الذي ضرب عمرا. فلَمَّا قَدَّمت عمرا على هذه الصفة
لم يَجْزِ؛ لأنَّه بعض الاسم إذ كان من صلته. فإنَّما امتنع من هذا الوجه.

فإن جعلت ضارباً، وقائلاً، وما أشبه ذلك بغير ألف ولام - جاز التقديم والتأخير،
والإظهار والإضمار، وجرى مَجْرَى (يضرب) لما ذكرت لك من المضارعة (١).

(١) انظر ص ١٥٦ من هذا الجزء

هذا باب

من المفعول

ولكننا عزلناه عما قبله ، لأنه مفعول فيه

وهو الذى يسميه النحويون (الحال)

اعلم أنك إذا قلت : جاءني عبد الله ، وقصد إلى زيد ، فحفت أن يعرف السامع اثنين ، أو جماعة اسم كل واحد منهم عبد الله أو زيد - قامت : الطويل ، أو العاقل ، أو الراكب ، أو ما أشبه ذلك من الصفات ؛ لتفصيل بين من تعني ، وبين من خفت أن يلتبس به . كأنك قلت : جاءني زيد المعروف بالركوب ، أو المعروف بالطول ، وكذلك جاءني زيد بن عمرو ، وزيد النازل موضع كذا

فإن لم ترد هذا ، وأردت الإخبار عن الحال التي وقع فيها مجيئه قامت : جاءني زيد راكباً ، أو ماشياً ، فجئت بعده بنكرة لا تكون نعتاً له لأنه معرفة . وذلك أنك لم ترد : جاءني زيد المعروف بالركوب ، والمشى ، فيكون تحلية بما قد عرف/ وإنما أردت مجيئه وقع في هذه الحال . وكذلك : رأيت عبد الله جالساً ، ومررت بعبد الله ضاحكاً . خبرت أن رؤيتك إياه ، ومرورك به وقعا في هذه الحال منه

* * *

وتقول : زيد في الدار قائماً ، فتنصب قائماً بمعنى الفعل الذى وقع في الدار ؛ لأن المعنى : استقر عبد الله في الدار ؛ ولذلك انتصبت الظروف .

ألا ترى أنك تقول : زيد خلفك ، وزيد دونك ، فتنصب الدون ، والخلف بفعل زيد . كأنك تقول : استقر زيد خلفك ، وثبت دونك ونفسر هذا في باب الظروف (٢) إن شاء الله .

(١) عرض لهذا أيضا ابن يعيش ج٢ ص٥٧ والرضي في شرح الكافية ج١ ص١٨١ وانظر الاشباه ج٢ ص٢١٣-٢١٤

(٢) سيأتي في ص ٦١١

فإن جعلت (في الدار) للقيام ، ولم تجعله لزيد قلت : زيد في الدار قائمٌ ؛ لأنك إنما أردت : زيد قائم في الدار ، فجعلت (قائماً) خبراً عن زيد ، وجعلت (في الدار) ظرفاً لقائم .

فمن قال هذا قال : إن زيدا في الدار قائم .

ومن قال الأول قال : إن زيدا في الدار قائماً . فيكون (في الدار) الخبر ، ثم خبر على أية حال وقع استقراره / في الدار ، فقال قائماً ، أي : على هذه الحال ولما قال (قائم) إنما قال (في الدار) ليخبر أي موضع وقع قيامه (١) .

فنظير ذلك قوله جلّ وعلا (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ) (٢) ، وقوله عزّ وجلّ (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ فَاكِهِينَ) (٣) .

وذلك أن قوله (في جنّات) خبر (إنّ) ، فنصب (آخِذِينَ) و(فَاكِهِينَ) على الحال ..

ولو كان الظرف هو الخبر لرفع الخبر ؛ كما قال الله عزّ وجلّ (وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ) (٤) لأنّ المعنى : وهم خالدون في النار . فإنما (في النار) ظرف للخلود .

* * *

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٦١ (باب ما ينتصب فيه الخبر ..)

وذلك قولك : فيها عبد الله قائماً ، وعبد الله فيها قائماً و (عبد الله) ارتفع لا ابتداء ، لأن الذي ذكر قبله ، وبعده ليس به ..

الا ترى أنك لو قلت : فيها عبد الله حسن السكوت ، وكان كلاماً مستقيماً ، كما حسن ، واستغنى في قولك : هذا عبد الله ،

وتقول : عبد الله فيها ، فيصير كقولك : عبد الله أخوك ، إلا أن عبد الله يرتفع مقدماً كان أو مؤخراً بالابتداء .

ويدلك على ذلك أنك تقول : ان فيها زيدا ، فيصير بمنزلة قولك : ان زيدا فيها ..

وان شئت الغيت (فيها) . فقلت : فيها عبد الله قائم وانظر المقتضب ج ٣ : ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

و ٤ : ١٣٢

(٢) الذاريات : ١٦٠ ، ١٥

(٣) الطور : ١٨ ، ١٧

(٤) التوبة : ١٧

وتقول : هذا زيدٌ راكباً ، وذاك عبدُ الله قائماً .

فإن قال قائل : ما الذى ينصب الحال وأنت لم تذكر فعلاً ؟

قيل له : (هذا) إنما هو تنبيهه . كأنك قلت : انتبه له راكباً .

وإذا قلت : ذاك عبد الله قائماً . (ذاك) للإشارة . كأنك قلت : أشير لك إليه راكباً .

فلا يجوز أن يعمل فى الحال إلاَّ فعلٌ أو شىء فى معنى الفعل ؛ لأنها مفعول فيها (١) .

وفى كتاب الله جلَّ وعلا : (وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا) (٢) .

* * *

ولو/ قلت : زيد أخوك قائماً ، وعبد الله أبوك ضاحكاً - كان غير جائز ؛ وذاك أنه ليس ها

٤

٤٨٠

هنا فعلٌ . ولا معنى فعلٌ . ولا يستقيم أن يكون أباه فى حال ، [ولا يكون أباه فى حال أخرى ،] (٣)

ولكنك إن قلت : زيد أخوك قائماً ، فأردت أخوة الصداقة جاز ؛ لأنَّ فيه معنى فعلٌ . كأنك

قلت : زيد يُؤاخيك قائماً . فعلى هذا يستقيم ويتنع (٤) .

* * *

واعلم أنَّ الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جاز فيها كلُّ ما يجوز فى المفعول به من

من التقديم والتأخير ، إلاَّ أنها لا تكون إلاَّ نكرة .

وإنما جاز ذلك فيها ؛ لأنها مفعولة ، فكانت كغيرها مما ينتصب بالفعل . تقول :

جاء راكباً زيد ؛ كما تقول : ضرب زيدا عمرو ، وراكباً جاء زيد ؛ كما تقول : عمرا

(١) فى سيبويه ج١ ص٢٥٦ - (باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف . .

فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبد الله منطلقاً ، وهؤلاء قومك منطلقين ، وذاك

عبد الله ذاهباً ، وهذا عبد الله معروفاً . (فهذا) اسم مبتدأ لينى عليه ما بعده وهو (عبد الله)
والم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله . .

والمعنى : أنك تريد أن تنبئه له منطلقاً . لا تريد أن تعرفه عبد الله ، لأنك ظننت أنه بجعله

فكانك قلت : انظر إليه منطلقاً (فمنطلق) حال قد صار فيها عبد الله ، وحال بين منطلق

وهذا ، كما حال بين راكب والفعل حين قلت : جاء عبد الله راكباً صار (جاء) لعبد الله ، وصار

(الراكب) حالاً ، فكذلك هذا .

وذاك بمنزلة (هذا) إلا أنك إذا قلت ذاك فانت تنبئه لشيء متراخ ، وهؤلاء بمنزلة هذا .

وأولئك بمنزلة ذاك وتلك بمنزلة ذاك .

(٢) هود : ٧٢ وقرئ فى الشواذ شيخ بالرفع - الاتحاف ص٢٥٩ وانظر سيبويه ج١ ص٢٥٨

(٣) تصحيح السيرافى

(٤) تقدم ذلك فى ج٣ ص ٢٧٤ ، وسيكرره مرة أخرى فى ص ٥٩٧

ضرب زيداً ، وقائماً زيداً رأيت ؛ كما تقول : الدرهم زيداً أعطيتُ ، وضربت قائماً
زيداً (١) .

* * *

ومن كلام العرب : رأيت زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً ، ورأيت زيداً راكباً ماشياً - إذا كان
أحدكما راكباً والآخر ماشياً ، وأحدكما مُصْعِداً والآخر مُنْحَدِراً (٢)

* * *

وقول الله - عزَّ وجلَّ - عندنا على / تقديم الحال - والله أعلم - وذلك : (خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ
بِخُرُوجِ مَنْ الْأَجْدَاثِ) (٣)

(١) لا يبيز الكوفيون تقدم الحال على الفعل المتصرف ان كان صاحبها اسماً ظاهراً ، نحو : راكباً
جاء زيد ، ويبيزونهُ مع المضمر ، نحو : راكباً جئت وقد عقد الأنباري في الانصاف مسألة
لهذا الخلاف ص ١٥٨-١٦٠ وانظر أسرار العربية ص ١٩٢ وشرح الرضى للكافية ج ١ ص ١٨٨ وعرض
في الخصائص ج ٢ ص ٣٨٤-٣٨٥ لتعليل جواز تقدم الحال على عاملها المتصرف دون التمييز

(٢) في أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٢ : (وتقول : لقيت زيداً مصعداً منحدراً ، فتجعل (مصعداً)
حالا من زيد ، لأنه ملاصق له ، و (منحدراً) حالا من ضميرك ، ليكون في الكلام فصل واحد وهو
فصلك بزيد وحاله بين التاء وحالها

ولو جعلت (مصعداً) حالا من التاء ، ومنحدراً حالا من زيد كان في الكلام فصلان : فصلك
بزيد بين التاء وحالها وهو مصعداً ، وفصلك بمصعداً بين زيد وحاله)

وانظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٢-١٨٣ والمغنى ج ٢ ص ١٣٦ والبحر المحيط ج ١ ص ٧١
والأشباه ج ١ ص ٢٨٦ وابن يعيش ج ٢ ص ٥٦

(٣) القمر : ٧ - في البحر المحيط ج ٨ ص ١٧٥ : (انتصب خشعا على الحال من ضمير
(يخرجون) والعامل فيه يخرجون ، لأنه فعل متصرف وفي هذا دليل على بطلان مذهب الجرمي ،
لأنه لا يبيز تقدم الحال على الفعل ، وان كان متصرفاً ، وقد قالت العرب : شتى تؤوب الحلبلة . . .
وقيل : هو حال من الضمير المجرور في عنهم من قوله (فتول عنهم) وقيل مفعول بيدع وفيه
بعد)

وانظر الهمع ج ١ ص ٢٤١-٢٤٢

وكذلك هذا البيت :

مُزِيدًا يَخْطِرُ مَا لَمْ يَرِنِّي وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَعًا^(١)

ولست تحتاج مع ما عرّفتك من حالها ، وإجرائها مُجْرَى المفعول ، وما لزم من ذلك من الاحتجاج إلى أن نوضّح لك بأكثر منه .

وقال الشاعر :

ضاحِكًا مَا قَبَلْتُهُا حِينَ قَالُوا نَقَضُوا صَكَّهَا ، وَرُدَّتْ عَلَيَّ^(٢)

وتقول : ضارباً عمراً رأيت زيدا ، وأنت تريد رؤية العين ، وشاتماً أخاه أقبل عبداً الله . فإن كان العامل غير فِعْلٍ ولكن شيء في معناه - لم تتقدّم الحال على العامل ؛ لأنّ هذا شيء لا يعمل مثله في المفعول . وذلك قوله : زيد في الدار قائماً ، ولا تقل : زيد قائماً في الدار وتقول : هذا قائماً حسن ، ولا تقل : قائماً هذا حسن^(٣) .

* * *

(١) مزيداً : من أزيد الجمل : اذا ظهر الزيد على مشافره ساعة هياجه .
يخطر : من الخطر بسكون الطاء : وهو ضرب الفحل بدنبه حين هياجه .
والبيت من قصيدة مفضلية لسويد بن أبي كاهل اليشكري ص ١٩١-٢٠٢ وفي شرحها
للأبيباري ص ٣٨١-٤٠٩

أبياتها تبلغ ١٠٨ وبعضها في الشعراء ص ٣٨٥-٣٨٦ والخزانة ج ٢ ص ٥٤٦ - ٥٤٧
والبيت في المقتضب مركب من بيتين وروايتهما :

مزيد يخطر ما لم يرني فاذا أسمعتة صوتي انقمع
ويحييني اذا لاقيتني واذا يخلو له لحمي رتع

وهكذا الرواية برفع مزيد في المفضليات والشعراء ، والخزانة والاصابة ج ٣ ص ١٧٣

(٢) الصك : الكتاب

وما في قوله : ضاحكاً ما قبلها زائدة ولا يجوز أن تكون نافية ، لأن (ما) النافية لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها ما بعدها
ولم أقف له على قائل

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٧ : (واعلم انه لا يقال : قائماً فيها رجل .

فان قال قائل : اجمله بمنزلة راكبا من زيد ، وراكبا من الرجل

وتقول : مررت راكباً بزيد إذا كان (راكباً) لك . فإن أردت أن يكون ازيد لم
لم يجز ، لأن العامل الباء (١) ، فعلى ما ذكرت لك يجرى هذا الباب .

* * *

فإن قال قائل : فما بالك تقدم / الظروف وهي مفعول فيها والعامل معنى الفعل ، ولا يجوز
أن يعمل فيها التنبية كما عمل في الحال ، وكلاهما مفعول فيه ، فمن أين اختلفا ؟
قيل له : الفصل بين الحال والظرف أن الحال هي الاسم الأول ، فاعلا كان أو مفعولاً
أو غير ذلك من الابتداء وخبره . والظرف متضمن الحال وغيرها . لا يقع شيء إلا في زمان
ومكان . فالحال تقع في الظروف ، والظرف لا يقال إنَّها واقعة في الحال .
فإذا قلت : يوم الجمعة زيد في الدار . ف (يوم الجمعة) غير زيد ، وقد عمل فيه استقرار
زيد .

وإذا قلت : جاءني زيد راكباً . فالراكب هو زيد ، وكذلك ضربت زيدا قائماً ، وزيد
منطلق راكباً . فالقائم ، والراكب ، وما أشبه ذلك هو زيد ، فلما كان إياه عمل فيه ما
يعمل في المفعول به ؛ لأنه اسم مثله .
ولما كان الظرف متضمناً لهذا وغيره ، وكان غيرهما في المعنى إنَّما هو اسم زمان أو مكان
لا يخلو من كون فيها واستقرار - كان الناصب لهما المعنى الذي جرى بهما من أجله (٢) .

= قيل له : فانه مثله في القياس ، لان فيها بمنزلة مر ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من
الفعل ، لان فيها وأخواتها لا تصرفن تصرف الفعل وليس بفعل ، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به
الاسم من الفعل ، فأجره كما أجرته العسرب واستحسننت (

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٧ وأمالى الشجرى ج ١ ص ١١٢ والأشبهاء ج ٤ ص ٢٣ -

٢٥ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٧ : « ومن ثم صار مررت قائماً برجل لا يجوز ، لانه صار قبل
العامل في الاسم ، وليس بفعل والعامل الباء ، ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل .
فان قال : أقول : مررت بقائماً رجل فهذا أختب من قبل أنه لا يفصل بين الجار
والمجرور . . . » .

وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٨٠ - ٢٨١ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٩ وقال ابن مالك
وسبق حال ما يحرف جر قد أبوا ولا أمنعه فقد ورد .

(٢) في كليات أبى البقاء ص ٢٣٨ : « وجوزوا عمل اسم الإشارة في الظرف مع انه أضعف
الأسماء في العمل دون غيره ، كما في قوله تعالى (فذلك يومئذ يوم عسير) فان انتصاب يوم في
يومئذ بذلك » .

/ فَإِنْ قِيلَ : لَمْ لَا تَقُولُ : هَذَا زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَهَذَا زَيْدٌ شَهْرَ رَمَضَانَ فَتَعْمَلُ التَّنْبِيهَ ؟

قيل له : إذا كان الظرف من المكان لم يمتنع من شيء من الأسماء ؛ لأنها تفيد فيه معنى .
وذلك أنك إذا قلت : زيد عندك أو في دارك ، أو بالبصرة ، فقد أفدت فيه ما قد كان يجوز أن يخلو منه .

وإذا قلت : زيدٌ يومَ الجمعة فلا معنى لهذا ؛ لأنَّ يومَ الجمعة لا يخلو زيد ولا غيره منه ، ولا حتى ولا ميتٌ ، فلما لم تكن فيه فائدة قال النحويون : لا تكون ظروف الزمان الجُذُث .

وإنما امتنع قولك : هذا زيدٌ يومَ الجمعة من الجواز وإن كانت (ها) للتنبيه ، و(ذا) الإشارة ولم يكن مثل قولك : القتال شهرَ رمضان ، ويوم الجمعة ؛ لأنك إذا قلت : القتال يومَ الجمعة ، فقد خبرت بشيء يكون في الجمعة ، قد كان يجوز أن يخلو منه .

وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ : هَذَا زَيْدٌ ، فَقَدْ نَبَّهْتَ ، وَأَعْلَمْتَ فِي أَيِّ وَقْتٍ هُوَ ؟ فَلَا مَعْنَى لِقَوْلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَلَا لِدُكْرٍ وَقْتٍ ، لِأَنَّ السَّامِعَ فِي الْوَقْتِ وَأَنْتَ سَوَاءٌ (١) .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَنَا آكُلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَأَنْتَ تُخْبِرُ / عَنْ أَنَّكَ تَفْعَلُ هَذَا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ - كَانَ جَيِّدًا .

وَأَوْ قُلْتَ : أَنَا آكُلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ - تُخْبِرُ عَمَّا أَنْتَ فِيهِ - لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى ، فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُفِيدَ السَّامِعَ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ قُلْتَ : أَنَا آكُلُ ، وَهَذَا يَوْمُ الْجُمُعَةِ ؛ لِيَصِيرَ خَبْرًا بَعْدَ خَبْرٍ .

فَتَفَهَّمْ هَذَا فَإِنَّ مَعْرِفَةَ الْأُصُولِ إِحْكَامُ الْبَابِ ، وَإِذَا صَحَّحْتَ جَرَتْ عَلَيْهِ الْمَسَائِلُ عَلَى الْإِسْتِقَامَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

= وهذا نقل غريب فابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ قد عرض لما ينصب الظرف ولم يذكر منها اسم الإشارة وكذلك غيره وذكر أبو حيان في البحر ج ٨ ص ٢٧٢ أن يومئذ متعلق بعسير

وفيه تقدم معمول الصفة على الموصوف ، وأجازه بعضهم محتجا بقوله تعالى (وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا) .

(١) تقدم هذا التعليل في ج ٣ ص ٢٧٤ ، ج ٤ ص ١٣٢ وسيكرره في ص ٦١٤

هذا باب

الفِعْلُ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَفَاعِلُهُ مُبْتَهَمٌ

وَلَا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ

وَيُلْزَمُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَزِمَهُ عَلَى ذَلِكَ

وَهُوَ بَابُ التَّعَجُّبِ

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَمَا أَكْرَمَ عَبْدَ اللَّهِ .

ف (ما) اسم مرتفع بالابتداء ، و (أحسن) خبره ، وهو فعل ، و (زيدا) مفعول به ، فتقديره : شيء أحسن زيدا (١) إِلَّا أَنْ مَعْنَى التَّعَجُّبِ دَخَلَهُ مَعَ (ما) ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ غَيْرِ (ما) .

فإن قال قائل : هل رأيت (ما) تكون اسما بغير صلة إلّا في الجزاء والاستفهام ؟

قيل له : إنّما كانت في الجزاء / والاستفهام بغير صلة إذا قلت مجازياً : ما تصنع أصنع ، أو مستفهماً : ما تصنع يا فتى ؟ لأنّك إنّما تستفهم عمّا تنكر ، واو كنت تعرف كنت مُخْبِراً لَا مُسْتَخْبِراً ، وَالصَّلَاةُ تَعْرِفُهُ .

وكذلك الجزاء إذا قلت : ما تصنع أصنع ؛ لأنّك أبهتته ، ولم تقصِدْ إلى شيء واحد بعينه ، فالعنى من الإبهام الذى يكون في الجزاء والاستفهام كذلك هو التعجب ، لأنّك إذا قلت : ما أحسن زيدا ، فقد أبهت ذاك فيه ، ولم تخصّص .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧ : « باب ما يعمّل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل » .
وذلك قولك : ما أحسن عبد الله . زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ودخله معنى التعجب وهذا تمثيل ولم يتكلم به

وانظر الخلاف فى الانصاف ص ٨١ - ٩٥ وأسرار العربية ص ١١٣ - ١٢٥ وامالى الشجرى ج ٢ ص ١٢١ - ١٣٤ والأشباه ج ٢ ص ١٣١ ج ١ ص ٦٣ وابن يمين ج ٧ ص ١٤٨ والرضى ج ٢ ص ٢٨٨

ومما جاء من (ما) بغير صلة في غير الجزاء والاستفهام . لمشاركتها إياهما في الإبهام :
إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ . فالمعنى : إِنِّي مِنَ الْأَمْرِ أَنْ أَفْعَلَ (١) .

وتقول : إِنِّي تَمَّا أَفْعَلُ عَلَى مَعْنَى : رُبَّمَا أَفْعَلُ (٢) . كما قال :

وإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقَى اللِّسَانَ مِنَ الْقَمَمِ (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٦ . وتقول : اني مما أن افعل ذاك . كأنه قال : اني من الامر او من الشأن أن افعل ذاك فوَقعت ما هذا الموقع كما تقول العرب : بثسما له يريدون بثس الشيء ماله وانظر ج ١ ص ٣٧

في المعنى ج ٢ ص ٣ : « قولهم اذا أرادوا المبالغة في لإخبار عن أحد بالاكتثار من فعل كالكتابة : ان زيدا مما ان يكتب ، أى أنه من أمر كتابة ، أى انه مخلوق من أمر وذلك الأمر هو الكتابة . فما بمعنى شيء ، وأن وصلتها في موضع خفض بدل منها والمعنى بمنزلته في (خلق الانسان من عجل) جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها .

وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة بمعنى الشيء أو الأمر وأن وصلتها مبتدأ والظرف خبره والجملة خبر لان ، ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير » وانظر موصل الطلاب الى قواعد الاعراب ص ١٢١ - ١٢٢

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٦ - ٤٧٧ : « وان شئت قلت : اني مما أفعل فتكون (ما) مع (من) بمنزلة كلمة واحدة نحو : ربما » .

وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٤٤ : « وقد كفوا (من) بما فقـالوا : اني لما أفعل قال أبوالعباس المبرد يريدون : لربما أفعل »
وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٢٠

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ على أن (مما) بمعنى ربما والأصل : (من) زيدت عليها (ما)

وأبوحيان لم يقف على كلام سيبويه هنا ، فقال في الأرتشاف : « زعم السيرافي والأعلم وابن طاهر وابن خروف أن (من) اذا كانت بعدها (ما) كانت بمعنى ربما . وزعموا أن سيبويه يشير الى هذا المعنى في كلامه » .

وتبع أبا حيان ابن هشام في المعنى في موضعين ج ٢ ص ١٠ ، ص ١٦ ثم قال : والظاهر أن (من) فيهما ابتدائية و (ما) مصدرية .

ويبدو لى أيضا أن الشجرى لم يقف على كلام سيبويه فقد نسب هذا القول وانشاد البيت الى المبرد الأمالى ج ٢ ص ٢٤٤

قال النحاس : وان شئت جعلت (ما) بمعنى الذى ورفعت الكبش ، وردده البغدادي فقال هذا لا يصح .

الكبش : سيد القوم ، لأنه يقارع دونهم .

البيت لأبى حية النميرى ، وأخذه من بيت للفردق وهو :

وانا لما نضرب الكبش ضربة على رأسه والحرب قد لاح نارها

انظر الخزانة ج ٤ ص ٢٨٢ - ٢٨٦

وقال الآخر :

أَلَا غَنِيًّا بِالزَّاهِرِيَّةِ إِنِّي عَلَى النَّأْيِ مِمَّا أَنْ أَلِمَّ بِهَا ذِكْرًا^(١)

/ ومن ذلك قولهم : دققته دقًّا نِعْمًا ، أى نعم الدق^(٢) .

فإن قال قائل : فإذا قلت : ما أَحْسَنَ زيدا فكان بمنزلة : شئٌ حسن زيدا ، فكيف دخله معنى التعجب ، وليس ذلك فى قولك : شئٌ أحسن زيدا ؟

قيل له : قد يدخل المعنى فى اللفظ ، ولا يدخل فى نظيره . فمن ذلك قولهم : عَلِمَ اللهُ لَأَفْعَلَنَّ . لفظه لفظ : رزق الله ، ومعناه القسم .

ومن ذلك قولهم : غفر الله لزيد ، لفظه لفظ : الخبر ، ومعناه الدعاء .

ومن ذلك أنك تقول : تالله لَأَفْعَلَنَّ . فتقسم على معنى التعجب ، ولا تدخل التاء على شئ من أسماء الله غير هذا الاسم ؛ لأن المعنى الذى يُوجب التعجب إنما وقع ها هنا^(٣) .

وكل ما لزمه شئ على معنى لم يتصرف ؛ لأنه إن تصرف بطل ذلك المعنى ، وصار بمنزلة الأفعال التى تجرى على أصولها ، ولم يدخلها من المعنى أكثر من ذلك .

(١) الزاهرية : عين فى رأس عين لا ينال قعرها كان المتوكل نزلها وبنى بها بناء

انظر معجم البلدان ج ٣ ص ١٤ ، ص ١٢٨

ذكرنا : حال أو تمييز

ولم أقف على قائل البيت

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧ : « ونظير جعلهم (ما) وحدها اسما قول العرب : انى مما أن أصنع أى من الأمر أن أصنع فجعل ما وحدها اسما ، ومثل ذلك غسلته غسلًا نعمًا : أى نعم الغسل » .

وفى المغنى ج ٢ ص ٣ « التامة تقع فى ثلاثة أبواب ..

الثانى : باب نعم وبئس ، نحو : غسلته غسلًا نعمًا ، ودققته دقًّا نعمًا ، أى نعم شيئًا (فما) نصب على التمييز عند جماعة من المتأخرين منهم الزمخشري ، وظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامة » .

(٣) انظر ج ٢ ص ٣٢٠، ٣٢٥

فإن قال قائل : أرأيت قولك : ما أحسن زيدا ، أليس في التقدير والإعمال - لا في التعجب - بمنزلة قولك : شيء حسن زيدا ، / فكيف تقول هذا في قولك : ما أعظم الله يا فتى ، وما أكبر الله ؟

قيل له : التقدير على ما وصفت لك . والمعنى : شيء عظم الله يا فتى ، وذلك الشيء الناس الذين يصفونه بالعظمة ، كقوالك : كبرت كبيرا ، وعظمت عظيماً (١) .
فإن قال قائل : فينتصب هذا من حيث انتصب زيد .

قيل له : لا شيء من الأفعال ينتصب على معنى الآخر بأكثر من الفاعل والمفعول به .
ألا ترى أنك تقول : شتمت زيدا ، وأكرمت عمرا فالفعل الناصب جنس واحد ، والمعنى مختلف ، وليس شيء يُخبر به عن الله - عز وجل - إلا على خلاف ما تُخبر به عن غيره في المعنى ، وجنس الفعل واحد في الإعمال .
فمن ذلك ما أذكره لك ليدل على سائرته إن شاء الله .

(١) في الانصاف ص ٩٤ في الرد على الكوفيين :

وأما قولهم : لو كان التقدير فيه شيء أحسن زيدا لوجب أن يكون التقدير في قولنا ما أعظم الله : شيء أعظم الله ، والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل قلنا : معنى قولهم : شيء أعظم الله ، أي وصفه بالعظمة ، كما يقول الرجل إذا سمع الآذان - كبرت كبيراً ، وعظمت عظيماً ، أي وصفته بالكبرياء والعظمة ، لا صيرته كبيراً وعظيماً فكذلك هاهنا * ولذلك الشيء ثلاثة معان :
أحدهما : أن يعنى بالشيء من يعظمه من عباده .
والثاني : أن يعنى بالشيء ما يدل على عظمة الله وقدرته من مصنوعاته .
والثالث : يعنى به نفسه ، أي أنه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيماً فرقا بينه وبين خلقه .

وحكى أن بعض أصحاب أبي العباس محمد بن يزيد المبرد قدم من البصرة إلى بغداد قبل قدوم المبرد إليها ، فحضر في حلقة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، فستل عن هذه المسألة ، فأجاب بجواب أهل البصرة فأنكروا عليه . ثم سحبوه من الحلقة ، وأخرجوه فلما قدم المبرد إلى بغداد أوردوا عليه هذا الإشكال ، فأجاب بما قدمنا من الجواب ، فبان بذلك قبح انكارهم عليه وفساد ما ذهبوا إليه .

وقيل يحتمل أن يكون قولنا : شيء أعظم الله بمنزلة الاخبار انه عظيم لا على معنى شيء اعظمه فان الالفاظ الجارية عليه - سبحانه - يجب حملها على ما يليق بصفاته . . .
وانظر الأشباه ج ٤ ص ٥٩ - ٦٣
وفي أصل المقتضب : كبرت تكبيراً ، وعظمت تعظيماً

وهو نحو قولك : رحم الله الناس ، ورحم زيد عمرا ، فالرحمة من زيد رقة / وتَحَنُّنٌ ،
والله - عز وجل - يَجِلُّ عنها .

وكذلك علم الله ، وهو العالم بنفسه . وتقول : علم زيد علماً ، وإنما ذلك علمٌ جعل فيه ،
وأدب اكتسبه . وكذلك جميع ما تُخبر به .

وإذا كان (زيد) مفعولا قلت : لقيت زيدا ، ورأيت عمرا ، وتقول : ذكرت الله .
فإنما تعني أن ذكرك كان لهذا الاسم ، وكذلك دعوت الله .

فمخارج الأفعال واحدة في الأعمال ، والمعاني تختلف . فعلى هذا يجرى التقدير فيما
ذكرت لك .

وقد قال قوم : إن (أَحْسَنَ) صلة - (ما) ، والخبر محذوف .
وليس كما قالوا ؛ وذلك أن الأخبار إنما تُحذف إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليها (١) .
وإنما هربوا من أن تكون (ما) وَحْدَهَا اسما ، فتقديروهم : الذي حَسَنَ زيدا شيئا (٢) ، والقول
فيها ما بدأنا به من أنها تجرى بغير صلة ، لمضارعتها الاستفهامَ والجزاء في الإبهام .

فإذا قلت : ما / أَحْسَنَ زيدا - لم يجز أن تضع الفعل المضارع ها هنا فتقول : ما يُحَسِّنُ
زيدا ، وما مُحَسِّنُ زيدا (٣) ؛ لأنَّ معنى التعجب إنما دخله على هيئة إن زال لفظها زال
المعنى .

ألا ترى أنك تقول : العُمُر ، والعَمْر ، ولا يقع في القسم إلا مفتوحا ؛ لدخول المعنى
على هذه الهيئة .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٨ « وقال الأخفش : (ما) موصولة والجملة
بعدها صلتها والخبر محذوف ، أي الذي حسن زيدا موجود ، وفيه بعد ، لأنه حذف الخبر
وجوبا مع عدم ما يسد مسده ، وأيضا ليس في هذا التقدير معنى الإبهام اللائق في التعجب
كما كان في تقدير سيبويه ... »

(٢) في الأصل : الذي حسن شيئا زيد

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٧ « ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئا
عن موضعه ، ولا تقول فيه : ما يحسن ، ولا شيئا مما يكون في الأفعال سوى هذا » .

ولو قلت : ما أحسن عندك زيدا . وما أجمل اليوم عيد الله . لم يجز ، وكذلك لو قلت .
ما أحسن اليوم وجه زيد . وما أحسن أمس ثوب زيد ؛ لأنَّ هذا الفعل لما لم يتصرف لزم
طريقة واحدة ، وصار حكمه كحكم الأسماء (١) .

والدليل على ذلك أنك تقول : أقام عبدُ الله زيدا ، فتنقلب الواو ألفاً ، لأنَّه فعل ،
وتقول في الاسم : هذا أقومٌ من ذا . فلا يُعلُّ . وتقول في التعجب : ما أقوم زيدا ، وما
أبيعه . فيكون هذا الفعل لاحقاً بالأسماء لما أخبرتك به من قلة تصرفه (٢) .

* * *

/ واعلم أنَّ بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة (٣) ، نحو : ضرب : وعلم
ومكث ، وذلك أنك تقول : دخل زيد ، وأدخلته ، وخرج ، وأخرجته ، فتلحقه الهمزة ،
إذا جعلته محمولا على (فعل) .

وكذلك تقول : حسن زيد ، ثم تقول : ما أحسنه : لأنك تريد : شيء أحسنه .
فإن قيل : فقد قلت : ما أعطاه للدراهم ، وأولاه بالمعروف ، وإنما هو من أعطى ، وأولى .
فهذا - وإن كان قد خرج إلى الأربعة - فإنما أصله الثلاثة والهمزة في أوله زائدة .

(١) في شرح انكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٧ - ٢٨٨ « وأما الفصل بين الفعلين والمتعجب
منه فإن لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا ، لفصل بين المعلوم وعامله الضعيف بالأجنبي ،
فلا يجوز لقيته فما أحسن أمس زيدا على أن يتعلق (أمس) بليقته وكذا ان تعلق بهما وكان
غير ظرف نحو : ما أحسن قائما زيدا ، وذلك لأنه نوع تصرف في علم التعجب

وأما بالظرف فمنعه الأختش والمبرد وأجازه الفراء والجرمي وأبوعلی والمازني ، نحو
ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وأحسن اليوم يزيد ٠٠٠ » .

وسياتي في ص ١٨٧ من المطبوع ما يفيد الجواز من كلام المبرد فقد مثل بقوله : ما أقبح
بالرجل أن يفعل كذا ، وما أقبح بالرجل أن يشتم الناس وفي الجمع ج ٢ ص ٩١ : قال ابو حيان
ومحل الخلاف فيما اذا لم يتعلق بالمعمول ضمير يعود على المجرور ، فان تعلق به وجب تقديم
المجرور ، كقولهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق وقوله :

خليلى ما أحرى بذى اللب أن يرى صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٤ ويتم (أفعل) اسما وذلك قولك : هو أقول الناس ، وأبيع
الناس ، وأقول منك ، وأبيع منك . وإنما أتموا ، ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف ، نحو :
أقال ، وأقام

ويتم في قولك : ما أقوله ، وما أبيعه ، لأن معناه معنى أفعل منك ٠٠ »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٧ : « وبنائوه أبدا من فعل ، وفعل ، وفصل (بفتح وكسر وضم
العين) وافعل ، هذا ، لأنهم لم يريدوا أن يتصرفوا ، فجعلوا له مثالا واحدا يجرى عليه ، فشبه هذا
بما ليس من الفعل ، نحو (لات) ، و (ما) وإن كان من حسن وكرم وأعطى ٠٠ »

وعلى هذا جاء : (وأرسلنا الرياح لواقح^(١)) ولو كان على لفظه اكان ملاقيح : لأنه يقال :
ألقتحت فهي ملقحة ، ولكنه على حذف الزوائد . ومن ذلك قوله :

يَخْرُجْنَ مِنْ أَجْوَاذِ لَيْلٍ غَاضِي^(٢)

وإنما هو مفض ، واستعمل بحذف زيادته . ومثل ذلك :

تَكْشِفُ عَنْ جَمَاتِهِ دَلْوُ الدَّالِ^(٣)

(١) الحجر : ٢٢

وفي المخصص ج ١١ ص ١٠٩ : « فأمسا قوله تعالى : (وأرسلنا الرياح لواقح) فزعم

أبو العباس محمد بن يزيد أنه على طرح الزوائد كنحو ، يخرجن من أجواز ليل غاضي
قال أبو علي : قال أحمد بن يحيى : ليس على حذف الزائد ، ولكنه يقال : ريع لاقح ، كما
يقال : ريع عقيم » .

(٢) استشهد به في الكامل ج ٢ ص ٣٥ على حذف الزوائد أيضا . في اصلاح المنطق ص
٢٧٥ : « غضى الليل فهو غاض ومفض إذا أظلم » ثم أنشد الرجز .

وفي الاقتضاب ص ٤٧٥ : « أنشده ابن قتيبة على أن غاضيا من أغضى جاء على حذف
ازيادة من الفعل ، وهذا لا يلزم ، لأن الأصمعي وغيره حكوا غضا الليل وأغضى ، ففاض من
غضا ، لا من أغضى ولعل روبة كان من لغته أغضى » .

وفي المخصص ج ٩ ص ٣٩ : « قال الفارسي : قال أبو العباس : أغضى الليل ولا
يقال غضا » . وفي اللسان : ليل مفض لفة قليلة وأكثر ما يقال : ليل غاض .
الأجواز الأوساط . والضمير في يخرجن للابل .

الرجز لرؤية من شعر يمدح به بلال بن أبي بردة وانظره في رغبة الأمل ج ٢ ص ٣٥
الجواليقي ص ٤٠٩ والمخصص ج ٩ ص ٣٩ ، ص ١٦٧ ، ج ١١ ص ١٠٩ والتمام في تفسير
أشعار هذيل ص ١٥٢ والأرجوزة في ديوانه ص ٨١-٨٣
والتمام في تفسير أشعار هذيل ص ١٥٢

(٣) في اللسان (دلا) « قال الجوهري . وقد جاء في الشعر . الدال بمعنى المدلى وهو
قول العجاج :

يكشف عن جماته دلو الدال عباءة غبراء من أجن طال

يعنى المدلى قال ابن بري ومثله لرؤية : يخرجن من أجواز ليل غاضي . أى مفض قال :
وقال علي بن حمزة : قد غلط جماعة من الرواة في تفسير بيت العجاج آخرهم ثعلب .
قال : يعنى كونهم قدروا الدال بمعنى المدلى . قال ابن حمزة : وإنما المعنى فيه أنه لما كان
المدلى إذا أدلى دلوه عاد ، فدلاها ، أى أخرجها ملأى قال : دلو الدال » .

وروى في المخصص ج ٩ ص ١٦٧ : يكشف عن حماته .
والحماة الطين الأسود وانظر شرح الحماسة ج ٢ ص ٢٨٩ ، والتمام ص ١٥٢
والبيت من أرجوزة نسبت الى العجاج انظر ديوانه ص ٨٦

يريد : المُثْلِي .

ومن ذلك حَذْفُك جميعَ الزوائد إذا احتجت / إلى حذفها في تصغير ، أو جمع ، أو اضطرَّ إليه شاعر ؛ كما قال العجاج :

ومهمه هالك من تعرجا (١)

إنما هو مُهْلِك في بعض الأقاويل .

• • •

واعلم أنَّ ما جاوز الثلاثة بغير زيادة لم يَجُزْ أن يقال فيه : ما أفعله . وذلك لأنك إن بنيت هذا البناء حذف من الأضلي حرفاً . وهذا مما لا يجوز ؛ لأنَّ معناه إنما كمل بحروفه ؛ إذ كنَّ كلُّهنَّ أصولاً ، وإنما يُستعمل فيما كان من هذا القبيل ما يدلُّ عليه من فعلٍ غيره وذلك أنك إذا قلت : دحرج ، وأحرنجم ، وما أشبه ذلك من الأفعال من غير هذا الجنس قلت : ما أشدَّ دَحْرَجْتَه ، وما أشدَّ أَحْرَنْجَامَه . لأنك لو أدخلت على هذا الهجزة لخرج من بناء الأفعال ، ولا يجوز الحذف لما وصفت لك .

(١) في الخصائص ج ٢ ص ٢١٠-٢١١ : « وهلك الشيء وهلكته قال العجاج ومهمه هالك من تعرجا

فيه قولان : أحدهما : أن هالكا بمعنى مهلك ، أي مهلك من تعرج فيه .

والآخر : ومهمه هالك المتعرجين فيه كقولك : هذا رجل حسن الوجه فوضع (من) موضع الألف واللام ،

وفي الاقتضاب ص ٤٠٣ : « قال أبو عبيدة : هالك بمعنى مهلك وكذلك حكى يونس وقال : كانت لغة روبة بن العجاج هلكنى الله ، وهلكه الله فمن على رأيه في موضع رفع » .

وفي الجواليقي ص ٣١٠ : « المهمه : القفر .

وهالك من وصف المهمه ومن تعرج في معنى الذين تعسرجوا فيصير المعنى : هالك المتعرجين فيه .

ويجوز أن يكون هالك من فعل المتعرجين والضمير العائد الى المهمه محذوف تقديره : ومهمه هالك متعرجوه ، كما تقول : مكان مهتد سالكوه ، فاذا نقلت الضمير وأدخلت الألف واللام قلت : مكان مهتد السالكين بنصب السالكين وتنوين مهتد ، ويجوز الاضافة فتقول : مهتدى السالكين .

وقال الأنباري في شرح المفضليات ص ٢١٧ : يريد هو هالك المتعرجين

والبيت من أرجوزة طويلة للعجاج انظرها في المعنى ج ١ ص ٢٩ و أبيات منها في الاقتضاب ص ٤٠٣ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ و تهذيب اصلاح المنطق ج ١ ص ١٤٠ والمخصص ج ٦ ص ١٢٧ و شرح الحماسة ج ٢ ص ٢٨٩ واللسان (هلك) وديوان العجاج ص ٧ - ١١ .

وكذلك ما كان من الألوان والعيوب ، نحو : الأعرور والأحمر ، لا يقال : ما أحمره ، ولا ما أعوره .

ولإنما امتنع هذا لشيئين (١) :

أحدهما : أن أصل فعله أن يكون أفعل ، وأفعال / نحو : أحمر واحماراً . ودخول الهمزة على هذا محال (٢) .

٤
٤٩٢

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٠ - ٢٥١ : « باب مالا يجوز فيه ما أفعله .

وذلك ما كان على (أفعل) وكان لونا أو خلقة . ألا ترى أنك لا تقول : ما أحمره ، ولا ما أبيضه ، ولا تقول في الأعرج : ما أعرجه ولا في الأعشى : ما أعشاه . وإنما تقول : ما أشدحمرته وما أشد عشاه . وما لم يكن فيه (ما أفعله) لم يكن فيه (أفعل به) ..

إنما دعاهم الى ذلك أن هذا البناء داخل في الفعل .

ألا ترى قلت في الأسماء وكثرته في الصفة لمضارعتها الفـل ، فلما كان مضارعا للفعل موافقا له في البناء كره فيه مالا يكون في فعله أبدا .

وزعم الخليل أنهم إنما منهم من أن يقولوا في هذه : ما أفعله ، لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد ، والرجل .. »

(٢) كلام المبرد فيما مضى (واعلم أن بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة ، نحو : ضرب ، وعلم ، ومكث) .

وقوله هنا : ودخول الهمزة على هذا محال مما يقطع بأن المبرد لا يجيز بناء التعجب على ما أفعله ، وأفعل به من الصيغ التي جاوزت حروفها ثلاثة ولو كانت فيها زيادة .

بقي أن نبين هل يرى المبرد قياس التعجب من (أفعل) كما يرى سيبويه ذلك ؟

لقد عبر سيبويه بقوله ج ١ ص ٣٧ : وبنائه أبدا من فعل ، وفصل ، وفعل ، وأفعل ، أما المبرد فقد عبر عن ذلك بعبارة حاصرة (إنما يكون من بنات الثلاثة) ، ثم أخذ يلتمس وجهها للمسموع من نحو ما أعطاه للدرهم وأولاه بالمعروف ونظر له بما جاء محذوف الزوائد (ليل غاض) (دلو الدال)

ويشهد صنيعه هذا بأن التعجب من (أفعل) يوقف عند المسموع منه .

والعجيب بعد هذا أن ينسب التبريزي في شرحه للحماسة وابن يمشي والرضي الى المبرد أنه يجيز التعجب بقياس واطراد من صيغ الزوائد جميعا موافقا للاخفش ومخالفا لسيبويه .

في شرح الحماسة للتبريزي ج ٢ ص ٢٨٩ : « وكان أبو العباس المبرد يقول : ذلك جائز على حذف الزوائد ، يعني بناء التعجب من أفعل ويشبهه بقول الشاعر :
تكشف عن جماته دلو الدال

وبقوله :

ومهمة هالك من تعرجا

وبقول الله تعالى : (وأرسلنا الرياح لواقح) .

ويجوز مثل هذا فيما كان أصله ثلاثيا على أي بناء كان ، وكان يتبع مذهب الاخفش في

ذلك .

والقول الآخر قول الخليل : وهو أن هذا شيء قد ثبت واستقر ، فليس يجوز فيه الزيادة والنقصان . فهو - وإن كان مشتقاً من الفعل - بمنزلة اليد ، والرجل لا تقوله ، كما لا تقول : ما أيداه ، ولا ما أرجلته . وإنما أقول : ما أشد يده . فعلى هذا : ما أشد حُمْرته ، وما أشد عَوْرَه ، وكذلك جميع بابها .

ومثل هذا قوله : هذا أحسن من هذا ، وهذا أضرب من ذا ، وهذا أشد عوراً من ذا ، وأشد حولاً من ذا ، لأن هذا والتعجب من باب واحد .

فإن قال قائل : فقد جاء في القرآن : (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا ^(١)) .

قيل له : في هذا جوابان ، كلاهما مُقْنِع :

أحدهما : أن يكون من عمى القلب ، وإليه يُنسب أكثر الضلال ؛ لأنه حقيقته كما قال : (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى القُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) ^(٢) . فعلى هذا تقول ما أعماه ، كما تقول : ما أحمقه .

والوجه الآخر : أن يكون من عمى العين ، فيكون (فهو في الآخرة أعمى) لا تريد به به أعمى / من كذا ، ولكنه في الآخرة أعمى ، كما كان في الدنيا ، وهو في الآخرة أضل سبيلاً ^(٣) .

٤
٤٩٣

في ابن يعيش ج ٧ ص ١٤٤ : « وقد قالوا : ما أعطاه للدراهم ، وأولاه للخير فهذا ، ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه . لا يجوز منه إلا ما تكلمت به العرب ، فالتعجب من فعل قياس مطرد ، ومن أفعل مسموع لا يجاوز ما ورد عن العرب . »

وزعم الأخفش أن ذلك في كل فعل ثلاثي دخلته زوائد ، كاستفعل ، وأفعل ، وانفعل ، لأن أصلها ثلاثة أحرف ، وقاسه على ما أعطاه ، وما أولاه . كأنه يحذف الزوائد ، ويرده على الثلاثة ، وتابعه أبو العباس المبرد على ذلك وأجازه . . . »

سبويه يجيز التعجب من أفعل بقياس كما ذكرنا فما نسبه إليه ابن يعيش غير صحيح .

في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٦ : « ويبني من باب (أفعل) أفعلًا قياسًا عند سبويه سماعًا عند غيره ، نحو : ما أعطاه للمعروف ، وما أبغضني له . والأخفش ، والمبرد جوزا بناء من جميع الثلاثي المزيد فيه . »

(١) الاسراء : ٧٢

(٢) الحج : ٤٦

(٣) انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٦٣-٦٤

وتقول : يا هند أحسِنْ بزيد ، ويا رجلاً أحسِنْ بزيد ؛ لأنك لست تأمرهم أن يصنعوا شيئاً ، وإنما المعنى : ما أحسنه (١) . فإذا كان من الألوان ، والعيوب [قلت] ياهند ، أشدُّدُ يحُمرة زيد ، ويا رجال ، أشدُّدُ بحمرة زيد . ومن هذا الباب قول الله عزَّ وجلَّ (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) (٢) .

ولا يقال لله - عزَّ وجلَّ - تعجَّب . ولكنَّه خرَّج على كلام العباد ، أى هؤلاء ممَّن يجب أن يقال لهم : ما أسمعهم ، وأبصرهم في ذلك الوقت .

ومثل هذا قوله : (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) و (لعلَّ) إنما هى للترجى ، ولا يقال ذلك لله . ولكن المعنى - والله أعلم - إذهبا أنتما على رجائكما ، وقولا القَوْل الذى ترجوان به . ويرجوه المخلوقون تذكُّر من طالبوه (٣) .

وأما قوله : (فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ) (٤) فليس من هذا ، ولكنه - والله / أعلم - التقرير والتوبيخ . وتقديره : أى شئ أصبرهم على النار ؟ أى دعاهم إليها ، واضطرهم إليها ؛ كما تقول : صبرتُ زيدا على القتل (٥) . ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم - أن يُصْبِرَ الروح .

(١) انظر ابن يعيش ج ٧ ص ١٤٨ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٨٨ - ٢٨٩ والاشياء ج ٢ ص ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) مريم : ٣٨ - انظر البحر المحيط ج ٦ ص ١٩١

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٧ : « ومثل ذلك قوله تعالى : (فقولا له قولا لينا لصله يتذكر أو يخشى) فالعلم قد أوتى من وراء ما يكون ولكن اذهبا أنتما فى رجائكما وطمئكما ومبلغكما من العلم وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلم .

ومثله : (قاتلهم الله) فانما أجرى هذا على كلام العباد وبه أنزل القرآن . وانظر تعليق السيرافى والروض الأنف ج ٢ ص ١٩٦ - ١٩٧ والآية فى سورة طه : ٤٤

(٤) البقرة : ١٧٥

(٥) فى البحر المحيط ج ١ ص ٤٩٥ : « وذهب معمر بن المنشى والمبرد الى أن ما استفهامية لا تعجبية وهو استفهام على معنى التوبيخ لهم ، أى شئ صبرهم على النار حتى تركوا الحق ، واتبعوا الباطل وهو قول ابن عباس والسدى يقال : صبره ، وأصبره بمعنى ، أى جعله يصبر . لا أن أصبر هنا بمعنى حبس ، واضطر ، فيكون أفعل بمعنى فعل خلافا للمبرد إذ زعم أن أصبر بمعنى صبر ، ولا نعرف ذلك فى اللغة إنما تكون الهزرة للنقل ، أى يحصل ذا صبر . »

ومثل ذلك قوله :

قلتُ لهُ : أَصْبِرْهَا دَائِنًا أَمْثَالُ بِسْطَامِ بْنِ قَيْسٍ قَلِيلٌ (١)

فهذا مجازه ، ولا يقال لله عز وجل ؛ لأنه إنما يعجب من يرد عليه ما لا يعلمه ، ولا يقدره ، فيتعجب كيف وقع مثله ؟ وعلام الغيوب يجعل عن هذا (٢) .

ونقول في شيء من مسائل هذا الباب

ما أحسن ، وأجمل زيدا . إذا نصبت بأجمل . فإن نصبت بأحسن قلت : ما أحسن ، وأجمله زيدا ؛ لأنك تريد : ما أحسن زيدا ، وأجمله (٣) .
وتقول : ما أحسن ما كان زيد . فترفع (زيد) بكان ، وتجعل (ما) مع الفعل في معنى

(١) في اللسان : صبره عن الشيء . يصبره صبيرا حبسه قال الحطيئة :

قلت له أصبرها جاهدا ويحك أمثال طريف قليل

والبيت برواية اللسان مطلع قطعة في ديوان الحطيئة ص ٩٩ يمدح بهسا طريف بن دفاع .

أما بسطام بن قيس فقد ورد في قصيدة للفرزدق في ديوانه ص ٧٦٥ :
وقد مات بسطام بن قيس وعامر

وذكر القصيدة المبرد في الكامل ج ٣ ص ٣٥

وقال في ص ٤٦ - ٤٨ : « هو فارسل بكر بن وائل وابن سيدها ... »

ولما قتل لم يبق في بكر بن وائل بيت الاهجم : اى هدم .

وانظر تعليق على بن حمزة في التنبيهات على كلام المبرد وجمهرة الانساب ص ٣٢٦ ،

وشرح الفضليات للانباري ص ٣٧ ، ٤٩٢ ، ٥٢٧ ، ٨٠٨

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٦

(٣) في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٧٣ - ٧٤ : « وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافا

لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب تقول : ما أحسن وما أكرم زيدا على اعمال
الثاني وحذف مفعول الأول ، وما أحسن واكرمه زيدا على اعمال الاول »

وفي الاشباه ج ٤ ص ١٠٩ : « وشرط هذا العامل امور :

احدهما : عند بعض النحاة وهو أن لا يكون فعل تعجب ، لانه جرى مجرى المثل ،

فلا يتصرف فيه بفصل ، ولا غيره ، وأجازته أبو العباس ومنعه ابن مالك قال : لكن بشرط

اعمال الثاني كقولك : ما أحسن وأعقل زيدا بنصب زيدا بأعقل لا بأحسن لثلا يلزم فصل مالا

يجوز فصله ، وكذلك أحسن به وأعقل بزید باعمال الثاني ، ولا تعمل الاول فتقول : وأعقل به

بزید للفصل . والمبرد لم يشترط اعمال الثاني وأجاز اعمالا الاول

المصدر ، وتوقع التعجب على (ما) ، وما بعدها صلة لها . فالتقدير : ما أحسن كَوْنَ زيد .

وقد يجوز - وهو بعيد -/ ما أحسن ما كان زيدا . تجعل (ما) بمنزلة الذى ، فيصير ما أحسن الذى كان زيدا . كأنه كان اسمه زيدا ، ثم انتقل عنه . وإنما قبَّح هذا لجعلهم (ما) للآدميين . وإنما هذا من مواضع (مَنْ) ، لأن (ما) إنما هى لذات غير الآدميين ، وصفات الآدميين .

ألا ترى أنك تقول : ما عندك ؟ فتقول : فرس ، أو حمار ، ولو قلت : من عندك لقال : زيد ، أو عمرو .

والصفات للآدميين التى تقع عليها (ما) فهى نحو قولك : عندى زيد ، فأقول : وما زيد؟ فيكون جوابه : طويل ، أو قصير ، أو شريف ، أو وضيع .
وإنما أجزناه على بُعد ؛ لأنَّ الصفة قد تحلُّ محلَّ الموصوف ، تقول : مررت بالعاقل ، وجاتنى الظريف .

وقال بعض المفسرين فى قوله عزَّ وجلَّ : (وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا) قال : ومن بناها . وكان أبو زيد يروى عن العرب أنها تقول : سُبْحَانَ ما سَبَّحَ الرعد بحمده (١) . فعلى هذا أجزناه .

وتقول : ما أحسن ما كان زيداً وأجمله ، وما أحسن ما / كانت هند وأجمله ؛ لأنك تردُّ إلى (ما) . ولو قلت : وأجملها جاز على أن تجعل ذلك لها .

وإذا قلت : ما أحسن زيداً . فرددت ذلك إلى نفسك قلت : ما أحسننى ؛ لأنَّ (أحسن) فعلٌ فظهرَ المفعول بعده ، كما يظهر بعد (ضرب) ، ولو كان اسماً لظهرت بعده ياء واحدة إذا أراد المتكلم نفسه . نحو قولك : هذا غلامى (٢) .

(١) الحديث عن معنى (من) و (ما) والآيات تقدم فى الجزء الأول : ٤٨ ، ٤١ ، الجزء الثانى ٥٢ ، ٢٩٦ والجزء الثالث : ٦٣ وسيكرره فى ص ٥٤٨

(٢) من أدلة البصريين على أن صيغة أفعل فعل لحوق نون الوقاية لها .

وتقول في الاستفهام : ما أحسنُ زيد؟ إذا أردت : أي أحسن من زيد؟ (١).
فإذا جعلت المسألة منك قلت : ما أحسنى (٢)؛ كما تقول : مَنْ غلامى؟ فإنما يجزى المضمُر
مجزى الظاهر .

ألا ترى أنك إذا قلت : ما أحسنَ زيدٌ ، فرددت ذلك إلى نفسك قات : ما أحسنت .
وتقول : ما أحسنَ زيدا ، ورجلا معه . ولولا قولك (معه) لم يكن للكلام معنى . وذلك
أنك إذا قلت : ما أحسنَ رجلا . فليس هذا مما يُفيد به السامع شيئا ، لأنه لا يُستنكر أن
يكون في الناس من هو كذا كثيرٌ .

ولو قلت : ما أحسن رجلا من بنى فلان . أو رجلا رأيته عندك حتى تقويه بشيء يوجد فيه (٣).
معنى يخرج من باب الإشاعة اصليح .

/ وهذا بمنزلة قولك : كان رجل عاقلا ، وإن رجلا عاقل يجوز فيه ما جاز فيهما . ويمتنع
فيه ما امتنع فيهما (٤).

٤
٤٩٧

(١) هكذا بالأصل وانظر عبارة الأشباه

(٢) في الأشباه ج ٤ ص ١٢٢ : « مسألة من التعجب من القاء أبى بكر بن الانبارى :
تقول ما احسن عبد الله (ما) رفع رفعتها بما فى احسن ونصبت عبد الله على التعجب .
وتقول فى الدم : ما احسن عبد الله . ف (ما) لا موضع لها ، لانها جحد ورفعت
عبد الله بفعله .

وتقول فى الاستفهام : ما احسن عبد الله فما رفع بأحسن وأحسن بها .

والتأويل : أى شىء فيه أحسن ؟ أعيناه أو أنفه ؟

وتقول اذا رددته الى نفسك فى التعجب ما احسنى فما رفع والنون والياء موضعهما
نصب على التعجب .

وتقول فى الدم اذا رددته الى نفسك ما احسنت .

وتقول فى الاستفهام : ما احسنى فما رفع بأحسن وأحسن بما والياء فى موضع خفض
بإضافة أحسن اليها »

جرى ابن الانبارى على مذهب الكوفيين فى أن المبتدأ والخبر مترافعان .

سألت ابنة أبى الأسود أباهما : ما أحسن السماء فقال لها : نجومها ، فقالت : انى لم ارد
هذا ، وانما تعجبت من حسنها ، فقال لها : اذن قولى : ما أحسن السماء (نزهة الألبا ص ١٢-١٣)

(٣) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٨٩ : « ويجب كون التعجب منه مختصا ،
فلا يقال : ما احسن رجلا ، لعدم الفائدة . فان خصصته بوصف ، نحو : رجل حاله كذا جاز »

(٤) انظر ص ٨٨ من هذا الجزء

وتقول : ما أحسن إنساناً قام إليه زيد ، وما أقبح بالرجل أن يفعل كذا^(١) فالرجل الآن شائع ، وليس التعجب منه ، وإنما التعجب من قوالك : أن يفعل كذا ، كنحو : ما أقبح بالرجل أن يشتم الناس ، تقديره : ما أقبح شتم الناس بمن فعله من الرجال .

ولو قلت : ما أحسن رجلاً إذا طلب ما عنده أعطاه - كان هذا الكلام جائزاً ، ولم يكن (أحسن) وإن نصب رجلاً واقعاً عليه إنما هو واقع على فعله . وإنما جاز أن يوقع التعجب عليه وهو يريد فعله ؛ لأنَّ فعله به كان وهو المحمود عليه في الحقيقة والمذموم ، كقولك : رأيت زيدا يضرب عمرا ؛ ثم تقول : رأيت ضربَ زيدِ عمرا . فالضرب لا يرى ، وإنما رأيت الفاعل والمفعول به ، ورأيت الفاعل يتحرك وذلك المتحرك يدلُّ على نوع الحركة ، فأما الحركة نفسها فلا ترى ، لأنَّ المرئي لا يكون إلاَّ جسماً ملوناً .

ولو قلت : ما أكثر هبتك الدنانير ، وإطعامك المساكين - كنت قد أوقعت التعجب بالفعل ، واتصل به التعجب من كثرة المفعول ، وهو الطعام والدنانير التي يهبها . فكأنك قلت : ما أكثر الدنانير التي تهبها ، والطعام الذي تطعمه . إن أردت هذا التقدير

وإن أردت أن هبته أو طعامه يفعلها كثيراً ، إلا أن ذلك يكون نزرًا في كلِّ مرة جاز ، وكان وجه الكلام ألا يقع التعجب على هذا ؛ لأنَّ هذا شبيه بالإفاز ؛ لأنَّ قصد التعجب الكثرة فإذا تووَّل على القلَّة فقد زال معنى التعجب . ولكن بعض الأشياء يدلُّ على بعض .

ألا ترى أنك تقول : ما جاعني غير زيد ، وتريد : ما جاعني إلاَّ زيد .

وقد يجوز ألا يكون زيد جاعك ، ويكون الكلام مستويًا .

وذلك أنك إذا قلت : ما جاعني غير زيد فإنما زعمت أن غيره لم يأتك ، فجاز أن يكون أيضاً ما جاعك إلاَّ أنك أمسكت عن الخبر فيه^(٢) . ولهذا مسائل غامضة / تأتي في موضعها إن شاء الله .

(١) انظر ص ١٧٨ فيما نقلناه عن الرضي من جواز الفصل بين فصل التعجب والمتعجب منه فقد نسب المنع الى المبرد وقد جاء ذلك في قول عمرو بن معد يكرب : ما احسن في الهيجاء لقاءها وقول محمد بن بشير :

أخلق بنى الصبران يحظى بحاجته ومدمن القرع للابواب أن يلجأ
وانظر ما قاله أبو حبان في الهمع ج ٢ ص ٩١

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٥ . « ألا ترى انه لو قال : أتاني غير عمرو كان قد اخبرك انه لم ياتك . وان كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه ، فقد يستغنى به في مواضع من الاستثناء . ولو قال : ما أتاني غير زيد يريد بها منزلة مثل لكان محجزاً من الاستثناء . كانه قال : ما أتاني الذي هو غير زيد ، فهذا يجزىء من قوله : ما أتاني الا زيد . »

هذا باب

ماجرى في بعض اللغات مَجْرَى الفِعْل لوقوعه في معناه

وهو حرف جاء لمعنى ، ويجرى

في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل

وذلك الحرف (ما) النافية

تقول : ما زيد قائماً ، وما هذا أخاك . كذلك يفعل أهل الحجاز .

وذلك أنهم رأوها في معنى (ليس) ، تقع مُبتدأة ، وتنفى ما يكون في الحال ، وما لم يقع .
فلما خَلَصَتْ في معنى (ليس) ودلّت على ما تدلّ عليه ، ولم يكن بين نفسيهما فَضْل البتة حتى
صارت بكلّ واحدة تُغنى عن الأخرى - أجزؤها مجراها .

فمن ذلك قولُ الله عزَّ وجلَّ : (ما هذا بشراً) (١) و (ما هنَّ أمهاتهم) (٢) .

وأما بنو تميم فيقولون : ما زيد منطلقٌ ، يدعونها حرفاً على حالها بمنزلة (إنما) إذا قلت :
إنما زيد منطلقٌ (٣) .

(١) يوسف : ٢١

(٢) المجادلة : ٢

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٨ : « باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلفظة
أهل الحجاز .. »

وذلك الحرف (ما) . تقول : ما عبد الله أخاك ، وما زيد منطلقاً .

وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما ، وهل ، وهو القياس ، لأنها ليست بفعل ، وليس
(ما) كلياً ، ولا يكون فيها ضمير .

وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس ، إذ كان معناها كمعناها ، كما شبهوا بها (لات) في
بعض المواضع

ومثل ذلك قوله - عز وجل - : (ما هذا بشراً) في لغة أهل الحجاز . وبنو تميم
يرفعونها إلا من عرف كيف هي في المصحف .

وانظر الخصائص ج ١ ص ١٢٥ ، ١٦٧ ، ج ٢ ص ٢٦٠ والانصاف ص ١٠٧ - ١١١
واسرار العربية ص ١٤٢ - ١٤٥ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

وأهل / الحجاز إذا أدخلوا عليها ما يُوجبها ، أو قدّموا خبرها على اسمها - ردّوها إلى أصلها فقالوا : ما زيدٌ إلا منطلق ، وما منطلقٌ زيدٌ ؛ لأنها حرف لا يتصرفُ تصرّفَ الأفعال ، فلم يَقوَ على نقض النقي ، كما لم يَقوَ على تقديم الخبر ، وذلك لما خبّرتك به في الأفعال والحروف ، وأنّ الشيء إنما يتصرفُ عمله كما يتصرفُ هو في نفسه . فإذا لزم طريقة واحدة لزم ما يعمل فيه طريقة واحدة. (١)

وتقول في قول أهل الحجاز : ما زيد منطلقاً أبوه ، ولا خارجاً أبوه ، وما زيد قائماً إليه عبدُ الله ؛ لأنك تُجرى عليه ما كان لشيء من سببه ؛ كما يجرى عليه ما كان له خاصّة .

ألا ترى أنك تقول : مررت برجل قائم أبوه ؛ كما تقول : مررت برجل قائم .

وتقول - إن شئت - ما زيد قائماً ، ولا خارجاً أبوه - جعلت أباه/ بمنزلة الأجنبيّ ، فصار (خارج) خبراً مقدّماً . كأنك قلت : ما زيد منطلقاً ، ولا أبوه خارج (٢) .

وتقول : ما زيد خارجاً غلامه ، ولا منطلقه جاريتُه . يكون في العطف على حاله .

فأما قولُ بني تميم فعلى أنّهم أدخلوا (ما) على المبتدأ ، وقد عمل في خبره ؛ كما يعمل الفعل في فاعله ، فكان قولهم : ما زيد عاقل ، بمنزلة : ما قام زيد ؛ لأنهم أدخلوها على كلام قد عمل بعضه في بعض ، فلم يغيّر ؛ لأنّه لا يدخل عامل على عامل .

وأما أهل الحجاز فإنّهم لمّا رأوها في معنى (ليس) في جميع مواقعها : تُغنى كلُّ واحدة منهما عن صاحبتهما - أجرّوها مُجرّاهما في العمل ما دام الكلام على وجهه فقالوا : ما زيد منطلقاً ؛

كما يقولون : ليس/ زيد منطلقاً . فإن أدخلوا عليها ما يُوجبها أو قدّموا خبرها رجعت إلى

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٨ - ٢٩ : « فإذا قلت : ما منطلق عبد الله ، أو ما مسيء من أعتب رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً ، كما أنه لا يجوز أن تقول : ان أخوك عبد الله على حد قولك : ان عبد الله أخوك ، لأنها ليست بفعل ، وإنما جعلت بمنزلة ، فكما لا تصرف (ان) كالفعل كذلك لم يجر فيها كل ما يكون في الفعل ، ولم تقو قوته فكذلك (ما) .

وتقول : ما زيد إلا منطلق تستوي فيه اللغتان ومثله قوله - عز وجل - : (ما انتم إلا بشر مثلنا) لم تقو (ما) حيث نقضت معنى ليس ، كما لم تقو حين قدمت الخبر « .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠ : « وان شئت قلت : ما زيد ذاهباً ولا كريم أخوه ان ابتدأته ، ولم تجعله على (ما) » .

أنها حرف ، فقالوا : ما منطلق زيد ؛ لأنها ترجع إلى أن الكلام ابتداء وحبر ، فصار بمنزلة قولك : قائم زيد ، وأنت تريد : زيد قائم . لا يكون التقديم إلا على ذلك ؛ لأن (ليس) فعل ، وهذه ليست بفعل . تقول : لست ، ولسنا ، وليمسوا ، ولشئن ، ولا يكون شيء من هذه الإضمار في (ما) ، ولكن لما أشبهت الفعل جرت مجراه ما كان على مجراه وفي موضعه ، فلما فارقت ذلك لم يجز النقص فيها والتصرف ؛ لأنها في نفسها غير متصرفة ، ولا محتملة ضميراً (١) .

٤
٥٠٣

ألا ترى أنك تقول : إن زيدا منطلق ، ولو قدمت الخبر لم تقل : إن منطلق زيدا ، لأنك لا تجعل الحروف غير المتصرفة كالأفعال المتصرفة ، ولو فعلت ذلك للزمك أن تصرفها في أنفسها ، وهذا محال .

فأما تقديم الخبر فقولك : / ما منطلق زيد ، وما مسيء من أعتب (٢) .

فإنما قدمت على حد قولك : ما زيد منطلق ، ولو أردت التقديم على قولك : ما زيد منطلقاً - لم يجز ؛ كما لا يجوز : إن منطلق زيدا .

وهذا قول مغلبي في جميع العربية : كل ما كان متصرفاً عيلاً في المقدم والمؤخر ، وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه ، لأنه مُدْخَلٌ على غيره .

وأما نقض الخبر فقولك : ما زيد إلا منطلق ؛ لأنك نفيت عنه كل شيء إلا الانطلاق . فلم تصلح (ما) أن تكون عاملة في نقض النفي ؛ كما لم تعمل في تقديم الخبر .

قال الله عز وجل : (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ) (٣) و (مَا هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ) (٤) وقال - حيث كانت في موضعها - (مَا هَذَا بَشَرًا) و (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) .

فهذا أصلها الذي شرحنا ، وسنفرد باباً بالمسائل ؛ إذ كانت لا تصح إلا بعد الفراغ من الأصول .

(١) يريد ضمير الشأن فيكون اسمها والجملة خبرها .

(٢) في مجمع الامثال ج ٢ ص ٢٨٨ : « وما أساء من أعتب : يضرب لمن يعتذر الى صاحبه ويخبره انه سيعتب » وفي اللسان : فاما الاعتاب والعتبي : فهو رجوع المعتوب عليه الى ما يرضى العاتب

(٣) القمر : ٥ .

(٤) المؤمنون : ٢٤ ، ٣٣ .

فأما قول الفرزدق :

فأضبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر (١)
فأرفع الوجه ، وقد نصبه بعض النحويين ، وذهب إلى أنه خير مقدم ، وهذا خطأ فاحش .
وغلط بين . ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدماً ، وتضمر الخبر : فتنصبه على

(١) تناول نقد المبرد لسبويه بيت الفرزدق واليك نص ما قاله :

« قال محمد بن يزيد : وليس هنا موضع ضرورة ، والفرزدق لفته الرفع في التأخير ،
ومن نصب الخبر مؤخراً رفعه مقدماً ، ولكنه نصبه على قوله : فيها قائماً رجل وهو قول
أبي عثمان المازني والخبر مضمّر » .

ورد ابن ولاد على المبرد في الانتصار فقال :

« قال أحمد : قول محمد : وليس هنا موضع ضرورة لا حجة فيه على سبويه . إنما
هي رواية عن العرب ، والحجة في مثل هذا على العرب أن يقول لهم : لم أعربتم الكلام هكذا
من غير ضرورة لحقتكم ؟ » .

أو يكذب سبويه في روايته . . وإذا كان غير مكذب عنده فيما يرويه ، وكانت الصرب
غير مدفوعة عما تقول مضطرة بالوزن أو غير مضطرة فعلى النحوي أن ينظر في علته وقياسه ،
فإن وافق قياسه وألا رواه على أنه شاذ عن القياس ، ولم يكن للاحتجاج بالضرورة وغيرها
معنى إذا كان الناقل ثقة .

فأما قوله : والفرزدق لفته رفع الخبر مؤخراً فكيف ينصب مقدماً ؟

فليس ذلك بحجة ، لأن الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغير البيت على لفته ،
وترويه على مذاهبها فيما يوافق لغة الشاعر ، ويخالفها ، ولذلك كثرت الروايات في البيت
الواحد .

ألا ترى أن سبويه قد استشهد ببيت واحد لوجه شتى . وإنما ذلك على جهة
ما غيرته العرب بلفتها ، لأن لغة الرواة من العرب شاهد ، كما أن قول الشاعر شاهد إذا
كانا فصيحين فمن ذلك ما أنشده سبويه لزهير :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جانياً

ورواه أيضاً : ولا سابقاً شيئاً في مواضع آخر .

وكذلك أنشد قول الأعور :

فليس بآتيك منيها ولا قاصر عنك مأمورها

بالرفع ، والجر . وهذا كثير .

وأما قول أبي عثمان : أنه على الحال المقدمة على النكرة فلا يجوز .
والذي ذهب إليه شرماً ذهب منه ، لأنه ليس بجائز عند النحويين قائماً رجل على
اضمار الخبر ولأن يكون الخبر منصوباً مقدماً ، كما كان مؤخراً أقرب إلى الجواز على ضعفه

الحال . مثل قولك : فيها قائماً رجل (١) ، وذلك أن النعت لا يكون قبل المنعوت ،
والحال مفعول فيها ، والمفعول يكون مقدماً ومؤخراً ، وقد فسرنا (٢) الحال بالعامل إذا كان
فِعْلاً ، وإذا كان على معنى الفِعل بما يستغنى عن إعادة القول فيه .

= مما قال المازني ، لأنه أتى بحال ، ولم يأت بعامل فيها ، وأتى بابتداء ولم يأت له بخبر ،
وحذف في موضع لا يعلم المخاطب به ما حذف منه ، ولا دلالة فيه على المحذوف ، وهذا لا يجوز ، لأن
فيه الباس ، وذلك وإن كان ضعيفاً فلا الباس فيه: أعني تقدم الخبر منصوباً وما كان ولا لبس فيه
فهو أجود مما جمع الضعف والالباس .

انظر الانتصار ص ١٨ - ٢٠

وبيت الفرزدق من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز وهي في الديوان ص ٢١٩ -

٢٢٤ .

وأصبحوا بمعنى صاروا وجملة قد أعاد الله خبرها ، وأذ للتعليل وأضيفت للجُملة
الاسمية بعدها وضعف ابن هشام في المفتى ج ٢ ص ٣٦ مذهب المبرد بأن حذف عامل الحال
إذا كان معنويًا ممنوع .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ١٣٠-١٣٣ والعيني ج ٢ ص ٩٦-٩٨ والسيوطي ص ٨٤ والمفتى ج ١

ص ٧٦ .

(١) في الاصل : زيد والتصحيح من نقد المبرد لسببويه .

(٢) في الجزء الثالث ص ٣٦ وهذا الجزء ص ١٧٠ .

هذا باب

من مسائل (ما)

تقول : ما زيد منطلقاً ، ولا قائمٌ عمرو . رفعت (قائماً) لأنه خير مقدم ، فكأنك قلت : وما قائمٌ عمرو (١) .

وتقول : / ما زيد منطلقاً ، ولا قائماً أبوه ، وإن شئت قلت : ولا قائمٌ أبوه .

$\frac{4}{505}$

أما النصب فلأنك أجريت على (زيد) الخبر ، لأنه لما هو من سببه فهو بمنزلة ما كان له .

ألا ترى أنك تقول : ما زيد قائماً أبوه ، كما تقول : ما زيد قائماً ، وأو قلت : ما زيد قائماً عمرو - كان محالاً (٢) .

وأما الرفع فعلى أنك جعلته خبراً للأب ، ثم قدمته على ذلك . فكأنك قلت : ما زيد أبوه قائم ، فكان بمنزلة الأجنبي في الانقطاع من الأول ، ومبايناً للأجنبي في وقوعه خبر الأول ، رفعت أو نصبت .

أما قولنا : بمنزلة الأجنبي ، فإنك إذا قلت : ما زيد منطلقاً ، ولا قائم أبوه - فهو كقولك : ولا قائم عمرو ؛ لأنك عطفت جملة على جملة ، فاستوى ما له سبب وما لا سبب له .

وأما قولنا : إذا كان خيراً بان من الأجنبي ، رفعت أو نصبت - فذلك قولك : ما زيد منطلقاً أبوه ، وما زيد أبوه منطلق . لا يجوز أن يكون الأجنبي / في هذا الموضع لو .

$\frac{4}{506}$

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠ : « وتقول : ما زيد ذاهباً ولا عاقل عمرو ، لأنك لو قلت : ما زيد عاقلاً عمرو لم يكن كلاماً ، لأنه ليس من سببه ، فترفعه على الابتداء والقطع من الأول . كانك ، قلت : وما عاقل عمرو » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠ : « وتقول : ما زيد كريماً ولا عاقلاً أبوه . تجعله كأنه للول بمنزلة كريم ، لأنه ملتبس به إذا قلت أبوه تجريه عليه ، كما أجريت عليه الكريم ، لأنك لو قلت : ما زيد عاقلاً أبوه نصبت وكان كلاماً » .

قلت : ما زيد منطلقاً عمرو ، أو ما زيد عمرو منطلق - كان خطأ ولم يكن للكلام معنى ، لأنك ذكرت (زيداً) ولم تصل به خبراً^(١).

فإن قلت : ما زيد منطلقاً عمرو إليه ، أو ما زيد منطلقاً رجل يحبّه ، أو نحو ذلك من الرواجع إليه - صحّ الكلام ، وصحّ معناه ، وهذا بين جداً .
وتقول : ما أبو هند قائماً ، ولا منطلقاً أمّه ، على ما وصفت لك .
ولو قلت : ما أبو هند قائماً ، ولا منطلقاً أمّها كان خطأ ؛ لأنك لم تردّ إلى (الأب) شيئاً ، وهو الذى عنه تُخبر وإنما جئت بالهاء لغيره .
ألا ترى أنك لا تقول : ما أبو هند منطلقاً أمّها^(٢) .
فأمّا قول الشاعر :

فليس بمعروفٍ لنا أن نردّها صحاحاً ولا مستنكر أن تعقرّا^(٣)

فإن هذا البيت إنما جاء فى ليس ، و (ليس) تقديم الخبر وتأخيرها فيها سواء .
ولكننا نشرحه على ما يصلح مثله فى / (ما) وما يمتنع :

إنما كان فى ذكر الخيل فقال : فليس بمعروف لنا أن نردّها ، أى فليس بمعروف لنا ردّها .
ف(ردّها) اسم (ليس) ، و(بمعروف لنا) الخبر . ثم قال : ولا مستنكر أن تعقرّا ، وتأويله :
ولا مستنكر عقرها . فهذا لا يكون إلا منقطعاً عن الأوّل ؛ لأنّ العقر مضاف إلى ضمير الخيل ،

(١) يريد ان ما بعده لا يصنع ان يكون خبراً عنه لخلوه عن الرابط .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣١ : وتقول : « ما أبو زينب ذاهبا ولا مقيمة أمها » ترفع ، لأنك لو قلت : ما أبو زينب مقيمة أمها لم يجز لانها ليست من سببه .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٢ قال :

كانه قال : ليس بمعروف لنا ردها صحاحاً ، ولا مستنكر عقرها والعقر ليس للرد .

وقال الاعلم : « فرد قوله ولا مستنكر على قوله بمعروف ، وجعل الآخر من سبب

الأول ، لان الرد ملتبس بالخيل ، وكأنه منها ، والعقر متصل بضميرها فكانه اتصل بضمير الرد حيث كان من الخيل . فتقدير البيت : فليس بمعروفة خيلنا ردها صحاحاً ولا مستنكر عقرها . لما ذكرنا من التباس الرد بالخيل ، فكانه من الخيل .

ونسب الشاعر سيبويه الى النابغة الجعدي وهو من قصيدة له قالها حينما وفد على

النبي صلى الله عليه وسلم وأنشده اياها . انظر الخزانة ج ١ ص ٥١٣ - ٥١٤ ج ٣ ص ٣٢٢ وهى فى الهاشميات ص ١٠٦ - ١٠٨ وجمهرة أشعار العرب ص ٣٠١ - ٣٠٧ .

والقصيدة فى ديوان الجعدي ١٢٠ بيتاً وانظره ص ٣٥ - ٥٩ .

وليس يرجع إلى الردِّ ، والرُّدُّ غير الخَيْلِ . فهذا بمنزلة قولك : ما أبو زينب قائماً ، ولا ذاهباً
أُمها ؛ لأنَّ الأمَّ ترجع إلى زينب لا إلى مَنْ خَبِرَ عنه وهو الأب .

ولو قلت - في (ليس) خاصّةً : ولا مستنكراً أن تُعقِّراً ، على الموضع - كان حسناً ؛ لأنَّ
(ليس) يُقدِّمُ فيها الخبر ، فكأنَّك قلت : ليس بمنطلق عمرو ، ولا قائماً بكر ، على قولك
وليس قائماً بكر (١) .

وأما الخُمْضُ فيمتنع ؛ لأنَّك تعطف بحرف واحد على عاملين ، وهما الباءُ و ((ليس)) .
فكأنَّك قلت : زيد في الدار ، والحجرِ عمرو . فتعطف على (في) والمبتدأ (٢) .

وكان أبو الحسن / الأَخْفَشُ يُجيزه . وقد قرأ بعضُ القراء : (وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ
يَعْتَمِلُونَ) (٣) فعطف على (إن) وعلى (في) . وهذا عندنا غير جائز (٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٣ : « وان شئت نصبت فقلت : ولا مستنكراً أن تعقرا ٠٠٠ على
قولك : ليس ذاهباً ، ولا عمرو منطلقاً أو ولا منطلقاً عمرو »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٢ - ٣٣ : « وقد يجوز أن يجر ويحمله على الرد ، ويؤنث ،
لأنه من الخيل » .

سيبويه ممن يمنع العطف على معمولي عاملين مختلفين ، ويضمّر الجار فيما أوهم
جواز ذلك ، فيقدر الباء في نحو ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ، ويقدر مضافاً محذوفاً في نحو
قول العرب : ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء ثمرة .

والأخفش يجيزه انولى حرف العطف المجرور كالأمثلة التي ذكرها المبرد وان فصل بينهما منعه
وقيل يجيزه مطلقاً وانظر تفصيل الحديث عن ذلك في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٩٩-٣٠١
المغنى ج ٢ ص ١٠١-١٠٣ - ابن يعيش ج ٣ ص ٢٧-٢٨ والأعلم ج ١ ص ٣٢ والمبرد ممن منع العطف
على معمولي عاملين ذكر ذلك في نقده لسيبويه ص ٢٠ - ٢١ وفي موضعين من الكامل ج ٣
ص ١٥٣ - ١٥٤ ج ٦ ص ٢٤٥ - ٢٤٦

(٣) الجائية ه - وهذه القراءة من السبعة

انظر غيث النفع ص ٢٣٦ ، وشرح الشاطبية ص ٢٧٩ والنشر ج ٢ ص ٣٧١ والاتحاف ص ٣٨٩
وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٤٣ (ومن منع العطف على مذهب الاخفش أضمر حرف الجر فقدر : وفي
اختلاف فالعمل للحرف مضمرًا ، فالواو ثابت مناب عامل واحد ، ويدل على أن (في) مقدرة
قراءة عبد الله (وفي اختلاف) مصرحاً بفي ، وحسن حذف (في) تقدمها في قوله (وفي
خلقكم) وانظر المغنى ج ٢ ص ١٠١ .

(٤) كرر - الحديث عن هذه الآية في موضعين من الكامل وفي نقده لسيبويه .

ومثل البيت المتقدم قوله :

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهِيهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا (١)

لأنَّ المأمورَ راجع إلى الأمور . ومنهيتها [بعضها] (٢) .

فالرفع على مثل قولك : ليس زيد قائماً ، ولا عمرو منطلق ، قطعته من الأول ، وعظفت جملة على جملة .

والنصب قد فسرناه على الموضع .

وكان سببونه يُجيزُ الجرَّ (٣) في هذا وفي الذي قبله ، فيقول : ولا قاصر ، ولا مستنكر ، ويذهب إلى أن الردَّ متصل بالخيل ، وأنَّ المنهى متصل بالأمور ، فإذا رد إلى المنهى : فكأنه قد ردَّ إلى الأمور ، ويحتاج هذه الأبيات التي أذكرها ، وهي قول الشاعر :

(١) استشهد به ، سيبويه ج ١ ص ٣١ والشاهد في البيت الثاني قال : لأنه جعل المأمور من سبب الأمور ، ولم يجعله من سبب المذكر وهو المنهى .
وقال الأعمش : استشهد بالبيت الأخير على جواز النصب في الخبر المعطوف على خبر (ليس) وإن كان الآخر أجنياً ، لأن (ليس) تعمل في الخبر مقدماً ، ومؤخراً لقوتها .
وقال ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ١٠١-١٠٢ (: وما يشكل على مذهب سيبويه قوله :
هون عليك . . .

لأن (قاصر) عطف على مجرور الباء فإن كان مأمورها عطفاً على مرفوع (ليس) لزم العطف على معمول عاملين .
وإن كان فاعلاً بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه ، إذ التقدير حينئذ : فليس منهيتها بقاصر عنك مأمورها .

وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضمير في مأمورها عائداً على الأمور كان كالعائد على المنهيات لدخولها في الأمور (

والبيتان للأعور الثمني وكان سيدنا عمر - رضى الله عنه - كثيراً ما يتمثل بالبيتين وهو على المنبر .

وانظر السيوطي ص ١٤٦ ، ٢٩٥ ، والمغنى ج ١ ص ١٢٨ ، ج ٢ ص ١٠١ ، ص ١٢١

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) قال ج ١ ص ٣١ - ٣٢ : « وقد جره قوم فجعلوا المأمور للمنهى ، والمنهى هو الأمور ، لأنه

من الأمور وهو بعضها ، فأجراه ، وأثته » .

وتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنْ الدَّمِ (١)

٤
٥٠٩

/ فَنَائِثٌ ؛ لِأَنَّ الصَّدْرَ مِنَ الْقَنَاةِ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ :

لَمَّا أَتَى خَبِيرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشْعُ (٢)

وَمِثْلُهُ :

مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ (٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٥ على اكتساب المضاف من المضاف إليه التانيث

وكذلك استشهد به في الكامل ج ٥ ص ٨١

شرق بريقه : اذا غص من باب علم

اذعته : أفشيته . صدر القناة : الرمح

البيت من قصيدة للأعشى في هجاء عمير بن عبد الله في الديوان ص ١١٩-١٢٧ وانظر العيني ج ٣ ص ٣٧٨-٣٧٩ والسيوطي ص ٢٩٨ وشرح الحماسة ج ٤ ص ٣٧٥ والمذكر والمؤنت لابن الأنباري ص ٣١٦

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٥ على اكتساب المضاف التانيث من المضاف إليه

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٥ ص ٨٣

وصف الجبال بالخشية باعتبار ما آلت إليه

وذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى الى أن السور جمع سورة وهي كل ما علا ، وبها سمي سور المدينة سورا وعلى هذا لاشاهد في البيت

البيت من قصيدة تجاوزت أبياتها ١٢٠ لجرير في هجاء الفرزدق الديوان ص ٣٤٠-٣٥١ ، وجعل من معايب الفرزدق أن ابن جرموز المجاشعي وهو من رهن الفرزدق قتل الزبير بن العوام غيلة بعد انصرافه من وقعة الجمل

يقول : لما وافى خبر قتل الزبير الى مدينة الرسول - صلى الله عليه وسلم - تواضعت هي وجبالها حزنا له وهذا مثل .

وانظر الخزائة ج ٢ ص ١٦٦-١٦٧

والمذكر والمؤنت لابن الأنباري ص ٣١٧

(٣) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٢٥، ٣٣ على اكتساب المضاف التانيث من

المضاف إليه .

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٥ ص ٨٣ .

البيت من قصيدة لذي الرمة في الديوان ص ٦١٢ - ٦٣٦ وروايته هناك :

رويدا كما اهتزت . . .

تسفت : استخفت . النواسم جمع ناسمة بمعنى الضعيفة .

وصف نساء فيقول : اذا مشين اهتززن في مشيهن ، وتثنين ، فكانهن رماح نصبت ، فمرت عليها الرياح ، فاهتزت ، وتثنت . وخص النواسم لأن الزعازع الشديدة تعصف ما مرت به ، وتغيره

ومثله :

إذا مرُّ السنينَ تعرقتنا كفى الأيتام فقد أبى اليتيم (١)
وفي كتاب الله عز وجل : (فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ) (٢) ومثل هذا كثير جدا.

= ويروى مرضى الرياح . يريد الفاترة ولا شاهد فيه حينئذ وانظر العيني ج ٣ ص ٣٦٧ -
٣٦٨ - ومعجم المقاييس ج ٣ ص ٧٩ وشرح القوائد السبع ص ٤٢٤ واللسان (سغه) .
والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٣١٨

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٥ على اكتساب المضاف التانيث من المضاف اليه .
وأنشد المبرد طرفا من قصيدة جرير في الكامل ج ٥ ص ٧٧-٧٩ ثم يقال في ص ٨٠-٨٢ :
(وقوله : اذا بعض السنين تعرقتنا يفسر على وجهين : أحدهما : أن يكون ذهب الى أن بعض
السنين سنون . .
والأجود : أن يكون الخبر في المعنى عن المضاف اليه ، فأقحم المضاف توكيدا ، لانه غير
خارج عن المعنى (٠

وكفى هنا : بمعنى أغنى يتعدى لمفعولين ، أى كفى الأيتام فقد آباؤهم لانه أنفق عليهم ،
واعطاهم ما يحتاجون اليه .

وأراد أن يقول : كفى الأيتام فقد آباؤهم ، فلم يمكنه ، فقال فقد أبى اليتيم ، لانه ذكر الأيتام
أولا ، ولكنه أفرد حملا على المعنى ، لأن الأيتام هنا اسم جنس فواحدتها ينوب من باب جمعها ،
وكان المقام مقام الاضمار فاتى بالاسم الظاهر .

البيت من قصيدة لجرير في مدح هشام بن عبد الملك الديوان ص ٥٠٦-٥٠٨ وانظر الخزائنة
ج ٢ ص ١٦٧-١٦٨ ، والفائق للزمخشري ج ٣ ص ١٣٧ والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٣١٨

(٢) الشعراء : ٤ - في الكامل ج ٥ ص ٢ : (وفي كتاب الله - عز وجل - (فظلت أعناقهم
لها خاضعين) انما المعنى : فظلوا لها خاضعين . والخضوع يبين فى الأعناق ، فأخبر عنهم ، فأقحم
الأعناق توكيدا .

وكان أبو زيد الأنصارى يقول : أعناقهم : جماعاتهم . تقول : أتانى عنق من الناس)

وانظر المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٣١٥ - ٣١٦

وفي البحر المحيط ج ٧ ص ٥ - ٦ (قال الزمخشري : فان قلت : كيف صح مجيء خاضعين
خبرا عن الأعناق ؟

قلت : أصل الكلام : فظلوا لها خاضعين ، فأقحمت الأعناق لبيان موضع الخضوع ، وترك
الكلام على أصله ، كقولهم : ذهب أهل اليمامة كأن الأهل غير مذكور .

وقال مجاهد وأبو زيد والأخفش جماعاتهم يقال : جاءنى عنق من الناس ، أى جماعة . . .
وقيل أعناق الناس رؤسأوهم ومقدموهم . شبهوا بالأعناق .

وقيل : أريد الجارحة فقال ابن عيسى : هو على حذف مضاف ، أى أصحاب الأعناق ،
وروعى هذا المحذوف فى قوله خاضعين حيث جاء جمعا للمذكر العاقل ، أو لاحذف ، ولكنه اكتسى
من أضافته للمذكر العاقل وصفه ، فأخبر عنه اخباره . . .

وليس القول عندي كما ذهب إليه ، وسنفصل بين هذا وبين ما ذكر إن شاء الله .

أما قوله : (فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ) ففيه قولان :

أحدهما : أنه أراد بأعناقهم جماعاتهم . من قولك : أتاني عنق من الناس ، أي جماعة

وإلى هذا كان يذهب بعض المفسرين ، وهو رأى أبي زيد الأنصاري .

وأما ما عليه جماعة أهل النحو ، وأكثر أهل التفسير - فيما أعلم - فإنه أضاف

الأعناق إليهم ، يريد الرقاب ، / ثم جعل الخبر عنهم ؛ لأنَّ خضوعهم بخضوع الأعناق .
ومن ذلك قول الناس : ذلَّت عنقي لفلان ، وذلَّت رقبتي لك . قال عماره :

فإني امرؤ من عَضْبَةٍ خِنْدِفِيَّةٍ أَبْتُ لِلْأَعَادِي أَنْ تَذِيخَ رِقَابَهَا^(١)

جعل (للأعادي) تَبْيِينًا ، ولم يدخله في صلة (أَنْ) .

وأما قوله : (كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ) :

فإنَّ صدرَ القناة قناة ، وكذلك سور المدينة ؛ لأنها إنما مُدُنَتْ بسورها .

وأما قوله :

* طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي * (٢)

= أولا حذف ولكنه لما وضعت لفعل لا يكون الا مقصودا للعاقل وهو الخضوع جمعت جمعه
كما جاء (اتينا طائعين)

وفي هامش كتاب المذكر والمؤنث للمبرد الورقة (١٤٠) حديث عن هذه الآية ختمه بقوله :

ومنها أن أبا زيد حكى أن العرب تقول : عنق من الناس ، أي جماعة قال الهذلي :

تقول العاذلات أكل يوم
لرجلة مالك عنق شحاح
كذلك يقتلون معي ويوما
أؤوب بهم وهم شعث طلاح

والبيتان في ديوان الهذليين ج ٣ ص ٨١ .

(١) في اللسان : (وذيخه تذييخا : ذلله حكاها أبو عبيدة وحده والصواب الدال وكان

شمر يقول : ديخته ذلته بالدال من داخ يديخ إذا ذل .

وقال : داخ يدوخ دوخا : ذل وخضع »

أراد المبرد بقوله : جعل للأعادي تبينا أن الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف ، ولا يجوز

تعلقه بالفعل تذيخ ، لأنه في صلة (ان) ، ولا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول .

ويظهر أنه يريد بعمارة عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير فقد روى له كثيرا في الكامل .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦ على اكتساب المضاف التانيث من المضاف إليه

فإنَّ الطُّولَ غيرَ منفكَّةَ اللَّيالي منه . فنقديره : اللَّيالي أسرعَت في نقضي .
وقريب منه قوله :

رَأَتْ مَرَّ السَّنِينِ أَخَذَنْ مِنِّي (١)
لأنَّ السنين إنما تعقل . بمروها وتصرفها .

والذي قال خارج من هذا ؛ لأنه إنما يجوز أن تُخبر عن المضاف إذا ذكرت المضاف إليه إذا كان الأول بَعْضَهُ ، أو كان المعنى مُشتملاً عليه . فأمَّا قوله :

فليس بمعروف لنا أن نردّها

فإنَّ الردَّ غير الخيل ، والعقر راجع إلى الخيل في قوله :

ولا مُستنكر أن تُعقرًا

فليس بمتصل بشئ من الردِّ ، ولا داخل في المعنى .

فأمَّا قوله :

فليس باتيك منهيها

فهو أقرب قليلا ، وليس منه ؛ لأنَّ المأمور بَعْضُهَا ، والمنهى بَعْضُهَا ، وقُرْبُهُ أَنَّهُمَا قد أحاطا بالأمور .

وليس يجوز الخفض عندنا إلا على عاملين فيمن أجازاه ، وقد ذكرنا ذلك .

* * *

وبعده :

أخذن بعضى وتركن بعضى

وفى هذا البيت شاهد لاكتساب المضاف التانيث والجمعية من المضاف إليه ونسب الرجز الى العجاج سببويه والأعلم وهو فى ديوان العجاج ص ٨٠ على أنه مما نسب إليه .

ونسبه للأغلب العجلى أبو حاتم السجستاني فى المصمرين ص ٨٧ وكذلك صاحب الأغاني ج ١٨ : ٦٤ .

ورواية المصمرين : ان اللَّيالي أسرعَت في نقضي .

وكذلك رواية الجاحظ فى البيان ج ٤ ص ٦٠ ولا شاهد فى هذه الرواية وانظر الخزانة ج ٣ ص ١٦٩-١٦٨ والعينى ج ٣ ص ٣٩٥-٣٩٦ والسيوطى ص ٢٩٨ .

(١) استشهد به فى الكامل ج ٥ ص ٨٣ على اكتساب المضاف التانيث من المضاف إليه وفيه اكتسابه الجمعية أيضا وتامه :

كما أخذ السرار من الهلال

والسرار بفتح السين والكسر لفة آخر ليلة من الشهر .

البيت من قصيدة لجرير فى هجاء الفرزدق الديوان ص ٤٢٥-٤٢٩

وتقول : ما زيد قائماً إلا أبوه ، أردت : ما زيد قائماً أحد إلا أبوه ، فجاز ذلك ؛
لأنَّ أحداً منقياً عنه القيام ، وكذلك : ما زيد آكلاً إلا الخبز ، أردت : ما زيد آكلاً شيئاً
إلا الخبز^(١) ، وما زيد إلا طعامك آكل . رفعت آكلاً ؛ لأنه وقع موجباً . فعلى هذا يجرى
أصول هذا الباب ومسائله .

(١) إذا نقض نفى معمول الخبر بقى الخبر منفياً ، فعلمت (ما) وإنما يبطل عملها إذا نقض
نفى الخبر
وانظر صيبويه ج ١ ص ٢٦٢ فى قوله (ما زيد بشيء الا شيء لا يعبا به)

هذا باب

النداء

٤
٥١٢

إعلم أنك إذا دعوتَ مضافاً منصبته ، وانتصابه / على الفعل المتروك إظهاره . وذلك قولك :
يا عبدَ الله ؛ لأنَّ (يا) بَدَلٌ من قولك : أَدْعُو عبدَ الله ، وأريد ، لا أنك تُخبر أنك تَفْعَلُ ، ولكن
بها وقع أنك قد أوقعتَ فِعْلاً . فإذا قلت : يا عبدَ الله ، فقد وقع دعاؤك بعبد الله ، فانصب
على أنه مفعول تعدى إليه فِعْلُكَ (١) .

وكذلك كلُّ ما كان نكرة ؛ نحو : يا رجلاً صالحاً ، ويا قوماً منطلقين ، والمعنى واحد (٢) .

(١) كلام المبرد صريح في أن ناصب المنادى الفعل المحذوف وجوباً و (يا) بدل منه

و ابن يعيش ينسب إليه أن ناصب المنادى حرف النداء

وقال الرضى : أجاز المبرد : نصب المنادى على حرف النداء ومثله فى الأشمونى وحاشية

الخضرى .

قال ابن يعيش ج٢ ص ٢٢٧ : « وكان ابو العباس المبرد يقول : الناصب نفس (يا) لنيابتها
عن الفعل قال : ولذلك جازت أمالتها »

وقال الرضى فى شرح الكافية ج١ ص ١١٩ : (وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول
به ، وناصبه الفعل المقدر ، وأصله عنده ، يا ادعوزيدا ، فحذف الفعل حذفاً لازماً ، لكثرة الاستعمال
وللدلالة حرف النداء عليه ، وافادته فائدته .

وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل ، وليس ببعيد ، لانه يقال
امالة الفعل . »

وانظر الأشمونى ج٢ ص ٣٥٩ وحاشية الخضرى وشرح الكافية للجامى ص ٦٠ وللصمام ص ٩٦
وقال سيبويه ج١ ص ١٤٧ : (وما ينتصب فى غير الأمر والنهى على الفعل المتروك اظهاره
قولك : يا عبد الله والنداء كله . »

حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا فى الكلام ، وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل كانه قال :
يا أريد عبد الله ، فحذف يريد ، وصار (يا) بدلا منها .)

وانظر ص ٣٠٣ ومن هذا يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه فى ناصب المنادى

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ : (اعلم ان النداء كل اسم مضاف فيه ، فهو نصب على اضمار
الفعل المتروك اظهاره ، والمفرد رفع وهو فى موضع اسم منصوب .

وزعم الخليل : أنهم نصبوا المضاف ، نحو : يا عبد الله ، ويا أخانا والنكرة حين قالوا : يا رجلاً
صالحاً حين طال الكلام ، كما نصبوا : هو قبلك وهو بمدك ، ورفعوا المفرد ، كما رفعوا قبل ،
وبعد .)

وعلى هذا (يا حَسْرَةَ على العِيَادِ) (١).

وقال الشاعر :

أَدَارًا بِحُزْوَى هِجَتِ لِلْعَيْنِ عِبْرَةً فَمَاءَ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّقُ (٢)

وقال الشاعر :

لَعَلَّكَ يَا تَيْسًا نَزَا فِي مَرِيرَةٍ تَعْدُّبُ لَيْلَى أَنْ تَرَافَى أَزُورُهَا (٣)

(١) يس : ٣٠ وفي البحر ج ٧ ص ٣٢٢ : وقيل المنادى محذوف، وانتصب حسرة على المصدر ،
اي ياهؤلاء تحسروا حسرة)

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١١ على نصب (ادارا) لانه منادى متكور فى اللفظ لوصفه
بالجار والمجرور بعده ، فجرى لفظه على التنكير، وان كان مقصودا بالنداء .

حزوى : بضم اوله ونسكين ثانيه مقصور . موضع بنجد فى ديار تميم وقال الازهرى جبل من
جبال الدهناء . . . وقيل من رمال الدهناء وأنشد لذي الرمة :

خليلى عوجا من صدور الرواحل
بجمهور حزوى فابكيا فى المنازل
(معجم البلدان ج ٢ ص ٢٥٥)

وجمهور النحويين يعتبر حزوى شاذا فى القياس وكان ينبغى ان تقلب لامها ياء ، لانها فعلى
اسما وخالفهم ابن مالك

انظر شرح الشافية للرضى ج ٣ ص ١٧٧ ، وشرحها للجاربرى ص ٣٠٩ والأشمونى وغيره
هاج : هنا متعد ويأتى لازما . يقال : هاج الشيء : اذا نار .
والعبرة : الدمعة . ماء الهوى : هو الدمع .
يرفض : يسيل بفضه فى أثر بعض .

يترفق : يبقى فى العين متحيرا يجرى ويذهب . . . وللعين كان صفة لعبرة فقدم عليها
فيجرب حالا .

و (أو) بمعنى الواو .

البيت مطلع قصيدة لذي الرمة فى الديوان ص ٢٨٩-٤٠٣
وقد أخذ ذو الرمة هذا البيت وبيتا آخر فى هذه القصيدة من زهير بن جناب وهو شاعر
جاهلى وهن القائل :

فيادار سلمى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض أو يتدقق

وانظر الخزائنة ج ١ ص ٣١١-٣١٢ والعينى ج ٣ ص ٢٣٦-٢٣٨

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٢ كالبيت السابق

البيت لتوبة بن الحمير الخفاجى . . . توعد زوج ليلى الأخيلية لمنعه من زيارتها ، فجمسه
كالتيس الناذى فى حبله .

والمريرة : الحبل المحكم الفتل وهى ايضا طاقاة من طاقات الحبل .

النزو : الوثبان ، ومنه نزو التيس ولا يقال الا للشاء والدواب والبقر فى معنى السفاد

التيس : الذكر من المعيز .

وقال الآخر :

فيا راكباً إما عرّضتَ فبلّغنْ ندماى من نجران أن لا تلاقيا (١)

* * *

وأما المضاف فكقوله : (يا قومنا أجيّبوا داعي الله) (٢) ، وما أشبهه .

* * *

٤
٥١٣

فإن كان المنادى واحداً مفرداً / معرفة - بُئى على الضم ، ولم يلحقه تنوين ؛ وإنما فعل ذلك به ؛ لخروجه عن الباب ، ومضارعه ما لا يكون مُعرباً . وذلك أنك إذا قلت : يا زيدُ ، ويا عمرو ، فقد أخرجته من بابهِ ؛ لأنَّ حدَّ الأسماء الظاهرة أن تُخبر بها واحد عن واحد غائب ، والمخبر عنه غيرها فتقول : قال زيد ، فزيد غيرك وغير المخاطب ، ولا تقول : قال زيد وأنت تعنيه ، أعنى المخاطب . فلما قلت : يا زيدُ - خاطبته بهذا الاسم ، فأدخلته في باب ما لا يكون إلا

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٢ قال الأعمش : (الشاهد فيه نصب راكباً ، لأنه منادى منكور ، إذ لم يقصد به قصد راكب بعينه إنما التمس راكباً من الركبان يبلغ قومه خبره وتحيته ، ولو أراد راكباً بعينه لبناه على الضم ، ولم يجوز له تنوينه ونصبه ، لأنه ليس بعده شيء نكرة يكون من وصفه ٠٠)

الراكب : راكب الإبل ولا تسمى العرب راكباً على الإطلاق إلا راكب البعير والناقة والجمع : ركبان .

عرّضت : بمعنى أتى العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما ، وبمعنى تعرضت وظهرت وبمعنى بلغت العرض وهي جبال نجد .

الندماى : جمع ندمان بمعنى نديم وهو المشارب وإنما قيل له ندمان من الندامة ، لأنه إذا سكر تكلم بما يندم عليه ، وقيل الندامة مقلوقة من المدامة وذلك إدمان الشراب . ويكون الندمان والنديم أيضاً : المجالس والمصاحب على غير الشراب .

نجران : مدينة بالحجاز من شق اليمن وانظر معجم البلدان ج ٥ ص ٢٦٦ - ٢٧١ . (أن) مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن و (لا) نافية للجبس وخبرها محذوف . أى (لنا) والجملة خبر أن المخففة ، والمصدر اللؤلؤ مفعول ثان لبلفن و (من نجران) حال من ندماى .

البيت من قصيدة لعبد يفرث الحارثي في المفضليات ص ١٥٥ - ١٥٨ وشرحها للابنباري ص ٣١٥ - ٣٢٠ وفي ذيل الامالى ص ١٣٢ - ١٣٣ والعقد الفريد ج ٥ ص ٢٢٩ - ٢٣١ .

ومهدب الأغاني ج ١ ص ٥٢ - ٥٣ وانظر الخزانة ج ١ ص ٣١٣ - ٣١٧ . وفي شرح المفضليات للابنباري ص ٣١٥ : كان الاصمعي ينشده بلا تنوين : يا راكباً . . .

(٢) الاحقاف : ٣١

مبنيًا نحو : أنت ، وإيّاك ، والتاء في قمت ، والكاف في ضربتك ، ومررت بك . فلما أخرج من باب المعرفة ، وأدخل في باب المبنية - لزمه مثل حُكِمَهَا ، وبنيته على الضمّ ؛ لتُخَالِفَ به جهة ما كان عليه مُعرباً ؛ لأنّه دخل في باب الغيات .

ألا ترى أنّك تقول : جئت قبلك ، ومن قبلك . فلما صار غاية - لما أذكره في موضعه - قلت : جئت قبلُ يا فتى ، وجئت من قبلُ^(١) / قال الله عزَّ وجلَّ : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) (٣) .

٤
٥١٤

وكذلك تقول : جئت في أوّل الناس . وتقول : ابدأ بهذا أوّلُ يا فتى . لما خرج من باب الإعراب ، فصار غايةً يخولف به عن جهته ، ولهذا موضع يذكر فيه مستقصى بحججه (٣) إن شاء الله .

* * *

فإن قال قائل : فالمضاف والنكرة مخاطبان ، كما كان في المفرد المعرفة ، وقد كان حقهما أن يُخبر عنهما ، ولا يُخاطبا .

قيل له : قد علمنا أن المضاف معرفة بالمضاف إليه ، كما كان قبل النداء والنكرة في حال النداء ؛ كما كان قبل ذلك .

(و زيد) وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة مُنتَقِلٌ عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف .

ألا ترى أنّك تقول - إذا أردت المعرفة - : يا رجلُ أقبل . فإنّما تقديره : يا أيُّها الرجلُ أقبل ، وليس على معنى معهود ، ولكن حدثت فيه إشارة النداء ، فلذلك لم تدخل فيه الألف واللام ، وصار معرفة بما صارت [به] المهمة معارف .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ : « والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب ... ورفعا المفرد ، كما رفعوا قبل ، وبعد ، وموضعها واحد وذلك قولك : يا زيد ويا عمرو ، وتركوا التنوين في المفرد ، كما تركوه في قبل ... »

وانظر مخالفة الكوفيين في الانصاف ص ٢٠٠ - ٢٠٨ .

(٢) الروم : ٤

(٣) تقدم ذكره في ج ٣ ص ١٧٤ - ١٧٥ ، ١٧٨ وسيكرره في الصفحة المقبلة وما بعدها .

والمبهمة مثل: هذا ، وذاك ، وهذه ، وتلك ، وأولئك وذاك ، / وذاكن ، وذلكن . إلا أنك إذا ناديته فهو معرفة بالإشارة ؛ كما كانت هذه الأسماء ، غير أنه مخاطب ، وهي مُخبر عنها . فهذا يوضح لك أمر الواحد المفرد .

ومع ذلك أن المضاف تمنعه الإضافة من البناء : كما كان ذلك في قَبْلُ ، وبعْدُ ، وأمْسِ ، وما أشبههن .

تقول : ذهب أمْسِ بما فيه ، وقد ذهب أمْسنا ، وكذلك تقول : جئت من قَبْلُ ، ومن بَعْدُ يا فتى . كما قال الله عزَّ وجلَّ : (وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ) (١) فلما أضاف قال : (مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمُ عَلَيْهِمْ) (٢) و (مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي) (٣) .

والفصل بين قولك : يا رجلُ أَقْبِلْ إن أردت به المعرفة ، وبين قولك : يا رجلاً أَقْبِلْ إذا أردت النكرة - أنك إذا ضممت فإنما تريد رجلاً بعينه تشير إليه دون سائر أمته .

وإذا نصبت ونونت - فإنما تقديره يا واحدا ممن له هذا الاسم ، فكلُّ من أجابك من الرجال فهو الذي عَنَيْت ، كقولك : لأضربن رجلاً . فمن كان له هذا الاسم برَّ به (٤) قَسَمْتُكَ .

ولو قلت : / لأضربن الرجل - لم يكن إلا واحدا معلوماً بعينه ، إلا أن هذا لا يكون إلا على معهود .

فأعربت النكرة ؛ لأنها في بابها لم تُخرجها منه . ومع هذا أن التنوين الذي فيه مانع من البناء ، كما كان ذلك في المضاف (٥) .

(١) يوسف : ٨٠ .

في البحر المحيط ج ٥ ص ٣٣٥ - ٣٣٦ : (ما) زائدة ، أي ومن قبل هذا فرطتم في يوسف ومن قبل متعلق بفرطتم . وقد جوزوا في اعرابه وجوها ٠٠٠ »

(٢) الفتح : ٢٤ .

(٣) يوسف : ١٠٠ .

(٤) ذكر ابن قتيبة في أدب الكاتب ص ١٣٨ ان بر في قسمه من باب فرح والعامّة تفتح عينه وقال ابن السيد في الاقتضاب ص ٢١٢ : « حكى ابن الاعرابي صدقت وبررت فوردا بالفتح والكسر فأما بررت والدى فلا اعرف فيه لغة غير الكسر » .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ : « وزعم الخليل انهم نصبوا المضاف ، نحو : يا عبد الله ، ويا أخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلاً صالحا حين طال الكلام ، كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك .. » .

ومن جعل (قبل) و (بعد) نكرتين نون، وأجراهما على وجوه الإعراب. وقد قرأ بعض القراء (لله الأمر من قبل ومن بعد) (١).

فمن جعلهما نكرتين فتقديره - والله أعلم - : لله الأمر أولاً وآخراً .
ومن جعلهما معرفتين فتقدير ذلك : قبل ما نعلم وبعده ، وقبل كل شيء وبعده .
تقول : يا زيد وعمرو أقبل ، ويا هند وزيد أقبل . تُجْرى كل مفرد معرفة - وإن اختلفت أجناسه - مجرى واحدا ؛ لأن النداء يُخرجهُ إلى طريقة واحدة .

* * *

فإن نعت مفردا بمفرد فأنت في النعت بالخيار : إن شئت رفعته ، وإن شئت نصبته .
تقول : يا زيد العاقل أقبل ، ويا عمرو الظريف هلم . وإن شئت / قلت : العاقل ، والظريف .
أما الرفع فلأنك أتبعته مرفوعاً .

$\frac{4}{517}$

فإن قال : فهذا المرفوع في موضع منصوب فلم لا يكون بمنزلة قولك : مررت بعثمان الظريف ؟
لم تتبعه الاسم لأن الاسم في موضع مخفوض وأنه منعه أنه لا ينصرف ، فجرت صفة على ما كان ينبغي أن يكون عليه ؟

فالفصل بينهما أطراد البناء في كل متادى مفرد حتى يصير البناء علة لرفعه ، وإن كان ذلك الرفع غير إعراب ، وليس كل اسم ممنوعاً من الصرف .

= وقال في ص ٣١١ : « وقال الخليل : إذا اردت النكرة وصفت أو لم تصف فهذه منصوبة ، لأن التنوين لحقها ، فطالت ، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب ورد الى الأصل كما فعل ذلك بقبل وبعد ، وزعموا ان بعض العرب يصرف قبلا ، وبعدا ، فيقول : ابدأ بهذا قبلا . فكانه جعلها نكرة .

وانما جعل الخليل المتادى بمنزلة قبل وبعد ، وشبهه بهما مفردين اذا كان مفردا ، فاذا طال ، وأضيف شبهه بهما مضافين اذا كان مضافا ، لان المفرد في النداء في موضع نصب ، كما أن قبل وبعد قد يكونان في موضع نصب وجر ، ولفظهما مرفوع فاذا اُسفتها رددتها الى الأصل .

وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين ، وطالت صارت بمنزلة المضاف « .

(١) من الشواذ انظر البحر المحيط ج ٧ ص ١٦٢ .

فمن ذلك قوله :

يا حَكَمُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ (١)

فهو الأكثر في الكلام .

وأما النَّصْبُ فعلى الموضع ؛ لأنَّ موضع (زيد) منصوب .

فتقدير هذا - إذا رفعت - تقدير قولك : (ليس زيد بقائم ، ولا قاعد) على اللفظ وإن كانت الباء زائدة .

وتقدير المنصوب تقدير قولك : ليس زيد بقائم ، ولا قاعداً (٢) حملت (قاعداً) على الموضع / إِلَّا أَنَّ هَذَا مَعْرَبٌ فِي مَوْضِعِهِ وَ(زيد) مَبْنِيٌّ فِي النِّدَاءِ ، وَلَكِنِّي مَثَلْتُ لَكَ بِمَا اخْتَلَفَ وَجْهَاهُ كَاخْتِلَافِ نَعْتِ زَيْدِ الْمَفْرُودِ [وَمَا جَاءَ مِنْ نَعْتِ الْمَادَى الْمَفْرُودِ] (٣) مَنْصُوباً قَوْلَ جَرِيرٍ :
فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا (٤)

٤
٥١٨

(١) استشهد به ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٨ على أن الوارث نعت مرفوع على لفظ المنادى .

والبيت من أرجوزه لرؤية وقد انتحلها لنفسه أبو نخيلة السعدي . انظر حديث ذلك في السيوطي ص ١٩ - ٢٠ .

والارجوزة في ديوان رؤية ص ١١٧ - ١١٨ والرواية هناك : من عبد الملك .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ : « قلت : أرايت قولهم : يا زيد الطويل علام نصبوا الطويل ؟ »

قال : نصب ، لانه صفة لمنصوب ، وقال : وان شئت كان نصبا على أعنى .
فقلت : أرايت الرفع على أى شيء هو . إذا قال : يا زيد الطويل ؟

قال : هو صفة لمرفوع . قلت : أأست قد زعمت ان هذا المرفوع فى موضع نصب فلم لا يكون كقوله : لقيته أمس الأحداث ؟

قال : من قبل أن كل أسم مفرد فى النداء مرفوع أبداً ، وليس كل اسم فى موضع أمس يكون مجرورا ، فلما اطرده الرفع فى كل مفرد فى النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع فى الابتداء وبالفعل ، فجعلوا وصفه - إذا كان مفردا - بمنزلة « .

(٣) نصحيح للسيرافي طمست كلماته فلم تظهر ويمكن ان يكون : (ومما جاء من نعت المنادى المفرد) .

(٤) البيت من قصيدة جرير التى يمدح بها عمر بن عبد العزيز . الديوان ص ١٣٤ - ١٣٧ .

وذكر بعضها فى الكامل ج ٣ ص ٥٣ وقد ترجم لكعب بن مامة ولابن سعدى وهو أوس بن حارثة انظر ص ٥٢ - ٥٤ ، وجمهرة الانساب ص ١٩٤ ، ص ٣٢٧ ، ص ٣٣٩ ، وانظر الخزانة ج ٤ ص ١١٠ - ١١١ ، والعينى ج ٤ ص ٢٥٤ - ٢٥٦ ، وشرح المفضليات للابارى ص ٤٤٩ .

وإذا نعت مُفرداً بمضاف لم يكن المضاف إلا منصوباً تقول : يا زيدُ ذا الجُمَّة ، ويا زيدُ
غلامَ عمرو .

والفصل بين هذا وبين المفرد أنك إذا نعت شيئاً بشيء فهو بمنزلة لو كان في موضعه .
فقولك : مررت بزيد الظريف كقولك : مررت بالظريف ، وكذلك مررت بعمرو العاقل .

فأنت إذا قلت : يا زيد الظريف - فتقديره : يا ظريفُ على ما حدّدت لك .

وقولك : يا زيد ذا الجُمَّة ، بمنزلة : يا ذا الجُمَّة . فلذلك لم يكن المضاف - إذا كان نعتاً -
إلا نصباً (١) .

* * *

أما المضاف المنادى فتعته لا يكون إلا نصباً ، مفرداً كان أو مضافاً ، وذلك قولك :
يا عبدَ الله العاقلُ ؛ لأنك / إن حملته على اللفظ فهو منصوب ، والموضع موضع نصب (٢) .
فأما قوله :

إني - وأسطارٍ سُطْرُنَ سَطْرًا - لقائلٍ : يا نصرُ نصرُ نصرًا
فإن هذا البيت يُنشد على ضروب :

فمن قال : يا نصرُ نصرًا نصرًا فإنه جعل المنصوبين تبييناً لمضموم ، وهو الذي يسميه
التحويُّون عطف البيان ، ومجره مجرَى الصفة ، فأجراه على قولك : يا زيد الظريفُ
وتقديره تقدير قولك : يا رجلُ زيداً أقبل . جعلت زيدا بياناً للرجل على قول من نصب
الصفة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ - ٣٠٤ : « قلت : أفرايت قول العرب كلهم :

أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائرا فقد عرضت أحناء حق فخاصم

لاى شيء لم يجز فيه الرفع ، كما جاز في الطويل ؟

قال : لأن المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلة إذا كان في موضعه . ولو جاز هذا
لقلت : يا أخونا . تريد أن تجعله في موضع المفرد ، وهذا لحن ، فالمضاف إذا وصف به
المنادى فهو بمنزلة إذا ناديتسه ، لانه وصف لمنادى في موضع نصب ، كما انتصب حيث كان
منادى ، لانه في موضع نصب ، ولم يكن فيه ما كان في الطويل لطوله . . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٤ : « وأما المضاف في الصفة فهو ينبغي له ألا يكون إلا

نصباً إذا كان المفرد ينتصب صفته . . . »

ويُنشد : يا نصرُ نصرٌ نصرًا . جعلهما تبييناً ، فأجرى أحدهما على اللفظ . والآخر على
الموضع ؛ كما تقول : يا زيد الظريفُ العاقلُ ، ولو حمل (العاقل) على (أعنى) كان جيّداً .
ومنهم من ينشد : يا نصرُ نصرٌ نصرًا . يجعل الثاني بدلاً من الأول ، وينصب الثاني
على التبيين . فكأنه قال : يا نصرُ نصرًا .
/ وأما الأصمعي فزعم أنّ هذا الشعر : (يا نصرُ نصرًا نصرًا) وأنه إنّما يريد : المصدر ؛
أي : انصرتي نصرًا (١) .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٠٤ على أن نصرًا الثاني عطف بيان من الأول على
اللفظ أو على المحل .

روايات هذا البيت

(نصر) الأول روى فيه وجهان : ضمه ، ونصبه .
و (نصر) الثاني روى بأربعة أوجه : ضمه ، ورفع منونا ، ونصبه ، وجره .
و (نصر) الثالث روى فيه وجه واحد وهو النصب .
وتوجيه هذه الروايات :
أ - ضم الأول مع رفع الثاني على أن يكون الثاني عطف بيان على اللفظ عند سيبويه ،
والمبرد ، وأبي حيان .
وقال الرضى : هو توكيد لفظي ، وضعف البيان والبدل بقوله : لان البدل وعطف البيان
يفيدان ما لا يفيداه الأول من غير معنى التأكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التأكيد .
ب - ضم الأول مع نصب الثاني عطف بيان على المحل أو توكيد أو نصب بتقدير :
أعنى : أو مصدر بدل من فعل الأمر أو مصدر أريد به الدعاء .
ج - ضم الأول مع ضم الثاني بدل
د - نصب الأول وجر الثاني على اضافة الأول الى الثاني ، كما تقول : حاتم الجود أو
طلحة الخير .
وأعراب نصر الثالث أن يكون عطف بيان أو توكيدا على المحل اذا ضم نصر الأول أو هو
منصوب على المصدرية .

ونصر هو صاحب نصر بن سيار أمير خراسان منع رؤية من الدخول الى الامير ،
فتلطف به ، وأقسم له بأنه يدعو له ، وطلب منه المعونة وبعده :

بلغك الله فبلغ نصرًا نصر بن سيار يشبني وفرا

وقال ابن يسعون : رأيت في عرض كتاب أبي اسحق الزجاج بخط يده وهو اصله الذي
قرأ فيه على أبي العباس المبرد نصر الذي هو الحاجب بالضاد المعجمة .

و (أسطار سطر سطرًا) : جملة تسمية معترضة بين اسم ان وخبرها ، أي وحق
أسطار المصحف . و (سطرًا) مفعول مطلق .
ومفعول القول جملة النداء .

وقال أبو عبيدة : هذا تصحيف إنما قاله لنصرين سيار : يا نصر نصرنا نصرنا إغراء ،
أى : عليك نصرنا ، يُغريه به (١) .

اعلم أن البدل في جميع العربية يحل محل المبدل منه ، وذلك قولك : مررت برجل زيد ،
وبأخيك أبي عبد الله . فكأنك قلت : مررت بزيد ، ومررت بأبي عبد الله . فعلى هذا تقول :
يا زيد أبا عبد الله ، فنصب (أبا عبد الله) نعتاً كان أو بدلاً ؛ لأنك إذا أبدلته منه فكأنك
قلت : يا أبا عبد الله . وتقول : يا أخانا زيداً أقبل ؛ لأن البيان يجرى مجرى النعت .
فكأنك قلت : يا أخانا الظريف أقبل . لا يكون في الظريف إلا النصب ، ولا في زيد إذا
كان تبييناً .

/ واعلم أن المعطوف على الشيء يحل محله ؛ لأنه شريكه في العامل . نحو : مررت بزيد
وعمر ، وجاءني زيد وعمر .

٥٢١

فعلى هذا تقول : يا زيد وعمر وأقبلا ، ويا زيد وعبد الله أقبلا ؛ لأن (عبد الله)
إذا حل محل (زيد) في النداء لم يكن إلا نصيباً . تقول : مررت بعمر ومحمد يا فتى ؛
لأن محمداً إذا حل هذا المحل لم يكن إلا مخفوضاً منوناً .
وتقول : يا عبد الله وزيد أقبلا ، لا يكون إلا ذلك لما ذكرت لك (٢) .

= وبلغ يتعدى الى مفعولين حذف هنا الثاني ، أى مرادك .
نسب البيت الى رؤبة فى سيبويه وانظر ديوانه ص ١٧٤ ذكر هناك على أنه مما نسب اليه
وبعده :

بلفك الله فبلغ نصرنا نصر بن سيار يشبنى وفرا

والخزانة ج ١ ص ٢٢٥-٢٢٦ ، والمعنى ج ٤ ص ١١٦-١١٩ ، والسيوطى ص ٢٧٤ -
٢٧٥ ، والابيات المشككة ص ١٢٧-١٢٨ ، والخصائص ج ١ ص ٢٤٠ ، وشواهد الكشاف
ص ١٢٢ ، وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٢٥ وابن يعيش ج ٢ ص ٣ ، والمغنى ج ٢ ص ٥١ ،
٨٧ ، ٥٥ .

(١) يوده شيثان : رواية الرفع والدعاء وفيه ايضا غفلة عن البيت الثانى .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٥ : « وتقول : يا زيد وعمر ليس الا انهما قد اشتركا فى
النداء فى قوله : (يا) ، وكذلك : يا زيد ، وعبد الله ، ويا زيد لا عمرو ، ويا زيد او عمرو ، لان
هذه الحروف تدخل الرفع فى الآخر ، كمد دخل فى الاول ، وليس ما بعدها بصفة ، ولكنه على
(يا) » .

فإن عطفت اسما فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد فإن فيه اختلافاً :

أما الخليل ، وسيبويه ، والملازني فيختارون الرفع^(١) ، فيقولون : يا زيد ، والحارثُ أقيلاً .
وقرأ الأعرج : (يا جبالُ أوبي معهُ والطيرُ)^(٢) .

وأما أبو عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، وأبو عمَر الجرمي فيختارون النصب ،
وهي قراءة العامة .

/ وحجة^(٣) من اختار الرفع أن يقول - إذا قلت : يا زيد والحارثُ : فإنما أريد : يا زيد ،
ويا حارثُ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٥ : « قال الخليل : من قال : يا زيد والنضر ، فنصب
فانما نصب ، لان هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء الى أصله .

فأما العرب فأكثروا ما رأيناهم يقولون : يا زيد والنضر ، وقرأ الأعرج (يا جبال أوبي
معهُ والطير) ، فرجع ، ويقولون : يا عمرو والحارث وقال الخليل هو القياس كأنه قال :
ويا حارث ... » .

(٢) سبأ : ١٠ - القراءة برفع (والطير) من الشواذ .

في النشر ج ٢ ص ٣٤٩ : « وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه
عن روح برفع الراء من (والطير) وهي رواية زيد عن يعقوب ووردت عن عاصم وأبي عمرو » .

وفي الاتحاف ص ٣٥٨ : وأما ما روى عن روح من رفع الراء من (والطير) نسقا على لفظ
(جبال) أو على الضمير المستكن في أوبي للفصل بالظرف فهي انفرادة لابن مهران .. لا يقرأ بها
ولذا اسقطها صاحب الطيبة على عادته .. والمشهور عن روح النصب .. » .

وفي غيث النفع ص ٢٠٨ : « لا خلاف بينهم في نصبه وما روى عن البصري وعاصم ،
وروح من رفعه وان كانت له أوجه صحيحة في العربية لا يقرأ به لضعفه في الرواية »

وفي البحر المحيط ج ٧ ص ٢٦٣ : « قرأ الجمهور (والطير) بالنصب عطفا على موضع
يا جبال .. وقال أبو عمرو : باضمار فصل تقديره : وسخرنا له الطير .

وقال الكسائي : عطفا على فضلا ، أي وتسيح الطير .

وقال الزجاج : نصبه على انه مفعول معه . وهذا لا يجوز ، لان قبله (معه) ولا يقتضى
الفعل اثنين من المفعول معه الا على البدل أو العطف . فكما لا يجوز جاء زيد مع عمرو مع
زينب الا بالعطف كذلك هذا ...

(والطير) بالرفع عطفا على لفظ يا جبال وقيل عطفا على الضمير في أوبي وساغ ذلك
للفصل بالظرف ، قيل : رفعا بالابتداء والخبر محذوف ، أي والطير تؤوب » .

(٣) ذكرنا قبل أن عشرين صفحة نقلت من مكانها ، ووضعت في غير مكانها ، فأحدث ذلك
اضطرابا في ثلاثة مواضع : في الموضع الذي نقلت منه ، وفي موضعين مما نقلت اليه ، فلم
يرتبط بها ما قبلها ولا ما بعدها .

وفي إعادة هذه الأوراق الى مكانها يزول هذا الاضطراب في المواضع الثلاثة كما ترى
الآن وفيما سيأتي وهنا بدء اضافة العشرين .

فيقال لهم : فقولوا : يا الحارثُ . فيقولون : هذا لا يلزمنا ؛ لأنَّ الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء . وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه أيضاً ذلك الموضع . فكإلانا في هذا سواء .

وإنما جَوَزْتُ لفارقتها حرفَ الإشارة ؛ كما تقول : كلُّ شاةٍ وسَخَلْتها بدرهم ، وربُّ رجلٍ وأخيه ، ولا تقول : كلُّ سَخَلْتها ، ولا ربُّ أخيه حتى تقدّم النكرة (١) .
وحجّة الذين نصبوا أنّهم قالوا : نردُّ الاسم بالألف واللام إلى الأصل ؛ كما نردّه بالإضافة والتنوين إلى الأصل . فيحتج عليهم بالنعت الذي فيه الألف واللام . وكلا القولين حسن .

والنصب عندي حسن على قراءة الناس .

مثل ذلك اختلافهم في الاسم المنادى إذا لحقه التنوين / اضطرارا في الشعر . فإنَّ ٥٤٣
الأولين يروون رفعه ، ويقولون : هو بمنزلة مرفوع لا ينصرف ، فليحقه التنوين على لفظه .

وأبو عمرو بن العلاء وأصحابه يلزمون نصبه ، وحجّتهم في ذلك ما ذكرت لك ، ويقولون : هو بمنزلة قولك : مررت بعمّانَ يا فتى ، فمتى لحقه التنوين رجع إلى الخفض .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٥ : « ويقولون : يا عمرو والحارث وقال الخليل : هو القياس . كأنه قال : ويا حارث . ولو حمل الحارث على (يا) كان غير جائز البتة نصب ، أو رفع من قبل أنك لاتنادى اسما فيه الألف واللام ، ولكنك أشركت بين النضر والأول في (يا) ، ولم تجعلها خاصة للنضر كقولك : ما مررت بزید ، وعمرو ولو أردت عمليّن لقلت : ما مررت بزید ، ولا مررت بعمر . »

قال الخليل : ينبغي لمن قال النضر فنصب لأنه لا يجوز النضر أن يقول : كلُّ نعمةٍ وسَخَلْتها بدرهم فينصب إذا أراد لفظة من يجر ، لأنه محال أن يقول كلُّ سَخَلْتها وإنما جر لأنه أراد : وكلُّ سَخَلْتها لها ٠٠٠ . وينبغي أن يقول : « رب رجلٍ وأخاه ٠٠ »

السخلة : ولد الشاة .

وفي ابن يعيش ج ٢ ص ٣ : وكان أبو العباس المبرد يرى أنك إذا قلت : يازيد والحارث فالرفع هو الاختيار عنده وإذا قلت يازيد والرجل فالنصب هو المختار وذلك أن الحارث وحارثا علمان وليس في كلام المبرد هنا هذا التفصيل وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٢٧ والتوضيح لابن هشام والأشعوني .

فمما جاء على ذلك قول مهلهل :

رَفَعْتُ رَأْسَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَنْتِكَ الْأَوَاقِي (١)

وَالْأَخْسَنُ عِنْدِي النَّصَبُ ، وَأَنْ يَرُدَّهُ التَّنْوِينُ إِلَى أَصْلِهِ ؛ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي النَّكْرَةِ
وَالْمُضَافِ . وَكَذَلِكَ بَيْتُ الْأَخْوَصِ :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرًا عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرًا السَّلَامُ (٢)

(١) رواية أمالي الشجري ج ٢ ص ٩ والخزانة ج ١ ص ٣٠٠ والعيني ج ٤ ص ٢١١ والسمط
ص ١١١ : ضربت صدرها الى

يريد أنها متعجبة من حالى الى هذه الغاية مع ما لقيت من الحروب والاسر والخروج عن
الأهل .

ومثل هذا كثير من فعل النساء وهو الضرب على الصدر في حالة الدهشة والانزعاج .
وعدى هو اسم مهلهل وهو عدى بن ربيعة أخو كليب .
ومن يرى أن اسمه عدى استدل بهذا البيت .

ومن قال : ان اسمه امرؤ القيس يروى هذا البيت :

ضربت صدرها الى وقالت يا أمرا القيس حان وقت الفراق

الأواقي : جمع واقية والأصل الواقي فأبدلت الواو الأولى همزة وجوبا . الواقية :
الحافظة .

البيت من قصيدة لمهلهل ذكرها العيني ج ٤ ص ٢١١ - ٢١٤ .

وانظر السمط ص ١١١ والشعر والشعراء ص ٢٥٦ .

وروى : يا عدى بالرفع في الخزانة وحدها ج ١ ص ٣٠٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٣ فقال : « وأما قول الاخوص فانما لحقه

التنوين ، كما لحق ما لا ينصرف ، لانه بمنزلة اسم لا ينصرف ، وليس مثل النكرة لان التنوين
لازم للنكرة على كل حال والنصب وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين
اضطرارا ، لانك أردت في حال التنوين في (مطر) ما أردت حين كان غير منون ولو نصبته في حال
التنوين لنصبته في غير حال التنوين ولكنه اسم اطرده الرفع في أمثاله في النداء ، فصار كأنه
يرفع بما يرفع من الافعال والابتداء ، فلما لحقه التنوين اضطرارا لم يغير رفعه ، كما لا يفسر
رفع ما لا ينصرف اذا كان في موضع رفع لان (مطرا) واشباهه في النداء بمنزلة ما هو في
موضع رفع ، فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفع لا ينتصب هذا .

وكان عيسى بن عمر يقول : يا مطرا يشبهه بقوله : يارجلا يجعله اذا نون ، وطال

كالنكرة ، ولم نسمع عربيا يقوله وله وجه من القياس اذا نون ، وطال كالنكرة ... » .

والاعلم يقول : وكلا المذهبين مسموع من العرب .

البيت من قصيدة للاخوص انظر الخزانة ج ١ ص ٢٩٤ - ٢٩٥ ، والعيني ج ١ ص ١٠٨ -

١١١ ، ج ٤ ص ٢١١ ، أمالي الزجاجي ص ٥٣ - ٥٤ ، ومجالس تملب ص ٩٢ ، ٥٤٢ ،

وأمالي الشجري ج ١ ص ٣٤١ ، والانصاف ص ١٩٥

وقال الآخر :

يا عدياً لِقَلْبِكَ الْمُهْتَاجِ (١)

وأما قول الصلتان :

أيا شاعراً لا شاعراً اليومَ مثلهُ جريرٌ ولكن في كليبٍ تواضع (٢)

٤
٥٤٤ / فكان الخليل يزعم أن هذا ليس نداء من أجل المعنى . وذلك أنه لو ناداه كان قد نادى منكورا ، وكان كلُّ من أجابه ممن له هذا الاسم فهو الذي نادى ، كقولك : إذا جاء رجل فأعلمني . فإنما أخبرته بأن يُعلمك إذا جاء واحد ممن له هذه البنية . قال : فكيف يكون نكرة وهو يقصدُ إلى واحد بعينه ، فيفضله . ولكن مجازاه أنه

(١) . لم أقف على تمننه ولا على قائله

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٢٨ على أن المنادى محذوف وذكر مانسبه اليه المبرد هنا . والمبرد في الكامل ج ٨ ص ٦٢

وقال الأعمى : « الشاهد فيه على مذهب الخليل وسيبويه نصب شاعر باضمار فعل على معنى الاختصاص والتعجب والمنادى محذوف ، والمعنى : يا هؤلاء أو يا قوم عليكم شاعرا أو حسبكم به شاعرا .

وانما امتنع عنده أن يكون منادى لأنه نكرة عنده يدخل فيه كل شاعر بالحضرة وهو انما قصد شاعرا بعينه وهو جرير وكان ينبغي أن يبينه على الضم على مايجرى عليه المخصوص بالنداء . . ويجوز عندي أن يكون قوله شاعرا منادى جرى على لفظ المنكور وأن كان مخصوصا معروفا ، لوصفه بالجملة التي بعده والجملة لا يوصف بها الا النكرة فيكون مثل قوله :

لعلك ياتيسانزافي مريرة ،

وكذلك جعله الرضى من المنادى المعين ونصب لوصفه بالجملة ج ١ ص ١٢٢ .

لا شاعر اليوم : خبر (لا) اليوم وأن كان اسمها جثة ، لأن المعنى لا وجود شاعر وانظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ٢٣٦ في اعراب قوله تعال (لا عاصم اليوم) وجرير خبر لمبتدأ محذوف . و (مثله) تمييز وانظر الروض الأنف ج ١ ص ٩٥ ، وتعليق ص ٣٧٢ من هذا الجزء والبيت من قصيدة مشهورة للصلتان قالها حين حكموه في المفاضلة بين جرير والفرزدق ، ففضل جريرا في الشعر ، وفضل الفرزدق في الشرف والفضل ولذلك قال : ولكن في كليب تواضع .

وكليب رهط جرير من بني تميم .

قال البغدادي : أوردتها (القصيدة) المردفي كتاب الاعتنان . . . والاعتنان : معناه المعارضة والمناظرة في الخصومة . . . ومضمون كتاب الاعتنان بيان الأسباب التي اقتضت التهاجي بين جرير والفرزدق وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٠٤ - ٣٠٨ ، والشعر والشعراء ص ٤٧٥ - ٤٧٨ ، وأمالى القالى ج ٢ ص ١٤١ - ١٤٢ ، ومعاهد التنصيص ج ١ ص ٧٥ - ٧٦ .

قال : (يا) ، فنيبه ، ثم قال : عليكم شاعرا لا شاعر اليوم مثله وفيه معنى التعجب .
كأنه قال : حَسْبُكَ به شاعرا ؛ لما فيه من المعنى ، واللفظ . على ما شرحت لك .

* * *

وإذا كانت الصفة لازمة تحل محل الصلة في أنه لا يُستغنى عنها لإبهام الموصوف
لم يكن إلا رفعا ، لأنها وما قبلها بمنزلة الشيء الواحد ؛ لأنك إنما ذكرت ما قبلها
لتصل به إلى ندائها . فهي المدعو في المعنى . وذلك قولك : يا أيها الرجل أقبل : (أي)
مدعو ، والرجل / نعت لها ، و (ها) للتنبية^(١) ؛ لأن الأسماء التي فيها الألف واللام
صفات للمبهمة ، مبيّنة عنها ، ونفسر ذلك مُستقصى ، ثم نعود إلى موضعه من النداء
إن شاء الله .

٤
٥٤٥

تقول : جاءني هذا الرجل . فالرجل في غير هذا الموضع لا يُذكر إلا على معهود .
نحو قولك : جاءني الرجل . فمعناه الذي عرفته ، والذي كان بيني وبينك فيه ذكر .
فإذا قلت : جاءني هذا الرجل - لم يكن على معهود ، ولكن معناه الذي ترى . فإنما
(هذا) اسم مُبْهِم يقع على كل ما أو مات إليه بقربك ، وإنما توضحه بما تنعته به ،
ونعته الأسماء التي فيها الألف واللام ، ويجوز أن تنعته بالصفات التي فيها الألف ،
واللام إذا أقمت الصفة مقام الموصوف ، فتقول : مررت بهذا الطويل إذا أشرت إليه ،
فعلم ماتعني بالطويل^(٢) .

وأصل النعت بهذه الأسماء كما وصفت لك .

/ فإذا قلت : يا أيها الرجل - لم يصلح في الرجل إلا الرفع ؛ لأنه المنادى في الحقيقة ،
و (أي) مُبْهِم مُتَوَصَّل به إليه .

٤
٥٤٦

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٦ و باب لا يكون الوصف المفرد فيه الا رفعا . . . وذلك قولك :
يا أيها الرجل ، ويا أيها الرجلان (فأى) ها هنا فيما زعم الخليل كقولك : يا هذا ،
والرجل وصف له ، لما يكون وصفا لهذا . وإنما صار صفة لا يكون فيه الا الرفع ، لأنك لا تستطيع
أن تقول : يا أي ، ولا يا أيها ، وتسكت ، لأنه مبهم يلزمه التفسير ، فصار هو والرجل بمنزلة
اسم واحد كأنك قلت : يا رجل .
وانظر مجالس نعلب ص ٥٢ ، ص ٦٥٤ وتخطئة الفراء لسبويه تجد كلاما مبهميا
غامضا .

(٢) سيتكلم عما ينعت به اسم الإشارة في ص ٢٨٢ - ٢٨٣ من المطبوع .

وكذلك : يا هذا الرجل . إذا جعلت (هذا) سبباً إلى نداء الرجل (١) ، فإذا أردت أن تقف على هذا ؛ كما تقف على زيد ، فتنادى تقول : يا هذا ، ثمّ ثنّته كنت في النعت مخيراً ؛ كما كنت في نعت زيد .

والفصل بين (أئ) (٢) ، وبين (هذا) أنّ (هذا) اسم الإشارة فهو يكتب بما فيه من الإيما .

و (أئ) مجازها مجاز (ما) و (من) ، تكون اسماً في الخبر بصلة ، وتكون استفهاماً ومجازة ، فتقول : أيهم في الدار ؟ كما تقول : من في الدار ؟ وما عندك ؟ . إلا أنّ (أئ) يسأل بها عن شيء من شيء . تقول : أي القوم زيد ؟ فزيد واحد منهم . وأي بنيك أحب إليك .

و (من) لا تكون إلا لما يعقل . تقول : من في الدار ؟

فالجواب : زيد ، أو عمرو ، وما أشبه ذلك ، وليس جوابه أن تقول : فرس أو أو حمار ، أو طعام ، أو شراب .

ولو قلت : أي الآلة عندك ؟ أو أي الظهر عندك ؟ أجبت عن هذا على مقدار المسألة .

و (ما) تقع على كل شيء ، وحققتها أن يسأل بها عن ذوات غير الآدميين ، وعن صفات الآدميين .

تقول : ما عندك ؟ فتجيب عن كل شيء ما خلا من يعقل .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٦ « واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تنزل منزلة (أي) وهي : هذا ، وهؤلاء ، وأولئك . وما أشبهها وتوصف بالأسماء وذلك قولك : يا هذا الرجل ، ويا هذان الرجلان . صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد وليس ذا بمنزلة قولك : يا زيد الطويل من قبل أنك قلت : يا زيد وأنت تريد أن تقف عليه ، ثم خفت ألا يعرف ، فننّته بالطويل .

وإذا قلت : يا هذا الرجل فأنت لم ترد أن تقف على هذا ، ثم تصفه بعد ما تظن أنه لم يعرف فمن ثم وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد كأنك قلت : يارجل . فهذه الأسماء المبهمة إذا فسرتها تصير بمنزلة (أي) كأنك إذا أردت أن تفسرها لم يجزلك أن تقف عليها . »

(٢) في الأصل : ان

فأما وقوعها على صفات الآدميين فأن تقول : ما زيد ؟ فيقول لك : طويل ، أو شريف ، أو نحو ذلك .

فإذا أقيمت الصفة مقام الموصوف أوقعتها على من يعقل ، وإقامة الصفة مقام الموصوف كقولك : مررت بظريف ، ومررت بعاقل ، فإنما حد هذا أن يكون تابعا للاسم ، وأقيمت مقامه .

فمما وقعت (ما) فيه على الآدميين قول الله : (وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ) .

وقال قوم : (ما) وصلتها / مصدر ، فمعناه : أو ملك أيمانهم ، وهذا أقيس في العربية . وقال الله عز وجل : (وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا) ، فقال قوم : إنما هو : والسماء وبنائها ، وقال قوم : معناه : ومن بناها على ما قيل فيما قبله (١) .

فأما وقوع هذه الأسماء في الجزاء ، وفي معنى الذي - فبيّن واضح ، نحو : من يأتني آتة و (ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها) و (أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) فلذلك أحرنا شرحه (٢) حتى نذكره في موضعه إن شاء الله .

* *

فأما قوله :

يا أيها الجاهل ذو التنزي (٣)

(١) كرر ذلك في المقتضب كثيرا وقد نبهنا على ذلك مرارا ، وانظر ص ١٨٥

(٢) باب المجازة وحروفها ج ٢ ص ٤٦ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ : « واعلم أن هذه الصفات التي تكون والمبهمة بمنزلة اسم واحد اذا وصفت بمضاف أو عطف على شيء منها كان رفعا من قبل أنه مرفوع غير منادى . واطرد الرفع في صفات هذه المبهمة كاطراد الرفع في صفاتها اذا ارتفعت بفعل ، أو ابتداء ، أو تبني على مبتدأ ، فصارت بمنزلة صفاتها اذا كانت في هذه الحال ، كما أن الذين قالوا : يا زيد الطويل جعلوا زيدا بمنزلة ما يرتفع بهذه الأشياء الثلاثة . فمن ذلك قول الشاعر :
يا أيها الجاهل ذو التنزي ، »

قال الأعمى : « ولو نصب ذو التنزي على البدل من أي أو ارادة النسب على معنى ويذا التنزي لجاز » .

وروى البيت ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٣٠٠ بالنصب (ذا التنزي وجعله على استئناف نداء وذكر بعده :

لاتوعدني حية بالنكز

التنزي : تسرع الانسان الى الشر .

ويا أيها الرجلُ ذو المال - فإنَّ الذي يُختارُ الرفع ؛ وذلك لأنَّ الرجلَ مرفوعٌ غير مبنٍ ،
و (ذو التنزى) نعتٌ له فهو بمنزلة قولك : جاءنى الرجلُ ذو المال .
والنصب يجوز على أن تجعله بدلا من (أى) . فكأنك قلت : يا أيها الرجلُ يا ذا
التنزى .

٤
٥٤٩

وتقول : يا زيدُ العاقلُ ذو المال ، إن جعلت ذا المال من نعتٍ / العاقل .

فإن جعلته من نعتٍ زيد ، أو بدلا من زيد فالنصب .

وتقديره - إذا كان نعتاً - : يا زيدُ ذا المال ، وإذا كان بدلا فتقديره ، يا ذا المال (١) .

وأما قوله : يا أيها الرجلُ ذو الجمة ، فلا يجوز أن يكون (ذو الجمة) من نعت
(أى) لا تقول : يا أيها ذا الجمة ، وذلك لأنَّ المبهمة معارف بأنفسها ، فلا تكون
نعوتها معارف بغيرها ، لأنَّ النعت هو المنعوت في الحقيقة . لا تقول : مرت بهذا
ذى المال على النعت ؛ كما تقول : بهذا الرجل ، ورأيت غلام هذا الرجل .

ونظير ما ذكرت لك قوله :

ألا أيهذا المنزلُ الدارِسُ الذي كأنك لمَّ يَعْهَدْ بِكَ الحىَّ عاهدُ (٢)

ويقال نكرته الحية نكرا إذا ضربته بفيها ، ولم تنهشه .

نسب العينى الرجز الى روبة ج ٤ ص ٢١٩ - ٢٢١ وهو مطلع ارجوزة فى ديوانه ص ٦٣ وانظر
شرح المتنبي ج ٤ ص ٥٠

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ : « ومن قال : يا زيد الطويل قال : ذا الجمة لا يكون فيه غير
ذلك اذا جاء من بعد الطويل وان رفع الطويل وبعده ذو الجمة كان فيه الوجهان ... »

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ على نعت أى بالاسم المبهمة قال :

« وأما قولك : يا أيهذا الرجل فان (ذا) وصف لأى ، كما كان الألف واللام وصفا له ، لانه
مبهمة مثله ، فصار صفة له ، كما صار الألف واللام وما اضيف اليهما صفة للألف واللام ... »
والبيت مطلع قصيدة لذى الرمة فى الديوان ص ١٢٢ - ١٣١ وروايته هناك :

ألا أيها الريح الذى غير البلى

وفى تعليق الديوان الرواية الأخرى .

واستشهد به ابن الشجرى فى أماليه ج ٢ ص ١٥٢ على أن المنادى مخاطب بدليل أنك اذا
وصفته بالاسم الموصول جاز أن تعيد الى الموصول ضمير الخطاب يريد قوله : كأنك ...

تجعل (هذا) نَعْتاً لَأَيِّ لَأَنَّهُ مُبْتَهَمٌ مِثْلُهُ . فهذا ما ذكرت لك من أَنَّ نَعْتَ الشَّيْءِ عَلَى مِنْهَاجِهِ .

وتقول : يا هذا الطويلُ أَقْبِلُ ، في قول من قال : يا زَيْدُ الطويلُ .

ومن قال : يا زَيْدُ الطويلُ قال : يا هذا الطويلُ (١) وليس بنَعْتٍ لهذا / ولكنه عطف عليه ، وهو الذي يُسَمَّى عطف البيان .

٤
٥٥٠

ألا ترى أَنَّكَ إِذَا قلت : جاعني زيد ، فخفت أن يلتبس الزيدان على السامع ، أو الزيود قلت : الطويلُ ، وما أشبهه ؛ لتفصل بينه وبين غيره ، ولا تذكر إلا ما يخصه ممن له مثل اسمه .

وإذا قلت : جاعني هذا - فقد أومأت له إلى واحد بحضرتك ، وبحضرتك أشياء كثيرة فإنما ينبغي أن تبين له عن الجنس الذي أومأت إليه ؛ ليفصل ذلك من جميع ما بحضرتك مما يراه . فأنت هناك إنما تخص له شيئاً من شيءٍ مما يعرفه بقلبه ، وأنت ها هنا إنما تبين له واحداً من جماعة تلحقها عينه .

فأما الطويل وما أشبهه ، فإنما حده أن يكون تابعاً لما يلحق المبهمة من الجواهر .
تقول : جاعني هذا الرجل الطويلُ ، واشتريت هذا الحمامَ الفارةَ يا هذا .

واعلم أَنَّ كلَّ موضع يقع فيه المضاف منصوباً في النداء فهو الموضع الذي يقع فيه المفرد مضموماً غير مَنُونٍ .

= ومعنى البيت : كأن المنزل لدروسه وتغير آثاره لم يبق فيه أحد .
وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٧ .

وروى كرواية المقتضب في شرح المعلقات لابن الأنباري ص ٧٧ ، ولم ينسبه .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٢٩ « ثم تقول : ان أيا المقطوع عن الاضافة أحوج الى الوصف من اسم الإشارة ، لأنه - كما ذكرنا - وضع مبهما مزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الإشارة فإنه قد يزول ابهامه بالإشارة الحسية ، فلهاذا قد يقتصر على يا هذا دون يا أيها ، ومن ثم جوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الطريف ، وأوجب رفع نعت (أى) .
وفصل بعضهم في وصف يا هذا فقال : ان كان لبيان الماهية نحو : يا هذا الرجل وجب الرفع ، لأنه غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل رفعا ، ونصبا .
وأما المازني والزجاج فجوزا النصب ، والرفع في وصف اسم الإشارة ، و (أى) قياسا على نحو : يا زيد الطريف ، ولم يثبت » .

١ / وكلُّ موضع يرتفع فيه المضاف فهو الموضع الذى يقع فيه المفرد منوناً (١) .
تقول : يا أيُّها الرجلُ زيدٌ على قولك : يا أيُّها الرجلُ ذو المال ، لأنَّ (زيداً) تبيين
للرجل ؛ كما كان (ذو المال) نعتاً للرجل .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ : « وتقول : يا أيُّها الرجلُ زيدُ أقبل ، وانما تنون ، لأنه
موضع يرتفع فيه المضاف ، وانما يحذف منه التنوين اذا كان فى موضع ينتصب فيه
المضاف . »

عرض المبرد فى نقده لكتاب سيبويه لنقد هذه العبارة فقال :

« قال محمد : وقد ناقض ، لأنه يقول : يا هذا زيدُ أقبل ، وزيدا على اللفظ ، وعلى المحل ،
فينون ، وهذا موضع لا يقع فيه المضاف الا نصبا لا تقول الا : يا هذا ذا المال أقبل على نداءين . »

وقد كان قال فى أول باب النداء : تقول : يا زيد الطويل والطويل على الموضع . والرفع على
أن (زيداً) وما أشبهه قد اطرد فيه البناء ، وصار بمنزلة ما يرفعه الفعل ، والابتداء ، ونحو ذلك
(انظر سيبويه ج ١ ص ٣٠٣) .

. قيل : فلم لا تقول : يا زيد ذو الجملة ؟ قال : من قبل أن ذا الجملة لو وقع موقع زيد لم يكن
الا نصبا . والطويل لو كان منادى كان كزيد ، فجعل هذا أصل هذا
(وانظر سيبويه ج ١ ص ٣٠٤)

ورد على المبرد ابن ولاد فقال :

« قال أحمد : أما قول سيبويه فى يا أيُّها الرجلُ زيد : ان (زيداً) متون ، لأنه فى موضع
يرتفع فيه المضاف فليس يخالف محمد ولا غيره فيه . وانما ألزمه على هذا القول الا ينون
فى الموضع الذى ينتصب فيه المضاف اذ عارضه بقوله فى موضع آخر : يا هذا زيد . وهو
يقول : يا هذا ذا الجملة ينتصب على النعت لأن هذا لا ينعت بالمضاف (انظر سيبويه ج ١ ص
٣٠٦ ، ص ٣٠٨) وليس يلزمه ذلك لأننا اذا قلنا : ان الاسم المفرد يكون منوناً فى هذا
الموضع على كل حال لم يلزمنا بهذا القول أن نترك التنوين اذا كان فى غير ذلك الموضع
على كل حال ولكن يحتمل اذا كان فى غير ذلك أن يتصرف فى أحوال يكون فى بعضهما
منوناً ، وفى بعضهما غير منون . واذا كان هذا كذلك فقد اختلف الموضعان . فتنوين المفرد فى
الموضع الذى يرتفع فيه المضاف واجب مطرد متفق عليه ، وليس حذفه فى الموضع الذى
ينتصب فيه المضاف مطرداً . بل قد يحذف التنوين فى حال ، ويثبت فى أخرى
فأما قول محمد : يا هذا ذا المال على نداءين فقد أكد به الحجة لسيبويه ، وأفسد المعارضة
عليه ، لأنه اذا كان على نداءين فقد صار مثل كلامين ، وليس أحدهما محمولاً على
الأخر »

وانظر الانتصار ص ١٥٠ - ١٥٤

ولو اطلع ابن ولاد على المقتضب لعرف أن المبرد عبر فيه بما عبر به سيبويه وهذا منه
يعتبر رجوعاً فى نقده .

وإنما منعنا أن نقول : زيد نعت ، لأن النعت تحلية ، وليست الأسماء الأعلام مما يُحلى بها ولكنه تبيين لأيّ وشرح .

وتقول : يا أيها الرجل زيدُ أقبل على البدل من (أي) ؛ كما تقول : يا أيها الرجل ذا الجمّة . فالبدل من الشيء يحل محلّه . فكأنك قلت : يا زيد ، ويا ذا الجمّة .

وتقول : يا أيها الرجل الضاربُ زيدا ؛ كما تقول : يا أيها الرجل الظريفُ ، وكذلك يا أيها الرجل الحسنُ الوجهُ ، ويا زيد الحسنُ الوجهُ . ترفع لأنّه مفرد ، وإن كنت قد خفضت الوجه لأنّ تقديره : يا زيد الحسنُ وجهه ، ويا زيد الحسنُ . لأنك نعتّه بالحسن ، ثم بلغت به موضعاً منه / أو بسببه فهو يجرى في كلّ ذلك مجرى الظريف .

٤
٥٥٢

فإن قال قائل : فنحن نجده في اللفظ مضافاً . تقول : هذا الحسن الوجهُ ، كما تقول : هذا صاحب الدار يا فتى .

قيل له : الفضلُ بين هذا وذاك أنّك تقول : هذا حسنٌ وجهه ، فترفع الوجه بيان الفعل له . فإذا أدخلت الألف واللام قلت : هذا الحسنُ وجهه ، فتقديره : هذا الذى حسن وجهه ؛ كما تقول : هذا القائم أبوه . فلا معنى للإضافة هنا (١) .

فإذا قلت : هذا الحسنُ الوجهُ فإنما هو منقول من هذا ؛ كما يُنقل النصب من قولك : الحسنُ وجهها ، فليس بخارج من معنى الذى .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٧ : « ولو قلت : يا هذا الحسن الوجه لقلت : يا هؤلاء العشرين رجلا وهذا بعيد ، فانما هو بمنزلة الفعل اذا قلت : يا هذا الضارب زيد ، ويا هذا الضارب الرجل كأنك قلت : يا هذا الضارب ، وذكرت ما بعده لتبين موضع الضرب ، ولاتبهمه ، ولم يجعل معرفة بما بعده . »

ومن ثم كان الخليل يقول : يا زيد الحسن الوجه قال : هو بمنزلة يا زيد الحسن
وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٢٤ : « الاضافة اللفظية حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة ، فيجوز فيها الرفع والنصب ، لأنها اذن فى حكم المضارع للمضاف ، والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف . اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف فى وجوب النصب . »

وعلى هذا يُنشد هذا البيت :

يا صاح يا ذا الضامر العنيس والرحل والأقتاب والحلس (١)

يريد الذي ضمرت عنسه . وسنذكر حال هذه الأسماء إذا كانت مُناداة ، وما يصلح أن يُعرف منها ويُنكر إن شاء الله .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٠٦ على رفع الضامر وان كان مضافا الى العنيس لأن اضافته ليست محضة ، و (ذا) اسم اشارة .

وفى الخزانة ج ١ ص ٣٢٩ - ٣٣٠ : « قال أبو جعفر : سمعت أبا الحسن الأخفش يقول : بلغني أن رجلا صاح بسيبويه من منزله وقال : كيف تنشد هذا البيت ، فأنشده إياه مرفوعا ، فقال الرجل : ان بعده : والرحل والأقتاب والحلس فتركه سيبويه ، وصعد الى منزله . فقال له : ابن لي علام عطف ؟ فقال سيبويه : ولم صعدت الى الغرفة ؟ اني فررت من ذلك . وانظر الخصائص ج ٣ ص ٣٠٢ - ٣٠٣ ، ومجالس ثعلب ص ٣٢٣ ، ص ٥١٣ .
ذهب الكوفيون الى أن الرواية : يا صاح يا ذا الضامر العنيس بخفض الضامر باضافة ذا اليه و (ذا) بمعنى صاحب .

والسيرافي يحمل رواية سيبويه على مثل قوله :

علفتها تبنا وماء باردا

فيكون معنى الضامر المتغير كأنه قال : المتغير العنيس والرحل ويدخل الرحل في لفظ الضامر لارادة معنى التغير به ، أو يضم له عامل يناسبه .

صاح : مرخم صاحب . الضامر : من ضمير الحيوان من باب نصر : ذق وقل لحمه .
العنيس : الناقة الصلبة الشديدة

الرحل : كل شيء يعد للرحيل من وعاء للمتاع ، ومركب للبعير

الأقتاب : جمع قتب رحل صغير على قسدر السنام وروى الأقتاد : جمع قند وهو خشب الرحل .

الحلس : كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله .

نسب البيت في سيبويه الى (خز) بن لوزان السدوسي وكذلك في المفصل ج ١ ص

١١٦ ونسبه الأغانى الى خالد بن المهاجر .

انظر الخزانة ج ١ ص ٣٢٩ - ٣٣٢ ، وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٢٠ - ٣٢٢ وابن يعيش

ج ٢ ص ٨ .

هذا باب

الأسماء التي يُلْحَقُهَا مَا يُلْحَقُ

الأسماء المضافة من التثنية لما يُضَمُّ إليه

تقول : يا خيراً من زيد أقبيل ، ويا حسناً وجهه ، ويا عشرين رجلاً ، ويا ضارباً زيدا ، ويا قائماً في الدار ، ويا ضارباً رجلاً (١) .

أما كَوْنُ هذه الأسماء نكراتٍ فقد قلنا في النكرات ، وكيف يجب فيها التثنية .

وإنما نذكر هذه الأسماء إذا كانت معارف ، وإنما تكون معارف على ضربين :

إمّا سميت به رجلاً ، وإمّا دعوتها في مواضعها على حدِّ قولك : يا رجلُ أقبيل . تريد : يا أيها الرجلُ أقبيل . وأى ذلك كان فلفظها واحد منصوب .

أما قولك : يا ضارباً زيدا فإنما أردت : يا أيها الضارب . فلما حذفت الألف واللام

لحق التنوين للمعاقبة ، فردّه إلى الأضبل ، لأنك لم تنون مُضطراً كما قال :

سَلَامٌ اللهُ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وليس عليك يا مَطَرُ السَّلَامُ (٢)

/ فيكون دخول التنوين ها هنا كدخوله على اسم مرفوع لا ينصرف ، ولكنّه دخل لأنّ ما بعده من تمام الاسم الذي قبله ، فصار التنوين كحرف في وسط الاسم . فلم يكن إلاّ التصبُّ بما دخل الاسم من التنوين والتمام .

وكذلك إن سميت رجلاً ثلاثةً وثلاثين لقلت : يا ثلاثةً وثلاثين أقبيل وإيس

(١) عرف الرضى الشبيه بالمضاف فقال في شرح الكافية ج ١ ص ١٢٢ : « ويعنون بالمضارع للمضاف اسماً يعجزه بعده شيء من تمامه اما معمول للاول ، نحو : يا طالعنا جبلاً ، ويا حسناً وجهه ، ويا خيراً من زيد ، واما معطوف عليه عطف نسق على أن يكون المعطوف والمعطوف عليه اسماً لشيء واحد (٠٠٠) » .

وفصل ابن يعيش وجوه شبه المضارع للمضاف بالمضاف ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨ وانظر

الأشباه ج ١ ص ٢١٨ .

(٢) تقدم في ص ٢١٤ من هذا الجزء

بمنزلة قولك للجماعة : يا ثلاثة وثلاثون أقبلوا ؛ لأنك أردت : يا أيها الثلاثة ، ويا أيها
الثلاثون .

ولوقلت . يا ثلاثة والثلاثين - لجاز الرفع والنصب ، مثل : يا زيد والحارث ، والحارث
ولكنك أردت : يا من يُقال له ثلاثة وثلاثون^(١) . فكل ما لحق هذه الأسماء من تنوين ،
أو اسم يُضم إليها فهو بمنزلة الإضافة .

وكذلك لو سميت رجلا بقولك : (زيد وعمرو) لقلت : يا زيدا ، وعمرا ، أقبل .

ولو سميت (طلحة وزيدا) قلت : يا طلحة وزيدا ، أقبل .

فإن أردت بطلحة الواحدة من الطلح قلت : يا طلحة وزيدا ، أقبل ؛ لأنك سميت بهما

منكورة ، ولم تكن جميع الاسم ، / فيصير معرفة . إنما هي من حشو الاسم ؛ كما كانت فيما
نقلتها عنه .

فأما قولك : يا زيد منطلق إذا سميت بقولك : (زيد منطلق) فلا يجوز غيره ؛ لأن
(زيدا) مبتدأ ، و (منطلق) خبره . فقد عمل (زيد) في منطلق عمل الفعل ، ولا يجوز أن

(١) في ابن يعيش ج ١ ص ١٢٨ : « وأما قوله : يا ثلاثة وثلاثين فان سميت بهما ،
وجعلتهما علما نصبتهما ، كما لو سميت بزيد وعمرو ، لأنك جعلتهما بأزاء حقيقة واحدة .
فكان الثاني من تمام الأول وتابعا له في أعرابه بإشراك الواو ، فصار كأن الأول عامل في الثاني
فانتصب ، كما ينتصب ياخييرا من زيد ، فحرف النداء نصب الأسم الأول ، والثاني يتبعه في
الأعراب لزوما كطريقته التي كان عليها قبل التسمية ، وهي متابعة المعطوف للمعطوف عليه
في الأعراب . »

فان ناديت جماعة هذه عدتهم قلت : يا ثلاثة وثلاثون وان شئت نصبت الثاني فقلت : يا ثلاثة
وثلاثين كما تقول : يا زيد الحارث والحارث ، فالرفع عطف على اللفظ ، والنصب على المحل ،
لأنهما اسمان متغايران كل واحد منهما بأزاء حقيقة غير الأخرى ، وليس كذلك اذا سميت
بهما ، وجعلتهما عبارة عن حقيقة واحدة . »

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٢٤ : « ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف
بعضه على بعض بين أن يكون علما أولا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه . .
وقال الأندلسي وابن يعيش : هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فيقال عندهما في غير
العلم يا ثلاثة وثلاثون أو وثلاثين . . والأول أولى لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث
المعنى كما في ياخييرا من زيد بل أشد . . »

وما يراه ابن يعيش هو ما رآه المبرد هنا . والظاهر أنه يريد : يا ثلاثة والثلاثين مثل يا زيد
والحارث .

وانظر الأشموني ج ٢ ص ٣٥٨ - ٣٥٩ ففيه بعض تفصيل .

يدخل عامل على عامل ، ولكنك تحكيه ، كما أنك لو سميت رجلا (قام زيد) لقلت :
يا قام زيد ، وجاعني (قام زيد) كما قال :

كَذَّبْتُمْ وَبَيَّتِ اللَّهُ لَا تَأْخُذُونَهَا بِنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصْرُ وَتَحْلُبُ (١)

والفصل بين هذا وبين ما قبله أن قولك : زيد منطلق كلام تام ، وقولك : طلحة وزيد ،
وضارب رجلا ، وخير منك بمنزلة قولك (زيد) يحتاج إلى خير أو فِعْلٌ حَتَّى يَتَمَّ .

•••

وقولك : يا خيراً من زيد إذا أردت المعرفة على معنى : يا رجل يكون على ضربين :

إن شئت / قلت : يا خيراً من زيد فنوّنت وأنت تريد الألف واللام ، كما كان ذلك فيما
قَبْلَهُ .

٤
٥٥٦

وإن شئت قلت : يا خيراً أقبل ، وذلك لأن قولك : زيد أفضل من عمرو ، (من) وما
بعدها تُعاقبان الألف واللام ، كما تفعل الإضافة . فمن لم يقل : هذا خير من زيد قال : هذا
الآخر (٢) قد جاء ، وهذا الأفضل ، وما أشبهه . ومن لم يقل : يا أفضل من زيد قال : يا أنضل
أقبل على معنى : يا أيها الأفضل . فعلى هذا يجرى (أفعل) الذي معه (من كذا) .

وقولك : يا حسن الوجه إذا لم ترد النكرة إنما معناه : يا أيها الحسن . فهو - وإن كان
مضافاً - في تقدير : يا حسناً وجهه إذا أردت : يا أيها الحسن وجهه كما وصفت لك في باب
في أول الكتاب (٣) .

(١) تقدم في ص ٩ من هذا الجزء

(٢) الكثير خير ، وشر يحذف الزوائد مراد بهما اسم التفضيل « وقرئ في الشواذ (من

الكذاب الأشر) بالاتمام .

وحكى ابن الأنباري أن العرب تقول : هو أخير ، وهو أشر قال الراجز .

بلال خير الناس وابن الأخير

وقال أبو حاتم : لاتكاد العرب تتكلم بالأخير . والاشر الا في ضرورة الشعر وانشد قول رؤبة

السابق . . . من البحر المحيط ج ٨ ص ١٨٠

(٣) الحديث عن الصفة المشبهة وأحوالها ص ١٥٩ من هذا الجزء

هذا باب

الاسمين اللذين لفظهما واحد

والآخر منهما مضاف

/ وذلك قولك : يا زيدُ زيدَ عمرو ، ويا تيمُ تيمَ عدى .

فالأجود في هذا أن تقول : يا تيمُ تيمَ عدى . فترفع الأول ؛ لأنه مفرد ، وتنصب الثاني ؛ لأنه مضاف . وإن شئت كان بدلا من الأول ، وإن شئت كان عطفاً عليه عطفاً البيان فهذا أحسن الوجهين .

والوجه الآخر أن تقول : يا تيمَ تيمَ عدى ، ويا زيدَ زيدَ عمرو (١) .

وذلك لأنك أردت بالأول : يا زيد عمرو فلما أقحمت الثاني تأكيدا للأول ، ولما حذف من الأول المضاف استغناءً بإضافة الثاني (٢) . فكأنه في التقدير : يا تيمَ عدى يا تيمَ عدى ؛

(١) قال في الكامل ج ٧ ص ١٤٥ - ١٤٦ عن قول الشاعر :

يا قرط قرط حبي لا أبالكم يا قرط انى عليكم خائف حذر

نصبهما أكثر على السنة العرب وكذلك قول جرير : يا تيم تيم عدى . .

(٢) خرج المبرد هنا نحو ياتيم تيم عدى - ينصب الاسمين - على أحد وجهين :

١ - تيم الأول مضاف الى عدى والثاني مقدم للتوكيد وهذا ما يراه سيبويه .

ب - حذف من تيم الأول المضاف اليه استغناءً بإضافة الثاني

فقد بدأ المبرد بالوجه الذي يراه سيبويه، ثم عرض لذلك في موضعين من الكامل ج ٥

ص ٨٤ ، ج ٧ ص ١٤٥ - ١٤٦ ، واكتفى فيهما بالتخريج الأول الذي يراه سيبويه .

والسيرافي ، وابن يعيش ، والرضي ، وابن هشام ، والشمني والسيوطي ، والأشموني يصورون مذهب المبرد بالتخريج الثاني فقط ، وصنيعهم هذا يشعر بأن المبرد لا يقول بتخريج سيبويه مع أنه بدأ به هنا ، واقتصر عليه في موضعين من الكامل . والمبرد إنما خالف سيبويه في بيتي الأعشى والفرزدق كما سيأتي .

في تعليق السيرافي على سيبويه ج ١ ص ٣١٥ : « يا زيد زيد اليعملات ، قال أبو سعيد :

مذهب سيبويه أن زيدا الأول هو المضاف الى اليعملات . والثاني توكيد للأول لا تأثير له في المضاف اليه ومذهب أبي العباس أن الأول مضاف الى محذوف والثاني مضاف الى المذكور . »

انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٢٣ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠ .

والفني ج ٢ ص ١٦٣ والشمني ج ٢ ص ٢٥٤ والأشموني ج ٢ ص ٣٧٤ الهمع ج ١

ص ١٧٧

إِلَّا عُلَّالَةً أَوْ بُدَاهَةً قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ^(١)

أراد : إِلَّا عُلَّالَةً قَارِحٍ ، أَوْ بُدَاهَةً قَارِحٍ فحذف الأوّل لبيان ذلك في الثاني ، فيكون الكلام على / هذا : مررت بخيرٍ وأفضلٍ من ثم^(٢) . وقال الفرزدق :

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٩١ ، ص ٢٩٥ على أن علالة مضاف الى قارح ، وفصل بينهما بداهة للضرورة .

قال الأعمى : وتقدير هذا قبل الفصل : الاعلالة قارح او بداهته فلما اضطر الى الاختصار والتقديم حذف الضمير وقدم بداهة وضمها الى علالة ..

والبرد في نقده لسيبويه عرض لهذا وخرج البيهقي على حذف المضاف اليه من الأول ورد عليه ابن ولاد بقوله : « انما يتأول للوجه حتى يخرج من القبح الى الحسن . فاذا كان التأويل يخرج الى الأقبح سقط ، ولم يكن له وجه . لو جاز ما قال لجاز أن يأتي بمضاف ويسقط المضاف اليه وتقول : عجبت من يدي . تريد : زيد اذا علم ذلك بضرب من الاستدلال على زيد . وهذا اقبح من التفرقة بين المضاف والمضاف اليه ، لان ذلك كثير في اشعار العرب وهذا لا يكاد يعرف : اعنى عجبت من يدي . ورأيت غلامى » .

وانظر الانتصار ص ٥٨ - ٦١ . وأقول جاء في الحديث : غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات وثماني .

وتحامل ابن ولاد ظاهر في هذه المسألة . وقد نصر الرضى رأى المبرد بقوله ج ١ ص ٢٧٠ : « ومذهب سيبويه في زيد وعمرو قائم أن خبر المبتدأ الأول محذوف وهو مفاير لمذهبه ها هنا . ومذهب المبرد أقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة » وانظر الخصائص ج ٢ ص ٤٠٧

العلالة - بالضم - بقية جرى الفرس وبقية كل شيء ايضا .

البداهة : أول جرى الفرس

القارح من الخيل : الذي بلغ أقصى أسنانه وذلك عند كمال خمس سنين .

النهد : المرتفع ، الجزيرة بضم الجيم - : الرأس واليدان والرجلان وهذا في الاصل فيما يدبح ، وسميت بذلك ، لان الجزار يأخذها في مقابلة ذبحها .

يريد أن في عنقه وقوائمه طولاً وارتفاعاً فان ذلك يستحب في الخيل والاستثناء منقطع : أي لكن تزوركهم بالخيل . و (أو) للاضراب .

البيت من قصيدة للأعشى في هجاء شيبان بن شهاب في الديوان ص ١٥٣ - ١٦١ وانظر

الجزانة ج ١ ص ٨٣ - ٨٦ ج ٢ ص ٢٤٦ ، ج ٣ ص ١٣١

والعينى ج ٣ ص ٤٥٣ - ٤٥٧ ، والخصائص ج ٢ ص ٤٠٧ ، وشروح سقط الزند ص ٨١٠

والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٣١٩

(٢) في الخصائص ج ٢ ص ٤٠٧ : « ومنه قولهم : هو خير وأفضل من ثم » .

وفي سيبويه ج ١ ص ٩٢ : « ويجوز في الشعر على هذا مررت بخير وأفضل من ثم » .

يا من رأى عارضاً أكفكفه بين ذراعى وجبهة الأسد^(١)

أراد : بين ذراعى الأسد ، وجبهة الأسد .

ويُنشِدون هذا البيت لجريير على الوجهين ، وهو قوله :

يا تيمُّ تيمِّ عدى لا أباً لكم لا يلقينكم في سؤأة عمر^(٢)

والأجود : يا تيمُّ تيمِّ عدى ، لأنَّ لا ضرورة فيه ، ولا حذف ، ولا إزالة شيء عن موضعه .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٢ على الفصل بين المضاف والمضاف اليه كما تقدم ، واعترض عليه المبرد أيضاً فى نقده للكتاب .

العارض : السحاب الذى يعترض الأفق .

الذراعان والجبهة : من منازل القمر الثمانية والعشرين .

رواية سيبويه : أسر به ويروى أكفكفه كما هنا يقال : يكفكف دمه ، أى يمسحه مرة بعد أخرى ، يروى : أرققت له : بمعنى سهرت لأجله .

وصف عارض سحاب يعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من انواء الأسد من منادى أو المنادى محذوف وهى استفهامية .

والبيت نسبة سيبويه وغيره الى الفرزدق وهو من فوائت الديوان انظر ص ٢١٥

وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٦٩ - ٣٧٠ ، ج ٢ ص ٢٤٦ والعينى ج ٣ ص ٤٥١ - ٤٥٣ والخصائص ج ٢ ص ٤٠٧ وشرح الحماسة ج ٣ ص ١٠٥ ، وابن يعيش ج ٣ ص ٢١

(٢) استشهد به سيبويه فى موضعين ج ١ ص ٢٦ ، ص ٣١٤

معنى لا ابا لكم : الغلظة فى الخطاب وأصله أن ينسب المخاطب الى غير أب معلوم شتما له واحتقاراً ثم كثر فى الاستعمال حتى جعل فى كل خطاب يفظ فيه على المخاطب . ويقول المبرد فى الكامل ج ٧ ص ١٤٥ وربما استعملها الجفاة من الأعراب عند المسألة والطلب . .

لا يلقينكم : من الالتساء وهو الرمى . قال ابن سيده : من رواه بالفاء فقد صحف وحرف وروى : لا يوقعنكم .

والنهي واقع فى اللفظ على عمر . وهو فى المعنى واقع عليهم .

السؤأة : الفعل القبيحة : أى لا يوقعنكم عمر فى بلية ومكروه لأجل تعرضه لى : أى امتنعه من هجائى فانكم قادرون على كفه .

البيت من قصيدة لجريير فى الديوان ص ٢٨٣ - ٢٨٨ فى هجاء عمر بن لجأ .

وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٥٩ - ٣٦١ - والعينى ج ٤ ص ٢٤٠ - ٢٤٣ - والكامل ج

٧ ص ١٤٦ .

وكذلك :

يا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبُلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانزِلِ (١)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٥ .

اليعملات : الابل القوية على العمل

الذبل : جمع ذابل ، اى ضامرة من طول السفر

وأضاف زيدا اليها لحسن قيامه عليها ، ومعرفته بحداتها .

وقوله تطاول الليل عليك . روى : هديت بدل عليك وهو المناسب : اى انزل عن راحتك

واحد الابل ، فان الليل قد طال ، وحدث للابل الكلال ، فنشطها بالحداء .

ونسب البيت فى سيبويه الى بعض ولد جرير ونسب فى الكامل الى عمر بن لجا ج ٧

ص ١٤٦ والصحيح انه لعبد الله بن رواحة كما فى سيرة ابن هشام .

انظر الروض الأنف ج ٢ ص ٢٥٨ والخزانة ج ١ ص ٣٦٢ - ٣٦٤ والعينى ج ٤ ص

٢٢١ - ٢٢٢ والمفصل ج ١ ص ١٢٤ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠ .

هذا باب

الاسمين اللذَّين يُجعلان بمنزلة اسم واحد

وإنما الثانی فی الحقیقة نعت للأول ، ولكنهما جُعلا بمنزلة الأسماء التي يتبع آخر حرف منها ما قبله .

وتلك الأسماء نحو قولك : أخوك ، فتضمّ الخاء من أجل الواو / في الرفع ، وتفتح في النصب ، وتكسر في الخفض إتباعاً لما بعدها ، وكذلك ذو مال . (١)

وامرؤ يا فتى . تقول : هذا امرؤ ، وهررت بامرئ ، ورأيت امرأ فتكون الراء تابعة للهزمة (٢) .

وذلك قولك : يا زَيْدَ بْنَ عمرو ، فجعلت زيدا وابناً بمنزلة اسم واحد ، وأضفته إلى ما بعده .

والأجود أن تقول : يا زَيْدُ بْنُ عمرو على النعت ، والبديل .
وإنما يجوز أن تقول : يا زَيْدَ بْنَ عمرو إذا ذكرت اسمه الغالب ، وأضفته إلى اسم أبيه ، أو كنيته ؛ لأنه لا ينفك من ذلك ، فهو بمنزلة اسمه الذي هو له .
فإن قلت : ابن أخينا ، ويا زيد ابن ذى المال لم يكن إلا كقولك : يا زيدُ ذا الجمّة ، وكذلك يا رجلُ ابنَ عبد الله . كأنك قلت : يا رجل يا ابنَ عبد الله (٣) .

(١) تكلم عن اعراب الأسماء الستة في الجزء الأول ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، والثاني ص ١٥٥
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣١٣ : « باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد ينضم فيه قبل الحرف المرفوع حرف ، وينكسر فيه قبل الحرف المجزور الذي ينضم قبل المرفوع ، وينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف وهو ابنم ، وامرؤ . فان جررت قلت : فى ابنم ، وامرئ وان نصبت قلت : ابنا وامرا ، وان رفعت قلت : هذا ابنم ، وامرؤ » .
(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٣ - ٣١٤ « ومثل ذلك قولك : يا زيد بن عمرو .. وانما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرفع التي فى قولك زيد بمنزلة الرفع فى راء امرئ ، والجرب بمنزلة الكسر فى الراء ، والنصب كفتحة الراء ، وجملوه تابعا لابن . الا تراهم يقولون : هذا زيد بن عبد

وعلى هذا يُنشد هذا البيت :

يا حَكَمَ بْنَ الْمُنْدَرِ بْنِ الْجَارُودِ (١)

/ ولو أذشد : يا حَكَمَ بْنَ الْمُنْدَرِ كَانَ أَجُودَ عَلَيَّ مَا وَصَفْنَا فِي صَدْرِ الْبَابِ (٢) .

٤
٥٦٠

= الله ٠٠ لانهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثر في كلامهم . فكذاك جعلوه في النداء تابعا لابن ٠٠٠٠

وأما يا زيد ابن أخينا فلا يكون الا هكذا من قبل أنك تقول : هذا زيد ابن أخينا ، فلا تجعله اسما واحدا . كما تقول : هذا زيد أخونا ٠٠ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٣ على بناء حكم على الفتح ابتعا لحركة ابن ، فجعل النعت والمنعوت كاسم ضم الى اسم .

وبعده : سرادق المجد عليك ممدود وفي الديوان : أنت الجواد ابن الجواد الممدود . مدح أحد بنى المنذر بن الجارود العبدى ابن عبد القيس . وكان أحد ولاة البصرة لهشام ابن عبد الملك . وسمى جده الجارود لانه اغار على قوم ، فاكتسح أموالهم ، فشبّه بالسيل الذى يجرد ما مر به

ونسب الرجز فى سيبويه الى راجز من بنى الحرماز

ونسبه الجوهري الى رؤبة ورده العيني ج ٤ ص ٢١٠ - ٢١١ وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٥ والكامل ج ٤ ص ١٩٠ وديوان رؤبة ص ١٧٢ ذكر على أنه مما نسب اليه

(٢) نقل هذا الكلام عن المبرد العيني ج ٤ ص ٢١١ ثم قال : وهذا مخالف لقول جهسور البصريين .

وقال الأعلام : والرفع فى حكم أقيس ، لانه اسم مفرد نعت بمضاف ، فقياسه أن يكون بمنزلة قولهم : يا زيد ذا الجمعة .

وقال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ١٢٨ : « فاذا اجتمعت الشروط اختيار فتح المنادى ، ولا يجب . وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختيار فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها . والكثرة مناسبة للتخفيف ، فخففوه لفظا بفتحها ، وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة فى الاصل لكونه مفعولا ، وخففوه خطأ بحذف الف ابن وابنة ٠٠ »

وقال المبرد فى الكامل ج ٤ ص ١٩٠ : « والنصب اكثر فى الكلام اذا كان اسما علما منسوبا الى اسم علم جعل ابن مع ما قبله بمنزلة الشيء الواحد ومثل ذلك :

ياحکم بن المنذر بن الجارود ٠٠ »

هذا باب

الحروف التي تنبّه بها المدعو^(١)

وهي : يا ، وأيا ، وهيا ، وأى ، وألف الاستفهام^(٢) .

فهذه الحروف سوى الألف تكون لمدّ الصوت .

وتقع (وا) في النُدْبَة ، وفيما مددت به صوتك ، كما تمدّه بالندبة وإنما أصلها النُدْبَة .
وقد تبتدئ الاسم منادى بغير حرف من هذه الحروف . وذلك قوله :

حَارُ بْنُ عَمْرٍو أَلَا أَحْلَامَ تَزْجُرُكُمْ عَنَا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاخِيرِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٥ : « باب الحروف التي ينبه بها المدعو » .

(٢) وقال سيبويه : « فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء ييا ، وايا ، وهيا ، وأى ، وبالألف ، نحو قولك : أحرار بن عمرو إلا ان الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراحي عنهم ، أوللإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا باجتهاد ، أو الثائم المستقل . . . »

(٣) ذكره سيبويه مستشهداً بما بعده ج ١ ص ٢٥٤

حار : رخم حارث جاء على لغة من ينتظر .

الأحلام جمع حلم بالكسر وهو العقل .

الجوف : جمع أجوف وهو الواسع الجوف وقمال ابن الشجرى : هو الذي لا رأى له

ولا حزم .

الجماخير : جمع جمبخور بضم الجيم وسكون الميم : العظيم الجسم القليل العقل

والقوة .

الأحلام : لا نافية للجنس والهمزة للاستفهام الإنكارى وأحلام اسم (لا) والجملة

خبرها .

البيت مطلع قصيدة لحسان هجا بها بنى الحارث بن كعب المدحجى وهى فى ديوانه

ص ١٧٥ - ١٧٧

وانظر الخزائة ج ٢ ص ١٠٤ - ١٠٥ ، والعينى ج ٢ ص ٣٦٢ - ٣٦٥ وأمالى الشجرى

ج ٢ ص ٨٠ . فى كل هذه المراجع حار بن كعب .

وقال الله جلَّ وعزَّ : (رَبُّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) (١) .
فَأَمَّا الْأَلْفُ فَكَقَوْلِهِ :

أَحَارُ بْنُ عَمْرٍو كَأَنَّ خَمْرُ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمِرُ (٢)

/ وكقول الآخر :

أَحَارُ أَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيْضُهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِي (٣)

٤
٥٦١

(١) يوسف : ١٠١ - وفاطسر السموات منادى حلف منه حرف النداء أو صفة . انظر البحر المحيط ج ٥ ص ٣٤٩

(٢) استشهد به ابن الشجري في اماليه ج ٢ ص ٨٠ على ان حار مرخم حارث روى باللقتين : لفة من ينتظر ونعة من لاينتظر فالراء مضمومة أو مكسورة وكذلك بيت حسان السابق . .

وذكر شارح ديوان امرئ القيس ان المبرد روى الاتباع في الاسم المرخم وقال : وهذه نكتة من العربية ذكرها المبرد فعلى هذا يجوز تحريك الراء بالفتحة .
الخمر : الذى خالطه دواء أو وجع . واصله من الخمر بفتحيتين وهو كل ما سترك من شجر أو بناء أو غير ذلك .
يعدو على المرء : يصيبه وينزل به .

ما يَأْتِمِرُ : ما يهيم به ويعزم عليه وماصدرية : اى يصيبه مكروه ائتضاره كما فى قولهم : من حفر حفرة لأخيه وقع فيها .

والبيت مطلع قصيدة لامرئ القيس فى الديوان ص ٥٢ - ٥٧ وفى شرحه ص ١٦٣ وقال الاصمعى : أنشدنى أبو عمرو بن العلاء هذه القصيدة لرجل من النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم .

وقال أبو عمرو الشيبانى : لم يشك أحدان هذه القصيدة لامرئ القيس ولكن تخطط بها أبيات هى للنمرى .

وانظر العينى ج ١ ص ٩٥ - ١٠٤ . ج ٤ ص ٢٦٤ وشرح الحماسة ج ٣ ص ٩٤ ويظهر من صنيع المبرد هنا أنه لايعترف بنسبة هذا البيت الى امرئ القيس بدليل قوله فى البيت بعده - وهو من معلقته : وكقول الآخر .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٣٥ على أن ترخيم حارث كثير فى الشعر وكذلك ترخيم عامر ، ومالك

وروى فى ديوان امرئ القيس وشرحه وفى شروح المعلقات وفى الخزانة : أصاح والرواية فى غير المقتضب : ترى برقا .

الوميض ، والايماض : اللعان يقسال : ومض البرق يمض ، وأومض : اذا لمع وتللا .
لمع اليدين : حركتهما .

وهذه الحروف فاشية في النداء. فإذا كان صاحبها قريباً منك ، أو بعيداً ناديته بـ (يا) .
تقول : يا زيد ، ويا أبا فلان .
وأما (أيا) ، و (هيا) فلا يكونان إلا للنائم ، والمستثقل ، والمتراخي عنك ؛ لأنهما لمدِّ
الصوت .

واعلم أن للنداء أسماءً يُخصُّ بها ، فمنها قولهم : يا هناه^(١) أقبل ، ولا يكون ذلك في غير
النداء ؛ لأنه كناية للنداء .

= الحبي : السحاب المتراكم . سمي بذلك لأنه حيا بعضه الى بعض . وجعله مكلا .
لأنه صار كالأكليل لأسفله ومنه قولهم : كللت الرجل : إذا توجه .
ويروي مكلا . اسم فاعل من كلل تكليلا : إذا تبسم .
وانظر الديوان ص ١٠٤ وشرحه ص ٤٠ - ٤١ وشرح الزوزنى ص ٢٨ والتبريزي ص ٤٨
- ٤٩ ، وابن الأنباري ص ٩٩ - ١٠٠ والخزانة ج ٤ ص ١٢١

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣١١ : « ومن هذا النحو أسماء اختص بها الاسم المنادى
لايجوز منها شيء في غير النداء ، نحو : يانومان ، ويا هناه ، ويا فل » ، وانظر ص ٣٢٣ منه .
في أمالي الشجري ج ٢ ص ١٠١ - ١٠٢ : « ومن ذلك قولهم : يا هناه . لم يستعملوا
هذه اللفظة في غير النداء فهي بمنزلة قولهم : يا نومان ، ويا ملامان . يريدون : يا لثيم ،
فعدلوا عن فاعل الى مفعلان للمبالغة في لؤمه .

ولا يقال : هذا هناه ، ولا مررت بهناه ، وإنما يكون بهذه الكلمة عن اسم نكرة ، كما
يكون بفلان عن الاسم العلم وهي مع ذلك كلمة ذم ، قال امرؤ القيس :

وقد رابني قولها يا هناه . ويحك الحقت شرا بشر

فمعنى ياهناه : يا رجل سوء .

واختلف البصريون في أصل تركيب هذه الكلمة ووزنها: فذهب بعضهم الى أن أصلها هناو
فعال من هنوك ، فأبدلوا من الواو الهاء .

وقال آخرون : بل أبدلت من الواو الهمزة لوقوع الواو طرفا بعد الف زائدة ثم أبدلت من
الهمزة الهاء ، كما قالوا في اياك : هياك وهذا عندي هو الصواب .

وقال قوم منهم أن الهاء أصلية وليست ببدل ، وجعلوها من الكلم التي جاءت لامها في
لغة هاء ، وفي أخرى واوا كسنة وعضة وقال من رغب عن هذا المذهب : ان هذا القول ضعيف
لان باب سلس وقلق قليل فلا يقاس عليه .

وذهب بعضهم الى أن الهاء في قولهم : يا هناه هاء السكت وهذا قول ضعيف جدا .
لان هاء السكت لا تحرك في حال السعة .

وقال الفراء وغيره من الكوفيين وهو مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي زيد الأنصاري
ان الألف ، والهاء زائدان ، ولام الكلمة محذوفة كما حذفت في هن وقد رد هذا المذهب ابن جنى .
وانظر اللسان وشرح ديوان امرئ القيس ص ٩ - ١٠ .

قال ابن الانباري في كتابه المذكر والمؤثك ص ٣٢٧ - ٣٢٩ ؟ « اذا ناديت مذكرا بغير
التصريح باسمه قلت : ياهن ، أقبل ، وللرجلين : ياهنان ، أقبلا ، وللرجال : ياهنون ، أقبلا ،
وللحراة : ياهنت ، أقبلي ، وللمرأتين : ياهنتان أقبلا ، وللنسوة : ياهنات ، أقبلن .
ومنهم من يزيد الألف والهاء ، فيقول : ياهناه ، أقبل ، ياهناه ، أقبل بضم الهاء
وخفضها . حكاها الفراء .

فمن ضم الهاء قدر أنها آخر الاسم ، ومن كسرهما قال : كسرتها لاجتماع الساكنين .
ويقال في الاثنيين - على هذا المذهب - ياهنانيه ، أقبلا ، وان شئت قلت ياهنانه
أقبلا . .

فمن قال : ياهنانيه ، أقبلا قال : جعلت الألف ياء على الاتباع لكسرة النون .
ومن قال : ياهنانه قال : ألف النداء فتفتح النون ، وقال الفراء : كسر النون واتباعها
الياء أكثر من فتحها واتباعها الألف .

ويقال في الجمع - على هذا - : ياهنونه ، أقبلا . قال الفراء : والرفع في الهاء جائز في
كلام العرب ، وهو قليل ليس بالكثير ، وذلك أن (ياهناه) مستعمل فجرى به الكلام ، ولم
يكثر بالاثنيين ولا الجميع ، فأثروا في الاثنيين والجمع أن تركوه على أصله .
ومن قال للذكر : ياهناه ، وياهنناه (بكسر الهاء وضمها) قال للأثني : ياهنتاه ،
أقبلي ، وياهنتاه (بكسر الهاء وضمها) ، وللثنيين ياهنتانيه ، أقبلا ، وياهنتاناه ، وللجميع من
النساء : ياهناتوه وياهنتاه . قال امرؤ القيس :

وقد رايتي قولها : ياهنا ه - ويحك - ألحقت شرا بشر

واذا ناديت وأضفت الى نفسك قلت : ياهن ، أقبل ، وان شئت : ياهن ، أقبل .
فمن كسر النون قال : الكسرة تدل على الياء وتخلفها ، ومن فتحها قال : أردت الندبة ياهناه .
ومن ضمها قال : أعطيت المفرد المنادى ما يستحق من الاعراب ، وأجود الوجوه الكسر .
وتقول للثنيين : ياهني ، أقبلا ، وتقول للجمع : ياهني ، أقبلا فتفتح النون في التثنية
وتكسرها في الجمع .

وتحتج في التثنية والجمع بأن الياء الأولى ياء التثنية والنصب ، وياء الجمع والتذكير
والنصب ، والثانية ياء الاضافة ، وياء التثنية ما قبلها مفتوح ، وياء الجمع ما قبلها مكسور .
وقال الفراء : سمعت أبا القمقام يقول : ياهنوي ، أقبلا ، ويقول للأثني في الاضافة :
ياهنت أقبلي ، وللثنيين ياهنتي ، أقبلا ، وللجميع : ياهنات ، أقبلن بكسر التاء وبغير ياء .
وقال السجستاني : وقوم كثير يقولون : ياهناه ، وليس من كلام العرب . هو مولد
والدليل على ذلك أنهم لا يؤنثون ، ولا يشنون ولا يجمعون . . .

وكذلك يا نَوْمَان ، ويا فُسْقُ ، ويا لِكَاعِ (١) .

وهذه كلها معارف .

وزعم سيبويه أَنَّهُ لا يُحْيِيز نَعْتُ شَيْءٍ مِنْهَا لا تَقُولُ : يا لِكَاعِ الخَيْثَةَ أَقْبَلِي ؛ لِأَنَّهَا
علامات بمنزلة الأصوات .

ومنها قولهم : يا فُلُ أَقْبَلُ ، وليس بترخيم فلان ، ولو كان كذلك لقات : يا فلا
أقبل (٢) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣١١ : « ويدلك على أَنه اسم للمنادى أَنهم لا يقبولون . فى غير
النداء : جاءتنى خبات ، ولكاع ، ولا لكع ، ولا فسق فانما اختص النداء بهذا الاسم أن
الاسم معرفة ، كما اختص الأسد بأبى الحارث إذ كان معرفة . . »
قال فى ج ٢ ص ٣٨ : « ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى يا خبات ، ويا لكاع .
فهذا اسم للخبيثة ، وللكعاء . . » .

وكلام سيبويه يناقض بعضه بعضا فقد ذكر أولا أن لكاع ونحوه لا يستعمل فى غير
النداء ثم ذكر ثانيا أَنه يستعمل فى النداء وفى غير النداء وستأتى متناقضات أخرى
وفى الروض الأنف ج ٢ ص ١٤٠ : « وقول حسان فى هند :

أشرت لكاع وكان عاداتها لؤما إذا أشرت مع الكفر

جعله اسما لها فى غير النداء ، وذلك جائز . وان كان فى النداء أكثر . نحو يا غدار ويا فساق
وكذلك لكع قد استعمل فى غير النداء ، نحو قوله - عليه السلام - ابن لكع . . لا تقوم
القيامة حتى يكون أسعد الناس لكع بن لكع . . »

وانظر الكامل ج ٣ ص ١٠٠ ، ج ٤ ص ٢٠٧ ، ج ٧ ص ٢٥٢

وفى الفائق للزمخشري ج ٢ ص ٤٧٥ : « مما لا يكاد يقع الا فى النداء . يقال : ياملكمان
ويا مرتعان ويا محمقان أراد حداثة سنه أو صغره فى العلم »

(٢) نقل ابن الشجرى فى أماليه ج ٢ ص ١٠٠ - ١٠١ هذا الكلام عن المبرد مما يقطع بأنه
أخذه من المقتضب نفسه

وفى سيبويه ج ١ ص ٣٣٣ : « وأما قول العرب : يا فل أقبل فانهم لم يجعلوه اسما
حذفوا منه شيئا ثبت فى غير النداء ، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين ، وجعلوه بمنزلة دم ،
والدليل على ذلك أَنه ليس أحد يقول : يا فلا . فان عنوا امرأة قالوا : يا فلة ، وهذا اسم
اختص به النداء وانما بنى على حرفين لأن النداء موضع تخفيف ، ولم يجز فى غير النداء ، لأنه يجعل
اسما لا يكون الا كناية لمنادى ، نحو : يا هناه ، ومعناه يارجل . وأما فلان فانما هو كناية عن اسم
سمى به المحدث عنه خاص غالب . . »

ومما يزيده إيضاحاً أنك تقول : يا فُلةُ أقبلي .

/ (١) وقد يضطرُّ الشاعر ، فيستعمل هذا في غير النداء ؛ لأنها في النداء معارف ، فينقلها على ذلك . وذلك قوله :

فِي لَجَّةِ أَمْسِكَ فُلَانًا عَن فُلٍ (٢)

وقال الآخر :

أَجُولُ مَا أُجُولُ ثُمَّ آوَى إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعِ (٣)

(١) قلنا ان عشرين صفحة نقلت من مكانها فحدث اضطراب ، ثم وضعت في غير مكانها . فلم يتصل بها ما قبلها ، ولم ترتبط بما بعدها ، وقد أصلحنا هذا الاضطراب بإعادة الصفحات المنقولة الى مكانها ، فاستقام الكلام في المواضع الثلاثة كما ترى . وقد انتهينا الآن من هذه الصفحات العشرين التي أخذت أرقاماً تبدأ من ص ٥٤٢ - ٥٦١ وذلك من صفحات الاصل .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٣٣ على استعمال (فل) مكان فلان في غير النداء . ضرورة ، واستشهد به مرة أخرى ج ٢ ص ١٢٢ على أن (فل) أصله فلان . فاذا صفر رد الى أصله .

وقبله : تدافع الشيب ولم تقتل

تدافع مصدر تشيبي عامله محذوف : أي تدافعت تدافعا كتدافع الشيوخ .

الشيب : جمع أشيب وهو الشيخ .

تقتل : أصله تقتتل فأسكن التاء الأولى للادغام . وحرك القاف لالتقاء الساكنين بالكسرة ، ثم اتبع أول الحرف ثانية ، فصارت تقتل بثلاث كرات .

اللجة - بفتح اللام وتشديد الجيم - : اختلاط الأصوات في الحرب .

و (في) متعلقة بتدافع . وقوله : أمسك فلانا . . هو على اضمار القول : أي في لجة يقال فيها : أمسك .

شبه تزاحمها ومدافعة بعضها بعضاً بقوم شيوخ في لجة وشر يدفع بعضهم بعضاً فيقال : أمسك فلانا عن فلان : أي احجز بينهم ، وخص الشيوخ . لأن الشباب فيهم التمرع الى القتال : أي هي في تزاحم ولا تقايل كالشيوخ وقد غفل عن هذا المعنى الأعلام . .

والرجز من لامية أبي النجم وانظر الخزانة ج ١ ص ٤٠١ - ٤٠٨ ومعجم المقاييس ج ٤ ص ٤٤٧

هذه اللامية في الطرائف الأدبية ص ٥٧ - ٧١ والشعر والشعراء ص ٥٨٦

(٣) استشهد به في الكامل ج ٧ ص ٢٥٣ على أن الحطيفة استعمل لكاع في غير النداء للضرورة ورواه هناك كرواية المقتضب واستشهد به في الكامل أيضاً ج ٣ ص ١٠١ ورواه بالرواية المشهورة :

وزعم أن مثله (اللهم) إنما الميم المشددة في آخره عوض عن (يا) التي للتنبيه ، والهاء مضمومة لأنه نداء .

ولا يجوز عنده وصفه . ولا أراه كما قال ؛ لأنها إذا كانت بدلا من (يا) فكأنك قلت : يا الله ، ثم تصفه ؛ كما تصفه في هذا الموضع .

فمن ذلك قوله : (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) .
وكان سيبويه يزعم أنه نداء آخر كأنه قال : يا فاطر السموات والأرض (١) .

•••

واعلم أن الاسم لا يُنادى وفيه الألف واللام ، لأنك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة هذا ، وذاك ، ولا يدخل تعريف على تعريف ؛ فمن ثم لا تقول : يا الرجل ، تعال .

وأما قولهم / يا الله اغفر فإنما دعى وفيه الألف واللام ؛ لأنهما كأحد حروفه . ألا ترى

$\frac{4}{523}$

= أطوف ما أطوف ثم آوى •• ثم قال :

« قعيدة البيت : ربة البيت • وإنما قيل قعيدة لقعودها وملازمتها » .
الشرط الأول مأخوذ من قول قيس بن زهير

أطوف ما أطوف ثم آوى إلى جار كجار أبي دواد

وأطوف وأجول معناهما واحد ، أى أكثر الطوفان والجولان ، أى الدوران .
واستشهد بالبيت شراح الألفية لوصول المصدرية الظرفية بالمضارع مثبت ، وهو قليل ، والكثير وصلها بالمضارع المنفى أو الماضى . و (ما) مصدرية زمانية أى مدة تطويفى

والبيت للحطبة هجا به امراته وهو فى ديوانه مفردا ص ١٤٨

وانظر الخزانة ج ١ ص ٤٠٨ - ٤١٢ والعينى ج ١ ص ٤٧٣ - ٤٧٥ . ج ٤ ص ٢٢٦

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٠ : وقال الخليل : (اللهم) نداء والميم ها هنا بدل من (يا) فهى ها هنا فيما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة (يا) فى أولها الا ان الميم ها هنا فى الكلمة ، كما أن نون المسلمين فى الكلمة بنيت عليها . فالميم فى هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم والهاء مرتفعة ، لأنه وقع عليها الاعراب .

وإذا لحقت الميم لم تصف الاسم من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقواك :
يا هنا . وأما قوله - عز وجل - (اللهم فاطر السموات والأرض) فعلى (يا) « .

وانظر الانصاف ص ٢١١ - ٢١٤ وأسرار العربية ص ٢٢٢ - ٢٣٥ وآمال الشجرى ج ٢

ص ١٠٣ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٣٢ ، والأشباه ج ١ ص ٨١ ، ج ٢ ص ١٦٢

والآية فى سورة الزمر : ٤٦

أَتَهُمَا غَيْرَ بَاثْنَتَيْنِ مِنْهُ . وَلَيْسَتْ فِيهِ بِمَنْزِلَتِهِمَا فِي الرَّجُلِ ؛ لِأَنَّكَ فِي الرَّجُلِ تُثَبَّتُهُمَا
وَتَحذفُهُمَا ، وَهُمَا فِي اسْمِ اللَّهِ ثَابِتَتَانِ ، وَهُوَ اسْمٌ عَلَّمٌ (١) .

وَزَعَمَ سَيَّبُويهِ أَنَّ أَصْلَ هَذَا : إِله (٢) ، وَأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ بَدَّلَ مِنْ هَمْزَةِ إله ، فَقَدْ صَارَا
بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ إِذْ كَانَا بَدَلًا مِنْهُ وَإِنَّمَا إِثْبَاتُهُمُ الْأَلْفَ فِي قَوْلِهِمْ : يَا اللَّهُ فَكَمَا

(١) فِي سَيَّبُويهِ ج ١ ص ٣٠٩ : « وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَنَادِيَ اسْمًا فِيهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ
الْبَيْتَةَ إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا يَا اللَّهُ اغْفِرْ لَنَا .

وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ اسْمٌ يَلْزِمُهُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَا يَفَارِقَانِهِ ، وَكَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ ، فَصَارَ كَأَنَّ الْأَلْفَ
وَاللَّامَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ الَّتِي مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي قَالَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ
أَنْ الَّذِي قَالَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ لَا يَفَارِقَانِهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَيْسَ اسْمًا بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَمْرُو . . . » .

(٢) لِسَيَّبُويهِ رَأْيَانٌ فِي اشْتِقَاقِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ ذَكَرَ أَحَدُهُمَا فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ فِي
الْجُزْءِ الثَّانِي .

يَرَى فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ص ٣٠٩ أَنَّ أَصْلَهُ أَلِهَ قَالَ :

« وَكَانَ الْاسْمُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَلِهَ فَلَمَّا أُدْخِلَ فِيهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ حَذَفُوا الْأَلْفَ ، وَصَارَتْ الْأَلْفُ
وَاللَّامُ خَلْفًا مِنْهَا . فَهَذَا أَيْضًا مِمَّا يَقْوِيهِ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ ، وَمِثْلُ
ذَلِكَ أَنَسٌ . . . » .

وَقَالَ فِي ج ٢ ص ١٤٤ - ١٤٥ الْأَصْلُ فِيهِ لَاهَ قَالَ :

« كَمَا حَذَفُوا اللَّامِينَ مِنْ قَوْلِهِمْ : لَاهَ أَبُوكَ . حَذَفُوا لَامَ الْإِضَافَةِ وَاللَّامَ الْآخِرَى ، لِيُخَفَّفُوا
الْحَرْفَ عَلَى اللِّسَانِ وَذَلِكَ يَنْوُونَ .

قَالَ بَعْضُهُمْ لَهَى أَبُوكَ ، فَقَلَبَ الْعَيْنَ ، وَجَعَلَ اللَّامَ سَاكِنَةً ، إِذْ صَارَتْ مَكَانَ الْعَيْنِ ، كَمَا كَانَتْ
الْعَيْنُ سَاكِنَةً ، وَتَرَكُوا آخِرَ الْاسْمِ مَفْتُوحًا ، كَمَا تَرَكُوا آخِرَ أَيْنَ مَفْتُوحًا ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ
حَيْثُ غَيْرُهُ لِكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ . . . »

وَقَدْ اعْتَرَضَ الْمَبْرَدُ فِي نَقْدِهِ لِسَيَّبُويهِ عَلَى رَأْيِ سَيَّبُويهِ الثَّانِي بِأَنَّهُ مَنَاقِضٌ لِرَأْيِهِ الْأَوَّلِ

نَقَالَ :

« وَهَذَا نَقْضٌ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ قَالَ أَوْلَا أَنَّ الْأَلْفَ زَائِدَةٌ لِأَنَّهَا أَلْفٌ فَعَالٌ ثُمَّ ذَكَرَ ثَانِيًا بِأَنَّهَا

عَيْنُ الْفِعْلِ . . . »

وَقَدْ رَدَّ ابْنُ وَوَلَادٍ عَلَى الْمَبْرَدِ - انظُرِ الْإِنْتِصَارَ ص ٢٧٩ - ٢٨٠ وَأَسْوَاقَ هُنَا رَدَّ ابْنَ سَيِّدِهِ فَإِنَّهُ

أَوْضَحَ مِنْ رَدِّ ابْنِ وَوَلَادٍ

قَالَ فِي الْمَخْصَصِ ج ١٧ ص ١٤٣ :

« وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ مِنْ أَنَّ الْقَوْلَ نَقْضٌ مَفَالِطَةٌ وَإِنَّمَا يَكُونُ نَقْضًا لَوْ قَالَ فِي

حَرْفٍ وَاحِدٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَتَقْدِيرٌ وَاحِدٌ أَنَّهُ زِيَادَةٌ ، ثُمَّ قَالَ فِيهَا نَفْسُهَا أَنَّهُ أَصْلٌ . فَهَذَا

لَوْ قَالَ فِي كَلِمَةٍ بِهَذِهِ الصِّفَةِ لَكَانَ مَحَالًا فَاسِدًا . كَمَا أَنَّ قَائِلًا لَوْ قَالَ فِي تَرْتِيبٍ : إِنَّ التَّاءَ مِنْهُ

زَائِدَةٌ ، ثُمَّ قَالَ فِي تَرْتِيبٍ : إِنَّهَا أَصْلٌ وَالْكَلِمَةُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ مِنْ حُرُوفٍ بِأَعْيَانِهَا . . . =

ثبت مع ألف الاستفهام في قولك : آرجل قال ذلك ؟ . وهذا يبيِّن في موضع ألفات القطع والوصل (١) إن شاء الله .

وليس هذا الاسم بمنزلة الذي والتي ، لأنهما نعت بائن من الاسم .

وقد اضطرَّ الشاعر فنأدى بالتى ؛ إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها ، وشبه ذلك بقولك : يا الله اغفر لي فقال :

/ مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمَتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخِيَلَةٍ بِالْوُدِّ عَنِّي (٢)

٤

٥٢٤

= فأما إذا قدر الكلمة مشتقة من أصلين مختلفين لم يمتنع أن يحكم بحرف فيها أنه أصل ، ويحكم على ذلك الحرف أنه زائد ، لأن التقدير فيهما مختلف ، وإن كان اللفظ فيهما متفقا . . .

وممن ذكر أن لسيبويه رأيين ابن يعيش ج ١ ص ٣ وأعجب بعهد هذا لجرأة أبي على وحدته في المناقشة

في الخزانة ج ٤ ص ٣٤١ - ٣٤٢ : « وكون الله أصله لاه في أحد قولي سيبويه نقله الزجاج عنه . . »

ورد عليه الفارسي في الاغفال بأن هذا الذي حكاه عن سيبويه عن الخليل سهو ، لأن سيبويه لم يحك عن الخليل أن الله أصله له . . . ولا حكى عن الخليل القول الآخر الذي قال : أنه لاه ورد ابن خالويه على أبي على بأنه قد صح القولان عن سيبويه ، ولا ننكر أن تكون هذه الحكاية قد ثبتت عند أبي اسحق الزجاج برواية له عن سيبويه من غير جهة كتابه ، فلا يكون حينئذ سهواً ، وقد وقعت إلينا مسائل جملة زوى سيبويه الجواب فيها عن الخليل ، ولم يضمن كتابه شيئاً من ذلك .

ورد عليه أبو على في نقض الهاذور بأن الذي يحكى هذه الحكايات عن سيبويه عن الخليل وعن أبي الحسن متقول كذاب ، ومتخوض أفاك

وانظر الخزانة أيضاً ج ١ ص ٣٤٥ والبحر المحيط ج ١ ص ١٤ - ١٥ والمخصص ج ١٧ ص ١٣٥ - ١٥١ .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٣ والجزء الثاني ص ٩٠ ، ٣٣٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٠ على دخول ياء النداء على التي لضرورة الشعر وقال : شبهه بيا الله .

فالبرد متفق مع سيبويه في أن دخول حرف النداء على اسم الموصول الذي فيه (ال) يكون في ضرورة الشعر كهذا البيت ، ولكن السيرافي في تعليقه على سيبويه يقول :

كان أبو العباس لا يجيز يا التي ويطعن على البيت وسيبويه غير متهم فيما رواه .

والمبرد لم ينكر على سيبويه روايته للبيت كما يقول السيرافي وإنما رد رواية البيت :

فيا الغلامان اللذان فرا

كما اضطرَّ فأدخَلَ (يا) في اللهمَّ لَمَّا كان العِوضُ في آخر الاسم فقال :
إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثُ أَلَمَّا دَعَوْتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا^(١)

= وهو ليس من شواهد سيبويه كما سيأتى .

نعم ان المبرد خالف سيبويه فى اسم الموصول المسمى به المقترن بال فسيبويه لايجز
نداءه ، قال ج ٢ ص ٦٨ : « واذا سميت رجلا الذى رأيت ، والذى رأيت لم تغيره عن حاله قبل
أن يكون اسما ٠٠٠ ولا يجوز لك أن تناديه ٠٠ »

واعترضه المبرد بقوله : « وهذا خطأ من قبل أنه لو كان كذا خرج من حد الأسماء ،
لان الاسم وقع ليقتصد صاحبه به وقد صار اسما ، فخرج من أن يقول فيه : يا أيها ولكن
تقول : يا الذى رأيت كما تقول : يا الله اغفر لى » .

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : أما قوله : لو كان كما وصف لخرج من حد الاسم فقول غير مستقيم
وكيف يخرج ترك النداء عن حد الاسماء ؟ والعرب قد سمت بالضحاك ، والحارث ،
وأشباههما ولم تلحقهما حرف النداء ، ولا أخرجهما ذلك من حد الأسماء .

وأما احتجاجه باسم الله تعالى وأنا نقول : يا الله اغفر لى ، فهذا اسم صارت الالف
واللام فيه كبعض حروفه ، وحذف منه ، واختصر ، وكثر فى الكلام والنداء عند الخوف
والرجاء عند أكثر الأحوال وفى أكثر الأوقات ، واختص اذ جرى هذا المجرى بحال لا تكون
لسواه . »

انظر الانتصار ص ٢٤٣ - ٢٤٤

وانظر الهمع ج ١ ص ١٧٤ والأشمونى ج ٢ ص ٣٦٤ .

تيمت : استعبدت . عنى : بمعنى على .

من أجلك علة لمحدوف : أى قاسيت ما قاسيت أو خبر مبتدأ محذوف : أى من أجلك
مقاساتى .

وكان القياس أن يقول : تيمت بقاء التأنيث وجاء على اللفظة الأخرى كما فى قوله :
أنا الذى سمعتنى أمى حيدرة .

وهذا البيت من الأبيات الخمسين فى سيبويه التى لا يعرف قائلها .

وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٥٨ وابن يعيش ج ٢ ص ٨ والأشباه ج ١ ص ٢١٦ والانصاف

ص ٢٠٩ ، وشروح سقط الزند ص ١١٦ .

(١) استشهد به ابن الشجرى فى أماليه ج ٢ ص ١٠٣ والرواية فى غير المتضبط أقسول

وإذا ظرف له .

ويقول البغدادى : وهذا البيت من الأبيات المتداولة فى كتب العربية ، ولا يعرف قائله ولا

بقيته وزعم العينى أنه لأبى خراش الهذلى قال وقبله :

ان تغفر اللهم تغفر جما وأى عيد لك لا السا

وأما هذا البيت الذي يُنشده بعض النحويين :

فيا الغلامان اللذان فرأ إياكما أن تكسبانا شرًّا^(١)

فإن إنشاده على هذا غير جائز ، وإنما صوابه : فيا غلامان اللذان فرأ ؛ كما تقول :

يا رجل العاقل ، أقبل .^١

وأما قولهم : يا صاح أقبل ، فإثما رخموه لكثرتة في الكلام ؛ كما رخموا ما فيه هاء

التأنيث إذ قالوا : يا نخل ما أحسنك ، يريد : يا نخلة ، فرخم^(٢) قال الشاعر :

= وهذا خطأ فان هذا البيت الذي زعم أنه قبله بيت مفرد وليس هو لأبي خراش وإنما هو لأمية ابن أبي الصلت قاله عند موته وقد أخذه أبو خراش وضمه الى بيت آخر وكان يقولها وهو يسمى بين الصفا والمروة .. وقد تمثل به النبي - صلى الله عليه وسلم - وصار في جيلة الأحاديث المشطورة في كتب الأحاديث .

انظر الخزانة ج ١ ص ٢٥٨ - ٢٥٩ ، والعينى ج ٤ ص ٢١٦ - ٢١٧ ، والجوامع الصغير للسيوطى ج ١ ص ٨٨ والانصاف ص ٢١٢ - ٢١٤ وأسرار العربية ص ٢٣٢ .

(١) استدل به الكوفيون وبالبيت الذى مضى على جواز نداء ما فيه (ال) ورد عليهم الأبنارى فى الانصاف ص ٢٠٩ - ٢١٠ بأنه من حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه ، والتقدير : فيا أيها الغلامان ...

وانظر أسرار العربية ص ٢٣٠ .

وكسب يتعدى الى مفعولين .

ولا يعرف قائل البيت وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٥٨ والعينى ج ٤ ص ٢١٥ - ٢١٦

وابن يعيش ج ٢ ص ٩ - ١٠ .

(٢) فى أمالى الشجرى ج ٢ ص ٨٨ : « ولم يأت ترخيم مذكر منكر قصد قصده الا ترخيم صاحب . وذلك لكثرة استعماله وتشبيهه بالعلم من حيث وهنه بالنداء بالبناء ، فاستجازوا فيه يا صاح ، ولا يجوز يا صاح لأن من يضم المنادى يجعله بعد الحذف كاسم قائم بنفسه لا دلالة فيه على المحذوف ، فلم تحتل النكرة أن يفعل بها هذا » .

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٢٠ - ٢١ وشرح الرضى للكافية ج ١ ص ١٣٧ .

وفى شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ١٤٢ : « وكثر دعاء بعضهم بعضا بالصاحب ، فأشبهه العلم ، فرخم بحذف يائه كقول الشاعر :

يا صاح يا ذا الضمام العنسى والرحل والاقتساب والحلس

أراد يا صاحبى ،

فالبرد وابن الشجرى وغيرهما يرون أن صاح مرخم صاحب نكرة مقصودة .

وفى ختام كلام كافية ابن مالك ما يفيد أنه مرخم صاحبى المضاف وترخيم المضاف شاذ

أيضا ..

صاحِ هَلْ أَبْصَرْتَ بِالْخَبْتَيْنِ مِنْ أَسْمَاءِ نَارِ (١)

يريد : : صاحبُ ، فأسقط. النداء ، ورخم النكرة .

= وفي اللسان (صحب) وقولهم في النداء يا صاح معناه يا صاحبي ولا يجوز ترخيم المضاف الا في هذا وحده سمع من العرب مرخما ..

وفي سيبويه ج ١ ص ٣١٨ : قالوا يا صاح في هذا الاسم .

وفي شرح المعلقات للتبريزي ص ٤٨ : « قال النحويون : لا ترخم النكرة فكيف جاز

أن يرخم صاحباً وهو نكرة ..

فالجواب عن هذا : أن أبا العباس لا يجوز ترخيم نكرة البتة ، وأنكر على سيبويه ما قال

من أن النكرة ترخم إذا كانت فيها الهاء وزعم أن قوله : جاري لا تستنكرى عذيري . أنه يريد

يا أيتها الجارية فكأنه رخم على هذا معرفة فكذلك يقول في قوله : أصاح كأنه قال : يا أيها

الصاحب » . وانظر شرح ابن الأنباري ص ٩٩ .

وهذا كلام لا يتفق مع ما قاله المبرد هنا وستعود اليه مرة أخرى .

(١) استشهد به المبرد فيما يأتي ص ٢٦١ من المطبوع على حذف حرف النداء للضرورة لأنه نكرة

البيت مطلع قطعة للأحوص في الأغاني ج ٢ ص ٣٤٢ ومهذب الأغاني ج ٣ ص ١٨٩

ويظهر أنه يريد بالخبتين موضعاً واحداً .

في الروض الأتف ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٦ : على أن للعرب مذهبا في أشعارها في تشنية

البقعة وجمعها .. وأما التشنية فكثير .. وقول زهير : ودار لها بالرقمتين ..

انما مقصد العرب في هذا الاشارة الى جانبى كل بلدة أو الاشارة الى أعلى البلدة

وأسفلها ، فيجعلونها اثنتين على هذا .. وهذا كثير ..

وانظر معجم البلدان (خبت) ج ٢ ص ٣٤٣ .

وجاء الخبت في شعر الأحنس بن شهاب (المفضليات) ص ٢٠٥ وشرحها للأنباري

ص ٤١٥ .

وفي شعر كثير (الأمالى ج ٢ ص ٦٣ - ٦٦) وجاء الخبتان في قول امرئ القيس :

يا دار ماوية بالحائل فالسهب فالخبتين من عائل

وقال شارحه : الخبتان موضعان ص ١٣٦ والديوان ص ١١٧ وشرح المعلقات لابن الأنباري

ص ٨ ومعجم المقاييس ج ٣ ص ٤٣٩ .

هذا باب

المضاف إلى المضمَر في النداء

٤
—
٥٢٥

/ إعلم أنَّ إضافة المنادى إلى الكاف التي تقع على المخاطب محال .
وذلك لأنَّك إذا قلت : يا غلامك أقبل ، فقد نقضت مخاطبة المنادى بمخاطبتك الكاف (١) .

فإن أضفيت إلى الهاء صلح على معهود ؛ كقول القائل إذ ذكر زيدا : يا أخاه أقبل ،
ويا أباه ، ونحو ذلك ، وكذلك : يا أخانا ، ويا أبانا .
فأمَّا في الندبة فيجوز يا غلامك ، ويا أخاك ؛ لأنَّ المندوب غير مخاطب ، وإنَّما هو
مُفَجَّع عليه ، وهذا يُحكم في باب الندبة (٢) إن شاء الله .

فإن أضفت المنادى إلى نفسك ففي ذلك أقاويل :
أجودها حذف الياء ، وذلك كقولك : يا غلام أقبل ، ويا قوم لا تفعلوا ،
ويا جاريت أقبلي . قال الله عزَّ وجلَّ : (يَا قَوْمِ لَأَسْأَلَنَّكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا) (٣) ، وقال :
(يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ) (٤) .

(١) في أمالي الشجري ج ١ ص ٣٩٢ : « ولا يجوز الجمع بين خطابين ، كما لا يجوز
الجمع بين استفهامين . ألا ترى أنك إذا قلت : يا زيد فقد أخرجته بالنداء من الغيبة إلى
الخطاب لوقوعه موقع الكاف من قولك : ادعوك ، وأناديك . . .
ويوضح لك هذا أنك تقول : يا غلامي ، ويا غلامنا ، ويا غلامهم . ولا تقول : يا غلامكم
لأنه جمع بين خطابين : خطاب النداء والخطاب بالكاف » .

وانظر الأشباه ج ١ ص ٣٢٤ ، ج ٤ ص ١٣٧ .

(٢) باب الندبة سيأتي ص ٥٦٤ من الأصل .

(٣) هود : ٥١

(٤) الزمر : ١٦

وكذلك كلُّ ما كان في القرآن^(١) من ذا ، كقوله (رَبِّ لا تَدْرُ عَلَى الأَرْضِ) و (رَبِّ إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي)^(٣) .

وإنما كان حذْفُها الوجْهَ ؛ لأنَّها زيادة في الاسم غيرُ مُنفصلة منه مُعاقِبة التنوين حالةً في محلِّه ، فكان حذْفُها / ها هنا كحذف التنوين من قولك : يا زيدُ ، ويا عمروُ ، وكانت أخرى بذلك ؛ إذ كانت تذهب في الموضع الذي يثبت فيه التنوين . وذلك إذا التقى ساكنان وهي أحدهما . تقول جاءني غلامي العاقل ، وجاءني زيدُ العاقل ، فتحرك التنوين لالتقاء الساكنين ، وتحذف الياء لالتقاء الساكنين ، ومع ذا فإنَّ الياء والكسرة تُسْتَثْقَلان ، والكسرة تدلُّ على الياء ، فإذا حذفها دلَّت عليها كسرتها ، وأوضحت لك المعنى . فهذا القول المختار^(٤) .

(١) في النشر ج ٢ ص ١٧٩ - ١٨٠ : « مذاهبهم في ياءات الزوائد .. »

وتنقسم على قسمين : أحدهما ما حذف من آخر اسم منادى ، نحو : (يا قوم لقد أبلغتكم) (يا قوم ان كنتم) (يا عباد ..) (يارب ان هؤلاء) (رب انى نذرت) وهذا القسم مما لا خلاف في حذف الياء منه في الحالين والياء من هذا القسم ياء اضافة كلمة برأسها استغنى بالكسرة عنها ، ولم يثبت في المصاحف من ذلك سوى موضعين بلا خلاف وهما : (يا عبادى الذين آمنوا) فى العنكبوت و (يا عبادى الذين أسرفوا) آخر الزمر . وموضع بخلاف وهو (يا عباد لا خوف عليكم) فى الزخرف .. والقراء مجمعون على حذف سائر ذلك الا موضعا اختص به رويس وهو (يا عباد فاتقون) .. » .

(٢) نوح : ٢٦

(٣) ابراهيم : ٣٧

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٦ « باب اضافة المنادى الى نفسك . »

اعلم أن ياء الاضافة لا تثبت فى النداء ، كما لم يثبت التنوين فى المفرد . لأن ياء الاضافة فى الاسم بمنزلة التنوين لأنها بدل من التنوين ، ولانه لا يكون كلاما حتى يكون فى الاسم ، كما أن التنوين اذا لم يكن فيه لا يكون كلاما ، فحذف ، وترك آخر الاسم جرا ليفصل بين الاضافة وغيرها ، وصار حذفها هاهنا لكثرة النداء فى كلامهم حيث استغنوا بالكسرة عن الياء ، ولم يكونوا ليثبتوا حذفها الا فى النداء ، ولم يكن لبس فى كلامهم لحذفها ... » .

وانظر أمالى الشجرى ج ١ ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .

والقول الثاني أن تُثبِتَها فتقول : يا غلامِي أَقْبِلْ ، ويا صاحِبِي هَلُمَّ ، وقد قرىء (يا عِبَادِي فَاتَّقُونِ) (١) .

وَحُجَّةٌ مِنْ أَثْبِتَها أَنَّها اسمٌ بمنزلة زيد . فقوالك : يا غلامِي بمنزلة : يا غلام زيد ، فلمَّا كانت اسما ، والمنادى غيرها - ثبِتت . ومع هذا أَنَّهُ من قال : يا غلامِ في الوصلِ فإنَّما يقف على الميم ساكنة ، فيلتبس المفرد بالمضاف ، وإن رام الحركة فإنَّ ذلك دليلٌ / غيرُ بيِّن ؛ لأنَّه عَمَلٌ كالإيماء . فمن ذلك قوله :

فكنت إذ كنت إلهي وحدكَا لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إلهي قَبْلَكَ (٢)

والوجهُ الثالثُ أن تُثبِتَ الياءَ متحرِّكة . تقول : يا غلامِي أَقْبِلْ ، ويا صاحِبِي هَلُمَّ ، فتثبِتَ الياءَ على أصلها ، وأصلها الحركة (٣) .

والدليل على ذلك أَنَّها اسمٌ على حرف ، ولا يكون اسمٌ على حرفٍ إلا وذلك الحرف متحرِّكٌ لئلا يَسْكُنَ وهو على أَقلِّ ما يكون عليه الكَلِمُ فيختلُّ . ألا ترى أَنَّ الكافَ متحرِّكةٌ من ضربتك ، ومررت بك ، وقمتُ ، وقمتَ يا فتي ، وقمتِ يا امرأة ، التاءُ متحرِّكةٌ لأنَّها اسمٌ . فأمَّا الألفُ في ضربًا ، ويضربان ، والواو في ضربوا ، ويضربون ، والياءُ في تضربين

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣١٦ : « وإعلم أن بقيان الياء لفة في النداء في الوقف والوصل . تقول : يا غلامِي أَقْبِلْ ، وكذلك إذا وقفوا وكان أبو عمرو يقول (يا عِبَادِي فَاتَّقُونِ) ٠٠٠ » وانظر ما سبق في النشر .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٦ على اثبات الياء ساكنة في إلهي .

وقال الإعلم : وحذفها أكثر في الكلام ، لأن النداء باب حذف وتغيير ، والياء تشببه التنوين في الضعف والاتصال ، فتحذف كما يحذف التنوين من المنادى المفرد .

كان تامة في كنت وإلهي : منادى حذف منه حرف النداء .

وحذفك حال مضاف إلى الكاف .

يك : ناقصة خبرها الظرف قبلك .

الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي .

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ١١ ، والعيني ج ٣ ص ٣٩٧ ، والسيوطي ص ٢٢٣ .

(٣) في السبعة (يا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ) .

وقد عقدت كتب القراءات بابا لياء المتكلم جمعت فيه الآيات وبينت أحكام هذه الياء بتفصيل . انظر النشر ج ٢ ص ١٦١ - ٢٠٦ والاتحاف ص ١٠٨ - ١١٨ وشرح الشاطبية ص ١٢٧ - ١٤٥ .

فتلك في درج الكلام ، وليست في موضع هذه التي تقع موقع الظاهرة؛ لأنها جعلت
بحداء الحركات التي يعرب بها كالضمّة والفتحة والكسرة .

ألا ترى أنّ قولك : قمت [التاء] في موضع زيد إذا قلت : قام زيد ، وكذلك ضربتك
[الكاف] في موضع زيدا إذا قلت : / ضربت زيدا ، وكذلك هذه الياء (١) .

وإنما كانت حركتها الفتحة ؛ لأنّ هذه الياء تكسر ما قبلها . تقول : هذا غلامي ،
ورأيت غلامي ، فتكسر المرفوع والمنصوب .

والياء المكسور ما قبلها لا يدخلها خفض ولا رفع ليثقل ذلك ، نحو ياء القاضي ،
ويدخلها الفتح في قولك : رأيت القاضي ؛ فلذلك بُنيت هذه الياء على الفتح .

وإنما جاز إسكانها في قولك : هذا غلامي ، وزيد ضربني ؛ لأنّ ما قبلها معها بمنزلة
شيء واحد ، فكان عوضاً مما يُحذف منها ، والحركات مُستثقلة في حروف المدّ واللين ؛
فلذلك أُسكنت استخفافاً .

فمما حُرِّكت فيه على الأصل قول الله عزّ وجلّ : (يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَّةً * وَلَمْ أَدْرِ
مَاحِسَابِيَّةً (٢)) حرّكت الياء على الأصل ، وألحقت الهاء لبيان الحركة في الوقف .

فإن وصلت حذفتها ؛ لأنّ حركة الياء تظهر في (ماليه) و (سُلطانيّة) ، وما كان
مثلاً هذا إنما هو بمنزلة قولك (فِيهِدَاهُمْ اِقْتَدِهِ) (٣) فإن وصلت حذفتم .

وكذلك يقرأ : (لَكُمْ دِينُكُمْ ولى دِينِ) (٤) على الإسكان / والحركة .

فإن كان ما قبل هذه الياء ساكناً فالحركة فيها لا غيرٌ لثلاً يلتقى ساكنان ، وذلك

(١) يريد ياء المتكلم

(٢) الحاقة : ٢٦

(٣) الأنعام : ٩٠ .

وفى الاتحاف ص ٢١٣ : « اتفقوا على اثبات هاء السكت في (اقتده) وفقاً على الأصل .
واختلفوا في اثباتها وصلاً : فأثبتها فيه ساكنة نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وكسنا
أبو جعفر . » وانظر البحر المحيط ج ٤ ص ١٧٦ .

(٤) فى الاتحاف ص ٤٤٤ : « فتح الياء من (ولى) نافع والبزى بخلفه وهشام وحفص .

وأثبت الياء من (دين) يعقوب فى الحالين . »

قولك : هذه عِشْرِيَّ يا فتى ، وهذه رَحَايَ فاعلم ، و (يا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِن بَابٍ وَاحِدٍ)
 حذفت النون للإضافة ، وأدغمت الياء التي كانت في ياء الإضافة ، فحركت ياء الإضافة
 لثلاثاً يلتقى ساكنان على أصلها ، وكذلك قولك : (هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا) (١) لا يكون
 إلا ذلك لما ذكرت لك من سكون ما قبلها .

وأما قوله : (يا بَنِيَّ إِنَّهَا إِن تَكُ) (٢) فَإِنَّمَا أَضَافَ قَوْلَهُ (بَنِيَّ) فاعلم : الياء ثقيلة
 فتصرف في الكلام ؛ لأنَّ الواو والياء إذا سكن ما قَبْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَرِيًّا مَجْرَى
 غير المعتلِّ . نحو : دَلُوْ ، وَظِي ، وَمَغْزُوْ ، وَمَرِيْ . لا يكون ذلك إلا مُعْرَباً (٣)

-
- (١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٥ : « باب إضافة المنقوص الى الياء ..
 اعلم أن الياء لا تغير الألف ، وتحركها بالفتحة لثلاث يلتقى ساكنان وذلك قولك (بشراى)
 وهداى . وأعشأى وناس من العرب يقولون : بشرى ، وهدى ... »
 وقال أيضا « اعلم أن الياء التي هي علامة المجرور اذا جاءت بعد ياء لم تكسرهما ،
 وصارت ياءين مدغمة احدهما في الأخرى وذلك قولك : هذا قاضى ..
 وان كانت بعد واو ساكنة قبلها حرف مضموم تليه قلبتها ياء ، وصارت مدغمة فيها ،
 وذلك قولك : هؤلاء مسلمى ، وصالحى وكذلك أشباه هذا ...
 فان جاءت تلى ألف الاثنتين فى الرفع فهى بمنزلتها بعد ألف المنقوص ... »
 الآية الأولى فى يوسف : ٦٧ ، والثانية فى طه : ١٨ .
- (٢) لقمان : ١٦ ، وفى يا بنى قراءات فى السبعة (الاتحاف ص ٣٥٠) .
- (٣) قال ابن هشام فى تذكرته : « الاصل فى يا بنى يا بنينى بشلاث ياءات : الأولى ياء
 التصغير ، والثانية لام الكلمة (أصلها الواو ثم قلبت ياء) والثالثة ياء الإضافة ، فأدغمت ياء
 التصغير فيما بعدها ، لأن ما أول المثلين فيه مسكن ، فلا بد من ادغامه ، وبقيت الثالثة غير
 مدغم فيها ، لأن التشديد لا يدغم لانه واجب الحركة والمدغم واجب السكون ، فحذفت
 الثالثة ... » . انظر الأشباه ج ١ ص ٢٠ .

هذا باب

مالا يجوز فيه إلا إثبات الياء

وذلك إذا أضفت اسما إلى اسم مضاف إليك . نحو قولك : / يا غلام غلامى ،
ويا صاحب صاحبي ، ويا ضارب أخى ، وإنما كان ذلك كذلك ؛ لأنك إنما جذفت الأول
كحذفك التنوين من زيد ، فكان يا غلام بمنزلة يا زيد . فإذا قلت : يا غلام زيد - لم
يكن فى زيد إلا إثبات النون ؛ لأنه ليس بمنادى ، فكذلك يا غلام غلامى^(١)

قال الشاعر :

يا ابن أمى ، ويا شقيق نفسى أنت خليتى لدهر شديد^(٢)

وقال آخر :

يا ابن أمى ولو شهدتك إذ تدعو تميما وأنت غير مجاب^(٣)

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٨ : « باب ماتضيف اليه ويكون مضافا اليك وثبت فيه
الياء لأنه غير منادى . وإنما هو بمنزلة المجرور فى غير النداء . »

وذلك قولك : يا ابن أخى ، ويا ابن أبى بصير بمنزلته فى الخبر ، وكذلك يا غلام
غلامى .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٨ على إثبات الياء فى أمى ، ونفسى ، لأنهما غير
مناديين .

صغر شقيق نفسى دلالة على قربه من نفسه ، ولطف محله من قلبه .
ومعنى أنت خليتى لدهر شديد : كنت لى ظهرا فتركنى موتك أكابد شدائد الدهر
وحدى .

والبيت من قصيدة لابی زيد الطائى فى رثاء أخيه .

انظر العينى ج ٤ ص ٢٢٢ - ٢٢٤ ، وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٧٤ ، وابن يعيش ج ٢
ص ١٢ - ١٣ .

(٣) استشهد به ابن الشجرى على إثبات الياء فى أمى ولم ينسبه الى قائل معين (الأمالى
ج ٢ ص ٧٤) .

والبيت من قصيدة لغلفاء بن العارث بن آكل المرار فى رثاء أخيه شرحبيل وهى فى
الوحشيات ص ١٣٣-١٣٤ والأغانى ج ١٢ ص ٢١٢-٢١٣ وبعضها فى معجم الشعراء ص ٤٦٧ .

فهذا حُكْمُ جميع هذا الباب ، ومجره أن تُثبت الياء في كل موضع يثبت فيه التنوين في زيد ، ونحوه .

وأما قولهم : يا ابن أم ، ويا ابن عم - فإنهم جعلوهما اسما واحدا بمنزلة خمسة عشر ، وإنما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال .

ألا ترى أن الرجل منهم يقول لمن لا يعرف ، ولمن لا رَجِمَ بينه وبينه : يا ابن عم ، ويا ابن أم حتى صار كلاماً شائعاً مُخرجاً عمّن هو له / فلما كان كذلك خُفِّفَ ، فجعل اسما واحدا . قال الله عز وجل : (يا ابنَ أمِّ لا تأخذُ بِليحيتي ولا بِرأسي) (١) ولم يكن ذلك في غير هذا ؛ إذ لم يكن فيه من الاستعمال ما في هذا .

وقد قالوا : يا ابنَ أمِّ لا تَفْعَلْ . وذلك لأنه لما جعلهما اسما واحدا صارت بمنزلة زيد ، ثم أضافه كما تضيف زيدا فتقول : يا زيد لا تفعل .

ومن أثبت الياء في زيد أثبتتها ها هنا ، إلا أن الأجود - إذا أثبتت الياء - أن يكون إثباتها كإثبات الياء في قولك : يا غلام غلامى ، فتجعل ابناً مضافاً إلى مضاف إلى الياء .
والموجه الآخر جائز على ما وصفت لك (٢) .

وأما قول رؤبة :

إِما تَرينى اليَوْمَ أمِّ حَمْرٍ قارِبتُ بَعْدَ عَنى وَجَمزى (٣)

(١) طه : ٩٤ ، وقرئ في السبعة بكسر الميم أيضا في الاعراف وفي طه .
الاتحاف ٢٣١ - ٣٠٧ ، النشر ج ٢ ص ٢٧٢ ، غيث النفع ص ١٠٨ ، الشاطبية ص ٢٠٩ ،
البحر المحيط ج ٤ ص ٣٩٦ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣١٨ : « وقد قالوا : يا ابن أم ، ويا ابن عم ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ، لان هذا أكثر في كلامهم عن يا ابن أبى ، ويا غلام غلامى .
وقد قالوا أيضا : يا ابن أم ، ويا ابن عم كأنهم جعلوا الأول والآخر اسما ، ثم أضافوا إلى الياء كقولك : يا أحد عشر أقبلاوا .

وان شئت قلت : حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم » .

وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٧٤ - ٧٥ ، وابن يعيش ج ٢ ص ١٢ - ١٣ ، وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٣٥ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣٣ على ترخيم حمزة في غير النداء للضرورة . ثم عومل بعد الترخيم معاملة اسم لم يرخم ، فجربا لاضافة .

فليس من هذا ، ولكنه قدر حمزة أولاً مرخماً على قولك : يا حارُّ ، فجعله اسماً على حياله ، فأضاف إليه ؛ كما تضاف إلى زيد .

وجُملةُ هذا الباب على ما صدرنا به .

/ وهذان الاسمان - أعني يا ابن أمِّ ، ويا ابن عمِّ - دخلتِهما العِلَّةُ التي دخلت في قولك : هو جارى بيتَ بيت ، ولقبتة كَفَّةً كَفَّةً . وهذا يُشرح في باب ما يجرى وما لا يجرى (١) .

وإجراؤهما على أصل الباب في الجودة على ما ذكرت لك ، قال الشاعر :

يا ابنةَ عمِّي لا تلومي وأهجي (٢)

وبعضهم يُنشد : يا ابنة عمَّا .

فيُبدل من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفاً ؛ لأنَّ الياء والكسرة مُستثقلتان ، وليس هذا موضع لبس .

وكُلُّ مضاف إلى يائك في النداء يجوز فيه قلبُ هذه الياء ألفاً ؛ لأنَّه لا لبس فيه وهو أخفُّ ، وباب النداء باب تغيير .

= ترينى : مجزوم بان الشرطية بحذف النون والنون الموجودة هي نون الوقاية .
العنق ، والجمر ضربان من السير ، والجمر أشدهما وهو كالوثب .
والرجز لرؤية . وصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه للضعف .
والرواية في سيبويه والانصاف وأسرار العربية (بين) وكذلك في ديوانه ص ٦٤ .
انظر الانصاف ص ٢١٥ والأسرار ص ٢٤٠ .

والأرجوزة مدح بها رؤية أبان بن الوليد البجلي ديوانه ص ٦٣ - ٦٦ .

(١) انظر المقتضب ج٢ ص ١٦١ ، ج٣ ص ١٨٢ ، ج٤ ص ٢٩ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٨ على رواية (عما) بإبدال ياء المتكلم الفا .

الهجوع : النوم بالليل خاصة وبعده : لا يخرق اللوم حجاب مسمى .

والبيت من قصيدة أبي النجم التي مطلعها :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

وأراد بابنة عمه زوجته أم الخيار يقول لها : دعى لومي على صلح رأسى فانه كان يشيب

لو لم يصلح .

انظر الخزانة ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٧ والعينى ج ٤ ص ٢٢٤ - ٢٢٦ .

وابن يعيش ج ٢ ص ١٢ - ١٣ .

ألا ترى أنهم يحذفون فيه ثنوين زيد ، ويدخل فيه مثل يا تيم تيم على ،
ومثل يا بؤس للحرب (١) ، ويصلح فيه الترقيم .

ونظير قلبهم هذه الياء ألفا ما قالوا في مدارى وعذارى وبابه ، إذا لم يخافوا
التباساً ، ولم يقولوا مثل ذلك في قاضٍ ، لأنَّ في الكلام مثل فاعل (٢) ، فكهوا الالتباس .

(١) يريد أن اللام زائدة بين المضاف والمضاف إليه قال في الكامل ج ٧ ص ١٤٧ :

« يا بؤس للحرب • أراد يا بؤس الحرب ، فأقحم اللام توكيدا » .

يا بؤس الحرب جزء من مطلع قصيدة حماسية لسعد بن مالك :

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهم فاستراحوا

وانظر سيبويه ج ١ ص ٢٤٦ عند قوله :

يا بؤس للجهل ضارا لأقوام

وقال ابن هشام في المفتى ج ١ ص ١٨١ : « وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف

قولان . أرجحهما الأول لأن اللام أقسرب ولأن الجار لا يعلق » وانظر الخزائنة ج ١ ص ٢٢٤

وسيعقد له المبرد بابا في هذا الجزء .

(٢) في الأصل : فاعل بكسر العين .

هذا باب /

لام المدعو المستغاث به

ولام المدعو إليه

فإذا دعوت شيئاً على جهة الاستغاثة فاللام معه مفتوحة . تقول : يا للناس ،
ويا لله ، وفي الحديث : لما طعن العليج ، أو العبد عمر - رحمه الله - صاح : يا لله
للمسلمين (١) .

فإن دعوت إلى شيء فاللام معه مكسورة ، تقول : يا للعجب . ومعناه : يا قوم تعالوا
إلى العجب . فالتقدير : يا قوم للعجب أدعو ، ونحن مفسرو هاتين لمختلفتا ؟
أما قولهم : يا للعجب ، ويا للماء . فإنما كسرو اللام ، كما كسروا مع كل ظاهر نحو
قولك : للماء أدعو ، ولزيد الدار ، ولعبد الله الثوب .

وأما المفتوحة التي للمستغاث فإنما فتحت على الأصل ليُفرق بينها وبين هذه التي
وصفنا ، وكان التغيير لها ألزم ؛ لأن هذه الأخرى في موضعها الذي تاحق هذه اللام له .
وتلك إنما هي بدل من قولك : يا زيدا إذا مددت الصوت تستغيث به ، فيا لزيد بمنزلة
يا زيدا / إذا كان غير مندوب .

فأما قولنا : فتحت على الأصل فلأن أصل هذه اللام الفتح ، تقول : هذا له ، وهذا لك .
وإنما كسرت مع الظاهر فرارا من اللبس ؛ لأنك لو قلت : إنك لهذا وأنت تريد :
لهذا - لم يدرك السامع أنك تريد لام الملك أم اللام التي للتوكيد ؟
وكذلك يلزمك في الوقف في جميع الأسماء إذا قلت في موضع (إن هذا لزيد) : إن
هذا لزيد . لم يدرك السامع أنك تريد : أن هذا زيد أم هذا له ؟ فلذلك كسرت اللام .

(١) في الكامل ج ٧ ص ٢١٥ : وفي الحديث لما طعن العليج أو العبد عمر بن الخطاب ...
علق الشيخ المرصفي على قوله : العليج أو العبد بقوله : شك من الراوي فهل تقول كذلك
في المقتضب ؟ وهو شك من المبرد نفسه . ويريد المبرد من الحديث : الخبر .

فَأَمَّا فِي الْمَكْنَىٰ فَهِيَ عَلَىٰ أَصْلِهَا . تقول : إِنَّ هَذَا لَكَ .

فإن أردت لام التوكيد قلت : إِنَّ هَذَا لَأَنْتَ : لِأَنَّ الاسم الذي وضع للرفع ليس في لفظ الاسم الذي وُضِعَ لِلخَفْضِ (١) .

وتقول : يَا لِرَجَالٍ وَلِلنِّسَاءِ . تكسر اللام في النساء . لِأَنَّكَ إِنَّمَا فَتَحْتَهَا فِي الْأَوَّلِ فِرَازًا مِنَ اللَّبْسِ ، فَلَمَّا عَطَفْتَ عَلَيْهِ الثَّانِي عُلِمَ أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ مَا أُرِيدَ بِمَا قَبْلَهُ ، فَاجْرِيَتْهَا مُجْرَاهَا فِي الظَّاهِرِ (٢) .

(١) تقديم في الجزء الأول ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣١٨ - ٣٢٠ : « باب ما يكون النداء فيه مضافا بحرف الاضافة وذلك في الاستفائة ، والتعجب وذلك الحرف اللام المفتوحة . . »

وقالوا : يَا لِلعَجَبِ ، وَيَا لِلفَلَيْقَةِ . كأنهم رأوا أمرا عجبا . .

وقالوا : يَا لِلعَجَبِ ، وَيَا لِلْمَاءِ لِمَا رَأَوْا عَجْبًا ، وَمَاءً كَثِيرًا . كأنه يقول : تعال يا عجب

أو تعال يا ماء ، فإنه من أيامك وزمانك . .

وكل هذا في معنى التعجب والاستفائة واللام يجوز . الا ترى أنك لو قلت : يَا لزيد وَأَنْتَ تَحَدَّثُهُ لَمْ يَجُزْ ، وَلَمْ يَلْزَمْ هَذَا الْبَابُ الْآ (يَا) لِلتَّنْبِيهِ لِثَلَا تَلْتَبِسُ هَذِهِ اللَّامُ بِاللَّامِ التَّوَكِيدِ . . . وَلَا يَكُونُ مَكَانَ (يَا) سِوَاهَا مِنْ حُرُوفِ التَّنْبِيهِ ، نَحْوُ : أَي ، وَهِيَ أَيْ ، لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَمَيِّزُوا هَذَا مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى اسْتِفَاءَةٍ ، وَلَا تَعَجُبٍ .

وزعم الخليل أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفت ، نحو قولك : يَا عَجْبَاهُ ، وَيَا بَكَرَاهُ إِذَا اسْتَفْتَيْتَ أَوْ تَعَجَّبْتَ ، فَصَارَ كَلِمًا وَاحِدًا مِنْهُمَا يَعَاقِبُ صَاحِبَهُ .

« هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورة لأنه مدعو له . . وذلك قول بعض العرب : يَا لِلعَجَبِ وَيَا لِلْمَاءِ وَكَانَ نَبِيَهُ بِقَوْلِهِ : يَا غَيْرَ الْمَاءِ لِلْمَاءِ . . . كَسَرُوهَا لِأَنَّ الْأِسْمَ الَّذِي بَعْدَهَا غَيْرُ مَنَادٍ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَتِهِ إِذَا قُلْتَ : هَذَا لَزِيدٍ فَالْلامُ الْمَفْتُوحَةُ أَضَافَتْ النِّدَاءَ إِلَى الْمَنَادِ الْمُخَاطَبِ وَالْلامُ الْمَكْسُورَةُ أَضَافَتْ الْمَدْعُوَ إِلَى مَا بَعْدَهُ . . . » .

من هذا العرض يتبين لنا أنه لا خلاف بين سيبويه والمبرد في شيء من باب الاستفائة، كما لا خلاف بينهما في أن ناصب المنادى الفعل المحذوف وحرف النداء بدل منه .

ونسب الرضى الى المبرد أن لام الاستفائة معدية لحرف النداء مخالفا سيبويه . قال في شرح الكافية ج ١ ص ١٣١ :

« فاللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول . »

ونسب ابن هشام الى المبرد أن لام الاستفائة زائدة عنده - المغنى ج ١ ص ١٨٢ .

والمبرد عقد بابا للاستفائة في الكامل عنوانه بقوله :

هذا باب اللام التي للاستفائة والتي للاضافة . أعاد فيه ما ذكره في المقتضب لم يختلف

عنه في شيء . الكامل ج ٧ ص ٢١٣ - ٢١٧ .

ألا ترى أن من يقول - إذا قلت له : رأيت زيدا - : من زيدا ؟ إنما أراد أن يحكى ما قلت / ليُعلم أنه إنما يسأل عن زيد الذى ذكرته . فإن قال : ومن زيدُ رفع ، لأنه لما أدخل الواو أعلمك أنه يعطف على كلامك ، فاستغنى عن الحكاية (١) .
فمما قيل في ذلك قوله :

يَبْكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لَلْكَهُولِ وَلِلشَّبَانِ لِيُعْجَبَ (٢)
فهذا نظير ما وصفت لك في العطف .

فأما ما جاء في فتح لام المستغاث به ، وكسر لام المدعو له - فأكثر من أن يُخصى . منه ما أذكره : قال الحارث بن خالد :

يَا لَلرِّجَالِ لِيَوْمِ الأَرْبَعَاءِ ، أَمَا يَنْفَكُ يَبْعَثُ لِي بَعْدَ النَّهْيِ طَرِباً (٣)

(١) انظر ج ٢ ص ٢٠٩

(٢) استشهد به في الكامل أيضا ج ٧ ص ٢١٧ .
واستشهد به شراح الالغية على أن لام المستغاث به ان عطفت بغير (يا) كسرت ، كما في قوله : وللشبان

أراد بالنائي بعيد النسب ، وفي أصل المقضب : قريب .
وجعل ابن حبيب زمن الشباب يتبدى من سن ١٧ الى ٣٤ .
وزمن الكهولة من ٣٤ الى ٥١ ، وزمن الشيخوخة بعد ذلك .
وقال البغدادي : لم ينسب أحد هذا البيت الى قائله - الخيزانة ج ١ ص ٢٩٦ والعينى ج ٤ ص ٢٥٧ - ٢٥٩ .

(٣) استشهد به في الكامل ج ٧ ص ٢١٤

والبيت مطلع قصيدة غزلية لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي .
في معجم البلدان ج ١ ص ١١١ : « لما ولي الحسن بن زيد المدينة منع عبد الله بن مسلم بن جندب أن يؤم بالناس في مسجد الأحزاب ، فقال له : أصلح الله الأمير . لم منعنى مقامى ومقام آبائى واحداى قبل ؟ قال : ما منعك الا يوم الاربعاء . »
ثم ذكر القصيدة
وذكر هذه القصيدة أيضا ثعلب في مجالسه ص ٤٧٤ - ٤٧٥ - والشيخ المرصفي في رغبة الأمل .

وفي هذه القصيدة بيت يذكر في كتب النحو شاهدا على توكيد النكرة وهو :

لكن شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجبا

وهو في كتب النحو برفع رجب . انظر الانصاف ص ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، أسرار العربية ص ٢٩٠ والعينى ج ٤ ص ٩٦ ، والهمسج ج ١ ص ١٣٤ .
وروايته في التمام في تفسير أشعار هذيل ص ١٦٨ : يا ليت عدة حول كله رجبا .
وانفرد المبرد بنسبة القصيدة للحارث بن خالد .

وقال آخر :

يا لَقومٍ مَنْ لِلنَّهْيِ وَالْمَسَاعِي يا لَقوى مَنْ لِلنَّدَى وَالسَّماحِ ؟
يا لَعَطافِنَا ويا لَرِياحِ وأبي الحَشْرَجِ الفَتَى الوَضاحِ (١)

(١) استشهد بهما سيوييه ج ١ ص ٣١٩ على فتح لام المستغاث به المعطوف لتكرر (يا) مع المعطوف .

النفاح : الكثير النفع ، أى العطية وهى رواية غير المقتضب ، والمساعى جمع مسعاة فى الكرم والجدود . وقال ابن يعيش ج ١ ص ١٣١ ويروى الوضاح من الوضع وهو البياض كانه ابيض الوجه لكرمه .

رئى رجلا من قومه وقال : لم يبق للملا والمساعى من يقوم بها بعدهم .
وهذا من الشواهد الخمسين التى لم يعرف لها قائل .
انظر الخزانة ج ١ ص ٢٩٦ ، العينى ج ٤ ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

هذا باب

ما يجوز أن تحذف منه علامة النداء

وما لا يجوز ذلك فيه

تقول : زيدُ أقبلُ ، وتقول : مَنْ لا يزالُ مُحسناً ، تعالَ ، وغلَامَ زيدَ ، هَلُمَّ ، ربُّ اغفر لنا (١) كما قال جلُّ وعزُّ : (رَبُّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ) (٢) وقال عزُّ وجلُّ (فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) (٣)

فجُملة هذا : أنَّ كلَّ شيءٍ من المعرفة يجوز أن يكون نعتاً لشيءٍ ، فدعوته - أنَّ حَذْفَ (يا) منه غير جائز ؛ لأنَّه لا يُجمع عليه أن يُحذف منه الموصوف وعلامة النداء ، وذلك أنَّه لا يجوز أن تقول : رجلٌ أقبلُ ، ولا : غلامٌ ، تعالَ ، ولا : هذا ، هَلُمَّ ، وأنت تريد النداء ، وذلك أنَّه لا يجوز أن تقول : رجلٌ أقبلُ ؛ لأنَّ هذه نعت (أى) (٤) . تقول : يا أيُّها

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٢٥ : « وان شئت حذفتهن كلهن استغناء كقولك : حار بن كعب ، وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرتة يخاطبه ، ولا يحسن أن تقول : هذا ، ولا رجل وأنت تريد يا هذا ، ويا رجل ولا تقول ذلك فى المبهم ، لأن الحرف الذى ينيه به لزم المبهم كأنه صار بدلا من أى حين حذفته ، فلم تقل يا أيها الرجل ، ولا يا أيها ، ولكنك تقول - ان شئت - : من لا يزال محسنا فعمل كذا وكذا لأنه لا يكون وصفا لآى وأما المستفاد به (فيا) لازمة له ، لأنه يجتهد وكذلك المتعجب منه واندبته يلزمها (يا) ، و (وا) »

(٢) يوسف : ١٠١ .

(٣) يوسف : ١٠١ .

(٤) فى ابن يعيش ج ٢ ص ١٥ : « وهو (حذف حرف النداء) كثير فى الكتاب العزيز . وفى الجملة حذف الحروف مما ياباه القياس ، لأن الحروف إنما جرى بها اختصارا ونائبة عن الأفعال . (فما) النافية نائبة عن أنفى ، وهمزة الاستفهام نائبة عن استفهم ، وحروف العطف عن أعطف ، وحروف النداء نائبة عن أنادى فإذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو اجحاف الا أنه قد ورد فيما ذكرناه لقوة الدلالة على المحذوف ، فصار القرائن الدالة كالتلفظ به وقوله (صاحب الفصل) ويجوز حذف حرف النداء مما لا يوصف به (أى) جعل ذلك شرطا فى جواز حذفه لا علة ومنهم من جعل ذلك علة وإنما هو اعتبار وتعريف للموضع الذى يحذف

الرجل ، ويا أيها الغلام ، ويا أيهذا ؛ لأنَّ (أيًا) مبهم ، والمبهمة إنما تُنعت بما كان فيه الألف واللام ، أو بما كان مبهما مثلها ، وهذا يُفسر في باب المعرفة والنكرة (١) إن شاء الله .
قال الشاعر :

ألا أيهذا المنزلُ الدارُ الذي كأنك لمَّ يَعْهَدْ بِكَ الحَيَّ عَاهِدُ (٢)

وقال :

ألا أيهذا الباخعُ الوجدُ نَفْسَهُ لِشَيْءٍ نَحْتُهُ عَن يَدَيْهِ المَقَادِرُ (٣)

/ وقال الأعشى :

ألا أيهذا السائلُ أين يَمَمْتُ ؟ فإنَّ لها في أهلٍ يَثْرِبَ مَوْعِدًا (٤)

فهذا تقدير (يا أيها) إلا أن يضطرَّ شاعر ، فإن اضطرَّ كان له أن يحذف منها علامة النداء ، وأحسن ذلك ما كانت فيه هاء التانيث ، لما يلزمها من التغيير ، على أن جوازه في الجميع لا يكون إلا ضرورة .

= منه حرف النداء ، فقالوا : كل ما يجوز أن يكون وصفا لاي ، ودعوته فانه لا يجوز حذف حرف النداء منه ، لأنه لا يجمع عليه حذف الموصوف وحذف حرف النداء عنه ، فيكون اجحافا ، فلذلك لا تقول : رجل أقبل ، ولا غلام تعال ، ولا هذا هلم وأنت تريد النداء حتى يظهر حرف النداء ، لأن هذه الأشياء يجوز أن تكون نعوتا لاي ، نحو : يا أيها الرجل ، ويا أيها الغلام ، ويا أيهذا لأن (أيًا) مبهم ، والمبهم ينعت بما فيه الألف واللام أو بما كان مبهما مثله
وانظر الرضى ج ١ ص ١٤٥ ، والأشباه ج ٢ ص ١٠٢ ، والمغنى ج ٢ ص ١٧٢ .

(١) سيأتي في ط ٥٦٩

(٢) تقدم في ص ٢١٩

(٣) الباخع : القاتل وانظر مفردات الراغب ص ٣٧

المقادير : جمع مقدار وهو القضاء والحكم مثل القدر فالأصل المقادير ، ثم حذفت الياء تخفيفا .

والبيت من قصيدة لذي الرمة في الديوان ص ٢٣٩ - ٢٥٧ وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٧ ومعجم المقاييس ج ١ ص ٢٠٦ ، واللسان (بخع)

(٤) البيت من قصيدة الأعشى التي قالها في خروجه الى المدينة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم - ولما بلغ مكة ، وعرفت قريش قصده أغروه بالمال ، وصدوه عن وجهته فقتل راجعا الى اليمامة .

الديوان ص ١٣٥ - ١٣٧ وذكرها ابن هشام في السيرة (الروض الأنف ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٣٧) وانظر العيني ج ٢ ص ٥٩ - ٦٦ ، ج ٣ ص ٣٢٦ - ٣٢٨ .

وقال الشاعر ، وهو العجاج :

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي (١)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٢٥ ، ٣٣٠ على حذف حرف النداء من النكرة لضرورة الشعر .

وقد عرض المبرد في نقده لسيبويه للاستشهاد بهذا البيت وبالأمثال بعده وهي :
افتد مخنوق ، وأصبح ليل ، وأطرق كرا فقال :

قال محمد : قد اخطأ في هذا كله خطأ فاحشا وذلك أن قوله :

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي

جارية هنا معروفة ، والدليل على ذلك الترخيم ، ولو كانت نكرة لزمها في النداء التنوين والنصب ، فلم يجوز ترخيها ، لأن المضاف لا يرخم في النداء ، لأنه جار على الأصل ، وكذلك النكرة ولو جاز ترخيها في النكرة لجاز في غير النداء .

وقد وضع باب الترخيم مافيه هاء التانيث كله على أنه نكرة وهذا خطأ وتخطئته فسول أبي عثمان :

ويدل على ذلك أنه حذف (يا) من افتد مخنوق ، وأصبح ليل فضمهما ولو كانا نكرتين نصبا ، ونونا

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : أما تسمية هذا نكرة فصواب ، وليس بخطأ على ما ذكر ، لأنه إنما يصير معرفة في حال ندائها إياه واختصاصه بذلك والا فهو نكرة قبل النداء ، فكأنه قال : ويجوز أن يحذف (يا) من النكرة إذا ناديتها ، وإنما تصير هذه النكرة معرفة إذا اختصها بالنداء ، وليست اسما غالبا مختصا قبل النداء كزيد وعمرو ، لأن زيادا وما أشبهه معرفة قبل أن تناديه وفي حال النداء كذلك ولا أعرف لقوله : أنه أخطأ خطأ فاحشا معنى لأنه بين وأضح ، الانتصار ص ١٦٠ - ١٦٣ ، وانظر رد الأعلام على المبرد أيضا ج ١ ص ٣٢٦ وبعبده .
سيري واشفاقى على بعيري

وقال ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٨٨ : « العذير : الأمر الذي يحاوله الانسان ، فيعذر فيه : أي لاستنكري ما أحاوله معذورا فيه وقد فسر بالبيت الثاني ويقولون : من عذيري من فلان ؟ أي من ينتحى باللائمة عليه ، ويعذرني في أمره » .

وعلى هذا فعذيري مفعول تستنكري ، وسيري عطف بيان أو بدل أو خبر مبتدأ محذوف أي هو سيري .

• ويجوز أن يكون عذيري مبتدأ خبره سيري ومفعول تستنكري محذوف .

وقال الزجاج : العذير : الحال وذلك أن العجاج كان يصلح حلما لجمل ، فأنكرته ، وهزئت منه ، فقال لها هذا وقال الأخفش هو الصوت

• ويفهم من كلام أبي عبيدة والأعلم أن سيري فعل أمر ويرده الرواية الأخرى وهي : سعي واشفاقى

وقالوا في مثل من الأمثال - والأمثال يُستجاز فيها ما يُستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها - : افتدٍ مخنوقٌ (١) ، وأضح ليْلٌ (٢) ، وأطرق كرا (٣) . يريدون ترخيم الكروان فيمن قال : يا حارُ ، وكذلك قوله :

صاح هل أبصرت بالخبتين من أسماء نارا (٤)

وتقول : حافر زمزم أقبل ، لأن هذا لا يكون من نعت (أى) .

وكذلك أمير المؤمنين أعطى ، كما قال :

/ أمير المؤمنين جمعت ديننا وحلما فاضلا للوى الحلوم (٥)

والنكرة أصلها لا يجوز هذا فيها ، ولا يجوز أن تقول : رجلا أقبل ، ولا رجلا من أهل البصرة أقبل ، لأنها شائعة ، فتحتاج إلى أن يلزمها الدليل على النداء وإلا فالكلام مُلتبس .

٤
٥٣٨

= والرجز للمعاج انظر الخزانة ج ١ ص ٢٨٣ - ٢٨٤ والعيني ج ٤ ص ٢٧٧ - ٢٧٨ شرح المعلقات للتبريزي ص ٤٨ وشرح الحماسة ج ٤ ص ١٨٠ وديوان المعاج ص ٢٦ .
(١) قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق ، فخنقه وقال : افتد مخنوق . فقال له سليك : الليل طويل وأنت مقمر : أى أنت آمن من أن اغتالك فقيم استعجالك في الأسر؟ ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك : اضرطا وأنت الأعلى . فذهبت كلها أمثالا .

يضرب لكل مشفوق عليه مضطر ، انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٤٦ وأمثال الميداني ج ٢ ص ٧٨ .

(٢) أى ادخل في الصباح ، وصرصسبحا قالت أم جندب زوجة امرئ القيس وكان مفركا ويقال : انه سألها عن سبب تفريكنهن له فقالت له : لأنك ثقيل الصدر خفيف العجز . سريع الاراقة . بطيء الافاقة ، انظر شرح الكافية ج ١ ص ١٤٦ وأمثال الميداني ج ١ ص ٤٠٣ .

(٣) رقية يصيدون بها الكرا يقولون : أطرق كرا ان النعام في القرى . ما ان ارى هنا كرا فيسكن ، ويطرق حتى يصاد . والمعنى : ان النعام الذى هو أكبر منك قد اصطيد ، وحمل الى القرى ، انظر شرح الكافية للذكور وأمثال الميداني ج ١ ص ٤٣١ - ٤٣٢ .

والمبرد ذكر أن الكرا مرخم الكروان في الجزء الأول ص ١٨٨

(٤) تقدم في ص ٢٤٤ من هذا الجزء .

(٥) لم أعثر على قائله

هذا باب

ما يلزمه التغيير في النداء

وهو في الكلام على غير ذلك

فمن ذلك قولهم : يا أبت لا تفعل ، ويا أمت لا تفعل . فهذه الهاء إنما دخلت بدلا من ياء الإضافة ، والدليل على ذلك أنك إن جئت بالياء حذفتها فقلت : يا أبا لا تفعل ، ويا أبا لا تفعل .

فأما الكسرة التي فيها فدلالة على الإضافة (١)

وكانت الهاء داخلية على الأم ، لأنها مؤنثة ، وعلى الأب ، كما دخلت في رواية وعلامة للمبالغة ، ولأن الشيشين إذا جرى مجرى واحدا سوى بين لفظهما (٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣١٧ : « وسألت الخليل عن قولهم : يا أبا ، ويا أبت لا تفعل ، ويا أبتاه ، ويا أمتاه فزعم الخليل أن هذه الهاء مثل الهاء في عمه ، وخانة ... »
ويدل ذلك على أن الهاء بمنزلة الهاء في عمه أنك تقول في الوقف : يا أبا ، ويا أبا ، كما تقول : ياخاله ، وتقول : يا أمتاه ، كما تقول : ياخالته .
وانما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة كأنهم جعلوها عوضا من حذف الياء ، وأرادوا ألا يخلو بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء وأنهم لا يكادون يقولون : يا أبا ، ويا أمتاه ، وصار هذا محتملا عندهم لما دخل النداء من التغيير والحذف ، فأرادوا أن يعوضوا هذين الحرفين ... »

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ١١ - ١٢ ، وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١٠٤ - ١٠٥ والرضى ج ١ ص ١٣٤ - ١٣٥ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣١٧ : « قلت : فلم دخلت الهاء في الأب وهو مذكر ؟
قال : قد يكون الشيء المذكر يوصف بالمؤنث ويكون الشيء المذكر له الاسم المؤنث نحو : نفس وأنت تعنى الرجل به .

ويكون الشيء المؤنث يوصف بالمذكر ، وقد يكون الشيء المؤنث له الاسم المذكر فمن ذلك هذا رجل ربعة ، وعلام ربعة ... فكان أبا اسم مؤنث يقع للمذكر ، لأنهما والدان كما يقع العين للمذكر ، وللمؤنث ، لأنهما شخصان . فكانهم إنما قالوا أبوان ، لأنهم جمعوا بين أب، وأبة إلا أنه لا يكون مستعملا إلا في النداء إذا عنيت المذكر ... »

ألا ترى أنك تقول: فعل أبواى، وهذان أبواك. تعنى الأب والأم، وإنما أخرجه مخرج قولك: أب وأبة؛ كما تقول: صاحب وصاحبة، لأن كل جارٍ على الفعل من الأسماء فتأنيته جار على تذكيره. وما كان من غير فعل، أو كان على غير بناء الفعل نحو: أحمر، وعطشان، وما أشبه ذلك - اختلف تأنيته وتذكيره؛ لأن الفعل تلحقه الزيادة للتأنيث، فيكون الاسم عليه كذلك. تقول: ضرب، فإن عنيت المؤنث قلت: ضربت. فعلى هذا تقول: ضارب وضاربة.

وما كان من قولك: أحمر - فالاسم منه محمراً. فأمّا قولك: أحمر - فمشتق وليس بجار على الفعل (١). فهذا الذى وصفت لك.

وتقول: يا أم لا تفعلى، ويا أب لا تفعل (٢) إذا لم تُرد قول من يُشبت الياء، أو يُعوض منها الهاء التى هى تاء فى الوصل، فإن جئت بالتاء؛ ووقفت عليها - كانت بمنزلة قولك: يا عمّة، ويا خالة، ويجوز الترخيم فيها؛ كما جاز فى حمدة ونحوها؛ لأنّها - وإن كانت بدلا - فإنّما هى علامة تأنيث فى وصلها ووقفها سواء.

/ وقد قرىء (ربُّ احكمُّ بالحق) (٣). فتقول - إذا رخّمت - : يا أم لا تفعلى، فيمن قال: يا جارٍ، وترفع فيمن قال: يا حارٍ.

والعلم بأنّها بدّل من ياء الإضافة كالعلم بذلك إذا أثبتتها، لأنّ قولك: يا أم غير مستعمل إلاّ مضافاً؛ لأنّها من الأسماء المضمّنة. فإذا لم تكن موصولة بظاهر ولا مضمرة له علامة الغائب - فهى للمتكلّم.

(١) يريد أن أفعل الثلاثى من الحمرة لم يستعمل واستغنوا عنه بالمزيد احمر وانظر سيبويه ج ٢ ص ٢٣٤، ص ٢٢٢ وأفعال ابن القطّاع ج ١ ص ١٨ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٧ : « وزعم الخليل أنه سمع من العرب من يقول : يا أمة لاتفعلى » وانظر الرضى ج ١ ص ١٣٤ .

(٣) الأنبياء : ١١٢ وقراءة ضم الباء عشرية فى النشر ج ٢ ص ٣٢٥ : « قرأ أبو جعفر بضم الباء ووجهه أنه لغة معروفة جائزة فى نحو يباغلامى تبنيه على الضم وأنت تنوى الإضافة ، وليس ضمه على أنه منادى مفرد كما ذكره أبو الفضل الرازى ، لأن هذا ليس من نداء النكرة ، وانظر الاتحاف ص ٣١٢ والبحر المحيط ج ٦ ص ٣٤٥ .

فأما المخاطب فمحال أن تكون له في الدعاء . لا تقول : يا أمك أقبل ، لأنَّ المخاطبة
لا تجمع اثنين (١) إلا على جهة الإشراك .
والترخيم داخل على المعارف ، لأنها مشبته مقصود إليها مبيّنة من غيرها ، والنكرات
شائعة غير معلوم واحدها .

(١) انظر ص ٢٤٥ من هذا الجزء .

هذا باب

المبهمة وصفاتها

إعلم أنك إذا قلت : يا هذا الرجل - فإنما أبنت المنادى بذكرك الرجل ، وإيس الرجل على

معهود .

$\frac{4}{541}$

فإن قلت : يا هذا ذا الجمّة لم يصلح / أن يكون (ذا الجمّة) نعنا ؛ لأنّ المبهمة لا تُنعت بالمضاف ، لأنّ المضاف إنّما هو معرفة بما بعده ، والمبهمة لا يجوز أن تضاف إلى شيء ؛ لأنّها لا تكون إلاّ معارف بالإشارة التي فيها ، فلم تكن نعوتها إلاّ مثلها ، ولكن يجوز هذا على وجهين :

على أن يكون (ذا الجمّة) نداءً ثانياً ، فيكون التقدير : يا هذا يا ذا الجمّة
وعلى أن يكون منصوباً بأعني (١) .

فإن قلت : يا هذا الطويل - جاز أن يكون الطويل عطفاً على هذا مبيّناً له ، ويجوز أن يكون نعناً وإيس بوجه الكلام ، وإنّما ينبغي أن يوضح هذا باسم فيه ألف ولام لا ينعت ؛ لأنّ (هذا) مبهم ، فإنّما ينبغي أن يفسر بما يقصد إليه .
وتقول : يا هذان زيدٌ وعمرو ، وإن شئت قلت : زيدا وعمرا ، وإن شئت قلت : زيدٌ وعمرو .

أما الرفع بغير تنوين فعلى البدل : كأنك قلت : يا زيد ، ويا عمرو .
وأما الرفع بتنوين فعلى عطف البيان على اللفظ .
وأما قولك : زيدا وعمرا ، فعلى عطف البيان على الموضع (٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٦ : « وانما قلت : يا هذا ذا الجمّة ، لأن (ذا الجمّة) لا توصف به الأسماء المبهمة انما يكون بدلا أو عطفا على الاسم اذا أردت أن تؤكد . . . »
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٧ : « وكذلك يا هذان زيد وعمرو ، وإن شئت قلت : زيدا وعمرا ، فتجرى ما يكون عطفا على الاسم مجرى ما يكون وصفا ، نحو قولك : يا زيد الطويل ، (يضم اللام) ويا زيد الطويل (بفتح اللام)

(١) / او قلت : يا هذا ، وهذا الطويلُ والقصيرُ - لم يجر أن يكون الطويل والقصير
نعتاً ؛ لأنَّ المبهمة وما بعدها كالشيء الواحد (٢).

ألا ترى أنَّك إذا قلت : يا هذا الرجل - أنك (٣) إنما توَّسَّلت بهذا إلى دُعاء الرجل ،
فصار المعنى أنَّك تريد به الرجل الذي أرى ، فالرجل على غير معهود ؛ فإذا قلت : يا هذا
وهذا خرج الطويل والقصير من الاتِّصال بهذا وهذا ولكنه يصلح على عطف البيان ،
وعلى أعنى إذا نصبت ، وفي العطف تنصب إن شئت وترفع إن شئت . ولكن إن قلت :
يا هذان الرجلان ، ويا هذان الطويلان - كان نعتاً بمنزلة يا هذا الرجل .

فأمَّا (أى) في قولك : يا أيها الرجلُ فلا يجوز الوقف على (أى) كما وقفت على (هذا)
فأنت في (هذا) مُخَيَّر : إن شئت أن تقول : يا هذا الرجل جاز ، وذلك لأنَّك تقول : يا هذا ،
وتقف (٤) فإذا وقفت عليه كنت في النعت مُخَيَّرًا كما كان ذلك في قولك : يا زيد .

فإن كنت تقدِّر (هذا) تقدير (أى) في أنها توَّسَّلت إلى نداء الرجل - لم يجر إلاَّ الرفعُ ،
لأنَّك / قدرتها تقدير (أى) وإنما حلَّت هذا المحلَّ ؛ لأنَّها - إذا لم تكن استفهاماً أو جزاءً -
لم تكن اسماً إلاَّ بصلة ، فإِنَّمَا حُدِّفَتْ منها الصلة في النداء ، لأنَّ النعت قام مقامها .

(١) كانت هنا عشرون صفحة من الأصل موضوعة في غير مكانها فوضعتها في مكانها المناسب
فيما سبق ولذلك ترى صفحة ٥٦٢ تلي صفحة ٥٤١ من الأصل .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٩ : « وتقول : يا هذا ، ويا هذان الطوال ، وإن شئت قلت
الطوال ، لأن هذا كنه مرفوع والطوال ها هنا عطف ، وليس الطوال بمنزلة ياهؤلاء الطوال ؛
لأن هذا إنما هو من وصف غير المبهمة ٠٠٠ »

في الأشدوني ج ٢ ص ٢٧٧ : « اسم الإشارة فلا يجوز تفريق نعته ، فلا يقال : مرتت بهذين
الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كانزيدي والزجاج والمبرد ، قال الزيادي :
وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان ، ٠ »

(٣) أنك الثانية هذه كررت أن المفتوحة فيها كما في قوله تعالى : (أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم
تراباً وعظاماً أنكم مخرجون) وتكلمنا على هذا الأسلوب في المقدمة ص ١٠١ وذكرنا أن مثله كثر
في المقتضب (إنما) وليت أن المكسورة أن المفتوحة وسوغ ذلك الفصل بالاسم وانظر ج ٢
ص ٣٥٦ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٧ : « وقال الخليل : إذا قلت : يا هذا وأنت تريد أن تقف
عليه ، ثم تؤكده باسم يكون عطفاً عليه فأنت فيه بالخيار : إن شئت نصبت ، وإن شئت رفعت
وذلك قولك : يا هذا زيد ، وإن شئت قلت زيدا ٠٠٠ »

فإذا قلت : يا أيُّها الرجلُ - كانت (أَيُّ) والرجل بمنزلة شيء واحد .
 ألا ترى أنَّك لا تقول : يا أَيُّ وتسكت ؛ كما تقول : يا هذا وتقف ؛ لأنَّ (هذا)
 مجراها في الكلام أن تتكلَّم بها وَحَدَّها و (أَيُّ) ليس كذلك .
 فعلى هذا تقول : يا هذا ذا الجُمَّة ، فتبدل منها لأنَّها تامَّة ، أو تستأنف نداءً بَعْدَها .
 فأما يا أيُّها ذا الجُمَّة - فلا يصلح ، لأنَّ (أَيُّ) لا يُوقف عليها فتبدل منها ، ولذلك امتنع
 يا أيُّها الرجل ، لأنَّها و (أَيُّ) بمنزلة الشيء الواحد .
 فإن قلت : يا أيُّها الرجلُ ذو المال ، فجعلت (ذا المال) من نعمتِ الرجل لم ، يكن فيه
 إلا الرفع على ما وصفت لك (١) .
 وإن جعلته من نعت (أَيُّ) فخطأ ، لأنَّك لا تقول : يا أيُّها ذا المال ، وإن جعلته بدلا من
 (أَيُّ) نصبت

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ : « واعلم أن هذه الصفات التي تكون والمبهمة بمنزلة اسم
 واحد إذا وصفت بمضاف أو عطف على شيء منها كان رفعا من قبل أنه مرفوع غير منادى ، واطرد
 الرفع في صفات هذه المبهمة كاطراد الرفع في صفاتها إذا ارتفعت بفعل أو ابتداء ... »
 في الأشموني ج ٢ ص ٣٧٢ : « يجوز أن توصف صفة (أَيُّ) ولا تكون إلا مرفوعة مفردة
 كانت أو مضافة » .

هذا باب

النَّدْبَة

وهو يجرى / في الكلام على ضربين :

أما من أراد أن يَفْصِلَهَا من النداء ، وألحق في آخرها ألفاً ، وألحق الألف في الوقف هاءً لخفاء الألف . فُتَبَيَّنَ بها الهاء ؛ كما تبيَّن بها الحركة ، فإن وصل حذفها .

والوجه الآخر : أن تجرى مَجْرَى النداء البتَّة ، وعلامته (يا) و (وا) ولا يجوز أن تحذف منها العلامة ؛ لأنَّ النَّدْبَة لإظهار التفجُّع ومدِّ الصوت (١) .

واعلم أنَّك لا تَنْدُب نكرة ولا مبهماً ولا نعتاً . لا تقول : يا هذاه ، ولا : يا رجلاه إذا جعلت رجلا نكرة ، ولا يا زيد الظريفاه ؛ لأنَّ النَّدْبَة عُدْر للتفجُّع ، وبها يُخبر المتكلم أنَّه قد ناله أمر عظيم ، ووقع في حُطْب جسيم .

ألا ترى أنَّك لا تقول : وامن لا يعينى أمره ، ولا : وامن لا أعرفه (٢) وذلك قولك :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٦ : « والنَّدْبَة يلزمها (يا) ، و (وا) ، لأنهم يحتلطون ، ويدعون من قدفات ، وبعد عنهم ، ومع ذلك أن النَّدْبَة كأنهم يترنمون فيها ، فمن ثم الزموا المد والحقوا آخر الاسم المد مبالغة في الترنم ، »
يحتلطون = يجتهدون .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٤ : « باب ما لا يجوز أن يندب » .

وذلك قولك : وارجله ويا رجلاه ، وزعم الخليل ويونس أنه قبيح وأنه لا يقال ، وقال الخليل إنما قبح ، لأنك أبهمت . ألا ترى أنك لو قلت : واهذاه كان قبيحاً ، لأنك إذا ندبت فانما ينبغى لك أن تفجع بأعرف الأسماء ، وأن تختص فلا تبهم ، لأن النَّدْبَة على البيان ، ولو جاز هذا لجاز يارجلا ظريفاً ، فكنت نادباً نكرة . وإنما كرهوا ذلك لأنه تفاحش عندهم أن يختلطوا وإن يتفجعوا على غير معروف فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لابهامه لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم ، وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغى لك أن تبهم .

وكذلك وامن في الداراه في القبح ، وزعم أنه لا يستقبح وامن حفسر زمزماء ، لأن هذا معروف بعينه ..

ولو قلت هذا لقلت : وامن لا يعينى أمره

وانظر الانصاف ص ٢٢٢ - ٢٢٤

وازيده . فإن أتبعته التعت قلت : وازيدُ الظريف . سقطت الهاء ؛ لأنك قد أتبعته كلاماً .

وأنت في الظريف مُخَيَّر : إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت ؛ لأنه نعت للمتأدى .

٤
٥٦٥

وتقول : / واغلامَ زيده ، وعبدةَ اللهاة ؛ لأنَّ ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً ، وسقط

التنوين من زيد ؛ لأنَّ ألف الندبة زيادة في الاسم ، والتنوين زيادة ، فعاقبت التنوين .

فأما من أجرى المندوب مُجرى المتأدى فإنه يقول : واغلامَ زيد ؛ لأنه إذا لم يكن

أحدهما كان الآخر . وكذلك كلُّ مُتَعاقِبَيْن .

وتقول : وازيدا واعمره ، تلحق الهاء بعد الذي تقف عليه لما ذكرت لك .

هذا باب

ما كان من المندوب مضافا إليك

ففي ذلك أقاويل :

أما من قال في النداء : يا غلامِ أَقْبِلْ ، فإنه يقول في الندبة : يا غلاماه ، وذلك لأنَّ الألف لِحِقَّتْ هذه الميمَ المكسورة ، فأبدلت من كسرتها فتحة للألف ؛ كما أنك أبدلت من ضمة زيد فتحة في قولك : يا زيدا .

ومن رأى أن يُشبت الياء ساكنة فيقول : يا غلامِي أَقْبِلْ ، فهو فيها بالخيار : إن شاء قال : واغلامياه ، فحرك لالتقاء الساكنين ، وأثبت الياء لأنها علامة ، وكانت فتحتها ها هنا مستحضة ، كفتحة الياء في القاضى ونحوه للنصب .

٤
٥٦٦

وإن شاء حذفها لالتقاء الساكنين ؛ كما تقول : جاء غلامِ العاقل ومن رأى أن يُشبتا متحركة قال : واغلامياه ليس غير^(١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢١ : « ومن قال ياغلامى وقرأ (ياعبادى) قال وازيدياه اذا أضاف من قبل أنه انما جاء بالألف ، فألحقها الياء ، وحركها في لغة من جزم الياء ، لأنه لاينجزم حرفان .
وحركها بالفتح ، لأنه لا يكون ما قبل الألف الا مفتوحا » .

من هذا يتبين لنا أن المبرد قال برأى سيبويه وجوزوجها آخر وهو حذف الياء . وابن هشام في التوضيح والأشموني والشيخ خالد يقولون ان المبرد يرى حذف الياء وقد يشعر صنيعهم هذا بأنه لا يرى رأى سيبويه .
انظر التوضيح والأشموني ج ٢ ص ٣٩١ والتصريح ج ٢ ص ١٨٣ ، أما الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ١٤٣ فقد عبر عن مذهب المبرد بما يوافق ما فى المقتضب .

وللمبرد مناقشة مع سيبويه طويلة فى تعليق فتح الياء فى نحو واغلامياه نسوقها هنا من نقده للكتاب قال :

« وما أصنناه فى الثالث عشر . . أنك اذا أضفت غلاما الى نفسك ، ثم ندبته فمن قال : يا غلامى ، فأسكن الياء أنك تقول : واغلامياه بتحريك الياء لالتقاء الساكنين . . »

فإن أضفته إلى مضاف إليك وندبت قلت في قول من جعل للندبة علامة : واغلام غلامياه . لا يكون إلا ذلك ، وكذلك : وانقطاعَ ظَهْرِيَاه لا بُدَّ من إثبات الياء كما ذكرت لك في النداء ؛ لأنه الموضع الذي ثبت فيه التنوين في زيد^(١) .

وقال في الباب الذي يلي هذا الباب : واذا ندبت رجلا يسمى ضربوا قلت : واضربوه ، لتنفصل بينه وبين رجل يسمى ضربا اذا قلت : واضرباه وانما تحذف الحرف الأول من هذا وما قبله ، لأنه لا ينتجزم حرفان .

فيقال : قد علمت أن الياء بمنزلة الواو وأنت تقول : غزوا للثنين ، كما تقول : رميا ، وتقول لن يغزو للواحد كما تقول : لن يرمى . فان كنت حيث قلت : ياغلامياه حركت الياء كما ذكرت لالتقاء الساكنين علما بأن حركتها لا تكون الا فتحة فقل : واظهر هواه ، فحسرك الواو لالتقاء الساكنين ، كما فعلت بالياء في واغلامي ، وقل : واضربوا في رجل يسمى ضربوا وأما ضربا ، وظهره فان ألف هذا وما أشبهه يذهب ، كما يذهب ألف المثني . فقد ترك قياسه في ضربوا ، وظهر هوه .

والقول عندي في ذلك أن يقال : واو الجميع في غلاميه وواو الاضمار في ظهر هوه ، وواو ضربوا اصلها السكون ولا يجوز أن تحرك الا الالتقاء الساكنين ، فتكون حركتها الضمة اذا انفتح ما قبلها كما في (اشتروا الضلما) وانكسر فيها جاز .

وكذلك واو الواحد . . تنقلب ياء فمن ثم لم يحركا وكانت الحركة ليست لهما في الأصل وكانت ألف الندبة زائدة فيجوز أن تخلو منها الكلمة ، فلذلك قلبت قبلها

وأما ياغلامي فأصلها الفتحة وانما فتحت على أصلها . ألا ترى أنك تقول - ان شئت - : هذا غلامي قد جاء على الأصل كما قال الله سبحانه : (ياليتني لم أوت كتابيه ولم أدر ما حسابيه) وكذلك حركتها بالفتح حيث سكن ما قبلها في قولك : هذه عشرين وهذه عصى . فهذا فصل قوى بينها وبين واو الجمع واضمसार الواحد)

وعلق ابن ولاد على كلام المبرد بقوله :

(قال أحمد : هذا الفصل صحيح لا معدل عنه ولا جواب في هذا أحسن منه ومع ما ذكر في الفصل بين غلامي ، وواو الجمع والواو التي تكون مع المضم .

أما لو حذفنا من غلامي في الندبة لالتقاء الساكنين لفتحت الف الندبة ما قبلها ، والتبس المضاف بالمفرد فكنا قد منعنا الياء حركة تحرك بها ، وتكون في الكلام لها ، وحوّلنا حركة مقبلها من انكسر الى الفتح ، وأدخلنا في الكلام هذا اليبس)

انظر الانتصار ص ١٥٤-١٥٧

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٢٢ : (واذا أضفت المندوب ، وأضفت الى نفسك المضاف اليه المندوب فالياء فيه أبدا بينة ، وان شئت ألحقت الألف ، وان شئت لم تلحق وذلك قولك : والقضاع ظهرياه وانقطاع ظهري وانما لزمته الياء لأنه غير منادى)

وإنما حُذفت الياء في النداء ؛ لأنها شُبِّهت بالتنوين في زيد وهي مع ذلك يجوز ثباتها .
فإذا كان موضع يَثْبُت فيه التنوين لم يكن إلا إثباتها .

ومن لم يرَ أن يجعل للندبة علامة قال : يا غلامَ غلامي ، ويا غلامي وإن شاء قال : يا غلام
وهو الوجه ؛ لأنه من لم يجعل للندبة علامة جعلها بمنزلة النداء الصحيح .
وهذا البيت يُنشدُ على وجهين :

بكاء ثكلَى فقدت حَمِيمًا فهي ترثي بَأبي وابنيًا (١)

فلم يجعل للندبة علامة . وبعضهم يُنشد : فهي ترثي بأبا وابنيًا .

/ وأما قوله :

تَبْكِيهِمْ دَهْمَاءُ مُعَوْلَةٌ وَتَقُولُ سَعْدَى : وَاِرْزِيَّتِي (٢)

فإنه لم يجعل للندبة علامة ، وأجرى مُجْرَى قول مَنْ دَعَا وَحَرَّكَ الياء ، فقال :
واغلامي ، أَقْبِلْ ، فَأَثْبِتَ الهاء لبيان الحركة .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٢٢ على ان المندوب المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه ماجازفي
المنادى غير المندوب من قلب الياء ألفا وتركها على أصلها
والشاهد في قوله بأبا ، وأبي وادخل الياء في المندوب وتركه محكما على لفظه والمعنى : فهي
تنادى بيا أبا .

قال سيبويه : وبأبا وابناما فما فضل وانما حكي نديتها .
وقال الأعلم : في بعض النسخ وابناما وهو غلط لأن القافية مردفة بالياء والألف لا تجوز معها
في الردف كما تجوز الواو وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ١٢
(ما) في وابنيما زائدة والرجز لرؤية من أرجوزة في ديوانه ص ١٨٤ - ١٨٥ وانظر اللسان
(بنى) ، (رثا) فقد روى فيه روايتين : وابناما ، وابنيما

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٢١ على ادخال هاء السكت على المندوب لبيان الحركة في
الوقف بعد أن قدر المندوب على غير حاله في غير الندبة من حذف الزيادة التي تلحق آخره
المعولة : الباكية يقال : أعول الرجل وعول اذا بكى والاسم العويل ،

ونصب معولة على الحال المؤكدة لعاملها

البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات من قضيدة رثى بها قوما من قريش قتلوا بالمدينة
يوم الحرة وهي في الديوان ص ٩٧-١٠٠
وفي البيت روايات : تبكهم أسماء . . . وتقول ليلى . . . وتقول سلمى وانظر العيني ج ٤ ص ٢٧٤ -

فإن كان ما قبل ياء الإضافة ساكناً فلا بُدَّ من حركة الياء ، ولا يجوز حذفها كما قلت :
يا غلامِ أَقبل ؛ لأنَّ هذا يدلُّ على ذهاب يائه الكسرة ، ولو حذفتم الياء وقبَّلها ساكن لم
يكن عليها دليل ، وذلك إذا لم تجعل للندبة علامة ، وأضفت (قاضيًا) إلى نفسك
قلت : يا قاضي ، ويا غلامي ، ويا مُسلمي .

فإن جعلت للندبة علامة قلت : يا قاضيَّاه ، ويا مسلميَّاه ، ويا عشرينيَّاه (١) .

(١) في سيبويه، ج ١ ص ٣٢٢ : (وأعلم أنه إذا وافقت الياء الساكنة ياء الإضافة في النداء
لم تحذف أبدا ياء الإضافة ، ولم يكسر ما قبلها كراهية للكسرة في الياء ، ولكنهم يلحقون ياء
الإضافة ، وينصبونها لثلاث ينجزم حرفان . فإذا نذبت فانت بالخيار : أن شئت الحقت الألف وان
لم تلحق جاز كما جاز لك في غيره . وذلك قولك : يا غلاميَّاه ، ويا قاضيَّاه ، ويا غلامي ، ويا قاضي
يصير مجراه هاهنا كمجراه في غير الندبة إلا أن لك في الندبة أن تلحق الألف .)

هذا باب

ما تكون ألف الندبة تابعة فيه

لغيرها فرارا من اللبس بين المذكر والمؤنث ، وبين الاثنين والجمع (١)

/ وذلك قواك - إذا نذبت غلاماً لامرأة ، وأنت تخاطب المرأة - : واغلامكيه ، واذهاب غلامكيه ؛ لأنك تقول للمذكر : واغلامكاه ، وواذباب غلامكاه ، وانقطاع ظهرهيه فيمن قال : مررت بظهرهه يا فتى .

ومن قال : مررت بظهرهه يا فتى قال : وا انقطاع ظهرهه ؛ لأنه يقول في المؤنث : وانقطاع ظهرهاه .

وتقول في التثنية والجمع كذلك .

فإن نذبت غلاماً لجماعة قلت : واغلامكموه ، وواذباب غلامكموه ؛ لأنك تقول للاثنين : واذباب غلامكماه وفي كل هذا قد حذف من الاثنين والجمع ، الألف والواو لالتقاء الساكنين .

وتقول : واذباب غلامهموه في قول من قال : مررت بغلامهموه . ومن قال : مررت بغلامهمهه يا فتى قال : واذباب غلامهميه (٢) وهذه الهاء والميم والهاء لعلامة المضمرة الذي يقع في رأيته ، ومررت به - تبين في مواضعهن (٣) إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٣ : باب تكون ألف الندبة فيه تابعة لما قبلها .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٣ : (وذلك قولك : واظهرهه اذا أضفت الظهر الى مذكر ، وانما جعلتها واوا ، لتفرق بين المذكر والمؤنث اذا قلت : واظهرهاه .

وتقول : واظهرهموه وانما جعلت الألف واوا لتفرق بين الاثنين والجمع اذا قلت واظهرهماه وانما حذف الحرف الاول لأنه لا ينجزم حرفان .

وتقول : واغلامكيه اذا أضفت الغلام الى مؤنث وانما فعلوا ذلك ، ليفرقوا بينها وبين المذكر اذا قلت : واغلامكاه ، وتقول : وانقطاع ظهرهه في قول من قال : مررت بظهرهه قبل وتقول : وانقطاع ظهرهيه في قول من قال : مررت بظهرهه قبل (٠٠)

(٣) تقدم انظر ج ١ ص ٢٦٤-٢٧١

وكان يونس يُجيز أن يُلقى علامة الندبة على النعت / فيقول : وازيد الظريفاه ،
وازيداه أنت الفارس البطلاه .

٤

٥٦٩

وهذا عند جميع النحويين خطأ ؛ لأنّ العلامة إنّما تُلحَقُ ما لحقه تنبيه النداء لمدّ الصوت
والنعتُ خارج من ذا . (١)

واو قلت : وامن حفر زمزماه ، وا أمير المؤمنيناه - كان جيّداً ؛ لأنّك قد ندبت معروفين ،
واو قلت : وا أميراه لم يجز ؛ لأنّك لم تدلّ على المندوب . وكذلك او قلت : واهذاه - لم
يجز ؛ لأنّك إنّما [ندبت اسما معروفاً بالإشارة إليه ، وان تدلّ عليه بإضافة : وإنّما
تتفجّع] (٢) له باسم أو إضافة تجمع عليه ، أو بشئٍ من أسمائه يُعرف به يكون عذراً
للتفجّع ، كقولك : واسيدَ العرياه . إذا كان المندوب معروفاً بذلك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٢ : (باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب وذلك قولك :
وازيد الظريف ، والظريف ، وزعم الخليل أنه منعه من أن يقول الظريفاه أن الظريف ليس بمنادى ،
ولو جاز هذا لقلت : وازيدا أنت الفارس البطلاه لان هذا غير نداء ، كما أن ذلك غير نداء ، وليس
هذا مثل وأمير المؤمنيناه ولا مثل واعبد قيساه من قبل أن المضاف والمضاف اليه بمنزلة اسم
واحد منفرد والمضاف اليه هو تمام الاسم ولو قلت : هذا زيد كنت في الصفة بالخيار : ان
شئت وصفت ، وان شئت لم تصف ولست في المضاف اليه بالخيار ، لأنه من تمام الاسم وانما
هو بدل من التنوين

وأما يونس فيلحق الصفة الألف فيقول : وازيد الظريفاه وزعم الخليل أن هذا خطأ)

الكوفيون يرون رأى يونس انظر الانصاف ص ٢٢٤-٢٢٥ وأسرار العربية ص ٢٤٤-٢٤٥

(٢) تصحيح السيرافي

هذا باب

المعرفة والنكرة

وأصلُ الأسماءِ النكرةُ (١) وذلك لأنَّ الاسمَ المنكرَ هو الواقع على كُلِّ شيءٍ من أمته .
لا يَخُصُّ واحداً من الجنسِ دُونَ سائره ، وذلك نحو : رجل ، وفرس ، وحائط ، وأرض .
وكلُّ ما كان داخلاً بالبينية في اسم صاحبه فغير مُميِّزٍ منه ؛ إذ / كان الاسم قد جمعهما .
والمعرفة تدخل على أَضْرَب . جماعها خمسة أشياء (٢) .

٤
٥٧٠

فمن المعرفة الاسم الخاص ؛ نحو : زيد ، وعمرو ؛ لأنَّك إنما سمَّيته بهذه العلامة ؛
ليُعرفَ بها من غيره . فإذا قلت : جاعني زيد - عَلِمَ أَنَّكَ لقيت به واحداً مِمَّن كان داخلاً في
في الجنس ليُبان من سائر ذلك الجنس .

فإن عرف السامع رجلين ، أو رجالاً كُلُّ واحدٍ منهم يُقال له زيد فصلت بين بعضهم
وبعض بالنعته فقلت : الطويل ، والقصير ؛ لتمييز واحدٍ مِمَّن تعرفه ، فتعلمه أَنَّهُ المقصودُ
إليه منهم .

فإن كان هناك طويلان أبنتَ أحدهما من صاحبه بما لا يُشارِكُه صاحبه فيه . وهذا
نوع من التعريف .

(١) نقل السيوطي عن صاحب البسيط ان النكرة سابقة على المعرفة لأربعة أوجه انظر
الأشباه ج٢ ص٣٤-٣٥ وقال سيبويه ج١ ص٦-٧ (واعلم ان النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي
أشد تمكناً ، لأن النكرة أول ، ثم يدخل عليهما ما تعرف به ، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في
النكرة)

وانظر ج٢ ص ٢٢ من سيبويه أيضا

(٢) لم يذكر المعرف بالنداء لأنه سبق له الحديث عنه .

وجمع الأسماء الموصولة وأسماء الاشارة تحت أسم واحد (المبهمات) وكذلك فعل ابن
الحاجب انظر شرح الكافية ج٣ ص١١٩-١٢٢

ونقل السيوطي عن البسيط وجه حصر المعرفة في هذه الأنواع . الأشباه ج٢ ص ٣٦
وقال سيبويه ج١ ص٢١٩ : فالمعرفة خمسة أشياء .

ونوع آخر وهو ما أدخلت عليه ألفاً ولاماً من هذه الأسماء المشتركة ؟ وذلك قولك :
 جاعني الرجل ، ولقيت الغلام ؛ لأنَّ معناه : الرجل الذي تعلم ، والغلام الذي قد عرفت .
 وما أضفته إلى معرفة فهو معرفة . نحو قولك : غلام زيد ، / وصاحب الرجل .
 وإنما صار معرفة بإضافتك إليه إلى معرف .

٤
 ٥٧١

ومن المعرفة الأسماء المبهمة ، وإنما كانت كذلك لأنَّها لا تخاو من أحد أمرين : (١)
 إمَّا كانت للإشارة نحو : هذا ، وذاك ، وتلك ، وأولئك ، وهؤلاء
 أمَّا ما كان تماً يدنومك من المذكَّر فإنَّك تقول فيه هذا ، والأصلُ ذا ، و (ها) للتنبيه .
 وتقول الأُنثى : ذه ، وتِه ، وتا (٢) .

فإنَّ ألحقت التنبيه قلت : هذه ، وهاتا ، وهاته ، كما قال :

وَنَبَاتُمَايَ أَنَّمَا المَوْتُ بِالْقُرَى فَكَيْفَ وَهَاتَا هَضْبَةٌ وَقَلِيْبٌ (٣)

وكما قال الآخر :

وَلَيْسَ لَعَيْشِنَا هَدَّ مَهَاهُ وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بِدَارٍ (٤)

(١) لم يذكر الامرين وليس بالأصل بياض .

وفي ابن يعيش ج ٣ ص ١٢٦ : (فلذلك قال النحويون ان أسماء الإشارة تتعرف بشيتين بالعين ، وبالقلب)

وقال المبرد في الصفحة الآتية : وانما صارت هذه معارف بما فيها من الإشارة وقال في ص ٥٧٧ : « فاذا قلت : هذا فقد عرفته المخاطب بعينه وقلبه » وقال سيبويه ج ١ ص ٢٢٠ : (وانما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة الى الشيء دون سائر أمته) .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٩ : (فمن الأسماء ذا ، وذه ومعناها أنك بحضرتيها وهما اسمان مبهمان)

وقال في ص ١٢٤ « الهاء بدل من الياء في (ذه) وذكر الفاظ الإشارة في ج ١ ص ٢٢٠ . في التصريح ج ١ ص ١٢٦-١٢٧ : (وللمفرد المؤنث في القرب عشرة : خمسة مبدوءة بالذال ، وخمسة مبدوءة بالتاء وهي :

ذى وتى - بكسر أولهما وسكون ثانيهما ، وذه وتِه - باشباع الكسرة وذه وتِه - باختلاس وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بهالاترك الاشباع ، وذه وتِه بالاسكان للهاء ، وذات وتا »

(٣) تقدم في ج ٢ ص ٢٨٨

(٤) تقدم في ج ٢ ص ٢٢٨ وانظر مجمع الأمثال للميداني ج ٢ ص ١٢٢

وما كان من هذا متراجحاً عنك من المذكر فهو ذاك وذلك ، والكاف لا موضع لها ، وهذا يذكر في بابه (١) .

وما كان من المؤنث فهو تلك ، / وتيك : وهاتيك ، وهاتاك .

٤
٥٧٢

* * *

فإن تثنيت ، أو جمعت قلت : هذان : وفي المؤنث : هاتان . (٢)

ومن قال في الواحدة هذه لم يجر أن يُثنى إلا على قواك هاتا ؛ لثلاً ياتبس المذكر بالمؤنث .

وتقول في الجمع الحاضر : هؤلاء ، وأولاء ، وهؤلاء ، وأولاً يمدُّ جميعاً ويُقصر (٣) ، والمدَّ أجود ، نحو قوله عز وجل : (هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعُونَ) (٤) وكقوله : (هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ) (٥) . والقصرُ يجوز ، وليس هذا موضع تفسيره .

قال الأعشى :

هاؤلاً ثم هؤلاً كلاً أعطيت نعالاً مَحْدُوءَةً بِمِثَالِ (٦) .

و (ها) في جميع هذا زائدة .

(١) ذكر ذلك في ج ١ ص ٤٠ ثم عقد للكاف الحرفية باباً في الجزء الثالث ص ٢٧٧
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٤ : (باب تثنية الأسماء المبهمة ٠٠ وتلك الأسماء ذا ، وتا والذي والتي فاذا تئيت (ذا) قلت ذان ٠ وان تئيت (تا) قلت تان ٠٠ وانما حذفت اليا والالف لتفرق بينها وبين ماسواها من الأسماء المتكئة غير المبهمة ، كما فرقوا بينها وبين ما سواها في التحقير) وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٩٧

(٣) انظر المخصص ج ١٤ ص ١٠٠ والبحر المحيط ج ١ ص ١٣٨ .

(٤) سورة محمد عليه السلام : ٣٨ .

(٥) الكهف : ١٨

(٦) البيت من قصيدة طويلة للأعشى يمدح فيها الأسود بن المنذر وهي في صدر ديوانه

الديوان ص ٣-١٣

ويشير الأعشى بذلك الى ايقاع المدوح ببني محارب حين أحمر لهم الأحجار وسيرهم عليها

فيقول على سبيل التهكم أنه البسهم نعالاً . هذا النعل حذوا : قطعها وقدرها على مثال ٠

وفي البحر المحيط ج ١ ص ١٣٨ : « وذكر الفراء أن المد في أولاء لغة الحجاز والقصر لغة

تميم وزاد غيره أنها لغة بعض قيس وأسد » ثم أنشد بيت الأعشى وانظر التمام في تفسير

أشعار هذيل ص ١٨٦

والمتراسخى تقول فيه : أولئك ، ومن قصر (هؤلاء) قال : أولاك ؛ لأنَّ الكاف إنما تلحق للمخاطبة على ما كان للحاضر ؛ لتكون فضلا بينهما .
وإنما صارت هذه معارف بما فيها من الإشارة .

ومن المعرفة المضمرة ، نحو : الهاء في « ضربته » و « مررت به » ، والكاف في « ضربتك » و « مررت بك » ، والتاء في قمت ، وقمت ، وقمت يا امرأة .

والمضمرة المنفصلة نحو : هو ، / وأنت ، وإياه ، وإياك (١) .

وما لحقته التثنية من جميع ما وصفنا ، نحو : مررت بكما ، ومررت بهما ، ومررت بها ، وضربتها . وضربتكما ، وكذلك مررت بهم ، وضربتهم .

والمنفصلة في قولهم : هو ، وهما ، وإياك ، وإياكما ، وإياكم ، وإياه ، وإياهما وإياها ، وإياهم ، وإياها ، وإياهن .

ومررت بها ، ومررت بهما : وجه (٢) .

والمضمرة الذي لا علامة له نحو قولك : زيد قام ، وهند قامت (٣) وهو الذي يظهر الألف

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : ٣٧٨ : (اعلم أن المضمرة المرفوعة اذا حدثت عن نفسه فان علامته أنا ، وان حدثت عن نفسه وعن آخر قال : نحن وان حدثت عن غيره وعن آخرين قال نحن . . .
وأما المضمرة المخاطبة فعلامته - ان كان واحداً - أنت وان خاطبت اثنين فعلامتهما (أنتما) ،
وان خاطبت جميعا فعلامتهم (أنتم) .

وأما المضمرة المحدث عنه فعلامته (هو) وان كان مؤنثا فعلامته (هي) وان حدثت عن اثنين فعلامتهما هما وان حدثت عن جميع فعلامتهم (هم) وان كان الجميع جمع مؤنث فعلامته هن
وقال في ص ٢٨٠ : (باب علامة المضمرة المنصوبين .

اعلم أن علامة المضمرة المنصوبين ايا ما لم تقدر على الكاف . .)

وانظر الانصاف ص ٣٩٦-٤٠١ ، ص ٤٠٦-٤١١ وأسرار العربية ص ٣٤٢

(٢) هكذا بالأصل ، فصل بالحديث عن الضمير المنفصل الحديث عن الضمير المتصل

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٢٠ : (والاضمار الذي ليست له علامة ظاهرة نحو : قد فعل

ذاك . .)

في تثنيته فتقول : قاما ، وقامتا [والواو في] قاموا الرجال [والتون في] (١) قُمن النساء والياء
في قولك : أنتِ تقومين ، وما أشبه هذا .

وإنما صار الضمير معرفة لأنك لا تُضمره إلاَّ بعد ما يعرفه السامع ؛ وذلك أنك لا
تقول : مررت به ، ولا ضربته ، ولا ذهب ، ولا شيئاً من ذلك حتى تعرفه وتدرى إلى من
يرجع هذا الضمير (٢) ؟

وهذه المعارف بعضها أعرف من بعض ، ونحن ميمزو ذلك إن شاء الله ؛ كما أن النكرة
بعضها أنكر من بعض .

فالشئ أعم ما تكلمت / به ، والجسم أخص منه ، والحيوان أخص من الجسم ،
والإنسان أخص من للحيوان ، والرجل أخص من الإنسان ، ورجل ظريف أخص من رجل .

واعتبر هذا بوحدة : بآنك تقول : كلُّ رجل إنسان ، ولا تقول : كلُّ إنسان رجل .

وتقول : كلُّ إنسان حيوان ، ولا تقول : كلُّ حيوان إنسان (٣) .

(١) ما بين المربعات زيادة أضفناها لاستقامة الكلام

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٢٠ : (وإنما صار الاضمار معرفة ، لأنك إنما تضمير اسما بعد ما
تعلم أن من تحدث قد عرف من تعنى أو ماتعنى وانك تريد شيئاً بعينه)

في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣ « اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان
أنا ، وأنت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغائب نص في أن المراد هو المذكور بعينه ،
نحو جاءني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذا الأسماء
الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بعينهما فربما التباس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير
الغائب فربما توهم أنه غير الأول)

(٣) في كليات أبي البقاء ص ٣٥٨ (انكر النكرات شئ ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان
ثم ماش ثم ذورجلين ثم انسان ثم رجل . والضابط أن النكرة اذا دخل غيرها تحتها ولم
تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر النكرات ٠٠)

وانظر المقتضب ج ٣ ص ١٨٦

وما كان من التكرات لا تدخله الألف واللام فهو أقرب إلى المعارف ، نحو قولك :
هذا خير منك ، وأفضل من زيد (١) ، وسنذكر هذا مُبَيَّنًا إن شاء الله

فعلى قَدَرِ هذا المعارف ، وكلِّما كان الشيءُ أَحْصَى فهو أعرف .

فأَخْصُ المعارف بعد ما لا يقع عليه القول إِضمار المتكلم ؛ نحو أنا ، والثناء في فعلتُ ،
والياء في غلامي ، وضربتني ؛ لأنَّه لا يشرِّكه في هذا أحد ، فيكون لَبْسًا ، وقد يكون بحضرته
اثنان ، أو أكثر / فلا يدري أيُّهما المخاطب ؟ (٢) .

فالمضمرة لا تُنعت ؛ لأنَّها لا تكون إِلَّا بعد معرفة لا يشوبها لَبْس (٣) .

وما كان من الأسماء عَلَمًا فهو يُنعت بثلاثة أشياء (٤) :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ : واعلم ان (هو) لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها
معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ، ولم تدخله الألف واللام ، فصارع زيدا وعمرا ، نحو :
خير منك ومثلك ، وأفضل منك ، وشر منك (

(٢) انظر في مراتب المعارف ، الانصاف ص ٤١٧ - ٤١٩ وأسرار العربية ص ٣٤٥ وابن
يعيش ج ٣ ص ٥٦ ، ج ٥ ص ٨٧ ، وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٨٨ - ٢٨٩ ، ج ٢ ص ٢٧
(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٢٣ : (واعلم ان المضمرة لا يكون موصوفاً من قبل أنك إنما تضر
حين ترى أن المحدث قد عرف من تعنى ولكن لها أسماء تعطف عليها نعم ، وتؤكد ، وليست صفة ،
لان الصفة تحلية نحو الطويل ٠٠)

وقال ابن يعيش ج ٣ ص ٥٦ : (فأما المضمرة فلا توصف وذلك لوضوح معناها
ومعرفة المخاطب بالمقصود بها ، اذ كنت لاتضم الاسم الا وقد عرف المخاطب الى من ينود ومن
تعنى ، فاستغنى لذلك عن الوصف)

وانظر المفنى ج ٢ ص ١٤٨ فقد نقل مذهب الكسائي في جواز نعت الضمير ٠٠ والرضي ج ١
ص ٢٨٧ واستمع لقول الشاعر :

مشتغل بالنحو لا ينصف

أضمرت في القلب هوى شادن

فقال لي : المضمرة لا يوصف

وصفت ما أضمرت يوماً له

الأشياء ٩٢/٢ .

(٤) في سيبويه ص ٢٢٠ : (واعلم أن العلم الخاص من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء :
بالمضارع الى مثله وبالالف واللام وبالأسماء المبهمة .

فأما المضاف فنحو : مررت بزيد أخيك والألف واللام ، نحو قولك : مررت بزيد الطويل

وما أشبه هذا من الاضافة ، والألف واللام وأما المبهمة فنحو : مررت بزيد هذا ، وبعمرو ذاك)

وانظر ابن يعيش ج ٣ ص ٥٧ والرضي ج ١ ص ٢٨٩

ينعت بما فيه الألف واللام ، نحو : الظريف ، والعاقل . تقول : مررت بزيد العاقل ،
ورأيت زيدا الكريم .

وبما كان مضافاً ، نحو قولك : مررت بزيد أخيك ، وبعبد الله ذى المال .
وبالأسماء المبهمة : نحو : رأيت زيدا هذا ، ومررت بعمره ذاك .

وما كان مضافاً إلى غير ما فيه الألف واللام فكذلك نعتة . تقول : مررت بأخيك
الطويل ، وجماعى غلام زيد العاقل ، ومررت بأخيك ذى المال ، ورأيت أخاك ذا الجمّة ،
وجماعى أخوك هذا (١) .

وما كان من المبهمة فبابه أن يُنعت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، ثم بالنعوت التي
فيها الألف واللام إذا جعلتها كالأسماء ، ولا يجوز أن تُنعت بالمضاف لعلّة نذكرها .

(١) المبرد خص المضاف هنا بما أضيف إلى غير ما فيه الألف واللام وسيبويه أطلق ولم يخص
قال في ج ١ ص ٢٢٠ :

(والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء :

بما أضيف كإضافته ، وبالألف واللام ، وبالاسماء المبهمة وذلك مررت بصاحبك أخى زيد
ومررت بصاحبك الطويل ، ومررت بصاحبك هذا) .

واعترض المبرد في نقده للكتاب على هذا فقال :

(قال محمد : أصل ما ذكر في الصفات أن الأخص يوصف بالأعم وما كان معرفة بالألف
واللام والاسماء المبهمة فهو أخص مما أضيف إلى الألف واللام ، فلا ينبغي على هذا القياس أن يقول:
رأيت غلام الرجل الظريف إلا على البدل)

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

(قال أحمد : قوله : أن أصل ما ذكر في الصفات أن الأخص يوصف بالأعم ، فهو يوصف
بالأعم كما ذكر ، ويوصف بما كان مثله : ألا ترى أنك تقول : مررت بالرجل الظريف فليس
الظريف أعم من الرجل لكنه مثله ، وإذا قلت مررت بزيد الظريف فقد وصفته بما هو أعم منه .
فالصفة تكون على ضربين :

تكون أعم من الموصوف ، وتكون مثله ، ولا تكون أخص من الموصوف ولذلك قال سيبويه :
والمضاف إلى المعرفة يوصف بما أضيف كإضافته : أى بما هو مسأوله ، وبالألف واللام : أى بما هو
أعم منه .

وذلك قولك / مررت بهذا الرجل ، ورأيت هذا الفرس يا هذا ، فالفرس وما قبَّله
بمنزلة اسم واحد وإن كان نعتاً له ؛ لأنَّك إذا أوَّمتَ وجب أن تبين . فالبيان كاللازم له .

وتقول : مررت بهذا الظريف . إذا جعلت الظريف كالاسم له ؛ لأنَّه إنَّما ينبغي أن
تُبين عن النوع الذي تقصده ؛ لأنَّ هذا يتمع على كلِّ ما أوَّمتَ إليه .

ولا يجوز أن تنعتها بما أضيف إلى الألف واللام^(١) ، لأنَّ النعت فيها بمنزلة شيء واحد معها .
فلما كانت هي لا تُضاف ؛ لأنَّها معرفة بالإشارة لا يفارقها التعريف - لم يجز أن تُضاف ؛ لأنَّ
المضاف إنَّما يُقدَّر نكرة حتى يعرفه أو ينكره ما بعده .

فلذلك لا تقول : جاعني هذا ذو المال ، ورأيت ذلك غلام الرجل إلَّا على البدل ، أو
تجعل رأيت من رؤية القلب فتعلِّمها إلى مفعولين .

* * *

وأما الأسماء التي فيها الألف واللام فتُنعت بما كان فيه الألف واللام ، وبما أضيف إلى

وأما قوله : ان ما كان معرفة بالالف واللام أحص مما أضيف الى الألف واللام فليس كما
ذكر ، لأن ما أضيف الى الألف واللام انما يعرف، ويخصص من حيث يعرف ما فيه الألف واللام ،
وليس أحدهما بأخص من الآخر ، لأن الألف واللام عرفتهما جميعا . فهما متساويان ، فلذلك تقول
: رأيت غلام الرجل الظريف ، فيكون كقولك : رأيت الرجل الظريف لا فرق بينهما * * *

انظر الانتصار من ١١٣ - ١١٤ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٢١ : وواعلم أن المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف
واللام ، والصفات التي فيها الألف واللام جميعا .

وانما وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، لأنها والمبهمة كشيء واحد ، والصفات التي
فيها الألف واللام هي بمنزلة الأسماء في هذا الموضع ، وليست بمنزلة الصفات في زيد ،
وعمر و إذا قلت : مررت بزيد الطويل ، لأنى لا أريد أن أجعل هذا اسما خاصا ولا صفة له
يعرف بها ، وكأنك أردت أن تقول : مررت بالرجل ، ولكنك انما ذكرت هذا ، لتقرب به الشيء
وتشير اليه . ويدلك على ذلك انك لا تقول : مررت بهذين الطويل ، والقصير وأنت تريد أن
تجعله من الاسم الأول بمنزلة هذا الرجل ولا تقول : مررت بهذا ذى المال كما قلت : مررت
بزيد ذى المال . *

وانظر ابن يعين ج ٣ ص ٥٧ والرضى ج ١ ص ٢٨٩ .

ما فيه الألف واللام ، وذلك قولك : مررت / بالرجل النبيل ، وبالرجل ذى المال . (١)

والمضمر لا يُوصَفُ به ؛ لأنه ليس بتحلية ولا نَسَب (٢) .
ولا يُوصَفُ لأنه لا يضمَرُ حتى يُعرَفَ ، ولأنَّ الظاهر لا يكون نعتاً (٣) له ؛ كما لا يُنعت به ،
ولكنه يُؤكِّد ، ويبدل منه .

وزعم سيبويه أنَّ الشيء لا يوصَفُ إلا بما هو دُونَه في التعريف ، فإذا قات (هذا)
فقد عرَّفته المخاطب بعينه وقلبه . وإذا قلت : الرجل ، أو الظريف - فإنَّما تعرَّفه شيئاً
بقليه دون عينه .

وأما الأسماء التي هي أعلام ؛ نحو : زيد ، وعمرو - فلا يُنعت بها ؛ لأنها ليست بتحلية
ولا نَسَب ، ولا يكون النعت إلا بواحد منهما ، أو بما كان في معناه (٤) .
ونحن مُفسِّرون ذلك حرفاً حرفاً في هذا الباب إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٢٠ : « وأما الألف واللام فيوصف بالألف واللام ، وبما أضيف
الى الألف واللام ، لأن ما أضيف الى الألف واللام بمنزلة الألف واللام ، فصار نعتاً ، كما
صار المضاف الى غير الألف واللام صفة لما ليس فيه ألف ولأم ، نحو : مررت بزید أخيك وذلك
قولك : مررت بالجميل النبيل ، ومررت بالرجل ذى المال ٠٠ »

(٢) قال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٢٨٧ : « المضمر لا يوصف ولا يوصف به .
أما أنه لا يوصف فلأن المتكلم والمخاطب أعرف المعارف . والأصل فى وصف المعارف أن
يكون للتوضيح ، وتوضيح الواضح تحصيلاً الحاصل .
وأما الوصف المفيد للميدح والمدح فلم يستعمل فيه ، لأنه امتنع فيه ما هو الأصل فى
وصف المعارف .

ولم يوصف الغائب اما لأن مفسره فى الأغلب لفظى ، فصار بسببه واضحاً غير محتاج
الى التوضيح المطلوب فى وصف المعارف فى الأغلب ، واما لحمله على المتكلم ، والمخاطب ،
لأنه من جنسهما .

وأما أنه لا يوصف به فلما يجيء من أن الموصوف فى المعارف ينبغى أن يكون أخص أو
مساوياً ولا أخص من الضمير ولا مساوياً له حتى يقع صفة له ٠٠ » وانظر ص ٢٨١ من هذا
الجزء

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٠ : « والمضمر لا يوصف بالمظهر أبداً »

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤٣ : « واعلم أن العلم الخاص من الاسماء لا يكون صفة لأنه ليس
بحلية ، ولا قرابة ولا مبهم ٠٠ »

وانظر الرضى ج ١ ص ٢٨٩ .

إذا قلت : مررت برجل عاقل ، أو طويل - فمن الفعل أخذته فحليته به .

فإذا قلت : مررت برجل مثلك ، أو حسبك من رجل ، أو مررت برجلي أيما رجل -
فمعنى مثلك إنما هو يشبهك . وأيما رجل معناه : كامل (١) ، وقولك : حسبك (٢) إنما معناه :
يكفيك . / يقال : أحسبني الأمر ، أى كفى ، وقوله عز وجل : (عطاء حساباً) (٣) أى كافياً .

فهذا ما كان من التحلية التي لا تكون إلا عن فعل ، وما ضارع ذلك فراجع إلى معناه .

وأما النسب فقولك : مررت برجل تيمى ، وقيسى ، وكذلك نسب القرابة ، نحو :
مررت بزید أخيك ، وبزید بن عبد الله .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢١٠ : « ومن نعت أيضا مررت برجل ايما رجل فأيما نعت
للرجل فى كماله وبذغ غيره كانه قال : مررت برجل كامل » .

وقال ابن يعيشى ج ٣ ص ٤٨ : « وقالوا : مررت برجل أى رجل ، وأيما رجل وبرجلين
أى رجلين ، وأيما رجلين ، وبرجل أى رجال ، وأيما رجال أرادوا بذلك المبالغة فأى ها هنا ليس
بمشتق من معنى يعرف ، وإنما يضاف الى الاسم للمبالغة فى مدحه مما يوجب ذلك الاسم ، فكانت
قلت كامل فى الرجولية » .

وقال الرضى ج ١ ص ٢٨٠ - ٢٨١ : « ف (أى) إنما تقع صفة للكرة فقط بشرط قصدك
للمدح .. والذى يقوى عندى أن أى رجل لا يدل بالوضع على معنى فى متبوعه بل هو منقول عن
أى الاستفهامية وذلك أن الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة
المسئول عنه ، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال فى معنى من المعانى والتعجب فى حاله
، والجامع بينهما أن الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال
بحيث يحتاج الى السؤال عنه .. وإذا جاءت بعد المعرفة فانصبها على الحال ، نحو : هذا زيد أى
رجل ، وتجاوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى ، نحو : مررت بجارية
أيما أمة ، وأيما أمة » .

وانظر الكامل ج ٨ ص ١٨٠ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢١٠ : « ومنه مررت برجل حسبك من رجل فهذا نعت للرجل
باحسابك اياه من كل رجل » انظر ص ٢٣٢ من سيبويه .

وقال ابن يعيشى ج ٣ ص ٥٠ : « وأما المصادر التي نعت بها وهى مضافة فقولهم : مررت
برجل حسبك من رجل .. فحسبك مصدر ، فى موضع محسوب يقال : أحسبني الشيء : أى كفى ،

وقال الرضى ج ١ ص ٢٨١ : « والجار والمجرور فى جميع ذلك يفيد أن المذكور هو
المخصوص بالمدح من بين أقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ، ورجالا
وجالا »

(٣) النبأ : ٣٦ .

هذا باب

مَجْرَى نَعْتِ النُّكْرَةِ عَلَيْهَا

وذلك قولك : مررت برجل ظريف . فَوَجَّهَ هذا الخَفْضُ ، لِأَنَّكَ جعلته وُضْفًا لما قَبْلَهُ ؛ كما أُجْرِيَتْ نَعْتُ المَعْرِفَةِ عَلَيْهَا .

وإن نصبت على الحال جاز ، وهذا يفسر في باب الحال (١) إن شاء الله .

وتقول : مررت برجل ذى مال ، فقولك (ذى مال) نكرة ؛ لِأَنَّ ذَا مِضَافَةٍ إِلَى مال ، ومال نكرة .

ومررت برجل مِثْلِكَ .

فإن قال قائل : كيف يكون المثل نكرة وهو مضاف إلى معرفة . هَلَّا كَانَ كقولك : مررت بعبد الله أَخِيكَ ؟

(١) ويجوز مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ قليلا عند سيبويه والمبرد أيضا كما ذكر هنا وكما قال في ص ٦٠٠ : « ويجوز أن تقول : هذا رجل منطلقا » .

وقال في باب الاستثناء ص ٦٦٠ : « ومثل هذا قولك : جاءنى رجل ظريف ، فتجعل ظريفا نعنا لرجل ، ويجوز جاءنى رجل ظريفا على الحال . فإذا قلت : جاءنى ظريفا رجل بطل الوجه الجيد ، لأن رجلا لا يكون نعنا فصار الذى كان هناك مجازا لا يجوز غيره » .

وقال في ص ٥٨١ : « وتقول : مررت برجلين صالحين ، فتجرى النعت على المنعوت ، وقد بينت لك جواز الحال »

وقال سيبويه ج ١ ص ٢٧٢ : « ومثل ذلك مررت برجل قائما اذا جعلت المجرور به فى حال قيام ، وقد يجوز على هذا فيها رجل قائما هو قول الخليل ، ومثل ذلك عليه مائة بيضا والرفع الوجه » .

وقال في ص ٢٧٦ : « باب ما ينتصب لانه قبيح أن يوصف بما بعده . . . وذلك قولك : هذا قائما رجل ، وفيها قائما رجل ، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم ، وقبيح أن تقول : فيها قائم ، فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبح مررت بقائم ، وأتانى قائم جعلت القائم حالا ، » .

من هذا يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه فى المقتضب ، ولكنه فى نقده لسيبويه عرض بالنقد لكلام سيبويه المذكور ، وأطال ابن ولاد فى الرد عليه ، ويكفينا أن نسجل على المبرد رجوعه عن نقده . انظر الانتصار ص ١٣٦ - ١٣٩ .

«الجواب في ذلك : / أَنَّ الأخوة مخطورة ، وقواك (مِثْلِكَ) مُبْهَمٌ مُطْلَقٌ . يجوز أن يكون مِثْلِكَ في أَنْكَمَا رجلان ، أو في أَنْكَمَا أسمران ، وكذلك كُلُّ ما تشابهتا به ، فالتقدير في ذلك التنوين . كأنه يقول : مررت برجل شَبِيهِ بِكَ ، وبرجل مِثْلِكَ (١) .

فإن أردت بمِثْلِكَ الإجراء على أمر متقدّم حتى يصير معناه : المعروف بشبهك - لم يكن إلا معرفة ، فتقول على هذا : مررت بزَيْدٍ مِثْلِكَ ؛ كما تقول : مررت بزَيْدٍ أَخِيكَ ، ومررت بزَيْدٍ المعروف بِشَبِيهِكَ (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٢ - ٢١٣ : « فرب لا يقع بعدها إلا نكرة فهذا يدل على أن غابظنا ، ومثلك نكرة ، ومن ذلك قول العرب : لى عشرون مثله ، ومائة مثله فأجروا ذلك بمنزلة عشرون درهما ٠٠ فالمثل وأخواته كأنه كالذى حذف منه التنوين في قولك : مثل زيدا ٠٠ » وقال في ص ١١٤ : « ومنه : مررت برجلين مثلك ، أى كلم واحد منهما مثلك » .

وقال في ص ٢١٠ : « ومن النعت أيضا مررت برجل مثلك فمثلك نعت على أنك قلت : هو رجل ، كما أنك رجل ، ويكون نعتا أيضا على أنه لم يزد عليك ، ولم ينقص عنك في شيء من الأمور » وقال ابن يعيش ج ٢ ص ١٢٥ - ١٢٦ : « وقد جاءت أسماء أضيفت إلى المعارف ولم تتعرف بذلك للإبهام الذى فيها وأنها لا تختص واحدا بعينه وذلك غير ، ومثل ، وشبه ٠ فهذه نكرات وإن كن مضافات إلى معرفة ، وإنما نكرهن معانيهن ، وذلك لأن هذه الأسماء لما لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها لم تتعرف ٠ »

ألا ترى أن كل من عداه فهو غير ، وجهة المماثلة ، والمشابهة غير منحصرة ٠ فإذا قلت مثلك جاز أن يكون مثلك فى طولك ، وفى لونك وفى علمك ، وإن يحاط بالأشياء التى يكون بها الشيء مثل الشيء ، فلذلك الإبهام كانت نكرات ، فلذلك هذه الأشياء كانت مضافات بمعنى اسم الفاعل فى موضع مغاير ، ومماثل ، ومشابه كان المماثلة فى قولك : مررت برجل مثلك موجودة فى وقت مرورك به فهو للحال ، فكان نكرة كاسم الفاعل إذا أضفت للحال ٠٠ ، وانظر ما قاله الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٢٥٣ ٠

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢١٣ : « وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التى صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة وذلك معروف فى كلام العرب ٠٠٠٠ » وزعم يونس أنه يقول : مررت بزَيْدٍ مِثْلِكَ إذا أرادوا مررت بزَيْدٍ الذى هو معروف بشبهك ، فتجمل مثلك معرفة ، ويدل على ذلك قوله : هذا مثلك قائما ٠ كأنه قال : هذا أخوك قائما ٠ وقال ابن يعيش ج ٢ ص ١٢٦ : « وقد تكون هذه الأشياء معارف إذا شهر المضاف بمغايرة المضاف إليه أو بمماثلته ، فيكون اللفظ بحاله ، والتقدير مختلف ، فإذا قال القائل : مررت برجل مثلك أو شبهك ، وأراد النكرة فمعناه بمشابهك أو مماثلتك فى ضرب من ضرب المماثلة والمشابهة وهى كثيرة غير محصورة ٠ »

وإذا أراد المعرفة قال : مررت بعبد الله مثلك ، فكان معناه المعروف بشبهك ، أى الغالب عليه ذلك ٠

ومثل ذلك في الوجهين هرت برجل شبيهك ، ومررت برجل نَحْوِكَ (١) .
 فأما مررت برجل غَيْرِكَ - فلا يكون إِلَّا نكرة ؛ لأنه مُبْهِمٌ في الناس أَجْمَعِينَ ،
 فأَما يصحّ هذا وَيُقْسَدُ بمعناه (٢) .
 فأَما شَبِيهَكَ فلا يكون إِلَّا معرفة (٣) لأنه مأخوذ من شابهك ، فمعناه ما مضى ، كقولك :
 مررت بزید جليدك . فإن أردت النكرة قلت : مررت برجل شبيهك ؛ كما تقول :
 مررت برجل جليس لك .

فأَما حَسْبُكَ (٤) ، وَهَدَّكَ (٥) ، وَشَرَعَكَ (٦) ، وَكَفَيْكَ فكلُّها نكرات ، / لأنَّ معناها : يكفي .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٠ : « وكذلك : مررت برجل ضربك وشبهك ، وكذلك نحوك
 (٢) انظر الخلاف في ذلك في شرح الكافية ج ١ ص ٢٥٣ - ٢٥٤ والخزانة ج ٢ ص ١٦١
 - ١٦٢ .

والعجيب ان المبرد نفسه قال في ص ٦٧٦ ان غيرا تتعرف بالاضافة ، وجعلها نعتا للذين
 في قوله تعالى (غير المغضوب عليهم) .

(٣) قال ابن يعيش ج ٢ ص ١٢٦ : « وأما شبيهك فمعرفة بما أضيف اليه ، وذلك لأنه على
 بناء فعيل وفعيل بناء موضوع للمبالغة ، فكانت قلت بالرجل الذي يشبهك من جميع الجهات » .
 (٤) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٢٨٥

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٢١٠ : « ومررت برجل شرعك من رجل ومررت برجل هدك من
 رجل وبامرأة هدك من امرأة . فهذا كله على معنى واحد . . . وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم
 يقولون : مررت برجل هدك من رجل ، وبامرأة هدتك من امرأة » .

قال ابن يعيش ج ٣ ص ٥٠ : « وأما هدك فهو من معنى القوة يقال : فلان يهد على ما لم يسم
 فاعله : اذا نسب الى الجلادة والكفاية فالهد بالفتح للرجل اتقوى واذا أريد الدم والوصف
 بالضعف كسر وقيل هدك » .

وقال في ص ٥٢ : « وربما جاء من ذلك شيء بلفظ الفعل الماضي قالوا : مررت برجل هدك
 من رجل قال القتال الكلابي :

ولى صاحب فى الغار هدك صاحباً أخو الجون الا أنه لا يعلل

يروى برفع هدك ونصبه . فمن رفعه جعله مصدرا نعت به .
 ومن فتح جعله فعلا ماضيا فيه . فعلى هذا تقول : مررت برجلين هدك من رجلين ، وبرجال
 هدوك من رجال ، وبامرأة هدتك من امرأة ، وبامراتين هدتاك من امرأتين ، وبنسوة همدنك من
 نساء .

كذلك تقول : مررت برجل كفاك من رجل وبرجلين كفياك من رجلين وبرجال كفوك من
 رجال وبامرأة كفتك من امرأة . . .

وانظر ديوان القتال الكلابي ص ٧٧ واللسان (جون - هد) .
 وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٥٥ : « ومعنى هدك ، أى أثقلت وصف محاسنه » .
 وقال سيبويه : وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : مررت برجل هدك من رجل
 ومررت بامرأة هدتك من امرأة فجعله فعلا مفتوحا كأنه قال : فعل ، وفعلت بمنزلة كفاك وكفتك ،
 (٦) قال ابن يعيش ج ٣ ص ٥٠ : « شرعك بمعنى حسبك ، من (شرعت فى الأمر) اذا
 خضت فيه ، أى هو من الأمر الذى تشرع فيه وتطلبه »

وقد يجوز أن تقول : مررت برجل هَدَّكَ من رجل تجعله فِعْلاً ، ومررت بامرأة هَدَّتَكَ من امرأة ، وتقول على هذا : مررت برجل كَفَّنَكَ من رجل ، ومررت بامرأة كَفَّنَتْكَ من امرأة .

واعلم أنَّ كُلَّ مضاف تريد به معنى التنوين ، وتحذف التنوين للمعاينة منه - فهو باقٍ على نكرته ؛ لِأَنَّ المعنى معنى التنوين ؛ فلذلك تقول : مررت برجل حَسَّنَ وَجْهَهُ ؛ لِأَنَّ معناه حَسَّنَ وَجْهَهُ (١) ، وكذلك مررت برجل ضارب زيد إذا أردت به ما أذنت فيه ، أو ما لم يقع ؛ لِأَنَّ معناه : ضاربٌ زيدا .

وكذلك هذه المضافات التي لا تخصُّ ، نحو مثلك ، وشبَّهك ، وغيرك ؛ لِأَنَّكَ تريد : هو مثل لك ، ونحوك ، ونحو منك .
فإنَّما (غيرك) إذا قلت : مررت برجل غيرك - فإنَّما هو : مررت برجل ليس بك ، فهذا شائع في كلِّ مَنْ عدا المخاطب .

ف«رُبَّ» تدخل على كلِّ نكرة ؛ لِأَنَّها لا تخصُّ شيئاً ، فإنَّما معناه أَنَّ الشيء يقع / ولكنَّه قليل . فمن ذلك قوله :

يا رُبَّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ بَيِّضَاءٌ قَدْ مَتَّعَتْهَا بِطَلَاقٍ (٢)

وقوله :

يا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٣ : (قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة . . . يدلك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول : مررت بعبد الله ضاربك فتجعل ضاربك بمنزلة صاحبك . . . الا حسن الوجه فانه بمنزلة رجل لا يكون معرفة . . .)

(٢) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٢١٢ ، ص ٣٥٠ على أن مثلك نكرة مع اضافتها الى المعرفة بدليل دخول (رب) عليها .

الغريرة : المغفرة بلين العيش الغافلة عن صروف الدهر . متعتها بطلاق : اعطيتها شيئاً تستمتع به عند طلاقها والبيت لأبي محجن الثقفي وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ١٢٦ .

(٣) تقدم الجزء الثالث ص ٢٢٧ ، ج ٤ ص ١٥٠

يريد : غابط. لنا ؛ لأنه لو غنى واحدا بعينه لم يكن للكلام معنى ؛ كما لا تقول :
رُبَّ عبد الله ، ولا ربَّ غلامٍ أخيك .

وتقول : مررت برجلين صالحين ، فتجرتى النعت على المنعوت . وقد بينت لك جواز
الحال (١) ، ونستقصيه في بابہ إن شاء الله .

وتقول : مررت برجلين : مسلم وكافر ، ومسلم وكافر ، كلاهما جيدٌ بالغ .
وكذلك مررت برجلين : رجل مسلم ، ورجل كافر ، وإن شئت قلت : رجل مسلم
ورجل كافر .

أما الخفض فعلى النعت ، ورددت الاسم توكيدا .

وأما الرفع فعلى التبويض ، وتقديره : أحدهما مسلم ، والآخر كافر (٢) . والآية تُقرأ
على وجهين ، وهو قول الله عز وجل : (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الثَّقَاتِ فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ) بالرفع والخفض (٣) .

وكذلك قول الشاعر :

/ فَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ : رَجُلٌ صَحِيحَةٌ وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ (٤)

٤
٥٨٢

(١) انظر تعليق رقم ١ ص ٢٨٦

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١٤ : وكذلك مررت برجلين رجل صالح ، ورجل طالح . ان
شئت جعلته تفسيراً لنعت وصار اعادتك الرجل توكيدا ، وان شئت جعلته بدلا كأنه جواب لمن
قال : بأى رجل مررت ؟ فتركت الأول ، واستقبلت الرجل بالصفة وان شئت رفعت على
قوله : فما هما ؟ . وانظر ص ٢٢١ منه .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢١٥ : « ومثل ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة
والبدل قوله - عز وجل (قد كان لكم آية في فئتين الثقات فئاة تقاتل في سبيل الله وأخرى
كافرة) ومن الناس من يجز والجر على وجهين : على الصفة ، وعلى البدل ، *

الآية في آل عمران : ١٢ ، وقراءة الجر من الشواذ (انظر ابن خالويه ص ١٩ والبحر المحيط
ج ٢ ص ٣٩٤) .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١٥ على أنه يجوز في رجل ، ورجل الجر على الابدال ،
أو القطع بالرفع على قطع البدل يجعله خيرا لمبتدأ محذوف .

وقدر البغدادى المبتدأ المحذوف بقوله : هما فيكون الكلام جملة واحدة أو التقدير :
احداهما رجل صحيح ، والأخرى رجل ، فيكون الكلام جملتين ومفعول رمى محذوف تقديره :
داه ، وشلت من باب فرح .

يُنشَدُ رُفْعاً وَخَفْضاً. وَقَالَ آخِرُ :

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ : رَجُلٌ صَحِيحَةٌ وَرَجُلٌ رَمَاهَا صَائِبُ الْحَدَثَانِ (١)

وَقَالَ آخِرُ :

بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رَجُلٌ حَزِينٌ عَلَى رَبْعَيْنِ : مَسْلُوبٍ وَبَالِي (٢)

= قال ابن سيده : لما خانت عزة العهد ، فزلت عن عهده ، وثبت هو على عهدها صار كذي رجلين : رجل صحيح وهو ثباته على عهدها ، وأخرى مريضة وهو زلها عن عهده .

قل عبدالدايم : معنى البيت أنه بين خوف ورجاء وقرب وثناء .

وقال غيرهما : تمنى أن تضيع قلوبه فيبقى في حى عزة فيكون ببقائه فى حياها كذي رجلين : صحيحة ويكون من عدمه لقلوصه كذي رجل علية وهذا المعنى يدل عليه ما قبل البيت .

وقد أخذ كثير معنى بيت للنجاشى سيأتى بعده .

انظر العمدة لابن رشيق ص ٢٢٠ .

وبيت كثير من تائيته المشهورة . الأمالى ج ٢ ص ١٠٨ . الخزانة ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٨٢ ، العيني ج ٤ ص ٢٠٤ - ٢٠٦ ، والسيوطى ص ٢٧٥ والشعراء ص ٤٩٥ - ٤٩٧ . وابن يعيش ٦٨ : ٣

(١) البيت من قصيدة للنجاشى الحارثى ذكرها أبو تمام فى الوحشيات ص ١١٣ - ١١٤ وقبله وبعده :

بادراك مسعاة السكرام يدان
ورجل بها ريب من الحدثان
وأما التى شلت فأزد عمان

فما بكم لو أن تكونوا فخرتم
وكنتم كذي رجلين رجل صحيحة
فأما التى صحت فأزد شنوءة

فالرواية المناسبة : وكنتم وقد روى وكنت فى العمدة ج ٢ ص ٢٢٠ . وفى الخزانة ج ٢ ص ٢٧٨ .

والقصيدة فى كتاب صفين ص ٦٠١ - ٦٠٥ وبعضها فى حماسة البحترى ص ٧١-٧٢

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١٤ فقال :

« وما جاء فى الشعر قد جمع فيه الاسم ، وفرق النعت وصار مجرورا قوله :
بكيت وما بكاء رجل حليم .. كذا سمعنا العرب تنشده والقوافى مجرورة » .
وقد تحامل المبرد فى نقده لكلام سيبويه فقال :

« قال محمد : ولا معنى لهذا الكلام : أعنى قوله : والقوافى مجرورة لأنها لو كانت مرفوعة لم تكن القافية الا هكذا » .

ورد عليه ابن ولاد فقال :

(قال أحمد : قوله : لو كانت مرفوعة لم تكن القافية الا هكذا قول خطأ على الإرسال وذلك أنها لو كانت مرفوعة من غير ما اعتلت لأمه أو أضيف لم يجوز أن تكون معه بالى ، وذلك أنه كان يكون نحو حال ، ومال .

وتقول : مررت بثلاثة رجال قيام يا فتى ، لا يكون إلا الخفض ، إلا على ما يجوز من الحال .

فإن قلت : مررت بثلاثة رجال : صريح ، وجريح يا فتى - لم يجر إلا الرفع ؛ لأنك لم تأت على علمتهم . فإنما التقدير : منهم كذا ، ومنهم كذا ، لا يكون إلا كذلك .
ولو قلت : مررت بثلاثة : قائم ، وقاعد ، ونائم - لكان جيدا ؛ لأنك أحطت بعديهم ، والرفع جيد بالغ ؛ لأنك إذا أتيت على العدة صلح التبويض والنعت ، وإن لم تأت عليها لم يكن إلا التبويض (١) .

وتقول : مررت برجل وامرأة ، وحمار قيام . فرقت الاسم وجمعت النعت ؛ كما فرقت

= ولو كانت القوافي كذلك لم يكن معها (بالي) وإذا لم يكن معها (بالي) وكان في موضعه قافية يمكن رفعها نحو ما ذكرنا لم يجر في مسلوب أن يكون إلا مرفوعا . وإذا كانت القوافي مجرورة ومعها (بالي) أمكن أن يكون مرفوعا في لفظ مجرور ، وأمكن أن يكون مجرورا وإذا أمكن ذلك فيه أمكن في مسلوب مثله . فأراد بقوله : والقوافي مجرورة إزالة امتناع الجر عن مسلوب . . . (الانتصار ص ١٠٩ - ١١٠) وانظر رد الأعمى أيضا .

البكا : يمد ويقصر . فمن قصره ذهب به إلى معنى الحزن ومن مده ذهب به إلى معنى الأصوات قال الشاعر :

بكت عيني وحسق لها بكاما وما يفنى البكاء ، ولا العويل

انظر المقصور والمدود ص ١٥ ، والروض الأنف ج ٢ ص ١٦٥ - ١٦٦ وشواهد الشافية ص ٦٦ .

الربع : المنزل . المسلوب : الذي سلب بهجته لخلائه من أهله .

والبيت نسب في سيبويه إلى رجل من باهلة ونسبه السيوطي ص ٢٦٢ إلى ابن ميادة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٦ : « وتقول : مررت بأربعة : صريح وجريح لأن الصريح والجريح غير الأربعة » .

في الأشموني ج ٢ ص ٣٥٠ : « ما فصل به مذكور ، وكان وافيا به يجوز فيه البسمل والقطع ، نحو مررت برجال قصير وطويل وربعة وان كان غير واف تعين قطعه أن لم ينو معطوف محذوف ، نحو مررت برجال طويل وقصير . »

فان نوى معطوف محذوف فمن الأول ، نحو : اجتنبوا الموقسات : الشرك بالله والسحر بالنصب . التقدير : وأخواتهما لثبوتها في حديث آخر .

هناك النعت ، والاسم مجموع ، ولو أردت ها هنا التبويض لم يجز ؛ / لأنَّ (قياماً) لفظة واحدة فليس فيه إلاَّ الخفضُ (١) ، إلاَّ جوازَ الحال .

وتقول : مررت برجلٍ مثلكَ غيرك . ف (غير) ها هنا توكيد (٢) .

لأنَّ (غيراً) يُتكلَّمُ بها على وجهين :

أحدهما للفائدة ، والآخر للتوكيد .

فإذا قال : مررت برجلٍ غير زيد - فقد أفادك أنَّ الرجل الذي مررت به سوى زيد ، وكذلك : مررت برجلٍ غيرك : كأنه قال : مررت برجلٍ آخر . لئلاَّ يتوهَّم السامع أنه بعينه .

فإذا قال : مررت برجلٍ مثلكَ - فقد أعلمه أنه غيره ، فإنَّ أتبعه (غيراً) فإنَّما هو توكيد وتشديد للكلام .

وهذه النكرات كلها تقع حالاتٍ وتبييناً ، وتجرى في جميع مجاري النكرة .

تقول : عندي عشرون مثلكَ ، ومائةٌ مثلكَ ، وعشرون غيرك (٣) .

فأما عشرون أيما رجلٍ - فلا يجوز . وإنما امتنع من أنك لا تُقيم الصفة تُقام الموصوف حتى تتمكَّن في بابها ، نحو : مررت بظريف ، ومررت بعاقل ؛ لأنها أسماء جارية على الفعل .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٦ : « ومثل ذلك مررت برجل وامرأة وحمار قيام فرقت الاسم وجمعت النعت ، نصار جمع النعت ها هنا بمنزلة قولك : مررت برجلين مسلمين ، لأن النعت ها هنا ليس بمعضاً ولو جاز في هذا الرفع لجاز مررت بأخيك وعبدالله وزيد قيام » فصار النعت ها هنا مع الأسماء بمنزلة اسم واحد .

(٢) قال سيبويه ج ١ ص ٣٧٤ عن غير : « وقد يكون بمنزلة مثل ليس فيه معنى الا ، وقال ص ٢١٤ » ومنه : مررت برجلين غيرك ، فان شئت حملته على أنها غيره في الخصال وفي الأمور ، وان شئت على قوله : مررت برجلين آخرين . . .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢١٢ - ٢١٣ : « ومن ذلك قول العرب : لى عشرون مثله ومائة مثله فأجروا ذلك بمنزلة عشرين درهما ، ومائة درهم .

فالثلث وأخوانه كأنه كالذي حذف منه في قولك : مثل زيديا . . .

وزعم يونس أنه يقول : عشرون غيرك على قوله عشرون مثلك » .

وأَيُّما رجل إنَّما معناه : كامل فليس بمأخوذ من / فِعْل .
 و(ما) زائدة . فإنَّما معناه : مرت برجل أيُّ رجل (١) .
 فعلى هذا تقع الصفات موقِّع الموصوف وتمتنع ، والمرفوع والمنصوب كالمخفوض .

والمعرفة يجرى نعتها كَمَجْرَى نَعْتِ النكرة . تقول : مرتت بعبد الله العاقل ،
 وبأخويك الكريمين ، وبأخويك : الكريمُ واللثيمُ ، على أنَّك تريد : أحدهما الكريم ،
 وأحدهما اللثيم (٢) .

وإن شئت خفضت على النعت .

(١) قال ابن يعيش ج ٣ ص ٦٠ : « وهذا باب واسع يعنى حذف الموصوف اذا كانت
 الصفة مفردة متمكنة في بابها غير ملبسة ، نحو قولك : مرتت بظريف ، ومررت بعاقل ،
 وشبههما من الأسماء الجارية على الفعل » .

فاما اذا كانت الصفة غير جارية على الفعل ، نحو : مرتت برجل أيُّ رجل ، وأيُّما
 رجل فانه يمتنع حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه لان معناه كامل وليس لفظه من الفعل
 وكذلك لو كانت الصفة جملة » .

وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٦٦

وأقول : قد جاء حذف الموصوف بأى في قول جميل :

بشين الزمى (لا) ، ان (لا) ان لزمته على كثرة الواشين أى معون

وانظر ديوان جميل ص ٦٩ وشواهد الشاذية ص ٦٧ - ٦٨ .

وجاء أيضا في قول الحماسي :

لقد كان للسايرين أى معرس وقد كان للفادين أى مقييل

شرح الحماسة ج ٣ ص ٨٣ .

وفي الروض الانف ج ٢ ص ١٣٨ : « وقد على عمر بن عبدالعزيز - رحمه الله - رجل من

ذرية (قتادة بن النعمان) ، فسأله عمر : من انت ؟ فقال :

انا ابن الذى سالت على الخد عينه فردت بكف المصطفى أيما رد »

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٢١ : « واعلم أن صفات المعرفة تجرى من المعرفة مجرى

صفات النكرة من النكرة ، وذلك قولك : مرتت بأخويك الطويلين ، فليس فى هذا الا الجر ،

كما ليس فى قولك (مرتت برجل طويل) الا الجر . وتقول : مرتت بأخويك : الطويل

والقصير ، ومررت بأخويك : الراكع والساجد ، وفى هذا البدل ، وفى هذا الصفة ، وفىه الابتداء

كما كان ذلك فى : مرتت برجلين : صالح وطالح »

وكذلك . كان إخوتك : كريمٌ ولثيمٌ ، أى منهم كذا ومنهم كذا إذا لم ترد الجنس .
 وكان إخوتك قائماً ، وقاعداً ، ونائماً ، وترفع إن شئت ،
 وكذلك بالألف واللام إِلَّا أَنْ مَا كَانَ مِنْ هَذَا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فَهُوَ شَيْءٌ مَعْرُوفٌ .
 تقول : كان زيد القائم ، أى كان زيد ذلك الذى رأيت قائماً .
 وإن قلت : كان زيد قائماً لم تقصد إلى واحد رأيت قبلاً قائماً .

واعلم أَنَّ الْبَدَلَ فِي الْكَلَامِ يَكُونُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ (١) :

فَضْرِبٌ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تُبَدَلَ الْأَسْمَاءُ مِنَ الْأَسْمَاءِ إِذَا كَانَتْ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ ، مَعْرِفَتَيْنِ كَانَا ، أَوْ مَعْرِفَةً
 وَنَكْرَةً ، أَوْ مَضْمَرًا وَمُظْهِرًا أَوْ مَضْمَرَيْنِ أَوْ مُظْهِرَيْنِ ، وَذَلِكَ / نَحْوَ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ
 بِأَخِيكَ زَيْدٍ . أَبَدَلْتُ زَيْدًا مِنَ الْأَخِ . نَحَيْتُ الْأَخَ ، وَجَعَلْتَهُ فِي مَوْضِعِهِ فِي الْعَامِلِ ، فَصَارَ
 مِثْلَ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ . وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ تَبْيِينٌ . وَكَانَ قِيلَ بَدَلٌ ؛ لِأَنَّ الَّذِي عَمِلَ فِي
 الَّذِي قَبْلَهُ قَدْ صَارَ يَعْمَلُ فِيهِ بِأَنْ فَرَّغَ لَهُ .

وَلَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا ؛ لِأَنَّ زَيْدًا لَيْسَ مِمَّا يُنْعَتُ بِهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ - جَازَ فِي الْأَخِ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا ، وَأَنْ يَكُونَ نَعْتًا ،
 وَالنَّعْتُ أَحْسَنُ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُنْعَتُ بِهِ ، وَالْبَدَلُ جَيِّدٌ بِالْبَلْغِ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْأَوَّلُ . فَهَذَا شَأْنُ
 الْمَعْرِفَتَيْنِ .

فَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ وَالنَّكْرَةُ . فَإِنْ أَبَدَلْتَ مَعْرِفَةً مِنْ نَكْرَةٍ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٍ
 وَمَرَرْتُ بِذِي مَالٍ أَخِيكَ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ
 صِرَاطِ اللَّهِ) . فَهَذَا بَدَلُ الْمَعْرِفَةِ مِنَ النَّكْرَةِ (٢) .

(١) تكلم المهرج عن أقسام البدل الأربعة فى الجزء الأول ص ٢٦ - ٢٨ . كما أعاد حديثها

فى الكامل ج ٦ ص ١٢٢ - ١٢٤

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٢٤ : « باب بدل المعرفة من النكرة ... أما بدل المعرفة من
 النكرة فقولك : مررت برجل عبد الله . كأنه قيل له : بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك
 فأبدل مكانه ما هو اعرف منه . ومثل ذلك قوله - عز وجل - (وانك لتهدى الى صراط
 مستقيم صراط الله) وان شئت قلت : مررت برجل عبد الله ... » .

والآية فى الشورى : ٥٢ - ٥٣ .

وفي المعرفتين قوله : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) . (١)
 وفي بَدَل النكرة من المعرفة قوله : مررت بزید صاحب مال ، ومررت بالرجل رجل صالح . قال الله عز وجل : (كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَهِ لَنَنْصِفَنَّ بِالْأَنْصِيبَةِ نَاصِيبًا) (٢) .
 / فأما المضمرة والمظهر فكقولك : زيد مررت به أخيك . وتقول : رأيت زيدا إياه ، وأخوك رأيت زيدا ، [والمضمران :] رأيتك إياه . فهذا ضَرْبٌ مِنَ الْبَدَلِ (٣) .
 والضرب الآخر أن تُبدل بعض الشيء منه ؛ لتعلم ما قصدت له ، وتبينه للسامع . وذلك قولهم : ضربت زيدا رأسه . أردت أن تبين موضع الضرب منه ، فصار كقولك : ضربت رأس زيد .

ومنه : جاعني قومك أكثرهم . بينت من جاءك منهم . قال الله عز وجل : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (مَنْ) في موضع خفض ؛ لأنه على من استطاع إليه سبيلا (٤) .

ومن ذلك إلا أنه أعيد [معه] حرف الخفض : (قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) (٥) . كان أيضا جيدا كآلية التي ذكرنا قبل .

(١) فاتحة الكتاب .

(٢) العلق : ١٥ ، ١٦ وقد مشى بالآية سيويه في موضعين ج ١ ص ١٩٨ ، ٢٦٠ ، والمقتضب ٣ : ١١

(٣) في سيويه ج ١ ص ٣٩٣ : « فان أردت أن تجعل مضمرًا بدلًا من مضمرة قلت : رأيتك إياه ، ورأيت إياه .. »

واعلم أن هذا المضمرة يجوز أن يكون بدلًا من المظهر وليس بمنزلة في أن يكون وصفا له ، لأن الوصف تابع للاسم .. فأما البدل فمفرد . كأنك قلت : زيدا رأيت أو رأيت زيدا ثم قلت : إياه رأيت ، وكذلك أنت وهو وأخواتهما في الرفع ...

هذا باب من البدل أيضا . وذلك قولك : رأيت إياه نفسه وضربته إياه قائما ... » .

وانظر الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٣١٥ - ٣١٦

(٤) في سيويه ج ١ ص ٧٥ - ٧٦ : « ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك وهو أن يتكلم فيقول : رأيت قومك ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم ؟ فيقول ثلثهم أو ناسا منهم ... فأما الأول فجيد عربي . مثله قوله - عز وجل - (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) لانهم من الناس » .

الآية في آل عمران : ٩٧ - وانظر المقتضب ج ١ ص ٢٧ ، ج ٣ ص ١١١

(٥) في سيويه ج ١ ص ٧٦ : « ومثله إلا أنهم أعادوا حرف الجر (قال الملا الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا منهم لمن آمن منهم) ، الآية في الأعراف : ٧٥ . وانظر المقتضب ٣ : ١١١

فهذان ضربان .

والضرب الثالث أن يكون المعنى مُحِيطاً بغير الأول الذي سبق له الذكر لالتباسه بما بعده ، فتبدل منه الثاني المقصود في الحقيقة . وذلك قولك : مالى بهم عِلْمٌ أمرهم ، فأمرهم غيرهم . وإنما أراد : مالى بأمرهم عِلْمٌ . فقال : مالى بهم عِلْمٌ وهو يريد أمرهم .

٤
٥٨٧

ومثُل ذلك : أسألك عن عبد الله مُتَصَرِّفَهُ في / تجارته ؛ لَأَنَّ المسألة عن ذلك . قال الله عز وجل : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) (١) لَأَنَّ المسألة عن القتال ، ولم يسألوا أى الشهر الحرام ؟

وقال : (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ) (٢) لَأَنَّهم أصحاب النار التي أوقدوها في الأخدود . وقال الأعشى :

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوِيَّتُهُ تَقْضَى لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ (٣)

لأنه أراد ثواعة حولا .

فهذه ثلاثة أوجه تكون في القرآن وفي الشعر وفي كَلِّ كلام مستقيم .

ووجه رابع لا يكون مثله في قرآن ، ولا شعر ، ولا كلام مُستقيم (٤) وإنما يأتي في لفظ الناسي أو الغالط . وذلك قولك : رأيت زيدا داره ، وكلمت زيدا عمرا ، ومررت برجل حمار (٥) . أراد أن يقول : مررت بحمار فنبى ثم ذكر ، فنبى

(١) البقرة : ٢١٧ : وقد استشهد بها سيبويه ج ١ ص ٧٥ وانظر المقتضب ج ١

ص ٢٧ .

(٢) البروج : ٤ .

(٣) تقدم في الاول ص ٢٧ والجزء الثاني ص ٢٦

(٤) انظر الكامل ج ٦ ص ١٢٣ - ١٢٤ و اسرار العريضة ص ٢٩٩ والمقتضب ج ١

ص ٢٨ .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٢١٨ : « باب المبدل من المبدل منه . والمبدل يشرك المبدل منه في الجر - وذلك قولك : مررت برجل حمار . فهو على وجه محال ، وعلى وجه حسن . فاما المحال فان تعنى أن الرجل حمار . وأما الذي يحسن فهو أن تقول : مررت برجل ، ثم تبدل الحمار مكان الرجل ، فتقول حمار . اما أن تكون غلطت ، أو نسيت ، فاستدركت ، واما أن يبدو لك ان تضرب عن مرورك بالرجل ، وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت أردت غير ذلك » .

الرجل ، وأوصلَ المرور إلى ما قصد إليه ، أو غلط ، ثم استدرك .

فهذه أربعة أوجه في البذل .

واو قال في هذا الموضع : مررت برجل بل حمار ، ولقيت زيدا بل عمرا (١) كان كذلك
إلا أن (بل) ، و (لا بل) (٢) من حروف الإشراك ، وقد ذكرنا أحوالها فيما تقدم (٣) .

واعلم أن المعارف / توصف بالمعارف . فإن وقع بعدها شيء نكرة ، والعاقل فعل أو شيء
في معناه - انتصبت النكرة على الحال ، ونحن واصفوا ذلك في الباب الذي يلي هذا الباب
إن شاء الله .

٤
٥٨٨

(١) قال سيبويه ج ١ ص ٢١٨ - ٢١٩ : « ومثل ذلك قولك : لا بل حمار ومن ذلك
قولك : مررت برجل بل حمار ، وهو على تفسير مررت برجل حمار .
ومن ذلك ما مررت برجل بل حمار ، وما مررت برجل ولكن حمار أبدلت الآخر من الأول
وجعلته مكانه » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١٦ : « واعلم أن بل ، ولا بل ، ولكن - يشركن بين النعتين ،
فيجريان على المنعوت ، كما أشركت بينهما الواو والفاء ... » .
وقال الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٢ : « وإذا ضمنت (لا) الى (بل) بعد الإيجاب
والأمر ، نحو : قام زيد لا بل عمرو ، واضرب زيدا لا بل عمرا . فمعنى (لا) يرجع الى ذلك
الإيجاب والأمر المتقدم لا الى ما بعد (بل) ففى قولك : لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد ،
وآثبته لعمرو ببل ولو لم تجيء بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا فى حكم المسكوت عنه يحتمل أن
يثبت ، والا يثبت ، وكذا فى الأمر نحو : اضرب زيدا لا بل عمرا ، أى لا تضرب زيدا بل اضرب
عمرا ، ولولا (لا) المذكورة لاحتمل أن يكون أمرا بضرب زيد وألا يكون مع الأمر بضرب عمرو .. »
مثل ابن هشام فى المعنى لاجتماع لا مع بل بقول الشاعر :

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة أو أفول

وانظر تعليق الدماميني عليه ج ١ ص ٢٣٤ - ٢٣٥

(٣) الكلام عن بل ، ولكن مر فى ج ١ ص ١٢ ، ج ٣ ص ٢٠٥ ، ج ٤ ص ١٠٧

هذا باب

الحالات والتبيين وتفسير معناهما

إعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول ، أو مُشَبَّه بالمفعول في لفظ. أو معنى .
والمفعول على ضرب :

فمن ذلك المصدر ، وهو اسم الفِعْل (١) ، وهو مفعول صحيح ؛ لأنَّ الإنسان يفعل ،
وإسم فعله ذلك المصدر .

تقول : ضربت ضرباً ، وقمت قياماً . فَأَنْتَ فَعَلْتَ الضَّرْبَ والقيام . واو قلت :
ضربت وقمت - لدلت على أَنَّكَ فعلت الضَّرْبَ والقيام ، وكذلك كلُّ فِعْلٍ تَعَدَّى أو لم
يتعد .

فإذا قلت : ضربت زيداً ، أو كَلَّمْتُ عمراً - فَأَنْتَ لم تفعل زيدا ولا عمرا ، إِنَّمَا فعلت
الضرب والكلام ، فأوقعت الضرب بزید ، وأوصلت الكلام إلى عمرو . فزيد وعمرو
مفعول بهما ؛ لِأَنَّكَ فعلت فِعْلاً أوقعت بهما ، وأوصلته إليهما .

فإن / قلت : سِرْتُ يومَ الجمعة ، وجلست مكانَ زيد - فَأَنْتَ فعلت السير والجلوس في هذا
الزمان وهذا المكان . فالزمان والمكان مفعول فيهما .

والفَصْلُ بينهما وبين زيد أَنَّكَ أوصلت إلى زيد شيئاً . وإم تعمل في الزمان شيئاً ، إِنَّمَا
عملت عملاً احتوى عليه الزمان ، والمكان .

تقول : ضربت زيدا يومَ الجمعة في الدار . فَأَنْتَ لم تصنع بالدار واليوم شيئاً . ولكن
لو قلت : هَدَمْتُ الدار ، وبنيت الدار - لكانت مفعولة بمنزلة زيد ؛ لِأَنَّكَ فعلت فِعْلاً أوصلته إليها .

وكذلك الحال هي مفعول فيها . تقول : جاعني زيد الطويل . فالطويل نعت ، وكذلك
مررت بأخيكَ الكريم . إِنَّمَا معناهُ بِأَخِيكَ الموصوف بالكرم المعروف به .

(١) أي اسم الحدث وهذا تمبير لسبويه .

فإذا قلت : جاءني زيد ماشياً - لم يكن نعتاً ؛ لأنك أو قلت : جاءني زيد الماشي لكان معناه المعروف بالمشي ، وكان جارياً على زيد ؛ لأنه تحلّية له وتبيين أنه زيد المعروف بهذه السمة ؛ ليُفصلَ من اسمه مثل اسمه بهذا الوصف .

/ فإذا قلت : جاءني زيد ماشياً - لم ترد أنه يُعرف بأنه ماشٍ ، ولكن خبرت بأن مجيئه وقع في هذه الحال ، ولم يدلّ كلامك على ما هو فيه قبل هذه الحالة أو بعدها .

فالحال مفعول فيها . إنما خبرت أن مجيئه وقع في حال مشي ، وكذلك مررت بزيد ضاحكاً ، وصادفت أخاك راكباً (١) .

فالحال لا يعمل فيها إلا الفعل ، أو شيء يكون بدلاً منه ، دالاً عليه . وسنبين جميع ذلك إن شاء الله .

فإذا كان العامل في الحال فعلاً - صلح تقديمها وتأخيرها ؛ لتصرف العامل فيها ، فقلت : جاء زيد راكباً ، وراكباً جاء زيد ، وجاء راكباً زيد . قال الله عز وجل : (خُشِعَ أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ) (٢) . وكذلك قائماً لقيت زيدا ، وقائماً أعطيت زيدا درهما ، وذاهبا إليك رأيت زيدا .

وإن كان العامل غير فعل لم تكن الحال إلا بعده ، وذلك قولك : زيد في الدار قائماً ، وفي الدار قائماً زيد ، وفي الدار / زيد قائماً .

إذا كان قائماً بعد قولك في الدار انتصب . ولا يصلح قائماً في الدار زيد ، ولا زيد قائماً في الدار ، ولا قائماً زيد في الدار . لما أخرت العامل ، ولم يكن فعلاً - لم يتصرف تصرف الفعل ، فينصب ما قبله . وهذا إذا جعلت (في الدار) خبراً فقلت : زيد في الدار ، وفي الدار زيد ، فاستغنى زيد بخبره قلت : قائماً ونحوه ، لتدل على أية حال استقر .

فإن جعلت (قائماً) هو الخبر رفعته ، وكان قولك (في الدار) فضلةً مستغنى عنها ؛ لأنك إنما قلت : زيد قائم ، فاستغنى زيد بخبره ، ثم خبرت أين محل قيامه؟ ، فقلت في الدار ، ونحوه .

(١) تقدم في ص ١٦٦ وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٥٧ والرضي ج ١ ص ١٨١

(٢) تقدم في ص ١٦٨ .

وكل ما كان في الابتداء من هذا فكذلك مجراه في باب إن وأخواتها ، وظننت وأخواتها ، وكان وأخواتها (١) .

٤
٥٩٢

إلا أنه ما كان من ذلك فعلا ، أو دخله معنى تصلح عليه الحال ، وتنصبه عليه إذا أردت ذلك ، نحو : ظننت زيدا / قائماً أخاك ، لأنك إنما ظننته في حال قيامه [وكان زيدا قائماً أخوك ، لأنه أشبهه في حال قيامه . ولو قلت : إن زيدا قائماً في الدار - لم يجوز ؛ لأنك لا تنصبه بقولك في الدار ، وهو قبله ، ولم يحدث معنى مع (إن) يجب به نصب الحال (٢) لأن هذه العوامل (٣) كلها داخلة على الابتداء . قال الله - عز وجل : (إن أصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون) (٤) ، فجعل قوله (فاكهون) الخبر ، و (في شغل) تبين كقولك

(١) تقدم في ص ٣ : ٢٥٦ ، ٤ : ١٢٢ ، ١٦٦ - ١٦٧

(٢) اتفق البصريون على أعمال حروف ثلاثة في الحال وهي : ليت ، وكان ، ولعل ومنعوا (ان) ولكن من عملهما في الحال .

قال سيبويه ج ١ ص ٢٨٧ : « وكذلك إذا قلت : ليت هذا زيد قائماً ، ولعل هذا زيد ذاهباً ، وكان هذا بشر منطلقاً إلا أن معنى ان ولكن لانهما واجبتان كمعنى هذا عبدالله منطلقاً . وانت في ليت تمناه في الحال ، وفي كان تشبهه انساناً في حال ذهابه كما تمنيته انساناً في حال قيام ، وإذا قلت لعل فانت ترجوه أو تخافه في حال ذهاب ... » .

وقال الشجري في أماليه ج ٢ ص ٢٧٧ : « وقد عملوا في الحال من حروف المعاني ثلاثة : كان ، وليت ، ولعل ، وذلك لقوة شبههن بالفعل ... » .

وقال في ص ٢٨٥ - ٢٨٦ : « فأما (ليت) ، و (كان) ، و (لعل) فاستجرتوا أعمالهن في الأحوال ، لأنهن أشبهن الأفعال من جهة اللفظ ، والمعنى ، فقوين بهذه المشابهة ، فمشابهتهن للفعل من جهة اللفظ بناؤهن على الفتح كبناء الأفعال الماضية عليه وأن عدة حروفهن كعدة حروف الفعل الماضي ثلاثة .. ومشابهتهن من جهة المعنى أن (ليت) بمعنى أتمنى ، و (لعل) بمعنى أترجى ، و (كان) بمعنى أشبه .

ولا يجوز في ان ولكن ماجاز فيهن لأنهما لم يفيرا معنى الكلام بل اكناه ... » .
وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٧٥ ، ٢٩٧ ، والاشباه ج ٣ ص ٢٤٢ ، والبحر المحيط ج ١ ص ٤٧٣ .

وقد خالف الرضى النحويين فقال في شرح الكافية ج ١ ص ١٨٣ - ١٨٤ : « وأما حرفا التظنى والترجى ، نحو ليتك قائماً في الدار ، ولعلك جالساً عندنا فالظاهر أنها ليسا بعاملين ، لأن التمنى ، والترجى ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الأخفش .. لكون مضمونه هو المقيد .. »

(٣) تصحيح السيرافي .

(٤) انظر ص ١٦٧ .

(في الدار) ، وقال : (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ)^(١) وقال : (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ فَاكِهِينَ)^(٢) على ما وصفنا .

وتقول : زيد بك مأخوذاً ، وزيد عليك نازلٌ ، وزيد فيك راغبٌ ، وزيد بك كفيلاً ، وزيد إليك مائل ، وزيد عنك محدثٌ ، لا يكون في جميع ذلك إلا الرفع ؛ لأنه لا يكون شيئاً مما ذكرنا ظرفاً لزيد . لو قلت : زيد فيك ، أو زيد عنك أو زيد بك - لم يصلح ؛ لأنَّ (بك) إنما هي ظرف لمأخوذ ، و (عليك) ظرف لنازل . فاعتبر ما ورد عليك من هذا وشبهه بما ذكرت لك^(٣) .

وتقول : زيد علينا أمير ، وأميراً ؛ لأنك لو قلت : زيد علينا وأنت تريد الإمارة كان مستقيماً .

وتقول : زيد في الدار أبوه قائماً ، على أن تجعل (قائماً) حالاً لأبيه وإن / شئت رفعت . فإن جعلته حالاً لزيد لم يستقم ؛ لأنَّ زيدا ليس له في الظرف ضمير^(٤) ، ولا يستقيم زيد قائماً في الدار أبوه بوجه من الوجوه لأنَّ الحال قبل العامل ، وليس بفعل .

وتقول : مررت ركبياً بزيد إذا جعلت الحال لك . فإن جعلتها لزيد لم يستقم ؛

(١) انظر ص ١٦٧ .

(٢) الطور : ١٧ - ١٨ .

(٣) لا يصلح الجار والمجرور لأن يكون خبراً عن المتبسطا لأنه ظرف غير تام . فلا يصلح للخبرية لعدم الفائدة قال الرضى ج ١ ص ١٨٨ : « وإذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم أن معنى المستقر أن يكون متعلقاً بمقدر فخرية الاسم الذي يلي . . ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب . . . وأجاز الفراء والكسائي نصب ذلك الاسم » .

وانظر أمالي الشجرى ٢/٢٧٥

(٤) لأن (في الدار) خبر عن (أبوه) ، فالضمير المستتر في الظرف يرجع الى (أبوه)

أو هو فاعل للجار والمجرور .

لأنَّ العامل في زيد الباء (١) ، ولكن لو قلت : ضربت قائماً زيدا - كان جيِّداً لأيكما جعلت الحال ، وكذلك رأيت راكبةً هنداً .

فإن قلت : هذا ابنُ عمِّي دنيباً (٢) ، وهذه الدراهم ووزنُ سبعةٍ ، وهذا الثوب نسجَ اليمن ، وهذا الدرهم ضربُ الأمير - نصبت ذلك كله ، وليس نصبه على الحال (٣) . لو كان كذلك

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٧ : « ومن ثم صار مررت قائماً برجل لا يجوز ، لانه صار قبل العامل في الاسم ، وليس بفعل ، والعامل الباء ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل ، فان قال : أقول : مررت بقائماً رجل فهذا أخبت من قبل انه لايفصل بين الجار والمجرور ، وفي امالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٠ : « قال ابو الفتح : تقول مررت بهند جالسة ولا يجوز : مررت جالسة بهند ، لان حال المجرور لا يتقدم عليه وهذا قول جميع النحويين الا ابن كيسان فانه أجاز تقديم حال المجرور عليه . . »

وانظر الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٨٩ وقول الناظم : ولا امنعه فقد ورد .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٤ - ٢٧٥ : « باب ما ينتصب لانه ليس من اسم ما قبله . ولا هو هو .

وذلك قولك : هو ابن عمي دنيا وهو جارى بيت بيت . فهذه احوال قد وقع في كل واحد منها شيء ، وانتصب ، لان هذا الكلام قد عمل فيها كما عمل الرجل في العلم حين قلت : انت الرجل علما . . . »

وقال في ص ٢٧٦ : « ولو قلت : ابن عمي دنى ، وعربى جده لم يجز ذلك فاذا لم يجز ان يبنى على المبتدا فهو من الصفة ابعد . . . »

وأقول : جاء دنيا في قول النابغة الذبياني :

بنو عمه دنيا وعمرو بن عامر اولئك قوم بأسهم غير كاذب

قال ابن السيد في الاقتضاب ص ٣٩٩ . « وأراد بقوله دنيا : الادين من القرابة ويروى دنيا بكسر الدال ودنيا بضمها فمن كسر جاز ان ينون والا ينون ومن ضم لم ينون لان الف فعلى المضمومة لا تكون ابدا الا للتانيث . » وانظر الجواليقي ص ٣٠٧ واصلاح المنطق ص ٣١٢ والديوان ص ٦ واللسان (دنا) وفي أدب الكاتب : « ويقال : هو ابن عمه دنية ودنيا أجود »

وأقول : جاء (دنية) في قول أبي الطيب :

ذاك الذى أنت جده وأبوه دنية دون جده وأبيه

ديوانه ج ٤ ص ٣٣ .

وفي قول مهيار :

ومن يك مولاها الفريب وجارها فانت أخوها دنية ونسيها

ديوانه ج ١ ص ٤٨ .

وفي الفريب المصنف ص ٤٧ : « الكسائي : هو ابن عمي دنيا مقصور ، ودنية . . » وقال

الكسائي في دنيا : منون وغير منون »

(٣) الاولى ان يكون مصدران لان جملة وصفا يكون على فعلى .

وقد قالوا ان (فعلى) لا تكون صفة .

لامتنع قولك : نَسَجَ اليمن ، وَضَرَبَ الأمير ؛ لَأَنَّ المعرفة لا تكون حالا . واكْنَهَا مصادر على قولك : ضرب ضرباً ، ونسج نسجاً .

وكذلك إن كان الذي قَبَلَهُ نكرة قلت : هذا درهم وَزَنَ سبعة ، وهذا ثوب نَسَجَ اليمن ، وهذا درهم ضَرَبَ الأمير .

وإن شئت رفعت فقلت : هذا درهم وَزَنَ سبعة ، وهذا درهم ضَرَبَ الأمير ، فنعتَه بالمصدر ؛ لَأَنَّ المصدر / مفعول ، فكأنك قلت : هذا درهم مضروب الأمير ؛ وهذا ثوب منسوج باليمن .

فإن قلت : هذا درهم ضَرَبَ الأمير - لم يجوز أن يكون نعتاً ، لَأَنَّ النكرة لا تُنعت بالمعرفة واكن بيئت . كأنك جعلته جواباً . لَمَّا قلت : هذا ثوب ، وهذا درهم قيل : ما هو ؟ فقلت : ضَرَبَ الأمير على الابتداء والخبر (١) .

وعلى هذا تقول : مررت برجل زيد . وقال : (بِشَرِّ مَنْ ذَلِكُمُ النَّارُ) (٢) وقرئت الآية على وجهين (في أربعة أيامٍ سِوَاءَ اللَّسَائِلِينَ) (٣) على المصدر فكأنه قال : استواء . وقرأ

قال سيبويه ج ٢ ص ٣٢١ : « ويكون على فعلى في الاسماء ، نحو : ذفري وذكري ولم يجيء صفة الا بالهاء » . وبيت النابغة يشهد للمصدرية ، لانه لم يطابق في الجمعية وانظر شرح الشافية للرضي ج ٣ ص ١٣٥ - ١٣٦ ، وللجاريردي ص ٢٩٠ - ٢٩١ ثم تقول : ان (دنيا) اذا كانت صفة أو مصدراً فألفها للتانيث ، فتمنع الصرف معرفة ونكرة فكيف جاز تنوينها كما يقول ابن السيد في الاقتضاب ، وأبو عبيد في الغريب ؟

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٥ : « وما ينتصب على أنه ليس من اسم الاول ولا هو هو قولك : هذه مائة وزن سبعة ، وتقد الناس ، وهذه مائة ضرب الأمير ، وهذا ثوب نسج اليمن كأنه قال نسجاً ، وضرباً ، ووزناً ، وان شئت قلت : وزن سبعة . »

قال الخليل : اذا جعلت وزن مصدراً نصبت ، وان جعلته اسماً وصفت به وشبهه ذلك بالخلق قال : قد يكون الخلق المصدر ، ويكون الخلق المخلوق . . فكان الوزن ها هنا اسم وكان الضرب اسم كما تقول رجل رضا وامرأة عدل ، ويوم غم فيصير هذا الكلام صفة وقال : أستقبح ان أقول : هذه مائة ضرب الأمير ، فأجعل الضرب صفة ، فيكون نكرة وصفت بمعرفة ولكن أرفعه على الابتداء . كأنه قيل : ما هي فقال ضرب الأمير فان قال ضرب أمير حسنت الصفة لأن النكرة توصف بالنكرة »

(٢) الحج : ٧٢

(٣) فصلت : ١٠٠ ، القراء برفع سواء عشرية قراءة أبي جعفر .

وقرأ يعقوب (من العشرة) بالجر والباقون بالنصب . النشر ج ٢ ص ٣٦٦ والاتحاف

ص ٢٨٠ .

بعضهم (أربعة أيامٍ سواء) على معنى مستويات ، وقال جلَّ وعزَّ : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا) (١) فالمعنى - والله أعلم - غائرا ، فوضع المصدر موضع الاسم .
وقالت الخنساء :

تَرْتَعُ مَا عَقَلْتِ حَتَّى إِذَا اذْكَرْتِ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالُ وَإِدْبَارُ (٢)

فالمصدر في كمالٍ هذا في موضع الاسم . وقال لقيط . بن زُرارة :

شَتَانٌ هَذَا ، وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ ، وَالظَّلُّ الدَّوْمُ (٣)

يريد : الدائم .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : هُوَ عَرَبِيٌّ مَحْضًا ، وَهُوَ صَدِيمٌ / قَلْبًا ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ حَسْبِيَّةٌ ، وَهُوَ شَرِيفٌ حِدًّا
فإنَّها مصادر مؤكَّدة لما قبلها .

٤
٥٩٥

= وقال أبو حيان في البحر ج ٧ ص ٨٦ : قرأ الجمهور سواء بالنصب على الحال
وأبو جعفر بالرفع : أى هو سواء .. ويعقوب بالخفض نعنا لأربعة أيام .

(١) الملك : ٣٠

(٢) تقدم في ج ٣ ص ٢٣٠

(٣) أنشده ابن سيده في المخصص ج ١٤ ص ٨٥ كرواية المقتضب ثم قال : ويروى
في الظل الدوم كما أنشد عجزه أيضا في ص ٦٣ شاهدا على الوصف بالمصدر .
وقال البغدادي في الخزائنة ج ٣ ص ٥٧ « ذكر البيت بهذه الرواية :

شَتَانٌ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ

وهو للقيط بن زُرارة بن عدس بن تميم ويكنى أبا دختنوس وهى بنته وأبا نهشل أيضا .
أنشده المبرد فى المقتضب وأنشده :

والمشرب الدائم فى الظل الدوم

جعل المبرد المصدر فى هذا الموضع موضع الوصف ، أى الدائم وأنشده غيره :
فى ظل الدوم . على الإضافة والدوم : شجر هذه رواية أبى عبيدة .

قال الأصمى : قد أحال ابن الحائك ، لأنه ليس بنجد دوم وإنما الرواية : فى الظل
الدوم ، أى الدائم ...

العناق : المعانقة .. والمعنى : افترق هذا أى ما أنا فيه من التعمب . والمعانقة والنسوم
والراحة والماء العذب .. . وانظر ص ٤٩ من الخزائنة .

والأجود: هو عربيٌّ مَحْضٌ ، وعربيٌّ قَلْبٌ ؛ لِأَنَّ هذه أسماء وإن كانت تكون على هذا اللفظ. مصادر ، لِأَنَّ المصدر يُنعت به ، والاسم لا يكون إِلَّا نَعْتاً من هذا الضرب ، إِلَّا أَنْ تجعله حالا للنكرة .

وَأَمَّا هو أعرابيٌّ قُحٌّ فلا يكون إِلَّا رفعاً ؛ لِأَنَّهُ ليس بمصدر (١) .
فإذا قلت : هو عربيٌّ حَسْبُهُ فمعناه : اكتفاء . يقال : أعطاني فأحسبني ، أي كفاني .
قال الله عزَّ وجلَّ : (عطاءٌ حساباً) (٢) ، أي كافياً .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٥ : « وهذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ، ولا هو هو . وذلك قولك : هذا عربي محضاً . وهذا عربي قلباً ، فصار بمنزلة دنيا وما أشبهه من المصادر وغيرها .

والرفع فيه وجه الكلام ، وزعم يونس ذلك ، وذلك قولك : هذا عربي محض ، وهذا عربي قلب ، كما قلت : هذا عربي قح ، ولا يكون القح الا صفة » .

وفى اللسان : « يقل عربي قح ، وعربي محض ، وعربي قلب ، اذا كان خالصاً لا هجنة فيه » .

(٢) انظر ص ٢٨٥

هذا باب

تبيين الحال في العوامل التي في معنى

الأفعال ، وليست بأفعال ، وما يمنع من أن تجرى معه الحال

تقول : هذا لك كافياً ، فتنصب الحال ، لما في الكلام من معنى الفعل لأن معنى (لك) معنى تملكه .

فإن أردت أن تلغى (لك) قلت : هذا لك كافٍ يا فتى ، تريد : هذا كافٍ لك ، فتجعل (كافياً) / خبر الابتداء ، وتجعل (لك) ظرفاً للكفاية .

والآية تُقرأ على وجهين : (قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ)
وخالصة على ما ذكرنا (١)

وتقول : هذا عبد الله قائماً ، فتنصب (قائماً) لأن قولك (ها) للتنبية فالمعنى :
انتبه له قائماً . وقال الله عز وجل - (هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ) (٢) و (هَذَا بَعْلَى شَيْخًا) (٣)
فإن قلت : هذا زيد قائمٌ صلح من أربعة أوجه :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٦١ - ٢٦٢ : « باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف وذلك قولك : ليها عبد الله قائمًا .

كانك قلت : عبد الله منطلق ، فصار قولك فيها ، كقولك : استقر عبد الله ، وان شئت الغيت فيها ، فقلت : فيها عبد الله قائم ..

ومثل قولك : فيها عبد الله قائمًا هو لك خالصا ، وهو لك خالص ، كأن قولك : هو لك بمنزلة اهبه لك ثم قلت خالصا .

ومن قال : فيها عبد الله قائم قال : هو لك خالص ، فيصير (خالص) مبنياً على هو . كما كان قائم مبنياً على عبد الله . وفيها لفوا لا أنك ذكرت فيها لتبين أين القيام ؟ وكذلك

لك إنما أردت أن تبين لمن الخالص ؟ وقد قرئ هذا الحرف على وجهين (قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة) بالرفع والنصب .

والآية في الأعراف : ٢٢ وقراءة الرفع لنافع سبعة .
النشر ج ٢ ص ٢٦٩ والاتحاف ص ٢٢٢ .

(٢) هود : ٦٤

(٣) هود : ٧٢ العامل المنعوى في الحال : الظرف ، والجار والمجرور وحرف التنبية ، نحو ها أنا زيد قائمًا .. واسم الإشارة ، نحو : ذا زيد راكبًا ، وحرف النداء ، نحو : يا ربنا منعما (شرح الكافية ١ : ١٨٣)

منها أنك لما قلت : هذا زيد - استغنى الكلام بالابتداء وخبره ، فجعلت قولك (قائم) خبر ابتداء محذوف . كأنك قلت : هو قائم ، أو هذا قائم . فهذا وجه .

ويجوز أن تجعل (زيدا) بدلا من هذا ، أو تبيناً له ، فيصير المعنى : زيد قائم . ويجوز أن تجعل (زيدا) ، وقائماً كليهما الخبر ، فتخبر بأنه قد جمع ذا وذا ، كما تقول : هذا حلو حامض . تخبر أنه قد جمع الطعمين ، ولا تريد أن تنقض الحلاوة بالحموضة .

فهذه أربعة أوجه في الرفع (١) .

تقول : زيد في الدار قائماً . إذا جعلت (في الدار) الخبر / فمعناه استقر .

فإن قلت : زيد أبوك قائم . فلا معنى لنصب قائم إذا أردت بأبيك النسب ، لأنه ليس ها هنا فعل ، ولا معنى فعل ، فليست تُخبر أنه أبوك في حال دون حال (٢) .

فإن أردت معنى التبيين جاز النسب فقلت : زيد أبوك قائماً ، أي يتبينك في هذه الحال ، ولا تُبال بآيهما كان القيام .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٥٨-٢٦٠ : (باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة وذلك قولك : هذا عبد الله منطلق حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عن يوثق به من العرب ، وزعم الخليل أن رفعه يكون على وجهين : فوجه أنك حين قلت : هذا عبد الله أضمرت هذا أو هو كأنك قلت : هذا منطلق ، أو هو منطلق .

والوجه الآخر : أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا كقولك : هذا حلو حامض لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه يجمع الطعمين .

وقال الله - عز وجل - : (كلا انها لظى نزاعة للشوى) وزعموا أنها في قراءة ابن مسعود (وهذا يعلى شيخ) . وقد يكون رفعه على أن تجعل (عبد الله) معطوفاً على هذا كالوصف ، فيصير كأنه قال : عبد الله منطلق .

وتقول : هذا زيد رجل منطلق على البدل كما قال - جل ذكره ، (بالناصية ناصية كاذبة) فهذه أربعة أوجه في الرفع .

وانظر هذه الوجوه الأربعة في أمالي الشجري ج ٢ ص ٢٧٦ وابن يعيش ج ٢ ص ٥٨ .

(٢) تقدم في ص ٣ ص ٢٧٤

والمسألة الأولى تقول فيها : زيد أبوك قائم . تجعل الأب نعتاً لزيد ، أو بدلاً منه .
وكذلك (أنحوك) إذا أردت النسب كان كالأب .
وإن أردت الصداقة دخل معنى الفعل ، وصلح النصب .
وإن جعلت الأخ نعتاً ، أو بدلاً كان الرفع في قائم لا غير . فعلى هذا وما أشبهه
تصلح الحال ، وتمتنع .

هذا باب

ما كانت الحال فيه مؤكدة

لما قبلها . وذلك ما لم يكن مأخوذا من الفيل

تقول : زيد أبوك حقا ، وهو زيد معروف ، وأنا عبد الله أمرا واضحا . وذلك لأن هذه الحالات إنما تؤكد ما قبلها ؛ / لأنك إذا قلت : هو زيد ، وأنا عبد الله - فإنما تخبر بخبرين ، فإذا قلت معروفا ، أو بيئا - فإنما المعنى أني قد بينت لك هذا وأوضحته ، وفيه الإخبار لأنه عليه يدل^(١) .

٤
٥٩٨

(١) الحال المؤكدة لمضمون الجملة هي من الحال الملازمة غير المنتقلة ، ويجب ان يكون جزءا معرفتين جامدين ، فلا يكون خبر البتداء فعلا أو اسما مشتقا ، لأن هذا النوع من الأحوال إنما يكون توكيدا للخبر بذكر وصف من أوصافه الثابتة له والفعل لاثبات له ، ولا يوصف . مضمون الخبر اما فخر كقولك : أنا حاتم جوادا ، وأنا عمرو شجاعا ، اذ لا يقول مثله الامن اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة ، فصار للخبر متضمنا لتلك الخصلة .

واما تعظيم لغيرك ، نحو : أنت الرجل كاملا ، أو تصاغر لنفسك ، نحو : أنا عبد الله أكلا ، كما يأكل العبيد ، أو تصغيرا لغيرك نحو : هو المسكين مرحوما ، أو تهديد ، نحو : أنا الحجاج سفاك الدماء أو غير ذلك ، نحو زيد أبوك عطوفا وكفوله تعالى (هذه ناقة الله لكم آية) .

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٦٤-٦٥ والرضي شرح الكافية ج ١ ص ١٩٦-١٩٧

وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٨٥ والخصائص ج ٢ ص ٢٦٨ ، ج ٣ ص ٦٠

ونسوق طرفا من كلام سيبويه ج ١ ص ٢٥٦ - ٢٥٨ :

(وذلك قولك : هو زيد معروفا ، فصار المعروف حالا وذلك انك ذكرت للمخاطب انسانا كان يجهله ، أو ظننت أنه يجهله ، فكانك قلت : انتبه له ، أو الزمه معروفا . . . ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع الا ما أشبه المعروف ، لاله يعرف ويؤكد فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز ، لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد ، ولا يؤكد ومعنى قوله معروفا : لاشك ، وليس ذا في منطلق وكذلك هو الحق بيننا ومعلوما ، لأن ذا مما يوضح ويؤكد به الحق . .

وقد تقول : هو عبد الله ، وأنا عبد الله فاخرا أو موعدا : أي اعرفني بما كنت تعرف ، وبما كان يبلغك عنى ، ثم يفسر الحال التي كان يعلمه عليها ، أو تبلغه ، فيقول : أنا عبد الله كريما جوادا ، وهو عبد الله شجاعا بطلا ، ويقول : انى عبد الله مصغرا نفسه لربه ، ثم يفسر حال العبيد فيقول : أكلا كما يأكل العبيد وشاربا كما يشرب العبيد (.)

ولو قلت : أنا عبد الله منطلقاً - لم يجز ؛ لأنَّ المنطوق لا يؤكِّدني .
ألا ترى أنك لو قلت : أنا عبد الله منطلقاً لكان المعنى فاسداً ؛ لأنَّ هذا الاسم لا يكون
لى في حال الانطلاق ويفارقنى في غيره ، ولكن يجوز أن تقول : أنا عبدُ الله مصغراً
نفسك لربِّك ، ثمَّ تقول : آكلا كما يأكل العبيد ، وشارباً كما يشرب العبيد ؛
لأنَّ هذا يؤكِّد ما صدرت به .

وكذلك لو قلت مفتخراً ، أو موعداً : أنا عبد الله شجاعاً بطلاً ، وهو زيد كريماً
حليماً ، أى فاعرفه بما كنت تعرفه به - كان جيِّداً .
وهذا باب إنما يُصلحه ويُفسده معناه ، فكلُّ ما صلح به المعنى فهو جيد ، وكلُّ ما فسد به
المعنى فمردود (٢) .

(١) فى ابن يعيش ج٢ ص ٦٥ : (فعلى هذا المعنى ونحوه يصح ويفسد
فكل ما صلح به المعنى فهو جيد ، وكل ما فسد به المعنى فهو مردود)

هذا باب

ما يكون من المصادر حالا

لموافقته الحال

/وذلك قولك : جاء زيد مَشِيًا . إِنَّمَا معناه : ماشيًا ، لِأَنَّ تقديره : جاء زيد يمشي مَشِيًا ، وكذلك جاء زيد عَدُوا ، وَرَكُضًا ، وقتلته صَبْرًا لما دخله من المعنى (١) ؛ كما أَنَّ الحال قد تكون في معنى المصدر ، فتحمل عليه . وذلك قولك : قم قائمًا . إِنَّمَا المعنى قم قيامًا .

وتقول : هَنِيئًا مَرِيئًا وَإِنَّمَا معناه : هَنَآك هَنَآء ، وَمَرَآك مَرَآء ، ولكنَّه لَمَّا كان حالا كان تقديره : وجب ذلك لك هَنِيئًا ، وثبت لك هَنِيئًا (٢) .

(١) تقدم في ج ٣ ص ٢٣٤ ، ص ٢٦٨-٢٦٩

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٥٩-١٦٠ : (باب ما أجرى مجرى المصادر من الصفات وذلك قولك هَنِيئًا مَرِيئًا . كأنك قلت : ثبت لك هَنِيئًا مَرِيئًا وهَنَآء ذلك هَنِيئًا ، وانما نصبه لأنه ذكر لك خير أصابه رجل ، فقلت : هَنِيئًا مَرِيئًا . كأنك قلت ثبت ذلك له هَنِيئًا مَرِيئًا ، فاخترزل الفعل ، لأنه صار بدلا من اللفظ بقولك : هَنَآك ، ويدللك على أنه على اضمار هَنَآك قول الأخطل :

الى امام تغاديننا فواضله أظفره الله فليهنىء له الظفر

فكأنك اذا قال : هَنِيئًا له الظفر فقد قال : ليهنىء له الظفر واذا قال : ليهنىء له الظفر فقد قال : هَنِيئًا له الظفر ، فكل واحد منهما بدل من صاحبه فلذلك اخترزلوا الفعل هاهنا .)

وانظر ص ١٣٧ منه

وفي أمال الشجرى ج ١ ص ٣٤٦-٣٤٧ : (قال أبو الفتح في قول أبي الطيب :

هَنِيئًا لك العيد الذى أنت عيدُه وعيد لمن سعى وضحي وعيدا

العيد مرفوع بفعله وتقديره : ثبت هَنِيئًا لك العيد فحذف الفعل ، وقامت الحال مقامه ، فرفعت الحال العيد ، كما ان الفعل يرفعه .

وقال أبو العلاء : هَنِيئًا ينتصب عند قوم على قولهم : ثبت لك هَنِيئًا وقيل هو اسم فاعل وضع موضع المصدر كأنه قال : هَنَآك هَنَآء ، لأنهم ربما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر كما قالت بعض نساء العرب وهى ترقص ابنها .

لاقيت عبدا نائما

قم قائما قم قائما

أرادت قم قياما

وانظر أيضا ص ١٦٢-١٦٤ من الشجرية

ومثله قول الفرزدق :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيِّنٌ رِتَاجٍ قَائِمًا ، وَمَقَامٍ (١)
عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا . وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ .
وإنما التقدير : لا أشتم شما ، ولا أخرج خُروجاً ؛ لأنه على ذلك أقسم . فهذا وجه صحيح
يصح عليه معنى هذا الشعر .

وأما عيسى بن عمر فإنه كان يجعل خارجاً حالاً ، ولا يذكر ما عاهد عليه ، ولكنه يقول :
عاهدت ربي وأنا غير خارج من في زور كلام .

(١) سبق في ج ٣ ص ٢٦٩

هذا باب /

اشتراك المعرفة والنكرة

تقول : هذا رجلٌ وعبدُ الله منطلقٌ ، إذا جعلت المنطلق صفة لرجل فإن جعلته صفة لعبد الله قلت : هذا رجلٌ وعبدُ الله منطلقاً . كأنك قلت : هذا رجل ، وهذا عبد الله منطلقاً .

فإن جعلت الشيء لهما جميعاً قلت : هذا رجل وعبد الله منطلقين ، لا يكون إلا ذلك ؛ لأنك لو قلت : منطلقاً لم يجز ؛ لأنك لا تقول على معنى الحال : هذا عبدُ الله منطلق ، ويجوز أن تقول : هذا رجلٌ منطلقاً . فالحال يجوز لهما ، والنعت لا يصلح من أجل عبد الله .

وتقول : هذان رجلان وعبدُ الله منطلقان ، وهذان رجلان وعبد الله منطلقاً

فإن جمعتهما قلت : هذان رجلان وعبد الله منطلقين (١) على ما ذكرت الك

وتقول : عندي عبدُ الله ، ومررت برجل قائمين ، فتنصب ، وليس النصب ها هنا على الحال لاختلاف المعنيين ، وكذلك لو كانا معرفتين ، أو نكرتين .

/ تقول : هذا عبد الله ، وجاعني زيد فارسين . إنما تنصب على أعني .

ولو قلت فارسان جاز على قولك (هما) لاختلاف العاملين .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٥٨ : (باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة وذلك قولك : هذان رجلان وعبد الله منطلقين . وانصبا نصبت المنطلقين ، لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة لعبد الله ولا أن يكون صفة للثنتين فلما كان ذلك محالاً جعلته حالا صاروا فيها كأنك قلت : هذا عبد الله منطلقاً ، وهذا شبيه بقوله : هذا رجل مع امرأة قائمين .

وان شئت قلت : هذان رجلان وعبد الله منطلقان ، لأن المنطلقين في هذا الموضع من اسم الرجلين ، فجريا عليه .

وتقول : هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين إذا خلطتهم . ومن قال : هذان رجلان وعبد الله منطلقان قال : هؤلاء ناس وعبد الله منطلقون ، لأنه لم يشترك بين عبد الله وبين ناس في الانطلاق (٠٠)

وكان سيبويه يُجيز : جاء عبد الله ، وذهب زيد العاقلان على النعت ؛ لأنهما ارتفعا بالفعل ، فيقول : رفعهما من جهة واحدة. وكذلك هذا زيد ، وذاك عبد الله العاقلان ، لأنهما خبر ابتداء (١).

وليس القول عندي كما قال ؛ لأنَّ النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت . فإذا قلت : جاء زيد ، وذهب عمرو العاقلان - لم يجز أن يرتفع بفعلين فإن رفعتهما بجاء وحدهما فهو محال ؛ لأنَّ عبد الله إنما يرتفع بذهب ، وكذلك لو رفعتهما بذهب لم يكن لزيد فيها نصيب .

وإذا قلت : هذا زيد فإنما يرتفع ومعناه الإشارة إلى ما قُرب منك وذاك لما بعد ، فقد اختلفا في المعنى .

وكذلك لو قلت : مررت بغلام زيد العاقلين . تريد أن تنعت الغلام ، وزيدا لم يجز ؛ لأنَّ زيدا من تمام اسم الغلام وهذا قول الخليل (٢) ، ولا يجوز غيره .

/ وكل ما كان في النعت فكذلك مجراه في الحال ، فالنصب فيما كان كذلك على أغنى ، والرفع على هما ، أو هم ، والمعرفة والنكرة في ذلك سواء . فأمَّا قوله :

إِنَّ بَهَا أَكْتَلَ أَوْ رِزَامَا خَوِيرِبَيْنِ يَنْقَفَانِ الْهَامَا (٣)

فإنه إنما ذكر واحدا لقوله (أو) . فلو أراد الحال لقال خويربيا ولكنه على أغنى ، ولو رفعه على (هما) لكان جيدا .

في سيبويه ج ١ ص ٢٤٧ : وتقول : هذا رجل وأمراته منطلقان ، وهذا عبد الله ، وذاك أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا من وجه واحد وهما اسمان يثنان على مبتدئين ، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا بفعلين ، وذهب أخوك ، وقدم عمرو الرجلان الحلیمان (٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٧ : (و زعم الخليل أن الجرين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة انجر والرفع ، وذلك قولك : هذا رجل ، وفي الدار آخر كريمين ، وقد أتاني رجل ، وهذا آخر كريمين ، لأنهما لم يرتفعا من وجه واحد . ولا يجوز أن يجرى وصفا لما انجر من وجهين ، كما لم يجز فيما اختلف اعرابه .)

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨٧ على أن خويربين منصوب على الشتم فقال : فزعم أن خويربين انتصبا على الشتم ، ولو كان على ان لقال خويربيا ولكنه انتصب على الشتم . وقال الأعمى (ولا يجوز أن يكون حالا من أكتل ، ورزام ، لان الخبر عن أحدهما لا اعتراض (أو) بينهما ، ولو كان حالا لأفرد ، كما تقول : ان في الدار زيدا أو عمرا جالسا ، لانك توجب الجلوس لأحدهما فلما لم تمكن فيه الحال نصب على النعت)

وتقول : هذا رجل مع عبد الله قائمين على الحال ؛ لأنك إذا قلت (مع) فقد أشر كتهما
في شيء واحد ؛ كما تقول : هذا عبد الله وزيد .

وتقول : هذا رجل مع رجل قائمين على الحال ؛ لأن الوصف لا يصلح ، لاختلاف
إعرابهما ، فصار الحال لا يجوز ها هنا غيره (١) .
وهذا مما إذا وقفت على معناه جرت لك ألفاظه على حقيقتها إن شاء الله .

= وقد ذكر الرجز المبرد في الكامل ج ٦ ص ١٦٤ وقال : نصب خويرة بين على (أعنى) لا يكون
غير ذلك ، لانه إنما اثبت أحدهما بقوله (أو) وانشده ابن السجري في اماليه ج ٢ ص ٣١٨ على أن
(أو) بمعنى الواو فلذلك قال خويرة بين ولو كانت (أو) على بابها لقال خويرة ، ثم رد على هذا القول
بكلام سيبويه .

- وكذلك فعل ابن هشام في المغني ج ١ ص ٦١ .
- اکتل ، ورزام : لسان كانا يقطعان الطريق .
- الخارب : اللص .

النقف : كسر الهامة وهذا مثل ضربه لعلهما بالسرقة واستخراجهما لأخفى الأشياء
وأبعدها مراما .

نسب في سيبويه لرجل من بنى اسد
وانظر السيوطي ص ٧٢ ومعجم البلدان (ارمام) واللسان (خرب)
ورواية الرجز في الكامل :

ايت الطريق واجتنب ارماما ان بها اکتل او رزاما
خويرة بين ينقفان الهاما لم يتركا مسلم طعنا

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٦ (باب ما ينصب فيه الاسم لانه لا سبيل له الى ان يكون صفة .
وذلك قولك : هذا رجل مع رجل قائمين، فهذا ينتصب ، لأن الهاء التي في معه معرفة ،
فاشرك بينهما وكأنه قال : معه امرأتين قائمين
ومثله مررت برجل مع امرأة ملتزمين ٢٠٠

هذا باب

دخول الحال فيما عملت فيه (كان)

وأخواتها ، وما أشبهها من باب العوامل

إعلم أنّ باب (كان) ، وباب علمت و(ظننت) داخلة كلّها / على الابتداء وخبره .
فكلُّ ما صلح في [الابتداء صلح في هذه] (١) الأبواب ، وما امتنع هناك امتنع هنا .

تقول : كان زيد في الدار قائماً . فإن شئت نصبت ، وإن شئت جعلت (في الدار)
الخير ، ونصبت (قائماً) على الحال .

وتقول : إنّ زيدا في الدار قائماً على الحال ، وعلى القول الآخر : إنّ زيدا في الدار
قائم .

وكذلك ظننت زيدا في الدار قائماً .

وإن كرّرت الظرف فكذلك تقول : إنّ زيدا في الدار قائم فيها ، وكان زيد في الدار
قائماً فيها .

وإن شئت قلت : إنّ زيدا في الدار قائماً فيها . يجرى مجراه قبل التثنية . قال الله
جلّ وعزّ : (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا) وقال (وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَمَن فِي الْجَنَّةِ
خَالِدِينَ فِيهَا) فكان ذلك بمنزلة هذا في الابتداء (٢)

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٧ - ٢٧٨ : (باب ما يثنى فيه المستقر توكيدا ، وليست تثنيته
بالتى تمنع الرفع حاله قبل التثنية ولا النصب ما كان عليه قبل أن يثنى وذلك قولك : فيها زيد
قائماً فيها . فانما انتصب قائم باستغناء زيد بفيها ، وإن زعمت أنه انتصب بالآخر فكانك قلت :
زيد قائماً فيها فانما هذا كقولك : قد ثبت زيد أميراً قد ثبت ، فأعدت (قد ثبت) توكيدا ، وقد
عن الأول في زيد وفي الأمير .

ومثله في التوكيد والتثنية لقيت عمرا ٠٠٠

فإن أردت أن تلغى (فيها) قلت : فيها زيد قائم فيها كأنه قال : زيد قائم فيها فيها ،
فيصير بمنزلة قولك : فيك زيد راغب فيك .

وان قلت : قد جاء (وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالد بن زيد) فهو مثل (ان المتقين في جنات وعيون آخذين) وفي آية أخرى (فاكهين)»

وهذه المسألة مما اختلف فيه الكوفيون والبصريون فالكوفيون يوجبون النصب ، واحتجوا بالنقل والقياس

أما النقل فقد قال الله تعالى : (وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالد بن زيد) وقال تعالى : (فكان عاقبتهما أنهما في النار خالد بن زيد)

ووجه الدليل من هاتين الآيتين أن القراء أجمعوا فيهما على النصب ، ولم يرد عن أحد منهم أنه قرأ في واحدة منهما بارتفاع .

وقد رد عليهم الانباري في الانصاف انظر ص ١٦٤ - ١٦٧ وانظر الرضي ج ١ ص ١٨٨

الآية الأولى في سورة الحشر : ١٧ .

والثانية في هـ-رد : ١٠٨ وقد قرئ برفع خالد بن زيد في الشواذ (ابن خالويه ص ١٥٤

والاتحاف ص ٤١٤)

هذا باب

المعرفة الداخلة على الأجناس (١)

إعلم أنّ الأشياء التي لا نستصحب فتححتاج إلى الفصل بين بعضها وبعض ، تلحقها ألقاب تُميِّزُ جنسها من جنس غيرها .

وذلك قولك : هذه أمّ حَبِيْن (٢) ، وهذا سامُّ أْبْرَص (٣) ، وأبو بُرَيْص (٤) ، وهذا أبو جُنَادِب (٥) لضرب من الجنادب .

وكذلك : هذا / أبو الحارث للأسد ، وهذا أسامة ، وهذا ثُعَالَة للثعلب (٦) .

وهذه بنات أُوْبِر (٧) لضرب من الكمأة ، وهذا ابن قِترَة (٨) لضرب من الحيات ، وهذه أمّ عامر (٩) ، وحَصَاجِر (١٠) ، وَجِيَال (١١) ونحو ذلك للضبيح ، وهذا حمار قَبَّان (١٢) ، وهذا ابن عِرْس (١٣) ، وابن آوى (١٤) .

•••

(١) هذا الباب بأمثلته وشواهدة تقدم في ص (٤٤-٤٩) وليس فيه زيادة عما سبق إلا في لفظة (أبو جخارب)

ولا فرق بين البابين إلا في اختلاف الأسلوب والتعبير .

فتعوانه هناك : باب ما كان معرفة بجنسه لا بواحد ، ولست أدرى سرا لهذه الاعادة .

(٢) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٤٤

(٣) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٤٥

(٤) هو سام أبرص وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٢٧

(٥) ضرب من الجنادب وهو الأخضر الطويل الرجلين وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٦٨

(٦) تقدم في ص ٤٤ تعليق ٢

(٧) انظر رقم ٣ من ص ٤٤

(٨) انظر رقم ٤ من ص ٤٤

(٩) انظر رقم ١ من ص ٤٨

(١٠) انظر تعليق ١ من ص ٤٨

(١١) انظر ١ من ص ٤٨

(١٢) انظر رقم ٥ من ص ٤٤

(١٣) انظر رقم ١ من ص ٤٥

(١٤) انظر رقم ٣ من ص ٤٥

فهذه الأشياء معارف ، وهذه الأسماء موضوعة عليها كزيد وعمرو ، وليس معناها معنى زيد وعمرو ؛ لأنك إذا قلت (زيد) فقد فصّلت بهذا الاسم الرجل ممن هو مثله . فإذا قلت : هذا سام أبرص ، وابن عرس - فليست تفصل به واحدا من هذا النوع من صاحبه ؛ لأنه ليس مما يتخذ فتقصد إلى تعريف بعضه من بعض ؛ كما تفعل بالخيال والشاء والكلاب ، ولكننا معناه : هذا الضرب من السباع ، وهذا الضرب من الأجناس التي رأيتها وسمعت بها .

وزعم سيبويه أن قولك أسد ، ثم تقول الأسد بمنزلة رجل ، والرجل .. وأسماء ، وأبو الحارث بمنزلة زيد ، وأبي عمرو . وأن ابن عرس بمنزلة رجل كان اسمه كنيته ٤٦
٦٠٥ لا أسماء له غيرها ، وكذلك تقدير هذا / ، ومعناه ما ذكرت لك .

يدلُّك على أنه معرفة أن (آوى) غير مصروف ، وأنت لا تدخل في عرس ألفاً ولا ماً ، ولا تصرف قتره ، وأسماء ، وقبان ، ولو كن نكرات لا نصرفن .

فأما ابن لبون ، وابن مخاض - فنكرة ؛ لأنه مما يتخذ الناس ، فهو نكرة إذا لم تعرف ما تضيف إليه . فإن أردت تعريفه عرفت ما تضيفه إليه ؛ كما قال :

وإبنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُرَّ فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُرُلِ الْقَنَاعِيْسِ (١)

وقال :

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلْتُ فُقَيْمًا كَفَضَلِ ابْنَ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ (٢)

وكذلك ابن ماء : إن أردت أن تعرفه عرفت الماء فقلت : هذا ابن الماء يا فتى . كما قال :

مُفَدِّمَةٌ قَرَا كَانَ عِيُونَهَا عِيُونُ بَنَاتِ الْمَاءِ أَفْزَعَهَا الرَّعْدُ (٣)

وقال آخر :

وَرَدْتُ اعْتِسَافًا وَالثُّرَيَّا كَأَنَّهَا عَلَى قِمَّةِ الرَّائِسِ ابْنُ مَاءٍ مُحَلَّقٍ (٤)

(١) انظر تعليق ١ ص ٤٦

(٢) انظر تعليق ٢ ص ٤٦

(٣) انظر تعليق ٣ ص ٤٦

(٤) انظر تعليق ١ ص ٤٧

/ فنعت بالنكرة لأنه نكرة .

$\frac{4}{606}$

فأخبار هذا كأخبار رجل ونحوه ، وأخبار الأوائل كأخبار زيد وعمرو ونحوهما .
تقول : هذا ابن عرس مقبلا ، وهذا سام أبرص مقبلا ، ويجوز فيه الرفع من حيث
جاز في زيد ..

ويجوز أن تقول : هذا ابن عرس مقبل ؛ كما تقول : هذا زيد مقبل ، إذا أردت زيدا
من الزيديين ، نحو : جاعني زيد وزيد آخر ، وجاعني عثمان وعثمان آخر .
فإذا أردت أن تنكر ابن عرس جعلت عرساً نكرة ، وكذلك نظراؤه تقول : هذا حمار
قبان آخر ، وهذا أسامة آخر .

هذا باب

ما كان من الأسماء نعتاً للمبهمه

وذلك ما كان من الأسماء فيه الألف واللام .

نقول : (هذا الرجل مقبل) من خمسة أوجه :

نأربعة مثل الذي ذكرنا في زيد ونحوه (١) .

والوجه الخامس أن تجعل الاسم نعتاً للمبهم فتقول : هذا الرجل زيد ، تجعل الرجل نعتاً :

فيكون بمنزلة هذا زيد : كما تقول : زيد الطويل / قائم : قال الشاعر :

تَوَهَّمْتُ آيَاتِ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لَيْسَتْ أَعْوَامٌ ، وَذَا الْعَامُ سَابِعٌ (٢)

وإن جعلت الاسم خبراً فالنصب . تقول : هذا الرجل قائماً كقولك : هذا زيد قائماً (٣) .

(١) انظر ص ٣٠٧ - ٣٠٨

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦٠ على أنه رفع سابعا خبرا عن (ذا) لأن العام من

صفته .

الآيات العلامات .

يقول تفرست بعلامات هذه انداز ، ولم أعرفها الا بعد نظر واستدلال لفرط دروسها .

والبيت من قصيدة للناطقة الذبياني في مدح النعمان ، الديوان ص ٤٨ - ٥٣ .

وفي بعض طبقات الديوان : ما عرفتها . وانظر العيني ج ٤ ص ٤٨٢ - ص ٤٨٣ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٠ : « باب ما يرتفع فيه الخبر ، لأنه مبنى على مبتدأ أو

ينتصب فيه الخبر ، لأنه حال لمعروف مبنى على مبتدأ .

فأما الرفع فقولك : هذا الرجل منطلق ، فالرجل صفة لهذا وهما بمنزلة اسم واحد .

كانك قلت : هذا منطلق . .

وأما النصب فقولك : هذا الرجل منطلقا جعلت الرجل مبنيا على هذا ، وجعلت الخبر حالا

له قد صار فيها فصار كقولك : هذا عبد الله منطلقا . . »

هذا باب

تثنية الأسماء التي هي أعلام خاصة

أعلم أنك إذا تثبتت منها شيئاً أو جمعته - صار نكرة - وذلك قولك : هذان زيدان ، وهؤلاء زيدون .

وإنما صار نكرة - وإن كان الواحد معرفة - لأنك حيث قلت : هذان زيدان أخرجه مخرج اثنين من جماعة كلهم زيد . كأنك قلت : هذان زيدان من الزيديين .

ألا ترى أنك لم تسم واحداً منهما زيدين ، ولا سميتهم جميعاً بزيديين ، ولكنك تثبتت زيدا وزيدا . فجعلتهما بمنزلة رجلين .

فإن أردت تعريفهما قلت : هذان الزيدان ؛ لأنك جعلتهما من أمة كل واحد منهما زيد نكرة ، فصار بمنزلة / قولك رجلين والرجلين (١) .

وكذلك قولك العمران ، ومضت سنة العمرين ، إنما جعلتهما من أمة كل واحد منهما عمر ، فعرفتتهما بالألف واللام (٢) .

(١) العلم إذا تثنى أو جمع صار نكرة ، ولذلك يعرف بدخول ال عليه في التثنية والجمع قال سيبويه ج ١ ص ٢٦٨ : « فان قلت : هذان زيدان منطلقان ، وهذان عمران منطلقان لم يكن هذا الكلام الا نكرة من قبل أنك جعلته من أمة كل رجل منها زيد وعمرو ، وليس واحد منهما أولى به من الآخر . الا ترى أنك تقول : هذا زيد من الزيديين ، أى هذا واحد من الزيديين ، فصار كقولك : هذا رجل من الرجال » وانظر المقتضب ج ٢ ص ٣١٠

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٨ : « وأما قولهم : أعطيتكم سنة العمرين فانما أدخلت الالف واللام على عمرين وهما نكرة ، فصارا معرفة بالألف واللام كما صار الصعق معرفة بهما ، واختصا به . كما اختص النجم بهذا الاسم ، وكانها جعلتا من أمة كل واحد منهم عمر ، ثم عرفا بالألف واللام » .

وفى الكامل ج ٢ ص ١٣١ : « وقالوا العمران الأبي بكر وعمر . فان قال قائل : انما هو عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلم يصب ، لأن أهل الجمل نادوا بعلى بن أبى طالب - رضى الله عنه - أعطنا سنة العمرين » زعم الأصمعي أنه قول قتادة . انظر جنى الجنتين ص ٨١

وليس هذا بمنزلة قولك (أبانان) للجبلين ؛ لأنك سميتهما جميعاً بهذا الاسم ؛ كما
تسمى الواحد بالاسم العلم .

وجاز هذا في الأماكن لأنك تومي إليها إيماءً واحداً . ولأن كل واحد منهما لا يفارق
صاحبه .

ولا يكون مثل هذا الأناسي ؛ لأن الواحد يفارق صاحبه . فتخبر عنه على حياله ، ويزول
ويتصرف (٢)

ومثل أبانين (عرفات) . تقول : هؤلاء عرفاتٌ مباركا فيها ؛ لأن (عرفات) اسم مواضع ،
وليست مما يزول ، أو يفارق منه شيء شيئاً (٣) .

فأما قولهم (النجم) إذا أردت الثريا فإنه معرفة بالألف واللام مجعول بهما علماً .
فإن فارقتاه رجع إلى أنه نجم من النجوم .

(١) عرض السهيلي في الروض الازنف ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٦ يذهب العرب في تشية البقعة
الواحدة وجمعها وذكر شواهد كثيرة لذلك وبين سره

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٨ : « وتقول هؤلاء عرفات حسنة . »

وهذا أبانان بينين ، وإنما فرقوا بين أبانين وعرفات وبين زيدين ، وزيدين من قبل أنهم لم
يجعلوا التشية والجمع علماً لرجلين ولا لرجال بأعيانهم ، وجعلوا الاسم الواحد علماً لشيء بعينه
كانهم قالوا - إذا قلنا : أنت يزيد فقد قلنا : هات هذا الشخص الذي نشير لك إليه ولم
يقولوا إذا قلنا : جاء زيدان فأنما تعنى شخصين بأعيانهما قد عرفا قبل ذلك ، وأثبتنا ، ولكنهم
قالوا إذا قلنا : قد جاء زيد بن فلان فزيد بن فلان فأنما تعنى شيئين بأعيانهما . فهكذا تقول
إذا أردت أن تخبر عن معروفين .

وإذا قالوا : هذان أبانان ، وهؤلاء عرفات فأنما أرادوا شيئاً أو شيئين بأعيانهما اللذين
تشير لك إليهما ٠٠٠ ألا ترى أنهم لم يقولوا : امرر بأبان كذا وأبان كذا لم يفرقوا بينهما ،
لأنهم جعلوا أبانين اسماً يعرفان به بأعيانهما وليس هذا في الأناسي ، ولا في الدواب .
إنما يكون هذا في الأماكن والجبال وما أشبه ذلك من قبل أن الأماكن والجبال أشياء لاتزول
فيصير كل واحد من الجبلين داخلاً عندهم في مثل ما دخل فيه صاحبه من الحال في الثبات
والخصب ، والقحط ، ولا يشار إلى واحد منهما بتعريف دون الآخر ، فصارا كالواحد الذي
لا يزايله منه شيء حيث كان من الأناسي والدواب والانسنان والدابتان لا يثبتان أبداً بأتهما يزولان
ويتصرفان . . . »

وقال المبرد في الكامل ج ٦ ص ٢٣٤ - ٢٣٥ : أبان جبل وهما أبانان أبان الأسود وأبان
الأبيض ثم ذكر شعر مهلهل :

لو بأبانين جاء يخطبها
ضرج ما أتف خاطب بدم

وانظر المعنى ج ٢ ص ١٠ والسيوطي ص ٢٤٧ ومعجم البلدان واللسان (ابن)
والاشتقاق ص ٧٧

والدليل على أنه علم ، وأنه على غير مجاز قولك : الرجل - أنك تأتي به على غير معهود ، فتعلم أنك تعنى الثريا ، ولو قلت لغيره : رأيت النجم / الذى تعلم فى أول وهلة على هذا الوجه لكان على معهود كالرجل (١) .

وكذلك (الدبران) لأنه مشتق من أنه يدبر (٢) النجم الذى يليه فإنما هو بمنزلة الغريين (٣) اللذين بالكوفة .

كل واحد من هذين الاسمين معرفة بالألف واللام . فإن فارقتاه رجع نكرة (٤) .
فإن قال قائل : فلم لا يكون الدبران معرفة بهذا الاشتقاق الذى هو له ، وليس يقال لغيره ؛ لأنه لا يقال لكل شئ دبر شيئا دبران ؟
قيل : هذا مشتق كالعدل والعدل . فالعدل للمناع ، والعدل لا يكون إلا للناس وكلاهما نكرة .

ويقال : أصابه دبران الشوق ، ودبران المرض لما يأتي بعد (٥) .
وكذلك (الثريا) إنما هو تصغير ثروى ، وهى فعلى من الكثرة . فهذا ينتهي فى كل شئ . يقال : رجل ثروان وامرأة ثروى ، فأما قوله :

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ : « وقولهم النجم صار علما للثريا . . فان أخرجت الالف واللام من النجم والصعق لم يصر معرفة من قبل أنك صيرته معرفة بالالف واللام » وهو علم بالقلبة .

(٢) فى معجم المقاييس ج ٢ ص ٣٢٤ : والدبران نجم سمي بذلك لأنه يدبر الثريا . وفى المخصص ج ٩ ص ١٠ : « وسمى دبرانا لدبره الثريا » . وفى اللسان : وسمى دبرانا لأنه يدبر الثريا ، أى يتبعها .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٨ : « فصارا بمنزلة الغريين المشهورين بالكوفة » .
وقد أظن ياقوت فى الحديث عن الغريين فى البلدان ج ٤ ص ١٩٦ - ٢٠٠ وانظر جنى الجنتين ص ٨٤

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ : « وأما الدبران ، والسماك ، والعيوق وهذا النحو فانما يلزم الألف واللام من قبل أنه عندهم الشئ بعينه »

(٥) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ : « فان قال قائل : يقال لكل شئ صار خلف شئء دبران ، ولكل شئء عاق عن شئء عيوق ، ولكل شئء سمك ، وارتفع سماك فانك قائل له : لا ، ولكن هذا بمنزلة العدل والعدل فالعدل ما عادك من الناس ، والعدل لا يكون الا للمناع ، ولكنهم فرقوا بين البناءين ، ليفصلوا بين المناع وغيره ، ومثل ذلك بناء حصين وامرأة حصان . . »
وانظر المقتضب ج ٣ ص ٣٨٢

لنا قمرها والنجوم الطوالع^(١)

يريد الشمس والقمر ، فإنه جعل ذلك نكرة ، وعرفه بالألف واللام ، كما جاز أن يسميها قمرين . وهذا على التمثيل ، كشيء يسمّى به الرجل اجماله وبهائه .

/ وكذلك قول الشاعر :

جزاني الزهْدَمان جِراءِ سُوءٍ وكنْتُ المرءَ أُجْزَى بالكرامة^(٢)
لأنّه جعلهما من أمة كل واحد منهما زهدم على ما وصفت لك في زيد . وإنما هما زهدم وكردم . فجمعهما على اسم كما جمع الشمس والقمر على القمر .
وكذلك العُمران . إنما هما أبو بكر وعمر^(٣) . إلا أنه رد ذلك إلى مثل حُكم الزيدَين إذا جمعهما على اسم واحد .

وأنت إذا قلت : (هذا زيد مقبل) تريد : هذا واحد ممن له هذا الاسم ، ولا تقصد إلى علم بعينه - كان ذلك على منهاج ما ذكرنا في التثنية .

فأما المضاف من الأسماء الأعلام فإنه لا يكون في التثنية والجمع إلا معرفة . تقول : هذا عبد الله ، وهذان عبدا الله ، وهؤلاء عبدا الله ، وعبيد الله ، وعبياد الله ، ولأذن العبد أعبد الله ؛ لأن هذا تعرفه بأنه مضاف إلى معرفة . فالذي يعرفه معه .

(١) في الكامل ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣١ : « وقوله : عشية سال المبردان كلاهما يريد المبرد وما يليه مما جرى مجراه والعرب تفعل هذا في الشيئين إذا جرى في باب واحد قال الفرزدق : أخذنا بأطراف السماء عليكم لنا قمرها والنجوم الطوالع يريد الشمس والقمر ، لأنهما قد اجتمعا في قولك النيران وغلب الاسم المذكور وإنما يؤثر في مثل هذه الخفة »

البيت من قصيدة للفرزدق في الديوان ص ٥١٦ - ٥٢٢ وفي التمام ص ١٠٧ .
(٢) ذكر المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢١٨ - ٢١٩ يوم جبلة الذي قتل فيه لقيط بن زارة ، وأسر حاجب بن زارة . أسره الزهدمان (زهدم العسبي ، وكردم أخوه) ومعهما مالك ذوالرقبة . وقد تعقب علي بن حمزة في التثنية كلام المبرد ، ذكر القصة بتفصيل واف من طريقين ، وذكر أن الزهدمين هما زهدم وقيس ابنا حزن بن وهب بن عوير بن راحة العبسيان ، وقد اختلفا في أسر حاجب بن زارة مع مالك ذى الرقبة . ثم ذهبوا إلى قيس بن زهير ، ثم ذكر ما كان بين قيس بن زهير وبين الزهدمين من غضب فأنشد قيس شعرا مطلعها بيت الشاهد وقد ذكر ابن حمزة هذا الشعر بروايتين عن طريقين

والنظر اللسان (زهدم) ، والنقائض ج ١ ص ٨٦ و ج ٢ ص ١١٣ ، والاشتقاق ص

٢٨٠ و ٥٥٤

(٣) انظر الكامل ج ٢ ص ١٣١ ، ج ٨ ص ٥ وتعليق رقم ٢ من ص ٢٢٣

كذلك هذا غلام زيد ، وهذان غلاما زيد .

وكذلك ما كان منه كنية . تقول : هذا أبو زيد . وهذان أبوا زيد ؛ لأنك تريد :
/هذان المعروفان بهذا الاسم ، وصاحبها هذه الكنية ؛ وهؤلاء أبو زيد (١) ، وآباء زيد . لا يكون
إلا ذلك .

ومثله : هذان ابنا عم . وهذان ابنا خالة (٢) : أي كل واحد منهما مضاف إلى هذه القرابة .
فإن أردت ألا تُخبر عن الكنية نفسها ، ولكن تُخبر أن كل واحد منهما أو منهم له
ابن يقال له زيد - قلت : هذان أبوا الزيدين وهؤلاء آباء الزيدين . تخبر أنهم آباء هؤلاء القوم .
كقولك : هاتان دارا الرجلين ، ومنزلا أخويك .
والفصل بين هذا والأول ، أنك توميء في هذا الموضع إلى شخصين أو إلى شخصٍ تُضيف
إليها .

وأنت في الأول إنما تقصد إلى كنية يُعرف بها واحد أو اثنان أو ثلاثة ، ولا توميء إلى
شخص هذا الاسم له .
فعلى هذين المعنيين مجرى هذا .

(١) قالوا في أب أبون ، وفي أخ أخون وانظر المقتضب ج ٢ ص ١٧٤

(٢) في اصلاح المنطق ص ٣١٢ : « تقول : هما ابنا عم ولا تقل : هما ابنا خال ، وتقول :
هما ابنا خالة ، ولا تقل هما ابنا عمه » .

وفي اللسان (عم) : « قال ابن بري يقال ابنا عم ، لأن كل واحد منهما يقول لصاحبه :
يا ابن عمي ، وكذلك ابنا خالة ؛ لأن كل واحد منهما يقول لصاحبه : يا ابن خالتي ، ولا يصح
أن يقال هما ابنا خال ، لأن أحدهما يقول لصاحبه : يا ابن خالي والآخر يقول له : يا ابن
عمتي ، فاختلغا . ولا يصح أن يقال : هما ابن عمه ، لأن أحدهما يقول لصاحبه : يا ابن عمتي
والآخر يقول له : يا ابن خالي » .

وأقول : لو تزوج كل من زيد وعمرو أخت الآخر لكان ابناهما ابني عمه وابني خال .

هذا باب

الظروف من الأمكنة والأزمنة

ومعرفة قسَمِها ، وتمكُّنُها ، وامتناع ما يمتنع منها
من التصرف ، ويُقال من الصرف

/ إعلم أن الظروف مُتَضَمِّنَةٌ للأشياء ، فما كان منها معه فِعْلٌ أو شَيْءٌ في معنى الفِعْلِ فمجره
مَجْرَى المفعول . فإن أطلقت الفِعْلُ عليه نصبتَه ، وإن جعلته له أو شغلته عنه رفعتَه : ونَصَبُهُ -
إذا انتصب - على أنه مفعول فيه .

٤
٦١٢

وذلك قولك : سرت يوم الجمعة ، وجلست خلف زيد ، ودون عبد الله ، وقدام أخيك .
فهذه كلها مفعول فيها بأنك جلست في هذه المواضع ، وسرت في هذا الحين .

فإن شغلت الفِعْلَ قلت : يوم الجمعة سرت فيه ، ومكانكم قمت فيه ؛ كما تقول :
عبد الله تكلمت فيه ، وزيد شغعت فيه ، وأخوك مررت به .

من رأى نصب هذا نصب الظروف بما سذكروه بعد هذا الباب إن شاء الله .

وذلك أن قولك : زيد مررت به ابتداءً وخبر ، (ومررت به) في موضع قولك
(منطلق) إذا قلت : زيد منطلق .

وكذلك : مكانكم قمت فيه ، ويوم الجمعة سرت فيه بمنزلة قولك : يوم الجمعة مبارك
ومكانكم حسن .

وإذا كان الفِعْلُ له / فكذلك . تقول : مضى يوم الجمعة ، وحسن مكانكم ؛ لأنها
أسماء كزيد وعمر ، وإن كانت مواضع للأشياء .

٤
٦١٣

فأما ما يكون في معنى الفِعْلِ ، فينتصب به فنحو قولك : المال لك يوم الجمعة ؛ لأن

مضناه : تَمَلَّكَ ، وزيد في الدار يومنا هذا ؛ لأنَّ معناه الاستقرار ، وزيد صديق عبد الله
اليوم ؛ لأنَّ معناه أَنَّهُ يُؤَاخِيهِ في هذا اليوم (١) .

واعلم أَنَّ الظروف من المكان تقع الأسماء والأفعال
فأما وقوعها للأسماء فلأنَّ فيها معنى الاستقرار .

تقول : زيد خَلَفَكَ ، وزيدُ أَمَامَكَ ، وعبدُ الله عندكم ؛ لأنَّ فيه معنى استقرَّ عبد الله
عندك .

[فأما الظروف من الزمان فإنها لا تتضمَّن الجثث ؛ لأنَّ الاستقرار فيها لا معنى له .

ألا ترى أنك تقول : زيد عندك يوم الجمعة (٢) [لأنَّ معناه زيد استقرَّ عندك في هذا
اليوم . واو قلت : زيد يومَ الجمعة لم يستقم ، لأنَّ يوم الجمعة لا يخلو منه زيد ولا
غيره فلا فائدة فيه ، ولكن القتال يومَ الجمعة ، واجتماعكم يومَ الجمعة ، واجتماعكم يوم

(١) لابن الشجري رأى غريب في ناصب الظرف قال في أماليه ج ٢ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ :
« والناصب للظروف أحد شيئين :

الأول فعل ظاهر أو ما قام مقامه من اسم فاعل أو اسم مفعول أو مصدر .

فالفعل كقولك : خرجت يوم الجمعة أمام زيد .

وما قام مقام الفعل قولك : زيد منطلق الساعة وراء بكر وانطلاق زيد اليوم خلفك

اعجبني ، وفرسك مركوب غدا فرسخا .

وقد يعمل ظرف المكان في ظرف الزمان كقولك : زيد في داره اليوم ، وتقدمه عليه

فتقول : الساعة زيد خلفك ، فتعمل فيه معنى الفعل مقدما ، كما عملته فيه مؤخرا . فمن

اعماله فيه مقدما قولهم : كل يوم لك ثوب ومثله في التنزيل (هنالك الولاية لله الحق)

الا ترى أن هنالك مشاربه الى يوم القيامة .

فان كان المبتدأ اسم حدث ، وجئت بعده بظرفين : زمانى ، ومكانى ، كقولك : القتال يوم

السبت خلف المدينة جاز أن يعمل كل واحد منهما في الآخر . فاذا عملت ظرف الزمان

فالتقدير : القتال واقع يوم السبت خلف المدينة . فاذا عملت ظرف المكان فالتقدير :

القتال واقع خلف المدينة يوم السبت . وانما جاز أن تعمل كل واحد من هذين الطرفين في

الآخر ، لأن الكلام يتم بظرف الزمان خيرا ، كما يتم بظرف المكان . . . »

وانظر الرضى ج ٢ ص ٢٠٤ - ص ٢٠٥ .

(٢) تصحيح السيرافى

كذا ، وموعدكم اليوم يا قتي ؛ لأنها أشياء تكون في هذه الأوقات ، وقد كان يجوز أن تخلو منها (١) .

ولو / قلت : زيد أخوك يوم الجمعة ، وأنت تريد النسب لم يجز ؛ لأنه ليس فيه معنى فعل ؛ فلا يكون له وجه فائدة ، ولكن إن قلت : زيد أخوك يوم الجمعة ، تريد به الصداقة كان جيدا ؛ لأنك قلت : يوأخيك في هذا اليوم ، فعلى هذا تجرى هذه الأشياء (٢) .

واعلم أن هذه الظروف المتمكنة يجوز أن تجعلها أسماء فتقول : يوم الجمعة قمته ، في موضع قمت فيه ، والفرسخ سرته ، ومكانكم جلسته ، وإنما هذا اتساع ، والأصل ما بدأنا به لأنها مفعول فيها ، وليست مفعولا بها . وإنما هذا على حذف حرف الإضافة .

ألا ترى أن قولك : (مررت بزيدا) لو حذف الباء قلت : مررت زيدا ، إلا أنه فعل لا يصل إلا بحرف إضافة . وعلى هذا قول الله عز وجل : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) (٣) إنما هو - والله أعلم - من قومه . فلما حذف حرف الإضافة ، وصل الفعل فعمل . وقال الشاعر :

مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرِّعَازِعُ (٤)

(١) تقدم في ج ٣ ص ٢٧٤ ، ج ٤ ص ١٣٢ .

(٢) تقدم في ج ٣ ص ٢٧٤ ، والمناسب أن يقول : كأنك قلت يوأخيك

(٣) تقدم حديثه عن الآية في ج ٢ ص ٣٢١ ، ٣٤٢ وقد مثل بالآية سيبويه أيضا ج ١ ص ١٦

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٨ على أن الأصل اختيار من الرجال ، فحذف من

وعدى الفعل الى مفعولين .

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ١ ص ١٣٧ .

الرعازع : جمع زرع كجعفر وهي الريح التي تهب بشدة عنى بذلك الشتاء .

سماحة ، وجودا مصدران منصوبان على المفعول لأجله . كأنه قيل : اختير من الرجال

لسماحته وجوده ، ويجوز أن يكون حالين أو تمييزين .

وأراد بقوله : منا أباه غالبا فإنه كان جوادا .

والبیت مطلع قصيدة للفرزدق في ديوانه ص ٥١٦ - ٥٢٢

وروايته في الديوان ومنا وكذلك في الكامل وروى في سيبويه والمقتضب منا بالخرم

وانظر الخزاعة ج ٣ ص ٦٧٢ - ٦٧٣ .

/ يريد : من الرجال . وقال الآخر :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ (١)

يريد : بالخير . وقال :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ (٢)

يريد من ذنب . فهذا على هذا .

فمما جاء مثلاً ما وصفت لك في الظروف قوله :

ويومٍ شهدناه سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلًا سِوَى الطَّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ (٣)

يريد : شهدنا فيه .

فأما قول الله عز وجل : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) فَإِنَّ تَأْوِيلَهُ - والله أعلم - بل مكرهم في

الليل والنهار ، فأضيف المصدر إلى المفعول ؛ كما تقول : رأيت بناءً دارك جيّداً ، فأضفت البناء إلى الدار ، وإنما البناء فعل الباني (٤) .

وكذلك : ما أَحْسَنَ خِيَاطَةَ ثَوْبِكَ ، والفعل إنما هو للفاعل ، وجازت إضافته إلى المفعول ؛

لأنه فيه يحل ، والمفعول فيه كالمفعول به ، قال الشاعر :

/ لَقَدْ لُمْتَنِي يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السَّرِيِّ وَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ الْمُطِيِّ بِنَائِمٍ (٥)

والمعنى : بنائم المطي فيه . ومثله :

فَنَامَ لَيْلِي وَتَقَضَّى هَمِّي (٦)

ويروى : وتجلّى . وقال :

أَمَّا النَّهَارُ فَنِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي جَوْفٍ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ (٧)

(١) تقدم في ج ٢ ص ٣٦ ، ٨٦ ، ٣٢١

(٢) تقدم في ج ٢ ص ٣٢١

(٣) تقدم في ج ٣ ص ١٠٥ ، ١٠٧

(٤) ذكر الآية في ج ٣ ص ١٠٥ وأحال على ما هنا

(٥) تقدم في ج ٣ ص ١٠٥

(٦) تقدم في ج ٣ ص ١٠٥

(٧) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٨٠ على أنه أخبر عن النهار بكونه في سلسلة وعن الليل

باستقراره في جوف منحوت اتساعاً ومجازاً .

فهذه الظروف من الزمان والمكان ، ما كان يقع منها معرفةً ونكرةً ، ويصرفُ - فهو كزيد وعمرو ، يجوز أن تجمله فاعلاً ومفعولاً مصححاً ، وعلى السعة .
فأما المصحح فنحو قولك : شهدت يومَ الجمعة ، ووافيت يومَ السبت ويومَ الأحد ، وقاسيت يوماً طويلاً .

وأما على السعة فقولك : يومَ الجمعة ضربته زيدا ، تريد : ضربت فيه زيدا ، فأوصات الفعل إليه .

فإن أجرته - إذا جعلته مفعولاً - مُجرى ما لم يُسمَّ فاعله - قلت : سيرَ يزيد يومان ، وسيرَ على فرسك ليلتان . أقمت ذلك مُقامَ الفاعل ، كما تقول : دَخَلَ يزيد الدارَ .

وما أجرته من هذه / الأسماء ظرفاً انتصب في هذا الموضع بيانه مفعول فيه ، فقلت : سيرَ يزيد يومين ، لأنك أردت أن السير وقع في يومين ، وأقمت (يزيد) مُقامَ الفاعل وإن كان معه حرف خفض ؛ لأنَّ قولك : سيرَ يزيد ، بمنزلة قولك : ضربَ زيد . ولهذا موضع (١) نذكره فيه سوى هذا إن شاء الله .

وما كان من هذا من أسماء المكان فذلك مجراه . تقول : سيرَ يزيد فرسخان ، وسيرَ زيد خلفك ، وسيرَ يزيد أمامك ، وسيرَ يزيد المكان الذي تعلم .

واعلم أن من هذه الظروف ظروفاً لا يجوز أن يكون العمل إلا في جميعها ، وإنما ذلك على مقدار القصد إليها .

فمما لا يكون العمل في بعضه دون بعض قولك : صمت يوماً . لا يكون الصوم إلا منتظماً لليوم ؛ لأنه حُكْم الصوم ، وإنما معناه : أمسكت عن الطعام والشراب يوماً .

= الساج : شجر بالهند

وصف محبوباً يقيد بالنهار ، ويوضع بالليل في خشبة منحوتة .

ورواية سيويه : في قصر منحوت ورواية الأعمى والابيات المشكلة كرواية المقتضب

انظر الابيات المشكلة ص ٧١ .

ولم ينسب البيت لقائل معين

(١) تقدم في ج ٣ ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، ج ٤ ص ٥١

وكذلك : برت فرسخاً : وميلاً لأنك مُوقَّت ، وإنما تريد أن تُخبر بمبلغ سيرك .

وتقول : لقيت زيدا / يَوْمَ الجمعة فيكون اللقاء في بعض اليوم ؛ لأنك لست بموقَّت :
إنما أنت مُورِّخ .

ولو قيل لك : كم يوماً لقيت زيدا ؟ فقلت : شهراً - لجرى جواباً لـ « كم » ؛
لأن معناه ثلاثون يوماً . وإنما « كم » سؤال عن عدد (١) .

وإن قيل : متى لقيت زيدا ؟ فقلت شهراً - لم يجز ؛ لأن اللقاء لا يكون إلا في بعض
شهر . وإنما قال لك : (متى) لتوقِّت له فتعرِّفه (٢) . فإنما جواب ذلك يَوْمَ الجمعة ، أو
شهر رمضان ، أو ما أشبه ذلك .

و (أين) في المكان بمنزلة (متى) في الزمان ، و (كم) داخلة على كلِّ عدد ؛ كما أن
(كيف) مسألة عن كلِّ حال .

* * *

فأما الظروف التي لا تتمكن فنحو : ذات مرة (٣) ، وبُعَيَدَاتِ بَيْنِ (٤) ، وسَحَرٍ إِذَا

(١) في سيبويه ج ١ ص ١١٠ : « باب وقوع الأسماء ظرفاً وتصحيح اللفظ على المعنى
فمن ذلك قولك : متى يسار عليه ؟ وهو يجمله ظرفاً فيقول : اليوم أو غداً أو بعد غد أو يوم
الجمعة .

وتقول : متى سير عليه ؟ فيقول أمس ، وأول من أمس فيكون ظرفاً على أنه كان السير
في ساعة دون سائر ساعات اليوم أو حين دون سائر أحيان اليوم .
ويكون أيضاً على أنه يكون السير في اليوم كله . .

ومما لا يكون العمل فيه من الظروف الا متصلاً في الظرف كله قولك : سير عليه الدهر ، والليل
والنهار والأبد . وهذا جواب لقوله : كم سير عليه ؟ إذا جملة ظرفاً . .
ويدلك على أنه لا يجوز أن يجعل العمل فيه في يوم دون الأيام وفي ساعة دون الساعات
أنك لا تقول : لقيته الدهر والأبد وأنت تريد يوماً منه ، ولا لقيته الليل وأنت تريد لقاءه في ساعة
دون الساعات وكذلك النهار . . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١١١ : « أما (متى) فإنما تريد بها أن يوقت لك وقتاً ، ولا تريد بها
عدداً فإنما الجواب فيه اليوم أو يوم كذا أو شهر كذا أو سنة كذا أو الآن أو حينئذ وأشبه هذا »
وانظر الرضى ج ١ ص ١٧٠

وللمبرد مناقشة في الظروف التي تكون جواباً لكم وجواباً لمتى ورد عليه ابن ولاد انظر
الانتصار ص ٦٤ - ٦٨

(٢) تقدم في ج ٣ ص ١٠٣ (٤) تقدم في ج ٢ ص ٢٧٨ ، ج ٣ ص ١٠٣

أردت سحر يومك (١) ، وبكرًا (٢) ، وكذلك عَشِيَّةٌ ، وعتمة ، وذا صباح ، وكلُّ ما كان من معنى عَشِيَّةٌ ، وضحوة (٣) ، وكذلك أمْس (٤) .
ومن المكان نحو : عند (٥) ، وحيث (٦) وكلُّ ما كان في معناها ثَمًّا لا يَخُصُّ موضعاً . وهذه جُمَلٌ يُؤْتَى على تفصيلها إن شاء الله .

(١) تقدم في ج٣ ص ١٠٣

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١١٥ : « ومثل ذلك سير عليه بكرًا ألا ترى أنه لا يجوز لك موعذك بكر ، ولا مذ بكر ، والبكر لا يتمكن في يومك ، كما لم يتمكن ذات مرة ، وبعيدات بين »
البكر : بمعنى البكرة كما في اللسان .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١١٥ ، وكذلك ضحوة في يومك الذي أنت فيه يجرى مجرى عشية يومك الذي أنت فيه .

وكذلك سير عليه عتمة إذا أردت عتمة ليلتك ، كما تقول صباحا ، ومساء وبكرًا .
وكذلك سير عليه ذات يوم ، وسير عليه ذات ليلة بمنزلة ذات مرة ، وكذلك سير عليه ليلا ونهارا إذا أردت ليل ليلتك ، ونهار نهارك .

وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٥١ « والقسم الثالث وهو الذي ينصرف ولا يتصرف أسماء وأوقات الزمواها الظرفية ، فلم يرفعوها ، ولم يجر وما وهي : صباح ، وعشاء ، وضحوة ، وعتمة .
تقول : خرجت عتمة ، وخرج زيد ضحوة ، وعشاء إذا أردت ضحوة يومك أو يوم غيره بعينه ، وكذلك تريد عتمة ليلتك أو ليلة بعينها . »

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٧١ « ومن المعربات غير المتصرفة ماعين من غدوة ، وبكرة وضحوة ، وبكر ، وسحر ، وسحير ، وعشية ، وعتمة ، ومساء ، وصباح ؛ ونهار ؛ وليل وأعنى بالتعيين أن تريد غدوة يومك وبكر ته وضحاها ، وبكره ، وسحره ، وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها . »

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٤٢ - ٤٣ .

(٤) في أمالي الشجرى ج ٢ ص ٣٦٠ « وأما أمْس فأكثر العرب ضمنوه معنى لام التعريف ، فصار معرفة بدلالة وصفهم آياه بالمعرفة في قولهم : خرجت أمْس الأحداث . . . ومنهم من عدله عن الألف واللام . . . »

ومن بناء من العرب ، فنكره ، أو أضافه ، أو أدخل عليه الألف واللام أعربه ، فقال : رب أمْس معجب لنا ، وما كان أطيب أمْسنا ، وأمْسنا أعجبنى ، وإن الأمْس راقنى . . . وإنما استحق الاعراب في هذه الأحوال الثلاث لزوال تضمينه معنى لام التعريف .

وانظر سيبويه ج ٢ ص ٤٣ وابن يعيش ج ٤ ص ١٠٦ والرضى ج ٢ ص ١١٧ والخزانة ج ٣ ص ٢٢٢-٢٢٣ .

(٥) ذكرها في ج٣ ص ١٠٣ وسعيد ذلك مع التعليل ص ٦٢٢ .

(٦) سيعلل لعدم تمكنها في ص ٦٢٧ .

فمثلُ خلف ، وأمام ، وقدام يجوز أن تقع أسماء غير ظروف / وذلك فيها قليل لما أذكره (١).
ومثل اليوم ، واللييلة ، والفرسخ ، والميل ، والنحو والناحية (٢) .
وما كان اسماً ليوم نحو : الثلاثاء ، والأربعاء فأكثر تصرفاً (٣) في الأسماء لما أذكره
لك إن شاء الله .

علم أن كل فعل - تعدى ، أو لم يتعد - فإنه متعد إلى ثلاثة أشياء :
إلى المصدر ؛ لأنه منه مشتقٌ وعليه يدلُّ ، وذلك قولك : قمت قياماً ، وقعدت قعوداً ؛
لأنك إذا قلت : قمت قياماً فإنما ذكرت أنك قد فعلت القيام فهو لازم للفعل .
وإذا قلت : (قمت) لم تدل على مفعول ؛ فلذلك لم يتعد .
ألا ترى أنك تقول : ضربت ، فتدل على أن لفعلك من قد وقع به ؛ فلذلك تعدى
إلى مفعول . فالفعل لا يتعدى إلا بما فيه من الدلالة عليه . فكل فعل لا يخلو من مصدره .
وبلى المصدر الزمان . فكل فعل يتعدى إلى الزمان ، وذلك أنك إذا قلت : (قمت) دلت
على أن فعلك فيما مضى من الدهر .
وإذا قلت : أقوم ، وسأقوم - دلت على أنك ستفعل فيما يستقبل من الدهر . فالفعل

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٧ : « وأما الخلف ، والامام ، والتحت والدون فتكون أسماء
وكينونة تلك أسماء أكثر وأجرى في كلامهم » وقال في ص ٢٠٤ : « فأما الخلف والامام والتحت
فهن أقل استعمالاً في الكلام أن تجعل أسماء وقد جاءت على ذلك في اللام والأشعار » وكلام سيبويه
يعارض بعضه بعضاً وقال الشجرى ج ٢ ص ٢٥٢ « فأما ظروف المكان فمنها أيضاً ما يتصرف ويتصرف
كخلف ، وأمام ووراء ، وقدام »

وانظر ابن عيش ج ٢ ص ٤٤ والمقتضب ج ٣ ص ١٠٢

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٠١ : « باب ما ينتصب من الأماكن . . . وهو ناحية الدار وهو
ناحيتك وهو نحوك ، وهو مكانا صالحا . . . »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٨ : « وأما الوقت والساعات والأيام والشهور والسنون وما
أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر فهو قولك : القتال يوم الجمعة . . .
وان شئت رفعت ، فجعلت الآخر الأول ، وكذلك اليوم الجمعة ، واليوم السبت ، وان شئت رفعت
فأما اليوم الأحد واليوم الاثنين فإنه لا يكون الارتفاع ، وكذلك إلى الخميس ، لأنه ليس بممسول
فيه . كأنك أردت أن تقول : اليوم الخامس والرابع . . . »

إِنَّمَا هُوَ مَبْنِيٌّ لِلدَّهْرِ بِأَمثلته ، ذ (فَعَلَّ) لما مضى منه . و (يَفْعَلُ) يَكُونُ لما أَنْتَ فِيهِ / ولما لم يقع من الدهر ؛ فلذلك تقول : سرت يوماً ، وسأسير يوم الجمعة لَأَنَّهُ لا يَنْفَكُ مِنْهُ .

والمكان لا يخلو فِعْلٌ مِنْهُ ، وهو أَبْعَدُ الثَّلَاثَةِ (١) ، لَأَنَّ الفِعْلَ ليس مَبْنِيٌّ مِنْ لَفْظِهِ ، ولا للمكان ماخِصٌ وَمُسْتَقْبَلٌ فَيَكُونُ الفِعْلُ لما مضى مِنْهُ ولما لم يَمْضِ . واكْتَنَكَ إِذَا قَلْتَ : فَعَلْتَ ، أَوْ أَفْعَلْ - عُلِمَ أَنَّ للحدث مكاناً ؛ كما عُلِمَ أَنَّهُ فِي زَمَانٍ .

فَإِنْ كَانَ المَكَانُ تَمَّا لا يخلو الحدث مِنْهُ - حَصَرَهُ حَصَرَ الزَمَانِ ، وَتَعَدَّى الفِعْلُ إِلَيْهِ .

- وَإِنْ كَانَ المَكَانُ مَخْصُوصاً ، لم يَتَعَدَّ إِلَيْهِ إِلَّا كما يَتَعَدَّى إِلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو .

فَأَمَّا المَكَانُ الَّذِي لا يَنْفَكُ الحدث مِنْهُ فَنَحْوُ جَلَسْتَ مَجْلِساً ، وَقَمِيتَ مَكَاناً ضَالِحاً ؛ لَأَنَّهُ لا يَقُومُ إِلَّا فِي مَكَانٍ ، وَإِنَّمَا نَعْتَهُ بَعْدَ أَنْ أُعْمِلَ فِيهِ الفِعْلُ ، وَلا يَجْلِسُ إِلَّا فِي مَجْلِسٍ .

وَكذلك : سرت فرسخاً ؛ لَأَنَّ السَّيْرَ لا يخلو مِنْ أَنْ يَكُونَ فَرَسِخاً أَوْ بَعْضَهُ .

وَجَلَسْتَ خَلْفَكَ لا يَنْفَكُ مِنْهُ شَيْءٌ أَنْ يَكُونَ خَلْفَ وَاحِدٍ ، وَإِنَّمَا أَضَافُهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُطَاقاً ، وَكذلك : قمت أَمَامَكَ ، وَنَحْوَهُ .

فَإِنْ قَالَ : جَلَسْتَ الدَّارَ يَا فَتَى ، أَوْ قَمِيتَ المَسْجِدَ . / أَوْ قَمِيتَ البَيْتَ لم يَجْزِ ؛ لَأَنَّ هَذِهِ وَاضِعٌ مَخْصُوصَةٌ لَيْسَ فِي الفِعْلِ عَلَيْهَا دَلِيلٌ .

(١) فِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ١٥ : « اعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه ، لأنه إنما يذكر ليبدل على الحدث . ألا ترى أن قولك : قد ذهب بمنزلة قولك : قد كان منه ذهاب ... »

ويتعدى إلى الزمان نحو قولك : ذهب ، لأنه بني لما مضى مِنْهُ ، وما لم يَمْضِ .
فإذا قال ذهب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان ، وإذا قال سيذهب فهو دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان ففيه بيان ما مضى ، وما لم يَمْضِ مِنْهُ ، كما أن فيه استدلالاً على وقوع الحدث وذلك قولك : قعد شهرين ، وسيقعد شهرين ، وتقول : ذهبت أمس ، وسأذهب غداً . . .

ويتعدى هذا الفعل إلى ما اشتق من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان ، لأنه إذا قال ذهب ، أو قعد فقد علم أن للحدث مكاناً وأن لم يذكره ، كما علم أنه قد كان ذهاباً . . . »

وانظر المقتضب ج ٣ ص ١٨٧

فكلُّ ما كان في الجُملة كما يدلُّ عليه الفِعْلُ فهو متعَدٌّ إليه ، وما امتنع من ذلك فهو ممتنع منه .

فَأَمَّا (دخلت البيت) فَإِنَّ البيت مفعول . تقول : البيتُ دخلته (١) . فإن قلت :

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٥ - ١٦ : « وقد قال بعضهم : ذهب الشام شبهه بالمهم إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب . وهذا شاذ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان . ومثل ذهب الشام دخلت البيت » .

تعرض المبرد لنقد كلام سيبويه فقال :

« ومن ذلك قوله في دخلت البيت أنه حذف منه حرف الجر وإنما البيت هاهنا مفعول صحيح كما قال الله - جل ثناؤه - (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين) وقد مضى تفسير هذا فيما مضى من قبل فلذلك أمسكنا عنه هاهنا .

والماضي الذي أشار إليه المبرد كان في ص ٧ وسقط هناك ويقول الناسخ إن الساقط مقدار ورقة .

وقد بقي بعد السقط طرف من رد ابن ولاد نسوقه هنا :

كما أن ذهبت أصلها ألا تتعدى إلا بحرف . ويدلُّ على ذلك أن مصدرها مصدر ما لا يتعدى وهو فَعُول تقول : دخل دخولا ، كما تقول : قعد قعودا ، وجلس جلوسا ، وذهب ذهبوا . ففَعُول مصدر ما لا يتعدى من الأفعال .

ألا ترى أن سيبويه قال في باب بناء الأفعال التي هي أعمال تتعدى إلى غيرك ومصادرهما : إن فعولا إنما يكون لما لا يتعدى ، نحو قعد قعودا ، وجلس جلوسا ، وثبت ثبوتا ، وذهب ذهبوا ، وقد قالوا الذهب ، والثبات .

وأما تولهم : دخلته دخولا ، ولجته ولوجا فكان الأصل ولجت فيه ، ودخلت فيه ، إلا أنهم حذفوا (في) ، كما قالوا : ثبتت زيدا يريدون عن زيد فحذفوا (عن) هاهنا .

هذا معنى قول سيبويه : إن ذهبت الشام مثل دخلت البيت .

أراد به أن حرف الجر حذف مع ذهبت ، كما أنه حذف مع دخلت وليس بين واحد من الاسمين وغيره فرق في الأصل إلا أن العرب ربما استعملت الحذف في بعض الأشياء أكثر من بعض ، فيتوهم بذلك المتوهم أن ما استعمل فيه الحذف أكثر أصله التعري ، وليس الأمر كذلك ، وإنما يكون كثرة الحذف على قدر كثرة الاستعمال ، وربما استعمل الشيء محذوفا ، ولم يتكلم بالأصل البتة .

فأما ذهب ودخل فقد استعمل معهما الوجهان : أعني حذف حرف الجر وإثباته ، كقوله : دخلت في الدار ودخلت الدار وذهبت إلى الشام وذهبت الشام .

وأما قوله : كل ما كان مثل البيت فهو بيت وليس كل ما كان مثل الشام فهو شام فلا وجه له لأن تعدى الفعل إلى النكرة والمعرفة سواء بحرف أو بغير حرف . تقول دخلت مكة ، ودخلت في مكة ، ودخلت بيتا حسنا وفي بيت حسن ، كذلك ما كان مثله .

انظر الانتصار. ص ٦-٧-٨ ، ص ٥٧ =

فقد أقول : دخلت فيه . قيل : هذا كقولك : عبد الله نصحت له ونصحت (١) ،
 وخشنت صدره ، وخشنت بصدرة (٢) فتعديبه إن [شنت] بحرف ، وإن شنت أوصلت
 الفعل ، كما تقول : نبأت زيدا يقول ذلك ، ونبأت عن زيد . فيكون نبأت زيدا
 مثل أعلمت زيدا ، ونبأت عن زيد مثل خبرت عن زيد (٣) .

وقال الشجرى ج ١ ص ٣٦٧ - ٣٦٨ : وما حذفوه منه (الى) قولهم : « دخلت البيت ،
 وذهبت الشام ، ولم يستعملوا ذهب بغير (الى) الا للشام ، وليس كذلك دخلت بل هو مطرد في
 جميع الامكنة ، نحو : دخلت المسجد ، ودخلت السوق .

فمذهب سيبويه أن البيت ينتصب بتقدير حذف الخافض ، وخالفه في ذلك أبو عمر الجرمي
 فزعم أن البيت مفعول به مثله في قولك : بنيت البيت ، واحتج أبو على المذهب سيبويه بأن نظير
 دخلت وتقيضه لا يصلان الى المفعول الا بالخافض ٠٠ »

وانظر الرضى شرح الكافية ج ١ ص ١٧٠ ج ٢ ص ٢٥٣ والمغنى ج ٢ ص ١٤٢ .

(١) في اصلاح المنطق ص ٢٨١ : « وتقول : نصحت لك وشكرت لك . فهذه اللفظة الفصيحة .
 قال الله - جل وعز - (أن اشكر لى ولوالديك) وقال في موضع آخر (وأنصح لكم) ، ونصحتك
 وشكرتك لفة ، قال النابغة الذبياني :

نصحت بنى عرف فلم يتقبلوا رسولى ولم تنجح لديهم رسائلى

وانظر ص ١٩٤ ، ج ٢ ص ٥٩ من تهذيبه ، والمخصص ج ١٤ ص ٧٣ وشرح أدب الكاتب
 للجواليقى ص ٣٠٦ والاعتصاب ص ٢٦٥ .

(٢) معنى خشن : أوغر صدره وانظر الخصائص والتعليق عليها ج ٢ ص ٢٧٨ وهو من أمثلة
 سيبويه وتقدم في ص ٧٣ ، ١١١ ، ١٥٣ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٧ : (كما تقول نبئت زيدا يقول ذلك ، أى عن زيد) .

وتقدمه المبرد بقوله :

« وليس كذلك ، لأن نبات زيدا معناه : أعلمت زيدا ، ونبئت زيدا أعلمت زيدا . وإن قال قائل:
 نبئت عن زيد قائما وضعه موضع حدثت فمبنى على ضربين لا يحمل الكلام الا على وجهه »

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : وأما قول أبى العباس ان معنى نبئت عن زيد غير معنى نبئت زيدا قال : لأن نبات
 زيدا معناه : أعلمت زيدا فهذا المفعول اذا رد الفعل الى مالم يسم فاعله قام مقام الفاعل ،
 وتعدى عن : أن يدخل في المفعول الثانى اذا سميت الفاعل وفي المفعول الاول اذا لم يسم
 الفاعل ، فتقول : نبات زيدا عن عمرو بكذا وكذا ، ونبئت عن زيد بكذا وكذا .

وكذلك اذا عديتها ، وحذفت (عن) قلت : نبات زيدا كذا وكذا ، ونبأت زيدا عمرا يفعل
 كذا وكذا ، وكذلك أعلمت بمنزلتها تقول : أعلمت عن زيد بكذا وكذا ، وأعلمت زيدا يفعل
 كذا وكذا .

ألا ترى أن (دخلت) إنما هو عمل فعلته ، وأوصلته إلى الدار ، لا يمتنع منه ما كان مثل الدار . تقول : دخلت المسجد ، ودخلت البيت . قال الله عز وجل ، (لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) (١) . فهو في التعدي كقولك : عمّرت الدار ، وهدمت الدار ، وأصلحت الدار لأنه فعل وصل منك إليها ، مثل ضربت زيدا .

فعلى هذا تجرى هذه الأفعال في المخصوص والمبهم .

٤ / فأما ما لا يتمكن من ظروف المكان والزمان ، فسأصف لك حروفاً تدل على العلة فيما جرى مجراها ، لتتناول القياس من قرب إن شاء الله .

فأما (عند) (٢) فالذي منعها من التمكن أنها لا تخص موضعاً ، ولا تكون إلا مضافة . فإذا قلت : جلست عند زيد - فإنما معناه : الموضع الذي فيه زيد ، فحيث انتقل زيد فذلك الموضع يقال له عند زيد . فهي بمنزلة (حيث) في أنها لا تخص موضعاً ، إلا أن (حيث) توضح بالابتداء والخبر ، وبالفعل والفاعل ، لعلنا نذكرها إن شاء الله .

= فان كان دخول الحرف مع أعلمت يجعل لها وجهاً غير وجهها إذا تعدت بغير حرف كان الأمر كذلك في نبئت ، لأنه قد زعم أن معناهما واحد . وإذا كان معناهما واحداً في وجهيهما : أعني في دخول الحرف وخروجه منهما فكذلك هو في نبئت فلا يجد لها معنى غير ما ذكره سيبويه ، لأن الانباء هو الاخبار ونحوه .

ولم يوجدنا محمد معنى غير قوله في معنى حدثت إذا جئت بالحرف : أعني حرف الجر . فهل حدثت ، وخبرت ، وأخبرت وأنبأت ، وأعلمت الا متقاربة المعاني وان كانت العرب قد خالفت بين ألفاظها ، وعدت بعضها بغير حرف ، وبعضها بحرف .

وكيفما صرفت هذه الكلمة : أعني نبئت فلا وجه للانباء غير الاخبار ، والاعلام . فقولك نبئت زيدا يفعل ، ونبئت عن زيد أنه يفعل واحد في المعنى وان اختلف اللفظ والتعدي ، وكذلك أعلمت عن زيد أنه يفعل ، وأعلمت زيدا يفعل .

انظر الانتصار ص ٩ - ١٢ - ١٤ .

(١) الفتح : ٢٧ . وانظر شرح الفارقي لتعديده (دخل) في ص ٦٠ - ٦٢

(٢) انظر ج ٣ ص ١٠٣ ، ج ٤ ص ٤٥٦

وهذه تُضاف إلى ما بَعْدَها ، ولا يجوز أن تدخل عليها من حروف الإضافة إلا (مِنْ) (١)
تقول : جئت من عند زيد ، ولا يجوز أن تقول : ذهبت إلى عند زيد ؛ لأنَّ المنتهى غاية
معروفة ، وليس (عند) موضعاً معروفاً .

و(مِنْ) للابتداء ، وليست للمستقر . فهذا أضل (عند) . وإن أَسَمْتَ ، واتساعها نحو
قولك : أنت عندي منطلق ؛ لأنَّ (عند) للحضرة ، وإنما أراد : فيما يحضرنى فى نفسى .

وإنما هذا بمنزلة قولك : على زيد / ثوب . فإنما يريد أنه قد علاه ، ثمَّ تقول : عليه
دَيْن ، تريد أنه قد علاه وقهره .

وكقولك : زيد فى الدار ، أى يحلُّ فيها ، ثمَّ تقول : فى زيد خُصلة حسنة ، فجعلته
كالوعاء لها (٢) .

فلقلَّة تَمَكَّن (عند) لا يجوز أن تجرى مَجْرَى الأسماء غير الظروف . لو قلت : سير
بزيد عندك ؛ كما تقول : سير بزيد أمامك - لم يجوز . ولا تقول : إنَّ عندك حسنٌ ، كما تقول :
إنَّ مكانك حسنٌ .

وكذلك (لدى) لأنَّ معناها معنى عند (٣) . فكلُّ ما كان غيرَ مُتَمَكِّن فى بابهِ
فغيرُ مُخْرَج منه على جهة الاتساع إلى باب آخر .

(١) فى أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٥٣ : « ولا يجوز أن ترفع عندك فان دخل عليها حرف
جر لم يكن الا (من) خاصة . لا يجوز الى عندك وجاء فى التنزيل (فان اتممت عشرا فمن
عندك) » .

وفى الأشباه ج ٢ ص ٧٥ : « قال الأندلسى : الظروف التى لا يدخل عليها من حروف
الجر سوى (من) خمسة : عند ، لدى ، ومع ، وقبل ، وبعد » .
وانظر الدمامينى على المفتى ج ١ ص ٣٠٧ .

(٢) انظر الجزء الأول ص ٥١ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٥ : (وأما ادفعى لدى محذوفة ، كما حذفوا يكن . الا ترى
انك اذا أضفت الى مضمر رددته الى الأصل . تقول من لدنه ، ومن لدنى . فانما لدى كفن) .
وانظر ج ٢ ص ٣١١ .

ألا ترى أن خَلْفَ ، وأمامَ ، وقُدَّامَ ، ونحو ذلك يتصرفن ؛ لأنَّ الأشياء لا تخلو منها ،
وليس الوجه مع ذلك رَفَعَهَا حَتَّى تَضَيِّفَهَا فتقول : خَلْفَ كذا ، وأمامَ كذا ، حتى تعرّف الشيء
بالإضافة .

ولو قلت : سير بزيد خَلْفُ للدار ، أو أمامُ للدار - جاز على بُعد ؛ لأنه نكرة ، وإن كانت
اللام توجب معنى الإضافة ، ولكنك إذا قلت : خَلْفُ لها - جعلته مُبْهِمًا ، ثم علقته بها
كقولك : / هذا غلام لزيد . فقد علمنا أنه في ملك زيد ، وليس المعروف به . فإذا قلت :
غلام زيد فهو مثل أخوزيد ، أى المعروف به ؛ كما قال لبيد بن ربيعة :

فَقَدَّتْ كَيْلَا الْفَرْجَيْنِ تَحَسُّبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا ، وَأَمَامُهَا (١)
والأجود في هذا ألاَّ يَجْرَى إِلَّا ظَرْفًا لِإِهَامِهِ وَإِنْ كَانَ مَضَافًا .

فإذا قلت : خَلْفُكَ واسعٌ - فالرفع لا غيرٌ ، لأنه ليس بظرف ، وإنما خبرت عن الخَلْفِ ؛
كما تقول : زيدٌ منطلقٌ .

وكذلك يومُ الجمعة يومٌ مباركٌ .. وإنما الظروف أسماءُ الأمكنة والأزمنة ، فإن وقع فيها
فعلٌ نصبها ؛ كما ينصب زيدًا إذا وقع به ، إلا أن زيدًا مفعول به وهذه مفعول فيها .

وتقول : وسطٌ . رأيتُكَ دُهْنُ يافتي ؛ لأنك خبرت أنه استقر في ذلك الموضع ، فأسكنت
السين ونصبت لأنه ظرفٌ .

= فى أمالى الشجرى ج ١ ص ٢٢١ - ٢٢٢ : (قال أبو الفتح : واستعمل (أبو الطيب) لدن
بغير (من) وهو قليل فى الكلام لا يكادون يستعملونها الا ومعها (من) ، كما جاء فى التنزيل
(من لدن حكيم عليم) (قد بلغت من لسدى عذرا) .
وانظر الدمامينى ج ١ ص ٣٠٨ .

(١) تقدم فى ج ٣ ص ١٠٢ وجاء رفع (أمام) فى قول كعب بن مالك أيضا :
شهدنا فما تلقى لنا من كتيبة ...
يد الدهر الا جبرئيل امامها .
انظر الخزانة ج ١ ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

وتقول : وَسَطُ رَأْسِكَ صُلْبٌ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ غَيْرُ ظَرْفٍ ، وَتَقُولُ : ضَرَبْتَ وَسَطَهُ ؛ لِأَنَّهُ
المفعول به بعينه (١) .

وتقول : حَفَرْتَ وَسَطَ الدَّارِ بَثْرًا إِذَا جَعَلْتَ الوَسْطَ . كَلَّهُ بَثْرًا (٢) ؛ كَقَوْلِكَ : خَرِبَ /
وَسَطَ الدَّارِ .

وَكُلُّ مَا كَانَ مَعَهُ حَرْفٌ خَفِضَ فَقَدْ خَرَجَ مِنْ مَعْنَى الظَّرْفِ ، وَصَارَ اسْمًا صَحَّ
كَقَوْلِكَ : سَرَتْ فِي وَسَطِ الدَّارِ ؛ لِأَنَّ التَّضَمَّنَ لـ « فِي » .

وتقول : قَمَتَ فِي وَسَطِ الدَّارِ ، كَمَا تَقُولُ : قَمَتَ فِي حَاجَةِ زَيْدٍ ، فَتَحَرَّكَ السَّيْنُ مِنْ
(وَسَطٍ) ؛ لِأَنَّهَا هُنَا أَيْسَتْ بِظَرْفٍ .

وتقول فيما كان من الأماكن مُرْسَلًا : أَنْتَ مِنْى عَدُوُّ الفَرَسِ ، وَأَنْتَ مِنْى دَعْوَةُ
الرَّجْلِ ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ : بَيْنِي وَبَيْنَكَ ، وَلَمْ يَرِدْ : أَنْتَ فِي هَذَا المَكَانِ ، فَإِنَّمَا يَنْبِئُ عَنْ هَذَا
مَعْنَاهُ (٣) .

وتقول : مَوْعِدُكَ بِأَبِ الأَمِيرِ ، إِذَا جَعَلْتَهُ هُوَ المَوْعِدَ ، وَتَنْصَبُ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَهُ
ظَرْفًا كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَوْعِدُكَ حَضْرَةَ بِأَبِ الأَمِيرِ أَى فِي ذَلِكَ المَوْضِعِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ
حَضْرَةَ كَانَتْ شَيْئًا عَامًّا .

(١) فِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ٢٠٤ : « وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ المَجْرُورَ بِمَنْزِلَةِ الاسْمِ غَيْرِ الظَّرْفِ أَنَّكَ
تَقُولُ : زَيْدٌ وَسَطُ الدَّارِ وَضَرَبْتَ وَسَطَهُ وَتَقُولُ فِي وَسَطِ الدَّارِ ، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : ضَرَبْتَ
وَسَطَهُ مَفْتُوحًا مِثْلَهُ » .

وَانظُرْ أَمَالِ الشَّجَرِيِّ ج ٢ ص ٢٥٨ وَالمَخْزَانَةَ ج ١ ص ٤٧٨ - ٤٧٩ وَالمَرْصِيَّ ج ١ ص ١٧٣
وَالمَزْهَرَ ج ٢ ص ١٨٦ وَالمَخْصَصَ ج ٢ ص ١٦١ وَالمَخْصَائِصَ ج ٢ ص ٣٦٩ .

(٢) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي القَصْرِيَّاتِ : « إِذَا قُلْتَ : حَفَرْتَ وَسَطَ الدَّارِ بَثْرًا بِالسَّكُونِ فَوْسَطَ ظَرْفٍ ،
وَبَثْرًا مَفْعُولٌ بِهِ .

وَإِذَا قُلْتَ : حَفَرْتَ وَسَطَ الدَّارِ بَثْرًا بِالتَّحْرِيكِ فَوْسَطَ مَفْعُولٌ بِهِ وَبَثْرًا حَالٌ » (المَشْبَاهُ ج ٢
ص ١٨٧) .

(٣) فِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ٢٠٦ : « وَأَمَّا مَا يَرْتَفِعُ مِنْ هَذَا البَابِ فِقَوْلُكَ : هُوَ مِنْى فَرَسِيخَانِ
وَهُوَ مِنْى عَدُوُّ الفَرَسِ ، وَدَعْوَةُ الرَّجْلِ ، وَغَلْوَةُ السَّهْمِ ، وَهُوَ مِنْى يَوْمَانِ ، وَهُوَ مِنْى فُوتِ اليَدِ ،
فَأِنَّمَا فَارَقَ هَذَا البَابَ الأوَّلَ ، لِأَنَّ مَعْنَى هَذَا أَنَّهُ يَخْبِرُ أَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فَرَسِيخَيْنِ ، وَبِوَمَيْنِ وَدَعْوَةَ
الرَّجْلِ . . . » .

وكذلك ما كان من المصادر حيناً فإن تقديره حذف المضاف إليه (١) وذلك قولك :
 موعدك مَقْدِمَ الْحَاجِّ ، وَخُمْوَقَ النِّجْمِ ، وكان ذلك خِلَافَةَ فُلَانٍ ، فالمعنى فى كُلِّ ذَلِكَ : وقت
 خفوق النجم ، وزمن مَقْدِمِ الْحَاجِّ ، وزمن خِلَافَةِ فُلَانٍ . وعلى هذا قال الشاعر :

/ وما هى إلا فى إزارٍ وَعِلْقَةٍ مُعَارَ ابْنِ هَمَامٍ عَلَى حَتَّى خَشَعَمَا (٢)

أى فى هذا الوقت .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : هُوَ مَنِىُّ مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ ، وَمَنْزِلَةَ الْوَلَدِ ، فَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يُقَرِّبَ مَا بَيْنَهُمَا (٣) .
 وَإِذَا قَالَ : : هُوَ مَنِىُّ مَنَاطِ الثَّرِيَّا - فَإِنَّمَا مَعْنَى ذَا أَبْعَدُ الْبُعْدِ (٤) .

قال الشاعر :

وإن بنى حربٍ كما قد عَلِمْتُمْ مَنَاطَ الثَّرِيَّا قَدْ تَعَلَّمَتْ نَجُومُهَا (٥)

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١١٤ « باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار .
 وذلك قولك : متى سير عليه ؟ فيقول مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وخلافة فلان ، وصلاة
 العصر ، فانما هو زمن مقدم الحاج وحين خفوق النجم ولكنه على سعة الكلام والاختصار . »
 اذا كان مقدم الحاج اسم زمان مشتقاً فلا داعى لتقدير مضاف كما يراه أبو حيان وانظر الجزء
 الثانى ص ١٢٢ .

(٢) تقدم فى الجزء الثانى ص ١٢١ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢٠٥ : « باب ماشبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص
 . . . وذلك قول العرب - سمعناه منهم - : هو منى منزلة الشغاف ، وهو منى منزلة الولد ، ويدلك
 على أنه ظرف قولك : هو منى بمنزلة ، فانما أردت أن تجعله فى ذلك الموضع ، فصار كقولك
 منزل مكان كذا وكذا . »

وهو منى مزجر الكلب ، وأنت منى مقعد القابلة وذلك اذا دخل ، فلزق بك من بين
 يدك . »

وقال الرضى ج ١ ص ١٧٠ : (ويكثر حذف (فى) - وان كان شاذاً - من كل اسم مكان يدل
 على معنى القرب أو البعد حتى يكاد يلحق بالقياسى نحو : هو منى مزجر الكلب ، ومناط الشسريا ،
 ومقعد الخاتن ومنزلة الشغاف . »

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٢٠٥ : (وهو منك مناط الثريا »

وقال الشجرى ج ٢ ص ٢٥٤ : (المناط موضع النوط . مصدر نطت الشيء بالشيء ، اذا
 علقت به ، أى هو بالمكان الذى نيطت به الثريا . شبهوا ارتفاع منزلته بارتفاع مكان الثريا «) .

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٦ على نصب مناط الثريا على الظرفية .

يقول : هم فى ارتفاع المنزلة كالشسريا اذا استعلت ، وصارت على قمة الرأس ، ومناطها .
 معلقها فى السماء .

فَجُمْلَةٌ هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ : كُلُّ مَا تَصْرَفُ جَازٌ أَنْ يُجْعَلَ اسْمًا ، وَيَكُونُ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا ،
وَكُلُّ مَا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَزِيدُوا بِهِ عَلَى الظَّرْفِ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ :

فَوَرْدَنَّ وَالْعَبُوقُ مَقْعَدَ رَابِيٍّ وَالضَّرْبَاءُ خَلْفَ النَّجْمِ لَا يَتَتَلَعُّ (١)

فَإِنَّمَا أَرَادَ التَّقْرِيبَ ، وَأَرَادَ : مَقْعَدَ رَابِيٍّ وَالضَّرْبَاءُ مِنَ الضَّرْبَاءِ .

= وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٥٤ - ٢٥٥ : « فيحتمل أن يكون (كما قد علمتم) خبر اسم ان
(مناط الثريا) خبرا ثانيا ، و (قد تعلت نجومها) خبرا ثالثا على أن تعود الهاء الى بنى
حرب ، ويجوز أن يكون كما قد علمتم ، ومناط الثريا خبرين ، وقد تعلت نجومها حالا من الثريا ،
ويجوز أن يكون مناط الثريا حالا من الضمير المحذوف من علمتم ، وعلمتم بمعنى عرفتم ، أى
كما عرفتموهم حالين فى مناط الثريا »

ونسب البيت سيبويه والأعلم الى الأخوص ونسبه ابن الشجرى الى عبد الرحمن بن
حسان .

والأحوص يقال بالخاء المعجمة ، والحاء المهملة وانظر المؤلف والمختلف ص ٤٧-٤٨

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٥ على نصب (مقعد) على الظرفية ،

قال السيرافى : « اعلم ان هذا الباب ينقسم قسمين : أحدهما يراد به تعيين المنزلة من بعد
أو قرب . والآخر يراد به تقدير القرب والبعد .

فأما ما كان من ذلك يراد به تعيين الموضع ، وذكر المحل من قرب أو بعد فإنه يجوز فيه
النصب على الظرف والرفع على خبر الأول تشبيها .

والأكثر فيه النصب . ويدل على ذلك انه تدخل الباء عليه فتقول : هو منى بمنزلة ، كانه
قال : هو منى استقر بمنزلة والباء ، وفى بمعنى واحد وهو منى بمزجر الكلب اذا أردت : هو مهان
مباعد .

فاذا نصبت فالنائب استقر ، واذا رفعت فقلت : هو منى مقعد القابلة جعلته بمنزلة قولك :
هو قريب كمقعد القابلة .

فان قلت : هو منى مناط الثريا فكأنك قلت : هو بعيد »

العيق : كوكب أحمر يطلع حبال الثريا ، وفوق الجوزاء .

المقعد : مكان القعود .

رابي : اسم فاعل من ربا من باب منع بمعنى نلا وارتفع وأشرف .

الضرباء : جمع ضريب ، ككريم وكرماء وهو الذى يضرب بالقداح وهو الموكل بها ، ويقال له

الضارب أيضا .

رابي الضرباء . هو الذى يقعد خلف ضارب قداح الميسر يرتبى فيما يخرج من القداح ،

فيخبرهم به ، ويعتمدون على قوله فيه وهو مأخوذ من ربيثة القوم وهو طليعتهم .

النجم : الثريا ويروى فوق النظم يعنى نظم الجوزاء .

وأما قوله :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِشَيْءٍ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يُسَوِّدُ (١)
فإنما اضطرر ، فأجراه اسما . ولو جاز بمثله في الضرورة لجاز سير به ذو صباح .

يتتلع : يتقدم ، ويرتفع مأخوذ من التلعة .

١ (العيوق مقعد) : جملة اسمية حال من نون و رذن .

يقول : وردت الأثن الماء والعيوق من النجم مقعد رابيء الضرباء من الضرباء ، أى خلفه لا يتقدم وهذا انما يكون فى صميم الحر عند الاسحار وانما قال خلف النجم ، لأنك فى الصيف ترى المجرة عند الاسحار كأنها ملوية فترى العيوق متخلفا عن الثريا، وهذا الوقت الذى أشار إليه هو وقت ورود الوحش الماء ولذلك يكمن الصيادون فيه عند المشارع وتواحيها و (مقعد) و (خلف) منصوبان على الظرفية وقع الأول خبر العيوق والثانى بدلا منه . كأنه أراد والعيوق من خلف النجم مقعد رابيء الضرباء من الضرباء ، فحذف من خلف ، لأن البدل وهو قوله خلف النجم يدل عليه ، كما حذف من الضرباء لأن جملة الكلام يدل عليه . ويجوز أن يكون خلف النجم فى موضع الحال كأنه قال : والعيوق من النجم قريب متخلفا عنه ، ويجوز العكس فيكون خلف النجم خبر المبتدأ ومقعد حالا والعامل فيه الظرف كأنه قال والعيوق مستقر خلف النجم قريبا .

وجملة : لا يتتلع أما خبر بعد خبر وأما حال بعد حال

البيت لأبى ذؤيب الهذلى من قصيدة فى رثاء سبعة أبناء ماتوا فى يوم واحد وهى فى صدر ديوانه ص ١-٢١ وفى جمهرة أشعار العرب ص ٢٦٤-٢٧٣ ، والخزانة ج ١ ص ٢٠١-٢٠٣

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١١٦ على خروج ذى صباح عن الظرفية فجره بالاضافة على لفة خثعم قال (وذو صباح بمنزلة ذات مرة تقول : سير عليه ذا صباح . اخبرنا بذلك يونس عن العرب الا أنه قد جاء فى لفة الخثعم مفارقات مرة ، وذات ليلة . وأما الجيدة العربية فان يكون بمنزلتها)

وفى الخصائص ج ٣ ص ٣٢ أن اضافة (ذو) فى البيت من اضافة المسمى الى اسمه وما زائدة للتعظيم يريد ان الذى يسوده قومه لا يسودونه الا شىء من الخصال الجميلة رآها قومه فيه . وقال أبو الفتح : (ما) مجرورة الموضع لآها وصف لآمر : أى لآمر معتد . ومثله فى ابن يعيش ج ٣ ص ١٢

والبيت نسبه سيبويه الى رجل من خثعم ونسبه الزمخشري فى المفصل ج ١ ص ٢٦٨ والسهيلي فى الروض ١ : ٢٢٠ الى أنس بن مدركة الخثعمى

وانظر الخزانة ج ١ ص ٤٧٦ - ٤٧٨ ج ٢ ص ٥٤٥ وأمثلى الشجرى ج ١ ص ١٨٦

وتفسير مسائل المقتضب للفارقى ص ٤٧ والبيان ج ٢ ص ٣٥٢ ، ج ٣ ص ٢١٨

وللسهيلي رأى مخالف لرأى سيبويه والمبرد فى هذا البيت

انظر الروض الأنف ج ١ ص ٢٢٠-٢٢١

وَأَمَّا قَوْلُنَا فِي (حَيْثُ) إِنَّهَا لَا تَتِمَّكُنْ / فَإِنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى تَفْسِيرٍ عَلَى حِيَالِهَا .

فَذَلِكَ لِأَنَّ (حَيْثُ) فِي الْأَمَكْنَةِ بِمَنْزِلَةِ (حِينَ) فِي الْأَزْمَنَةِ ، تَجْرِي مَجْرَاهَا ، وَتَحْتَاجُ إِلَى مَا يُوَضِّحُهَا ؛ كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْحَيْنِ . إِلَّا أَنَّ (حِينَ) فِي بَابِهَا ، وَهَذِهِ مُدْخَلَةٌ عَلَيْهَا ؛ فَلِذَلِكَ بَنَيْتُ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : قَمَتِ حَيْثُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَقَمَتِ حَيْثُ قَامَ زَيْدٌ ، وَلَا يَجُوزُ قَمَتِ حَيْثُ زَيْدٌ ؛ كَمَا تَقُولُ : قَمَتِ فِي مَكَانِ زَيْدٍ ، وَإِنَّمَا يُوَضِّحُهَا مَا يُوَضِّحُ الْأَزْمَنَةَ .
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : آتَيْكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ ، وَجِئْتُكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ ، وَحِينَ قَامَ زَيْدٌ ، وَجِئْتُكَ حِينَ زَيْدٌ أَمِيرٌ ، وَيَوْمَ عَبْدُ اللَّهِ مَنْطَلِقٌ . فَهَذَا تَأْوِيلُ بِنَائِهَا ؟ (١) .

(١) فِي سَبِيهِ ج ٢ ص ٤٤ : (بَابُ الظُّرُوفِ الْمُبْهَمَةِ غَيْرِ التَّمَكُّنَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا لَا تَضَافُ ، وَلَا تَصْرَفُ تَصْرَفَ غَيْرِهَا وَلَا تَكُونُ نَكْرَةً وَذَلِكَ أَيْنٌ ، وَكَيْفٌ ، وَمَتَى ، وَحَيْثُ ، وَإِذَا ، وَإِذَا ، وَقَبْلُ وَبَعْدُ . فَهَذِهِ الْحُرُوفُ وَأَشْبَاهُهَا لِمَا كَانَتْ مُبْهَمَةً غَيْرِ تَمَكُّنَةٍ شَبِهَتْ بِالْأَصْوَاتِ ، وَبِمَا لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا ظَرْفٍ .) وَقَالَ الشَّجْرِيُّ ج ٢ ص ٢٦٢ : (وَمِنْهَا حَيْثُ وَهُوَ مِنَ الظُّرُوفِ الَّتِي لَزِمَتْهَا الْإِضَافَةُ إِلَى جُمْلَةٍ . فَأَشْبَهَ بِذَلِكَ (إِذَا) . تَقُولُ : جَلَسْتَ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ وَحَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ ، كَمَا تَقُولُ : خَرَجْتَ إِذَا زَيْدٌ جَالِسٌ ، وَدَخَلْتَ إِذَا جَلَسَ زَيْدٌ)

وَقَالَ ابْنُ يَعِيشَ ج ٤ ص ٩٠ : (وَالَّذِي أَوْجِبَ بِنَائِهَا أَنَّهَا تَقَعُ عَلَى الْجِهَاتِ السِّتِ ٠٠ وَعَلَى كُلِّ مَكَانٍ ٠٠ فَضَاهَتْ بِإِبْهَامِهَا فِي الْأَمَكْنَةِ (إِذَا) الْمُبْهَمَةِ فِي الْأَزْمَنَةِ الْمَاضِيَةِ كُلِّهَا ، فَكَمَا كَانَتْ (إِذَا) مُضَافَةً إِلَى جُمْلَةٍ تُوَضِّحُهَا أَوْضَحَتْ (حَيْثُ) بِالْجُمْلَةِ الَّتِي تُوَضِّحُ بِهَا (إِذَا) مِنْ ابْتِدَاءٍ وَخَبَرٍ وَفِعْلٍ وَفَاعِلٍ وَحِينَ افْتَقَرَتْ إِلَى الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا اشْبَهَتْ السِّدَى وَنَحْوَهَا مِنَ الْمَوْصُولَاتِ فِي إِبْهَامِهَا فِي نَفْسِهَا وَافْتَقَرَتْهَا إِلَى جُمْلَةٍ بَعْدَهَا تُوَضِّحُهَا ، فَبَنَيْتُ كِبْنَاءَ الْمَوْصُولَاتِ)
وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ (حَيْثُ) ظَرْفٌ غَيْرٌ مُتَصْرَفٌ وَيُرَى أَبُو الْفَتْحِ فِي الْخَصَائِصِ ج ٣ ص ٥٧ أَنَّ حَيْثُ فَاعِلٌ فِي قَوْلِكَ : يَسْعَى حَيْثُ يَسْعَى .

وَقَالَ الرَّضِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ج ١ ص ١٧١ : (وَقَدْ يَجِيءُ حَيْثُ ، وَإِذَا مُتَصْرَفِينَ ٠٠)

وَقَالَ فِي ج ٢ ص ١٠١ : (وِظْرْفِيَّتُهَا غَالِبَةٌ لِأَنَّهَا لَا لَازِمَةَ ٠)

وَانظُرِ الْمَغْنَى ج ٧ ص ١١٧ ، ج ٢ ص ٦٧ ، وَالْدَّمَامِينِي ج ١ ص ٢٦٧ ، وَالْخَزَائِنَةُ ج ٣ ص ١٤٥ ، ١٥٧

هذا باب

إضافة الأزمنة إلى الجمل

إعلم أنه ما كان من الأزمنة في معنى (إذ) فإنه يُضاف إلى الفعل والفاعل ، وإلى الابتداء والخبر ؛ كما يكون ذلك في (إذ) .

وذلك قولك : جئتكَ إذ قام زيد ، وجئتكَ إذ زيد في الدار .

فعلي / هذا تقول : جئتكَ يومَ زيد في الدار ، وجئتكَ حينَ قام زيد (١) .

وإن كان الظرف في معنى (إذا) لم يجوز أن يُضاف إلا إلى الأفعال ؛ كما كان ذلك في (إذا) .

ألا ترى أنك تقول : آتيتكَ إذا قام زيد ، وإذا طلعت الشمس ، ولا يجوز . آتيتكَ إذا زيد منطلق ؛ لأنَّ (إذا) فيها معنى الجزاء ، ولا يكون الجزاء إلا بالفعل (٢) .
تقول : إذا أعطيتني أكرمك ، وإذا قدم زيد آتيتك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٦١ : (باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء

يضاف إليها أسماء الدهر وذلك قولك : هذا يوم يقوم زيد ، وآتيتك يوم يقول ذاك ، وقال الله عز وجل (هذا يوم لا ينطقون) و (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) .

وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها ، كما جاز للفعل أن يكون صفة ، وتوسعوا بذلك في الدهر لكثرة في كلامهم (٠٠) .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٠ (جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيا أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر ، لأنه في معنى (إذ) فأضيف إلى ما يضاف إليه (إذ) وإذا كان لما لم يقع لم يضاف إلا الأفعال لأنه في معنى (إذا) و (إذا) هذه لاتضاف إلا إلى الأفعال) .

وقال المبرد في الكامل ج ٨ ص ١١٩ : (وما كان منها في معنى الماضي جاز أن يضاف إلى الابتداء والخبر ، فتقول : جئتكَ يوم زيد أمير ، ولا يجوز ذلك في المستقبل (٠٠) .

وعلق الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٩٧ على كلام المبرد في الكامل بقوله :

وقوله تعالى (يوم هم على النار يفتنون) و قوله (يوم هم بارزون) ونحو ذلك يكذبه (

فقد أفرد المبرد بالتكذيب ويظهر أنه لم يقف على كلام سيبويه هنا .

وقول الله عز وجل : (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) (١) و (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (٢) مَعْنَاهُ :
 إِذَا انشَقَّتْ السَّمَاءُ ، ولولا هذا الفِعْلُ لم يصلح أن يقع بعد (إِذَا) لما فيها من معنى الجزاء (٣) .
 فعلى هذا تقول : آتيتك يوم يقوم زيد ، ولا يجوز : آتيتك يوم زيد منطلقاً ، لما ذكرت لك .
 قال الله عز وجل : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) (٤) وقال (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ) (٥) .

فَأَمَّا (إِذْ) فَإِنَّمَا يقع بعدها الجُمْلُ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلجَزَاءِ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا ماضية لا تحتاج
 إلى الجواب . تقول : جئتكَ إِذْ قام زيد ، وكان هذا إِذْ زيدُ أميرٌ ؛ كما تقول : هذا كان
 يومَ الجمعة .

فإذا كان بعدها فِعْلٌ ماضٍ قُبِحَ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ .

تقول : جئتكَ إِذْ يقوم زيد ، فَإِنَّمَا وضعت يقوم في موضع قائم لمضارعتة إِيَّاهُ ،
 و(قام) لا يُضَارِعُ الأَسْمَاءَ . و (إِذْ) إِنَّمَا تُضَافُ إِلَى فِعْلٍ وَفَاعِلٍ ، أَوْ ابْتِدَاءٍ وَنَجِيرٍ .
 فإذا أُضِيفَتْ إِلَى الفِعْلِ قَدَّمَ ، وَإِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ قَدَّمَ وَلَمْ يَكُنِ الخَبْرُ إِلَّا اسْمًا
 أَوْ فِعْلًا مَّا يُضَارِعُ الأَسْمَاءَ (٦) .

٤
٦٢٩

وَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا : نَاحِيَةُ الدَّارِ ، وَجَوْفُ الدَّارِ ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ .
 فكما لا تقول : زيد الدار ، لا تقول : زيد جوف الدار حتى تقول في جوفها . (٧)

(١) الانفطار : ١

(٢) الانشقاق : ١

(٣) سيبويه يرى أن (إذا) مضافة إلى الجملة الاسمية في مثل هاتين الآيتين وانظر كتابه ج ١
 ص ٥٤ وقدمنا رد المبرد عليه في ج ٢ ص ٧٧ - ٧٨ . أجاز سيبويه ذلك مع قوله في ص
 ٤٦ . « وإذا هذه لانضاف إلا إلى الأفعال »

(٤) المائة : ١١٩ .

(٥) الرسائل : ٣٥ .

(٦) في سيبويه ج ١ ص ٥٤-٥٥ : (وأما إذ فيحسن ابتداء الاسم بعدها فتقول : جئت إذ
 عبد الله قائم وجئت إذ عبد الله يقوم إلا أنها في فعل قبيحة ، نحو قولك : جئت إذ عبد الله قام)
 (٧) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٤ : (واعلم أنه ليس كل موضع ولا كل مكان يحسن أن يكون
 ظرفاً . فمما لا يحسن أن العرب لا تقول : هو جوف الدار ، ولا هو داخل المسجد ، ولا هو خارج
 الدار حتى تقول : هو في جوفها ، وفي داخل الدار ومن خارجها)

فلان قلت : زيد ناحية من الدار ، أو زيد ناحية عن الدار ، لا تريد بعضها - حسن ذلك (١)

•••

ومما لا يكون إلا ظرفاً ، ويقبح أن يكون اسماً (سوى) ، و(سواء) ممدودة (٢) بمعنى سوى .
وذلك أنك إذا قلت : عندي رجل سوى زيد - فمعناه : عندي رجل مكان زيد ، أي بسد مسده ، ويعني غناه .

وقد اضطر الشاعر فجعله اسماً ، لأن معناه معنى (غير) ، فحمله عليه ، وذلك قوله :
تجانف عن جلّ اليمامة ناقتي وما قصدت من أهله لسوايكا (٣)

= وانما فرق بين خلف ، وما أشبهها وبين هذه الحروف ، لأن خلف وما أشبهها للأماكن التي تلي الأسماء من أقطارها على هذا جرت عندهم ، والجوف ، والخارج عندهم بمنزلة الظهر ، والبطن والرأس واليد)

وقال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ١٦٨ (ويستثنى من المبهم جانب ، وما بمعناه من جهة وجه ، وكنف وذرى فإنه لا يقال : زيد جانب عمرو ، وكنفه بل في جانبه أو الى جانبه ، وكذا خارج الدار فلا يقال : زيد خارج الدار) .
(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٠١ : (ومن ذلك أيضاً هو ناحية من الدار وهو ناحية الدار ، وهو ناحيتك وهو نحوك)

وقال في ص ٢٠٤ : (وتكون أسماء نحو قولك : هو ناحية الدار إذا أردت الناحية بعينها ، وهو في ناحية الدار ، فتصير بمنزلة قولك : هو في بيتك ، وفي دارك)
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٢-٢٠٣ : (ومن ذلك أيضاً هذا سواءك ، وهذا رجل سواءك . فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بذلك ، ولا يكون اسماً الا في الشعر . . .
ويدل على أن سواءك ، وكزيد بمنزلة الظروف أنك تقول : مررت بمن سواءك والذي كزيد) .
وانظر المقتضب ج ٢ ص ٢٧٤

(٣) اشتشهد به سيبويه ج ١ ص ١٣ ، ص ٢٠٣ على خروج سواء عن الظرفية للضرورة .
وقال المبرد في الكامل ج ٨ ص ١٣٦ - ١٣٧ : (تقول : ما عندي رجل سوى زيد ، فتقصر إذا كسرت فإذا فتحت أوّله على هذا المعنى مدت قال الأعشى . . . وملازمة سوى للظرفية مما اختلف فيه البصريون والكوفيون انظر الانصاف ص ١٨٥ - ١٨٧
تجانف : أصله تتجانف من الجنف وهو الميل .

جو اليمامة : اسم لناحية اليمامة وانما سميت اليمامة بعد باليمامة الزرقاء في حديث طسم ، وجديس (ياقوت ج ٢ ص ١٩٠)

ويروى عن جل اليمامة وفي الروايتين حذف مضاف فالاول عن أهل جو والثاني عن جل أهل اليمامة : أي معظم أهلها .
يعنى أنه لم يقصد سواء من أهل اليمامة وجعل الميل عن غيره إليه فعل الناقاة وانما هو فعل صاحبها .

وقال آخر :

ولا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا ، وَلَا مِنْ سَوَائِنَا (١)

وإنما اضطرَّ ، فحملها على معناها ؛ كما أنَّ الشاعر حيث اضطرَّ إلى الكاف التي للتشبيه أن يجعلها اسما أجراها مُجرى مِثْل ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ ؛ نَحْوَ قَوْلِكَ : زَيْدٌ كَعَمْرٍو ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ : مِثْلُ عَمْرٍو . فَلَمَّا اضطرَّ قَالَ :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنِ (٢)

يريد : كمثل ما .

وقال آخر :

فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كُولُ (٣)

وَأَمَّا قَوْلُهُ :

وَأَنْتَ مَكَانُكَ مِنْ وَائِلٍ مَكَانُ الْقِرَادِ مِنْ أَسْتِ الْجَمَلِ (٤)

= البيت من قصيدة للأعشى في مدح هودة بن علي الحنفي الديوان ص ٨٩-٩١ وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥٩-٦٢ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٢٣٥ ، ج ٢ ص ١٢٤ ، ص ٢٥٣ والمقصود ص ٥٤ والانصاف ص ١٨٥ والمخصص ج ١ ص ١٥١ وتحفة المودود لابن مالك ص ٢٨١ ومعجم المقاييس ج ١ ص ٤٨٦ ، ج ٣ ص ١١٣

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ١٣ ، ٢٠٣ على خروج سواء عن الظرفية للضرورة يقول : لا ينطق الفحشاء من كان في نادينا من قومنا أو من غيرنا إذا جلسوا للحديث اجلا لنا وتعظيما .

ونسب البيت الى المرار بن سلامة العجلي سيبويه

وانظر الانصاف ص ١٨٥-١٨٦ والمخصص ج ١ ص ١٤ ، ٥٨ ، ٦٤ ، والعينى ج ٣ ص ١٢٦

- ١٢٩ ، وابن يعيش ٢ : ٤٤ ، ٨٤

(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٩٧ والرابع ص ١٤٠ .

(٣) تقدم في ص ١٤١

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٧ على رفع مكان الثاني ، لانه خبر عن الاول ، ولا يكون ظرفا له ، لانه اراد تشبيه مكانه من وائل بمكان القراد من است الجملة في الدناءة والخسة لم ينسبه سيبويه ونسبه الأعلام الى الأخطل وهو في ديوانه ص ٣٣٥ ووجدته برواية أخرى في ديوان جرير ص ٤٨٦ قال :

وكان ابوك يسمى الجمال

وسميت كعبا بشر العظام

= محل القراد من است الجملة

وكان محلك من وائل

فإنه لم يجعل أحدهما ظرفاً للآخر ، وإنما شبه مكاناً بمكان ، كقولك : مكانك مثل مكان زيد .

وتقول : آتيتك يوم الجمعة غُدوةً . نصبت يوم الجمعة ؛ لأنه ظرف ، / ونصبت غُدوةً على البدل ؛ لأنك أردت أن تعرفه في أي وقت ؛ كما تقول : ضربت زيدا رأسه . أردت أن تبين موضع الضرب (١) .

وتقول : سير بزيد يوم الجمعة غُدوةً ، على البدل .

وإن شئت نصبت اليوم فجعلته ظرفاً لقولك غُدوةً ، لأنَّ الغداة في اليوم .
وإن شئت رفعت اليوم ، فأقمته مقامَ الفاعل ، ثمَّ أضمرت فعلاً ، فنصبت به غُدوةً ؛ لأنَّ المعنى على ذلك . فلما قام الأول مقامَ الفاعل كان التقدير : ساروا غُدوةً يا فتى .

فأما قولهم : الليلة الهلالُ ، ولا يجوز الليلة زيد ؛ لأنَّ ظروف الزمان لا تتضمَّن الجُثْثَ ، وإنما استقام هذا ؛ لأنَّ فيه معنى الحدوث . إنما يريد : الليلة يحدث الهلال . فللمعنى صلح .
ولو قلت : الليلة الهلالُ - كان جيداً . تريد : [الليلة] (٢) ليلة الهلال ، فلما حذفت ليلة أقيمت الهلال مقامها (٣) . مثل قول الله عزَّ وجلَّ : (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ (٤)) . تريد أهل القرية .
وكذلك زيد عمرو وأردت مثل عمرو ، فلما حذفت (مثلاً) قام عمرو مقامه (٥) .

= ونسب البيتان لجريير أيضاً في العقد الفريد ج٣ ص٣٦٠ ، ونسبها إلى الأخطل في الأغاني ج٧ ص١٦٢ وفي الاقتضاب ص٤٥ ، ١٢٥ ، والخزانة ج١ ص٢٢٠ ونسبها البغدادي أيضاً إلى عتبة بن الوغل في الخزانة ج١ ص٤٥٨ وهما بغير عزوف في الاشتقاق ص٣٣٦ ، وفي الشعراء ص٦٣١ .

(١) لا ينصب الفعل ظرفي زمان أو ظرفي مكان إلا على التبعية وانظر الرضي شرح الكافية ج٢ ص٢٠٤-٢٠٥ ، وأمال الشجري ج٢ ص٢٤٨-٢٤٩ .

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) تقدم في الجزء الثالث ص ٢٧٤ وهذا الجزء ص ١٣٢ ، ١٧٢ .

(٤) يونسف : ٨٢ ويجوز أن يكون مجازاً عقلياً من إطلاق المحل وإرادة الحال فلا يكون في الكلام حذف وانظر سيبويه ج١ ص١٠٨ ، ج٢ ص٢٥ والمقتضب ج٣ ص٢٣٠ ، ٣٥٥ .

(٥) يطلق على هذا اسم التشبيه البليغ في اصطلاح البلاغيين .

هذا باب /

من الإخبار نبين ما يستعمل من هذه الظروف أسماء ،
وما لا يكون إلا ظرفاً لقلّة تصرفه (١)

ونبدأ قَبْلَ ذلك بشيء عن الإخبار عن الأسماء غير الظروف ؛ لتستدل بذلك على الظروف
إذا وردت عليك إن شاء الله .

نقول : قام زيد . فإن قيل لك : أخبر عن (زيد) فإنما يُقال لك : اجعل زيدا خبرا ،
واجعل هذا الفِعل في صلة الاسم الذي زيدُ خبره . فإن خَبِرْت عنه يا (الذي) قلت :
الذي قام زيد .

وإن أخبرت عنه بالألف ، واللام اللتين في معنى الذي قلت : القائم زيد . فإن قلت : ضرب
زيد عمرا ، فأخبرت عن (زيد) قلت : الذي ضرب عمرا زيد . جعلت في ضرب ضميرا
في موضع زيد فاعلا ، وجعلت زيدا خبر الابتداء .

وإن قلته بالألف واللام فكذلك تقول : الضارب عمرا زيد .

وإن قيل لك : أخبر عن (عمرو) قلت : الضاربه زيد عمرو جعلت الهاء المنصوبة في
موضع عمرو ، وجعلت (عمرا) خبر الابتداء ، لأنك عنه تُخبر (٢) .

والظروف تجرى هذا المَجْرَى .

(١) عقد المبرد للأخبار أبوابا كثيرة تبدأ في الجزء الثالث من ص ٨٩ الى ص ١٣٠ وخص
الأخبار في المصادد والظروف باب في ص ١٠٢ وقد أطل المبرد في مسائل الأخبار حتى أمل ،
ثم جاء الفارسي ، فجعل مسائل الأخبار حجر الزاوية في كتابه ، فزاد الطين بلة .

وحديث المبرد هنا من الحديث المعاد

(٢) انظر ج ٣ ص ٨٩

تقول : القتال يوم الجمعة . فإن أخبرت عن (القتال) وضعت مكانه ضميراً يكون يوم الجمعة ظرفاً له ، وجعلته خبراً الابتداء ، ولا يكون بالذي ؛ لأنَّ الألف واللام إنما تلحمان الفعل ؛ لأنك تبني من الفعل فاعلاً ، ثمَّ تدخلهما عليه .
وذلك قولك : الذي هو يوم الجمعة القتال . كان القتال ابتداءً ، فجعلت (هو) في موضعه .

فإن أخبرت عن (يوم الجمعة) قلت : الذي القتال فيه يوم الجمعة ، تكنى عن يوم الجمعة إذا كان ظرفاً بقولك (فيه) .

وكذلك إذا قلت : زيد خلفك ، فقيل لك : أخبر عن (الخلف) قلت : الذي فيه زيد خلفك ، والذي فيه زيد أمامك .

ومن جعله مفعولاً على السعة قال : يوم الجمعة صمته ، وخلفك قمته ، تريد (فيه) أجراه مجرى زيد وعمرو ، فقال في قوله : قمت يوم الجمعة إذا أخبر عن (اليوم) : القائمة أنا يوم الجمعة ، والجالسه أنا خلفك .

هذا لما كان منها متصرفاً . فأمّا ما لا يتصرف فنحو : عند ، وسوى ، وذات / مرة ، وبعيدات بين ، وسحر ، وبكراً إذا أردت سحر يومك ، وبكرة ، وعشيّة ، وعمّة ، وصباح مساء فلا يجوز الإخبار عن شيء منها (١) ، لأنك إذا جعلت شيئاً منها خبر ابتداءً ، أردت أن ترفعه ، والرفع فيها محال ؛ لأنها لا تكون أسماء غير ظروف لأنك تقول : مكان واسع ، ولا تقول : عندك . [واسع] (٢) ، ولا : ذات مرة خير من مرتين ؛ لفساد ذلك في المعنى .

ولو قيل لك : أخبر عن (عند) في قولك : جلست عندك لقلت : العجالس فيه أنا عندك ، وهذا لا يجوز لما ذكرت لك في صدر الكتاب (٣) .

(١) انظر ج ٢ ص ٢٧٨ ، ج ٣ ص ١٠٣ ، ص ٣٣٣ - ٣٣٤ من هذا الجزء

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) ذكر (عند) في الجزء الأول ص ٥١ ، والثالث ص ١٠٣ وذكر ما لا يخبر عنه من الظروف

هذا باب

ما كان من أسماء الأوقات غير متصرف

نحو : (سحر) إذا أردت به سحر يومك ، وبكرا
وما كان مثلهما في قلة التمكن .

أما غدوة ، وبكرة فاسان مُتَمَكِّنَان معرفة ، لا ينصرفان من أجل التانيث . تقول :
سير عليه بكرة يا فتى ، وغدوة إذا أقمت / بكرة مقامَ الفاعل ، وإن أردت نصبه على
الظرف فكذلك تقول : سير عليه بكرة يا فتى ، وغدوة يا فتى .

وإنما صار معرفة ؛ لأنك بنيت غدوة اسما لوقت بعينه ، وبكرة في معناها .

ألا ترى أنك تقول : هذه غداة طيبة ، وجنتك غداة طيبة ، ولا تقول على هذا الوجه :
جنتك غدوة طيبة ، ولكن تقول : آتيك يوم الجمعة غدوة يا فتى .

فإن زكرت صرفت ، فقلت : سير عليه غدوة من الغدوات ، وبكرة من البكر ؛ نحو
قولك : رأيت عثماناً آخر ، وجاعلي زيد من الزيدين (١) .

قال الله عز وجل (وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةٌ وَعِشْيًا) (٢) وقرأ بعضهم (بِالْغُدُوَّةِ وَالْعِشْيِ) (٣)
فأدخل الألف واللام على غدوة .

(١) انظر ١ : ٢٣٩ ، ٣ : ١٨١ ، ٣١١ ، ٣٧٤ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩

(٢) مريم : ٦٢ ، وقال سيبويه ج ٢ ص ٤٨ - ٤٩ : « وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول : آتيك
اليوم غدوة وبكرة تجعلها بمنزلة ضحوة وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب
يقول : آتيك بكرة وهو يريد الايتان في يومه أو في غده . ومثّل ذلك قول الله - عز وجل -
(وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةٌ وَعِشْيًا) » .

(٣) (يدعون ربهم بالغداة والعشي) آيتان : - الأنعام : ٥٢ ، والكهف : ٢٨ .
وقد قرئ في السبعة فيهما « بالغدوة » (النثر ج ٢ ص ٢٥٨ - الاتحاف ص ٢٠٨) .
وقال أبو حيان في البحر ج ٤ ص ١٣٦ : « وحكى سيبويه والخليل أن بعضهم ينكرها
فيقول : رأيت غدوة بالتنوين . »

وَأَمَّا ضُحَى ، وَضُحَى (تصغير ضُحَى) ، وَعَشِيَّةٌ ، وَعَتَمَةٌ ، وَعِشَاءٌ (١) ، وَبَصْرٌ (٢) ، وَظِلَامٌ (٣) ،
 وَصَبَاحٌ مَسَاءً (٤) - فَإِنَّ أَرَدْتَ بَيْنَ النَّكَرَاتِ فَهِنَّ مُتَصَرِّفَاتٌ . تَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ عَشِيَّةٌ مِنْ
 الْعِشَايَا ، وَضَحْوَةٌ مِنَ الضَّحْوَاتِ ، وَتَنْصَبُ إِنْ شِئْتَ عَلَى الظَّرْفِ .
 وَكَذَلِكَ سِيرَ بِهِ عَتَمَةٌ ، وَعِشَاءٌ (٥) .

فَإِنَّ عَنِيَتَ الْيَوْمِ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ / وَاللَّيْلَةَ الَّتِي أَنْتَ فِيهَا - لَمْ تَرْفَعْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ،
 وَتَتَوَّنَ ؛ لِأَنَّهِنَّ نَكَرَاتٌ .

= ولما خفيت هذه اللغة على أبي عبيد أساء الظن بمن قرأ هذه القراءة فقال : انما نرى ابن
 عامر والسلمي قرءا تلك القراءة اتباعا للخط وليس في اثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة
 بها ، لأنهم كتبوا الصلاة ، والزكاة بالواو ولغظهما على تركها وكذلك الفداء على هذا وجدنا العرب .
 وهذا من أبي عبيد جهل بهذه اللغة التي حكاه سيبويه والخليل وقرأ بها هؤلاء الجماعة .
 وكيف يظن هؤلاء الجماعة القراء أنهم انما قرءوا بها ، لأنها مكتوبة في المصحف بالواو والقراءة
 انما هي سنة متبعة ؟ • وأيضا فابن عامر عربي صريح كان موجودا قبل أن يوجد اللحن ، لأنه
 قرأ القرآن على عثمان بن عفان ، ونصر بن عاصم أحد العرب الأئمة في النحو ، وهو ممن أخذ علم
 النحو على أبي الأسود النؤلى مستنبط علم النحو والحسن البصرى من الفصاحة بحيث يستشهد
 بكلامه فكيف يظن هؤلاء أنهم لحنوا واغترروا بخط المصحف ؟ ولكن أبو عبيد جهل هذه اللغة .
 وجهل نقل هذه القراءة ، فتجاسر على ردها - عفا الله عنه • وقد دافع أيضا عن ابن عامر
 القسطلاني في كتابه لطائف الاشارات في هذه القراءة وغيرها •

(١) انظر ص ٣٣٤

(٢) في اللسان (بصر) «ولقيه بصرا» : أى حين تباصرت الاعيان ورأى بعضها بعضا ،
 وقيل : هو فى أول الظلام اذا بقى من الضوء قدر ما تتباين به الأشباح • لا يستعمل الا ظرنا •
 وقال سيبويه ج ١ ص ١١٥ : « لأنه انما يجرى على قولك : سير عليه بصرا ، وسير عليه
 ظلاما » •

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١١٥ : « لأنه انما يجرى على قولك : سير عليه بصرا وسير عليه
 ظلاما » •

وفى اللسان : يقال : آتيته ظلاما : أى ليلا . قال سيبويه : لا يستعمل الا ظرنا .

(٤) انظر ص ٣٣٤ وقال سيبويه ج ١ ص ١١٥ : « وكذلك سير عليه عتمة ليلتك كما
 تقول : صباحا ومساء وبكرا • •
 وكذلك سير عليه ليلا ونهارا » •
 (٥) انظر ص ٣٣٤ .

وتقول : سير عليه عشيّة ، وعشاء ، وعمّة ، ومساء .
وإنما قلّ تصرّفه ؛ لأنك وضعته وهو نكرة في موضع المعرفة إذا عنيت به يومك
وليلتك . فإن صيرته نكرة رددته إلى بابه وأصله — فتصرّف .

وأما (سحر) فمعدول لا ينصرف ، وإنما عدل عن الألف واللام كأخر . وهذا يفسر فيما
ينصرف وما لا ينصرف .

وكذلك إن صغرته فقلت : سيربه سُخيرا صرفته ؛ لأنّ فعّيلا لا يكون معدولا . ولكن
ترفعه بما ذكرت من قلة تمكّنه .

فإن نكرته انصرف ، وجرى على الوجوه ؛ لأنّه في بابه ، فقلت : سير عليه سحرّ ،
أى سحر من الأسحار ، ويجوز نصبه على الظرف ، قال الله عز وجلّ : (إِلَّا آلَ لُوطٍ
نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) فهذا جملة هذا الباب (١) .

(١) تقدم الحديث عن سحر في ج ٣ ص ١٠٣ ، ج ٤ ص ٣٣٣ ، ٣٥٣ .

هذا باب /

(لا) التي للنفي

إعلم أنّ (لا) إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين ، وإنّما كان ذلك لما أذكرة لك :
 إنّما وُضعت الأخبار جوابات للاستفهام . إذا قلت : لا رجل في الدار - لم تقصد إلى رجل
 بعينه ، وإنّما نفيت عن الدار صغیر هذا الجنس وكبیره . فهذا جواب قولك : هل من رجل
 في الدار ؟ ؛ لأنّه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره .

ألا ترى أنّ المعرفة لا تقع ها هنا ؛ لأنّها لا تدلّ على الجنس ، ولا يقع الواحد منها في موضع
 الجميع . فلو قلت : هل من زيد ؟ كان خلفاً . فلما كانت (لا) كذلك - كان دخولها على
 الابتداء والخبر كدخول (إنّ) وأخواتها عليهما ، فأعملت عملاً (إنّ) .

فأما ترك التنوين ، فإنّما هو لأنّها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر . (١)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ : « باب النفي بلا و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين
 ونصبها لما بعدها كنصب (ان) لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، لأنها جعلت
 وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد ، نحو : خمسة عشر وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما
 ليس باسم وهو الفعل وما أجرى مجراه لأنها لا تعمل الا في نكرة ... »

(فلا) لا تعمل الا في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل لقوله : هل من عبد أو
 جارية ، فصار الجواب نكرة ، كما أنه لا يقع في هذه المسألة الا نكرة .

وقال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٥ : « والفتحة في لا رجل عند الزجاج
 والسيرافي اعرابية خلافا للمبرد والأخفش وغيرهما وإنما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول
 سيبويه وذلك أنه قال : و (لا) تعمل فيما بعدها ، فتنصبه بغير تنوين ، ثم قال : وإنما ترك
 التنوين في معمولها ، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر . فأول المبرد
 قوله : تنصبه بغير تنوين أنها نصبته أولا لكن بنى بعد ذلك ، فحذف منه التنوين للبناء ، كما
 حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا . »

وقال الزجاج : بل مراده أنه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه ،
 كما لا ينفصل عشر من خمسة . فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله . . .
 وانظر الانصاف ص ٢٢٥ - ٢٢٨ وأسرار العربية ص ٢٤٦ - ٢٤٧ وأمالى الشجرى ج ٢

ص ٢٢٢ - ٢٢٣ والرضي في شرح الكافية ج ١ ص ١٠٠

فإن قيل : أَيْكون الحرف مع الاسم اسماً واحداً ؟

قيل : هذا موجود معروف . تقول : قد علمت أن زيدا منطلقاً (أن) حرف ، وهي وما عملت فيه / اسم واحد ، والمعنى : علمت انطلاقاً زيد ، وكذلك : بلغني أن زيدا منطلق . فالمعنى : بلغني انطلاقاً زيد .

وكذلك (أن) الخفيفة مع الفعل إذا قلت : أريد أن تقوم يا فتى إنما هو : أريد قيامك ، وكذلك يسرني أن تقوم ، معناه : يسرني قيامك (١) .

ف(لا) والاسم الذي بعدها المنكور بمنزلة قولك : يا ابن أم (٢) جعل اسماً واحداً ، كما جعل خمسة عشر ، والثاني في موضع خفض بالإضافة ، وكذلك لا رجل في الدار . (رجل) في موضع نصب متون ، إلا أنهما جعلاً اسماً واحداً بمنزلة ما ذكرت لك .

والدليل على أن (لا) وما عملت فيه اسم قولهم : غضبت من لا شيء يا فتى ، وجئت بلا مال (٣) كقوله :

حَنَّتْ قَلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنِّ (٤)

- (١) هذا التساؤل وجوابه في ابن يعيش ح ١ ص ١٠٥ - ١٠٦ .
- (٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ « فجعلت وما بعدها خمسة عشر في اللفظ ، وهي عاملة فيما بعدها ، كما قالوا : يا ابن أم ، فهي مثلها في اللفظ وفي أن الأول عامل في الآخر » .
- (٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٧ : « وأعلم أن (لا) قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء . وذلك نحو قولك : أخذته بلا ذنب ، وأخذته بلا شيء ، وغضبت من لا شيء ، وذهبت بلا عتاد ، والمعنى معنى ذهبت بغير عتاد ، وأخذته بغير ذنب » . وانظر الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٣٨ ، والأشبهاء ج ١ ص ٢١٣ . وأمال الشجري ج ١ ص ٢٣٨ ، ج ٢ ص ٢٣٠ .
- (٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٨ على نصب (حين) بلا وإضافة حين الأولى إلى الجملة وخبر (لا) محذوف والتقدير : حين لا حين محن لها : أي حنت في غير وقت الحنين . وحينها : صوتها شوقاً إلى أصحابها .
- والمعنى : أنها حنت إليهم على بعد منها .
- وقال الأعمش : ولو جر حين على الفاء (لا) لجاز ، وأجاز أبو علي فيه الحركات الثلاث : والرفع على أعمالها عمل ليس .
- القلوصي : الناقة الفتية .
- البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها ولا تنمة لها .
- انظر الخزانة ج ٢ ص ٩٣ - ٩٤ ، وأمال الشجري ج ١ ص ٢٣٩ .

جعلهما اسما واحدا .

ولا يجوز أن يكون هذا النقي إلا عامًا . من ذلك قول الله عز وجل (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) (١) وقال (لَا رَبِّبَ فِيهِ) (٢) وقال (لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ) (٣) .

فإن قدرت دخولها على شيء قد عمل فيه غيرها لم تعمل/شيئا ، وكان الكلام كما كان عليه ؛ لأنك أدخلت النقي على ما كان موجبا ، وذلك قولك : أزيد في الدار أم عمرو ؟ فتقول : لا زيد في الدار ولا عمرو (٤) .

وكذلك تقول : أرجل في الدار أم امرأة ؟ فالجواب : لا رجل في الدار ولا امرأة . لا تبالى معرفة كانت أم نكرة .

وعلى هذا قراءة بعضهم (لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) ومن قرأ : (لا خوف^(٥) عليهم) فعلى ما ذكرت لك .

وأما قوله : (وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) فلا يكون (هم) إلا رفعا ؛ لأن (لا) لا تعمل في المعارف . وسأبين لك هذا إن شاء الله .

وكذلك إن جعلتها جوابا لقولك : رجل في الدار ، أو هل رجل في الدار ؟ قلت : لا رجل في الدار (٦) .

وهذا أقل الأثواب ، لأنها لا تختص لمعرفة دون نكرة ، ولا نكرة دون معرفة إذ كان التكرير والبناء أغلب .

(١) هود : ٤٣ - وقال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٦ : « اليوم خبر عاصم وان كان جنة اذ المعنى : لا وجود عاصم ومن أمر الله خبر مبتدأ محذوف . أى العصمة المنفية من أمر الله » .
(٢) البقرة : ٢ - وآل عمران : ٩ ، ٢٥ ، والنساء : ٨٧ ، والأنعام : ١٢ وغيرها .
(٣) التوبة : ١١٨ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٤ : « وعلم أن المعارف لا تجرى تجرى النكرة في هذا الباب ، لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدا » .

(٥) قراءة لا خوف بفتح الفاء عشرية ليعقوب في جميع القسرات في النشر ج ٢ ص ٢١١ : « قرأ يعقوب لا خوف عليهم حيث وقعت بفتح الفاء وحذف التنوين وقرأ الباقر بالرفع والتنوين » .
وانظر الاتحاف ص ١٣٤ والبحر المحيط ج ١ ص ١٦٩ ، ج ٢ ص ٨٨ .

(٦) تكون نافية للوحدة فتعمل عمل ليس أه تهمل .

وظاهر كلام المبرد أنه يجوز عدم تكرير (لا) في غير الضرورة .

وانظر الرضي شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٧ ، والخزانة ج ١ ص ٢٢٤ ، ج ٢ ص ٨٩ .

فالتكرير : لا زيد في الدار ولا عمرو ، ولا رجل في الدار ولا امرأة .

والبناء لا رجل في الدار ولا امرأة ، على جواب من قال : هل من رجل أو امرأة في الدار؟
فمما جاء على / قوله : (لا رجل في الدار) قوله :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لَغَيْرِنَا حَيَاتِكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتِكَ فَاجِعٌ (١)

وقوله :

مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ (٢)

فإن كانت معرفة لم تكن إلا رفعا ؛ لَأَنَّ (لا) لا تعمل في معرفة ، وذلك قولك : لا زيد في الدار (٣) . إنما هو جواب : أزيد في الدار ؟

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٨ على رفع ما بعد لا من غير تكرير .

قال : وقد يجوز في الشعر على ضعفه وكذلك أنشده الشجري ج ٢ ص ٢٣٠ .
وقال الأعلم : وسوغ الافراد هنا أن مابعده يقوم مقام التكرير في المعنى ، لأن قوله : وموتك فاجع دل على أن حياته لا تضر .

نفع : مبتدأ خبره محذوف ، أي فيها والجملة خير حياتك أو نفع اسم (لا) العاملة عمل ليس .
نسب البيت سيبويه وشراحه إلى رجل من بني سلول ونسبه الحصري في زهر الآداب إلى الضحاك بن هنام الرقاشي وذكر بعده بيتين ونسبه ياقوت إلى جنف بن مالك .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٨٩ - ٩٠ ، والمفصل ج ١ ص ٢٣٦ وابن يعيش ج ٢ ص ١١٢

(٢) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٢٨ ، ص ٣٥٤ على أعمال (لا) عمل ليس وقال عن هذه اللفظة : وهي قليلة .

براح : اسمها والخبر محذوف : أي لى . والبراح : مصدر برح من باب فرح براحا : اذا زال من مكانه .

أنا ابن قيس : أي أنا المشهور في النجدة وأضاف نفسه إلى جده الأعلى لشهرته به .
جملة (لا براح) حال مؤكدة لقوله : أنا ابن قيس . كأنه قال : أنا ابن قيس ثابتا في الحرب ووقوع الحال بعد (أنا ابن فلان) كثير وقيل : الجملة خبر بعد خبر .
ويجوز نصب (ابن قيس) على الاختصاص ، فيتعين حينئذ أن تكون جملة (لا براح) خبر لانا وهو أفخر وأمدح .

البيت من قصيدة حماسية لسعد بن مالك (شرح الحماسة ج ٢ ص ٧٣ - ٧٩) .
وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٢٣ - ٢٢٧ ، ج ٢ ص ٩٠ والغيني ج ٢ ص ١٥٠ - ١٥٦ وأمالى الشجري ج ١ ص ٢٨٢ ، ج ٢ ص ٢٢٤ والسيوطي ص ١٩٨ - ١٩٩ والتمام في تفسير أشعار هذيل ص ٥٤ . وشرح ديوان المتنبي ج ١ ص ٩٦ ، ج ٢ ص ١٠٧ ، ج ٣ ص ١٦٢ ، ج ٤ ص ٩٢ ، ٢٨٣ .

(٣) قول المبرد في ص ٤٦٤ : لا رجل في الدار ، وقوله هنا : لا زيد في الدار ثم ذكر البيت : أن لا الينا رجوعها يفيد أنه يجوز تكرير (لا) في المواضع الثلاثة في الاختيار كما نقل عنه =

فمن ذلك قوله :

قَصَّتْ وَطَرًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا (١)

واعلم أن (لا) إن فصلتَ بينها وبين النكرة - لم يجز أن تجعلها معها اسما واحدا ؛ لأنَّ الاسم لا يُفصلُ بين بعضه وبعض .

فتقول : لا في الدار أحد ، ولا في بيتك رجل (٢) . وقوله عزَّ وجلَّ (لَا فِيهَا غَوْلٌ) (٣) لا يجوز غيره ؛ لأنَّ (لا) - وإن لم تجعلها اسما واحدا مع ما بعدها - لا تعمل لضعفها إلا فيما يليها .
ألا ترى أنها تدخل على الكلام فلا تُغيِّره . ولو كانت كإِنَّ وأخواتها لأزالت الابتداء ،

= في الخزانة ج ١ ص ٢٢٤ وقال المبرد - كما نقله النحاس - : لا أرى بأسا أن تقول : لا رجل في الدار في غير ضرورة ، وكذا لا زيد في الدار في جواب هل زيد في الدار وانظر الخزانة أيضا ج ٢ ص ٨٨ ، ص ٨٩ .

والرضي شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٧ وابن يعيش ج ٢ ص ١١٢ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٥ على عدم تكرير (لا) للفصل بينها وبين اسمها ووقوع المعرفة بعدها للضرورة .

في الاسترجاع هنا قولان : أحدهما أنه من الاسترجاع عند المضيبة وهو قول : انا لله وانا اليه راجعون .

وثانيهما : أنه طلب الرجوع من الرحيل لكراهية فراق الأعبة .

أذنت : أشعرت ، وأعلمت .

ركائبها : جمع ركوبة وهي الراحلة التي تركب .

و (أن) مفسرة ويجوز أن تكون المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن المحذوف .

البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها . انظر الخزانة ج ٢ ص ٨٨ - ٨٩ ،

وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٢٥ وابن يعيش ج ٣ ص ١١٢ والمفصل ج ١ ص ٢٣٨ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ : « واعلم أنك لا تفصل بين (لا) وبين المنفى ، كما لا تفصل

بين (من) وما تعمل فيه . وذلك أنه لا يجوز أن تقول : لا فيها رجل ، كما أنه لا يجوز لك أن

تقول في الذي هو جوابه هل من فيها رجل . ومع ذلك أنهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة خمسة

عشر ، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم ، كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من

الكلام ، لأنها مشبهة بها .

(٣) الصافات : ٤٧ .

ولا تعمل إلا في نكرة البتة ، ولو كانت كغيرها من العوامل لعلمت في المعرفة ، كما تعمل في النكرة .

/فإن قلت : فما قوله ؟

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية في البلاد (١)
فقد عملت في أمية ، وكذلك قوله :

لا هيثم الليلة للمطى (٢)

٤
٦٤١

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٥ وقال : « وتقول : قضية ولا أبا حسن لها تجعله نكرة . قلت : فكيف يكون هذا وإنما أراد عليا عليه السلام ؟ فقال : لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة ، وإنما عملها في النكرة ، فإذا جعلت (أبا حسن) نكرة حسن لك أن تعمل (لا) ، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين على وأنه قد غيب عنها .

فإن قلت : إنه لم يرد أن ينفي كل من اسمه على وإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضيته مثل على فإنه قال : لا أمثال على لهذه القضية ، ودل هذا الكلام على أنه ليس لها على وأنه قد غيب عنها . وإن جعلته نكرة ورفعت ، كما رفعت لا يراح فجاز ، .
أبو خبيب : كنية عبد الله بن الزبير . كان له ثلاث كنى : أبو خبيب وأبو بكر ، وأبو عبد الرحمن وكان إذا هجى كنى بأبي خبيب .

نكد من باب تعب فهو نكد إذا تعسر ، وتكد العيش : اشتد .

والبیت لعبد الله بن الزبير - بفتح الزاي - الأسدی من أبيات قالها في هجاء عبد الله بن الزبير ابن العوام لما بخل عن هبته في قصة طويلة .
انظر الخزانة ج ٢ ص ١٠٠ - ٢٠٢ .

ونسب الشعر في الأغاني ج ١٢ ص ٧١ - ٧٢ الى فضالة بن شريك وذكر القصة نفسها وانظر المفصل ج ١ ص ٢٢٤ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠٢ ، وأمالى للشجري ج ١ ص ٢٣٩ - ٢٤٠
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٤ على ما سبق .

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٩ « واعلم أنه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة ، فينتصب بلا التبرئة ، وينزع منه لام التعريف ان كان فيه ، نحو : (لا حسن) في الحسن البصرى .

ولا تجوز هذه المعاملة في لفظتى عبدالله، وعبد الرحمن ، إذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما ...

ولتاويله بالمتكر وجهان : اما أن يقدر مضاف هو مثل ، فلا يتعرف بالاضافة ، لتوغله في الابهام ، وإنما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفى في الحقيقة هو المضاف المذكور الذى لا يتعرف بالاضافة الى أى معرفت كان .

فليس كما قال ، لأنَّ الشاعر إنما أراد : لا أمثالَ أمية ، ولا مَنْ يَسُدُّ مَسَدَهَا ، والمعنى : ولا ذافضل . فدخلت أمية في هؤلاء المنكورين .

وكذلك لا هيثمَ الليلة ، أى : لا مُجْرِيَّ ولا سائقَ كَسْوَقِ هيثم .
ومثْلُ ذلك قولهم في المثل : قضيةٌ ولا أبا حسنَ لها (١) ، أى قضيةٌ ولا عالمَ بها ، فدخل
على - رضى الله عنه - فيمن يُطلبُ لهذه المسألة .

= وأما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلقة كأنه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لأن
معنى قضية ولا أبا حسن لها : لا فيصل لها . . .

هيثم : اسم رجل كان حسن الحذاء للابل ، وقيل جيد الرعية وقيل : هو هيثم بن الأشتر ،
وكان مشهورا بين العرب بحسن الصوت في حدائه ، وكان أعرف أهل زمانه بالبيداء
والفلوات .

والرجز من الأبيات الخمسين في سيبويه التي لم يعرف قائلها وأنشده أبو عبيد في الغريب
المصنف مع أبيات .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٩٨ - ٩٩ والمفصل ج ١ ص ٢٢٢ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠٢ -
١٠٣ ، وأمال الشجرى ج ١ ص ٢٣٩ .

(١) قال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٩ : « معنى قضية ولا أبا حسن لها : لا فيصل لها
اذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات . . . فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل
والقطع كلفظ الفيصل . وعلى هذا يمكن وصفه بالمتكر . وهذا كما قالوا : لكل فرعون موسى
أى لكل جبار قهار فيصرف فرعون ، وموسى لتتكيرهما بالمعنى المذكور . »
وانظر سيبويه ج ١ ص ٣٥٥ .

هذا باب

ما تعمل فيه (لا) وليس باسم معها

تقول : لا مثلُ زيدٍ لك ، ولا غلامٌ رجلٍ لك ، ولا ماءٌ سماءٍ في دارك .

وإنما امتنع هذا من أن يكون اسما واحدا مع (لا) لأنه مضاف ، والمضاف لا يكون مع ما قبله اسما . ألا ترى أنك لا تجد اسمين جعلا اسما واحدا وهما مضاف ، إنما يكونان مفردين / كحضر موت وبعليك ، وخمسة عشر ، وبيت بيت .

ألا ترى أن قوله : يا ابن أمِّ لما جعل (أم) مع (ابن) اسما واحدا حذف ياء الإضافة (١) .
فلذلك امتنع هذا من أن يكون مع ما قبله اسما واحدا . وعملت فيه (لا) فنصبه .
وكذلك قولُ ذي الرمة :

هي الدارُ إذمى لأهلك جيرة ليالي لا أمثالهن لياليا (٢)

فأمثالهن نصب بـ(لا) ، وليس معها بمنزلة اسم واحد .

(١) في ابن يعيش ج ٢ ص ١٠٠ : « أن الإضافة تبطل البناء لأنك لو بنيت نحو : لا غلام رجل لجعلت ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد وذلك مجحف معدوم .

ألا ترى أنك لا تجد اسمين جعلا اسما واحدا واحدهما مضاف . إنما يكونان مفردين كحضر موت ، وخمسة عشر وبيت بيت فهما كالشيء الواحد .

ألا ترى أن قولهم : يا ابن أمِّ لما جعل أم مع ابن اسما واحدا حذف ياء الإضافة .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٢ . قال الأعمش : « فنصب (أمثالهن) بلا ، لأن المثل نكرة وإن كان مضافا إلى معرفة . ونصب (ليالي) على التبيين لأمثالهن على مثال قولك : لامثلك رجلا فرجل تبيين للمثل على اللفظ ولو حمل على المعنى لجاز ، ويجوز نصب (ليالي) على التمييز كقولك : لامثلك رجلا على تقدير : لامثلك من رجل ، وفي نصبه على التمييز قبح ، لأن حكم التمييز أن يكون واحدا يؤدي عن الجميع .

(هي) مبتدأ خبره (الدار) فقد عاد الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة وهذا من المواضع التي اغتفروا فيها ذلك كما في قوله تعالى (أن هي الاحياتنا الدنيا) .

هي : مبتدأ خبره (جيرة) والجملة في محل جر باضافة (إذ) إليها .

ومَّا لا يكون معها اسماً واحداً ما وُصِّلَ بغيره ؛ نحو قولك : لا خيراً من زيد لك ، ولا
أمراً بالمعروف لك . تُشِبَّت التَّنْوِين ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُنْتَهَى الْإِسْم ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُ مِنْ تَمَامِهِ ،
فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْإِسْمِ (١) .

ولو قلت : لا خيراً عند زيد ، ولا أمراً عنده - لم يكن إلا بحذف التنوين ؛ لأنك لم تصله
بما يكمله اسماً ولكنه اسم تام ، فجعلته مع (لا) اسماً واحداً .
وتقول : لا أمراً يوم الجمعة لك . إذا نفيت جميع الأمرين ، وزعمت أنهم ليسوا
يوم الجمعة .

فإن أردت أن تنفي أمراً يوم الجمعة قلت : لا أمراً يوم الجمعة لك .

جعلت يوم الجمعة من تمام الاسم ، فصار بمنزلة قولك / لا أمراً معروفاً لك . فهذا
يبين ما يرد من مثل هذا (٢) .

= لا أمثالهن : خبر لا محذوف أى موجود ويجوز رفع أمثالهن على أن يكون خبر لا واسمها
محذوف والتقدير : لا شئ مثلهن وانظر الرضى ج ١ ص ٢٤٥ .
والبيت من قصيدة لذي الرمة يمدح فيها بلال بن أبي بردة وهى ختام ديوانه ص ٦٤٦ -
٦٦٠ وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ١٠٣ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٥ : « باب ما يشب فيه التنوين من الاسماء المنفية .
وذلك من قبل أن التنوين لم يصر منتهى الاسم ، فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم ،
وانما يحذف فى النفى والنداء منتهى الاسم وهو قولك : لا خيراً منه لك ، ولا حسناً وجهه لك ،
ولا ضارباً زيدا لك ، لان ما بعد حسن ، وضارب ، وخير صار من تمام الاسم ، فقبج عندهم أن
يحذفوا قبل أن ينتهوا الى منتهى الاسم ، لان الحذف فى النفى فى أواخر الاسماء .

ومثل ذلك لا عشرين درهما ، وقيل الخليل : كذلك لا أمراً بالمعروف لك اذا جعلت
بالمعروف من تمام الاسم ، وجعلته متصلاً به . كأنك قلت : لا أمراً معروفاً لك ... » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٥ : « وان قلت : لا أمر بمعروف فكأنك جئت بمعروف بعد ما
بنيت على الاول كلاماً كقولك : لا أمر فى الدار يوم الجمعة ، وان شئت جعلته كأنك قلت :
لا أمر يوم الجمعة فيها ... » .

وقال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٣٧ : « وكل مصدر يتعدى بحرف من
حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خيراً عن ذلك المصدر مثبتاً كان أو منفياً ... ولا يجوز
ذلك فى اسم الفاعل ، فلا تقول : بك ما على أن (بك) خبر (ما) ... وحكى أبو على عن
البغداديين أنهم يجيزون كون الظرف والجار والمجرور فى نحو : لا أمر بالمعروف (ولا عاصم
اليوم من أمر الله) من صلة المنفى المبني وفيه نظر ، لأن المضارع للمضاف لا يبنى ، وذهب
ابن مالك الى أن مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيهاً بالمضاف » .

وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنك إذا قلت : لا غلامين لك ، أن غلامين مع (لا) اسم واحد وثبتت النون ؛ كما تثبت مع الألف واللام ، وفي تثنية ما لا ينصرف وجمعه ، نحو قولك : هذان أحمران ، وهذان المسلمان ، فالتنوين لا يثبت في واحد من الموضوعين . فرقوا بين النون والتنوين ، واعتلوا بما ذكرت لك . وليس القول عندي كذلك ، لأنَّ الأسماء المثناة والمجموعة بالواو ، والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا . لم يوجد ذلك ؛ كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد^(١) .

-
- (١) هذا ما علل به المبرد اعراب المثني وجمع المذكر السالم في باب (لا) .
وقد ذكر رأى المبرد وتعليقه هكذا ابن يعيش ج ٢ ص ١٠٦ وعلق عليه بقوله : « وهذا إشارة الى عدم النظير واذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير .
أما اذا وجد فلا شك انه يكون مؤنسا واما ان يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا » .
أما الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ فقد نسب الى المبرد علا لم يقلها ، ثم أخذ يضعفها ومن هذه العلل قوله :
« وقيل : اما قال ذلك ، لانه ليس شيء من المركبات ينشئ فيه الجزء الثاني ويجمع » .
والمبرد يجيز تثنية وجمع المركبات حتى نحو سيبويه كما تقدم ص ٣١ .
وقد نقل الرضى هذا القول عن المبرد أيضا في ج ٢ ص ١٧٣ .
وانظر ما علل به ابن هشام في الفنى ج ١ ص ١٩٤ مذهب المبرد .

هذا باب

ما يُنْعَت من المنفى

اعلم أنك إذا نعتت اسماً منفيّاً فأنّت في نعته بالخيار : إن شئت نَوْنْتَه ، فقلت : لا ماء بارداً لك ، ولا رجلاً ظريفاً عندك وهو أَقْيَسُ الوَجْهَيْنِ وأحسن .

٤
٦٤٤

وإن شئت جعلت المنفى ونعته اسماً واحداً / فقلت : لا رجلاً ظريفاً عندك ، ولا ماء بارداً لك .
فأذا ما لم يُرد أن يجعله اسماً فحجته أن النعت مُنفصل من المنعوت مُستغنى عنه
فإنما جاء به بعد أن مضى الاسمُ على [حاله] (١) ، ولو لم يأت به لم تحتج إليه .

وحجة من رأى أن يجعله مع المنعوت اسماً واحداً أنه يقول : لما كان موضع يصلح فيه
بناءً الاسمين اسماً واحداً كان بناء اسم مع اسم أكثر من بناء اسم مع حرف (٢) . وكلُّ قد
ذهب مذهباً .

إن قلت : لا رجلاً ظريفاً عاقلاً ، فأنّت في النعت الأوّل بالخيار . فأما الثاني فليس فيه
إلا التنوين ؛ لأنه لا يكون ثلاثة أشياء اسماً واحداً (٣) .

وكذلك المعطوف . لو قلت : لا رجلاً وغلماً عندك - لم يصلح في الغلام إلا التنوين

(١) تصحيح السيراني

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٥١ : « باب وصف المنفى :

اعلم أنك إذا وصفت المنفى فان شئت نونت صفة المنفى وهو أكثر في الكلام وإن شئت
لم تنون وذلك قولك : لا غلاماً ظريفاً لك ولا غلاماً ظريفاً لك . فاما الذين نونوا فانهم جعلوا
الاسم (لا) بمنزلة اسم واحد ، وجعلوا صفة النصب في هذا الموضع بمنزلة في غير
المنفى .

وأما الذين قالوا : لا غلاماً ظريفاً لك فانهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٥١ : « فإذا قلت : لا غلاماً ظريفاً عاقلاً لك فأنّت في الوصف
الأول بالخيار ، ولا يكون الثاني إلا منوناً ، من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة
اسم واحد . »

من أَجْلِ واو العطف ؛ لَأَنَّهُ لا يكون في الأسماءِ مِثْلُ حَضْرَموتِ اسما واحدا . إذا كانت بينهما
واو العطف . فعلى هذا يَجْرِي هذا الباب (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٩ : « وتقول . لا غلام وجارية فيها ، لان (لا) انما تجعل
وما تعمل فيه اسما واحدا اذا كانت الى جنب الاسم ، فكما لا يجوز ان تفصل خمسة من عشر
كذلك لم يستقم هذا ، لانه مشبه به فاذا فارقه جرى على الاصل » .

هذا باب

ما كان نعتاً على الموضع وما كان

مكرراً فيه الاسم الواحد

٤
٦٤٥ / اعلم أن النعت على اللفظ، والتكرير بمنزلة واحدة وذلك قولك في النعت: لا رجل ظريف لك، ولا رجل ظريفاً لك على ما ذكرت لك. والتكرير على ذلك يجرى، تقول: لا ماء ماء بارداً يا فتى. وإن شئت قلت: لا ماء ماء بارداً (١).

فإن جعلت النعت على الموضع قلت: لا ماء ماء بارداً.

وإن شئت جعلت الاسمين اسماً واحداً قلت: لا ماء ماء بارداً، وجعلت (ماء) الأول والثاني اسماً واحداً، وجعلت بارداً نعتاً على الموضع؛ لأن (ماء) وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ، والخبر محذوف، كأنه أراد: لا ماء لنا، و(بارد) نعت على الموضع. والنعت على اللفظ أحسن (٢).

فمما جاء نعتاً على الموضع - وهو ما هنا أحسن - قول الله عز وجل: (مَا لَكُمْ مِنْ

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٥١: «وإذا كررت الاسم، فصار وصفاً فانت فيه بالخيار: إن شئت نوت، وإن شئت لم تنون وذلك قولك: لا ماء ماء بارداً، ولا ماء ماء بارداً. ولا يكون بارداً إلا منونا، لانه وصف ثان».

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٥: «واعلم أن (لا) وما عملت في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ، وكذلك ما من رجل، وما من شيء...»

والدليل على أن (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ، وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة تميم قول العرب من أهل الحجاز: لا رجل أفضل منك وأخبرنا يونس أن من العرب من يقول: ما من رجل أفضل منك، وهل من رجل خير منك. كأنه قال: ما رجل أفضل منك، وهل رجل خير منك».

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٤٤ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠٨-١٠٩

إِلَيْهِ غَيْرُهُ» (١). إن شئت كان (غيره) استثناءً (٢) ، وإن شئت [كان] نعتاً على الموضع .
 وإنما كان هو الوجه ؛ لأنَّ (مِنْ) زائدة لم تُحدث في المعنى شيئاً و (لا) ليست
 كذلك ؛ لأنها أزالَت ما كان مُوجِباً ، فصارت بها منفياً . فمن ذلك قوله :

رَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مُصْبُوحُ (٣)

(١) في الاعراف : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ .

وفي هود : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ .

وفي المؤمنون : ٢٣ ، ٢٢ .

وقد قرئ في السبعة في جميعها برفع الراء وضم الهاء من (غيره) .

كما قرئ بكسر الراء والهاء .

النشر ج ٢ ص ٢٧٠ . والاتحاف ص ٢٢٦ ، ٢٥٧ ، ٣١٨ غيث النفع ص ١٠٤ ، ١٧٧

شرح الشاطبية ص ٢٠٧

وقال أبو حيان في البحر ج ٤ ص ٣٢٠ : « بالجر على لفظ اله بدلا أو نعتا وبالرفع عطفا على موضع من اله ، لان (من) زائدة بدلا أو نعتا وقرأ عيسى بن عمر غيره بالنصب على الاستثناء والجر والرفع أفصح ومن اله مبتدا ولكم في موضع الخبر وقيل الخبر محذوف : أى في الوجود ولكم تبيين وتخصيص » .

(٢) اتبع المستثنى محل المستثنى وهو الرفع .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٦ وقال الاعلم : « الشاهد فيه رفع مصبوح على

خبر (لا) ، لانها وما عملت فيه في موضع اسم مبتدا ، ويجوز أن يكون مصبوح نعتا لاسمها محمولا على الموضع ويكون الخبر محذوفا لعام السامع تقديره : موجود ونحوه » .

أنجازر : الذي ينحر الذبائح .

الحرف : الناقة الضامر وقيل القوية الصلبة شبهت بحرف الجبل وهو ناحية منه .

المصرمة : المقطوعة اللبن لعدم المرعى .

المصبوح : المسقى صبوحا وهو شرب الغداة .

يقول : هم في جذب فاللبن عندهم متعذرا لا يسقاه الولد الكريم النسب فضلا عن غيره

لعدمه فجازرهم يرد عليهم من المرعى ما ينحرون للضيف .

البيت لم ينسبه سيبويه ونسبه الاعلم للرجل من النبيت ونسبه الزمخشري في المفصل

ج ١ ص ٨٩ لحاتم .

وقال ابن يعيش ج ٢ ص ١٠٧ : أنشده لحاتم الطائي وما اظنه له .

قال الجرمي : هو لأبي ذؤب الهذلي .

وقال العيني ج ٢ ص ٣٦٩ : والصواب انه لرجل جاهلي من بني النبيت . ثم ذكر

القصة والقصيدا وفيها بيت الشاهد قد ركب من بيتين .

وهذه القصيدة ليست في ديوان حاتم (في طبعتي بيروت) وهى في ختام الديوان

طبع مطبعة التقدم .

ولا توجد هذه القصيدة في ديوان الهذليين وان كان لأبي ذؤيب قصيدتان على هذا

الروى .

والعطف يَجْرِي هذا المجرى . فمن جعل المعطوف على الموضع قال : لا حول ولا قوة ^٤
إلا بالله (١) . حمل الثاني على الموضع .
ونظير هذا قوله :

فلسنا بالجبال ، ولا الحديد (٢)

حمل الثاني على الموضع ، كأنه قال : فلسنا الجبال ولسنا الحديد .
ومثله قول الله عز وجل : (فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ) (٣) لولا الفاء كان (أَصْدَقَ) مجزوماً ،
كما أنه لولا الباء لكانت الجبال منصوبة لأنه خبر ليس .
ومثله قولك : إن زيدا منطلق وعمرو ، وقول الله عز وجل : (أَنْ اللَّهُ بَرِيءٌ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) .

فالأجود في الثاني أن تحمل على الموضع ؛ لأن (إن) دخلت على ما لو لم تدخل عليه لكان
مبتدأ ، ولم تغير المعنى بدخولها (٤)

فعلى هذا تقول : لا رجل في الدار ولا امرأة ، ومثله قوله :
هَذَا - لَعَمْرُكُمْ - الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ (٥)

(١) سيأتي حديثه عن الوجوه في ص ٣٨٨ من المطبوع

(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٣٨ وهذا الجزء ص ١١٢

(٣) سورة المنافقين : ١٠

(٤) تقدم في ص ١١١-١١٣

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٢ على عطف الاب بالرفع مراعاة لمحل (لا) مع
اسمها .

ويجوز أن تكون (لا) الثانية عاملة عمل ليس فيكون لكل من (لا) الأولى والثانية خبر
يخصها ، لأن خبر الأولى مرفوع وخبر الثانية منصوب .
كما يجوز أن تكون (لا) مهمله واب مبتدأ خبره محذوف .
الصغار : الدار وهو خبر هذا وفصل بينهما بالجملة القسمية التي حذف خبرها
وجوبا .

بعينه : الباء زائدة في لفظ التوكيد وكان تامة .

وجواب الشرط محذوف وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٤٤ .

القطعة التي منها هذا الشاهد اختلف في قائلها .

فنسبها سيبويه في ج ١ ص ١٦١ ، ص ٣٥٢ الى رجل من ملحدج ، وفسر في ص ١٦٢

بانه هني بن أحمر الكنانى وكذلك نسبه الأمدى في المؤلف والمختلف ص ٢١٥ .

والحمّل على اللفظ أجود ، كقوله :

لَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا (١)

= ونسبه البغدادي لضمرة بن جابر ولغيره أيضا .

انظر الخزانة ج ١ ص ٢٤١ - ٢٤٤ والمفصل ج ١ ص ٢٣٣ وابن يعيش ج ٢ ص ١١٠ والعيني ج ٢ ص ٣٣٩ - ٣٤٣

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٤٩ على عطفه (ابن) بالنصب مراعاة لحسن

اسم (لا) .

ارتدى : لبس الرداء وهو ما يستر النصف الأعلى .

تأزر : لبس الأزار وهو الثوب الذي يستر النصف الأسفل .

المجد : العز والشرف .

قال أبو علي : « (مثل) يحتمل أن يكون صفة وان يكون خبرا .

فان جعلته صفة احتمل أمرين : يجوز أن تنصبه على اللفظ ، لان اللفظ منصوب ، فتحمله عليه وان حملته على الموضع هنا كان أقبح منه في غير هذا الموضع ، وذاك اذك لما عطفت بالنصب ، فقد انبأت أنه منصوب فاذا رفعته بعد ذلك كان قبيحا ، لانك كانك حكمت برفعه بعدما حكمت بنصبه

فان قلت : صفة أى الاسمين هو ؟ فانا لانقول صفة احدهما ولكن صفتها جميعا . الا ترى أنه قد أضيف الى مروان وعطف ابن عليه فكأنه قال مثلهما . الا ترى ان العطف بالواو نظير التثنية ، فكما أن مثلهم فى قوله تعالى (انكم اذا مثلهم) خبر عن جميع الأسماء حيث كان مضافا الى ضمير الجمع كذلك يكون مثل وصفا للاسمين جميعا ، وتضمير الخبر اذا جعلته صفة فان جعلت مثلا الخبر رفعت لا غير ولم تضمير شيئا »

اذا هو : الضمير مبتدأ عند سيبويه وفاعل لفعل محذوف عند الجرد والكوفيين . والبيت غير منسوب فى سيبويه وشراحه وكذلك فى المفصل ج ١ ص ٢٣٠ وابن يعيش

ج ٢ ص ١٠١ - ١١٠

وقال البغدادي : هذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التى لا يعرف لها قائل وقال

ابن هشام : انه لرجل من بنى عبد مناة بن كنانة .

انظر الخزانة ج ٢ ص ١٠٢ - ١٠٣ ، وشرح القصائد السبع لابن الانبارى ص ٢٨٨

روى فى سيبويه : لا أب كما فى المقتضب وكذلك فى بعض نسخ المفصل فيكون دخله

الخرم .

وروى فى ابن يعيش : ولا أب ، فلا أب .

هذا باب

ما يقع مضافا بعد اللام

كما وقع في النداء في قولك : يا بؤس للحرب إذا كانت اللام تُؤكِّد الإضافة ؛
كما يؤكِّدها الاسم إذا كرَّر كقولك : ياتييمُ تيمَ عدي .
وذلك قولك : لا أبالك (١)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ - ٣٤٦ : « باب المنفى المضاف بلام الإضافة .
اعلم أن التنوين يقع من المنفى في هذا الموضع إذا قلت : لا غلام لك ، كما يقع من المضاف
إلى اسم إذا قلت : لا مثل زيد ، والدليل على ذلك قول العرب : لا أبالك ، ولا غلامي لك ، ولا
مسلمى لك .

وزعم الخليل أن النون إنما ذهبت للإضافة ، ولذلك الحقت الألف التي لا تكسون إلا في
الإضافة . وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : لا أبالك في معنى : لا أبالك . فعلموا
أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطا كسقوطه في لا مثل زيد ، فلما جاءوا بلام
الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام إذا كان المعنى واحدا . . . ومثل هذا
الكلام قول الشاعر :

يابؤس للمجهل ضارا لأقوام

حماده على أن اللام لو لم تجيء لقلت : يا بؤس الجهل وإنما فعل هذا في المنفى
تخفيفا . كأنهم لم يذكروا اللام

قال المبرد في الكامل ج ٧ ص ١٤٥ معلقا على قول الحسن البصري : لا أبالك : « وهذه
كلمة فيها جفاء والعرب تستعملها عند الحث على أخذ الحق والإغراء ، وربما استعملتها
الجفاة من الأعراب عند المسألة والطلب ، فيقول القائل للامير والخليفة : انظر في أمر
رعيته لا أبالك ، وسمع سليمان بن عبد الملك رجلا من الأعراب في سنة جدبية يقول :
رب العباد مالنا ومالكا قد كنت تسقيننا فما بدا لكا

انزل علينا الغيث لا أبالك .

فاخرجه سليمان أحسن مخرج فقال : أشهد أنه لا أبالك ولا ولد ولا صاحبة
وفي الخصائص ج ١ ص ٣٤٣ - ٣٤٤ : « وذلك أن قولهم : لا أبالك كلام جرى مجرى
المثل ، وذلك أنك إذا قلت هذا فانك لا تنفى في الحقيقة أباه ، وإنما تخرجه مخرج الدعاء ، أي
أنت عندي ممن يستحق أن يدعى عليه بفقد أبيه كذا فسره أبو علي وكذلك هو لمثامله ، ألا
ترى أنه قد أنشد توكيدا من هذا المعنى فيه قوله :

وتترك أخرى فردة لا أخالها

ولا مسلمي لك (١).

أما قولك : لا أبا لك فإنما تُثبت اللام ، لأنك تريد الإضافة . واولا ذلك احذفها . ألا ترى أنك تقول : هذا أبٌ لزيد ، ومررت بأبٍ لزيد ، فيكون على حرفين .

فإن قلت : هذا أبوك رددت ، وكذلك رأيت أباك ، ومررت بأبيك . إنما رددت للإضافة .

فإن أردت الأفراد قلت : لا أبَ لزيد ، جعلت (لزيد) خبراً أو أضمرت الخبر ، وجعلته

تبييناً .

فإن قلت : لا أبا له - فالتقدير : لا أباه ، ودخلت اللام لتوكيد الإضافة ، كدخولها في (يا بؤس للحرب) ، وكذلك الأضل في هذا (٢) كقوله :

= ولم يقل : لا أخت لها . ولكن لما جرى هذا الكلام على أفواههم (لا أبا لك) (ولا أبا لك) قيل مع المؤنث على حد ما يكون عليه مع الذكر ، فجرى هذا نحوه من قولهم لكل أحد من ذكر وأنثى وأثنين وجماعة : (الصيف ضيقت اللبن) ...

ويؤكد عندك خروج هذا الكلام مخرج المثل كثرته في الشعر وأنه يقال لمن له أب ، ولن ليس له أب . فهذا الكلام دعاء في المعنى لا محالة وإن كان في اللفظ خبراً . ولو كان دعاء مصرحاً وأمرأ معنياً لما جاز أن يقال لمن لا أب له ، لأنه إذا كان لا أب له لم يجز أن يدعى عليه بما هو فيه لا محالة ... » .

وقال في ص ٣٣٨ : « وأجاز أبو علي - رحمه الله - أن يكون لك خبراً ويكون أبا اسماً مقصوراً تماماً غير مضاف ، كقولك : لا عصاك ... » .

وقال الرمخشري في الفائق ج ٢ ص ٤٨١ : « الاصل في قولهم : لا أبا لك ، ولا أم لك نفى أن يكون له أب حر وأم حرة . وهو المقرف والهجين المذمومان عندهم ، ثم استعمل في موضع الاستقصار والاستبطاء ونحو ذلك والحث على ما ينافي الهجاء والمقارن » .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٦ : « وإنما ذهبت النون في لا مسلمي لك على هذا المثال جعلوه بمنزلة ما لو حذف بعد اللام كان مضافاً الى اسم ، وكان في معناه إذا ثبتت بعده اللام وذلك قولك : لا أباك فكانهم لو لم يجيئوا باللام قالوا : لا مسلميك فعلى هذا الوجه حذفوا النون في لا مسلمي لك وإذا تمثيل وإن لم يتكلم بلا مسلميك » .

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٤٤ : « الكثير أن يقال : لا أب له ، ولا غلامين له ، فيكونان مبنيين على ما ذكرنا ، وجاء أيضاً على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثني وجمع المذكر السالم ، وفي الأب ، والأخ من بين الأسماء الستة إذا وليها لام الجر أن تعطى حكم الإضافة بحذف نون المثني ، والمجموع وانبات الالف في الأب والأخ فيقال : لا غلامي لك ، ولا مسلمي لك ، ولا أبا له ، ولا أبا له فتكون معربة اتفاقاً ... » .

(٢) كرر هذا في موضعين من الكامل ج ٥ ص ٨٤ ، ج ٧ ص ١٤٧

وانظر ص ٢٥٣ من هذا الجزء

أَبَا الْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنْي مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي (١)

وقال الآخر :

٤
٦٤٨

/ فَقَدْ مَاتَ شَمَاحٌ وَمَاتَ مُزْرَدٌ وَأَيُّ كَرِيمٍ - لَا أَبَاكَ - يُخَلِّدُ (٢)

(١) استشهد به المبرد في الكامل ج ٥ ص ٨٥ ، ج ٧ ص ١٤٧ على أن لا أبا لك أصله الاضافة وزيدت اللام بين المضاف والمضاف اليه فاذا حذفت اللام رجع الى أصله من الاضافة . وكذلك استشهد به أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ٣٤٥ وابن الشجري في أماليه ج ١ ص ٣٦٢ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠٥ . وقال أبو علي : حذف اللام من أبا لك انما يكون في الضرورة ولولا انها في حكم الثابت في اللفظ لما عملت (لا) ، لأنها لاتعمل الا في نكرة .

تخوفيني : الأصل تخوفينني فحذفت احدى النون فقيل الاولى وقيل الثانية . ونسب البغدادي البيت الى أبي حية النيمري . الخزانة ج ٢ ص ١١٨ وكذلك في اللسان (أبا) ونسبه الشجري الى الاعشى ويسأل في ديوانه .

(٢) استشهد به سيويه ج ١ ص ٣٤٦ ولم يتكلم عليه الأعلام وروى عجزه . وأى كريم لا أباك يمتع . ثم قال : ويروى مخلد واستشهد به المبرد في موضعين من الكامل ج ٥ ص ٨٥ ، ج ٧ ص ١٤٧ ورواه كما في المقتضب .

وقد سبق في المقتضب ج ٣ ص ٣٧٣ ذكر بيت من هذه القصيدة وهو :

ونابغة الجعدي بالرمل بيته عليه صفيح من تراب منضد

وروى عجزه سيويه ج ٢ ص ٢٤ : عليه صفيح من تراب موضع .

وقد تبع ابن السراج المبرد في رواية البيت : وقد مات شماخ .

والصحيح أن البيتين من قصيدة عينية لسكين الدارمي ذكر فيها حال الشعراء المتقدمين وأنهم ذهبوا ، ولم يبق منهم احد ، وقد ذكرها البغدادي في الخزانة ج ٢ ص ١١٦ - ١١٧ منها :

ولست بأحيا من رجال رأيتهم لكل امرئ يوما حمام ومصرع

والشماخ ، ومزرد أخوان شقيقان وصحابيان ، وشاعران لكل منهما ديوان مطبوع وقد طبع قريبا ديوان مزرد في بغداد .

قال أبو عثمان المازني : لم يجيء في باب النفي مثل لا أباك مضافا بغير لام الا هذا

وحده وأنشد البيتين (هذا وما قبله) وروى البغدادي هذا البيت من غير ضرورة فيه هكذا :

وأى عزيز لا أباك يمنع

ويظهر أن هذا البيت ساقط من بعض نسخ كتاب سيويه فالاعلم لم يتكلم عنه

والبغدادي لم يشر الى أنه من شواهد سيويه كما ألزم نفسه في بقية الشواهد بذلك وقد

أشار الى البيت الآخر : ونابغة الجعدي . . الى أنه من شواهد سيويه .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ١١٦ - ١١٩ ، وابن يعيش ج ٢ ص ١٠٥

وعلى هذا تقول : لا مسلمي لك ، ولا مسلمي الك .

فإن قلت : لا مسلمين في دارك ، ولا مسلمين عندك - لم يكن من إثبات النون بُدًّا ؛ لأنَّ (في) ، و(عند) وسائر حروف الإضافة لا تدخل على معنى اللام ؛ لأنَّ دخول اللام بمنزلة سقوطها .

ألا ترى أنَّ قولك : هذا غلامك ، بمنزلة قولك : هذا غلام لك .

وتقول : لا مسلمين هذين اليومين لك ، ولا مسلمين اليوم لك ؛ لأنه لا يُفصل بين المضاف والمضاف إليه ، إلا أن يضطرَّ شاعر ، فيفصل بالظروف وما أشبهها ؛ لأنَّ الظرف لا يُفصل بين العامل والمعمول فيه ، تقول : إنَّ في الدار زيدا ، وإنَّ اليوم زيدا قائم (١) .
فمما جاء في الشعر فصل بينه وبين ما عمل فيه قوله :

كَانَ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْقَرَارِيحِ (٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٦ - ٣٤٧ : « وتقول : لا يدين بها لك ، ولا يدين اليوم لك . اثبات النون أحسن وهو الوجه ، وذلك أنك إذا قلت : لا يدي لك ، ولا أبا لك فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء ، نحو : لا مثل زيد ، فكما قبح أن تقول : لا مثل بها زيد ، فتفصل قبح أن تقول : لا يدي بها لك ولكن تقول : لا يدين بها لك ، ولا أب يوم الجمعة لك . كأنك قلت : لا يدين بها ، ولا أب يوم الجمعة ، ثم جعلت لك خبرا فرارا من انقبح ٠٠ » . وقول المبرد « لأن الظرف لا يفصل ٠٠٠ » هو معنى قولهم : يفتقر في الظروف ما لا يفتقر في غيرها .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٢ ، ٣٤٧ على الفصل بين المضاف والمضاف إليه للضرورة والأصل كان أصوات أواخر الميس .

الإيغال : الأبعاد يقال : أوغل في الأرض : إذا بعد فيها ، وأوغل في الأمر . إذا دخل فيه بسرعة . والضمير للابل في بيت قبله .

الأواخر : جمع آخره بوزن فاعلة وهي آخره الرجل وهو العود الذي في آخر الرجل الذي يستند إليه الراكب ويقال فيه مؤخر الرجل ، وقيل يجوز فتح الخاء فيه أيضا .

الميس : بفتح الميم : شجر يتخذ منه الرجال والاقتاب .

وأضافة أواخر إليه كإضافة خاتم فضة .

الفراريج : جمع فروجة وهي صغار الدجاج .

يريد : أن رجالهم جدد وقد طال سيرهم ، فبعض الرجل يحك بعضا ، فتصوت مثل

أصوات الفراريج من شدة السير واضطراب الرجل .

ومن إيغالهن : من للتعليل .

والبيت من قصيدة لذي الرمة في ديوانه ص ٧١ - ٧٦ وانظر الخزامة ج ٢ ص ١١٩ -

١٢١ ، ص ٢٥٠ وشرح الحماسة ٣/ ١٠٠ وشرح سقط الزند ص ١٥٣٣ ، وابن يعيش ٣ : ٧٧ -

وقال آخر :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(١)

/ ونظير الظرف في ذلك المصدر ، وما كان مثله من حشو الكلام ، كقوله :

أَشْمُ كَأَنَّه رَجُلٌ عَبُوسٌ مُعَاوِدُ جُرْأَةٍ وَقَتِ الْهُوَادِي^(٢)

أراد : معاود وقت الهوادي جرأة .

وقال آخر :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا^(٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩١ على الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف للضرورة والأصل : بكف يهودي .

وصف رسوم الدار ، فشبها بالكتابة في دقتها والاستدلال بها .

وخص اليهود لانهم أهل كتاب ، وجعل الكتابة بعضها متقارب وبعضها مفترق متباين . ومعنى يزِيل : يفرق ما بينها ويباعد .

ونسب البيت الى ابي حية النميري سيبويه وشرحه .

وانظر العيني ج ٣ ص ٤٧٠ - ٤٧٢ ، وأمالى ابن السجري ج ٢ ص ٢٥٠

(٢) أشم من الشمم وهو الارتفاع فعله من باب علم . والهوادي : جمع هادية وهي من كل شيء اوله من الخيل والليل جرأة مفعول لأجله فصل به بين المضاف والمضاف اليه . وقال العيني ج ٣ ص ٤٩٢ : لم أقف على قائله .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩١ وبعجزه في ص ٩٩ على الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف اليه في الضرورة .

وقال ابن يعيش ج ٣ ص ٢٠ : « ولا يجوز اضافة در الى اليوم على سبيل الاتساع في الظروف وجمله مفعولا به ، لانك لو خفضت اليوم بالاضافة لم يكن لمن ما يعمل فيه » وكذلك قال المازني

واليوم معمول لتعلق الخبر ولا يجوز أن يكون معمولاً للفعل (لامها) ، لان ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول .

ساتيدما : قال ياقوت : « بعد الالف تاء مثناة مكسورة وياء مثناة من تحت ، ودال مهملة مفتوحة ثم ميم والفاء مقصورة أصله مهمل في الاستعمال في كلام العرب فاما أن يكون مرتجلا قريباً ، لانهم قد أكثروا من ذكره في شعرهم ، واما أن يكون أعجمياً . قال العمراي : هو جبل بالهند لا يعدم ثلجه أبداً وقال غيره : سمي بذلك لانه ليس من يوم الا ويسفك فيه =

دم ، وساتى وسادى بمعنى وهو سدى الثوب فكان الدماء تسدى فيه كما يسدى الثوب وقد
مده البحرى البلدان ج ٣ ص ١٦٨ - ١٦٩
ورجع البغدادى انه نهر قرب ارزن .
استمرت : بكت .

والبيت من ابيات ثلاثة لعمرو بن قميئة قالها في خروجه مع امرئ القيس الى ملك
الروم وهو الذى عناه بقوله :

بكى صاحبي لما رآى اللرب دونه وأيقن انا لاحقنان بقيصرا
وانظر الخزانة ج ٢ ص ٢٤٧ - ٢٥٠ وابن يعيش ج ٣ ص ٢٠ ومعجم البلدان ،
ومجالس نعلب ص ١٥٢

هذا باب

مالا يجوز أن يُحمل من المنفى على الموضع

تقول : لا غلام لك ولا العباس ، ولا غلام لك ولا زيد ، ولا غلام لك وزيد . لم يجز أن يُحمل زيد على (لا) ، ولكن ترفعه على الموضع ؛ لأنَّ (لا) وما عملت فيه في موضع رفع ؛ لأنَّ (لا) لا تعمل في معرفة .

ومثله : كلُّ رجل في الدار وزيدٌ فله درهم ، وكلُّ رجل في الدار وعبدُ الله لأكرمهم ؛ لأنَّه لا يجوز : كلُّ عبدِ الله ، فعطف على كلِّ نفسها^(١) ؛ كما لا يجوز : لا عبدَ الله في الدار . فعلى هذا يجري ما ذكرت لك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٦ : « باب لا تجوز فيه المعرفة الا ان تحمل على الموضع ؛ لانه لا يجوز للا ان تعمل في معرفة ، كما لايجوز ذلك لرب .
فمن ذلك قولك : لا غلام لك ولا العباس . فان قلت : احمله على (لا) فانه ينبغي لك ان تقول : رب غلام لك والعباس .
وكذلك لا غلام لك واخوه . فاما من قال : كل نعمة وسخلتها بدرهم فانه ينبغي له ان يقول : لا رجل لك واخاه ، لانه كانه قال : لا رجل لك واخاه » .

هذا باب

ما إذا دخلت عليه / (لا) لم تُغيِّره عن حاله

لأنه قد عمل فيه الفعل . فلم يجوز أن يعمل في حرف عاملان (١)

وذلك قولك : لا سَقِيًّا ولا رَعِيًّا ، ولا مَرْحَبًا ولا أَهْلًا ، ولا كَرَامَةً ولا مَسْرَةً ؛ لأنَّ الكلام كان قَبْلَ دخول (لا) أَفْعَلُ هذا وكَرَامَةً ، ومَسْرَةً ، أَى وأَكْرَمَكَ ، وأَسْرَكَ . فَإِنَّمَا نصبه الفِعْلُ ، فلَمَّا دخلت عليه (لا) لم تُغيِّره .

وكذلك لا سلامٌ عليك ، وهو ابتداء وخبره ، ومعناه الدعاء (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٦ : « باب ما اذا لحقته (لا) لم يغيِّره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق وذلك لأنها لحقت ما قد عمل فيه غيرها . » .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٦ - ٣٥٧ : « وذلك قولك : لا مرحبًا ، ولا أهلاً ولا كرامة ، ولا مسرة ، ولا شلاً ، ولا سقياً ، ولا رعيًا ، ولا هنيئًا ، ولا مريئًا . صارت (لا) مع هذه الاسماء بمنزلة منصوب ليس معه (لا) ، لأنها أجريت مجراها قبل ان تلحق (لا) .
ومثل ذلك لا سلام عليك . لم يغير الكلام عما كان عليه قبل أن تلحق . .
ولم يلزمك في ذا تشنية (لا) كما لم يلزمك ذلك في الفعل الذي فيه معناه وذلك لا سلم الله عليه . . . » .

للمبرد مناقشة مع سيبويه في علة عدم تكرير (لا) في الدعاء وعدم عملها ايضاً ، وقد اشار في المنتصب الى العلة التي اختارها وهي قوله في العنوان : لأنه قد عمل فيه الفعل فلم يجوز أن يعمل في حرف عاملان قال في نقده لسيبويه :
« قال محمد بن يزيد : ولم يمتنع هذا عندي من حيث ذكر لو كان هذا يجري في ترك النصب والتشنية مجرى الفعل الذي هو بدل منه لزمك أن تقول : زيد لا قائم ، كما كنت تقول : زيد لا يقوم ، وما أشبه هذا .

وكذلك هذا لا منطلق على حد قولك : هذا لا ينطلق .

ولكن القول فيه عندي لما كان دعاء لم تكن فيه قاصدا لنفي شيء عن المذكور ، لان معنى قولك : سقاك الله انما هو معنى : أسأل الله ان يسقيك ، فاذا قلت : لا سقياً فانما هو منتصب بقولك : سقاك الله ، ثم ادخلت (لا) ، فصار لا سقاك الله سقياً .
والناصب لقولك سقياً انما هو سقاك في النفي والايجاب .

على ذلك قال الشاعر :

وَنَبِئْتُ جَوَابًا وَسَكَنَّا يَسِينِي وَعَمَرُو بَنَ عَفْرًا لَا سَلَامَ عَلَيَّ عَمْرٍو (١)

وكذلك قولك : ولا كرامة ولا مسرة . انما كان قولك فى الايجاب افعل ذلك وكرامة انما معناه : واكرمك كرامة ، فدخات (لا) على ما عمل فيه غيرها .
وقولك : لا سلام عليك . سلام ابتداء ، وعليك خبره ، وجاز الابتداء بالتكرة ، لان معناه سلام الله عليك .

ولم تضع سلام فى موضع قولك : رجل فى دارك ، لانك لست تريد ان تخبر عن السلام بشيء انما دعوت له ، فدخلت (لا) على شيء عمل فيه الابتداء ، ولم يلزمك فى هذا الموضع تشنية (لا) ، لانه ليس جوابا لقولك : اذا عندك ام ذا ؟ . ولو اردت المعنى الذى تدخل عليه (لا) نافية لتخبر بها ولا تدعو لقلت : لا كرامة لزيد عند احد ، ولا سقى لزيد فى ماله . فهذا سوى ذلك المعنى واما قول الله - جل وعز - (سلام على ابراهيم) و (رحمة الله وبركاته عليكم اهل البيت) فلا يقال : الله - تعالى - دعا ولكن معنى الكلام - والله اعلم - هؤلاء ممن وجب ان يقال لهم : سلام عليكم ورحمكم الله ، لان هذا انما يقال بالاستحقاق لا لولياء الله ، كما ان قوله : (ويل يومئذ للمكذبين) لا يقال فيه دعاء عليهم ، ولكن معناه : هم ممن استوجب ان يقال لهم ذلك لان هذا انما يقال لصاحب الشر والهلكة » .

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال احمد : قوله : انه كان يلزمه ان يقول : زيد لا قائم ، كما تقول : زيد لا يقوم ، وزيد لا منطلق ، كما تقول : زيد لا ينطلق فليس منطلق بدلا من ينطلق ، ولا قائم بدلا من يقوم ، ولا يقوم بدلا من قائم ولا أسماء الفاعلين فى هذا الموضع بدلا من الأفعال وانما هي فى معناها .
فأما سقيا لك فبدل من سقاك الله . الا ترى انهما يتعاقبان ، ولا تقول : سقاك الله سقيا لك ، فتعيد الكلام كله مع الفمعل اذا أضمرته ، فجرى المصدر هاهنا مجرى فعله اذا كان بدلا منه ، وليس قوله : ان المصدر جاء فى مثل فعله بعلة للباب . الا ترى لو ان سائلا سأل ، فقال : لم لم يثن الفعل ؟ كان له ان يسأل عن ذلك ودل هذا على ان سيبويه لم يأت فى هذا الموضع بالاعتلال للباب لم لم يثن ؟ وانما قال : ولم تثن المصادر ، كما لم تثن أفعالها ، فمثل ، ولم يبين ها هنا لم لم تثن أفعالها ؟ ولكنه قد بينه فى غير هذا الموضع وهو الذى أتى به محمد ابن يزيد وان المشى من ذلك انما هو جواب لسائل سأل عن أحد أمرين ، فنقله أبو العباس الى هذا الموضع » .

انظر الانتصار ص ١٦٦ - ١٦٩

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٧ على عدم تكرير (لا) وأن سلام مبتدا كما كان قبل دخول (لا) .

قال الأعلام : وأفرد يسبني اكتفاء بخبر الواحد عن خبر الاثنين وقصر عفرأ ضرورة .
وقال ابن ولاد فى المقصور ص ٧٧ : وعفري أيضا اسم رجل ثم أنشد بيت جرير . ومثل هذا الضبط فى الديوان ص ٢٧٩ وفى أصل المقتضب أيضا : عفري بالياء .
والبيت من قصيدة لجرير فى الديوان ص ٢٧٦ - ٢٨٠ .

هذا باب

(لا) إذا دخلها ألف الاستفهام

أو معنى التمني

أما كونها للاستفهام فعلى حالها قَبْلَ أَنْ يَحْدُثَ فيها علامته . تقول : ألا رجل في الدار؟
على قول من قال : لا رجل في الدار .

ومن قال : لا رجل في الدار ولا امرأة ، قال : ألا رجل في الدار ولا امرأة ؟

ومن قال : لا رجل ظريفا في الدار ، قال : ألا رجل ظريفا ؟ ومن لم ينون ظريفا قبل
الاستفهام لم ينوته ها هنا (١) .

وقد تجعل (لا) بمنزلة / (ليس) لاجتماعهما في المعنى ، ولا تعمل إلا في النكرة ، فتقول :
لا رجل أفضل منك (٢) .

ولا تَفْصِلُ بينها وبين ما تعمل فيه ؛ لأنها تجرى رافعة مجراها ناصبة . فعلى هذا تستفهم
عنها .

فإن دخلها معنى التمني فالنصب لا غير في قول سيويه ، والخليل وغيرهما إلا المازني وحده .
تقول : ألا ماء أشربه ، ألا ماء وعسلا . تنون عسلا ، كما كان في قولك : لا رجل وغلما
في الدار .

(١) في سيويه ج ١ ص ٣٥٨ - ٣٥٩ : « واعلم أن (لا) في الاستفهام تعمل فيما
بعدها ، كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر ... »

ومن قال : لا غلام ولا جارية قال : الا غلام والا جارية ؟ »

(٢) في سيويه ج ١ ص ٣٥٧ : « لا مستصرخ ، ولا براح والنصب أجود وأكثر من
الرفع ، لانك إذا قلت : لا غلام فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة ليس » .

وتقول : ألا ماء بارد إن شئت ، وإن شئت نونت باردا ، وإن شئت لم تنون كقولك :
لا رجل ظريفا وإن شئت نونت ظريفا ، وإن شئت لم تنون .

ومن قال : لا رجل وامرأة ، لم يقل هنا إلا بالنصب .

واحتجاج النحويين : أنه لما دخله معنى التمني زال عنه الابتداء ، وموضعه نصب ؛
كقولك : اللهم غلاماً ، أى هب لى غلاماً .

وكتولهم : إن زيدا فى الدار وعمرو ، حمل (عمرو) على الموضع . فإن قالوا :

ليت زيدا فى الدار وعمرا - لم يكن موضع عمرو الابتداء ؛ لأن / (إن) تدخل على معنى
الابتداء ، و (ليت) تدخل للتمنى فلها معنى سوى ذلك ، فلذلك لم يكن فى (ليت)
و (لعل) و (كأن) ما فى (إن) و (لكن) من الحمل على موضع الابتداء ؛ لأن لهن معانى
غير الابتداء . فكان التشبيه ، وليت للتمنى ، ولعل للتوقع .

وكان المازنى يُجرى هذا مع التمنى مُجراه قَبْلُ ويقول : يكون اللفظ على ما كان عليه
وإن دخله خلافُ معناه ؛ ألا ترى أن قولك : غفر الله لزيد معناه الدعاء ، ولفظه لفظ ضرب ،
فلم يُغَيَّرْ لما دخله من المعنى ، وكذلك قولك : علم الله لأفعلن ، لفظه لفظ رزق الله ، ومعناه
القسم ، فلم يُغَيَّرْ .

وكذلك : حسبك رفع بالابتداء ، ومعناه النهى .

ومن قوله : ألا رجل أفضل منك يترفع لأنه خير الابتداء ، كما كان فى النفى
وكذا يلزمه .

والآخرون ينصبونه ، ولا يكون له خبر (١) .

(١) المبرد هنا ذكر رأى سيبويه وجهه النحويين وبين وجهة نظرهم ، كما ذكر رأى
المازنى وبين وجهة نظره ، ولم يرجح رأيا على آخر وكذلك عرض لكلام سيبويه فى نقده وذكر
رأى المازنى فقال فى الرد على سيبويه :

« ومن ذلك قوله فى هذا الباب : والرفع لا يكون فى هذا الموضع ، لأنه ليس بجواب
لقوله : إذا عندك أم ذا ، وليس فى هذا الموضع معنى ليس (انظر سيبويه ج ١ ص ٣٥٩) .
يعنى (لا) إذا لحقها الف الاستفهام لمعنى التمنى ، نحو : ألا ماء بارد .

قال لا يجوز الا ماء .

قال محمد : ولو كان هذا لا يجوز من قبل انه ليس جوابا لقولك : اذا عندك ام ذا كان يلزمك ايضا الا تجيز الا ماء بارد .

قال لا يجوز الا ماء ولو غسل ، لأن هذا ليس جوابا لقولك : هل من ماء ؟ اذ زعم ان قولك : لا رجل في الدار جواب لقولك : هل من رجل .

ولكن القول في هذا انه جاز فيه الرفع والنصب ، كما كان قبل دخول الف الاستفهام عليه ، واجازة الرفع قول ابي عثمان وذلك لأن هذا وقع في النفس جوابا كما ذكر سيبويه ، ثم دخل عليه الاستفهام على هيئته في النفي ، لأن الاستفهام لا يغير ما دخل عليه عن حاله قبل أن يكون استفهاما ودخله معنى التمني ، وله حظ من اعراب ، كما أن قولك : غفر الله لزيد لا يمنع من اعراب الفعل والفاعل وان دخله معنى الدعاء .

ومن ذلك قوله في هذا الباب : ومن قال : لا غلام افضل منك لم يقل : لا غلام افضل منك الا بالنصب لأنه دخل فيه معنى التمني ، وصار مستغنيا عن الخبر كاستغناء اللهم غلاما ومعناه : اللهم هب لي غلاما (انظر سيبويه ج ١ ص ٣٥٩) .

قال محمد : وليس هذا كما قال ، لأنه وان كان فيه معنى التمني فانما قوله : الا ماء في موضع اسم مرفوع ، وخبره مضمرة فان أضمرته رفعتة ، وحكمه حكمه قبل ان يدخل الف الاستفهام وأن يقع فيه معنى التمني .
ونظير ذلك : رحمة الله عليه . اعرابه اعراب زيد أخوك وان كان فيه معنى الدعاء ، واجازة رفع الخبر قول ابي عثمان « .

ورد على المبرد ابن ولاد فقال :

« قال أحمد : أما قول سيبويه : أن الرفع امتنع في قولك : الا ماء ، لأنه ليس بجواب لما ذكر ، فالعنى عند جميع اصحابه أن الرفع مع (لا) انما يكون من وجهين :
اما ان تحمله على كلام مستفهم مبتدا ، أو على ان تجعل (الا) بمعنى ليس وما عدا الوجهين فليس للرفع فيه معنى ، وذلك أن المستفهم اذا قال : ازيد عندك ام عمرو ؟ قلت : لا زيد ولا عمرو ، فجعلت الجواب الذي هو خبر على ما حمل المستفهم عليه كلامه .
وان جعلتها بمعنى ليس فليست تحتاج فيها الى التكرار ، كما لا تحتاج في (ليس) الى ذلك .

واذا ادخلت الف الاستفهام بمعنى التمني وانت لا تجيب احدا ، فتبني كلامك على ما بنى عليه ، وانما أنت مبتدئ بالقول ، ولا يجوز ان تحمله في الاعراب الا على معناه ، ومعناه الفعل ، لانك لا تمنى الا بفعل . الا ترى الى قول سيبويه : الا غلام معناه : اللهم هب لي غلاما .

•••••
= وقول محمد بن يزيد انه في موضع مبتدأ ، كما كان لا رجل وان الخبر مضمّر خطأ ، لان موضع التمني ليس بموضع ابتداء ، ولا يحتاج فيه الى خبر . الا ترى انك تقول : اللهم ارزقني غلاما .

والذي ألقى محمد بن يزيد في هذا الغلط قول العرب : رحمة الله عليه انه دعاء والدعاء لا يكون الا بفعل كالتمني ، وقد جاز الرفع فيه .

والفصل بينهما أن قولهم : رحمة الله عليه جاء لفظه في كلام العرب على غير معناه ، لأن معناه النصب اذا كان دعاء . فأما التمني فجاء لفظه على أصله ، ومعناه منصوبا وافق اللفظ المعنى .

فان قال قائل : فارفع هذا ، كما رفعت العرب ذلك .

قيل له : ليس رد الشيء الى غير أصله ومعناه اذا جاء على أصله بجائز ولا قياس . فكان هذا القائل قال : قد جاء لفظ التمني على معناه ، فردوه الى غير معناه وهو الرفع (وذروا) فيه معناه وهو النصب وهذا قياس فاسد ، ومذهب غير مستقيم .

وأما قول سيبويه : ولا يكون في هذا . يعني في قولك : الا رجل أفضل منك في التمني فانه أراد انك لو قلت : (ليس) ها هنا لصار معنى الكلام الى التقرير . الا ترى انك اذا قرنت الف الاستفهام بليس فقلت : اليس فلان أفضل منك كان الكلام على معنى التقرير ، فأبان بهذا أن الرفع غير منسأغ فيه البتة ، لأنه اذا لم يكن جوابا لمستفهم حمل كلامه على الابتداء ، ولا يدخله معنى (ليس) فقد امتنع فيه السببان اللذان يوجبان الرفع .

وأما معارضته اياه في صدر كلامه بأن قال : هذا لا يجوز من قبل انه ليس جوابا لقولك : اذا عندك ام ذا ؟ فكان يلزمه أيضا ألا يجيز الأماء بارد ، لأن هذا ليس بجواب لقولك اذا زعم ان قولك : لا رجل في الدار انما هو جواب لقولك : هل من رجل في الدار ؟ .

ولو أمكنني انتزاع هذه المعارضة من جميع النسخ التي سيرها لانزعجتها ، وأمست عن ذكرها لضعفها وقبحها ، ولو بلغتني عنه ولم تكن في كتابه لأنكرتها قال أحمد .

وذلك أن سيبويه زعم أن لا رجل في الدار وهو خبر جواب للاستفهام اذا قات : هل من رجل في الدار ، فالزمه على هذا ألا يجيز الاستفهام ، لانه ليس بجواب للاستفهام وذلك انه قال : ينبغى الا يجيز الا ماء بارد وهو استفهام لأنه ليس جوابا لهل من ماء وهذا أيضا استفهام ، فالزمه اذا قال ما لا ينكره أحد وهو أن يكون الاستفهام غير جائز اذا ليس بجواب للاستفهام .

وقد كان أبو عمر الجرمي يخالف المازني في هذه المسألة ، واحتج ببعض ما ذكرناه وهو معنى قول سيبويه .

زعم أبو عمر انه لم يجز في (الا) التي للتمني ما جاز في (لا) من رفع الصفة على الموضع بنحو : لا رجل أفضل منك ، لأن موضع النفي للابتداء ولما دخله معنى التمني زال الابتداء ، لأنه قد تحول الى معنى آخر ، وصار في موضع نصب ، كما لا يجوز في (ليت) ،

= و (لعل) و (كأن) من الحمل على الموضع مجاز في (أن) ، و (لكن) . فلذلك زعم انه لا يجوز الا ماء ولبن ، كما تقول في النفي .

وقد اوضح هذا سيبويه فقال : هو بمنزلة اللهم غلاما اي هب لي غلاما « .

انظر الانتصار ص ١٦٩ - ١٧٤ وهما مسألتان في نقد المبرد رد عليهما ردا واحدا .

المبرد في المقتضب لم يضعف رأى سيبويه ، كما تم يرجح رأى المازني بل ذكر أدلة الفريقين مكثفيا بذلك .

وابن يعيش ج ٧ ص ٤٨ والرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٤١ وابن هشام في

المغنى ج ٢ ص ٤٥ والسيوطي في الهمع ج ١٤٧١ والأشموني ج ١ ص ٣٦٤ يجعلون المبرد في صف المازني في مخالفة سيبويه .

هذا باب

مسائل (لا) في العطف من المعرفة والنكرة

٤
٦٥٣ / اعلم أنك لا تعطف اسما على اسم ، ولا فعلا على فعل في موضع من العربية إلا كان مثله . تقول : مررت بزيد وعمرو ، ورأيت زيدا وعمرا ، وأنا آتيك وأكرمك ، ولا تذهب فتندم ، أى : لا تذهب ولا تندم ، ولم يُرد الجواب (١) .

وتقول : لا رجل وغلما . عطفت غلاماً على رجل . وحق الرجل أن ينون ، ولكن البناء منعه من ذلك ؛ كما تقول : مررت بعثمان وزيد ، فموضع (عثمان) خفض ، غير أنه لا ينصرف . فجرى المنصرف على موضعه .

فإن قلت : لا رجل ولا غلام في الدار ولا حول ولا قوة إلا بالله - فإنما عطفت الثاني على (لا) وما عملت فيه ؛ لأنها والذى عملت فيه في موضع اسم مرفوع مبتدأ ، ولا بد للمبتدأ من خبر . مُصمراً أو مُظهِراً .

ونظير ذلك : كلُّ رجل ظريف في الدار ، إن جعلت ظريفاً نعتاً للرجل ، وإن جعلته لكلِّ رفعت فقلت : كلُّ رجل ظريف في الدار (٢) .

٤
٦٥٤ وتقول : كلُّ رجل وغلाम عندك / فإن حملت الغلام على « كلِّ » رفعت ، وصار واحداً ؛ لأنَّ ما بعد (كل) إذا كان واحداً نكرة فهو في معنى جماعة إذا أفردوا واحداً واحداً . يدلُّك على ذلك قولهم : جاءني كلُّ اثنين في الدار ؛ لأنَّ معناه : إذا جعلوا اثنين اثنين .

وتقول : لا رجل في الدار ولا غلاماً يا فتى . إن جعلت (لا) الثانية للنفي كقولك : ليس رجل في الدار وليس غلام .

(١) إذا أراد الجواب كانت الفاء للسببية ، فينصب الفعل بأن مضمرة .

(٢) ذكر سيبويه ج ١ ص ٢٧١ شواهد لوصف كل المضافة الى نكرة ثم ذكر في ص ٢٧٣ أن كلا ، وبعضاً المقطوعين عن الاضافة لا يوصفان وانما ينصب ما بعدهما على الحالية (باب ما ينتصب خبره لانه معرفة وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفا) .

وإن جعلت (لا) للعطف مثل: ما مررت بزويد ولا عمرو - وقلت: لا رجل في الدار
ولا غلاماً إن عطفته على رجل، وإن عطفته على (لا) رفعت (١).

وتقول: لا أخاك، ولا أباً لزويد. إن كانت (لا) للنفي.

وإن كانت للعطف قلت: ولا أباً لزويد. لا يجوز غير ذلك؛ لأن اللام دخلت على
المنقح لا في المعطوف عليه؛ كما دخلت في النداء، ولم تدخل في المعطوف عليه لأنك
تقول: يا بؤس للحرب. ولا تقول: يا بؤس زيد. وبؤس للحرب؛ لأن النداء يحتمل
ما لا يحتمله المعطوف، وكذلك المنقح، تقول: يا زيد والحارث رفعاً ونصباً^(٢)، واو ولي
(الحارث) حرف النداء لم يجز إلا أن تحذف منه الألف واللام؛ لأن الإشارة تعريف،
فلا يدخل الألف واللام على شيء معرف بغيرهما.

ألا ترى أن تقدير من قال: الحارث والعباس - إنما يحكى حالهما نكرة، وهما وصف؛
لأنه يريد الشيء بعينه، ولا تقول على هذا: جاعني العمر، إلا أن تسميه بجمع عمرة،
فتحكي تلك الحال.

والنفي بمنزلة النداء فيما يحتمل. تقول: لا رجل في الدار، ولا تقول: وغلام في الدار،
حتى تنون الغلام على ما وصفت لك.

وتقول: لا رجلين مسلمين لك. لا بد من إثبات النون؛ لأن (مسلمين) نعت،
وليس بالمعتمد عليه بالنفي، وإنما يحذف من المنقح لا من نعته؛ كما تقول في النداء:
يا رجل الظريف أقبل، فإنما تحذفان من المنادى؛ ولا تحذفان من وصفه لما ذكرت لك.

(١) جملة الوجوه في نحو لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة:

أن بنى ما بعد (لا) الأولى جاز فيما بعد لا الثانية البناء على الفتح أو النصب عطفاً على محل
اسم لا أو الرفع على أن (لا) عاملة عمل ليس أو مهملة وما بعدها مبتدأ.

وان رفع ما بعد (لا) الأولى جاز فيما بعد (لا) الثانية البناء على الفتح أو الرفع وانظر هذه
الوجوه في سيبويه ج ١ ص ٣٥٢ وابن يعيش ج ٢ ص ١١٢ - ١١٣ وشرح الكافية للرضي ج ١
ص ٢٣٩ - ٢٤٠ والمغني ج ١ ص ١٩٦.

(٢) تقدم في ص ٢١٢ - ٢١٣.

هذا باب

الاستثناء

والاستثناء على وجهين :

أحدهما : أن يكون الكلام محمولا على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء .

وذلك قولك : ما جاعني إلا زيد ، وما ضربت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزيدا . فإنما يجرى هذا على قولك : جاعني زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد ، وتكون الأسماء محمولة على أفعالها .

وإنما احتجت إلى النفي والاستثناء ؛ لأنك إذا قلت : جاعني زيد - فقد يجوز أن يكون معه غيره . فإذا قلت : ما جاعني إلا زيد - نفيت المجيء كله إلا مجيئه ، وكذلك جميع ما ذكرنا (١) .

والوجه الآخر : أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولا ، ثم تأتي بالمستثنى بعدئذ . فإذا كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى ، وذلك قولك : جاعني القوم إلا زيدا ، ومررت بالقوم إلا زيدا .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ : « باب ما يكون استثناء بالآ . اعلم أن الآ يكون الاسم بعدها على وجهين :

فأحد الوجهين : الآ تفسير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق ، كما أن (لا) حين قلت : لا مرحبا ، ولا سلام لم تفسر الاسم عن حاله قبل أن تلحق . فذلك (الآ) ولكنها تجيء لمعنى ، كما تجيء (لا) لمعنى .

فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق (الآ) فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه ، وذلك قولك : ما أتاني إلا زيد ، وما لقيت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزيدا . تجرى الاسم مجراه إذا قلت : ما أتاني زيد ، وما لقيت زيدا ، وما مررت بزيد ، ولكنك أدخلت (الآ) لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها ، فصارت هذه الأسماء مستثناة . فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق (الآ) ، لأنها بعد (الآ) في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق (الآ) ، لأنها بعد (الآ) محمولة على ما يجز ، ويرفع ، وينصب ، كما كانت محمولة عليه قبل أن تلحق (الآ) ولم تشغل عنها قبل أن تلحق (الآ) الفعل بغيرها . »

وعلى هذا مَجْرَى النقي . وإن كان الأَجُود فيه غيرَه ؛ نحو : ما جاعنى أحد إلا زيدا ، وما مررت بأحد إلا زيدا ، وذلك لأنك لما قلت : جاعنى القوم وقع عند السامع أن زيدا فيهم ، فلما قلت : إلا زيدا - كانت (إلا) بدلا من قولك : أعنى زيدا ، وأستثنى فيمن جاعنى زيدا ، فكانت بدلا من الفعل (١) .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٦٠ : « والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله عاملا فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت : عشرون درهما . »
وقال فى ص ٣٦٩ : « باب لا يكون المستثنى فيه الا نصبا ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فصعل فيه ما قبله ، كما عمل العشرون فى الدرهم حين قلت : له عشرون درهما ، وهذا قول الخليل ، وذلك قولك : أتانى القوم الا أباك ، ومررت بالقوم الا أباك ، والقوم فيها الا أباك ، وانتصب الأب اذ لم يكن داخلا فيما قبله ، ولم يكن صفة . وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ، كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ، ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها . »

ما الذى يدل عليه كلام سيبويه هذا فى ناصب المستثنى ؟

وهل بين كلامه وكلام المبرد من خلاف ؟

الأنبارى فى الانصاف ص ١٦٧ يعبر عن مذهب البصريين بقوله :

« ذهب البصريون الى أن العامل فى المستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط (الا) . »

ويعمل ذلك فى أسرار العربية ص ٢٠١ بقوله :

« وذلك لأن هذا الفعل وان كان لازما فى الأصل الا أنه قوى بالا ، فتعدى الى المستثنى ،

كما تعدى الفعل بالحروف المعدية » .

وكذلك يصور الرضى ج ١ ص ٢٠٧ مذهب البصريين .

وكلام المبرد فى المقتضب وفى الكامل يفيد أن ناصب المستثنى هو الفعل المحذوف و (الا)

بدل من هذا الفعل ، كما قال فى ناصب المنادى ، ولكنه فى الكامل يقول عن رأيه بأنه مترجم عما

قال سيبويه غير مناقض له قال ج ٤ ص ٢٤٣ - ٢٤٤ : « فشرّبوا منه الا قليلا منهم) » نصب

هذا على معنى الفعل و (الا) دليل على ذلك . فاذا قلت : جاعنى القوم لم يؤمن أن يقع عند السامع

أن زيدا أحدهم ، فاذا قال الا زيدا فالمعنى : لأعنى فيهم زيدا ، أو استثنى ممن ذكرت زيدا ،

ولسبويه فيه تمثيل والذى ذكرت لك أبين منه ، وهو مترجم عما قال غير مناقض له . »

والذى يظهر لى أن رأى المبرد فى ناصب المستثنى مخالف لرأى سيبويه فكلام سيبويه على

ما فيه من اجمال يفيد أن ناصب المستثنى هو ما قبل (الا) .

وكلام المبرد فى كتابيه المقتضب والكامل يفيد أن الناصب هو الفعل المحذوف و (الا) دليل

وبدل منه ، وليس لى (الا) عمل فى المستثنى .

فمن نسب الى المبرد بأن ناصب المستثنى عنده هو (الا) يكون مخالفا لقول المبرد فى كتابيه .

وهي حرف الاستثناء الأصلي. وحروف الاستثناء غيرها ما أذكره لك :
 أما ما كان من ذلك اسما فغير (١) وسوى ، وسواء (٢) .
 وما كان حرفاً سوى (إلا) فحاشا ، وخلا .

وما كان فعلاً فحاشا (٣) ، وخلا وإن وافقا لفظ الحروف ، وعدا ، ولا يكون .

أبو الفتح بن جنى صور رأى المبرد فى سر الصناعة ج ١ ص ١٤٦ تصويراً يطابق كلام المبرد فقال :

« على أن أبا العباس قد ذهب فى انتصاب ما بعد (إلا) فى الاستثناء الى أنه بناسب يدل عليه معقود الكلام . فكأنه عنده اذا قلت : قاموا الا بكرا تقديره : استثنى بكرا ، أولا أعنى بكراً فدللت (إلا) على أستثنى ، ولا أعنى » .

وهذا تعبير صادق عن مذهب المبرد ولكنه فى الخصائص ج ٢ ص ٢٧٦ يقول : « ولهذا كان ما ذهب اليه أبو العباس من أن (إلا) فى الاستثناء هى الناصبة ، لأنها نابت عن أستثنى ، ولا أعنى مردوداً عندنا » .

وكلام المبرد لا يثبت لـ (إلا) عملاً فى المستثنى لكنه يقول : « هو دليل على هذا الفعل وبذلك منه فلا يذكر هذا الفعل معها » .

وابن يعيش قد نهج منهج ابن جنى أيضاً فقال ج ٨ ص ٩ :

« وأبو العباس المبرد كان يذهب الى أن الناصب للمستثنى فعل دل عليه مجرى الكلام تقديره : أستثنى ، ولا أعنى ، ونحوه فلا تكون الامقوية » .

وقال فى ج ٢ ص ٧٦ : « وذهب أبو العباس المبرد ، وأبو اسحق الزجاج وطائفة من الكوفيين الى أن الناصب للمستثنى (إلا) نيابة عن أستثنى » .

وقال الأنبارى فى الانصاف ص ١٦٧ : فذهب بعض الكوفيين الى أن العامل فيه (إلا) واليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأبو اسحق الزجاج من البصريين . وفى الهمع ج ١ ص ٢٢٤ : وفى ناصبه أقوال : أحدها أنه (إلا) وصححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد ثم قال : السابع أنه بأستثنى مضمرًا وعليه المبرد والزجاج فيما نقله السيرافى وانظر الأشمسونى ج ٢ ص ٢٤ ، والشصنى ج ١ ص ١٥٢

وتظير هذه المسألة مانسب اليه من أن المنادى منصوب بـ (يا) وانظر ردنا ص ٢٠٢ .

(١) سيعقد باباً لغير فيما يأتى .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : « وأما أتانى القوم سواك فزعم الخليل أن هذا كقولك :

أتانى القوم مكانك ، وما أتانى أحد مكانك الا أن فى سواك معنى الاستثناء » .

وقال المبرد فى ص ٣٤٩ : « ومما لا يكون الا ظرفاً ويقبح أن يكون اسماً (سوى) و (سواء)

محدودة بمعنى سوى » وانظر ج ٢ ص ٢٧٤ وسيبويه ج ١ ص ٢٠٢-٢٠٣ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : « وأما (حاشا) فليس باسم ولكنه حرف يجز ما بعده ،

كما تجز (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء»



= عرض المبرد للبرد على سيبويه فقال :

« قال محمد : أما (حاشا) فبمنزلة خلا إذا أردت بها الفعل • إنما معناه جاوز من قولك : خلا يخلو • كذلك : حاشا يحاشى وكذا قوله : أنت أحب الناس الى ولا أحاشى أحدا : أى ولا أستثنى أحدا • وتصييرها فعلا بمنزلة خلا فى الاستثناء قول أبى عمر الجرمى وأنشد :

ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه ولا أحاشى من الأقوام من أحد

وتقول : أتانى القوم حاشا زيد ، حق حاشا ان يكون فى معنى المصدر كقولك : حاشا لله وحاش الله كما تقول : براءة الله وبرائة لله • يدللك على ذلك دخولها على اللام فى قولك : حاشا لله ، ولو كانت حرفا لم تدخل على حرف •

وحاشا يحاشى محاشاة المصدر ونقص كما تنقص الأسماء فتقول : حاش لله ولو كانت حرفا لم تدخل على حرف ، وحاش لله مثل غد ، وغدو ، ومه ، ومهلا •• ولا يكون ذلك فى الحرف وكل قول سوى ذلك باطل ، •

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد بن محمد : لم ينكر سيبويه أن يكون حاشا فعلا فى موضع من الكلام البتة ، وإنما ذكرها فى الاستثناء خاصة ، فزعم أن العرب تجرب بها فى هذا الباب ، والفعل لا يجزى وقد يجزى مثل هذا فى كلام العرب ، فتجعل فى موضع الكلمة اسما وفى موضع حرفا ، كما فعلوا ذلك بمنذ •

و أما أن يجروا بالفعل فلا يوجد ذلك ، ولاله وجه •

ولم ينصبوا بها فى الاستثناء ، فيجرونها مجرى خلا من أنها تكون مرة فعلا ، ومرة حرفا ولو أوجدنا شاهدا فى الاستثناء لكان ردا • فأما قول النايفة :

ولا أحاشى من الأقوام من أحد

فلا يجزى هذا مجرى الاستثناء ، وليس يجوز أن ينصب بحاشا فى الاستثناء قياسا على خلا ، وقد لزم العرب فيها أحد الوجهين فى هذا الباب • فإن جعل قول القائل : ولا أحاشى من الأقوام استثناء فليجعل قول القائل ولا يخلو من كيت ، وكيت فلان استثناء ، وليس يجعل أحد من النحويين هذه الكلمة على تصرفها استثناء ، وكذلك (حاشا) إذا صرفتها فى الأقوام استثناء فليجعل قول القائل ولا يخلو فى الاستثناء لزم وجهها واحدا ، وطريقة واحدة •

وأما احتجاجة بدخول حرف الجر معها فى قولهم : (حاشا لله) فلم يدخلوا حرف الجر معها للاستثناء • ألا ترى أنهم يقولون مستأنفين الكلام : حاشا لله من كذا ، وكذا ، فليس هذا بالاستثناء من شىء تقدم ، وهذا يدل على صحة ما قاله سيبويه •

فأما فى غير الاستثناء فقد تكون فعلا كما قال الجرمى ولا خلاف فى ذلك بين أهل العربية •

• وأما رجوع محمد عن أن تكون فعلا إلى أن زعم أنها مصدر فهذا ظن لم يأت معه بحجة .
وهل وجد في الكلام مصدر من فاعل يفاعل على وزن فعله ولفظه ؟ وليس في الكلام فاعل فاعلا
وانما المصدر من فاعل مفاعلة ، وفعال ، مثل : قاتل مقاتلة وقتالا .
وأما قوله : أن الحرف لا يدخل على الحرف فليس حاشا بحرف إذا دخلت على الحرف ، وليس
يكون ذلك في الاستثناء ، ولكنها إذا دخلت على الحرف في موضع من الكلام فعل والفعل يدخل
على الحرف وذلك في قولهم : حاشا لزيد ، ويكون أيضا اسما غير فعل ولا مصدر ، فيدخل
على الحرف كقولك . غلام لزيد .
• انظر الانتصار ص ١٨٧ - ١٩٠ .

هذا باب

المستثنى من المنفى

تقول : ما جاءني أحد إلا زيد ، وإلا زيدا .

أما النصب فعلى ما فسرت لك ، وأما الرفع فهو الوجه لما أذكره لك إن شاء الله .

تقول : ما جاءني أحد إلا زيد . فتجعل (زيد) بدلا من أحد ، فيصير التقدير

ما جاءني إلا زيد ؛ لأنَّ البَدَلُ يحلُّ محلَّ المبدل منه .

ألا ترى أنَّ قولك : مررت بأخيك زيد - إنما هو بمنزلة قولك : مررت بزيد ؛ لأنَّك

لما رفعت الأخ قام (زيد) مقامه . فعلى هذا / قلت : ما جاءني أحد إلا زيد^(١) .

٤
٦٥٨

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ : « باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفى عنه ما أدخل

فيه .

وذلك قولك : ما أتاني أحد الا زيد ، وما مررت بأحد الا عمرو ، وما رأيت أحدا

الا عمرا . جعلت المستثنى بدلا من الأول فكأنك قلت : ما مررت الا بزيد ، وما أتاني الا زيد ،

وما لقيت الا زيدا ، كما أنك اذا قلت : مررت برجل زيد فكأنك قلت : مررت بزيد . فهذا

وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله ، لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول .

ومن ذلك قولك : ما أتاني القوم الا عمرو ، وما فيها القوم الا زيد ، وليس فيها القوم الا

أخوك ، وما مررت بالقوم الا أخيك . فالقوم هنا بمنزلة أحد .

ومن قال : ما أتاني القوم الا أباك لأنه بمنزلة قوله : أتاني القوم الا أباك فإنه ينبغي له أن

يقول : (ما فعلوه الا قليلا منهم) .

وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول : الوجه ما أتاني القوم الا عبد الله ، ولو كان هذا بمنزلة

أتاني القوم لما جاز أن تقول : ما أتاني أحد كما أنه لا يجوز : أتاني أحد . . . »

وقال في ص ٣٦٣ « باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلا حدثني بذلك يونس وعيسى

جميعا أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول : ما مررت بأحد الا زيدا ، وما أتاني أحد الا زيدا ،

وعلى هذا ما رأيت أحد الا زيدا ، فتنصب زيدا على غير رأيت وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلا من

الأول . . . »

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

فإن قال قائل : فما بال (زيد) موجباً ، و (أحد) كان منفيّاً ، ألا حلّ محلّه ؟

قيل : قد حلّ محلّه في العامل ، و (إلا) لها معناها .

ولو قلت : جاءني إخوتك إلا زيدا - لم يجز إلا النصب ؛ لأنك أوحذفت الإخوة .

بطل الكلام ، وذلك أنّه كان يكون : جاءني إلا زيد . فلا يقع الاستثناء على شيء ، فمن ثمّ بطل لفظ. (إلا) من النصب لفساد البدل (١) .

فمن ذلك قول الله عزّ وجلّ : (ما فعلوه إلا قليلاً منهم) (٢) لأنك لو قدرته على حذف الضمير ، وهو الواو في فعلوه - لكان : ما فعله إلا قليلاً منهم .

وقال في الإيجاب : (فشرّبوا منه إلا قليلاً منهم) (٣) وقال : (فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس) (٤) .

وأما قوله عزّ وجلّ : (ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك) و امرأتك (٥) - فالوجهان جائزان جيّدان .

فمن قال : (إلا امرأتك) فهو مستثنى / من يلتفت ، وكأنّه قال : ولا يلتفت إلا امرأتك .

٤

٦٥٩

(١) سميده في ص ٦٦٢ فرجى التعليق عليه هنا .

(٢) النساء : ٦٦ وقرأ ابن عامر وحده من السبعة بنصب قليل شرح الشاطبية ص ١٨٤
غيث النفع ص ٧٦ النشر ج ٢ ص ٢٥٠ .

وانظر معاني القرآن للمفسر ج ١ ص ١٦٦ والرضي ج ١ ص ٢١٤ والبحر المحيط ج ٣
ص ٢٨٥ .

ويقول المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٤٤ : والقراءة الجيدة (ما فعلوه الا قليل منهم) وقد
قرئ الا قليلاً .

(٣) البقرة : ٢٤٩ .

(٤) الحجر : ٣٠ .

(٥) هود : ٨١ ، قرأ ابن كثير وأبو عمرو ورفع التاء من (الا امرأتك) وقرأ الباقيون
بنصبها (الشاطبية ص ٢٢٤ . غيث النفع ص ١٣٠ النشر ج ٢ ص ٢٩٠) .

خرج الزمخشري قراءة النصب على أن الاستثناء من قوله (فأسر بأهلك) فالاستثناء تام
موجب واجب النصب كما يرى المبرد هنا .

قال في المفصل ج ١ ص ١٩٧ : « وأما قوله - عز وجل - : (الا امرأتك) فيمن قرأ بالنصب

ويجوز النصب على غير هذا الوجه ، وليس بالجيّد ، على ما أعطيتك في أوّل الباب .
 جَوْدَةُ النُّصْبِ على قوله : (فَأَسْرٍ بِأَهْلِكَ) إِلَّا امرأتك . فلا يجوز إِلَّا النُّصْبُ على هذا القول
 لفساد البدل لو قيل : أسرٍ إِلَّا بامرأتك لم يجوز . فإنّما باب الاستثناء - إذا استغنى الفِعل
 بفاعله ، أو الابتداءً بخبره - النصبُ ، إِلَّا أن يصلح البدلُ ، فيكون أجود ، والنصب على
 حاله في الجواز . وإنّما كان البدلُ أجودَ ؛ لأنّه في اللفظ . والمعنى ، والنصب بالاستثناء إنّما
 هو للمعنى لا للفظ .

وبيان ذلك أنّك إذا قلت : جاءني إخوتك إِلَّا زيدا ، وزيد أحد إخوتك - أوقعت
 عند السامع من قبل الاستثناء أنّه فيمن جاء . فإذا قلت : إِلَّا زيدا - فإنّما وقعت في موضع :
 لا أعني زيدا منهم ، أو أسئني زيدا منهم ، فهذا معنى .

وإذا قلت : ما جاءني أحد إِلَّا زيد . فإنّما رفعت ، وإنّما نحييت أحدا عن الفِعل ، وأحداث
 (زيدا) بَعْدَ الاستثناء محلّه ، فصار التقدير : ما جاءني إِلَّا زيد . فكلُّ موضع / صالح فيه
 البدلُ فهو الوجهُ ، وإذا لم يصلح البدلُ لم يكن إِلَّا النصبُ ، كما يجوز فيما صالح فيه
 البدلُ النصبُ على الاستثناء .

٤
٦٦٠

فمستثنى من قوله تعالى - « فأسر بأهلك » . ثم اجاز في الكشف أن يكون مستثنى من قوله
 (ولا يلتفت منكم أحد) قال : ويجوز أن ينتصب عن لا يلتفت على أصل الاستثناء وان كان .
 الفصيح هو البدل ٠٠٠ وفي اخراجها مع أهله روايتان ٠٠٠ واختلاف القراءتين لاختلاف
 الروايتين « (الكشف ج ٢ ص ٢٢٧ - ٢٢٨) وقد رد على الزمخشري في هذا ابن الحاجب في
 شرح كافيته ص ٤٥ وأبو حيان في البحر ج ٥ ص ٢٤٨ .

وقد خرج ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح ص ٤٢ قراءة الرفع على أنها
 مبتدأ خبره الجملة بعده .

وتبعه ابن هشام في المغني ج ٢ ص ١٥٣ وابن القيم في بدائع الفوائد ج ٣ ص ٦٥ - ٦٦

هذا باب

ما لا يجوز فيه البدل

وذلك الاستثناء المقدم . نحو : ما جاعني إلا زيدا أحد ، وما مررت إلا زيدا بأحد .
ولأنما امتنع البدل ؛ لأنه ليس قبل زيد ما تبدله منه ، فصار الوجه الذي كان يصلح
على المجاز لا يجوز ها هنا غيره .

وذلك أنك كنت تقول : ما جاعني أحد إلا زيد ، وتجزئ : ما جاعني أحد إلا زيدا ،
فلما قدمت المستثنى بطل وجه البدل ، فلم يبق إلا الوجه الثاني .

ومثال هذا قولك : جاعني رجل ظريف ، فتجعل ظريفاً نعتاً لرجل ، ويجوز : جاعني
رجل ظريفاً ، على الحال . فإذا قلت : جاعني ظريفاً رجل - بطل الوجه الجيد ؛ لأن رجلاً
لا يكون نعتاً ، فصار الذي كان هناك مجازاً لا يجوز غيره (١) . فمن ذلك قوله :

الناس ألبٌ علينا فيك لئس لنا إلا السيوف ، وأطراف القنا وزر (٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧١ : « باب ما يقدم فيه المستثنى » .
وذلك قولك : ما فيها إلا أباك أحد ، ومالي إلا أباك صديق ، وزعم الخليل أنهم إنما حملهم
على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ، ولا يكون مبدلاً منه ، لأن الاستثناء
إنما حده أن تتداركه بعد ما تنفي ، فتبدله ، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد
يجوز إذا أخرجت المستثنى ، كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم : فيها
قائماً رجل حملوه على وجه قد يجوز لو أخرجت الصفة ، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن
يحملوا الكلام على غير وجهه » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧١ على تقدم المستثنى على المستثنى منه فوجب
نصبه والأصل : فليس لنا ولا السيوف وأطراف القنا .
الألب : المجتمعون المتألبون .
الوزر : الملجأ والحصن وأصله الجبل .
والبيت لكعب بن مالك قاله للنبي صلى الله عليه وسلم .

وانظر الانصاف ص ١٧٧ وابن يعيش ج ٢ ص ٧٩ والكامل ج ص ٢٤٥ ، وشروح سقط

الزند ٦٠٥

وقال :

وما لِيَّ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ ، شَيْعَةَ وَمَالِيَّ إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ (١)

/وتقول : مَنْ لِيَّ إِلَّا أَبَاكَ صَدِيقٌ . إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَ (صَدِيقًا) خَيْرًا لِمَنْ . كَأَنَّكَ
قلت : مَنْ صَدِيقٌ لِي ؟

فإن أردت غير هذا الوجه قلت : من لي إلا أبوك صديقاً . جعلت (من) ابتداءً ،
وقولك أبوك خبره ، وجعلت صديقاً حالاً (٢) .

وإن شئت قلت : من لي إلا أبوك صديق ؟ جعلت الأب بدلاً من « مَنْ » : فصار التقدير :
أبوك لي صديق ؛ لأن « مَنْ » اسم مُستفهم عنه ، فتقديره : أحد إلا أبوك لي صديق .
فإذا أبدل طرح أحداً ، وجعل أباك بدلاً منه . صار تقديره : مالي إلا أبوك صديق .

(١) تقدم المستثنى على المستثنى منه في الشطرين والأصل : ومالي شيعه الا آل أحمد ،
ومالي مشعب الا مشعب الحق .

مشعب الحق : طريقه وروى : ومالي الا مذهب الحق مذهب .

الشيعه : الأعوان والأحزاب .

البيت للكثير بن زيد الأسدي من قصيدة مشهورة في الهاشميات ص ٣٦ - ٥٥ وانظر
المفصل ج ١ ص ١٩٥ وابن يعيش ج ٢ ص ٧٩ والانصاف ص ١٧٦ والعيني ج ٢ ص ١١١-١١٤
والكامل ج ٤ ص ٢٤٥ وشرح ديوان المتنبي ج ٢ ص ٢٨ ، ومعجم المقاييس ج ٣ ص ١٩١ واللسان
(شعب) ومجالس ثعلب ص ٦٢ والأغاني ١١٩/١٥ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٢ : « وكذلك من لي الا أبوك صديقا ، لانك أخليت (من) للاب
ولم تفرده لأن يعمل كما يعمل المبتدأ » .

وقال السيرافي في تعليقه على سيبويه : أعراب أبو العباس محمد بن يزيد هذا المثال فقال : ان
(من) مبتدأ ، وأبوك خبره ومثله بقوله : ما يزيد الا أخوك .

والوجه عندى أن من مبتدأ ، ولي خبره ، وأبوك بدل من . كأنه قال : الى احد الا أبوك .
وقوله : لانك أخليت من للاب ولم تفرده : أى أبدلت الأب منه ولم تفرد (من) لأن لي خبرها .
وقد فسر مثل ما فسرت غير أبي العباس من مفسرى كلام سيبويه » .

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٠٩ : « ويجوز لك أن تقول : مالي الا أبوك صديقا على
أن أبوك مبتدأ ، ولي خبره ، وصديقا حال وتقول : من لي الا أبوك صديقا . فمن مبتدأ ،
ولي خبر وأبوك بدل من من كأنك قلت : الى أحد الا أبوك وصديقا حال . . . » .

وتقول في باب منه ، وهو أن تؤخر صفة الأول . تقول : ما جاعني أحد إلا زيد خير منك . التقدير : ما جاعني أحد خير منك إلا زيد .

فأنت في هذا مُحَيَّرٌ : إن شئت نصبت زيدا ؛ لأنَّ الأول بمنزلة المتأخر لتأخر نعته ، فلم تقدّم المستثنى لتبدله من شيء لم يتم إذا كان لا يعرف إلا بوصفه فقد صار صفة بمنزلة ما هو موصول به .

ألا ترى أنك لو قلت : رأيت زيدا الأحمر ، وهو لا يُعرف إلا بهذا النعت - لم يكن قولك : رأيت زيدا مُغنياً .

وأما من أبدل منه فيقول : الوصف تابع مُستغنى عنه ، وإنما أبدل من الموصوف لا من من وصفه ، وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام إنما أبدلت للتبيين ، ولم تقل إنه نعت ، لأنه جوهر لا ينعت به .

ولو كان البدل يُبطل المبدل منه لم يجوز أن تقول : زيد مررت به أبي عبد الله ؛ لأنك لو لم تتحدّ بالهاء ، فقلت : زيد مررت بأبي عبد الله - كان خلفاً ؛ لأنك جعلت زيدا ابتداء ، ولم ترد إليه شيئاً ، فالمبدل منه مثبت في الكلام .

وإنما سمى البدل بدلاً ؛ لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة .

وكان سيبويه يختار : ما مررت بأحد إلا زيد خير منك ؛ لأنَّ البدل إنما هو من الاسم لا من نعته ، والنعت فضلة يجوز حذفها (١) .

وكان المازني يختار النصب ويقول : إذا أبدلت من الشيء فقد اطرحته من لفظي ، وإن كان في المعنى موجوداً ، فكيف أنعت ما قد سقط ؟

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٢ : فان قلت : ما اتاني أحد الا أبوك خير من زيد ، وما مررت بأحد الا عمرو خير من زيد ، وما مررت بأحد الا عمر خير من زيد كان الرفع والجر جائزا ، وحسن البدل ، لأنك قد شغلت الرفع والجار ، ثم أبدلته من المرفوع والمجروح ، ثم وصفت بعد ذلك وقد قال بعضهم : ما مررت بأحد الا زيدا خير منه ، وكذلك من لي الا زيدا صديقا ، وما لي أحد الا زيدا صديق كرهوا أن يقدموه وفي أنفسهم شيء من صفته الا نصبا ، كما كرهوا أن يقدم قبل الاسم الا نصبا

/ والقياس عندى قول سيبويه ؛ لأنَّ الكلام إنما يراد لمعناه (١) .

والمعنى الصحيح أنَّ البدل والمبدل منه موجودان معاً ، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما
إلا في بدل الغلط . ، فإنَّ المُبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام (٢) .

وتقولون : ما منهم أحد اتخذت عنده يداً إلا زيدٌ كريم ، على البدل من أحد ، وإن
شئت خفضت زيدا فأبدلته من الهاء التي في عنده ؛ لأنَّ المعنى : ما اتخذت يداً عند أحد
منهم كريم . إلا عند زيد ، فهذا يدلُّك على جميع البدل (٣) .

(١) صرح المبرد هنا باختياره مذهب سيبويه وكذلك نقل مذهبه ابن يعيش ج ٢ ص ٩٢ .
والسيوطى فى الهمع ينقل عن شرح الكافية لابن مالك أن مذهب المبرد اختيار النصب مع
المازنى قال ج ١ ص ٢٢٥ .

« هذا مذهب سيبويه ، واختلف النقل عن المازنى فالمشهور عنه موافقة سيبويه ، ونقل ابن
عصفور عنه أنه يختار النصب ، ولا يوجب ، لأن المبدل منه منوى الطرح ، فلا ينبغي أن يوصف
بعد ذلك ، ونقل عنه أيضاً أنه يوجب النصب ، ويمنع الإبدال ، فحصل عنه ثلاثة أقوال . . .
ونقل ابن مالك فى شرح الكافية عن المبرد اختيار النصب » .
وكذلك نسب الى المبرد اختيار النصب الأشمونى ج ٢ ص ٣١ .

(٢) صرح المبرد فى غير موضع من المقتضب بأن البدل والمبدل منه لم يوضعا على أن يسقط
أحدهما الا فى بدل الغلط فقال فى ص ٤٤٣ : نحو قولك : مررت بأخيك زيد . أبدلت زيدا
من الأخ نحييت الأخ وجعلته فى موضعه فى العامل ، فصار مثل قولك : مررت بزيد وإنما هو
فى الحقيقة تبين ، ولكن قيل له بدل لأن الذى عمل فى الذى قبله قد صار يعمل فيه بأن فرغ
له .

وقال هنا أيضاً : « ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول : زيد مررت به أبى
عبد الله ، لأنك لو لم تعتد بالهاء ، فقلت : زيد مررت بأبى عبد الله كان خلفاً ، لأنك جعلت زيد
ابتداء ، ولم ترد اليه شيئاً ، فالمبدل منه مثبت فى الكلام وإنما سُمى البدل بدلاً لدخوله لما عمل
فيه ما قبله على غير جهة الشركة » .

ونسب الرضى الى المبرد أنه يقول : المبدل منه فى حكم الطرح معنى فقال ج ١ ص ٣١٦ :
« واختلف النحاة فى المبدل منه فقال المبرد انه فى حكم الطرح معنى بناء على أن المقصود بالنسبة
هو البدل دون المبدل منه ، وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل ، والمبدل منه يتبين منه أن الأول
ليس فى حكم الطرح معنى الا فى بدل الغلط ولا كلام أن المبدل منه ليس فى حكم الطرح لفظاً
لوجوب عود الضمير اليه فى بدلى البعض والاشتمال » .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ : « ومن ذلك أيضاً : ما فهم أحد اتخذت عنده يداً الا زيد » .

هذا باب

مالا يكون المستثنى فيه إلا نصباً

وذلك قولك : جاعني إخوتك إلا زيدا ، ومررت بإخوتك إلا زيدا ، ولا يكون
البدل ها هنا لما ذكرت لك .

ألا ترى أنك لو طرحت الإخوة من الكلام لتُبدل زيدا منهم - لفسد . لو قلت :
جاعني إلا زيدا كان محالا ، وكذلك مررت / إلا بزويد محال (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٩ : « (أتاني القوم الا أباك) وانما منع الأب أن يكون بدلا من
القوم أنك لو قلت : أتاني الا أبوك كان محالا .
وانما جاز : ما أتاني القوم الا أبوك ، لأنه يحسن لك أن تقول : ما أتاني الا أبوك ، فالمبدل
انما يجيء أبدا كأنه لم يذكر قبله شيء ، لأنك تخلي له الفعل ، وتجعله مكان الأول ، .
وانظر الكامل ج ٤ ص ٢٤٣ وأسرار العربية ص ٢٠٦ والرضى ج ١ ص ٢٠٨ - ٢٠٩ وابن
يعيش ج ٢ ص ٨٢ فقد اعتمدوا على تعلييل سيبويه .

هذا باب

ما يصلح فيه البدل على وجهين

تقول : ما ظننت أحدا يقول ذلك إلا زيدا ، وإن شئت قلت : إلا زيد .

أما النصب فعلى البدل من أحد ، وإن شئت فعلى أصل الاستثناء .

وأما الرفع فعلى أن تبدله من المضمر في « يقول » ؛ لأن معناه : ما أظنه يقول ذلك أحد

إلا زيد . فالذي أضمرته في « يقول » مني عنه القول (١) .

ومثله قول الشاعر :

في ليلة لا نرى بها أحدا يحكى علينا إلا كواكبها (٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ : « وتقول : ما مررت بأحد يقول ذلك إلا عبد الله ، وما رأيت

أحدا يقول ذلك إلا زيدا . هذا وجه الكلام ، وإن حملته على الاضمار الذي في الفعل فقلت : ما رأيت

أحدا يقول ذلك إلا زيد - فعربى »

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٦١ على ابدال كواكبها من الضمير المستتر في يحكى ،

لأنه منفي في المعنى ، ولو نصب على البدل من أحد لكان أحسن ، لأن أحدا منفي في اللفظ والمعنى .

وقال ابن الشجري في أماليه ج ١ ص ٧٣-٧٤ (ابدال المستثنى إنما يقع فيما كان غير واجب

نفيا ، أو نهيا ، أو استفهاما فان وصفت المستثنى منه بجملة من فعل وفاعل مضمرة كقولك :

ما رأيت أحدا يقول ذلك فحكم الصفة حكم الموصوف في تناول النفي لها فاذا استثنيت من الضمير في

يقول فكأنك استثنيت من الموصوف المضمرة المنفي فلذلك جاز الرفع في المستثنى من حيث كان بدلا

من مرفوع عائد على المنفي ولولا احتياجه الى تصحيح القافية كان النصب فيها أولى من

ثلاثة أوجه :

أحدها : ابدالها من الظاهر الذي تناوله النفي على الحقيقة .

والثاني : نصبها على أصل باب الاستثناء كقراءة ابن عامر (ما فعلوه الا قليلا منهم)

والثالث : انه استثناء من غير الجنس كقولك : ما في إدار أحد الا الخيام . وأهل الحجاز

مجمعون فيه على النصب وعلى ذلك أجمع القراء في قوله تعالى : (ما لهم به من علم الا اتباع الظن)

يحكى علينا : بمعنى يروى و (على) بمعنى عن أو ضمن يحكى معنى ينم . وانظر المعنى ج ١

ص ١٢٦ ، ج ٢ ص ١٣٥-١٣٦ ، ص ١٩٠

=

ونقل الرضى ج ١ ص ٢١٢ كلاما في البيت نسبة لسيبويه .

أبدل الكواكب من المضمرة في يحكى ، ولو أبدله من أحد كان أجود ؛ لأنَّ أحداً منقياً في اللفظ. [والمعنى] (١) والذي في الفعل بَعْدَه منقياً في المعنى .

ومثُل ذلك : ما علمت أحداً دخل الدار إلا زيدا ، وإلا زيدا إن شئت على ما تقدم من قولنا .

فأما ما ضربت أحداً يقول ذلك إلا زيدا - فالنصب لا غير ؛ لأنك لم تنف القول .

إنما ذكرت أن القول واقع ولكنك لم تضرب ممن قال إلا زيدا (٢)

والفصل بين علمت وظننت وبأيهما ، وبين سائر الأفعال - أن (علمت) وبأيهما ليست أفعالا واصله منك إلى غيرك ، وإنما هي إخبار بما هجس في نفسك من يقين أو شك ،

= وقال ابن الشجري : والبيت الذي ذكره سيبويه يقع في أكثر نسخ الكتاب غير منسوب إلى شاعر مسمى ، ووجدته في كتاب لغوى منسوباً إلى عدى بن زيد ، وتصفحت نسختين من ديوان شعر عدى ، فلم أجد فيهما هذه المقطوعة بل وجدت له قصيدة على هذا الوزن وهذه القافية (٠٠٠)

وقال في ص ٧٣ (البيت من مقطوعة لرجل من الأنصار ٠٠)

وقال البغدادي : وهذا البيت نسبه الشارح المحقق إلى عدى بن زيد موافقة لشرح شواهد سيبويه ، ولم ينسبه سيبويه في كتابه إلى أحد ، وإنما أورده غفلا ، وقد تصفحت ديوان عدى بن زيد مرتين ، فلم أجد فيه وإنما هذا البيت من أبيات لأحيحة بن الجلاح الأنصاري أثبتها الأصبهاني في الأغاني ٠٠ ثم ذكرها ٠٠ والقافية فيها مرفوعة .

انظر الخزانة ج ٢ ص ١٨-٢٥ ومهذب الأغاني ج ١ ص ١١٣-١١٤ والسيوطي ص ١٤٢-١٤٣

ويظهر مما سيأتي أن سيبويه يقول بان ترى في البيت قلبية لا بصرية وقد نقل عنه ان رأى بصرية الرضى وقال البغدادي : أنه ليس في كتابه

(١) هذه الزيادة من الخزانة ج ٢ ص ١٩ فقد نقل نص كلام المسرد عن النحاس ولا بد منها لاستقامة الكلام .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٦١ : (وتقول : ما ضربت أحداً يقول ذلك إلا زيدا لا يكون في ذا إلا النصب ، وذلك لأنك أردت في هذا الموضع أن تخبر بموقع فعلك ، ولم ترد أن تخبر أنه ليس يقول ذلك إلا زيد ، ولكنك أخبرت أنك ضربت ممن يقول ذلك زيدا . والمعنى في الأول أنك أردت أنه ليس يقول ذلك إلا زيدا ولكنك قلت : رأيت أو ظننت أو نحوهما ، لتجعل ذلك فيما رأيت وفيما ظننت ، ولو جمعت رأيت رؤية العين كان بمنزلة ضربت ٠٠)

فإذا قلت : علمت زيدا قائماً - فإنما أثبت القيام في علمك ، ولم توصل إلى ذات زيد شيئاً .

وإذا قلت : ما علمت زيدا قائماً - فإنما أخبرت أنه لم يقع في علمك .
(و ضربت) وبابها أفعال واصلة إلى الذات مكتفية بمفعولاتها ، فما كان بعدها فله معناه ، وكذلك أعطيت وبابها . نحو : أعطيت زيدا درهماً ، وكسوت زيدا ثوباً . إنما هي هي أفعال حقيقة ودفع كان منك إلى زيد ، ونقل للمفعول إلى مفعول به ، فالدرهم والثوب منقولان ، وزيد منقول إليه (١) .

فإذا قلت : ما أعطيت أحداً درهماً إلاً ديناراً - أبدت الدينار بما قبله ، لأن درهماً في معنى الجميع . كأنه قال : ما أعطيت أحداً شيئاً .

ومما يدلُّك على أنَّهما مفعولان بائن / أحدهما من صاحبه ، أنَّك لو حذفْتَ الفِعْلَ لتعتبر ، لم يقع أحد المفعولين بصاحبه : لو قلت في قولك : أعطيت زيدا درهماً ، وكسوت زيدا ثوباً : زيد درهم ، أو زيد ثوب - كان محالاً .

وباب (كان) ، و(إن) ، و(علمت) داخل على ابتداء وخبر .
وذلك أنَّك لو حذفْتَ (كان) من قولك : كان زيد منطلقاً ، أو (إن) من هذا ، أو (علمت) - لكان الكلام الباقي : زيد منطلق .

وإنما هذه الأفعال والعوامل داخلة على ابتداء وخبر .
وتقول : ما أعطيت أحداً يقول ذلك درهماً إلاً زيدا ، ورفع (زيد) خطأ لما ذكرت لك .
وتقول : ما منهم أحد إلاً قد قال ذلك إلاً زيدا . لا يصلح فيه إلاً النصب ، وذلك لأن الاستثناء إنما وقع من القول ؛ لأن التقدير : كلُّهم قال ذلك إلاً زيدا .

وتقول : أقلُّ رجل رأيتَه إلاً زيد . إذا أردت النفي بأقل . كأنك قلت : ما رجل رأيتَه إلاً زيد . والتقدير : ما رجل مرُّهُ إلاً زيد . وإن أردت أنَّك قد رأيت قوماً رؤية قليلة

نصبت زيدا ؛ / لأنه مستثنى من موجب . وأن يكون (أقل) في موضع نفي أكثر (١) وكذلك : كل رجل رأيتَه يصلح فيه الوجهان (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦١ : (وتقول : أقل رجل يقول ذلك الا زيد ، لأنه صار في معنى ما احد فيها الا زيد .

وتقول : « قل رجل يقول ذلك الا زيد فليس زيد بدلا من الرجل في (قل) ولكن قل رجل في موضع أقل رجل ، ومعناه كمعناه وأقل رجل مبتدأ مبني عليه ، والمستثنى بدل منه ، لأنك تدخله في شيء مخرج منه من سواه

وكذلك أقل من يقول ذلك ، وقل من يقول ذلك اذا جعلت من بمنزلة رجل حدثنا ؛ بذلك يونس عن العرب يجعلونه نكرة)

للنحويين كلام طويل في اعراب قولهم : أقل رجل يقول ذلك الا زيد نلخصه فيما يأتي : أقل مبتدأ لا خبر له واستغنى ، لأنه شابه حرف النفي عند ابن جنى أو لأنه بمعنى الفعل في قولهم : قل رجل يقول ذلك الا زيد عند النحاس واستغنى بصفة المضاف اليه عن الخبر ولا يجوز أن تكون جملة يقول ذلك خبرا للمبتدأ لأنها جرت على المضاف اليه في تثنيته وجمعه وتأنيته يقولون : أقل امرأة تقول ذلك ، وأقل امرأتين تقولان ذلك ، وأقل رجال يقولون ذلك ..

والأبي على في اعراب أقل رايان : قال انه مبتدأ حذف خبره وجوبا ، كما حذف خبر المبتدأ بعد لولا ، ورد عايه الرضى بقوله : لا معنى لقولك : أقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود . والرأى الثانى لأبي على أنه مبتدأ لا خبر له .

وقال بعضهم : جملة يقول ذلك هي خبر أقل ورد بانها تتبع المضاف اليه في تثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيته ، كما ضعف بانهم يقولون : أقل من يقول ذلك الا زيد ، وقل من يقول ذلك الا زيد و (من) نكرة لا بد لها من وصف وأقل رجل يقول بمعنى أقل من يقول فالجملة اذن وصف للنكرة ، كما كانت وصفا لمن .

ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في أقل رجل لان أقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك البديل الذى هو مثبت وهو لا يضاف الا الى مانفى الحكم عنه ، ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ أقل اذ لو ابدلت منه طرحته في التفسير فيبقى يقول ذلك الا زيد ، ولا يصح فالمرفوع بعد (الا) في مثل هذا المقام معرفة كان أو نكرة بدل من المضاف اليه . أقل على المعنى المؤول به الكلام اذا التقدير : ما رجل يقول ذلك الا زيد ، أى ما يقول ذلك الا زيد .

وأقل رجل يقول ذلك .. مما يلزم صدر الكلام لما فيه من معنى النفي ، فلا تدخل عليه نواسخ الابتداء .

والمضاف اليه أقل لا يكون الا نكرة لكونه كالمجرور برب . ووصف المضاف اليه أقل فعل أو ظرف فلا يكون مفردا أو جملة اسمية ، لأن أصل النفي دخوله على الفعل .

انظر الخصائص ج ٢ ص ١٢٤ والأشباه ج ٢ ص ٤٥ والخزانة ج ٢ ص ٢٦-٢٨ وشرح الكافية

للرضى ج ١ ص ٧٧ ، ٢١٢ ، ج ٢ ص ٣٠٨

(٢) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٣٨٧

وتقول : ما علمت أن أحدا يقول ذلك إلا زيدا؛ لأنَّ المعنى : ما علمت إلا أن أحدا
إلا زيدا يقول ذلك .

ف«زيد» بدل من «أحد» الذي عملت فيه (إنَّ) ، ولو جعلت (إلا) تلي (أنَّ) لم
يصلح ؛ لأنَّ الحروف لا تقوى قوَّة الأفعال .

تقول : ما جاعني إلا زيدا قومك ، وما جاعني إلا زيدا أحد ، ولا يجوز : ما علمت
أنَّ إلا زيدا أحدا في الدار .

فهذا يبيِّن لك حال الموجب ، والمنقُ في الاستثناء .

و (ما) الحجازية بمنزلة (إنَّ) في العمل وإن اختلف عملاهما .

واستواؤهما في أنَّهما حرفان ليسا بفعل .

تقول : ما القوم فيها إلا زيد ؛ لأنَّ (فيها) مستقرٌّ ، (١) وتقديره : ليس القوم فيها .
إلا أنَّ (ليس) يجوز أن تنصب بها ما بعد (إلا) لأنَّها فعل ، فتقدِّم خبرها وتؤخره ،
وقد مضى هذا التفسير في باب (ما) (٢) وباب (ليس) (٣) .

/ ولو قلت : ما إلا زيدا فيها أحد - لم يجز ؛ لأنَّ (ما) ليست بفعل .

وتقول : ليس إلا زيدا فيها أحد ؛ لأنَّ (ليس) فعل .

وأما قول الله عزَّ وجلَّ : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ) (٤) فَإِنَّ (أَنْفُسُهُمْ) بدل
من (شُهَدَاءُ) لأنَّ (لَهُمْ) الخبر .

ولو نصبت (أَنْفُسُهُمْ) ورفعت (شُهَدَاءُ) لصلح ، ولم يكن أجود الوجوه ؛ لأنَّ
شهداء نكرة ، ولكن لو نصبت الشهداء ورفعت أنفسهم - كان جيِّدا . وقد بيَّنت هذا في باب
(كان) (٥) .

(١) الظرف المستقر هو ما كان متعلِّقا عاما من لفظ الكون والاستقرار ونحوهما واللغو

(٢) انظر ص ١٨٩

(٣) انظر ص ١٩٤ من هذا الجزء ، ولم يعقد بابا لليس وإنما ذكر ذلك في باب مسائل

(٤) النور : ٦ وانظر سيبويه ج ١ ص ٣٦٠

(ما)

(٥) ص ٨٨ من هذا الجزء

وَمَا يَسْتَوِي فِيهِ الْأَمْرَانِ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (١)
ف(أَنْ قَالُوا) مرفوع إذا نصبت الجواب ؛ وهو منصوب إذا رفعت الجواب ؛ لأنَّهما
معرفةتان ، والأحسن أن ترفع ما بعد (إِلَّا) لَأَنَّهُ مُوجِبٌ وَالْوَجْهُ الْآخِرُ حَسَنٌ جَمِيلٌ .
فَأَمَّا قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ : (مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) فَالْوَجْهُ نَصَبُ (حُجَّتَهُمْ) لَأَنَّهُ
نَكْرُ الْفِعْلِ .

وَالْوَجْهُ الْآخِرُ - أَعْنَى رَفَعُ حُجَّتَهُمْ - جَيِّدٌ ، لِأَنَّ الْحُجَّةَ هِيَ الْقَوْلُ فِي الْمَعْنَى (٢) .

(١) يشير الى انه اذا كان الاسم والخبر معرفتين جعلت أيهما الاسم والآخر الخبر وذكر هذه
الآية وغيرها في ص ٨٩
(٢) ذكر الآية في ص ٨٩ - ٩٠

هذا باب

ما تقع فيه (إلا) وما بعدها نعتا

بمنزلة غير ، وما أضيفت إليه

/ وذلك قولك : لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا (١) . قال الله عز وجل : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) (٢) المعنى - والله أعلم : لو كان فيهما آلهة غير الله ، ولو كان معنا رجل غير زيد . وقال الشاعر :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٠ : (باب ما يكون الا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل ، وغير ذلك قولك : لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا .
والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا الا زيد لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت . ونظير ذلك قوله - عز وجل - : (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا)

عرض المبرد لنقد كلام سيبويه فقال :

(لا يجوز أن يكون (الا) وما بعدها وصفاً الا في موضع لو كانت فيه استثناء لجاز الا ترى أنك تقول : ما جاءني أحد الا زيد على الوصف أن شئت ، وكذلك جاءني القوم الا زيد على ذلك ولو قلت : جاءني رجل الا زيد تريد غير زيد على الوصف لم يجز ، لأن الاستثناء هاهنا محال »
هذا ما قاله المبرد في نقده لسيبويه ونراه هنا قد مثل للوصف بالا بقوله : لو كان معنا رجل الا زيد لهلكنا وهو من أمثلة سيبويه ، كما استشهد بشواهد سيبويه الشعرية وهذا يعتبر منه رجوعاً عما قاله في نقد سيبويه :

وقد رد على المبرد رداً طويلاً ابن ولاد في الانتصار ولو وقف على ما في المقتضب لعرف أن

المبرد عدل عن رأيه

وانظر الانتصار ص ١٨٣-١٨٧

نعم قال المبرد فيما يأتي ص ٤٢٢ من المطبوع : وتقول : هذا درهم غير جيد لأن غيرا نعت ، الا ترى أنه لا يستقيم أن تقول : هذا درهم الا جيد ويقول السيوطي في الهمع ج ١ ص ٢٢٩ : (وزعم المبرد على أن الوصف بالا لم يجز الا فيما يجوز فيه البدل) ثم أخذ يرد عليه بشواهد قد ذكرها المبرد على أن الافيهاصفة . . .

(٢) الأنبياء - ٢٢ - وانظر الانصاف ص ١٧٥ وابن يعيش ج ٢ ص ٨٩ - ٩٠ والمكبري ج ٢ ص ٦٩ والمغني ج ١ ص ٦٧-٦٨ والبحر المحيط ج ٦ ص ٣٠٤ - ٣٠٥ والمبرد جعل الا صفة في الآية وابن هشام يقول : (وزعم المبرد أن الا في هذه الآية للاستثناء وان ما بعدها بدل محتجاً بأن لو تدل على الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه)

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٢٧ .

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا (١)

كأنه قال : قليل بها الأصوات غير بغامها ، ف«إلا» في موضع غير .
ومثل ذلك قوله :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ - لَعَمْرُ أَبِيكَ - إِلَّا الْفَرَقْدَانِ (٢)

كأنه قال : وكلُّ أخٍ غير الفرقدين مفارقه أخوه .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٠ على وقوع الافة الا على قول الأعمش : والمعنى قليل بها الأصوات غير بغامها أى الأصوات التى هى غير صوت الناقة . . ويجوز أن يكون البغام بدلا من الأصوات على أن يكون قليل بمعنى النقى . فكانه قال : ليس بها صوت الا بغامها .
ولما كانت (الا) التى تقع صفة فى صورة الحرف الاستثنائى نقل اعرابها الذى تستحقه الى ما بعدها ، فرفع بغامها انما هو بطريق النقل من (الا)
أختها : أبركتها . البلدة الأولى الصدر ؛ والثانية الأرض ، أى أبركت فالقت صدرها على الأرض .

بغام الظبية : صوتها ، وكذا بغام الناقة صوت لاتفصح به من باب ضرب الضمير فى انيخت ، والقت ، يرجع الى سفينة بر فى البيت قبله المراد بها الناقة قليل بالجر صفة سببية للبلدة الثانية والأصوات فاعل .
ويجوز رفع قليل على أنه خبر الأصوات والجملة صفة .
البيت من قصيدة لذى الرمة فى ديوانه ص ٦٣٦ - ٦٤١ وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥١ - ٥٢ والسيوطى ص ٧٨ - والمفنى ج ١ ص ٦٨ ج ٢ ص ١٣ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧١ على أن (الا) وقعت نعتا لكل وذكره المبرد فى الكامل ج ٨ ص ٢٢٩ شاهدا على أنه يضرب المثل باجتماع الفرقدين .
والفرقدان : نجمان قريبان من القطب لا يفارق أحدهما الآخر .
والمراد الحكم على كل أخ بأنه مفارق أخاه فى الدنيا سوى الفرقدين فانهما لا يفترقان الا عند فناء الدنيا وظن المبرد أن قائل البيت وهو صحابى كان يرى بقاء اجتماع الفرقدين أبديا فاعتذر عنه بقوله : وقال هذا من قبل أن يسلم وكذلك صنع الأعمش .
ويرى الكوفيون أن (الا) فى البيت بمعنى الواو ورد عليهم الأنبارى فى الانصاف ص ١٧٣ - ١٧٥ وكذلك ذكر المرتضى فى أماليه .

ويقول البغدادي : وبقي فى البيت احتمال وجه آخر لم أر من ذكره وهو أن تكون (الا) للاستثناء والفرقدان منصوب بفتحة مقدرة على الألف على لغة من يلزم المثنى الألف فى الأحوال الثلاثة .

وقد تقع (غير) في موضع (إلا) ؛ كما وقعت (إلا) في موضع (غير) .
وقال الآخر :

وإذا أوليتَ قَرَضًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرَ الْجَمَلِ (١)
فغير هذه في موضع (إلا) .

- = وكل أخ مفارقه أخوه : يحتمل وجوهاً من الاعراب: كل مبتدأ ومفارق خبر وأخوه فاعل .
كل مبتدأ أول ومفارقة مبتدأ ثان وأخوه خبره والجملة خبر كل .
كل مبتدأ أول وأخوه مبتدأ ثان خبره مفارقه قدم عليه والجملة خبر كل .
كل مبتدأ ، ومفارقة بدل وأخوه الخبر أى مفارق كل أخ أخوه .
كل خبر مقدم ومفارقة بدل منه وأخوه المبتدأ .

وجملة لعمر أيبك القسمية حذف خبر المبتدأ وجوباً وهي جملة معترضة في البيت
ونسب البيت سيبويه إلى عمرو بن معديكرب وكذلك المبرد في الكامل والجاحظ في البيان
ج ١ ص ٢٢٨ وقال الأعمى : ويروى لسوار بن المضرب
ونسبه الباحثرى في حماسته ص ٢٣٣-٢٣٤ - ٢٣٤ إلى حضرمي بن عامر وكذلك الأمدى
في المؤلف والمختلف ص ٨٥

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥٢-٥٧ والسيوطي ص ٧٨ وابن يعيش ج ٢ ص ٨٩ والمفنى ج ١ ص ٦٩
(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٠ على ان غير صفة للفتى .

قال الأعمى : « الشاهد فيه نعت الفتى وهو معرفة بغير وان كان نكرة ، والذي سوغ
هذا أن التعريف بالالف واللام يكون للجنس ، فلا يخص واحداً بعينه ، فهو مقارب للنكرة ،
وان (غيراً) مضافة الى معرفة ، فقاربت المعارف لذلك وان كانت نكرة .
وفى العجز رواية أخرى : انما يجزى الفتى ليس الجملة
وقد استشهد بها البغداديون على أن ليس عاطفة كلا . والظاهر ان ليس على اصلها وخبرها
محذوف تقديره: ليس الجملة جازياً أو الخبر هو الجملة والاسم مستتر تقديره : ليس الجازى
الجملة .

القرض : ما تعطيه من المال لتقتضاه والقرض هنا ما سلف من احسان أو اساءة
وقال الزمخشري فى المستقصى : الفتى : السيد اللبيب والعرب تقول للجاهل : يا جمل :
أى انما يجزى اللبيب من الناس لا الجاهل .
وفى أمثال الميدانى ص ٢٤ : « انما يجزى الفتى ليس الجملة : يريد لا الجملة يضرب فى
المكافأة : أى انما يجزىك من فيه انسانية لا من فيه بهيمية ويروى : الفتى يجزىك لا الجملة يعنى
الفتى الكيس لا الاحمق »

ورواية سيبويه كرواية المقتضب غير الجملة ولكن فى مجالس ثعلب ص ٥١٥ ما يأتى :
« والغراء يقول : اذا حسنت ليس موضع (لا) جاز وانشد :

= انما يجزى الفتى ليس الجملة

وتقول على هذا : جاعني القوم إلا زيدا^(١) ، ولا يكون (إلا) نعتاً إلا لما يُنعت بغير ،
وذلك النكرة ، والمعرفة بالألف واللام على غير معهود ؛ نحو : ما / يحسن بالرجل مثلك أن
يفعل ذلك ، وقد أُمرَّ بالرجل غيرك فيكرمني .

٤
٦٧٠

= قال سيبويه يقول : ليس الجمل يجزى فجعله فعلا محذوفاً واستراح .
البيت من قصيدة للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٧٤ - ١٩٨ .
وانظر الخزانة ج ٤ ص ٦٨ - ٧٢ ، ص ٤٧٧ ، ج ٢ ص ٢٨ والعينى ج ٤ ص ١٧٦ -
١٨٧ وحماسة البحتري ص ٢٥٢ ، ومجالس ثعلب ص ٥١٥ .
(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٠ - ٢٧١ : « وإذا قال : ما اتاني أحد الا زيد فانت بالخيار :
ان شئت جعلت الا زيد بدلا وان شئت جعلته صفة »
فكلام سيبويه صريح في أنه يجوز جعل (الا) صفة مع صحة الاستثناء . كهذا المثال
ومع عدم صحة الاستثناء أيضا كما في مثاله : لو كان معنا رجل الا زيد لقلنا (
وابن هشام في المغنى ج ١ ص ٦٩ يقول : « لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء ،
فيجوز عندي درهم الا دانق لأنه يجوز الا دانقا ، ويمتنع الا جيد ، لأنه يمتنع الا جيدا ويجوز
درهم غير جيد قاله جماعات وقد يقال : انه مخالف لقولهم في (لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا) ولثال سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لقلنا) .
ابن الحاجب شرط للوصف بالا أن يتعد الاستثناء انظر شرحه على الكافية ص ٤٧ وشرح
الرضي ج ١ ص ٢٢٧ وابن يعيش ج ٢ ص ٨٩ - ٩٠ والبحر المحيط ج ٢ ص ٢٦٦ - ٢٦٧
والهمع ج ١ ص ٢٢٩ والبرهان ج ٤ ص ٢٣٩ .

هذا باب

ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله

وذلك قولك : ما جاءني أحد إلا حمارا ، وما في القوم أحد إلا دابة .

فوجهُ هذا وحدهُ النصبُ ؛ وذلك لأنَّ الثاني ليس من نوع الأول ، فيُبدل منه ، فتنصبه

بأصل الاستثناء على معنى ولكن ، واللفظ. النصب لما ذكرت لك في صدر الباب (١) .

فمن ذلك قول الله عز وجل (وما لأحد عنده من نعمة تُجزى إلا ابتغاء وجه ربه

الأعلى) (٢) .

ومن ذلك : (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) (٣) . فالعاصم الفاعل ، و«من رحم»

معصوم ، فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٢ «باب ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول

وهو لفة أهل الحجاز

وذلك قولك : ما فيها أحد الا حمارا جاءوا به على معنى ولكن حمارا ، وكرهوا أن يبدلوا

الآخر من الأول ، فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى ولكن ، وعمل فيه ما قبله كعمل

العشرين في الدرهم ، .

(٢) الليل : ١٩ - ٢٠ الاستثناء منقطع أيضا عند العكبري وابن يعيش وأبي حيان وابن

هشام وغيرهم ، وأجاز الزمخشري مع الانتقاع أن يكون منصوبا على المفعول لأجله وقال أبو حيان :

أخذ الزمخشري هذا عن الفراء

العكبري ج ٢ ص ١٥٥ ، الكشاف ج ٤ ص ٢١٨ ابن يعيش ج ٢ ص ٨٠ البحر المحيط

ج ٨ ص ٤٨٤ البرهان ج ٤ ص ٢٣٧ المغني ج ٢ ص ١٣٠

(٣) هود : ٤٣ ، وقال سيبويه ج ١ ص ٣٦٦ : «باب ما لا يكون الا على معنى ولكن

فمن ذلك قوله - عز وجل - : (لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم) : أى ولكن من رحم» .

الاستثناء في الآية يكون منقطعا اذا ابقى عاصم على أصل معناه ويكون المراد بمن رحم

المعصوم .

أما اذا أريد بمعنى من رحم الله تعالى ، أى الراحم أو أريد بعاصم معنى معصوم فاعل بمعنى

مفعول أو هو صيغة نسب أى ذى عصمة أو قدر حذف مضاف أى مكان من رحم - كان

الاستثناء متصلا وانظر العكبري ج ٢ ص ٢١ ، والبحر ج ٥ ص ٢٢٧ وابن يعيش ج ٢ ص ٨١

وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢١٠ ، ص ٢٣٦ والبرهان ج ٤ ص ٢٣٨ والكشاف ج ٢ ص ٢١٧ ،

وبدائع الفوائد ج ٣ ص ٦٧ - ٦٨ .

وأما الأول فقد يجوز فيه الرفع ، وهو قول بني تميم .

وتفسير رفعه على وجهين :

أحدهما : أنك إذا قلت : ما جاعني رجل إلا حماراً - فكأنك قلت : ما جاعني إلا حمار ،
وذكرت رجلاً وما أشبهه توكيداً . فكأنه في التقدير : ما جاعني شيء / رجل ولا غيره ،
إلا حمار .

والوجه الآخر : أن تجعل الحمار يقوم مقام مَنْ جاعني من الرجال على التمثيل ،
كما تتمول : عتابك السيف ، وتحيتك الضرب ، كما قال :

وخيَلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ تَحِيَّةً بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيْعٌ (١)
وقال الآخر :

ليس بيني وبين قيس عتابٌ غير طعن الكلي وضرب الرقاب (٢)
وبنو تميم تقرأ هذه الآية : (إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى) (٣) ويقرءون (ما لهم به من
علم إلا اتباع الظن) (٤) . يجعلون أتباع الظن علمهم .

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٦٥ فقال : وهم ينشدون بيت ابن الأيهم التغلبي
رفعا ...

وقال الأعمى : « الشاهد فيه رفع غير على البدل من العتاب اتساعاً ومجازاً ، كما قالوا
عتابك السيف ، وتحيتك الشتم ، أي هذا يقوم لك مقام هذا ٠٠ ونصب (غير) هو الوجه ،
لأن ما بعدها ليس من جنس ما قبلها وإنما قال هكذا لما كان بين تغلب وقيس من العداوة
والحرب » .

البيت مطلع قطعة في الوحشيات لأبي تمام ص ٤٢ نسبها لعمر بن الأهتم والقطعة في
معجم الشعراء ص ٢٤٢ لعمر بن الأيهم التغلبي وكذلك هو في حماسة البحرى ص ٣٧ وفي
السمط ص ١٨٤ وهو في ابن يعيش ج ٢ ص ٨٠ غير منسوب

(٣) هي من الشواذ - قال أبو حيان ج ٨ ص ٨٤ : « وقرأ الجمهور الا ابتغاء بنصب
الهمزة وهو استثناء منقطع ، لأنه ليس داخلاً من نعمة وقرأ ابن وثاب بالرفع على البدل من
موضع نعمة لأنه رفع وهي لغة تميم » وانظر شواذ ابن خالوية ص ١٧٤ واعراب ثلاثين
سورة ص ١١٥

(٤) لم اقف على هذه القراءة فيما رجعت اليه من الشواذ

والوجهُ النصبُ على ما ذكرت لك ، وهو القياسُ اللازم ، ووجهُ الرفع ما بيّناه . كما قال :
 وَيَلْدَةُ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ ، وَإِلَّا الْعَيْسُ (١)
 فجعل اليعافير أنيس ذلك المكان . ويُشَدُّ بنو تميم قول النابغة :
 وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً أَسْأَلُهَا عَيْتَ جَوَاباً ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
 إِلَّا أَوَارِيَّ لَأَبَا مَا أُبَيِّنُهَا وَالنُّؤْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ (٢)
 / والوجهُ النصبُ ، وهو إنشادُ أكثر الناس .

(١) استشهد سيبويه بصدده ج ١ ص ١٣٣ على حذف (رب) بعد الواو والواو عنده حرف عطف غير عوض من (رب) الا أنها دالة عليها ، فأضمرت لذلك وهي عند غيره عوض من (رب)
 ثم استشهد بالبيت ج ١ ص ٣٦٥ على رفع اليعافير والعيس بدلا من الانيس على الاتساع والمجاز .

اليعافير جمع يعفور : وهو ولد الظبية وولد البقرة الوحشية أيضا ، قال بعضهم :
 اليعفور : تيس الظباء .

العيس : ابل بيض يخالط بياضها شقرة جمع عيس والانشى عيساء
 والرجز لجران العود وروايته في الديوان ص ٥٢ :

قد ندع المنزل يالميس يعيس فيه السبع الجروس

الذئب أو ذو لبد هموس بسابسا ليس به أنيس

الا اليعافير والا العيس ويقبر ملمع كنموس

وانظر الخزانة ج ٤ ص ١٩٧ - ١٩٩ - والعيني ج ٣ ص ١٠٧ - ١٠٩ .

ومجالس ثعلب ص ٣١٦ ، ص ٤٥٢ . وابن عيش ج ٢ ص ٨٠ .

ومعاني القرآن ج ١ ص ٤٧٩ ، ص ٢٨٨ والانصاف ص ١٧٤ ، ص ٢٣١ .

(٢) استشهد بالبيتين مع ثالث لهما سيبويه ج ١ ص ٣٦٤ على ابدال الا أوارى بالرفع من

موضع أحد على لفة تميم في المنقطع .

الأصيل : الوقت بعد العصر الى المغرب وروى البيت أيضا :

وقفت فيها أصيلا كي أسائلها . .

كما روى : وقفت فيها طويلا .

وروى : أصيلا وفيه ثلاثة أقوال :

١ - مصفر أصيل على غير قياس كأنه تصغير أصلان .

٢ - الثاني : انه تصغير أصلان جمع اصيل كرفغان جمع رغيف وفيه ان جمع الكثرة لا يصفر .

الا يرده الى المفرد .

= الثالث : أنه مصفر أصلان وهو اسم مفرد بمعنى الأصيل مثل التكلان والغفران . وروى
أيضا أصيلا بإبدال النون لاما .

الربيع : محلة القوم ومنزلهم أينما كانوا والمرعب كجعفر منزلهم فى الربيع خاصة .
الأوارى : جمع آرية بمد الهمزة وتشديد الياء وهى التى تحبس بها الخيل من وتد أو حبل
اللاى : مصدر لم يستعمل منه فعل الا بالزيادة يقال : التاى ولا يقال : لاى .

المظلومة : قيل هى الأرض حفر فيها ولم يكن بها حفر قبل ذلك
وقيل هى التى أتاها سيل من أرض أخرى وقيل هى أرض مطرت فى غير وقتها وشعر
النابفة يقتضى الأول .

قال ابن السكيت : انما قيل بالمظلومة لانهم مروا فى بركة ، فحفرها فيها حوضا وليس
بموضع حفر فجعلوا الشيء فى غير موضعه .

الجلد : بفتح الجيم واللام : الأرض الصلبة من غير حجارة .
قال ابن السيد : خصها بذلك ، لأنها اذا كانت صلبة تعذر الحفر فيها ، فلم يعمق الحفر
فيها فهو أولى لتشبيهه النوى به .

النوى : ما يحفر حول الخيمة كالحوض .
أصيلا : منصوب على الظرفية .

جملة أسئلتها حال أما من تاء وفت ، فهى جارية على من هى له وإما من ضمير فيها ،
فتكون لغير من هى له وانما جاز الوجهان لأن فى أسئلتها ضميرا راجعا الى السائل ، وضميرا
راجعا الى المستؤل ، واستتر الضمير مع جريان الحال على غير من هى له ، لأن الفعل يستتر فيه
ضمير الاجنبى وغيره لقوته فى الاضمار فعلى الأول تقديره مسائلها ، وعلى الثانى مسائلها انا
باطهار الضمير ، ولا يجوز أن تكون الجملة حالا من الضميرين على حد لقيته راكبين ، لاختلاف
العاملين .

عبت : استثناف بياني وقيل حال من ضمير الدار فى أسئلتها يقال : عبيت بالأمر ،
إذا لم تعرف وجهه وروى أيضا : أعبت بالالف أى عجزت

و (جوابا) أما تمييز محول عن الفاعل : أى عى جوابها ثم أسند الفعل الى ضمير الدار
وأما منصوب بنزع الخافض : أى عبت بجواب وما بالربيع . . جملة لا محل لها من الاعراب أو
حال من ضمير عبت المستتر أو من ضمير أسئلتها والرابط على هذا محذوف أى منها .

كالحوض : يحتمل وجهين : أن جعلت النوى مرفوعا بالابتداء فالظرف خبره ، وأن
جعلته مرفوعا بالعطف على الأوارى فالظرف حال من النوى كمن نصب النوى بالعطف
على الأوارى وعامل الحال اذا نصب النوى معنى الاستثناء واذا رفع فمعنى الاستقرار .

بالمظلومة - حال من الحوض والعامل مافى الكاف من معنى التشبيه .

و (ما) فى قوله : ما أينها ابهامية وهى التى اذا اقترنت باسم نكرة أبهتته ابهاما .
وزادته شياعا وعموما كقولك : أعطنى كتابا ما تريد أى كتاب كان أو صلة للتأكيد كالتى فى
قوله (فيما نقضهم ميثاقهم) .

وقوله جلّ ، وعزّ (فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا) (١) - من هذا الباب ؛ لأنّ اولاً في معنى هلاً . والنحويون يُجيزون الرفع في مثل هذا من الكلام ، ولا يجيزونه في القرآن لثلاً يُعير خطّ المصحف . ورفعه على الوصف كما ذكرت لك في الباب الذي قبله .

فأمّا قول الشاعر :

مَنْ كَانَ أَسْرَعَ فِي تَفَرُّقِ فَالِجٍ فَلَبُونُهُ جَرَبَتْ مَعًا ، وَأَعَدَّتْ
إِلَّا كَنَاشِرَةَ الَّذِي ضَيَّعْتُمْ كَالْغُصْنِ فِي غُلُوَائِهِ الْمُتَنَبِّتِ (٢)

= والمعنى : أن هذا الربع لخلوه من الأهل قدسفت الريح عليه التراب حتى خفيت الأوارى ، فلا تظهر للناظربادىء بدء . وإنما يستبينها ببطء بعد التأمل
ورواية الفراء : الا أوارى ما ان لا ايئنها وتكلم عليها البغدادي والشعر للناطقة من قصيدة في ديوانه ص ٢٥-٣٢

انظر الخزانة ج ٢ ص ١٢٥ - ١٢٩ معاني القرآن ج ١ ص ٤٨٠ ، ٤٨٨ شواهد الشافية ص ٤٨١ وابن يعيش ج ٢ ص ٨٠ والعينى ج ٤ ص ٥٧٨ وشرح المعلقات للزوزنى ص ١٩٦ وللتبريزى ص ٣٠٨ - ٣٠٩ الانصاف ص ١٧٤ ، واصلاح المنطق ص ٤٧ والتمام ص ١٦٠ وشرح القصائد السبع ص ٢٤٢

(١) هود ١١٦ وقد ذكرها سيبويه في باب ما لا يكون الا معنى ولكن ج ١ ص ٣٦٦

ثم قال : اى ولكن قليلا ممن أنجينا منهم .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٥ ص ٢٧١ : « استثناء منقطع اى لكن قليلا ممن أنجينا

نهوا عن الفساد ، وهم قليل بالاضافة الى جماعاتهم .

ولا يصح أن يكون استثناء منقطعا مع بقاء التخصيص على ظاهره لفساد المعنى: وصيرورته

الى أن الناجين لم يحرضوا على النهى عن الفساد والكلام عند سيبويه بالتخصيص واجب وغيره يراه منقيا من حيث معناه أنه لم يكن فيهم أولو بقية ... »

وانظر معاني القرآن ج ١ ص ١٦٧ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢٢٧

والبرهان ج ٤ ص ٣٣٩

(٢) استشهد بالبيتين سيبويه ج ١ ص ٣٦٨ على الاستثناء المنقطع ثم قال : كانه قال :

ولكن هذا كناشرة

وقال الأعلام : « الشاهد في قوله : الا كناشرة ونصبه على الاستثناء المنقطع والمعنى : لكن

مثل ناشرة لاجربت لبونه ولا أعدت لانه لم يشرك في تفرق فالج ... وكان المبرد يجعل الكافى

قوله كناشرة زائدة ولا يحتاج الى زيادتها ، لانه أراد ناشرة ومن كان مثله ممن لم يظلم غيره ،

كما تقول : مثلك لا يرضى بهذا : اى أنت وامثالك لا ترضون به . »

فإنما الكاف زائدة ، وهو استثناء ليس من الأول . ولو حذف الكاف لكان الموضع ضرباً
ومثل ذلك :

لولا ابنُ حارثةَ الأميرِ لقدَّ أغصيتُ من شتْمي على رغي
إلا كمعرضِ المحسرِ بكرهه عمداً يسببني على ظلم^(١)

= واستشهد بالبيتين أبو الفتح في سرائر الصناعة ج ١ ص ٣٠١ على زيادة الكاف وروايته
كرواية المقتضب أما رواية سيبويه فهي : من كان أشرك وذكرهما اللسان في نبت وروايته
كرواية سيبويه وجعل الكاف زائدة أيضاً .

فالج : هو فالج بن مازن أساء إليه بعض بني مازن حتى رحل عنهم ولحق ببني ذكوان بن
بهثة بن سليم بن قيس عيلان ، فنسب إليهم .

ناشرة رجل من بني مازن ضيق عليه قومه فانتقل عنهم الى بني أسد .
فدعا هذا الشاعر المازني على بني مازن حيث اضطروه الى الخروج عنهم ، واستثنى ناشرة منهم ،
لأنه لم يرض فعالم ولأنه امتحن محنة فالج بهم

أغدت : صارت فيها الغدة وهي كالذبحة تعترى البعير فلا تلبسه . فالهمزة للضرورة
اللبون : ذوات اللبن وهي تقع للواحد والجماعة .

الغلواء : في المخصص ج ١٦ ص ٦٨ : فعل ذلك في غلواء شبابه ، أي في أوله ثم انشد
البيت ٠٠ وقيل الغلواء سرعة الشباب وحقيقته من الغلو وهو الارتفاع .

المتنبت : بصيغة اسم المفعول المنمى المغذى وبصيغة اسم الفاعل النبات النامي .

وفي اللسان : نبت الشيء ينبت نباتاً ونباتاً وتنبت ثم انشد البيتين ٠٠
وقيل : المتنبت هنا المتأصل .

ونسب الشعر في سيبويه وشراحه الى عنز بن دجاجة المازني ونسب ابن سيده البيت
الثاني الى الأعشى (المخصص ج ١٦ ص ٦٨) وليس في ديوانه وللأعشى تأية على هذا الروي
ولكنها من بحر الطويل والبيتان من الكامل .

البيتان في شرح الفضليات للأنباري ص ٢٠٩ غير منسوبين

(١) استشهد بالبيتين سيبويه ج ١ ص ٣٦٨ على الاستثناء المنقطع .

معرض : علم شخص . المحسر : المتعب .

البكر : الفتى من الأبل وهو لا يحتمل لاتباب والتحسير لضعفه .

سبه : أكثر سبه .

يقول هذا لرجل شتمه وله من الأمير مكانة . فلم يقدم على سبه والانتصار منه لمكانته ،
ثم استثنى رجلاً آخر يقال له معرض فجعله ممن يباح له شتمه والانتصار منه لشتمه إياه
ظلماً له .

/ إِلَّا كخارجة المكلّف نفسه وابتنى قبيلة أن أغيب وبشهاد (١)
الكاف زائدة مؤكدة كتوكيدها في قول الله جلّ وعزّ (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (٢) .

ومثل ذلك قوله :

* لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقِّ (٣) *

أى فيها مقق وهو الطول . والكاف زائدة .

= فيقول للاول : لولا ابن حارثة الأمير ومكانك منه لستمتك . فاغضبت من شتمى على
كرد منى لكن معرضا المحسر بكره والجداد فى سبى مباح لى سبه ، لسبه لى وضرب تحسير
البكر لتقصيره عن مقاومته فى المساءة والمهاجاة .

استشهد بالبيتين ابن جنى فى سر الصناعة ج ١ ص ٢٠١ على زيادة الكاف، ولم ينسبهما
وذكر البيت الثانى فى اللسان (سب - حسر) غير منسوب أيضا ونسبهما الأعلام الى النابغة
الجعدي . وهما من قصيدة فى ديوانه ص ٢٣٤ - ٢٣٦

رواية سيبويه على رغم ، أى ذلة وهوان ورواية المقتضب على رغمى . أى كرد منى .
(١) استشهد به ابن جنى فى سر الصناعة ج ١ ص ٢٠٢ على زيادة الكاف أيضا وتقديره
الا خارجة وهو من الاستثناء المنقطع عن الاول معناه لكن . ولم ينسبه لقائله وقال المحققون
للكتاب : لم نعر على هذا البيت ولا قائله .

والبيت من قصيدة للأعشى فى ديوانه ص ٢٢٧ - ٢٣٣ قالها لكسرى حين أراد منهم رهائن
والاستثناء من قوله قبل هذا

آليت لانعطيه من ابنائنا رهنا فيفسدهم كمن قد افسدا

وبعد الشاهد قوله :

ان ياتيك برهنهم فهما اذن جهدا وحق لخائف ان يجهدا

ومعنى الأبيات : آليت الا نجيبه الى مايسألنا من تقديم الرهائن من ابنائنا الا ماسبق
من أمر خارجة (رجل من شيبان) الذى يكلف نفسه ان يحضر حين اغيب وابتنى قبيلة اللذين
اخذ منهما الخوف ، فأرهقا أنفسهما ، وحملاليك الرهائن والخائف جدير بأن يرهق نفسه .

والبيت مع آخر فى شرح المفضليات للانبارى ص ٢٠٩ غير منسوين

(٢) تقدم حديث الكاف الزائدة والآية كذلك فى ص ١٤٠

(٣) استشهد به ابن جنى فى سر الصناعة ج ١ ص ٢٩٢ على زيادة الكاف قال : والمقق : الطول
لا يقال فى الشيء كالتطول ، وانما يقال فيه طول فكأنه قال : فيها مقق أى طول .

وقال ابن السراج فى الأصول : وأما مجيء الكاف حرفا زائدا لغير معنى التشبيه فكقولهم
- فيما حدثناه عن أبى العباس - فلان كذى الهيئة يريدون : فلان ذو الهيئة فموضع الجرور
رفع ومنه :

لواحق الاقرب فيها كالمقق

= أى فيها مقق ، لأنه يصف الأضلاع بأن فيها طولاً ، وليس يريد أن شيئاً مثل الطول نفسه ومنه (ليس كمثلثه شيء) ..

الواحق : جمع لاحقة اسم فاعل من لحق كسمع لحوقاً : ضمير وهزل

الأقرباب : جمع قرب بضممة فسكون وبضميتين : الخاصة .

يريد أنها خماس البطون وضمير فيها للأقرباب والجملة من الأقرباب .

البيت من أرجوزة طويلة لرؤبة وانظر ديوانه ص ١٠٤ - ١٠٨ .

والخزانة ج ٤ ص ٢٦٦ - ٢٧٠ ، ج ١ ص ٢٨ - ٤٥ ، والعيني ج ٣ ص ٢٩٠ - ٢٩١

هذا باب

ما لا يكون الاستثناء فيه إذا أُبدِل

إِلَّا على الموضع لامتناع اللفظ منه

وذلك قولك : ما جاعني من أحدٍ إِلَّا زيدٌ على البدل ؛ لِأَنَّ (مِنْ) زائدة ؛ وَإِنَّمَا تَزَادُ فِي النَّفْيِ ، وَلَا تَقَعُ فِي الْإِيجَابِ زَائِدَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمُنْفَى الْمَنْكُورَ يَقَعُ وَاحِدُهُ فِي مَعْنَى الْجَمِيعِ ، فَتَدْخُلُ (مِنْ) لِإِبَانَةِ هَذَا الْمَعْنَى ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا جَاعَنِي رَجُلٌ ، فَيَجُوزُ أَنْ تَعْنِيَ رَجُلًا وَاحِدًا . وَتَقَعُ الْمَعْرِفَةُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ . تَقُولُ : مَا جَاعَنِي عَبْدُ اللَّهِ . فَإِذَا قُلْتَ : مَا جَاعَنِي مِنْ رَجُلٍ - لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ إِلَّا لِلْجِنْسِ كَأَنَّهُ ، وَلَوْ وَضَعْتَ فِي مَوْضِعِ هَذَا الْمَنْكُورِ مَعْرُوفًا - لَمْ يَجُزْ أَوْ قُلْتَ : مَا جَاعَنِي مِنْ عَبْدِ اللَّهِ - كَانَ مُحَالًا ؛ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ بَعِيْنُهُ فَلَا يَشِيعُ / فِي الْجِنْسِ .

فَإِذَا قُلْتَ : جَاعَنِي - نَمْ تَقَعُ (مِنْ) هَا هُنَا زَائِدَةٌ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْجَمِيعِ هَا هُنَا مَمْتَنَعٌ لِإِحَاطَتِهِ بِالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ؛ كَمَا كَانَ هُنَاكَ نَفِيًّا لِجَمِيعِهِمْ (١) .

فَإِذَا قُلْتَ : مَا جَاعَنِي مِنْ رَجُلٍ إِلَّا زيدٌ - كَانَ خَلْفًا أَنْ تَقُولَ : إِلَّا زيدٌ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَبْدَلْتَهُ مِنْ رَجُلٍ عَلَى الْلفْظِ . قُلْتَ : مَا جَاعَنِي إِلَّا مِنْ زيدٍ ؛ فَلِذَلِكَ قُلْتَ : مَا جَاعَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زيدٌ ؛ لِأَنَّ (مِنْ) وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ (٢) يَخْلُو الْفِعْلُ مِنْ فَاعِلٍ .

وَكَذَلِكَ مَا رَأَيْتَ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زيدًا (٣) ، وَلَيْسَ زيدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ ؛ وَلَوْ قُلْتَ :

(١) انظر ما قاله في ج ١ ص ٤٥ من أن (من) لا تكون زائدة ، وانظر أيضا ص ٥٢ ص ١٣٦ - ١٣٧ من هذا الجزء

(٢) بياض في الأصل وكتب عليه : صح صح .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٢ « باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عمل في الاسم ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب . وذلك قولك : ما أتاني من أحدٍ الا زيد . وما رأيت من أحدٍ الا زيداً ، وإنما منعك أن تحمل الكلام على من أنه خلف أن تقول : ما أتاني الا من زيد . فلما كان كذلك حملة على الموضع ، فجعله بدلا منه . كأنه قال : ما أتاني أحدٍ الا فلان . لأن معنى ما أتاني أحد ، وما أتاني من أحدٍ واحد ، ولكن (من) دخلت ها هنا توكيدا ، كما تدخل الباء في قولك : كفى بالشيب والاسلام ، وفي ما أنت بفاعل ولست بفاعل . »

إلا شيء لم يصلح ؛ لأنَّ التقدير : لست إلا بشيء ، وهذا محال ؛ لأنَّ الباء إنما تزداد في غير
الواجب^(١) توكيدا . تقول : ما زيد بقائم ، وليس زيد بمنطلق .
وعلى هذا يُنشدُ هذا الشعر ، وليس يجوز غيره :

أَبْنَى لِبَيْتِي لَسْتُمُ بِيَدٍ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدٌ^(٢)

وتقول على هذا : ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبا به ، فكأنك قلت : ما زيد إلا شيء لا يعبا
به . فهذا وجه هذا الباب .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٢ « ومثل ذلك ما أنت بشيء الا شيء لا يعبا به من قبل أن بشيء
في موضع رفع على لفة تميم . فلما قبح أن تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع وبشيء
في لفة اهل الحجاز في موضع منصوب ، ولكنك اذا قلت : ما أنت بشيء الا شيء لا يعبا به
استوت اللفتان . فصارت على اقيس الوجهين ، لانك اذا قلت : ما أنت بشيء الا شيء لا يعبا
به ، فكأنك قلت : ما أنت الا شيء لا يعبا به » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٦٢ على نصب ما بعد (الا) على البدل من موضع الباء
وما عملت فيه والتقدير : لستما يدا الا يدا لعضد لها قال : وتقول : لست بشيء الا شيئا
لا يعبا به كأنك قلت : لست الا شيئا لا يعبا به والباء ها هنا بمنزلتها فيما قال الشاعر . .
وقال الأعمى : ولا يجوز الجر على البدل من المجرور لان ما بعد (الا) موجب والباء مؤكدة
للتنفى .

العضد : قوام اليد وبشدتها تشمتد ويقال في دعاء الخير : شد الله عضدك . وفي ضده :
فت الله في عضدك .

لبيني اسم امرأة . وبنو لبيني من بني أسد بن وائلة يعبرهم بانهم أبناء أمة ورواية سيبويه:
يا ابني لبيني .

البيت لم ينسبه سيبويه ولا الأعمى ونسبه الزمخشري في المفضل ج ١ ص ٢٠٣ الى طرفة
ابن العبد وكذلك نسب الى طرفة في شواهد الكشاف ص ٩٤ وذكر بعده بيتا آخر كما ذكر
ثالثا في ص ٧٧

والبيت في ديوان طرفة مفردا ص ٦٢

ووجدت البيت أيضا مطلع أبيات ثمانية لآوس بن حجر (ديوانه ص ٢١ - ٢٢) وانظر

ابن يعيش ج ٢ ص ٩٠ - ٩١

هذا باب

الاستثناء بغير

إعلم أنّ كلّ موضع جاز أن تستثنى فيه بـ (إلاّ) جاز الاستثناء فيه بغير .
(وغير) اسم يقع على خلاف الذي يُضاف إليه ، ويدخله معنى الاستثناء ، انصارتها
(إلاّ) .

وكلّ موضع وقع الاسم فيه بعد (إلاّ) على ضرب من الإعراب كان ذلك حالاً في (غير)
إلاّ أن يكون نعتاً ، فيجري على المنعوت الذي قبلها ، وذلك قولك : جاءني القوم غير زيد ؛
لأنّك كنت تقول : جاءني القوم إلاّ زيدا (١) .

وتقول : هذا درهم غير قيراطٍ كقولك : هذا درهم إلاّ قيراطاً .
وتقول : هذا درهم غير جيّد ؛ لأنّ غيراً نعت . ألا ترى أنّه لا يستقيم : هذا درهم إلاّ
جيّد (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٤ : « باب غير

اعلم أن غيراً أبداً سوى المضاف إليه ، ولكنه يكون فيه معنى « الا » ، فيجري مجرى
الاسم الذي بعد (الا) وهو الاسم الذي يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره ، وخارجاً فيما
يدخل فيه غيره .

فأما دخوله فيما يخرج منه غيره فأتاني القوم غير زيد فغيرهم الذين جاءوا ولكن فيه
معنى (الا) فصار بمنزلة الاسم الذي بعد (الا) .

وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فما أتاني غير زيد .

وقد يكون بمنزلة مثل ليس فيه معنى (الا) .

وكل موضع جاز فيه الاستثناء بالأجاز بغير ، وجري مجرى الاسم الذي بعد (الا) ،
لأنه اسم بمنزلة ، وفيه معنى (الا) .

ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذي يبدأ بعد (الا) وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى
(الا) مبتدأ ، وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كل موضع يكون غير بمنزلة مثل ، ويجزى
من الاستثناء . . . » .

(٢) جعل (الا) صفة في قوله ص ٤٠٨ : لو كان معنا رجل الا زيد لهلكتنا كما مثل
سبويه بذلك ، واعترض عليه في نقده للكتاب بأن هذا لا يصح فيه الاستثناء ، ولا تكون (الا)
صفة الا حيث يصح الاستثناء وقلت ان هذا يعتبر من البرد رجوعاً عن نقده ولكنه هنا يعود
الى اشتراط صحة الاستثناء في الوصف بالأ .

فأما الموضع الذي يرتفع فيه ، فتقول : ما جاعني أحد غير زيد ، على الوصف وعلى البذل .
فالبذل كقولك : ما جاعني أحد إلا زيد .

وتقول : لقيت القوم غير زيد ، على النعت ، إذا كان القوم على غير معهود ، وعلى

البذل .

$\frac{4}{676}$

والوجه إذا لم يكن ما قبل (غير) / نكرة محضة ألا يكون نعتاً .
فأما قول الله عز وجل : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) ، فإن (غيراً) تكون على

ضروب :

تكون نعتاً للذين لأنها مضافة إلى معرفة (١) .

وتكون حالاً ، فتنصب ؛ لأن غيراً وأحواتها يكن نكرات ، وهن مضافات لامعارف .
هذا الوجه فيهن جمع ، وهو في غير خاصة واجب لما تقدم ذكره .

ويكون بدلاً فكأنه قال : صراط غير المغضوب عليهم ، ويكون نصباً على استثناء ليس من

الأول ، وهو : جاعني الصالحون إلا الطالحين (٢) .

(١) ذكر في ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ أن غيراً لا تتعرف بالاضافة

(٢) جعل سيبويه غيراً نعتاً في ج ١ ص ٣٧٠ .

وقال ابن خالويه في اعراب ثلاثين سورة ص ٣٢ - ٣٣ : غير نعت للذين والتقدير :
صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم غير اليهود لانك اذا قلت : مررت برجل صادق
غير كاذب فغير كاذب هو الصادق .

واعلم أن غيراً تكون صفة واستثناء فاذا كانت صفة جرت على ما قبلها من الاعراب . . .
فاذا كانت استثناء فتحت نفسها وخفضت بها ما بعدها . . .
وغير لا تكون الا نكرة عند المبرد وغير المبرد يقول : تكون معرفة في حال ونكرة في حال ،

وانظر البحر ج ١ ص ٢٨ .

هذا باب

تكرير الاستثناء بغير عطف

تقول : ما جاءني أحد إلا زيد إلا عمرا . وإن شئت قلت : إلا زيدا إلا عمرو . فالعنى فيهما جميعاً واحد ، وإن اختلف الإعراب ؛ لأنك إذا شغلت الفعل بأحدهما انتصب الآخر بالاستثناء ولم يصلح البدل ؛ لأن المرفوع منهما موجب .

وتقول : ما جاءني إلا زيدا إلا عمرا أحد ؛ لأن التقدير : ما جاءني إلا زيدا أحد إلا عمرو فلما قدمت عمرا صار كقولك : ما جاءني إلا عمرا أحد ؛ / لأنك أو آخرته كان الوجه : ما جاءني أحد إلا عمرو^(١) وتقول : ما جاءني إلا زيدا غير عمرو أحد ، «لأن غير عمرو» بمنزلة قولك إلا عمرا . ومن ذلك قوله :

فمالي إلا الله لا شيء غيره ومالي إلا الله غيرك ناصر^(٢)

كأنه قال : إلا إياك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٢ - ٢٧٣ : باب تشبيه المستثنى .

وذلك قولك : ما أتاني الا زيد الا عمرا ، ولا يجوز الرفع في عمر من قبل أن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى ، وذلك انك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر .

وإن شئت قلت : ما أتاني الا زيدا الا عمرو ، فتجعل الاتيان لعمرو ، ويكون زيد منتصبا من حيث انتصب عمرو . فانت في ذا بالخيار : إن شئت نصبت الأول ، ورفعت الآخر ، وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول .

وتقول ما أتاني الا عمرا الا بشرا أحد . كأنك قلت : ما أتاني الا عمرا أحد الا بشر ، فجعلت بشرا بدلا من أحد ، ثم قدمت بشرا ، فصار كقولك : مالي الا بشرا أحد لأنك إذا قلت : مالي الا عمرا أحد الا بشر ، فكأنك قلت : مالي أحد الا بشر .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٧٣ على تكرير المستثنى بالا وغيره والتقدير : ومالي ناصر الا الله غيرك فالله بدل من ناصر وغيرك نصب على الاستثناء فلما قدما لزمنا النصب ، لأن البدل لا يقدم وروايته : لا رب غيره .

وقال ابن يعيش ج ٢ ص ٩٢ - ٩٣ : « ومما يدل على أنهما مستثنيان أنك لو لم تحذف المستثنى منه وقدمتهما عليه لكانت تنصبهما نحو قولك : ما أتاني الا زيدا الا عمرا أحد والذي يوضح ذلك قول الكمي .

نفى كل ناصر سوى الله وسوى المخاطب »

وأبيت للكميت وليس في الهاشميات

هذا باب
 في شرح قوله تعالى
 وما جاعل بين (إلا) وغيره ، والحمل على المعنى إن شئت

هذا باب

الجمع بين (إلا) وغيره ، والحمل على المعنى إن شئت

نول : ما جاعل غير زيد وإلا عمرو ، لأن التقدير : ما / يفسر في موضعه (١) إن شاء الله .

ما عدا ، وخلا فهما فعلا ينتصب ما بعدهما ، وذلك قولك : جاعل القوم عدا زيدا ؛
 ا قال : جاء القوم - وقع عند السامع أن بعضهم زيدا ، فقال : عدا زيدا ، أي جاوز بعضهم

نا تقديره ، إلا أن (عدا) فيها معنى الاستثناء ، وكذلك (خلا) .
 مني عدا : جاوز ، من قولك : لا يعدونك هذا ، أي لا يجاوزونك (٢)

(خلا) من قولهم : خلا يخلو

تكون (خلا) حرف خفض . فتقول : جاعل القوم خلا زيدا ، مثل سوى زيد
 قلت : فكيف يكون حرف خفض ، وفِعلا على لفظ واحد ؟
 ذلك كثير ، منه حاشا وقد مضى ، تفسيرها .

ذلك (على) : تكون حرف خفض على حد قولك : على زيد درهم ، وتكون فعلا نحو
 علا زيد الدابة ، وعلى زيد ثوب ، وعلا زيدا ثوب ، والمعنى قريب (٣)

تقدم في ص ٢٨١

سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ . وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة ، ولكن فيهما ضمائر ،
 في ليس ، ولا يكون ، وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيدا ، وأتاني القوم عدا عمرا .
 : جاوز بعضهم زيدا إلا أن خلا ، وعدا فيهما معنى الاستثناء ، ولكنني ذكرت جاوز
 لك به وان كان لا يستعمل في هذا الموضع ، .
 قدم ذلك في الجزء الأول ص ٤٦

كأنه يريد أن يقول: ما جاعني غير زيد وإلا عمرو، لأن التقدير: ما / يفسر في موضعه (١) إن شاء الله.

هذا باب

الجمع بين (إلا) وغير ، والحمل على المعنى إن شئت

تقول : ماجعني غير زيد وإلا عمرو ، لأن التقدير : ما / يفسر في موضعه (١) إن شاء الله.

٤
٦٧٨

وأما عدا ، وخلا فهما فعلان ينتصب ما بعدهما ، وذلك قولك : جاعني القوم عدا زيدا ؛ لأنه لما قال : جاء القوم - وقع عند السامع أن بعضهم زيدا ، فقال : عدا زيدا ، أي جاوز بعضهم زيدا .

فهذا تقديره ، إلا أن (عدا) فيها معنى الاستثناء ، وكذلك (خلا) .

فمعنى عدا : جاوز ، من قولك : لا يعدونك هذا ، أي لا يجاوزونك (٢)

و (خلا) من قولهم : خلا يخلو

وقد تكون (خلا) حرف خفض . فتقول : جاعني القوم خلا زيدا ، مثل سوى زيد

فإن قلت : فكيف يكون حرف خفض ، وفعلا على لفظ واحد ؟

فإن ذلك كثير ، منه حاشا وقد مضى ، تفسيرا .

ومثل ذلك (على) : تكون حرف خفض على حد قولك : على زيد درهم ، وتكون فعلا نحو

قولك : علا زيد الدابة ، وعلى زيد ثوب ، وعلا زيدا ثوب ، والمعنى قريب (٣)

(١) تقدم في ص ٢٨١

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ « وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة ، ولكن فيهما اضممار ، كما كان في ليس ، ولا يكون ، وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيدا ، وأتاني القوم عدا عمرا . كأنك قلت : جاوز بعضهم زيدا إلا أن خلا ، وعدا فيهما معنى الاستثناء ، ولكنني ذكرت جاوز لامثل لك به وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع . »

(٣) تقدم ذلك في الجزء الأول ص ٤٦

فإذا قلت : ما عدا ، وما خلا - لم يكن إلا النصب ؛ وذلك لأنَّ (ما) اسم فلا تُوصَلُ إلاَّ
بالفِعْل ، نحو : بلغني ما صنعت ، أي صنعيك / إذا أردت بها المصدر فصلتها الفِعْل لا غير ،
وكانه قال مجاوزتهم زيدا ، إلاَّ أنَّ في عدا وخلا معنى الاستثناء (١) :

٤
٦٧٩

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : (وتقول: اتانى القوم ما عدا زيدا ، واتونى ما خلا زيدا
(فما) هنا اسم وخلا ، وعدا صلة له . كأنه قال : اتونى ما جاوز بعضهم زيدا ، وما هم فيها
ما عدا زيدا ، كأنه قال : ما هم فيها ما جاوز بعضهم زيدا ، وكأنه قال اذا مثلت ما خلا ، وما
عدا ، فجعلته اسما غير موصول قلت : اتونى مجاوزتهم زيدا مثله بمصدر ما هو فى معناه
كما فعلته فيما مضى الا أن جاوز لا يقع فى الاستثناء .

ما المصدرية حرف عند سيبويه والمبرد فالمراد من قول سيبويه والمبرد : (ما) اسم انها
تؤول مع الفعل باسم

وقال الأخفش : ما المصدرية اسم وضعف هذا القول المبرد فيما مضى الجزء الثالث ص ٢٠٠
انظر سيبويه ج ١ ص ٣٦٧ ، ٤١٠

هذا باب

الاستثناء بليس ، ولا يكون

اعلم أنّهما لا يكونان استثناءً إلاّ وفيهما ضمير كما وصفت لك في عدا وخلا ، وذلك قولك : جاعني القوم لا يكون زيدا ، وجاعني القوم ليس زيدا . كأنّه قال : ليس بعضهم ولا يكون بعضهم .

وكذلك أتاني النساء لا يكون فلانة ، يريد لا يكون بعضهنّ إلاّ أنّ هذا في معنى الاستثناء وإن جعلته وصفاً فجيّد . وكان الجرمي يختاره ، وهو قولك : أتاني القوم ليسوا إخوانك : وأنتني امرأة لا تكون فلانة^(١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٦ « باب ما لا يكون ، وليس ، وما أشبههما .

فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فان فيهما اضمارا على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء كما انه لا يقع معنى النهي في حسبك الا أن يكون مبتدأ وذلك قولك : ما أتاني القوم ليس زيدا ، وأتوني لا يكون زيدا ، وما أتاني أحدا لا يكون زيدا . كأنه حين قال : أتوني صأار المخاطب عنده قد وقع في خلدّه أن بعض الآتين زيد حتى كأنه قال بعضهم زيد ، فكأنه قال : ليس بعضهم زيدا ، وترك اظهار بعض استثناء ، كما ترك اظهار في لات حين فهذه حالهما في حال الاستثناء وعلى هذا وقع فيهما الاستثناء ، فأجرهما كما أجرهما .

وقد يكون صفة وهو قول الخليل ، وذلك قولك : ما أتاني أحد ليس زيدا ، وما أتاني رجل لا يكون زيدا إذا جعلت ليس ، ولا يكون بمنزلة قولك : ما أتاني أحد لا يقول ذلك إذا كان لا يقول في موضع قائل ذلك .

ويدلك على انه صفة أن بعضهم يقول : ما أتني امرأة لا تكون فلانة . وما أتني امرأة ليست فلانة فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنثوا ، لأن الذي لايجزء صفة فيه اضار مذكر . لا تراهم يقولون : أتيتني لا يكون فلانة ، وليس فلانة . يريد ليس بعضهن فلانة فالبعض مذكر .

من هذا يتبين لنا ان المبرد موافق سيبويه في أن فاعل عدا وخلا وليس ، ولا يكون اذا نصب ما بعدهن ضمير مستتر يعود على البعض المفهوم من الكلام السابق . والسيوطي في الهمع ينسب الى المبرد انه خالف سيبويه في ذلك ، وجعل الفاعل ضميرا يعود على من المفهوم من معنى الكلام السابق قال في ج ١ ص ٦٢ وذهب سيبويه وأكثر البصريين الى أن فاعل حاشا ، وخلا ، وعدا اذا نصب ضمير مستكن في الفعل لا يبرز عائدا على البعض المفهوم من الكلام السابق لذلك لايشي ، ولا يجمع ولا يؤنث . .

وذهب المبرد الى أنه عائدا على (من) المفهوم من معنى الكلام المتقدم

هذا باب

أحذف من المستثنى تخفيفا

واجتزى بعلم المخاطب

وذلك قولك : عندي درهم ليس غيرُ ، أردت : ليس غير ذلك ، فحذفت وضممت ؛ كما
ضمت قَبْلُ وَبَعْدُ ؛ لَأَنَّهُ غَايَةٌ (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٥ : « باب ما يحذف المستثنى فيه استخفافا وذلك قولك
ليس غير ، وليس الا ، كانه قال : ليس الا ذلك وليس غير ذلك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا ،
واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني » .

وانظر المقتضب ج ٢ ص ١٥٢ وهذا الجزء ص ١٢٩

Handwritten Title

Handwritten text paragraph 1

Handwritten text paragraph 2

Handwritten text paragraph 3

Handwritten text paragraph 4

Handwritten text paragraph 5

فهرس أبواب الجزء الرابع من المقتضب

ص	
٣	هذا باب إيضاح الملحقه ، وتبيين الفصل بينها وبين غيرها
	هذا باب جمع الأسماء المؤنثة بعلامة التانيث إذا وقعت لمذكر أو مؤنث ، فعلمة التانيث
٦	الألف فيها مقصورا كان أو ممدودا
٩	هذا باب ما يُحكى من الأسماء ، وما يُعرب
١٦	باب الألقاب
١٨	هذا باب ما ينتقل بتصغيره
٢٠	هذا باب الاسمين اللذين يُجعلان اسما واحدا ، نحو : حضر موت ، وبعليك ، ومعديكرب
٢٩	باب ، ثم نقول في خمسة عشر وما أشبهها وعمرويه وبابه
٣٢	هذا باب الشيتين المجولين اسما واحدا ، وأحدهما حرف أو كلاهما
٣٦	هذا باب تسمية الرجال بالثنية والجمع من الأسماء
٤٠	هذا باب تسمية الحروف والكلم
٤٤	هذا باب ما كان معرفة بجنسه لا بواحد ، ولم جاز أن يكون كذلك ؟
٥٠	هذا باب المفعول الذي لا يُذكر فاعله
٥٩	مسائل طوال يُمتحن بها المتعلمون
٧٢	هذا باب من إعمال الأول والثاني ، وهما الفعلان اللذان يُعطف أحدهما على الآخر
٨٠	هذا باب إعراب ما يُعرب من الأفعال ، وذكر عواملها والإخبار عما بنى منها
٨٦	هذا باب الفعل المتعدى إلى مفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد
٩٨	باب من مسائل (كان) وأخواتها
١٠٧	هذا باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال
١١٥	هذا باب من مسائل باب (كان) وباب (إن) في الجمع والتفرقة
١٢٦	هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما مالا يستغنى كل واحد من صاحبه
١٣٦	هذا باب الإضافة

- ١٤٨ هذا باب اسم الفاعل الذى مع الفعل المضارع
- ١٥٥ هذا باب من مسائل اسم الفاعل
- هذا باب الضمّة المشبهة بالفاعل فيما يعمل فيه وإتّما تعمل فيما كان من سببها ، وذلك
- ١٥٨ كقولك : هذا حسن الوجه ، وكثير المال
- هذا باب من المفعول ، ولكنّا عزلناه تما قبله ؛ لأنّه مفعول فيه ، وهو الذى يُسمّيه
- ١٦٦ النحويّون (الحال)
- هذا باب الفعل الذى يتعدّى إلى مفعول ، وفاعله مبهم ، ولا يتصرف تصرف غيره
- ١٧٣ من الأفعال ، ويلزم طريقة واحدة ؛ لأنّ المعنى لزمه على ذلك ، وهو باب التعجّب
- ١٨٤ ونقول فى شئ من مسائل هذا الباب
- هذا باب ما جرى فى بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه فى معناه ، وهو حرف جاء لمعنى ،
- ١٨٨ ويجرى فى غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل ، وذلك الحرف (ما) النافية
- ١٩٣ هذا باب من مسائل (ما)
- ٢٠٢ هذا باب النداء
- ٢٢٤ هذا باب الأسماء التى يلحقها ما يلحق الأسماء المضافة من النصب لما يضم إليه
- ٢٢٧ هذا باب الاسمين اللذين لفظهما واحد ، والآخر منهما مضاف
- ٢٣١ هذا باب الاسمين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد
- ٢٣٣ هذا باب الحروف التى تُنبّه بها المدعو ، وهى : يا ، وأيا ، وهيا ، وأى ، وألف الاستفهام
- ٢٤٥ هذا باب المضاف إلى المضمر فى النداء
- ٢٥٠ هذا باب ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء
- ٢٥٤ هذا باب المدعو المستغاث به ، ولام المدعو له
- ٢٥٨ هذا باب ما يجوز أن تحذف منه علامة النداء ، وما لا يجوز ذلك فيه
- ٢٦٢ هذا باب ما يلزمه التغيير فى النداء ، وهو فى الكلام على غير ذلك
- ٢٦٥ هذا باب المبهمة وصفاتها
- ٢٦٨ هذا باب التذبة
- ٢٧٠ هذا باب ما كان من المنذوب مضافا إليك

- هذا باب ما تكون ألف الندبة تابعة فيه لغيرها فرارا من اللبس بين المذكر والمؤنث ،
 وبين الاثنين والجمع ٢٧٤
- هذا باب المعرفة والنكرة ٢٧٦
- هذا باب مجرى نعت النكرة عليها ٢٨٦
- هذا باب الحالات والتبيين وتفسير معناهما ٢٩٩
- هذا باب تبيين الحالات في العوامل التي في معنى الأفعال ، وليست بأفعال ، وما يمتنع
 من أن يجرى معه الحال ٣٠٧
- هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها وذلك ما لم يكن مأخوذا من الفعل ٣١٠
- هذا باب ما يكون من المصادر حالا ، لموافقته الحال ٣١٢
- هذا باب اشتراك المعرفة والنكرة ٣١٤
- هذا باب دخول الحال فيما عملت فيه (كان) وأخواتها ، وما أشبهها من العوامل ٣١٧
- هذا باب المعرفة الداخلة على الأجناس ٣١٩
- هذا باب ما كان من الأسماء نعتا للمبهمة ٣٢٢
- هذا باب تشبيه الأسماء التي هي أعلام خاصة ٣٢٣
- هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة ومعرفة قسمها وتمكنها وامتناع ما يمتنع منها من
 التصرف ويقال من الصرف ٣٢٨
- هذا باب إضافة الأزمنة إلى الجمل ٣٤٧
- هذا باب من الإخبار نبيّن ما يستعمل من هذه الظروف أسماء ، وما لا يكون إلا ظرفا لعدم تصرفه
 هذا باب ما كان من أسماء الأوقات غير متصرف ؛ نحو : سحر ، إذا أردت به سحر يومك
 ويكرا ، وما كان مثلهما في قلّة التمكن ٣٥٤
- هذا باب (لا) التي للنفي ٣٥٧
- هذا باب ما تعمل فيه (لا) وليس باسم معها ٣٦٤
- هذا باب ما ينعت من المنق ٣٦٧
- هذا باب ما كان نعته على الموضع ، وما كان مكررا فيه الاسم الواحد ٣٦٩
- هذا باب ما يقع مضافا بعد اللام ؛ كما وقع في النداء في قولك : يا بؤس للحرب إذا
 كانت اللام تؤكد الإضافة ؛ كما يؤكدها الاسم إذا كرر كقولك : ياتيم تيم عدى ٣٧٣

- ٣٧٩ هذا باب ما لا يجوز أن يُحمل من المنقّى على الموضع
- هذا باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيّره عن حاله ؛ لأنّه قد عمل فيه الفعل فلم يجز
 ٣٨٠ أن يعمل في حرف عاملان
- ٣٨٢ هذا باب (لا) إذا دخلها ألف الاستفهام أو معنى التمنيّ
- ٣٨٧ هذا باب مسائل (لا) في العطف من المعرفة والنكرة
- ٣٨٩ هذا باب الاستثناء
- ٣٩٤ هذا باب المستثنى من المنقّى
- ٣٩٧ هذا باب ما يجوز فيه البدل
- ٤٠١ هذا باب ما لا يكون المستثنى فيه إلّا نصبا
- ٤٠٢ هذا باب ما يصلح فيه البدل على وجهين
- ٤٠٨ هذا باب ما تقع فيه (إلّا) وما بعدها نعتا بمنزلة غير وما أضيف إليه
- ٤١٢ هذا باب ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله
- ٤٢٠ هذا باب ما لا يكون الاستثناء فيه إلّا على الموضع ؛ لامتناع اللفظ منه
- ٤٢٢ هذا باب الاستثناء بغير
- ٤٢٤ هذا باب تكرير الاستثناء بغير عطف
- ٤٢٦ هذا باب الجمع بين (إلّا) و(غير) ؛ والحمل على المعنى إن شئت
- ٤٢٨ هذا باب الاستثناء بليس ؛ ولا يكون
- ٤٢٩ هذا باب ما حذف من المستثنى تخفيفا ، واجتزأ بعلم المخاطب